البسيط

في النحو

لابن العلج

ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن العلج الإشبيلي

من نحاة القرن السابع

تحقيق

الدكتور صالح بن حسين العايد

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض

الجزء الأول

مركز الدراسات والإعلام

دار اشبيليا

بسم الله الرحمن الرحيم

٢١/٢/١٤٤٠هـ

البسيط

في النحو

لابن العلج

ⓒ دار اشبيليا للنشر والتوزيع ، ١٤١٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن العلج الاشبيلي ، ضياء الدين محمد بن علي

البسيط في النحو ــ الرياض.

...ص ؛ .. سم

ردمك ٧-٣٢-٧٢٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٣٣-٧٢٧-٩٩٦٠ (ج ١)

١ - اللغة العربية ــ النحو أ- العابد ، صالح بن حسين (محقق)

ب- العنوان

ديوى ٤١٥,١ ١٨/٣٨٨٤

رقم الإيداع : ١٨/٣٨٨٤

ردمك : ٧-٣٢-٧٨٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٣٣-٧٢٧-٩٩٦٠ (ج ١)

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ/١٩٩٨م

مركز الدراسات والإعلام / دار اشبيليا

ت/ فاكس: ٤٧٧٣٩٥٩ - ص.ب.: ٢٢٤٦٠ - الرياض : ١١٤٢٨

المقدّمة

الحمد للّه الذي يمنّ على مَنْ يشاء بفضله ، حمداً يليق بجلاله وعظمته . والصلاة والسلام على خير مَنْ أُعْطِيَ فشكر ، رسولنا محمّد ﷺ ، وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين . أمّا بعدُ :

فإن أنسَ فلا إخالني أنسى يوماً من الأيّام الشاتية في سنة ١٤٠٩ هـ ، يوماً كنتُ فيه منهمكاً في تقليب صفحات فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة (**غوتا**) الألمانيّة ، أنقّبُ عن كنوزها ، وأفتشُ عن نوادر مخطوطاتها ، مع جهلٍ منّي بلغة أولئك القوم أهلها ، ولكنّ عينيّ كانتا تتصفّحان بلهف وشوق عنوانات الكتب وأسماء مؤلفيها التي كانت لحسن الحظ منقوشة بأحرف عربيّة ، وفي ذلكم اليوم المبارك تسمّرت عيناي على عنوان كتاب في ذلكم الفهرس هو (كتاب البسيط في الطبّ) ، وأنّى لمثلي نحويّاً لايلوك لسانه أن يلفت نظره ، ومن ثمّ يشغل باله ، كتابٌ في الطبّ مخطوطٌ ؟ بل لا إخال هذا الكتاب سيشدّ انتباه الأطبّاء أنفسهم ؛ لأنّه كتابٌ قد عفى عليه الزمن ، وأكل عليه الدهر وشرب ، وتجاوزت ما فيه سفينة الطبّ الحديث التي أبحرت في لجة هذا العلم ، ووقفت على خباياه وأسراره ، حتّى غدا علم الأوائل فيه أحدوثةً يلهو بها السمّارُ ، أجل ما كان

لهذا الكتاب أن يُستخرجَ من الدهاليز المظلمة ودياجيرها ، إلىٰ حيث وهج الشمس ونورها ، لولا أنّ اللّه جلّ جلاله أكرم هذا العبد الفقير بمنّه، فأكرمه حينذاك بتوقّعٍ لم يخبْ ، وفراسةٍ لم تطشْ سهامها ، وحدسٍ لم تتنكّب كبد الحقيقة ، حيث غلب علىٰ ظنّي أنّ ما أشار مفهرس مخطوطات تلك المكتبة إليه بأنّه (كتاب البسيط في علم الطبّ) إنّما هو (كتاب البسيط في النحو لابن العلج) ، وهو كتابٌ يستحقّ أن تُضْرَبَ له أكبادُ الإبلِ ، بله أن يُطلبَ بوساطة البريد الممتاز ، فأسرعت كاتباً إلىٰ إدارة تلك المكتبة راجياً إرسال نسخة مصوّرة من هذا الكتاب مع أخوين له آخرين ، هما :

(الفصول في القوافي لابن الدهّان رحمه اللّه)[١] ، و (تلخيص العبارة في شرح الإشارة لتاج الدين الفاكهانيّ)[٢] .

ولم يطل بي الانتظار ؛ إذ في صباح يوم من أيام السعد حمل لي البريد صور تلك المخطوطات ، بل لأقُلْ : صور تلك الدرر النفيسة ، ويا لها من لحظة بديعة حين تصدّقُ الحقيقةُ الحدسَ ؛ فقد حصلت علىٰ ما أمّلت ،

---

(١) حقّقتُهُ ونشرتُهُ في (مجلّة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة : ع ١٦ ، صفر ١٤١٧هـ) ، ثمّ أعدت نشره في سنة ١٤١٨ هـ .

(٢) حقّقته الدكتورة / أسماء بنت محمّد العسّاف ، ونالت به درجة الماجستير من كلّيّة التربية للبنات بالرياض سنة ١٤١١ هـ .

ووجدت ما توقّعت ، بل فوق ما رجوت .

وبدا لي أنّ لهذه النسخة التي وصلتني من كتاب (البسيط في النحو) حكايةً أستطيع جمع خيوطها ، وقراءة ما وراء سطورها ، كما أقدر على رسم صورة لصفحة وجهِ بطلها ، وإن كان بيني وبينه مئات السنين ، فهو عبدٌ أناخت عليه الفاقة بكلكلها ، وأرخت عليه سدولها ، فأحوجته إلى ما ليس من خُلُقِهِ وطبعه ، ففعلَ ما فعلَ وقسمات الخجل في وجهه تكاد تفضح أمره ، أجلْ لقد خدعتِ الدنيا الفانيةُ ضعيفاً من ضعاف البشر - غفر الله له - ممّن كانوا يشتغلون في بيع المخطوطات على أولئكم الغربيّين النهمين في جمع كتب التراث ، الذين ربّما كانوا لا يعرفون من اللغة العربيّة إلا اسمها ونتفاً من رسمها ، أجل لقد رآهم هذا المسكين يعنون بعلم الطب وبالمؤلفات العربيّة فيه ، وليس في سوقهم رواجٌ للنحو وكتبه ، فما كان منه إلا أن لجأ إلى حيلة تحفزهم على أن يشتروا منه مخطوطة قدّر أنّه يزيد في ثمنها أن يمحو كلمة : (النحو) من عنوانها ، ويجعل كلمة : (الطبّ) مكانها ، وما درى هذا المحتال أنّه لم يخدع بصنيعه هذا ذلكم (الخواجة) فقط ، بل خدع بعده آلاف القراء الذين لا حيلة لهم في الحصول على المخطوطات إلا قراءة فهارس المكتبات ، ولكنّي أقول له وما أدري كم

من القرون مرت عليه وغبرتْ : جزاك الله خيراً إن كنت مسلماً ؛ فقد كنت بعد اللّه تعالىٰ سبباً في أن أشرفَ بتحقيق هذا السفر العظيم والكتاب العجيب ونشره ، فجزاك اللّه خيراً عدد ما أنفقت في تحقيقه من شهور وأيّام ، بل عدد الدقائق والثواني ، وعدد ما أطلقت من زفرات وآهات في أثناء عملي فيه ؛ إذ إنّني حين اطلعت علىٰ النسخة التي وصلتني من كتاب (البسيط في النحو) فوجئتُ بأمرين كادا يصرفانني عن البدء بتحقيقه :

احدهما : أنّ النسخة غيرِ منقوطة الحروف . **الآخر**: أنّ النسخة إنّما هي مجلّدة من مجلّدات خمس علىٰ ما أظنّ، فأين المجلّدات الأُخَرُ ؟ .

هذان الأمران حتّما عليّ المبالغة في البحث عن نسخة أخرىٰ ، وأن أنفق من الوقت الطويل في ذلك ما كنتُ أحوجَ ما أكون إليه في غيره ، فكان هذا مع صوارف أخرىٰ سبباً في صرفي عن الإسراع في تحقيق الكتاب ، ولكنّي بعد أن يئستُ من العثور علىٰ نسخ أخرىٰ تؤنس وحشة فريدتي ، بدأت في تحقيق ما لديّ من الكتاب ، واللّه وحده العالم كم لقيتُ في تحقيقه من عنتٍ ومشقّة ، وإنّه لولا إدراكي القيمة العلميّة هذا الكتاب لانصرفت عنه إلىٰ غيره ممّا هو أسهل وأيسر ، لا سيّما أنّ الوِفاضَ بحمد اللّه لا تشكو خواءً . إي وربيّ لقد أمضيت أكثر من أربع سنوات و(البسيط في النحو)

سميراً لي ، ولكنّه ما هو بنعم السمير ، فليته كان كبقيّة السمّار ، يزيل الهموم ويجلي الغموم ، ولكن أنّىٰ له ذلك وكلماته طلاسمُ غير معجمة ، وعباراته موهمة ، وشواهده كثيرة وغريبة ، ونقوله ونصوصه غير دقيقة ، ومع ذلك آليتُ علىٰ نفسي أن لا أدخر فيه جهداً ؛ فـ(البسيط في النحو) يستحقّ ما ألقىٰ منه ، بل لقد عزمتُ علىٰ أن أظهره بحلّة زاهية لا شية فيها ، فعرضتُ ما أشكل عليّ من عباراته علىٰ أهل الاختصاص من أساتيذي وزملائي ، فأسهموا في حلّ بعض رموزه وألغازه ، فجزىٰ اللّه الجميع خير الجزاء .

ولقد قمتُ بطباعته وصفّه بأناملي ، ولذلك أحسب أنّي أظهرته بلا خطأ طباعيّ إلا ما أبىٰ اللّه إلا أن يكون دليلاً علىٰ أنّ الكمال لكتابه وحده .

وأخيراً هذه بضاعتي المزجاة أزجيها للقارئ الكريم ، فما فيها من صوابٍ فمن اللّه وحده ، وما فيها من غيره فمنّي ومن الشيطان ، واللّه حسبي وكفىٰ ، ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ .

أسأل اللّه عزّ وجل أن يُعظمَ لي المثوبة والأجر ، ولوالديّ ولمن دعا لي ولهما بمثله ، والحمد للّه أولاً وآخراً . انتهت . وكتبها

السبت ١٤١٨/١١/٩هـ
ص.ب ٩٣٦٣٣ الرياض ١١٦٨٣

أبو أسامة

د / صالح بن حسين بن عبداللّه العايد

المؤلّف[١]

هو : ضياء الدين أبو عبدالله محمّد بن عليّ بن العِلْج الإشبيليّ ، من نحاة الأندلس في القرن السابع ، وهو من أقران ابن عصفور ، وأصحاب أبي حيّان ، ويعرف بـ(ابن العِلْج) ـ بكسر العين المهملة ، وسكون اللام ، ثمّ جيمٌ ـ[٢] ، وكان ممّن أقام في اليمن ، وصنّف بها ، ولم يُذْكَرْ من شيوخه سوىٰ أبي عليّ الشلوبين .

ولم يصلنا من مؤلّفاته سوىٰ جزء يسير من كتاب (البسيط في النحو) ، بل لم يُذْكَرْ له سواه .

كتاب البسيط في النحو

(البسيط) اسم يتردّد في كتب النحو ؛ فقد ألّفت كتب عدّة بهذا العنوان منها :

١ ـ (البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ) لابن أبي الربيع السبتيّ المتوفّىٰ سنة

---

(١) ليس له ترجمة وافية في ما اطلعتُ عليه من كتب للتراجم ، لكن له ذكرٌ في : البحر المحيط : ٩/ ٤٢٠ ، طبقات النحاة واللغويّين : ٢٩٨ ، بغية الوعاة : ٢/ ٣٧٠ .
وانظر : مقالة (الكشف عن صاحب البسيط) للدكتور / حسن الشاعر : مجلّة الجامعة الإسلاميّة / العدد : ٧٧ ، ٧٨/ سنة ١٤٠٨هـ .

(٢) طبقات النحاة واللغويّين : ٢٩٨ .

٦٨٦ هـ ، وقد حقّقه ونشره الدكتور / عيّاد بن عيد الثبيتيّ .

٢ـ (البسيط في شرح الكافية) لركن الدين الحسن بن محمّد الإستراباذيّ ، المتوفّى سنة ٧١٧ هـ ، وقد حقّقه الدكتور / عبدالمنعم محمود علي سعيد ، ولم ينشره بعدُ .

٣ـ (البسيط في النحو) لابن العلج ، وهو هذا الكتاب .

وإذا أطلق (البسيط) بلا تقييد فغالباً ما يراد به كتاب ابن العلج ، وهو « كتاب كبير نفيس في عدّة مجلّدات » كما وصفه السيوطيّ رحمه الله [١] .

وقد أكثر أبو حيّان ـ رحمه اللّه ـ من النقل عنه في كتابيه : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل [٢] ، وارتشاف الضرب من لسان العرب [٣] ، وكذا نقل عنه ابن عقيل ـ رحمه اللّه ـ في كتابه : (المساعد على تسهيل الفوائد) [٤] ، والرعينيّ في (شرح ألفيّة ابن معطٍ) [٥] ، والسيوطيّ

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٤/ ٧ .

(٢) التذييل والتكميل (تحقيق : أ.د/ حسن هنداويّ) : ١/ ١١٧ ، ١٥٦ ، ١٧٨ ، ١٩١ ، ٢٢٨ .

(٣) الارتشاف : ١/ ٢٥٥ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٣٦٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٣٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٥٤ .

(٤) المساعد : ١/ ٤٠٥ ، ٢/ ١٤٤ .

(٥) شرح الألفيّة للرعينيّ (السفر السابع) : ١/ ١٠٤ .

في (الأشباه والنظائر في النحو)[1] ، وكان دائماً يمهر النقل عنه بقوله : (قال صاحب البسيط) تفريقاً بينه وبين (البسيط في شرح الكافية) للإستراباذيّ .

وقد بدت لي من قراءة هذا السفرمن كتاب (البسيط في النحو) بعض ملامحه ، فهذه المجلّدة منه التي سلمت من نوائب الدهر ، ونجت عوادي الزمان ، تنبئ عن كتاب نفيس ، وعن عالمٍ فذّ ، ومصنِّفٍ جهبذٍ ، ذلكم هو ابن العلج ـ رحمه الله ـ مؤلّفه ؛ فالتوسّع ديدنه ، والشمول سجيّته ، وغزارة الشواهد من أبرز سماته ، والإحاطة بآراء العلماء من أظهر صفاته ، وكثرة الحجج والردود في الكتاب تبرز شخصيّة المؤلّف[2] ، وكلّ ذلك يُشْعِرُ بعظم خسارتنا من فقد أوّله ، ويشحذ هممنا لزيادة البحث عن نسخ أخرى ، لاسيّما أرض اليمن ؛ فما إخالها تخلو منه ؛ لأنّها كانتْ للمؤلّف ـ رحمه الله ـ مقاماً مدّةً غير قصيرة . والله أعلم .

---

(١) الأشباه والنظائر : ١/ ٣٦، ٧٤، ٧٥، ٨٠، ٨٣، ١١، ٢/ ٩، ٣٨، ٩٥، ١١٦، ٢٣٨، ٢٥١، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣٧٣، ٣/ ٥٢، ٧١، ٢٦٤، ٢٩٨، ٤/ ٧، ٢٨، ٧٩، ٨٥، ٩٠، ١٧٧، ١٧٨ .

(٢) انظر : الحجج التي ساقها المؤلّف ـ رحمه الله ـ للقائلين : إنّ العامل في المنعوت هو العامل في النعت ، وتأمّل أجوبته عليها . (ص : ٤٣ ـ ٤٤) .

تحقيق الكتاب

نسخة التحقيق :

لم أعثر لكتاب (البسيط في النحو) إلا علىٰ نسخة فريدة نفيسة جدّاً ؛ لأنّه يبدو أنّها كتبت في حياة المؤلّف رحمه اللّه ، لكنّها غير منقوطة ولمجلّدة واحدة فقط ، يبدو أنّها من وسطه ؛ لأنّ المؤلّف ـ رحمه اللّه ـ أحال فيها علىٰ أبواب سبقت في غير هذه المجلّدة[1] ، كما أحال علىٰ أبواب ذكر أنّها ستأتي ، ولم ترد في هذه المجلّدة[2] .

وهذه النسخة تحتفظ بها مكتبة **(غوتا)** في ألمانيا ، وهي محفوظة فيها تحت رقم **(٣٤٩)** ، وتقع المخطوطة في **(١٨٤)** ورقة ، في كلّ صفحة (٢٤) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في كلّ سطر (١٨) كلمة .

وقد كتب في الورقة الأولىٰ العنوان هكذا : (كتاب البسيط في الطبّ) ، ثمّ في الورقة التي تليها كتب : (هذا يُسمّىٰ كتاب البسيط في علم الطبّ) ، وعليه تعليق نصّه : (إنّما هو البسيط في علم النحو للإمام أبي عبداللّه ضياء الدين ابن العلج) .

---

(١) انظر : ص ٥١ ، ٦٠ .

(٢) انظر : ص ١٩٨ ، ٤٩٧ .

وقد ختمت هذه النسخة بقوله : (تمّ) ، ثمّ حوالي ثلاث كلمات مطموسة ، أتوقّع أنّها : (هذا الجزء من) ، ثمّ يأتي بعد الطمس قوله : (الكتاب بحمد اللّه وعونه ، وهو كتاب البسيط في النحو ، وذلك بتاريخ يوم الخميس الثامن والعشرين من جمادىٰ الآخرة سنة ثمانٍ وستين وستمائة ، أحسن اللّه نقصه ، وغفر لكاتبه ومالكه وللناظر فيه ولجميع المسلمين . آمين . وصلّىٰ اللّه علىٰ محمّد النبيّ وآله وصحبه وتابعيه) .

ثمّ كلمات مطموسة تقدّر بخمس كلمات ، يأتي بعدها قوله : (في التثنية والجمع الذي علىٰ حدّها) ، وأخمّن أنّ المطموس هو : (إلىٰ يوم الدين . يتلوه بابٌ . . . . .) . واللّه أعلم .

وتشتمل هذه المجلّدة علىٰ الأبواب التالية :

- التوابع : النعت ، وأقحم المؤلّف في أثنائه دراسة (المعرفة وأقسامها) بالتفصيل . ثمّ التوكيد ، والبدل ، وعطف النسق ، وعطف البيان .
- الباب الرابع : في جمع التكسير .
- الباب الخامس : في التصغير .
- الباب السادس : في النسب .

منهج التحقيق :

١ ـ حاولت قراءة النصّ قراءة صحيحة ، وسعيت إلىٰ الوصول به إلىٰ درجة عالية من الصحّة ، وذلك بتغيير ما تيقنتُ من كونه خطأ .

٢ ـ كتبت النصّ وفاقاً للقواعد الإملائيّة المعروفة .

٣ ـ أضفت بعض العنوانات ، وجعلتها بين قوسين معكوفتين .

٤ ـ ضبطتُ بالشكل ما يحتاج من الشواهد الشعريّة والنثريّة إلىٰ ضبط .

٥ ـ وثّقتُ آراء العلماء وأقوالهم من كتبهم ، أو من المصادر الأخرىٰ المتقدّمة .

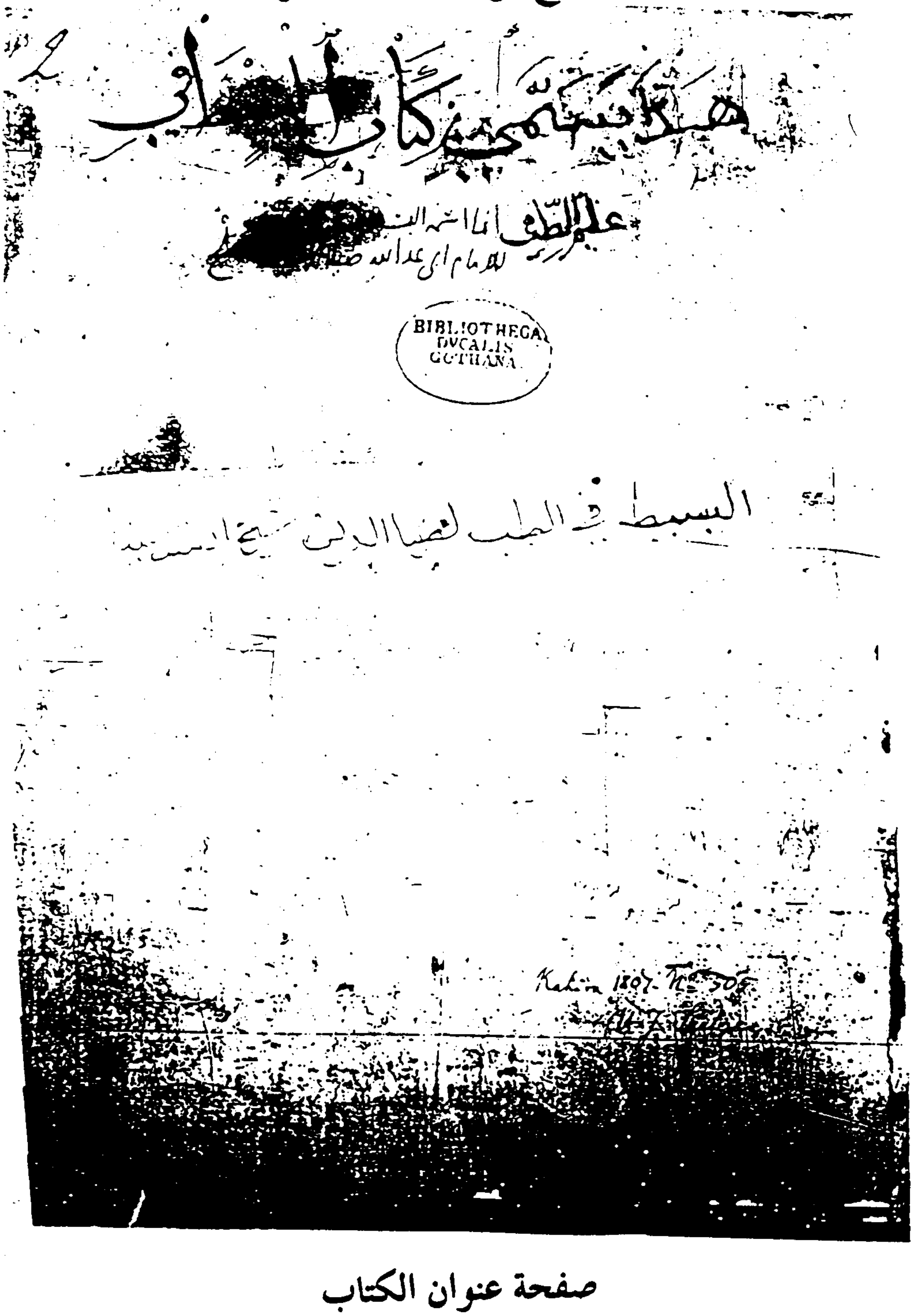
٦ ـ اكتفيت في تخريج الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية بعدها مباشرة في المتن ، وجعلت ذلك بين قوسين معكوفتين ، ولم أكمل من الآيات في الهوامش إلا ما دعت الحاجة إليه .

٧ ـ خرجت الأحاديث والأمثال وأقوال العرب .

٨ ـ خرّجتُ الشواهد الشعريّة من دواوين قائليها ، وأحلت علىٰ مصادرها من كتب النحو واللغة ، وإذا لم أعرف القائل اكتفيت بالإحالة علىٰ أقدم مصادر الشاهد .

٩ ـ أكملتُ ما لم يكمله المؤلف من الأبيات في الهوامش .

نماذج من صفحات المخطوط



صفحة عنوان الكتاب

... ابو عبد الله المغربي رحمه الله [illegible]

بسم الله [illegible] الرحيم

أحمد الله على نعمائه [illegible] والصلاة على [illegible] أكرم البناية وعلى الموحدين وتابعيه

كتاب [illegible] تلك التابع هو كل ثان [illegible] مقصود مشارك

[illegible] واعراب [illegible] من جهته واحدة لما قبله [illegible] لفظا او تقديرا اما على

لا ولد لفظا او تقديرا [illegible] من معناه. واما على وجه تشتد به ذلك المعنى او لتقيمه

وجه نواقع في المعنى الاول فيما ذكرته وحمل له [illegible] كل ما كان ثانيا كذلك كان ومعلوم ان كونه تابعا اعم من كونه

فقولنا كل ثان [illegible] جنسه [illegible] كل ما كان ثانيا [illegible] لكونه اعم [illegible] بالذات وقد يكون بالاتفاق

بالفضل او بالاتفاق [illegible] التبعية يكون في الافعال والحروف وفي التاكيد

[illegible] ولم نقل في جنسه كل اسم لان التبعية [illegible] بنفسه ثانيا

عند الساوي [illegible] الفعل لان الثاني [illegible]

على ما ذكره. وقولنا عن اول مقصود [illegible] فقد يكون

والبدل على ما ذكره [illegible] وكذلك وصف الصفة. واذا كان مقصود الاول

ولا يستعمل كذلك كقولنا العاقل خارج. وكذلك [illegible] وقولنا مشارك [illegible] والنوع

اوله محذوفا وقد يكون ملفوظا على ما ذكره وقولنا [illegible] او جملة خبرية [illegible]

دانا [illegible] ان كان [illegible] اسما او فعلا [illegible] على ما ذكره

اما [illegible] نحو ان زيدا [illegible] وان تضرب زيدا والله [illegible] ولا يكون

ذلك [illegible] عما لا يشاركه نحو قام زيد [illegible] ولا يكون تابعا [illegible]

[illegible] او تقديرا [illegible] الاعراب لفظا او تقديرا [illegible] على الموضع ونحوه

بالتبعية وقولنا واعرابا [illegible] وقولنا [illegible] من التاكيد

وذلك [illegible] عما [illegible] لا [illegible] واحدة [illegible] ما كان مشاركا واحدة وجهة

اللفظية والافعال والحروف وقولنا من جهة [illegible] لفظا او في حكمه

العمل [illegible] والثاني [illegible] وقولنا [illegible] على جهة

[illegible] الاول [illegible] تابع الرابع نحو مررت بزيد [illegible]

[illegible] العقل والتمييز [illegible] ان يكون [illegible] المعنى [illegible]

[illegible] الاول والذي لاجله [illegible] بعض اللفظ [illegible] وقولنا [illegible]

المعنى [illegible] التاكيد [illegible] هو المعطوف بلا وبل ولكن واما فلما وذلك

[illegible] الشرط والجزاء ونحوه فلذلك لا يدخل

[illegible] المعنى الاول [illegible] والافعال [illegible]

[illegible] بعض المتاخرين فقال كل ثان [illegible]

[illegible] ورسمه [illegible] باعراب سابقه لم يخرج ما كان

[illegible]

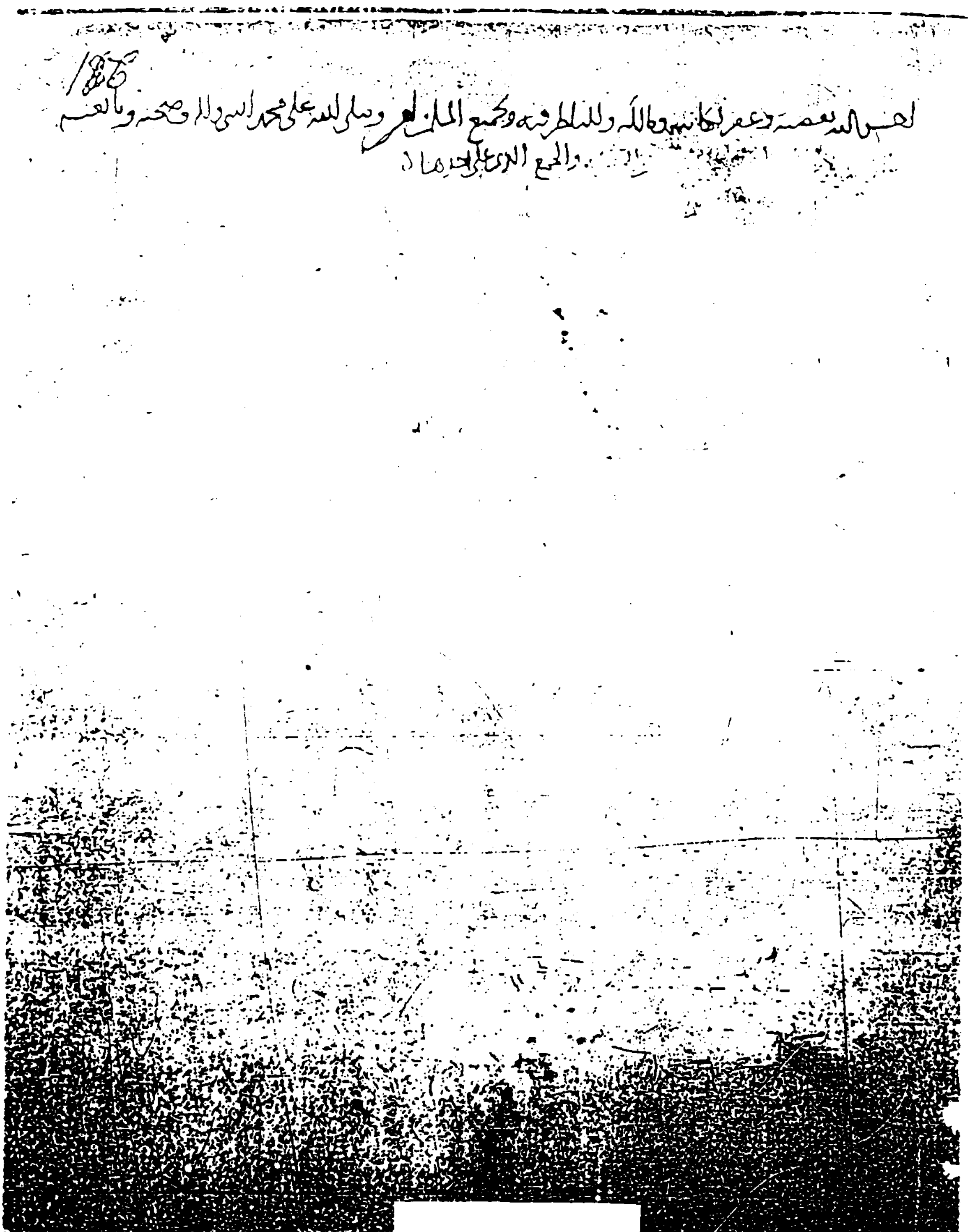
الصفحة الأولى من المجلدة

النعت في اختلاف العاملين كقولك ضربت عمرا ومررت بزيد الظريفين **ولا يسمى** ابن عصفور البدل
على المبدل منه: اما نحو بزيد الشيء فمنه فلا نحو لانه لا يدري ايهما هو المعتمد عليه وليس كالصفة. **واما**
في بدل فالظاهر لانه الاحسن الاماره فهو احلى بليل الرغيف ونصفه عدم. **والاحسن انه**
يفصل بين البدل والمبدل منه وهو دون الصفة لانه ليس من الجملة فيفصل بالظروف والصفات
احلى الرغيف والنوم بلبه، وكقولهم في البدل الاول لا بصفة، ونحو ذلك
ويسمون الفعل والكلام فيه في اربعة
كثيرة **النوع الرابع من التوابع وهو عطف النسق** جامعة
فصول: فصل في حقيقته. وفصل في اقسامه. وفصل في حروفه والاته. وفصل في مسائل
الفصل الاول العطف تابع يتوسط حرف من الحروف العاطفة ليس فيما المتبوع عنه فقولنا
تابع يدخل فيه الجملة ولم تختص بالاسم لانه يكون فيه وفي غيره. وقولنا **بواسطة** حرف يخرج سائر التوابع
ما عدا النعت والتوكيد المعطوفين. وقولنا **ليس** فيما ما اخرج لهما وننبه على حاشيته
وكذلك لو قلت بل ابدا بدلا على معنى في نسق عنه لغرض. وقيل **هو** تابع يعتمد عليه مع متبوعه
ويخرج من ذلك على هذا ابدا على معنى في نسق عنه لغرض. وقوله مع متبوعه اخراج له. فهو ناظر لان العطف
فقوله يعتمد عليه اخراج للتوابع ما عدا البدل. وقوله مع متبوعه اخراجها من حروف العطف لا يكون
الا لانه لا يعتمد فيها على المجموع. واخراجها من الحروف العاطفة
بل ولا ولكن واو واما خرج من ذلك **واما** قيل انه تابع يتوسط حرف من الحروف العاطفة
وان التحقيق بل فجعلها حرف غلط ولا تكون في غيرها. والاتباع والتوكيد والاتباع مستقر فيما دونه
منكور من بنيه رسما العطف اضافة. ولا يرد عليه عطف النعت والتوكيد وقيل **هو** حمل اسم او فعل او جملة،
والاسما على من جعلها ابدا فيهما. ووجهه نظر في اب
ولا يكون التبع بالواسطة. اوما في او بل بدل بواسطة احد الحروف ان يعمل في المعطوف **فلانها**
اوما في او بل ذلك على اسم او فعل او جملة. او بل بعد الحروف. واتفق النحويون على ان بعد الحروف لا سيما تبعه
الجمل بعد العاطف ان التابع بنفسه. **واتفق** فصل الاول قيل دخولها من كلام سيبويه
المحققين. واصلهوا في العامل في المعطوف فقيل هو العامل فيه. **اما الاولون**
لانه يعمل فيه بنيابة الحرف وعنه خلاف **البدل** القوة الطرح على ... بل الاول والثاني. اما سيدنا **اما الاول**
وقيل هو كالبدل ... عن الاول لكان اما مغاير التي مما بالاول وكلاهما فاسد. **واما الثاني** واما ان
واجمعوا **ابو** عمرو ... في العامل الاول على ان زيد وخرج عمرو والعدم للبدل الا عليه. **لاحد**
وانه لا يعمل ... وقام زيد وعمرو. وقطلان لا يبقيا بالزمان صحة تعديه واللقطية
... او الشاهد. والصحيح كقولنا اختصم زيد وعمرو. وجمع الشمس والقمر
تمنع في تواضع

صفحة من وسط المجلدة

وقولهم بالحركة فالكون واما وعاجزه الكنتي وشر الرجال تعاجم ولبست ولبست بكنتي
في عشرة ونسبته عبري وحزمي لضم اولهما وفي امية اموي وطهية
وطهوي بفتح الهمزة والطاء وسكون الهاء وفي بني الحبلى حبلي والى الدغر دغري لضم
الدال وفتح الباء واما النقصان فقالوا في ثقيف ثقفي وفي البادية بدوي بنقص من
بادية وفي جزر وراجز وزي وفي جلولا جلولي والى ذي بيجان ازدي واما
الابدال فقولهم في طي طائي ابدلوا من الياء الساكنة الفا تشبيها بالياء المتحركة
لكسر ما قبلها كما قالوا في طينة طائية وفي حيل باطل وقالوا في بهرا وصنعا
وروحا ودستوا بهراني وصنعاني ودستواني وروحاني واما الزيادة
فقولهم في ربينة رباني وقال المبرد ابدلوا من الياء الفا كما قالوا في رضي رضا
وفي بقا بقاء وكونهم اهل النسب وقالوا في النسب الى القيل القيادكة
ادوارا كاف واما ما يرتسمها الحرف والزيادة فالوا
والقيم يحيا ارجاني وكالدوي اركان تعلم امر بلادي او يكون
[illegible] ويحر ادحرباني ومنها بالحدوث والتعبير
[illegible] العمل يتكون من النقص والتغيير
[illegible] العالية علوي وفي النسا نسوي وبحرف فالوا كسنا
[illegible] والزيادة وتغيير الحركة فالوا في النسب الهند والي
[illegible] لا ريب [illegible] نسبته
[illegible] وعلى ما ذكرناه من الخارج عن القياس
ولما ذكرناه على التسمية لانه سمع ولا يتعدى
[illegible] بحمد الله وعونه
[illegible]

الصفحة الأخيرة من المجلدة



لطف الله بمصنفه وغفر لكاتبه ولمالكه وللناظر فيه ولجميع المسلمين وصلى الله على محمد النبي وآله وصحبه وسلم
والحمد لله الذي على احسانه

خاتمة النسخة

البسيط في النحو

تأليف

ضياء الدين أبي عبدالله

محمّد بن عليّ بن العِلْجِ الإشبيليّ المغربيّ

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد اللّه علىٰ نعمائه وضرّائه ، وأصلّي علىٰ محمّد خير خلقه وأكرم أنبيائه ، وعلىٰ آله وصحبه وتابعيه وأوليائه .

كتاب البسيط في النحو

قال الشيخ الإمام أبو عبدالله المغربيّ - رحمه الله وأرضاه بالجنّة - :

[التوابع]

التـابع : (هـو كلّ ثـانٍ عن أوّلٍ مـقصـودٍ مشـارك لأوّله ظـاهراً أو تقديراً في النوع ذاتاً وإعراباً من جهةٍ واحدةٍ . إن قَبِلَهُ تالٍ له لفظاً أو تقديراً . إمّـا علـى وجهٍ يوافق فـي المعنى الأوّلَ في ما دخـل فيه وحصـل له من معـناه . وإمّا عـلى وجهٍ يـستبدّ بـذلك المعـنى أو بنقيضه[١]) .

فقولنا : (**كلّ ثانٍ**) ليعطي جنسه ، فيدخل فيه كلُّ ما كان ثانياً كيف كان ، ومعلومٌ أنّ كونه ثانياً أعمّ من كونه بالقصد أو بالاتفاق ، فقد يقصد تقديم أحد الشيئين لكونه أعمّ ، وقد يكون بالذات ، وقد يكون بالاتفاق عند التساوي .

ولم نقل في جنسه : كلّ اسم ؛ لأنّ التبعيّة تكون في الأفعال ، والحروف

(١) في نسخة التحقيق : (لنقيضه) .

في التأكيد والبدل على ما نذكره [١] .

وقولنا : (**عن أوّل مقصودٍ**) نريد حصوله ثانياً بالفعل ؛ لأنّ الشيء قد يكون في نفسه ثانياً ، ولا يستعمل كذلك ، كقولنا : العاقل خارجٌ ، وكذلك وصف الصفة ، وإذا كان مقصود الأوّل فقد يكون أوّله محذوفاً ، وقد يكون ملفوظاً به ، على ما نذكره [٢] .

وقولنا : (**مشاركٍ لأوّله في اللفظ أو التقدير في النوع ذاتاً**) نريد أنّه إن كان اسماً فيكون الأوّل اسماً ، أو فعلاً فيكون فعلاً ، أو جملةً خبريّة فتكون الأخرى كذلك ، إمّا لفظاً وإمّا تقديراً ، نحو : أريد قيامَك وأن تضرب زيداً ، وباللّه أستعين ، واغفر لزيدٍ ، على ما نذكره [٣] ؛ وذلك لنحترز به عمّا لا يشاركه ، نحو : قام زيدٌ وخرجَ ، فلا يكون تابعاً لزيد ، وكذلك : يقوم زيدٌ ، لا يكون تابعاً .

وقولنا : (**وإعراباً**) نريد أنّه يشاركه في الإعراب لفظاً أو تقديراً ؛ ليدخل فيه الحملُ على الموضع ونحوه ؛ وذلك لنحترز به عمّا يخالفه كخبر (إنّ) و (كان) والحال من الفاعل .

---

(١) ص : ٥٧٦ . ٥٨٢ ، ٦٩٥ .

(٢) ص : ٥٥٣ .

(٣) سيأتي في (عطف النسق) إن شاء اللّه .

وقولنا : (**من جهةٍ واحدة**) ليخرج به ما كان مشاركاً واختلف وجه العمل ؛ بأن يكون الأوّل مفعولاً ، والثاني حالاً ، ونحوه .

وقولنا : (**إنْ قَبلَهُ**) احترازٌ من التأكيد اللفظيّ في الأفعال والحروف .[١]

وقولنا : (**تالٍ له**) نريد ولايته له لفظاً ، أو في حكمه ، لأجل الفصل والتقدير ؛ ليخرج به تابع التابع ، نحو : مررت برجلٍ وأخيه العاقل .

وقولنا : (**على وجه يوافق في المعنى الأوّلَ**) نريد به أن يكون معنى الأوّل والذي لأجله جيء به يصلح أن يكون للثاني ؛ فإنّ المعنى في قولك : جاء زيدٌ العاقل ، يصلح لهما في المعنى ، وكذلك البدل والتأكيد ، وإن كان بعض اللفظ يأباه .

وقولنا : (**وإمّا على وجهٍ يستبدُّ بذلك المعنى**) الأوّل ، وهو بدل الغلط .

(**أو بنقيضه**[٢]) هو المعطوف بـ(لا) و (بل) و(لكن) ، وإنّما قلنا ذلك لنحترز به من مفعولي (ظننت وأعلمت) ، وخبر المبتدأ ، وفي الأفعال كالشرط والجزاء ، ونحوه ، فإنّ ذلك لا يدخل الثاني في ما دخل

---

(١) من قوله : (وقولنا : إن قبله) واقعٌ في نسخة التحقيق بعد قوله : (والحال من الفاعل) وأخّرته مراعاةً لموقعه في الحدّ .

(٢) في نسخة التحقيق : (لنقيضه) .

فيه الأوّل، ولا يستبدُّ به ولا بنقيضه .

ورسمه بعض المتأخرين (١) ، فقال : (**كلّ ثانٍ عن أوّل بإعراب سابقه من جهة واحدة**) .

فقوله : (**ثانٍ**) ليجمع .

وقوله : (**بإعراب سابقه**) ليخرج ما كان [٣ أ] حالاً من الفاعل ، واسم (إنّ) (٢) وخبر (كان) .

وقوله : (**من جهةٍ واحدةٍ**) ليخرج خبر المبتدأ ونحوه (٣) .

وهذا مدخولٌ ؛ لأنّه أدخل فيه ما ليس منه ، وهو مفعولا (٤) (ظننت) ، ونحوها ، فإنّها من جهة واحدة ، وهي المفعوليّة ، وإن أراد بكونه ثانياً أنّ معنىٰ هذا في النسبة إلىٰ العامل غير معنىٰ هذا ، فكذلك التوابع كلّها ، فلا يكون وجهاً واحداً .

---

(١) كافية ابن الحاجب : ١٢٨ .

(٢) كذا في المخطوطة ، والصواب أنّ المقصود خبرها ؛ لأنّه ثانٍ لاسمها كما قال ابن الحاجب في (شرح الكافية : ٥٦) .

(٣) كالمفعول الثاني والثالث من بابي (علمتُ ، وأعلمتُ) ، قاله ابن الحاجب في (شرح الكافية : ٥٦) ، وزاد الرضيّ في (شرحه : ١ / ٢٩٨) الحال والتميز عن المنصوب .

(٤) في المخطوطة : (مفعولي) .

ويدخل فيه قولك : زيدٌ أبوه قائمٌ ؛ فإنّ الأب ثانٍ بإعراب سابقه من جهة الابتداء ، وكذلك تابع التابع .

ولأنّه يخرج عنه ما هو منه ، وهو التابع المبنيّ والمخالف في الإعراب ظاهراً ، والتأكيد في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ، والتأكيد اللفظيّ في المبنيّات بعضها لبعض .

[أنواع التوابع]

والتابع خمسة أنواعٍ :

نعت ، وعطف ، وتوكيد ، وبدل ، وعطف بيان .

ووجه هذه القسمة أن تقول : التابع إمّا أن يكون هو الأوّل من غير زيادة ، أو لا .

فإن كان هو الأوّل فإمّا أن يُقصَد أنّ الفعل للثاني علىٰ جهة الطرح للأوّل ، أو لا .

فالأوّل هو البدل ما عدا بدل الغلط ونحوه ، والثاني عطف البيان .

وإن كان غير الأوّل فإمّا أن يدلّ علىٰ الأوّل ومعنًىٰ فيه ، أو لا ، فالأوّل النعت .

والثاني إمّا أن يدلّ علىٰ معنًىٰ خارجٍ عنه ، أو لا .

فالأوّل التأكيد .

والثاني إمّا أن يكون على جهة المخالفة للأوّل ، أو لا .

فالثاني هو العطف المشرّك .

والأوّل إمّا بحرف ، أو بغير حرف .

فالثاني بدل الغلط ، والأوّل العطف [1] غير المشرّك ، كـ(بل ، ولكن ، ولا) ، وفيهما نظرٌ .

ولنذكر كلّ نوع على حياله بما يجب فيه .

(١) في المخطوطة : « والأوّل إمّا بحرف ، أو بغير حرف ، فالأوّل : البدل للغط ، والثاني : العطف غير المشرّك » .

النوع الأوّل وهو

النعت

ورسمه : أنه (**التابع الذي شأنُه ان يكون كذلك ، اسماً ، أو ما في تأويله من الجمل ، الدالّ من متبوعه على معنًى مقرّرٍ فيه ، او مقدّرٍ ، او متوهّمٍ ، المذكور على جهة التمام لمتبوعه**) .

فقولنا : (التابع) ليعطي جنسه .

وقولنا : (شأنه كذلك) أي : من شأنه أن يكون ثانياً ، لا بحسب القصد ؛ فإنّ الوصف ثانٍ عن الموصوف في المعنى ، بخلاف البدل والمبدل، والعطف والمعطوف .

وقولنا : (اسماً) لنقيّد به التابع ، ونخرج الفعل والحرف ؛ فإنّ الوصف لا يكون فيهما ، بخلاف البدل والتأكيد اللفظيّ .

وقولنا : (أو ما في تأويله) لندخل الجملة التابعة .

وقولنا : (الدال من متبوعه على معنًى فيه) معناه أنّه أبداً يقتضي معنًى في المتبوع ؛ ليخرج منه البدل وعطف البيان ؛ فإنّه لا يدلّ على معنًى فيه ، بل هو الأوّل ، أو غيره ، ويخرج التأكيد ؛ لأنّه يدلّ على معنًى خارج عن المتبوع ؛ لأنّه يرفع توهّماً في حقّ المخاطب بالنصّ على شموله ، أو رفع

مجازه .

وقولنا : (إمّا مقرّراً أو مقدّراً) ؛ لأنّ الشيء قد يوصف بما هو حاصلٌ فيه ، وقد يوصف بما يُقَدَّرُ حصوله فيه ، قد جعله كأنّه حاصلٌ على ما نذكره ، أو يُتَوَهَّم كالوصف بالنسب ، فإنّه يعود فيه على الأوّل ملابسةً متوهَّمةً تخصّصه .

وقولنا : (المذكور على جهة التمام) معناه أنّه [٣ب] يُؤتى به ليتمّم الأوّل ، أي : ليجعل معه كشيءٍ واحدٍ ، ويحصل منهما معنًى لا يكون من أحدهما ، بخلاف البدل وعطف البيان إذا كانا مشتقّين ، أو موطئين بالمشتقّ ، نحو : مررت برجلٍ صالحٍ ، وكذلك البدل غير الموطئ ، نحو : مررت بهِ العاقلِ .

وأمّا المعطوف في الصفات فهو نعتٌ ، وإنْ كان بالواو ؛ لأنّ الواو تُجُوِّزَ بها عن محلّها إلى هذا لتدلّ على الجمع ، على ما نذكره [١] ، فلا يرد ناقصاً ، فإن أردنا الانفصال قلنا : (بغير حرف ناسق) .

وقال بعضهم [٢] : (النعت : تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقاً) ، وزاد بعضهم بدل المطلق : (على جهة الاعتماد على الأوّل) .

---

(١) ص : ٥٣٢ .

(٢) كافية ابن الحاجب : ١٢٩ .

فقوله : (تابع) ليجمع .

وقوله : (يدلّ على معنىً في متبوعه) ليخرج ما عدا النعت .

وقوله : (مطلقاً) لأجل توهُّمٍ في قولك : ضربت زيداً قائماً ؛ فإنّ هذا يدلّ على معنىً في (زيد) غير مطلق ، بل في وقت الضرب ، بخلاف الصفة .

وما ذكره مدخولٌ من وجوه ، منها :

أنّ البدل قد يكون بمعنًى في الأوّل ، كما ذكرنا .

وأيضاً فإنّ الوصف يكون بما ليس بحاصل . وقوله : (مطلقاً) لا حاجة به ؛ لأنّه قد تُجُوِّزَ عنه في حدّ التابع ، وهو قد أخّره هنا جنساً يعود منه على حدّ النعت بإخراج شيء آخر ، نحو : مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ غداً وأمس ، ولأنّه يدخل فيه أيضاً الفعل ، ولا يكون نعتاً ، نحو : ضربت ضربت زيداً ، وتضرب تضرب زيداً ، على التكثير .

ولا يقال : إنّه لا يدلّ الثاني على صفة في الأوّل ، بل يدلّ على الأوّل بكماله ؛ لأنّا نقول : فلا يجوز أن تقول : قَعَدَ القعدةَ القرفصاءَ ، لكنّه تجوُّزٌ ، وإنْ كان (القرفصاء) يدلّ على قعدة .

وأمّا تلك الزيادة فجعلها ليحترز بها عن قولك : مررت به العاقلِ ،

ويُخْرِجَ البدلَ ، وهو فاسدٌ ؛ لبقاء عطف البيان ، ولأنّ البدل لا نسلّم أنّه ينوىٰ فيه الطرح للأوّل علىٰ ما يأتي (١) .

وقيل (٢) : (النعت : صفة الاسم تصفه فيه أو في سببه) .

وهو فاسدٌ ؛ لأنّ الوصف مرادف للنعت (٣) ، ويدخل فيه الحال .

وقيل : (إجراء اسم علىٰ آخر علىٰ جهة التحلية له) .

وهذا أخصُّ من الأوّل لأنّ الوصف علىٰ جهة الحلية أخصّ من الوصف .

وقيل (٤) : (هو حمل اسم أو ما في تأويله علىٰ اسم أو ما في تأويله علىٰ جهة تخصيص للنكرة ، أو إزالة التباس في معرفة ، أو مدح ، أو ذمٍّ ، أو ترحّمٍ ، أو تأكيد) .

وهذا ليس بحدٍّ ، بل تعرّضٌ لذكر فوائده - وهي غايات - وهي جارية علىٰ النعت ، ومع هذا فقد يكون البدل علىٰ جهة التأكيد ، وربّما زادوا خوفاً

---

(١) ص : ٦٥٨ ، ٦٦٠ .

(٢) قريبٌ منه حدّ ابن أبي الربيع في (البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ : ١ / ٢٩٧) .

(٣) الصحيح أنّ بينهما فرقاً ؛ فالنعت يكون بالحلية الثابتة كالطويل والقصير ، والصفة تكون بالفعل كالضارب والخارج .

انظر : شرح ألفيّة ابن معطي لابن القوّاس : ١ / ٧٤٥ ، شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة : ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ .

(٤) هذا الحدّ قريبٌ ممّا في (شرح جمل الزجّاجيّ لابن عصفور : ١ / ١٩٣) .

من هذا : (بحليةٍ ، أو نسبٍ ، أو فعلٍ) ؛ فإنّك قد تقول على التأكيد : ضُرِبَ القومُ عربيُّهم وعجميُّهم ، ومع ذلك فقد يكون البدل غير المؤكّد داخلاً فيه ؛ فإنّك إذا قلت : مررت برجلٍ غلامِك ، فإنّ فيه تخصيصاً في الجملة ، والنعت بالحقيقة إنّما هو المصدر ، لكن سمّيَ به المنعوت به ؛ لأنّ المصدر يقع على المفعول به كما يقع على الفاعل والمفعول ، وإنّما خصّوا المنعوت به دون الناعت والمنعوت لأنّه محلّ للنعت ، إنّما صار منعوتاً به حقيقة ، ألا ترى أنّه لو كان الناعت والنعت ولا منعوت به لم يكن المنعوت منعوتاً حقيقةً ، فكان أولى به .

وقد يطلق أيضاً على الوصف نفسه ، ولذلك من قال في النعت [1] : (إنّه التابع ، أو الاسم ، أو نحو ذلك) ، فقد أطلق النعت على المنعوت به .

ومن جعله للوصف قال في رسمه : (إنّه حمل اسم على اسم [٤أ] ......) إلى آخره ، أو : (إجراء اسم على اسم ، أو نحوه) .

والكلام في هذا النوع يحصل المقصود منه في ثلاثة فصول : فصلٌ : في بيان قيوده وأحكامه وشروطه . وفصلٌ : في المنعوت . وفصلٌ : في ما يعرض لهما من الحذف والتقديم والتأخير ، وغير ذلك من الأعراض .

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٣٠٦

الفصل الأوّل

[قيود النعت وأحكامه وشروطه]

أمّا قيوده ـ كما ذكرناه في رسمه [١] ـ

فمنها : (كونه اسماً) ؛ قيل : لأنه من تمام الاسم ، والفعل لا يكون تماماً للاسم إلا بالتأويل .

وقيل [٢] : لأنّ الفعل له صدرُ الكلامِ ؛ لأنه عامل في الأسماء ، وحقُّ العامل التقديم على المعمول ، فإذا كان نعتاً فهو متأخّرٌ بوضعه ، وقد قلنا : إنّه متقدّمٌ .

وقيل [٣] : لأنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، على ما نذكره [٤] وعوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال .

وقيل : لأنّ من شرط النعت أن يكون هو المنعوت ، أي يصدق عليه ، والفعل لا يصدق على الاسم ، وإلا كان الفعل اسماً .

وقيل : لأنّه دالٌّ على المصدر ، والمصدر لا يكون وصفاً ، فلا يكون ما دلّ

---

(١) ص : ٢٩.

(٢) قاله السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٧) .

(٣) أيضاً قاله الإمام السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٧) .

(٤) ص : ٤١ .

عليه وصفاً ، وأجمعوا على أنّه يكون وصفاً للنكرة بتأويل اسم الفاعل .

قيل : لأنّ المصدر يكون وصفاً بتأويل فاعل ، وكذلك ما دلّ عليه .

وقيل : لأنّ فيه ضميراً ، فأشبه اسم الفاعل ، فيأوّل به إذا كان وصفاً ، كما يتأوّل اسم الفاعل إذا كان عاملاً .

وسنذكر شروط الجملة التي تكون صفة عند ذكر ما تنعت به النكرة [١] ، ولمّا لم يكن الحرف كذلك لم يكن وصفاً .

ومنها : (أن يكون دالاً على معنىً في المنعوت) .

ومعناه : أن يكون المنعوت أبسط [٢] من نعته [٣] ؛ إذ النعت يدلّ على المنعوت وزيادة ، وهي الصفة التي فيه ، فهو دالٌّ على صفة لموصوف ، فمنه ما يدلّ عليهما تعييناً ، كالأفطسْ الذي يدلّ على صفة خاصّة في أنفٍ ، ومنه ما لا يدلّ عليهما تعييناً ، بل على صفة خاصة كالأبيض ، فلا يتعيّن الموضوع إلا بأحد أمرين : إمّا بالجريان عليه ، نحو : مررت برجل أبيض ، هذا أصله .

---

(١) ص : ١٤٥ .

(٢) في المخطوطة حاشية نصّها : « يريد البساطة التي تقابل التركيب » .

(٣) الحاصر لفوائد المقدّمة في عمم حقائق الإعراب : ٢ / ٨٤٣ .

ثمّ قد لا يحتاج في تعيّنه إلىٰ الجريان ؛ إمّا لعرف مقرّر كالأبطح [١]، والأجرع [٢]، والأدهم [٣]، وإمّا لخصوصيّته بصنفٍ، كالكاتب للإنسان .

والأمر الثاني : الألف واللام كالضارب ، وسنبيّنه عند جواز حذف الموصوف [٤] .

وإذا كان النعت دالاً علىٰ المنعوت إمّا بحسب التعيين ، أو لا بحسبه ، فما لم يكن كذلك فلا يكون نعتاً ، كالمصادر والمعاني القائمة بالشيء ، نحو : ضَرْبٍ ، وبياضٍ ، والأسماء الجامدة كزيد وعمرو ، إلا أنّ هذه منها ما يدلّ بالتزامٍ علىٰ محلّ ، أو يلازمه ما يدلّ علىٰ فعلٍ ، ومنها ما لا يدلّ .

فالدالُّ علىٰ محلٍّ كالبياض والضرب ، فقد يكون وصفاً علىٰ التأويل ، علىٰ ما نذكره [٥] .

والذي يلازمه كخزّ وأسد ونحوه ، وما ليس كذلك كالأشخاص ، كزيد

---

(١) أصله أثر المسيل ضيّقاً كان أو واسعاً ، ومنه موضعٌ في مكة .

انظر : معجم ما استعجم : ١ / ٩٧ ، معجم البلدان : ١ / ٧٤ .

(٢) هو المكان الذي فيه حزونةٌ وسهولةٌ . انظر (اللسان : ٨ / ٤٦ ـ ٤٧) .

(٣) هو ما تشتدّ وُرْقَتُهُ من الإبل حتّىٰ يذهب البياض فيه ، وبه سمّي القيد .

انظر (اللسان : ١٢ / ٢١٠) .

(٤) ص : ٥٦٠ .

(٥) ص : ١٣١ ـ ١٣٦ .

وعمرو ، فلا تكون بوجه على ما نذكره ، ولأجل هذا قيل : إنّ النعت هو المنعوت ، أي يصدق عليه .

ولـمّا رأى بعض النحويّين أنّ النعت هذا سبيله ، وكان أكثر ما يكون كذلك الاسمُ المشتقُّ ، شَرَطَ فيه أن يكون مشتقّاً [١] ، وليس كذلك ؛ لأنّ ما يدلُّ على معنًى في شيء أعمّ من كونه [٤ب] مشتقاً ؛ إذ لا يبعد أن يوضَعَ لفظٌ دالٌّ على ذلك دون اشتقاق ، كقولهم : مررت برجل أيِّ رجل ، وهو الرجل كلُّ الرجل [٢] ، ومررت برجلٍ رجلِ صدقٍ ، ورجلِ سوءٍ [٣] ، وكذلك (ذو) ، نحو : نحو ذلك ، صفة المبهم ، نحو : مررت بهذا الرجل ونحو ذلك . على ما نذكره [٤] .

وربّما قال بعضهم [٥] : يُتأوّل تأويل المشتقّ ، وليس بصحيح على الإطلاق ، بل يُقدّر تقديره ما ليس في أصله دالاً على موصوف ، فيقدّر ،

---

(١) الكتاب : ١ / ٢١٦ ، المقتضب : ٣ / ١٨٥ ، المفصّل : ١١٤ ، شرحه لابن يعيش : ٣ / ٤٨ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٠٤ ، شرح الكافية لابن الحاجب : ٥٧ ، شرح الرضيّ : ١ / ٣٠٣ ، المقرّب : ١ / ٢٢٠ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١١٥٦ - ١١٥٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٢٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٤) ص : ١٢٣ .

(٥) كابن الحاجب في (شرحه على كافيته : ٥٦) .

نحو : عدل ، أو خزّ ، ونحوه ، وأمّا ما هو موضوع له فلا يقدّر .

وإنّما يُفسّر ليفهم معناه ، فنقول : معنىٰ قولنا : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، أي : كاملٍ [١] ، و: رجلِ سوءٍ ، أي : غيرِ صالحٍ [٢] ، ونحو ذلك .

فيكون النعت علىٰ هذا : منه ما هو مشتقّ ، ومنه ما هو بمعناه من الدلالة علىٰ الموصوف ، ومنه ما يقدّر تقديره ، وهو ما يلازمه معنًىٰ هو وصفٌ ، فيقدّر المشتقّ من ذلك المعنىٰ ، كخزّ وأسد ، فإنّه في تقدير : ليِّن ، وشجاع .

وأمّا الألقاب فيبعد فيها ذلك ؛ لأنّها لم تسمَّ لذلك (الصفاتِ) [٣] ، كالقرد والفيل لو سمّيتَ بهما ، بخلافهما إذا كانت أجناساً .

ولـمّا جعلوا الاشتقاق شرطاً ، وكان المشتقّ لا بدّ فيه من ضمير ، قالوا : من شرط النعت أن يعود منه علىٰ المنعوت عائدٌ [٣] . وليس كذلك ؛ فإنّ النعت لا يحتاج إلىٰ ضميرٍ بما هو نعتٌ ، بل لأمر آخر : إمّا لكونه مشتقّاً ، أو لكونه جارياً علىٰ من ليس له ، أو لكونه جملة .

---

(١) شرح السيرافيّ : ٢ / ١٤٤ أ .

(٢) أحسن منه تفسير سيبويه له بـ(فاسد) . انظر : الكتاب : ١ / ٢١٤ .

(٣) أي : لم تسمّ صفاتٍ بسبب ذلك .

(٣) الكافية : ١٣٠ ، شرحها لابن الحاجب : ٥٧ ، شرحها للرضيّ : ١ / ٣٠٨ .

أمّا لزومه في المشتقّ فلشبهه بالفعل .

وأمّا لزومه في الجاري علىٰ غير من هو له فإنّه يدلّ علىٰ موضوع ليس هو الأوّل حتّىٰ يكفي في تعيينه الجريان ، بل موضوعه ما هو مناسب للأوّل ، فلا بدّ من ما يدلّ علىٰ الارتباط والمناسبة ، وهو الضمير ، وإلا لم يصدق عليه .

وأمّا الفعليّة فلتوهم الانقطاع عن الأوّل ؛ إذ ليس فيها ظاهراً ما يدلّ علىٰ الموصوف .

وأمّا أبو زيد [1] فيرىٰ أنّ الضمير واجبٌ في النعت ، وإلا توهّم الانقطاع عن الأوّل ، ولذلك منع أن يوصف بالمصادر ونحوها [2] ؛ لأنّها لا رابط فيها ، وقد قلنا : إنّ الذي يغني عن الربط الجريان علىٰ الموصوف ، وما قاله مذهب الكوفيّين وجماعة من البصريّين .

---

(١) لا يقصد المؤلف ـ رحمه الله ـ هنا أبا زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ ، المتوفّى سنة ٢١٥ هـ ، بل يريد : الإمام عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيليّ ، المشهور بأبي القاسم ، والمتوفّىٰ سنة ٥٨١ هـ ـ رحمه الله ـ ، وقد ذكر له ابن دحية في كتابه (المطرب من أشعار أهل المغرب : ٢٣٠) هاتين الكنيتين .

انظر ترجمته في : التكملة لكتاب الصلة : ٢ / ٥٧٠ ، وفيات الأعيان : ٢ / ٢٢٣ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٠٧ .

ومنها : (أنّه من شأنه أن يكون متمّماً للأوّل) .

ومعناه أن يكون منزلاً مع الأوّل منزلة اسم واحد ، فإذا قلت : مررت برجلٍ قائمٍ ، فكأنّك تريد الإسناد إلىٰ المفهوم الحاصل من النعت والمنعوت حتّىٰ لو وجدت لهما لفظاً واحداً دالاً علىٰ المقصود لاكتفيت به ، ويظهر ذلك في أكثر أصناف النعت ، وبعضها قد يخفىٰ فيه كالتأكيد ، علىٰ ما نذكره [١] .

وتماميّةُ الوصفِ أضعفُ من تماميّة الإضافة ؛ لأنّها بعد المشاركة لها في أنّ الإسناد ليس إلىٰ الأوّل تزيد عليه في أنّ الثاني ليس كاسم زائد قد يستغنىٰ به ، بخلاف الوصف فإنّه اسم علىٰ حياله .

وقد يشبّه المضاف بالنعت ، فيقوم مقام المضاف إليه ، كما في النعت .

والنعت أيضاً قد يشبه الصلة في التماميّة إلا أنّ الصلة أقوىٰ اتصالاً بها ، مبيّنة لذات الأوّل ، بخلاف الصفة فإنّها مبيّنة للصفة ، والذات أشدّ احتياجاً إلىٰ البيان من الوصف ، ولذلك تترتّب علىٰ تماميّة كلّ واحد منها أحكامٌ لا تترتب [٥أ] علىٰ الآخر ، وقد يحمل أحدها علىٰ الآخر .

ولأجل هذه الخاصيّة للنعت صار العامل في المنعوت هو العامل في النعت

(١) ص : ٥١٨ .

على مذهب الجمهور [١] ؛ لأنّه عمل في الأوّل ، وكان هذا من تمامه ، ولم يكن سبيل إلى التركيب ، عمل في الثاني ؛ لأنّه كالآخرِ للأوّل ، ولم يكن سبيل إلى ترك الأوّل دون إعراب ؛ لعدم التركيب ، فصار الأوّل في المعنى كأنّه مقحم ؛ لأنّ المرادَ عملُ الآخرِ خاصةً لولا المانع ، كـ(يا أميمة) [٢] ؛ إذ المراد حذف الهاء ، لكن منع من ذلك لزومها في هذه اللغة ، على ما نذكره . ولذلك قال سيبويه [٣] : « فصار النعت مجروراً كالمنعوت ؛ لأنّهما كالاسم الواحد » ، قيل [٤] : ولذلك ذهب سيبويه [٥] إلى أنّه لا يجمع بين النعتين إذا اتّفقا إعراباً واختلفا عاملاً .

ويدلّ على ذلك أيضاً أن نقول : لو لم يكن الأوّل عاملاً فيه لكان العامل

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٠٩ ، المقتضب : ٤ / ٣١٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٢٩٩ ، أسرار العربيّة : ٢٩٤ـ٢٩٥ ، الارتشاف : ٢ / ٥٩٢ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣١٥ ، الخصائص : ١ / ٣٠٨ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢١٠ . وانظر : شرح السيرافيّ : ١ / ١٤٢ أ .

وسيبويه هو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، وفي وفاته خلاف ، فقيل : إنّه توفي سنة ١٦١ هـ ، وقيل غير ذلك .

ترجمته في : طبقات النحويّين واللغويّين : ٦٦ ، تاريخ العلماء النحويّين : ٩٠ .

(٤) نتائج الفكر في النحو : ٢٣١ .

(٥) الكتاب : ١ / ٢٤٧ .

إمّا لفظاً غيره أو معنًى .

ويبطلان ؛ أمّا المعنى فلخروجه عن النظائر ؛ إذ لا نجد معنًى يعمل تارة نصباً وتارة جرّاً ورفعاً ، ولأنّه عامل ضعيف فلا يكون أقوى من اللفظيّ ، ولا لفظيّ بهذه الصفة . وأمّا اللفظيّ فلأنّه إمّا ظاهرٌ أو غير ظاهر ، ولا ظاهر إلا المنعوت ، ويبطل ؛ لأنّ النعت هو الأوّل كما تقدّم ، ولا يكون الشيء عاملاً في نفسه ، ولأنّ العامل مستدعٍ لمعموله ، والموصوف لا يستدعي الوصف ، بل على العكس ، وإنْ كان معنًى فهو إمّا من تمام الأوّل أو لا ، فإنْ لم يكن من تمامه فليس الثاني من تمامه ، وقد فرضناه من تمامه، وإنْ كان من تمامه لزم أنْ يكون وما بعده في موضع النعت ، ويتسلسل الأمر .

وقال قوم [١] : لا يعمل فيه العامل في المنعوت [٢] ، واستدلّوا على ذلك بوجوه :

منها : لو عمل فيه لجاز تقديمه عليه لأنّه عملٌ ظاهرٌ ، وهو قويٌّ ، لكنّه لا

---

(١) هو قول السهيليّ ، والحجج حججه . (نتائج الفكر في النحو : ٢٣١ـ٢٣٣) .

(٢) بل جعلوا عامله معنوياً ، وهو قول الأخفش .

انظر : المقتصد للجرجانيّ : ٢١٦/١ـ٢١٧ ، المرتجل : ١١٥ ، أسرار العربيّة : ٢٩٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢٩٩/١ .

يجوز ، ولا يقال : امتنع تقديمه لعلّة أخرىٰ ، وذلك إمّا لأنّ الثاني من التمام ، فأشبه الصلة والمضاف ، وإمّا لأنّ فيه ضميراً ، فيعود علىٰ غير متقدّم ؛ لأنّا نقول : أمّا الأوّل فباطل ؛ للفرق بين الصلة والمضاف وبين النعت ؛ لأنّ كلّ واحد منها لا يستقلّ ، فناسب أن لا يتقدّم بخلاف النعت، ولأنّ المضاف أشدُّ اتصالاً ؛ لحذف التنوين .

ومنها : أنّه لو كان هو العامل لعمل في نعت المنادىٰ ، نحو : يا زيد العاقل ، وفي نعت (لا) في قولك : لا رجلاً عاقلاً ، ولكان مبنيّاً ، وليس كذلك .

ومنها أنّه يلزم أنْ يكون للفعل فاعلان .

والجواب :

أمّا الأوّل فهو منقوض بالتمييز ؛ لأنّه بعامل لفظيّ ، وكذلك (ليس)، وأفعل منك .

ولإن سلّمنا لقلنا : لا يقوىٰ كالاستثناء والمفعول معه ؛ لأنّ عمله بواسطة المنعوت ، ولإنْ سلّمنا أنّه قوي لقلنا : امتنع لخارج ، وهو ما ذكرتموه ، وما أوردتموه من الفرق لا يلزم ؛ لأنّ ما ذكرتموه ينقض قوّة الاتصال ، وكذلك نقول : ولكن لا يبعد أنْ يكون أصل التماميّة موجبة لمنع التقديم ، ويقوىٰ ويضعف بحسب ما ذكرتم ، فيقوىٰ التقديم أويضعف بحسبها .

وأمّا الثاني فلا نسلّم أنّه لو عمل لكان مبنيّاً ؛ لأنّه مبنيٌّ على أنّ العامل في الشيء تجب ولايته له ، وإذا لم نسلّم ذلك فقد [٥ب] يكون عدم ولايته يوجب له شيئاً ما ، وولايته توجب شيئاً آخر ، والعمل أعمُّ الأمرين ، وما ذكرتموه أقول : إنّ العامل فيه الأوّل ، وبحسب الولاية يجب البناء إمّا لفظاً أو تقديراً ، ولا يصحّ هنا ؛ لما نذكره في أبوابه .

وأمّا الثالث فيمنع أن يكون رفعهما معاً على الفاعليّة .

وممّا حرّره بعضهم في ذلك بأنْ قال : لو عمل الأوّل في النعت لم يجز : قام زيد وعمرو العاقلان ؛ لأنّ العامل في النعت إمّا أنْ يكون العامل في المنعوتين ، أو العامل في أحدهما ، ويبطلان ، أمّا الأوّل فلأنّ الواو نابت عن عامل آخر ، فيعمل عاملان في معمول واحد ، وأمّا الثاني فيكون المثنّى وصفاً للواحد ، وهو باطل ، وأجيب بأنّ العامل فيه ما يعمل في الاسمين لو كانا على التثنية في قولك : قام الرجلان العاقلان ، والعطف كالتثنية .

وفيه نظرٌ .

وحكى عن الأخفش [١] جماعةٌ أنّ العامل المعنى ، وهو النعت والوصف ، ولكونه كذلك لم يجز تقديمه ؛ لأنّ العامل المعنويّ لا يتقدّم عليه معموله

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ ، المتوفّى سنة ٢١٥هـ .
ترجمته في : طبقات النحويّين واللغويّين : ٧٢ ، تاريخ العلماء النحويّين : ٨٥ .

كالحال ، وقال به أبو زيد[١] ، ويلزم عليه ما لُخِّصَ في الرابع ؛ لأنّ النعت المثنّىٰ إذا تبع معطوفين لزم أن يكون نعتاهما عاملين فيه ، فلزم عمل عاملين في واحد إلىٰ آخره ، وبما انفصل هنا ينفصل هناك ، وأيضاً فإنّه إنْ عمل فإمّا أنْ يعمل من حيث هو وصفٌ فيلزم أنْ لا يُنْصَبَ حالٌ ، وإنْ كان من حيث هو وصفٌ صناعيّ علىٰ ما رسمناه فهو دورٌ ؛ لأنّه قد أخلّ في حدّه أنّه لا بدّ من الاشتراك في الإعراب ، ولا يكون علّة لنفسه ، وأيضاً فإنّ النعتيّة معنًىٰ لا يختلف ، فلا يختلف العمل لكنّه يختلف ولا يقال : هو عامل ؛ لكونه نعتاً ، وأنواعه تختصّ بعلل أُخَر ، وهو جريانه علىٰ مرفوع أو غيره ؛ لأنّا نقول : لو كان كذلك للزم أن يكون بحسب متبوعه ، فإنْ كان مبنيّاً كان كذلك ، نحو : يا زيدُ الطويلُ ، ولا غلامَ عاقلاً ؛ لأنّ حركته تشبه الإعراب ، ولبطل الحمل علىٰ الموضع في نحو :

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٣١) .

يا عُمَرُ الجوادا (١)

وإذا ثبت أنّ العاملَ الأوّلُ فنقول : إنّ العامل لا تجب ولايته لمعموله ، بل تجوز تارةً ، وتمتنع أخرىٰ ، وتجب بحسب الأسباب الموجبة ؛ إذ العامل عبارة عمّا جُعِلَ علامةً علىٰ تغييرٍ في الأواخر ، وهذا أعمّ من الولاية ، وألا ولاية ، والنعت يظهر أنّ الولاية ممتنعة فيه ما دام نعتاً .

وإنّما قلنا ذلك لأنّه من التمام فهو كالبعض ، ولا يدخل العامل علىٰ البعض ، لكنّه قد يجوز في بعض المواضع أنْ يحذف الموصوف ، فيلي العامل (٢) الوصف ، لكنّه علىٰ تقدير الموصوف ، فكأنّه قد وليه لفظاً .

وقد يمتنع في بعض المواضع ، نحو : يا زيد العاقل ، وجاءوا الجمّاء الغفير ، وذلك إمّا لأنّ لفظ العامل لا يليه لعلّة كالأوّل ، وإمّا لأنّه لازم التبعيّة لفظاً كالثاني ، فعلىٰ هذا الوجه يقال : جائزٌ أنْ يليه في موضع ،

---

(١) من بيت من البحر الوافر لجرير يمدح عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ ، وهو قوله :

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدىٰ بأجودَ منكَ يا عُمَرَ الجوادا

قال ابن الشجريّ : « كان كعب بن مامة الإياديّ وأوس بن حارثة بن لأم الطائيّ ، وأمّه سعدىٰ ، من سادات أجود العرب في الجاهليّة » .

انظر : شرح ديوان جرير : ١٣٥ ، الكامل للمبرّد : ١/ ٣٠١ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٠ ، الخزانة : ٤/ ٤٤٢ ، شرح أبيات المغني : ١ / ٦٣ .

(٢) في المخطوطة : (العامل) مكرّرة .

ويمتنع في موضع .

وقال جملة من النحويّين (١) : من خواصّ الوصف أنْ لا يقبل الصفة ، فإنْ كثرت الصفات كانت للأوّل كلّها (٢) ، وإنْ لم يكن الموصوف مذكوراً فهو مقدّر .

أمّا ابن جنّي (٣) فاحتجّ على ذلك بأمور منها (٤) :

أنّ المضمر لا يوصف ، والنعت لا بدّ فيه من ضمير ، ولأنّه بمنزلة الجملة ، وهي لا تنعت ، على ما نذكره ، ولأنّه بمنزلة [٦أ] الفعل ، وهو لا ينعت ، وفيها نظر .

أمّا الأوّل فلأنّ الموصوف ينعت دون ضميره .

وأمّا الثاني فلأنّه ينعت به ، ولا يقدّر تقدير الجملة ، فكذلك إذا كان منعوتاً .

وأمّا الثالث فلأنّه في الحقيقة اسمٌ ، وكلّ اسم قابل للوصف ، فلا تدفع

---

(١) الارتشاف : ٢ / ٥٩٧ .

(٢) نتائج الفكر : ٢٠٨ ، همع الهوامع : ٢ / ١١٨ .

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، المتوفّى سنة ٣٩٢ هـ .

ترجمته في : تاريخ العلماء النحويّين : ٢٤ ، إنباه الرواة : ٢ / ٣٣٥ .

(٤) ذكرها السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٠٨) ، ولم أجد قوله في ما اطلعت عليه من كتبه المطبوعة والمخطوطة .

الأصليّة بشبه ضعيف .

واحتجّ بعض المانعين [1] بأنّه من تمام الأوّل ، وبعض الشيء لا يكون موصوفاً ، ولأنّ النعت لو وُصف لكان إمّا خالياً من الضمير أو غير خالٍ ، ويبطل الثاني لأنّه لا يكون نعتاً .

وإنْ كان الأوّل فإمّا أنْ يوصفا معاً أو أحدهما ، فيبطل لأنّ الضمير لا يوصف ، ويبطل الثاني لأنّه إمّا أنْ يوصف المضمر أو يعرىٰ الأوّل من الضمير ، وقيل : لأنّ الصفة دالّة علىٰ وصف لموصوف ، والموصوف هو المحلّ ، والصفة ليست محلاً ، فلا تكون موصوفة .

أمّا الأوّل فمنقوض بالمضاف ، ولا خلاف فيه .

وأمّا الثاني فلا ينحصر التقسيم ، بل يحتمل قسماً آخر ، وهو الصواب ، وهو أنْ يكون الأوّل موصوفاً دون ضميره ، ولا يعرىٰ عن ضميره ، وأيضاً فإنّه ليس الضمير لازماً للنعت كما تقدّم .

وأمّا الثالث فالخصم يقول : إنّ الصفة الثانية ليست صفة لمجموع الأوّل ، بل هي صفة للمحلّ الموصوف الذي دلّ عليه الأوّل .

---

(١) همع الهوامع : ٢ / ١١٨

والذي يظهر من كلام سيبويه [١] جواز الوصف على الضعف ، وذلك على جهة التجوّز ، وتأويله تأويل غير المشتقّ ، بل الجامد ، كما يقدّر الجامد تأويل المشتقّ ، نحو : خزّ ، فيحمل أحدهما على الآخر سواء كان نعتاً ، نحو : مررت برجل حسن الوجه جميله .

وجوّز [٢] : يا زيدُ الطويلُ ذو الجمّةِ ، على جعل (ذو الجمّةِ) نعتاً للطويل ، أو كان عاملاً نحو قوله :

سَلِّ الغُمومَ بكلِّ مُعْطي رأسه
ناجٍ مُخالطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ [٣]

وقوله :

---

(١) الكتاب : ١ / ٢١١ ـ ٢١٢ .

(٢) أي : سيبويه في (الكتاب : ١ / ٣٠٨).

(٣) بيت من البحر الكامل للمرّار بن سعيد الفقعسيّ الأسديّ

انظر : الكتاب ١/ ٨٥ ، ٢١٢ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١ / ٧٣ ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : ١٣٩ . ولم يذكر في شعره المجموع ضمن (شعراء أمويّون : القسم الثاني) .

لدى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الريحِ صائمِ [١]

فجعل صائماً صفة لمستقبل .

وذهب أبو زيد [٢] إلىٰ جوازه إذا دلّ دليل علىٰ جموده ، مثل أنْ يكون خبراً لمبتدأ ، أو بدلاً من اسم جامد ، فأمّا إنْ كان نعتاً [٣] فيقوىٰ فيه معنىٰ الفعل بالاعتماد ، فلا ينعت [٤] .

وبعضهم منع ذلك في ما يعمل عمل الفعل لقوّة شبه الفعل ، وأجازه في غير هذا ، ولذلك قال بعضهم : إذا وصف لم يعمل ؛ لبعده عن الفعل بالوصف [٥] .

وقال بعضهم : إذا تقدّم الوصف لم يعمل ، وإنْ تأخّر عمل ، وهذا إنْ

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل لجرير بن عطيّة ، صدره :

ظللنا بِمُسْتَنِّ الحَرورِ كأنّنا

انظر : شرح ديوانه : ٥٥٤ ، الكتاب : ١/ ٢١١ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٣٩ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٠ .

(٢) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٨) .

(٣) في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٨) : « نعتاً محضاً » .

(٤) كذا في (همع الهوامع : ٢/ ١١٨) معزوّاً إلىٰ السهيليّ .

(٥) همع الهوامع : ٢/ ١١٨

كان من المانعين فلا فرق فيما يظهر ، وإن كان من المجوّزين كابن خروف[(١)] فوجه التفرقة ما ذكرناه في اسم الفاعل[(٢)] .

حكم النعت

وأمّا حكمه فهو أنْ يكون ما فُرِضَ نعتاً [على الحقيقة][(٣)] تابعاً لما فُرِضَ منعوتاً له في أشياء بشروط .

وهي على الجملة : الإعراب ، أو ضدّه المشابه له ، والتعريف ، والإفراد ، والتذكير ، أو ضدّها ، وزاد أبو زيد[(٤)] : أنْ يكون تابعاً له في الإظهار ، قال : لأنّ المضمر لا يُنعتُ ، ولا يُنعت به ، على ما يأتي ، وهذا قريبٌ .

فأمّا الإعراب فلا بدّ أنْ يكون ما فُرِضَ نعتاً على الحقيقة أو على المجاز تابعاً لما فُرِضَ منعوتاً على الحقيقة أو المجاز في وجه من وجوه [٦ب] الإعراب الخاصّة فيه كيف كان .

وإنّما قلنا : (ما فُرِضَ نعتاً على الحقيقة) ليدخل فيه المقدّر كالفعل واسم

---

(١) هو : أبو محمّد عليّ بن محمّد بن عليّ الحضرميّ الإشبيليّ ، المتوفّى سنة ٦٠٩ هـ .
ترجمته في : فوات الوفيات : ٣/ ٨٤ ، بغية الوعاة : ٢/ ٢٠٣ .

(٢) في القسم المفقود من الكتاب .

(٣) تكملة يؤيّدها ما ذكره المؤلّف حين قال : « وإنّما قلنا : ما فرض نعتاً على الحقيقة » .

(٤) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢١٣) .

الفاعل الظاهر ونحوه ممّا هو وصفٌ على الحقيقة ، (أو على المجاز) ليدخل فيه ما يكون على الجواز .

وإنّما قلنا : (في وجه من إعرابه) ليدخل فيه ما كان صفة على اللفظ ؛ فإنّه يتبعه في وجه من إعرابه ، وهو اللفظيّ ، وما كان على الموضع فإنّه وجهٌ أيضاً ، وهذا قد يكون جائزاً أنْ تحمله على أيّ وجهيه شئت كـ : يا زيدُ الطويل .

وقد يجب في بعض المواضع إذا كان العاملُ اللفظيّ لا تصحُّ ولايته له ؛ إمّا لأنّه لا يدخل عليه رأساً ، نحو : لا أحدَ فيها لا زيد ولا عمرو ، وإمّا لأنّه لا يدخل عليه فيعمل فيه ذلك ، نحو : يا زيد صاحبنا ، وكذلك يدخل فيه ما كان عملاً من جهة المعنى كالحمل على المبنيّات ، نحو : مررت بهذا الرجل ؛ إذ ليس له لفظ ولا موضع ، على ما قدّمناه .

وقولنا : (أو ضدّه المشابه له) ليدخل باب النداء ، وإنّما أوجبنا الاشتراك في هذا لأنّه هو الأوّل ، فتكون نسبة الفعل إليهما واحدة ، فيتّحد دليل الشبه ، وهو الإعراب ، لاتّحاد مدلولها ، ولأنّا قد قلنا : إنّه من التمام ، فيكون هو عمل الفعل بالحقيقة ، كما تقدّم[1] ، فيكون في باب نقل

---

(١) ص : ٢٩ .

الإعراب ، فتقع الشركة فيه ، ولأنّ وجود المشاركة في اللفظ يدلّ على مشاركةٍ في المعنىٰ ، وهو تعيين الموصوف ، كما تقدّم ، وعلىٰ هذا فالقطع من الأوّل يخرجه عن النعت المصطلح عليه لفظاً وإنْ كان نعتاً في المعنىٰ .

والقطع يكون علىٰ وجوه (١) :

قطعٌ علىٰ الخبر ، وعلىٰ الابتداء ، وعلىٰ الحال ، وبإضمار عاملٍ آخر ، كلّ ذلك بحسب ما يحتمله ذلك الموضع ، علىٰ ما يأتي تفصيله .

وقد يكون القطع معنويّاً ، وهو أن يخرج عن النعت إلىٰ باب البدل أو غيره من غير أنْ يتغيّر اللفظ وعمل الأوّل .

وجملة ذلك أنّ الموصوف إمّا معرفةٌ أو نكرةٌ : فإنْ كانت نكرة فإنْ وُصِفَتْ بنكرة فالمشهور الذي ارتكبه أكثر النحويّين (٢) أنّها لا تقطع عنها لا لفظاً ولا معنًى ، ويجوز القطع علىٰ ثلاثة أوجهٍ :

إمّا الحال ، وإمّا علىٰ البدل ، واختلفوا في ترجيح أحدهما علىٰ الآخر ، والثالث : القطع بإضمار (أخُصُّ ، أو أعني) ، وهذا منعه بعض من

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٤٨ـ٢٤٩ ، نتائج الفكر : ٢٣٧ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٧ ، البسيط في شرح الجمل : ١ / ٣١٥ .

(٢) الارتشاف : ٢ / ٥٩٢ـ٥٩٣ .

جوّزَ القطع مطلقاً ، وأمّا سيبويه[١] فيقول : إنّ النكرة إذا وصفت بما فيه مدح أو ذمّ أو ترحّم جاز قطعها ، وكذلك إذا لم يكن فيها شيء من ذلك ، وهو ظاهر كلامه ؛ فإنّه قال : ويجوز أنْ ينصب ما كان صفة علىٰ معنىٰ الفعل ، ولا تريد مدحاً ولا ذمّاً ولا شيئاً ممّا ذكرت لك .

أمّا الأوّل فخالفه الخليل في المدح والذمّ[٢] ؛ فإنّه لا ينتصب عنده إلا في المعارف ، علىٰ ما يأتي ، وأمّا يونس فخالفه في الثلاثة[٣] ، و أما الثاني فلم يحك فيه خلافاً ، و الظاهر أن يونس يخالف أيضاً علىٰ ما يفهم من مذهبه في الترحّم ، وسيبويه إنّما يستدلّ علىٰ ذلك بالحمل علىٰ الجامد ، فإنّه يجوز في البدل .

والصفة قد تنزّل منزلة الجامد ، فيجوز فيها ذلك ، وأنشد في الجامد :

وما غَرَّني حَوزُ الرِّزاميِّ مِحْصَناً عَواشِيَها بالجَوِّ وهو قَضابُ[٤]

(١) الكتاب : ١ / ٢٥٠ ، الارتشاف : ٢ / ٥٩٢ .

(٢) الارتشاف : ٢ / ٥٩٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) كذا في المخطوطة ، ورواية سيبويه : (وهو خصيبُ) . ولم أجد رواية المؤلّف في مصدر ، والبيت من البحر الطويل ، ولم ينسب لقائل .

انظر : الكتاب : ١ / ٢٥٤ ، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرّد : ١٥٣ ، تحصيل عين الذهب : ٢٧٠ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ٤٧٩ .

فالتقدير : أعني محصناً .

وكذلك في الصفات عند تنزيلها منزلة الجوامد كما نزّلت في مواضع ، ولأنّها أيضاً تقطع على الحال فلتقطعْ هنا .

وأمّا [٧أ] إنْ كانت الصفات أكثر من واحد ، وتأتّى فيها البعضيّة ، فلا خلاف في جواز القطع ، كقولك : مررت برجلين مسلم وكافر ، على ما يأتي تفصيله (١) .

وأمّا إنْ كان بعدها معرفة فالقطع ليس إلا على البدل أو على : (أعني) .

وأمّا المعرفة فإنْ وصفت بمعرفة جاز القطع بالابتداء والفعل ، أمّا إذا كان فيها المدح أو الذمّ أو الترحّم فبالاتّفاق بين الخليل وسيبويه ، وخالف يونس في الترحّم (٢) ، وأمّا إنْ لم يكن فيها ذلك فيجوز على مذهب سيبويه ، وهو أولى من النكرة ؛ لأنّه إنْ جاز فيها مع أنّها مفتقرة إلى التعريف وغير تامّة فهي أولى للتمام بالمعرفة .

وإن كانت أكثر من واحد جاز القطع حيث ينقدح التبعيض اتّفاقاً ، وإنْ لم ينقدح فهو على الأوّل من المدح وغيره ، وإنْ تبعتها نكرة فالقطع على الحال والبدل والفعل .

---

(١) ص : ٨٨ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

وهذه الأصناف من القطع تارةً تجب في مواضع ، وتارةً تجوز ، وسيأتي تفصيل ذلك [١] .

وأمّا **التعريف أو ضدّه** فيلزم الاشتراك فيه ، فإذا حصل للمنعوت تعريفٌ من أصناف التعريف المذكور بعدُ وَجَبَ أنْ يكون الآخر معرّفاً ، إلا أنّه بتعريف أخصّ ، علىٰ ما نذكره [٢] .

وإذا كان الأوّل نكرةً ـ كيف كان ـ كان الثاني نكرة كيف كان ـ أعني سواءٌ كان معرّفاً لفظاً [٣] ، أو لا [٤] .

ولهم في الاستدلال علىٰ وجوب المشاركة في هذا ثلاث طرق :

إحداها : استدلال يجمع النكرة والمعرفة ، قيل : امتنعت المخالفة ؛ لاتّحادهما في النسبة إلىٰ العامل ، واختلافهما بالتعريف والتنكير يُؤذِنُ باختلاف النسبة ؛ لأنّ التنكير كالجمع ؛ لأجل صلاحيّته ، والتعريف كالإفراد ، وكما لا يختلف بالإفراد والجمع ؛ لاختلاف النسبة بهما ، فكذلك ما أشبههما ، فكما لا تقول : قام الرجل العاقلون ، لا تقول : قام

---

(١) ص : ٨٥ ـ ٨٨ .

(٢) ص : ٥٠٥ .

(٣) كلمة (لفظاً) مكرّرة في المخطوطة .

(٤) البسيط في شرح الجمل : ١ / ٣٠٠ .

رجل العاقل .

وما ذكروه منقوض بالبدل سواء نوي به الطرح أو لا .

وقيل : لأنّ النعت تمامٌ ، والتمام يكون من نوع المتمَّم ، فكما لا يكون النعت فعلاً ، كذلك هذا ، قال سيبويه ؛ وهو منقوضٌ بالصفة الجارية على غير من هو له المخالِفة في التذكير والتأنيث ، والشيء لا يكون مذكّراً مؤنّثاً .

والثانية أنْ يكون لكلّ واحدٍ من المقامين تعليلٌ يخصّه ، قال ابن الباذش[1] : المعرفة لا توصف بالنكرة ؛ لأنّ الوصف تخصيصٌ ، والتخصيص في المعرفة لا يكون بالعامّ في المعرفة ، فأحرىٰ في النكرة ، والنكرة هي التي تُخصَّصُ بالعامّ ، فلو خُصِّصتْ المعرفة بالعام لكان الأوّل خاصّاً عامّاً ، ويبطل العكس ؛ لأنّه يكون الأخصّ متأخّراً ، والأخصّ متقدّماً في نعت النكرة ، وارتضاه سيبويه . وفيه نظرٌ ؛ لأنّا سنبيّن أنّ صفة النكرة لا تكون إلا بالأخصّ أو بالمساوي .

وأمّا الأوّل فإنّما صحّ في المعارف بعد كونه لا يكون بالنكرة ، وقيل : إذا اجتمعا لزم تقديم الأشرف ـ وهو المعرفة ـ فيرجع إلىٰ الأوّل .

---

(١) هو : أبو الحسن عليّ بن أحمد بن خلف بن محمّد الأنصاريّ الغرناطيّ ، المتوفّىٰ سنة ٥٢٨ هـ . ترجمته في : إنباه الرواة : ٢ / ٢٢٧ ، بغية الوعاة : ٢ / ١٤٢ .

والثالثة : جعل أحدهما أصلاً ، فيحمل عليه الآخر ، فقال بعضهم : لزم وصف النكرة بالنكرة ، فليكن قبيله في المعرفة ، وإنّما كان ذلك في النكرة لأنّها لو وصفت بالمعرفة لكانت المعرفة دالّة على ما أعطته النكرة ؛ لأنّ الخاصّ يدلّ على العامّ ، فيكون الأوّل لا فائدة فيه مع أنّه معتنًى به للتقديم ، فيكون الاعتناء ممّا لا [٧ب] فائدة له ، ولا يكون توكيداً لأنّه عكسه ؛ إذ المؤكِّد يكون تابعاً ، وهذا متبوعٌ ، قيل : ولهذا قال سيبويه : « واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة كما أنّ النكرة لا توصف إلا بالنكرة »[١] .

وقيل : هو تشبيه لا علّة ، وقيل : لا توصف المعرفة بالنكرة ، فكذلك النكرة ، وإنّما كان ذلك في المعرفة لأنّ نعت المعرفة فائدته في الأكثر إزالة الاشتراك ، ولا يلزم من النكرة إزالته ، فإنّه إذا أشكل غلبه المعرفة ، فأحرىٰ في النكرة ، وعليه حُمِلَ قول أبي القاسم[٢] ، والذي يظهر لي أخذ الطرفين في تعليل كلّ واحد .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٢٠ .

(٢) قال في (الجمل : ١٣) : « واعلم أنّ النكرة تنعت بالنكرة ، كما أنّ المعرفة تنعت بالمعرفة ، ولا تدخل إحداهما على الأخرىٰ » .

وأبو القاسم هو : عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ المتوفّىٰ سنة ٣٣٧هـ .

ترجمته في : إنباه الرواة : ٢/ ١٦٠ ، وفيات الأعيان : ٣/ ١٣٦ .

وأمّا **الإفراد أو ضدّه** ـ وهو التثنية والجمع مطلقاً ـ فنقول :

إذا تقرر كون المنعوت على أحدها معنًى لزم أنْ يكون النعت كذلك ؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لكان بداءً لا تماماً ، ألا ترى قولهم [١] : ثوبٌ أسمالٌ ، و :

بُرْمَةٍ أعشارِ [٢]

فالأوّل جمعٌ في التأويل ؛ لأنّه لمّا كان الثوب يجمع رقاعاً كان كلّ ناحية منه سملاً [٣] ، والبرمة مجتمعة من أكسار ، فصارت في التقدير : ذات أكسار [٤] ، فإذا كان المنعوت كذلك في المعنى واللفظ فلا يجب أنْ يكون

---

(١) انظر : إصلاح المنطق : ٥٢ ، جمهرة اللغة : ٣/ ٥٠ ، الصحاح : ٤/ ١٧٣٢ ، الزاهر : ١/ ١١٥ ، المخصص : ٤/ ٩٣ ، شرح الرضي : ١/ ٤٠ ، الخزانة : ١/ ٢٣٤ .

(٢) من قول الراجز :

ليس له مما أفاء الشاري

غيرُ مُدَيّ وبرمةٍ أعشارِ

انظر : اللسان : ٤/ ٢٠٤

وقد ورد قولهم : (برمة أعشار) في غير الشعر .

انظر : جمهرة اللغة : ٣/ ٥٠ ، الصحاح : ٤/ ١٧٣٢ ، المخصّص : ٥/ ٥٣ .

(٣) في المخطوطة : (سمل) .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٠٥ .

النعت مثله في اللفظ إلا بشروط :

أحدها : ألا تكون الصفة للسبب ؛ لأنّها إنْ كانت لم تكن جاريةً إلا على المخالفة في مواضع ، نحو : مررت برجالٍ ضاربٍ غلامُهم رجلاً ، وبرجالٍ ضاربٍ آباؤهم رحلاً ، وإنّما لم تجر على الأوّل لفظاً لأنّها بمنزلة الفعل ، لا تلحقه علامةٌ التثنية والجمع إذا تقدّمَ مرفوعه ، كالفعل ، فلو جرى لنقص عن درجة الفعل ، ولم يعمل ، وانقطع عن الصفة ، إلا على مذهب أبي العبّاس والكوفيّين ؛ لأنّه يرى أنّ العلامة إذا لحقته فقد قوي شبهه بالفعل ؛ لأنّه لحقه ما يلحق الفعل ، وقد تقدّم الكلام عليه في باب الفاعل [١] ، ومذهب سيبويه والخليل أنه يُقطع ، ولا يُجرى .

والصفة التي للسبب إمّا اسم فاعل أو صفة أو غير مشتقّ :

أمّا **اسم الفاعل** فلا يُجْرَىٰ على الأوّل مثنّاه ولا المجموع جمع السلامة ؛ لما ذكرنا ، إلا على لغة **(أكلوني البراغيث)** [٢] ، فتقول : مررت برجال ضاربين غلمانهم زيداً ، على مذهب الخليل ، وعلى رأي سيبويه [٣] يُجْرَىٰ على الأوّل بتأويله تأويل المشتقّ ؛ إذ صار كالجامد ، كما يُجْرَىٰ

---

(١) في القسم المفقود من الكتاب .

(٢) الأصول في النحو : ١ / ١٣٦ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٣٧ .

(خزّ صفته) ، وليس لحوق العلامة لأجل المنعوتِ ، وإنّما هو لأجل الفاعل بعده ، ألا تراك تقول : مررت برجلٍ ضاربين غلمانُه زيداً ، علىٰ ذلك الوجهين .

وأمّا جمعه المكسّر فَيُجْرَىٰ علىٰ الأوّل ، ولا يقطع ، بخلاف المُسَلَّمِ ، فيكون إذاً حكمه حكم المفرد في الجريان علىٰ الأوّل .

وإنّما كان ذلك لأنّه أشبه المفرد من وجوه منها :

أنّه يُصغّر ، ويُجمع ، ويُعرب بالحركات ، وله مثال الأسماء ؛ فإنّ (الدخول) كـ(فُعُوْل) ، و(أُصْبُعٍ)[1] كـ(أُفْعُلٍ) ، فلذلك جرىٰ مجرىٰ المفرد ، فتقول : مررت برجالٍ قعود غلمانهم ، وليس هذا الجمع أيضاً ؛ لأجل الأوّل ، بل لأجل الفاعل ؛ لكونه في مرتبة الاسم الذي هو خبرٌ ، والخبر يُجمع ؛ لأنّك تقول : مررت برجل قعود غلمانه .

ويُجْرَىٰ مجرىٰ [٨أ] المكسّر ما اشتقّ للجمع ، نحو : قوم سَفْر . ونحوه .

وأيّهما أحسن : الإفراد أو الجمع المكسّر ؟

---

(١) في (أصبع) لغاتٌ ، قال الجوهريّ في (الصحاح : ٣/ ١٢٤١) :

« الإصبع يذكّر ويؤنّث ، وفيه لغاتٌ : إصْبَعٌ ، وأُصْبَعٌ ، بكسر الهمزة ، وضمّها ، والباء مفتوحةٌ فيهما ، ولك أن تُتبعَ الضمّةَ الضمّةَ ، فتقول : أُصْبُعٌ ، ولك أن تُتبعَ الكسرةَ الكسرةَ ، فتقول : إصْبِعٌ ، وفيه لغة خامسة : اصْبِعٌ ، مثال : اِضْرِبْ » .

فيظهر من وجهٍ أنّ الإفراد أحسن ؛ لأنّه أشبه بالفعل ؛ إذ فيه بقاء على الصيغة ، بخلاف التكسير ؛ لأنّه يشبه تغيير الصيغة ، ولا يكون في الأفعال .

وأمّا **الصفة المشبّهة** فحكمها في التثنية والجمع المسلّم فيما كان منها يجمع كذلك كحكم ما تقدّم ، إلا على مذهب أبي العبّاس (١) والكوفيّين (٢) فإنّهم أجازوه .

وأمّا جمع المكسّر فيها فقد قيل (٣) : إنّ التكسير أحسنُ فيه من الإفراد ؛ لأنّها أبعد عن الفعل ، فهي أقرب إلى الأسماء ، فناسبها التكسير ؛ لأنّها خبرٌ مُقدّمٌ في المعنى ، وقيل : لا يجوز إفراد الصفة مع جمع الموصوف المرفوع بها ، وهو رأي الكوفيّين ، فلا يقولون : مررت برجل حسن غلمانه ؛ لضعفها في الإفراد عن رفع الجمع ، وقيل (٤) : إنّ الإفرادَ أحسنُ ،

---

(١) المبرّد في (المقتضب : ٤/ ٥٤) .

(٢) الارتشاف : ٣/ ٢٥٠ ، الهمع : ٢/ ١٠٠ .

(٣) الأصول في النحو : ١/ ١٣٦ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٨٨٨ ، تسهيل الفوائد : ١٤٠ ، المساعد : ٢/ ٢٢٠ ، الارتشاف : ٣/ ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٤) هو اختيار الشلوبين ، وعَزاه أبو حيّان إلى شيخه أبي الحسن الأبّذيّ .
انظر : المساعد : ٢/ ٢٢٠ . الارتشاف : ٣/ ٢٥٠ ، الهمع : ٢/ ١٠٠ .

كما تقدّم في اسم الفاعل .

وأمّا ما لا يجمع منها جمع السلامة نحو : (أفعل فعلاء) كأحمر ، فتثنيته على ما تقدّم من الخلاف ، وأمّا تكسيره مع إفراده ففيه ما تقدّم ، وأمّا إفراده مع جمع فاعله نحو : مررت برجل أحمر آباؤه ، فمن منعه ، ولم يجعله في تأويل شيء ، لم يجز هذا الإجراء ، كالكوفيّين ، ومن جوّزه على الضعف ، ولم يتأوّل ، ضَعَّفَ هذا ، وأمّا سيبويه فقال : هو في تأويل الجمع المسلّم ، كأنّه على حدّ (أحمرون) ، فيجرى على أحد الوجهين ، ويظهر فيه أنّه ليس عنده على الإفراد ، ومن أجل هذا نسب إلى سيبويه هذا المذهب ، ولم يجعله في تأويل المكسّر ؛ لأنّه يستطلع[1] عليه .

واستدلّ سيبويه[2] على من أنكر التأويل على التسليم بأنّهم يجمعون بجمع ما لا يكون له ذلك الجمع ؛ لكونهم تأوّلوا فيه مفرد ذلك الجمع ، قالوا في (مريض) : مرضى ، وإنّما يجمع على هذا (فَعِيل) بمعنى (مفعول) نحو : جريح ، فتأوّلوا في (مريض) كأنّه فُعِلَ به ، وقد تجوّزوا إلى أنْ قالوا : هلكى ، في (هالك) ؛ لأنه كأنّه أُوْقِعَ به ذلك ، وكما تأوّلوا في الواحد ما لا يكون فيه فكذلك تأوّلوا في الواحد الجمعَ وإنْ كان

---

(١) كذا رسمت في المخطوطة بلا نقط ، ولم أتبيّن مراده بها .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٣٧ .

ليس به .

وأمّا **غير المشتق** فإمّا منسوبٌ ، فيجري على ما تقدّم ، وإمّا غير منسوبٍ نحو : (عدلٍ) في قولك : مررت بقوم عدلٍ آباؤه ، إذا تجوّزت وجعلته وصفاً ، وما أشبه ذلك ممّا هو بمنزلة الصفة ممّا لا يجمع جمع السلامة ، فتكسيره مع إفراده حكمه حكم أحمر وأخواته ، وهو أضعف منه لكونه ليس صفة .

ويجري مجرىٰ جمعه المكسّر ما كان اسماً للجمع نحو : رهط ونحوه .

والشرط الثاني : أن لا يكون النعت ممّا استغني عن جمعه لفظاً إمّا لعلّة كأفضل منك ، وإمّا اكتفاءً بمعناه كـ: قومٍ خصمٍ ، ونسوة أربع ، ومررت برجلين مثلك ، أي : كلاهما يماثلك ، وبرجلين سواءٍ ، أي : لا أقلَّ ولا أكثر ، وإمّا بجمع ما [٨ب] يضاف إليه ، نحو : مررت برجالٍ أيِّ رجالٍ ، أو بحرف ينوب عن الجمع كحرف العطف ، نحو : مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ .

والثالث : أن لا يكون الأوّل ممّا له وجهان : الجمع والإفراد ، كقولك : قالت الرجال ، فإنّه قد يسند إليه الفعل على معنىٰ الجماعة ، وهي واحدة ، فلا يبعد الوصف في مثله بالإفراد كما يخبر عنه .

وأمّا إنْ كان المنعوت في المعنىٰ جمعاً لا في اللفظ فيكون علىٰ أقسام الشرط الثاني ، وحينئذٍ يلاحظ فيه الجمع فيتبعه علىٰ ما ذكرنا ، إلا أنْ يكون ذا وجهين ، وقد يجب في بعضها ، نحو : يا أيّها الرجل ، فله وجهٌ واحدٌ ، وهو الحمل علىٰ المعنىٰ .

وأمّا **التذكير أو ضدّه** فإذا تقرّر كون المنعوت في المعنىٰ مذكّراً أو مؤنّثاً في مقابلته حقيقةً أو مجازاً ، أو علىٰ جهة التأويل ، فلا بدّ وأنْ[1] يكون النعت كذلك ، وإلا لم يكن تماماً لاختلاف النسبة .

وقولنا : (حقيقةً) نريد (ما له فَرْجٌ)[2] ، ومقابله المذكّر حقيقةً ، ونعني بالمجاز تأنيث ما ليس كذلك ، أو تذكيره ، كالشمس والقمر ونحوهما .

ونعني بالتأويل ما يُتأوّل فيه أحد الأمرين ، كتذكير الجمع ، والتأنيث علىٰ معنىٰ الجماعة ، ونحوه ، نحو : مررت برجال ذاهبة ، وجمال خارجة ، ونحو ذلك .

وقولنا أوّلاً : (في مقابلته) لأنّ التأنيث منه ما يكون في مقابلة التذكير ،

---

(١) الصواب : (فلا بد أن) ، و قد تكرر هذا الخطأ من المؤلف مرات .

(٢) البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث : ٦٣ .

وهو الذي يؤتىٰ به للفرق بين المذكّر والمؤنّث ، سواء كان بالهاء [١] ، أو بالألف ، فأمّا التأنيث الذي يكون لغير هذا فليس بتأنيثٍ مقصودٍ هنا ، ومنه ما يكون للمبالغة كعلامة ونحوه ، وللعِوَضِ كزنادقة ، وغير ذلك ، علىٰ ما نذكره في موضعه .

فإذا ثبت كون الأوّل مذكّراً علىٰ ما ذكرنا فيجب أن يكون الثاني كذلك ، بشرط أن لا يكون لغير الأوّل نحو : مررت برجل ذاهبة جاريته ، وإنْ كان للأوّل فيشترط أن لا يكون دخول الهاء علىٰ غير الأصل ، إمّا للفرق نحو : مررت برجال أربعة ، وإمّا للحمل علىٰ مؤنّث نحو : رجل يفعة وربعة [٢] ، وأنْ لا يكون ذا وجهين كاللسان [٣] .

وأمّا إن كان مؤنّثاً فالثاني كذلك ، بشرط أن لا يكون لغير الأوّل ، وإنْ

---

(١) قال السيرافيّ : « وإنّما اتسع بعض النحويّين ، فقال : هاء التأنيث ، وليس للتأنيث هاءٌ في الحقيقة ، وإنّما هذه الهاء بدلٌ من التاء » . انظر : كتاب (السيرافيّ النحويّ : ٥٦٧) . وممن أطلق علىٰ تاء التأنيث هاءً الفراء في (المذكّر والمؤنّث : ٥٧) ، وابن السرّاج في (الأصول في النحو : ٢ / ٨٣) ، وابن جنّي في (اللمع : ١٥٢) ، وابن الأنباريّ في (المذكّر والمؤنّث : ١ / ١٧٧) .

(٢) الكتاب : ١/٣١٧ ، ٢/٢٠ .

(٣) المذكر والمؤنث للفرّاء : ٧٤ ، ولابن الأنباريّ : ٢٩٤ـ٢٩٥ ، ولابن جنّي : ٩٠ ، والبلغة للأنباريّ : ٨١ .

كان فأنْ لا يكون خاصّاً بالمؤنث نحو : حائض وطالق [١] ، وأنْ لا يكون خارجاً عن قياس اشتقاق الصفة من فعلها ، نحو : فاعلٍ من فَعَلَ ، أو فعيلٍ من فَعُلَ ، نحو : شكور من (شكرَ) ، ومِفْعالٍ منه ، وفعيلٍ من غير (فَعُلَ) نحو : ملحفةٍ جديدٍ [٢] ، وامرأة بغيّ ، ونحوه ، وأن لا يكون ذا وجهين ، وأن لا يمتنع تأنيثه لعلّةٍ كأفعل منك والوصف والمصدر ونحوه .

وما كان فيه الأمران كان في وصفه الأمران أيضاً .

وأمّا ما كان بحسب اللفظ فلا يعتبر أصلاً ، نحو : جاءني طلحة العاقل ، وجاءني زيد العاقلة ، إذا كان اسماً لمؤنّث ؛ لأنّ اللفظ لا يغلب المعنى ، وأمّا قوله :

وعنترةُ الفلحاءُ

البيت [٣] . فإنّما يريد صفة شفة عنترة الفلحاء .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٩١ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٩ ، المسائل المشكلة (البغداديّات) : ٥٨٥ ، دقائق التصريف : ٨٢ .

(٣) كلمتان من بيت من البحر الطويل لشُريح بن بُجير بن أسعد التغلبيّ ، والبيت بتمامه :

وعنترةُ الفلحاءُ جاء مُلأماً كأنّك فندٌ من عَمايةَ أسودُ

انظر : مقاييس اللغة : ٤ / ٤٥٠ ، التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح ١/ ٢٦٠ ، اللسان ٢/ ٥٤٨ .

شروط النعت

وأمّا شروطه :

فقيل : إنّه يشترط في النعت أن يكون ثابتاً مصاحباً للمنعوت (١)؛ لأنّ صفة الشيء ثابتة له ؛ لأنّها لو لم تكن ثابتة لكانت منفيّة ، فلا يصدق على ما ليس بأبيض أنّه أبيض ، ولأجل هذا قالوا : إذا وصف بالفعل العلاجيّ المستقبل أو الأشياء الماضية المنقطعة [٩أ] فعلى تأويل وصف آخر حاصل دلّ عليه هذا ، ولأجل هذا لم يجعلوا الصفات المشبّهة في تأويل زمانٍ (٢)، كابن السرّاج (٣) وغيره (٤) ، ومنهم مَنْ جعَلَها للحال (٥)؛ لأنها ثابتة .

وأمّا الأفعال العلاجيّة : أمّا ما كان منها في الماضي نحو : مررت برجلٍ

---

(١) الأصول في النحو : ١/ ١٣٣ .

(٢) انظر الخلاف في دلالة الصفة المشبهة على الزمان في : الارتشاف : ٣/ ٢٤٢-٢٤٣ .

(٣) بل هو يجعلها دالةً على الحال ، قال في (الأصول في النحو : ١/ ١٣٣) : « واعلم أنّ (حسناً) وما أشبهه إذا أعملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي ، فلا تريد به إلا الحال » .

(٤) كالفارسيّ ، واختاره الشلوبين .

انظر : شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٨٨٥ ، الارتشاف : ٣/ ٢٤٢ .

(٥) كالجزوليّ في (المقدمة الجزوليّة في النحو : ١٥١) .

ضارب زيداً أمس ، إذا لم يعمل فتأويله [١] : مقدّر ضربَ زيدٍ أمسِ ، أو : معتقدٍ لذلك ، أو نحوه ، وإن كان على العمل فعلى حكاية الحال على الخلاف المذكور ، وكذلك في المستقبل أيضاً ، وهو ظاهر كلام ابن السرّاج [٢] وأبي عليّ في التذكرة [٣] ، وكذلك إذا كان بالألف واللام ، نحو : الضارب زيداً أمس ، وفي الفعل المستقبل إذا كان صفة كذلك .

وأمّا إذا كان على جهة اللقب فلا يحتاج إلى تقدير ؛ لأنّه يكون كالاسم الثابت ، نحو : قاتل بسطام ، ونحوه ، لا تريد أنّه فعل قتلاً ، وكذلك لو قلت : مررت برجل ملازمك ، تريد جعله بمنزلة صاحبك ، لم تحتج إلى تقدير ما ذكرناه .

قلت : والذي يظهر لي أنّه لا يحتاج إلى ذلك ؛ لأنّ الصفة لا يقصد بها حصول شيء في المحلّ موجوداً ، بل إمّا كذلك أو مجازاً تقديريّاً ، كما تقول : وقع كذا ـ وإنْ كان لم يقع ـ تأكيداً ومبالغة ، كالأدعية بالماضي ،

---

(١) المساعد : ٢ / ١٩٨ .

(٢) الأصول في النحو : ١ / ١٢٥ .

(٣) منها نسخة في خزانة شيخ الإسلام مرزا فضل الله الزنجانيّ في زنجان بإيران . لم أستطع الحصول عليها ولا الاطلاع عليها .

انظر : نفائس المخطوطات العربيّة في إيران للدكتور حسين محفوظ : ص ٣٥ .

ولذلك يصفون بفعل السبب كأنّه عندهم ثابت للمسبَّب أو يعود منه عليه شيء ، فعلىٰ هذا يصفون بالأفعال الماضية علىٰ تقدير استمرارها وأنّه قد اكتسب منها وصفاً ، والعرب تفعل ذلك في الدعاء ، وتصف بالمستقبل علىٰ تقدير توهُّم حصوله ، والعرب تفعل ذلك في الصفات غير العلاجيّة بحكم المآل ، كقوله :

لـمّا أتى خَبَرُ الزبيرِ تواضعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشّعُ[1]

فوصفها بالخُشّع وإنْ كان بعد الإتيان .

وكذلك قوله ـ أنشده ابن السكّيت[2] ـ :

(١) بيت من البحر الكامل لجرير بن عطيّة .

والبيت في : ديوانه : ٢/ ٩١٣ ، والكتاب : ١/ ٢٥ ، الكامل للمبرّد : ٢/ ٦٦٩ ، الخزانة : ٤/ ٢١٨ .

(٢) لم أجد إنشاده للبيت في كتبه المطبوعة .

وابن السكّيت هو : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق النحويّ اللغويّ ، المتوفّىٰ سنة ٢٠٣ هـ .

ترجمته في : إنباه الرواة : ٤/ ٥٦ ، وفيات الأعيان : ٢/ ٣٠٩ .

لولا بنو ذُهْلٍ لقرّبتُ منكمُ

إلى السوط [أشياخاً][١] سواسيةً مُرْدا [٢]

يريد أنّه يحلق لحاهم ، فيصيرون مرداً .

ويظهر من كلام سيبويه [٣] أنّه لم يتأوّل ما تقدّم على ما ذكروه ، ويدلّ على ما ذكرناه أنّه لو كان على جهة الثبوت لم تعمل عمل الفعل ؛ لقوّة الاسميّة كالصفة على ما ذكرناه في موضعه .

وقيل : من شروطه أن يكون أعمّ من المنعوت ، وهو فاسدٌ ، وإنّما يكون أعمّ في المعرفة ، وأخصّ في النكرة ، على ما نذكره [٤] .

---

(١) ساقطة من المخطوطة .

(٢) بيتٌ من البحر الطويل ينسب إلى ذي الرمّة ، وليس في ديوانه .

انظر : اللسان ١٤/ ٤٠٩ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٥ .

(٤) ص : ٥٠٣ .

فوائد النعت

وأمّا فوائده فهي بحسب الاستقراء أربعة : إزالة عموم واشتراك ، أو توضيح ، أو إحداث تأكيد أو تنبيه على ما يمدح به أو يترحّم عليه ، أو أضداد هذه .

وهذه منها ما تشترك فيه المعرفة والنكرة ، ومنها ما يختصّ به أحدهما ، وسنذكره في موضعه [١] .

(١) ص : ٥١٧.

الفصل الثاني

في المنعوت

وهو الاسم الأوّل الجاري عليه ما بعده تماماً له .

ومن شرطه :

أن يكون مقصوداً به الإبهام والعموم ، فإنّ الوصف مبيّنٌ ومخصّص ، ولا يكون موضوعاً لذلك كـ(مَنْ) ، و (ما) في الاستفهام والجزاء ونحوها من أسماء الشرط ، وقيل : منها (قبل) و (بعد) المقطوعتان [١] ، وهو مبنيٌّ على أنها ليست مقطوعة عن الخاصّ ، ومن قال بأنّه عن خصوص منعه ؛ لأنّها لمّا قطعت [٩ب] كان الوصف نقيض المقصود ؛ لأنّه بدلٌ حينئذ .

وألا يكون ملتبساً بالفعل كالاسم المسبوك مع (أنْ) ومع (أنّ) ؛ لأنّ الجملة كالفعل .

وألا تكون في غاية الوضوح كالمضمرات .

وقد اُختُلِفَ في (كلٍّ) ، فذهب الكوفيّون [٢] إلى أنّها توصف ، ويوصف

---

(١) في المخطوطة : (المقطوعتين) .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٢٠ .

بها ، وقال بعض النحويّين : إنّ البصريّين لا يصفون بها ، وفيه نظرٌ ؛ فإنّ سيبويه [١] أنشد قوله :

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوه ... لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدانِ [٢]

علىٰ جهة الوصف لـ(كلّ) .

ومن منعه فربّما منع لكونه عامّاً ، والعامّ لا يوصف كـ(مَنْ) للعموم ؛ لأنّه تخصيص ، ولا تقبل التخصيص ، وإنّما يقبله المضاف إليه ، وعلىٰ هذا فلا يبعد وصفه توكيداً ، فانظره .

وكذلك ما كان من الأسماء مشبه للأصوات أيضاً ، وأمّا الاسم المركّب من صوت فلا يمتنع .

وقد اختلفوا في المنادىٰ ، علىٰ ما ذكرنا في بابه .

وهو علىٰ ضربين : إمّا نكرة ، وإمّا معرفة .

ولنبدأ بالنكرة ، وهو :

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٧١ .

(٢) بيتٌ من البحر الوافر لعمرو بن معديكرب الزبيديّ رضي الله عنه .

انظر : شعره : ١٧٨ ، شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٤٦ ، تحصيل عين الذهب : ٣٦٨ ، الخزانة : ٩ / ٣٢١ ، شرح أبيات المغني : ٢ / ١٠٥ .

الضرب الأوّل

[النكرة]

فنقول :

النكرة : **(هو الاسم الدال بالوضع علىٰ واحدٍ لا بعينه ، أو آحاد لا بعينها ، من آحاد مشتركة في معنًىٰ عامّ لها صالح لها لا علىٰ الجمع ، سواء كان معه في اللفظ أداة تعريف كالعراك وجهدك ، أو لم يكن) .**

فقولنا : **(الدال بالوضع)** احترازٌ من الاشتراك الداخل في الأعلام ؛ فإنّه بالعرض ، لا بالوضع .

وقولنا : **(أو آحاد)** لندخل نكرات الجموع ونحوها .

وقولنا : **(مشتركة في أمر عامّ)** احترازٌ من الاسم المشترك إمّا مطلقاً أو من وجهٍ .

وقد قال بعض النحويّين : إنّ التعريف والتنكير إنّما هو بالنسبة إلىٰ الذوات دون النوع والحيّز ؛ لأنها من جهتها معارف ونكرات ؛ لأنك إذا قلت : رجل ، علم أنك تريد حيز الآدميين الذكور ، فهو معرفة فيه وإن كان نكرة ، وكذلك : هذا أبو زيد ، في الأعلام نكرة في النوع ؛ لأنه لا

يخصص النوع و الحيز .

والكلام في هذا الفصل يحصل المقصود منه بالكلام في طرفين :

أحدهما : في أقسام الصفات التي يصحّ أن تكون وصفاً للنكرة .

والثاني : في فائدة وصف النكرة .

الطرف الأوّل

في أقسام الصفات

وهي تنقسم تقسيمتين :

إحداهما : من جهة المعنىٰ ، والثانية : من جهة اللفظ .

أمّا **الأولىٰ** :

فمنها ما هي صفات تدلّ علىٰ السلب كالواحد[1] ، ومنها ما يدلّ علىٰ ثبوت ، وذلك إمّا صفات ليست طارئة علىٰ الشيء ، كقولك : إنسان ناطق ، وإمّا طارئة ، فمنها ما هي حاصلة ، أو لها حصول في المنعوت ، سواء دلّ عليها بلفظ حقيقيّ كأبيض وشجاع ، أو مجازيّ كالمبرد وأسد ، ومنها ما هي نَسَبيّة نحو : مررت برجل تميميّ ، وبرجل ابن صالح ،

---

(١) قال السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٠٤) :

« لأنّها لا تدلّ علىٰ معنًىٰ زائدٍ موجودٍ في نفس المنعوت ، وإنّما تدلّ علىٰ نفي شيءٍ عنه » .

وكذلك ما اتصف بما هو لسببه ، نحو : مررت برجل ضارب أبوه رجلاً ، فمعناه : مررت برجل ملتبس برجل ، ونحوه .

والأوّل منه : ما هو في الشيء وليست حاصلة بتكسّب ، وهذه منها ما يحسّ كالطول والقصر والزرق والحمرة ، وتسمّىٰ حلية . ومنها ما لا يحسّ كالجهل والحمق و الجبن و الجزع والشجاعة . [١٠أ] والتي تكون بتكسّب ، فمنها أفعال ظاهرة علاجيّة كالضرب والقتل والتحرّك ونحوه ، ومنها ما ليست كذلك ، بل هي باطنة ، كالتّعلّم والعلم والحكمة ، وربّما تركّبت صفات من هذه كالظرافة والكتابة ونحوها ، فلا تخرج الصفات عن هذه في الأكثر بحسب هذه الصناعة .

وأمّا ما كان نسبة فينقسم بانقسام النسب . فهذه قسمة الصفات من جهة معناها .

وأمّا من جهة لفظها فتنقسم إلىٰ :

مفرد ، وما في قوّته ، وإلىٰ جملة ، والمفرد إمّا مشتقّ أو غير مشتقّ ، فهذه ثلاثة أقسام :

[القسم الأوّل وهو المشتقّ]

أمّا **الأوّل** ـ وهو المفرد المشتقّ ـ فهو :

إمّا أن يكون للأوّل المنعوت ، وإمّا أن يكون في الحقيقة ليس له .

وما هو للأوّل فإمّا مفردٌ ، أو في حكمه .

أمّا المفرد فنحو قولك : مررتُ برجل قائم ، وبرجل حسن الوجه ؛ إذ هذه الإضافة ليست حقيقيّة .

أمّا غير المضاف فينقسم بحسب انقسام الصفات المشتقّة والمضافات التي تتصف بها النكرة ، منها ما لا يجوز تقدير التعريف فيها البتة ، ومنها ما يجوز تقديره فيها .

أمّا ما يجوز فيها ذلك فهي الأسماء المضافة إلى معرفة ليس أصلها الرفع ، فالأوّل : الجارية على النكرة ، وذلك نحو : مثلك ، وشبهك ، ونحوك ، وضربك ، وغيرك ، وضاربك العامل ، ونحوه [١] .

وقال بعضهم [٢] : قد يصفون المعارف بالنكرات ، قالوا : لأمرٌ بالصادق غير الكاذب ، وبالرجل مثلك ؛ لأنها أشبهت المعرفة من حيث إنّ الألف واللام لا تدخل عليها ، فلو جاز دخولها لم يجز ، نحو : مررتُ بالرجل الصادق المحقّ ، لم يجز التنكير .

وقولنا : (ليس أصلها الرفع) احترازٌ من (حسن الوجه) وأخواته ، فإنّ

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٤ .

(٢) شرح السيرافيّ : ٢/ ٢١٣أ .

أصل ذلك قبل الإضافة أن يرتفع بالفاعليّة ، بخلاف (مثلك) ونحوه .

وقولنا : (الجارية على النكرة) لتخرج الجارية على المعرفة ، نحو : غلامك ، قال سيبويه عن الخليل[١] : إنّ ما توصف به النكرات ممّا هو مضافٌ إلى معرفة إلا (حسن الوجه)[٢] ؛ فإنّه يجوز أن يكون معرفة ، فأمّا تقدير التنكير فيها فهو على تأويل التنوين ، وحذفه استخفافاً كما في الصفة[٣] .

والمضاف إمّا أن يكون أصله العمل كالفاعل ، فيكون الأصل : مررتُ برجلٍ مثلٍ زيداً ، أي : مماثل[٤] ، وإمّا أن يكون أصله الخفض بلام الإضافة ، نحو : مثلٍ لزيدٍ ، وهو الصحيح ؛ لأنّه لا يقوى قوّة الصفة ؛ إذ لا يجمع كجمعها ، فيكون كـ(أفعل منك) .

ولا يجاب بأنّه وإن لم يكن كالصفة ؛ فيكون أقوى من (أفعل منك) ؛ لصحّة تقدير الفعل فيها من لفظها ، بخلاف (أفعل منك) ، فلذلك لم

---

(١) الكتاب : ١ / ٢١٠ ـ ٢١١ ليس معزواً إلى الخليل ، لكن عزاه إليه أبو سعيد السيرافيّ في (شرح الكتاب : ٢/ ١٤٥ أ) .

(٢) الكتاب : ١ / ٢١٣ ، شرح السيرافيّ : ٢ / ١٤٥ ب .

(٣) الكتاب : ١ / ٢١١ ، شرح السيرافيّ : ٢ / ١٤٥ أ .

(٤) في المخطوطة : (مقابل) ، والصواب ما أثبتّه . انظر : شرح السيرافيّ : ٢ / ١٤٥ ب .

يعمل لفظاً ، بل في الأصل ؛ لأنّ الضعيف لا يعمل عمل القويّ ، ويدلّ على تنكيره قولهم : لي عشرون مثله ، ووصف النكرة به وانخفاضه بما تخفض النكرات ، وإذا كان وصفاً بهذا فمعناه على ما ذكر سيبويه [١] إذا قلت : مررتُ برجلٍ مثلك ، إمّا على معنى : برجلٍ آخر ، أي : هو رجل كما أنّك رجلٌ ، فهو شبهٌ في الذات ، وإمّا في الصورة ، وإمّا في [١٠ب] الصفات ، وكذلك ما جرى مجراها .

وكذلك (غيرك) إمّا على معنى : مررتُ برجل آخر ، أو يغايرك في الصفة .

وأمّا على تقدير المعرفة فأن تجعل الإضافة ليست استخفافاً ، وكأنّ المعنى : مررتُ بالرجل المعروف بمثلك [٢] ، فيكون في هذا بمنزلة (شبيهك) ، ولذلك قالوا : هذا مثلك قائماً ، وما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل كذا ، ونحوه [٣] .

وذهب المبرّد [٤] إلى أنّها نكرات كـ(غلام رجلٍ) ، وأنّ الإضافة ليست

---

(١) الكتاب : ١ / ٢١٠ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢١٣ ، المقتضب : ٤ / ٢٨٧ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٢٤ .

(٤) المقتضب : ٤ / ٢٨٦-٢٨٩ .

على الاستخفاف ، ولا تتعرّف ؛ لأنّها عامّة ، فلا تكون معرفة بالقصد .

وجوابه : إن جاز أن تكون (شبيهك) معرفةً مع تقدير عموم الشبه على تقدير الخصوص جاز هذا . ولأنّه في الأصل صفة ، فليكن بمنزلة (حسن ، وضارب) لا يضاف إلا استخفافاً ، وفيه نظرٌ .

قال الأخفش : بعض العرب [١] يجعل (واحد أمّه ، وعبد بطنه) ونحوه [٢] نكرة ، قال الشاعر :

أماويَّ إنّي ربُّ واحدِ أمِّه أجَرْتُ فلا قَتْلٌ عليَّ ولا أسْرُ [٣]

قال : والوجه الجيّد أن يكون معرفةً ، وهو أكثرُ [٤] .

وأمّا التي [٥] لا يجوز فيها تقدير التعريف فما عداها إمّا مغيّرةٌ عن أصلٍ ،

---

(١) شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٢٧٦ ، الارتشاف : ٢/ ٥٠٣ .

(٢) مثل : نسيج وحده ، وعيير وحده .

انظر : الزاهر : ١/ ٣٣٣ ، شرح السيرافيّ : ٢/ ١١٥أ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٤ .

(٣) بيتٌ من البحر الطويل لحاتم بن عبدالله الطائيّ .

انظر : ديوانه : ٢٠١ ، الزاهر : ١/ ٣٣٣ ، همع الهوامع : ٢/ ٤٧ ، الخزانة : ٤/ ٢١٠ .

(٤) تابعه أبو حيّان في (الارتشاف : ١/ ٥٠٣) .

(٥) في النسخة : (الذي) .

أو غير مغيّرة ، فغير المغيّرة كـ(ضارب رجلٍ أمس) ، ونحوه ، فلا خلاف فيه .

والمغيّرة : إمّا مغيّرة عن أصل تعريف ، أو لا ، فهذا الثاني لا يتعرّف كـ(حسن وجهه) ، والأوّل كـ(أوّل رجل ، وأفعل رجل ، وكلّ رجل ، وأيّما رجل) ، وفي معناها : أفعل من كذا ؛ فإنّ (مِنْ) بدلٌ من الإضافة .

وإنّما قلنا : (إنّ أصلها التغيير من تعريف) لأنّ أصل هذه أن تكون مضافة إلىٰ ما هي بعضه أو كلّه ، فاقتضىٰ أن يكون جمعاً ، ولما كان المراد بها الاستغراق في الجنس لزم تعريفه ، أو تنكيره لا يستغرق ، والمراد بها الاستغراق ، وإنّما تغيّرت لأنّ الأصل في ما يستعمل مضافاً باللام والجمع أنّه متىٰ حذفت اللام تبعها حذف الجمع ، نحو : أفضل الرجال ، وكلّ الرجال ، فتقول : كلّ رجل ، وأوّل رجل ؛ لأنّهم لّما حذفوا اللام استخفافاً حذفوا الجمع تبعاً له ، ولزم التنكير .

وما لم يستعمل في الإضافة باللام نحو : كم رجالٍ ، وكم رجلٍ ، فإنّه لا يقال : كم الرجال ، فيلزم متىٰ حذفت لامه أن يُحذف بناء الجمع ، وكذلك : خمسة كلاب ، لا يلزم إفراده إذا حذفت لامه ؛ لأنّه لا تقول : خمسة الكلاب ، وإنّما يقال ذلك إذا أردت تعريف العهد لا الجنس ،

وكذلك : عشرون درهماً ، الأصل : عشرون من الدراهم [١] ، فحذفت اللام تخفيفاً ، فحُذف بناء الجمع ، وحذفوا (مِنْ) ؛ لأنّها إنّما تدخل على الجنس كلّه ، وقد حُذِفَ ذلك ، وهذا الضرب لا تجوز مراعاة التعريف الأصلي فيه ، بل هي نكرات .

ويظهر من كلام سيبويه [٢] أنّ بعض النحويّين راعوا ذلك فيه ، واستدلّوا عليه بأنّك لا تستطيع أن تدخل عليه الألف واللام ، فلا تقول : أوّل الفارس ، فدلّ على التعريف ؛ إذ ما هو معرّفٌ لا يعرّف ثانية .

وجوابه : أنّ سلب التعريف عنه أعمّ من التعريف ، بل لا يدخل التعريف ؛ إمّا لكونه معرفةً أو نكرةً لازمة التنكير كـ(الحسن وجه) ، وأيضاً فهو منقوضٌ بالحال والتمييز ، واستدلّ سيبويه [٣] على أنّه نكرة أنّه يوصف بالنكرة ، كقولهم :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسِهِ

---

(١) الكتاب : ١ / ١٠٤ .

(٢) قال في (الكتاب : ١ / ٢٧٢) :

« ومن قال : هذا أوّلُ فارسٍ مقبلاً ، من قِبلِ أنّه لا يستطيع أن يقول : هذا أوّلُ الفارسِ ، فيُدخلُ عليه الألف واللام ، فصار عنده بمنزلة المعرفة » .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٧١ .

البيت [١] . و (غير) مضافة [١١أ] إلىٰ نكرة ، فهي نكرة .

وقوله :

قتلنا منهمُ كلَّ فتًى أبيضَ حُسّانا [٢]

فنعته بـ(حُسّانا) .

وما ذكره لا ينهض دليلاً علىٰ أنّه لا يراعىٰ فيه الأصل فيكون كـ(مثلك) .

وتأثير التقدير في القسم الأوّل أنّها إن كانت منعوتات ، وأتبعتها النكرة جاز في التابع الإتباع علىٰ تقدير النكرة ، والقطع علىٰ الحال علىٰ التعريف .

وإن كانت نعوتاً لنكرات فتتبع علىٰ تقدير التنكير ، وتقطع معنًى علىٰ البدل علىٰ التعريف أو حالاً علىٰ قياس (جهدك) إن جعلناه مقياساً علىٰ

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل للشمّاخ بن ضرار الذبياني ، وعجزه :

لِوَصْلِ خليلٍ صارمٌ أو معارزُ

والبيت في : ديوانه : ١٧٣ ، الكتاب : ١ / ٢٧١ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١ / ٤٣٦ ، تحصيل عين الذهب : ٢٨١ .

(٢) بيتٌ من بحر الهزج لذي الأصبع العدوانيّ (ديوانه : ٧٩) ، وينسب إلىٰ أبي بجيلة (الخصائص ٢/ ١٩٤) .

والبيت في : الكتاب : ١ / ٢٧١ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ١٧٩ ، تحصيل عين الذهب : ٢٨٢ ، الخزانة : ٥/ ٢٨٢ .

ما نذكره .

وأمّا القسم الثاني بقسميه فعلى الصحيح الذي ذكرناه إن تبعت فلنكرة، وكذلك إن اتبعت ، نحو : هذا أوّلُ فارسٍ مقبلٌ ، ومررت بحسن الوجه قائم .

ولا يكون القطع على الحال إلا في الأوّل على تأويل التعريف ، لكن حكى سيبويه [١] عن الخليل وعيسى ويونس جواز القطع من النكرة على الحال ، فيجوز في هذا وفي الأوّل على غير تقدير التعريف ، حكى [٢] : هذا غلامٌ لك مقبلاً [٣]، ومررت بماءٍ قعدةَ رجلٍ [٤] ، أي : ممسوحاً بهذا ، وهو أبعد ، وحُكيَ : به داءٌ مخالطَهُ ، وضعّفه سيبويه [٥] ؛ ووجّهه [٦] : لمّا امتنع قطع المعرفة من المعرفة إلى الحال امتنع من النكرة ، والجامع أنّه وصفٌ ، لكنّه امتنع ؛ لأنّه لو قطع فيها كان خبراً عنها ، فيصحّ أن يكون خبراً عن

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قولٌ لرؤبة كما في (الكتاب : ١/ ٢٧٢) .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٧٢ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٢٨ .

(٦) الكتاب : ١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

النكرة ، أي : حالاً ، فتقول : هذا رجلٌ سيّدَ الناسِ ؛ لأنّ المنتصب على الحال من المعرفة يكون صفةً للنكرة ، وما يكون صفة لها ، وكان صفة للمعرفة ، جاز فيه ما جاز في صفة المعرفة .

ويمتنع نصب الحال المعرفة من النكرة [1] لوجوهٍ ، منها :

أنّ الحال لا تكون معرفةً من نكرة ؛ لأنّها خبرٌ ، والخبر ينبغي أن يكون غير معلوم ، بخلاف المخبر عنه ، وهنا انعكس الأمر .

وأيضاً يؤدّي إلى وصف النكرة بالمعرفة ؛ إذ ما قطع عنها حالاً لا يجوز إتباعه ، ولجاز تقديمها ، فتقول : هذا سيّدَ الناسِ رجلٌ ، ولم يكن إلا النصب ، لكن يجوز القطع .

وأيضاً لو قطعتِ المعرفة من المعرفة ؛ لكونه وصفاً جاز في عطف البيان الحالُ ؛ لقربه من الوصف ، فتقول : مررت بزيد أخاك ، لكن لا يجوز ؛ لكونه اسماً ، وكذلك ما أشبهه .

ولو جاز أيضاً لالتبس بالصفة في قولك : ضربت زيداً الراكب ، وقيل : لأنّ العرب أرادت في هذا النوع المجانسة في العمل ، وهذا والذي قبله يطّرد أيضاً في منع قطع النكرة من النكرة ، وقيل في هذا الحال : والنكرة

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٧٢ ، المقتضب : ٤ / ٢٨٦ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

لا يخبر عنها ، فلا تكون الحال منها .

وقال السيرافيّ : قد اتّفق على أنّ الحال لا تكون معرفةً ، فلا حاجة إلى الاستدلال .

قلت : وهذا لا يمنع الاستدلال ، مع أنّه قد قيل في (جهدك ، وطاقتك ، والعراك) ما قيل [١] .

ووجه جوازه مع تقدير الضعيف كونه وصفاً في المعنى كان حالاً من المعرفة فكان من النكرة .

وبعضهم [٢] جوّزه لا على ضعفٍ ، واستدلّ بالقياس والسماع ، أمّا القياس فلأنّ المعرفة جرت عليها المعرفة صفة ، والنكرة حالاً ، فلم يراعوا [١١ب] المجانسة ، فكذلك لا يراعى في جانب النكرة ، ولأنّه لو لم يجز لما جاز تقديمها على النكرة مع الضعف ، وقد جاز .

---

(١) شرح السيرافيّ : ٢ / ١١٢أ ـ ١١٢ب ، الارتشاف : ٢ / ٣٣٩ .

(٢) هو أبو الحسين بن الطراوة انظر : نتائج الفكر للسهيليّ : ٢٣٤ .

وأمّا السماع ففي الحديث : **(صلّى خلفه رجالٌ قياماً)** [١] .

والجواب أنّ القياس فاسدٌ ؛ لأنّ اختلاف الإعراب لمّا اختلفت ذات المانع ، بخلاف تابع النكرة ، ولا حجّة في التقديم ؛ لأنّه إنّما يتقدّم نعتاً ، لا حالاً ، فيجب أن يكون حالاً حينئذ .

وأمّا السماع فممّا حكىٰ سيبويه .

وأمّا قطع هذا علىٰ الخبر في قولك : هذا رجلٌ قائمٌ ، ففيه ما في الحال ، والأحسن التبع إلا أن يكون متناقض المعنىٰ ، نحو : هذا حلوٌ حامضٌ .

وأمّا قطع النكرة علىٰ تقديرِ فعلٍ كـ(أخصُّ ، وأعني) ، أو علىٰ الابتداء ، فإنّه يجوز في النكرة علىٰ الظاهر من كلام سيبويه [٢] ، سواء تكرّرت أو لم تتكرّر علىٰ ما ذكرناه [٣] ، إلا إذا كان الأوّل فيه ما يقبل التبعيض ، نحو : مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ ، فيكون القطع علىٰ معنىٰ أحدهما بغير

(١) من حديث عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ قالت : (صلّىٰ رسول اللّه ﷺ في بيته ، وهو شاكٍ ، فصلّىٰ قائماً ، وصلّىٰ وراءه قومٌ قياماً) .

انظر : صحيح البخاريّ ، كتاب الأذان (باب : ٥١) : ١/ ١٦٩ ، وكتاب تقصير الصلاة منه (باب : ١٧) : ٢ / ٤٠ ، وكتاب السهو منه (باب : ٩) : ٢ / ٦٩ ، وكتاب موطأ الإمام مالك : ١ / ١٣٥ ، ومسند الإمام أحمد : ٦ / ١٤٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٥٠ ، وقد مرّ كلامه في (ص : ٥٤) .

(٣) ص : ٥٥ .

خلاف .

وقال بعض النحويّين[١] : إنما يكون القطع في المعارف ، تكرّرت ، أو لا ، إذا حصل الأوّل معروفاً ؛ لأنّ القطع تنبيهٌ علىٰ معنًىٰ من مدحٍ أو نحوه ، ولا يكون ذلك إلا بعد المعرفة بالممدوح ، فلا يكون في النكرة .

وبعض النحويّين [٢] أطلق القول بالقطع ، وبعضهم شرط التكرار كأبي القاسم [٣] ، وبعضهم قال : الأحسن الإتباع ، وكلّ ذلك عدم تحقيق ، وقد ذكرنا فيه جملة ، وسنذكره [٤] .

وممّا يجري مجرىٰ (مثلك) في احتمال الأمرين ، وليس مضافاً (مَنْ ، وما) من المبهمات ، فإنّهما نكرتان موصولتان [٥] ، فتنتصب النكرة علىٰ الحال بعدهما ، ولا تتبع فيه النكرة ؛ لأنّهما معرفتان [٦] ، نحو : مررتُ بمن في الدار قائماً ، وقد تكونان موصوفتين ، فتكون النكرة بعدهما تابعةً ،

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ١١٦ ، نتائج الفكر : ٢٣٧ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٨ ، شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور : ١/ ٣١٥ .

(٣) الزجّاجيّ في كتابه (الجمل في النحو : ١٥) .

(٤) انظر ما سبق في (ص : ٥٤ـ٥٥) ، وما سيأتي في (ص : ٩٤, ٥٤٩) .

(٥) في نسخة التحقيق : (موصولتين) .

(٦) في نسخة التحقيق : (معرفتين) .

فتقول : مررت بمن في الدار صالحٌ ؛ لأنّهما حينئذ نكرتان [١] .

وقد أنكر بعض النحويّين أن تكونا موصوفتين ، واستدلّ بأنّهما لا تستقلان بأنفسهما ، وما هو كذلك فلا يكون اسماً تامّاً .

وهذا مردود ؛ فإنّ من الصفات ما يلزم الموصوف ، نحو : الجمّاء الغفير ، ويا أيّها الرجل [٢] ، و(مَنْ ، وما) من هذا القبيل ، وإنّما كان ذلك لأنّها [٣] مبهمةٌ ، فأشبهت الحرف ، ولأنّها في الأصل موصولة ، فجُعلتِ الصفة بدلاً من صلتها ، فلزمت .

وأيضاً قد تكون غير موصرفة في قليلٍ ، قالوا : غسلته غسلاً نعمّا ، أي : نعم غسلاً ، وقولهم : **(لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أنْفَهُ)** [٤] ، وإن كانت محتملة للزيادة .

والدليل على كونها موصوفة على ما ذهب إليه سيبويه والخليل [٥] قول

---

(١) في نسخة التحقيق : (نكرتين) .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، المسائل المشكلة (البغداديّات) : ٢٦٢ .

(٣) في المخطوطة : (لأنهما) .

(٤) مثلٌ قاله قصير بن سعد اللخميّ .

انظر : الأمثال للضبّيّ : ١٤٦ ، الدرّة الفاخرة : ١/ ١٠٦ ، الوسيط في الأمثال : ٢٠٣ ، مجمع الأمثال : ٢/ ١٩٦ ، المستقصى في الأمثال : ٢/ ٢٤٠ ، كتاب الأمثال لمجهول : ٩٧ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٦٩ .

الشاعر :

فكفى[١] بنا فضلاً على مَنْ غيرِنا حبُّ النبيّ محمّدٍ إيّانا[٢]

وغير ذلك من الشواهد[٣] ، لكنّ وصلها أحسن من وصفها .

وهل وصلها بالمفرد أحسن من وصفها به ؟ فيه نظرٌ .

وهذه المبهمات إذا كانت موصوفة إنّما تستقلّ بوصفها إذا كانت مفعولة ، نحو : مررت بمن صالحٍ ، فأمّا إن كانت في موضع خبر عن مبهم، نحو : هذا من أعرفُ ، فلا تكتفي بكونها مع وصفها خبراً ، بل تأتي بشيء آخر يكون حالاً أو خبراً ، فتقول : هذا من أعرف منطلقٌ أو منطلقاً .

وإنّما كان كذلك لأنّ الإخبار بالنكرات لا يفيد حتّى يعتمد [١٢أ] على معرفة، بخلاف الفعل ؛ لأنّ فيه تخصيصاً بسبب الزمان ، فكما اشترط

---

(١) في المخطوطة : (كفى) .

(٢) بيت من البحر الكامل لكعب بن مالك الأنصاريّ رضي الله عنه في (ديوانه : ٢٨٩) ، ونسب إلى حسّان بن ثابت الأنصاريّ - رضي الله عنه - في (معاني القرآن للفراء : ١/ ٢١) ، ولبشر بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك الأنصاريّ في (اللسان : ١٣/ ٤١٩) ، ولغيرهم في (خزانة الأدب : ٦ / ١٢٢)

(٣) كقول الفرزدق :

إنّي وإيّاك ان بلّغن أرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطورِ

انظر : ديوانه : ١٩٠ .

في المبتدأ أن يكون كذلك ليقع التخصيص ، كذلك يشترط في الخبر أن يكون فيه إيضاحٌ وبيانٌ لتحصل الفائدة ، وأنت إذا اعتمدت على مبهم ، ثمّ أخبرت عنه بمبهم ، فلم تحافظ على الفائدة ، فصار بمنزلة : (رجل قائم) فلذلك احتجت إلى تخصيص إمّا بحال أو خبر ، قال تعالى : ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [ق : ٢٣] ، وتحتمل أن تكون موصولة ، فتكون كقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾ [(١)] [هود : ٧٢] .

وأمّا ما يكون في حكم المفرد فهو ما ربط فيه بين أمرين فزائداً بحروف العطف ، وهي إمّا بحروف مشرّكة ، كالواو ، والفاء ، وثمّ ، أو غير مشرّكة ، وهي الباقية .

فأمّا الأوّل فإمّا أن يكون المنعوت واحداً ، أو غير واحد ، فإن كان واحداً كانت مشرّكة في النعوت . نحو : مررت برجلٍ عاقلٍ وكاتبٍ ، وهو على خلاف الأصل ؛ لأنّه يلزم منه إمّا الالتباس أو عطف الشيء على نفسه ؛ لأنّه إمّا أن يكون الثاني معطوفاً على الأوّل فيلبس أنّه مرَّ بشخصين ، وإن كان على الثاني فقد عطف الشيء على نفسه ؛ لأنّ الأوّل من النعوت هو

---

(١) بالرفع ، قراءة أبيّ وابن مسعود والأعمش .

انظر : معاني القرآن للأخفش : ٢/٣٥٦ ، وللفراء : ٢/ ٢٣ ، المحتسب : ١ / ٣٢٤ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٠٢ ، الكشاف : ٢ / ٢٨١ ، البحر المحيط : ٦ / ١٨٤ .

الثاني ، ولذلك كان الأصل الإتباع بغير الحرف ؛ لاتحادهما في الموصوف ، لكنّه لما جاز العطف لاختلاف اللفظ كالنأي والبعد جاز هذا ، ويحسن في ما يكون ظاهر النعوت تناقضاً ، كقوله تعالىٰ : ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد : ٣] .

فأمّا الواو فقال بعضهم (١) : إذا كانت بين الصفات فإنّما تكون بمعنىٰ الجمع خاصة ، وعزاه إلىٰ سيبويه (٢) ، قال : ولأجل ذلك لم يجز عنده : مررت برجلٍ عاقلٍ فصاحبٍ ، ومررت بزيد أخيك فصاحبك ، ولا قولهم : (**ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ**) (٣) ، علىٰ الصفة .

والصحيح أنّها تدخل بمعنىٰ الجمع وبمعنىٰ التشريك ، فإذا دخلت بمعنىٰ الجمع وقُصِدَ لم يصحّ دخول الفاء و(ثمّ) ، وإذا دخلت لا لمعنىٰ الجمع صحّ دخولها ، وإنّما قلنا ذلك لأنّ الجمع ينافي الترتيب ، والجمع قد يكون مقصوداً ، وقد يكون بحسب المعنىٰ ، فأمّا ما يكون بحسب المعنىٰ فأن تكون الصفات لا يصحّ الترتيب فيها ، كقولك : اللّه العالم فالأحد ؛

---

(١) هو ابن خروف . كما في (الهمع : ٢ / ١١٩ ـ ١٢٠) .

(٢) ما في (الكتاب : ١ / ٢١٣) يخالفه .

(٣) الكتاب : ١/ ١٩٩ .

إذ [١] لا ترتيب في صفاتها ، ويكون الثاني إذا خالفتَ ، الأولَ ، أو لازماً له ، نحو : مررت بإنسان فناطق ، وسألت الله الرحمن فالرحيم ؛ لأنّ الأوّل يدخل فيه الثاني .

أمّا ما هو مقصود مثل أن تقول : مررت برجلٍ عاقلٍ وعالمٍ ، فيحتمل أن تريد الجمع ، ويحتمل أن تريد الترتيب ، وقد يكون الترتيب بالفاء في مواضع إمّا الأحسنَ أو اللازمَ ، كقولك : مررت برجلٍ قائمٍ فراكبٍ غداً ، ومررت برجلٍ قائمٍ فقاعدٍ غداً ، وما ذكروه من امتناع المثلين ، أمّا الأولىٰ فلأنّ المفهومَ الجمعُ ، وأمّا الثانية فلما نذكره .

ويجوز القطع في الثاني في هذا النحو ؛ لأنّ فيه تبعيضاً في المعنىٰ ، فإن كان مثنّىً فيجب أن يكون النعت مثنّىً ، نحو : مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ ، ويجوز القطع في [١٢ب] الأوّل إمّا لفظاً أو معنًى على البدل ، كأنّه قيل علىٰ طلب البيان : بمن مررت ؟

ولا تكون الفاء وأختها ؛ لأنّ الأوّل لا يكون مستقلاً بالنعتيّة ؛ إذ لا يكون المثنّىٰ منعوتاً بالواحد ؛ إذ النعت إنّما هو المجموع ، فتكون الواو جامعةً .

---

(١) في المخطوطة : (بالأنداد) ، والصواب ما أثبتّه ، والله أعلم .

فإن كان المنعوت مجموعاً فالنعت إمّا أن يكون المعطوفان فيه مجموعين ، أو مفردين ، أو أحدهما مجموع أو مثنىٰ ، والآخر مفرد ، أو أحدهما مجموع ، والآخر مثنىٰ أو جمع معطوف بعضه علىٰ بعض .

فإن كان الأوّل نحو : مررت برجال صالحين وطالحين ، كان الإتباع والقطع في الأوّل ، والفاءُ إن لم ترد الجمع .

وأمّا الثاني فنحو : مررت برجالٍ صريعٌ[1] وجريحٌ ، لا يجوز الإجراء[2] ؛ لأنّ الجميع ليس وصفاً مستقلاً ، ولذلك امتنع : **(ادخلوا الأوّل فالأوّل)** علىٰ الصفة .

وأمّا الثالث نحو : مررت برجالٍ مسلمين وكافرٍ ، و برجال كافرٍ ومسلمين ، فالأولىٰ كالأولىٰ ، والثانية يجوز الإتباع والقطع ، ولا تكون الفاء .

وأمّا الرابع فكالثالث .

وأمّا الخامس نحو : مررت برجال مسلمٍ وكافرٍ وصالحٍ ، فبمنزلة ما يكون المنعوت مثنىٰ .

وأمّا الحروف غير المشرّكة فما كان منها ليس إضراباً في المعنىٰ ، نحو : (إمّا) ، و(أو) ، و(لا) ، فإنّ ما بعدها في حكم وصف واحد ، فإذا

---

(١) في المخطوطة : (صريح) . والتصويب من (الكتاب : ١ / ٢١٦) .

(٢) أي : الإتباع .

قلت : مررت برجل إمّا قائم وإمّا قاعد ، أو قاعد ، فقد قلت : مررت برجلٍ موصوفٍ بأحد الوصفين ، إلا أنّ الفرق بين (إمّا) و(أو) أنّ (إمّا) بنيت الكلام على الشكّ ، وليس ذلك في (أو) .

وأمّا (لا) إذا قلت : مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، فكأنّك قلت : مضطجعٍ أو راكعٍ ، ونحوه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ ﴾ [البقرة: ٦٨] على قول الأخفش [١] ، وقال الزجّاج : « على تقدير : ولا هي فارض » [٢] .

وقيل [٣] : لا يلزم تكرارها في الوصف ؛ لأنّها ليست في جواب .

وقد يكون النفي للصفة الأولى ، وتبقى النافية للتبع ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾ [البقرة: ٧١] ، يريد أنّها ليست تدور ، فيكون منها هذا .

---

(١) قال في (معاني القرآن ١/ ١١٠ ـ ١١١) :

« فارتفع ، ولم يصر نصباً كما ينتصب النفي ؛ لأنّ هذه صفةٌ في المعنى للبقرة ، والنفي المنصوب لا يكون صفةً من صفتها ، إنّما هو اسمٌ مبتدأ ، وخبره مضمرٌ ، وهذا مثل قولك : عبدالله لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، أدخلت (لا) للمعنى ، وتركت الإعراب على حاله لو لم يكن فيه (لا) » .

(٢) قال في (معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٥٠) : « ارتفع (فارض) بإضمار (هي) » .

(٣) الارتشاف : ٢ / ٥٩٤ ، الهمع : ٢ / ١٣٠ .

غير أنّ (لا) هنا قيل[١]: ليست العاطفة ، ولذلك دخلت في الأوّل ، وإنّما هي بمعنىٰ (غير) ، وقد تقدّم ، أو بمعنىٰ (ما) ، كما أنّها كذلك في باب (لا) ، ومن شرطها التكرار[٢]، فما كان غير مكرّر فهي بمعنىٰ (غير).

وسيبويه أتىٰ بها في حروف العطف[٣]؛ لأنّها هي في الصورة ، أو متجوّزٌ بها عن العطف ، وحكمها حكم الواو في أقسام المنعوت ، لكن تكون في التبعيّة بمنزلة النعت بغير الواو ؛ لأنّه قد تقدّم أنّه يعطى معنًى واحداً مفرداً ، فيجب أن يكون تابعاً له علىٰ نحوه .

وأمّا ما فيها معنىٰ الإضراب كـ(بل ، ولكن) فيجوز الإجراء ، ويجوز القطع ، وهو فيها قويّ ؛ لأنّها كأنّها في حروف الابتداء بمنزلة (كيف) إذا قلت : مررتُ برجلٍ عاقلٍ فكيف صالحٌ ، إلا أنّ (كيف) لا يُجرىٰ ما بعدها علىٰ ما نذكره في العطف ، وحكم ما بعدها حكم المفرد ، إلا أن تعطف شيئاً آخر تالياً .

وأمّا الصفة التي ليست للأوّل [١٣أ] فإمّا أن تكون من باب صفة السبب ، أو من باب صفة الأوّل للجوار .

---

(١) الكشاف : ١ / ٢٨٨ ، البحر المحيط : ١ / ٤١٢ .

(٢) البحر المحيط : ١ / ٤٠٦

(٣) الكتاب : ١ / ٢١٣ ، ٢١٦ .

فأمّا الأوّل فما يكون صفة لما يعود عليه بسببه وصفٌ ما يقصد به تخصيصه .

وهو إمّا اسم فاعلٍ ونحوه كاسم المفعول ، أو صفة .

أمّا اسم الفاعل فيكون باعتبار السبب على ثلاثة أوجه :

إمّا أن يكون المرفوع به هو بسبب الأوّل ، أو غيره .

فإن كان غيره فإمّا أن يكون الفعل واقعاً على الأوّل ، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربِهِ رجلٌ ، أو على سببه .

وقد تقدّم لنا أنّ الوصف به إنّما هو على تقدير التعدّي للأوّل كالسرب والسبب ، أو على تقدير الملابسة ؛ فإنّ من لابسَ أبوه شيئاً فقد لابسه الابنُ .

واستدلّ سيبويه [١] على تنزّله منزلة ما هو للأوّل بأنّك توقع الفعل عليه دون الموصوف ، فكما تقول : رأيتُ ضارباً ، فكذلك تقول : رأيتُ ضارباً أبوه ، ومررتُ بكريمٍ جدّه .

ولا يقال : الأصل القطع ؛ لأنّه ليس صفةً في الحقيقة ؛ لأنّا نقول : إذا قطعتَ كانت الجملة في موضع الصفة ، فترجع إلى ما فررتَ منه ، إلا أن يقال : هو على استئنافٍ لا مدخل له في الأوّل ؛ لأنّا نقول : فيجب أن لا

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٢٨ .

يكون فيه ضمير ، وإن كان فيعود على غير مذكور ؛ لأنّه في حكم المتروك ، وفيه نظرٌ ، فالأحسن الإجراء ؛ لأنّه أنصّ على المقصود من الملابسة .

وفي هذا الصنف مواضع اختلف فيها الأئمّة الثلاثة : سيبويه ويونس وعيسى بن عمر ، ولا يتبيّن موضع الخلاف على الكمال حتّى يتبيّن موضع الوفاق ، فنقول : اسم الفاعل مطلقاً إمّا مضافٌ أو غير مضافٍ ، فغير المضاف سواء كان للأوّل ، أو لا ، يُجرى على الأوّل بلا خلاف ، ولا يكون القطع على الحال إلا على ضعفٍ كما تقدّم (١) ، ولا يكون على الخبر إلا ضعيفاً في السبب خاصّة ، وإذا قُطعَ عن لزوم الإفراد كما تقدّم أيضاً .

والمضاف إن كان للأوّل ، وكان ماضياً ، فلا يصحّ جريانه عليه بإجماعٍ من هؤلاء ؛ لأنّه معرفةٌ ، ويقطع على البدل ، وإن كان بغير الماضي فيُجرى ؛ لأنّ إضافته ليست محضة ، ويضعف القطع إلا أن ينوى التعريف كما تقدّم ، فيكون حكمه حكم الماضي .

وإن كان لغير الأوّل فإن كان ماضياً فحكمه بإجماع حكم الماضي الذي للأوّل إلا أنّ القطع هنا يجوز على الابتداء وعلى الخبر إن كان المرفوع ممّا يصحّ أن يكون مبتدأ ، ويلزمه عدم الإفراد ؛ لأنّه اسم ، فتقول : مررتُ

---

(١) ص : ٥٤ .

برجلٍ ضاربه أبوه أمس ، ورجلٍ ضاربوه غلمانه أمس ، ولا يكون الحال ؛ لأنّ الحال لا يكون معرفة ومن نكرة .

وإن كان لغير الماضي ، وقدّرتَ التعريف ، كان حكمه حكم الماضي ، وإن لم يُقدَّر التعريف فسيبويه[1] يجريه على حكم المنوّن الذي ليس للأوّل؛ لأنّه بمعناه كيف كان ، ولا تعتبر الإضافة ، ولا كونه علاجاً أو [١٣ب] غير علاج .

وأمّا يونس وعيسى[2] فقالوا : إنّ هذا القسم لا يخلو أن يكون علاجاً أو غير علاج ، فالأوّل يُقطع عن الأوّل على الخبر ، فتقول : مررتُ برجلٍ ضاربُهُ زيدٌ غداً ، والحال ضعيفٌ عندهم ، واستدلّوا على ذلك بأنّ هذه الصفات بَعُدَتْ عن الأوّل حتّى صارت كالأجنبيّ ، وما هو كذلك فوجهه القطع ، وإنّما بعدت لوجهين : اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فبالإضافة ، فخالف الأوّل ، وأمّا المعنى فلأنّه مع كونه لغيره كان لكونه علاجاً محسوساً أنّه لغيره ، وما هو للغير ظاهراً لا يجرى عليه وما جوزاه أوّلاً ، فلم يجتمع فيه البعدان .

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٢٨ .

وأمّا سيبويه [١] فاحتجّ عليهما بأنّه لم يُراعِ تأثيرُ كلّ واحدٍ من البعدين على انفراده ، ولا يُراعى المجموع ؟ . وفيه نظرٌ .

وبالقياس المتقدّم ، وهو أقوى ، لكنّهم يفرقون بما ذكروا .

وإنْ كان غيرَ علاجٍ كالمخالطة والملازمة فإنْ كان حالاً فاتّفقا على قطعه على الحال ، تقول : مررتُ برجلٍ ملازمه الآن أباه ؛ لأنّه لم يخالف الأوّل في المعنى الظاهر ، فانحطّ عن تلك المخالفة ، ولم يخرج عنها ، فأشبهتْ مخالفته مخالفة الحال ، وهو حال ، فانتصب عليها .

وإن كان مستقبلاً فيونس [٢] يقطعه بالخبر ؛ لأنّه ليس بحالٍ ، وإنّما انتصب الأوّل لأنّه حالٌ في المعنى ، ولم يخرج عن المخالفة ، فيُجرى ، فصار كالعلاج ، وعيسى [٣] يجريه عملاً بما ذكرنا ، فكأنّه لم يبق إلا مخالفة اللفظ .

واستدلّ سيبويه [٤] على أنّه لا يكون القطع على الحال في ما ذكروه إلا ضعيفاً ؛ لأنّ الإضافة إن لم تكن حقيقيّة فيجوز تعريفه ، ويجري حالاً

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٨ ، شرح السيرافيّ ٢/ ١٦٢ أ .

(٣) شرح السيرافيّ : ٢/ ١٦١ ب .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٢٧ .

نكرة جرى على معرفة حالاً

على المعرفة كذلك ، فتقول : مررتُ بعبدالله الملازمه أخوه ، ولا تكون ، فلا يكون .

وإنّما لزم جريانه حالاً على المعرفة لأنّ المانع من جريانه على النكرة وجود المخالفة المذكورة ، وهي في المعرفة باقيةٌ ، فلا تجري على المعرفة إلا حالاً ، ولا يقال : إنّ الألف واللام ناسبت التعريف ، فلا خلاف في اللفظ ؛ لأنّا نقول : الألف واللام في إعطاء التعريف بمنزلة صيغة التنكير في إعطاء التنكير ، ولِمَ يُراعى هذا ، ولا يُراعى هذا ؟

واستدلّ بالسماع ، وهو قوله :

بأعينٍ مرضى مُخالِطِها السِّقامُ صِحاحِ (١)

وإنّما جاز على الضعف لأنّه نكرة ، والحال من النكرة جائزٌ على الضعف ، وقالوا : (به داءٌ مخالطَهُ) (٢) .

قلت : وعلى هذا لا يقال : فيجوز على الضعف أيضاً : به الداءُ المخالطه ، على ما لزمهم ، وقد حكى

---

(١) بيت من البحر الكامل لابن ميّادة ، وأوّله :

ونظرنَ من خَلَلِ الستورِ . . . .

انظر : ديوانه ١٠٠ ، الكتاب ٢/ ٢٠ ، تحصيل عين الذهب : ٢٥٠ ، الخزانة ٥/ ٢٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٢٨ .

السيرافيّ (١) أنه لا خلاف في أنّ الحال لا تكون معرفةً ؛ لأنّا نقول : إنّما لزمهم ذلك على مقتضى تعليلهم ، ولا يقول به سيبويه .

وأمّا اسم المفعول فحكمه حكم اسم الفاعل ؛ إذ لا يخلو المرفوع به إمّا أن يكون من سبب الأوّل أو أجنبيّ ، فالسبب : مررتُ برجلٍ مضروبٍ أبوه ، والأجنبيّ إمّا أن يقع على الأوّل ، نحو : مررت برجلٍ معطًى ثوبٌ إيّاه ، أو سببه كمعطًى ثوبٌ أباه .

والخلاف فيه كما في اسم الفاعل ، وذلك فيما كان منه متعدياً إلى اثنين بحيث يضاف ، نحو : مررتُ برجلٍ معطًى [١٤أ] الدرهمِ أبوه .

وأمّا الصفة فما يدلّ على معنًى ثابتٍ للموصوف لا على جهة أنّه فعلٌ على ما ذُكِرَ في موضعه ، وهي لا بدّ وأن (٢) يكون هنا مرفوعها إمّا سبب الأوّل أو أجنبيّ عنه ، والسبب قولك : مررت برجلٍ حسنٍ أبوه ، والأجنبيّ إمّا أن يكون وصفه له نسبه إلى الأوّل ، نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ عنده زيدٌ ، أو لسببه نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ عند أبيه زيدٌ ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ عنده أبوك ؛ إذ لا يمتنع في الصفة أن ترفع الأجنبيّ ، وإنّما يمتنع فيها نصبه .

---

(١) شرح الكتاب : ١/ ١٥١ أ .

(٢) سبق التنبيه على هذا الخطأ اللغويّ من المؤلّف ، والصواب : (لا بدّ أن) .

والصفة على ضربين :

ضرب أشبه اسم الفاعل في تثنيته [١] وجمعه ، فعمل عمله في السبب كـ(حسن وكريم) ، فهذا يُجرىٰ على الأوّل سواء رفع سبباً أو أجنبيّاً ، ولا يقطع على الخبر ، ولا على الحال إلا على ضعفٍ .

أمّا الحال فلأنّه من نكرة ، وأمّا الخبر فلاحتياج الأوّل إلى الوصف ، ولتقريب الصفة من الجامد ؛ لأنّ الصفة ليس أصلها إلا التمام ، بخلاف الخبر ، ولأنّه صفة ، فأشبه الصفة المفردة ، وهي لا تقطع ، ولا يتأتّىٰ هنا خلاف يونس وعيسىٰ ؛ لأنّها [٢] إن أضيفت سقط شرطٌ ، وهو أنّه ليس لغير الأوّل ؛ إذ إضافة الصفة تقتضي أن يكون للأوّل بالتجوّز ، وإن لم تضف كانت منوّنةً ، فسقط شرط المخالفة للأوّل ، وهو الإضافة ، وأيضاً فإنّها غير علاجٍ في نفسها .

والضرب الثاني : ما لم يشبه اسم الفاعل في ما أشبهته الصفة من التثنية والجمع وصلاحيّة وقوع الفعل موضعها .

وإن كان صفةً مشتقّاً فشأن هذا أن لا يعمل في الظاهر كيف كان ، إلا أن

---

(١) في نسخة التحقيق : (تأنيثه) ، ولعلّ الصواب ما أثبتّه ؛ إذ يؤيّده ما سيرد في الضرب الثاني .

(٢) في المخطوطة : (لأنّهما) .

يكون ضمير الأوّل لزم ظهوره للعطف عليه ، نحو : مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعدم ؛ وذلك لضعفه ، فلذلك يجب في السبب القطع على الابتداء والخبر .

وقد ذكر سيبويه [1] جواز الإتباع على ضعف ، فترفع السبب تشبيهاً له بالصفة ، وذلك : أفعل منك ، وخير من كذا ، ومثلك ، ونحوه ، فتقول : مررتُ برجلٍ مثلك أبوه .

وقد ذكرنا حكم أفعل في أبواب الصفة [2] .

ولا يكون الإتباع إلا على الضعف ، إلا أن يمتنع القطع ، فيصار إلى الإتباع للضرورة ، كما في حال النكرة المتقدّم والإنشاء البدليّ ، وذلك يتّفق في (أفعل) في المثال المشهور ، وهو : **(ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)** [3] .

واضطرب في هذه المسألة : هل هي من باب السبب ؟ أو من الأوّل ؟

وبيانها محرّراً :

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٢) في القسم المفقود من الكتاب .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٣٢ ، المقتضب : ٣ / ٢٤٨ ، الأصول في النحو : ١ / ١٣١ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٨/ ١٤٤ .

أنّ الأصل في باب الصفة إذا قدّمتَ مرفوعها أن يكون على الابتداء ؛ لأجل الفصل ، فتقول : مررت برجلٍ أبوه حسنٌ .

فإن أخرّت المرفوع فالإجراء ، ويضعف القطع .

و (أفعل من) التفضيل على وجهين : إمّا تفضيل الشيء على غيره ، أو تفضيل سببه . وإمّا تفضيل الشيء على نفسه باختلاف أحواله .

أمّا الأوّل فلا يدخل في باب السبب ما تقدّم فيه الفاضل ؛ لأنّه حينئذٍ يستتر في (أفعل) ضميرُ الأوّل ، فلا يكون من الباب ، فيدخل فيه ما قدّم فيه الفاضل سببه ، نحو : مررت برجلٍ أفضلَ من عمرو أبوه ، أو ما كان مفضولاً ، نحو : مررت برجلٍ أفضلَ منه عمروٌ أو أبوه ، أو ما كان مفضول [١٤ب] السبب ، نحو : مررت برجلٍ أفضلَ من أبيه عمرو .

فهذه الثلاثة إن تقدّم المرفوع فالابتداء ، وإن تأخّر فالأحسن الابتداء .

وأمّا تفضيل الشيء على نفسه فلا بدّ أن يكون فيه شيءٌ فاضلاً ، وشيءٌ مفضولاً ، وذلك اختلافٌ فيه بحسب أحواله ، فتقول : الكحل في عين زيدٍ أحسن منه في عين عمرو ، فإن جعلت (أفعل) جاريةً قلت : عجبتُ من كحلٍ في عين زيدٍ أحسنَ منه في عين عمرو ، وهذا يكون للأوّل ، ولا يكون للسبب إلا إذا قدّمت الفاضل سببه ، أو المفضول هو ، أو مستكنّاً

في الأوّل .

فالفاضل سببه : عجبتُ من كحلٍ في عين زيدٍ أحسنَ منه أقدمه في عين عمرو .

ومثال الثاني : عجبتُ من كحلٍ في عين زيدٍ أحسنَ منه الكحل في عين عمرو .

ومثال الثالث : أحسنَ منه أسوده في عين عمرو .

وحال هذه في ضعف الإجراء كما تقدّم .

فإن جعلت جملة فيها تفضيل شيء على شيء صفة لشيء فإن كانت ممّا يفضل فيه الشيء على غيره ، وكانت لغير الأوّل ، مثل : مررتُ برجلٍ أبوه أفضلُ منه عمرو ، فلا يكون إلا بالابتداء ، ولا يلي الموصوف (أفعلُ) لا على الخبر ؛ لأنّ الضمير في (منه) يعود على غير مذكور ، وفيه نظرٌ ، أو يلزم الفصل بين (أفعل) وصلته ، ولا على جهة الوصف ؛ لأنّه لا يرتفع به فاعلان .

وإن كان للأوّل نحو : مررت برجلٍ أبوه أفضلُ من عمرو ، جاز التأخير على القطع والإجراء ، فإن كانت الجملة ممّا يفضل فيه الشيء على نفسه ، وكان لغير الأوّل ، نحو : مررت برجلٍ الكحلُ في عينه أحسنُ منه أسودُهُ

في عين عمرو ، كان كالأوّل في عدم جواز الولاية ، فإن كان للأوّل نحو : مررت برجلٍ الكحلُ في عينه أحسنُ منه في عين زيدٍ ، فالابتداء أحسن مع عدم الولاية .

وأمّا الولاية فإن كان على الخبر ، وأحدث المبتدأ ، لزم عود الضمير على غير مذكور ، وفيه نظرٌ ، أو الفصل ، وإن جعلته صفةً فلا يكون هنا رفع فاعلين ، ولا فصل ؛ لأنّه بالفاعل ، وهو كالجزء ، فتقول : مررت برجلٍ أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد ، فصار بمنزلة : مررت برجلٍ أفضلَ أبوه من عمرو ، فلهذا لزم هنا الإجراء على زعمهم ؛ لفساد القطع ، ولكونه بمنزلة هذا المثال جعله قومٌ ممّا هو للأوّل .

ولما رفع غير الأوّل جعله آخرون من باب السبب ، إلا أنّ ما ذكره سيبويه[١] إنّما هو في النفي العام ، نحو : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد ، فإمّا أن يكون سماعاً ، أو لأحد الأمثلة[٢] ، وهو الأظهر ، والله أعلم ، وقد ذكرنا هذا بأوسع منه في باب أفعل[٣] .

وأمّا ما يكون غير صفة للأوّل ، وهو جارٍ عليه في حكم ما هو للأوّل

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٣٢ .

(٢) رسمت في المخطوطة هكذا : (اوالاحدالامثله) .

(٣) في القسم المفقود من الكتاب .

بالمجاز ، فهو ما يعرفه النحويّون بالمخفوض على الجوار ، وهو : **(كلّ اسم نُعِتَ به ما قبله ، وليس نعتاً له في الحقيقة ، وإنّما هو من صفة ما يتمّ به الأوّل)** .

وإنّما قلنا : **(من صفة ما يتمّ به الأوّل)** ليجمع المضاف [١٥أ] نحو : جُحُر ضبٍّ خربٍ ، وكقوله :

فدافعتُ عنه الخيلَ حتّى تبدّدتْ

وحتّى علاني حالكُ اللونِ أسودِ (١)

وقال الحطيئة :

(١) بيتٌ من البحر الطويل لدريد بن الصمّة في أخيه عبدالله ، ورواية (ديوان : ٦٤) : (فطاعنتُ عنه . . . حالكُ اللونِ أسودُ) بالرفع ، وفيه إقواءٌ ، وقد وردت رواية الرفع أيضاً في : الأصمعيّات : ١٠٩ ، وجمهرة أشعار العرب : ٢ / ٦٠١ ، وكتاب الاختيارين : ٤١١ .

ورواية الجرّ : (حالك اللون أسودِ) في : الإفصاح للفارقيّ : ١٦٩ ، والخزانة : ٥ / ٩١ ، والضرائر للألوسيّ : ٢٥٥ .

ورواه أبو تمّام في (الحماسة : ١ / ٣٩٧) : (أسوديّ) ، ورواه اليزيديّ في (أماليه : ٣٦) : (حالكٌ غيرُ أسودِ) .

فإيّاكم وحيّةَ بطنِ وادٍ هموزِ النابِ ليس لكم بِسَيِّ (١)

وقال :

تُريكَ سُنَّةَ وجهٍ غيرِ مُقْرِفَةٍ ملساءَ ليس لها خالٌ ولا نَدَبُ (٢)

وقال :

كأنّما ضَرَبَتْ قُدّامَ أعينِها قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأوتارِ مَحْلُوجِ (٣)

والموصوف نحو :

---

(١) بيت من البحر الوافر للحطيئة ، ورواية (ديوانه : ١٧٩) : (حديد الناب) ، ورواية المؤلّف في (الخصائص ٣/ ٢٢٠) .

والبيت في : معاني القرآن للفراء : ٢/ ٧٤ ، المنصف : ٢ / ٢ ، الصاحبيّ في فقه اللغة : ١٩٢ ، ٢٣١ ، شرح شواهد الإيضاح : ٤٣٠ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٢/ ٨٥ ، خزانة الأدب ٥ / ٨٦ ، شرح أبيات المغني : ٨/ ٧٤ .

(٢) بيتٌ من البحر البسيط لذي الرمّة .

انظر : ديوانه : ١/ ٢٩ ، معاني القرآن للفراء : ٢ / ٧٤ ، شرح أبيات المغني : ٨/ ٧٤ .

(٣) بيت من البحر البسيط لذي الرمّة ، ورواية (ديوانه : ٢/ ٩٩٥) :

(عِهناً بمستحصد . . .) .

والبيت في :

معاني القرآن للفراء : ٢/ ٧٤ . أسرار العربيّة : ٣٣٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٠٥ ، تذكرة النحاة : ٦١٠ ، الخزانة : ٥/ ٩١ ، شرح أبيات المغني : ٨ / ٧٤ .

كبيرُ إناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ [١]

و نحوه .

واتفق أكثر النحويّين[٢] على أنّه من باب صفة الأوّل، وأنّه على غير قياس ، وأنّه شاذٌ ، وليس لغة أكثر العرب ، وسمّاه سيبويه غلطاً [٣] ، وبهذا يظهر أنّه لا يكون في الكتاب العزيز ، وقال أبو عبيدة [٤] : هو كثيرٌ في شعر العرب ، وذهب ابن جنّي [٥] إلى أنّه من باب صفة السبب ، وأنّ أصل الكلام : هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحرُهُ ، وأنّه سائغٌ وقياسٌ ، وهو في

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل لامرئ القيس من معلّقته ، وصدره :

كأنّ أباناً في أفانين وَدْقِهِ

ويروى صدره : كأنّ ثَبيراً في عرانينِ وَبْلِهِ

والبيت في : ديوانه : ٢٥ ، الخصائص : ١ / ١٩٢ ، المحتسب : ٢ / ١٣٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١ / ١٣٤ ، تذكرة النحاة : ٣٠٨ ، ٣٤٦ ، مغني اللبيب : ٦٦٩ ، شرح أبياته : ٧ / ١١١ ، خزانة الأدب : ٥/ ٩٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢١٧ ، شرح السيرافيّ : ٢ / ١٤٩ ب ـ ١٥٠ أ ، تذكرة النحاة : ٣٤٦ ، مغني اللبيب : ٨٩٤ ـ ٨٩٧ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢١٧ .

(٤) لم أجد قوله في كتابه : (مجاز القرآن) .

(٥) الخصائص : ١/ ١٩١ ـ ١٩٢ .

القرآن في مواضع كثيرةٍ ، يريد في مثل قوله تعالىٰ : ﴿ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ ﴿٢٠﴾ ﴾ [البلد : ٢٠] ، يريد : مؤصدٌ بابها ، ثمّ حذف ، وجعل الفعل للنار ، وقوله تعالىٰ : ﴿ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴿٥﴾ ﴾ [الفيل : ٥] ، يريد : مأكولٍ حبّه ؛ لأنّ العصف تبنُ الزرع علىٰ قولٍ[1] ، أو : قشرُ الحبّ وعلاقه علىٰ قولٍ ، وقيل : العصف بقل الزرع[2] ، ومأكول من صفته ، أي أنّ الدوابّ أكلته ، ثمّ راثته .

ووجهه عنده أنّه بمنزلة : حسن وجهه ، ثمّ نُقِلَ الضميرُ إلىٰ الخبر ، فصار : خرب الجحرِ ، كـ(حسن الوجه) ، ثمّ حُذِفَ الثاني اختصاراً ؛ وذلك لأمرين :

أحدهما : تَقَدُّمُ ذكرِهِ ، ولولاه لما جاز ، كما لم يجز : مررتُ برجلٍ أسيلٍ ، تريد : وجهه ؛ لعدم تقدّم ذكره ، ولو جاز لجاز : مررتُ بفرسٍ قازيّ ، تريد : راكبه .

والثاني : كونه لا يكون للأوّل لو قلتَ : مررتُ برجلٍ حسنٍ ، تريد : وجهه ، لم يجز ؛ للّبس ، قال سيبويه : ولذلك أشار إليه من كونه في

---

(١) هذا قول ابن عبّاس قتادة والضحّاك . انظر : تفسير الطبريّ : ١/ ٥٧٩ ، ١٢/ ٦٩٨ .

(٢) هذا قول سعيد والفرّاء انظر : تفسير الطبريّ : ١١/ ٥٧٩ ، معاني القرآن : ٣/ ١١٣ .

القرآن ، وجعله سيبويه والخليل من الأوّل ، ووجّهه الخليل بوجهين مجازيّين (١) :

أحدهما : جعلُ المجاز في الأوّل ، وهو المنعوت . والثاني : تقدير المجاز في النعت .

أمّا الأوّل فلمّا كان المضافان (٢) يكتسي أحدهما من الآخر وصفه ، وكان هذا النعت وصفاً للأوّل كان وصفاً للثاني ، وإنّما قلنا : إنّه يكتسي أحدهما من الآخر ؛ لأنّ الثاني يعرّف الأوّل ، ولأنّ الأوّل يصحّح النسبة إلى الثاني ، في (حبّ رمّان) (٣) ونحوه .

وإنّما النسبة للأوّل، ووطّأه لهذا أنه موضع الخرب يصلح فيها ضميراهما .

والثاني : فإنّ العرب يتبعون حركة البناء حركة البناء ، في نحو : مُنْذُ ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١٧ .

(٢) في المخطوطة : (المضافين) .

(٣) الكتاب : ١/ ٢١٧ .

و: (مِنْتِنٍ)(١)، و ﴿ بِهِمُ الأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ ﴾ [البقرة: ١٦٦]، وهو الأصل؛ لأنّ تغيّرها لا يكون عن عاملٍ، فيتوهَّم تغيّر المعنىٰ، ثمّ أتبعوا حركة البناء للإعراب، في نحو: ﴿ الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾(٢) [الفاتحة: ٢]، ثمّ عكسوا في نحو: ﴿ الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾(٣)، فحملهم علىٰ ذلك أن أتبعوا حركة الإعراب لحركة الإعراب فكان هذا.

قلتُ: وهذا أعمُّ؛ لأنّ الأوّل يخصّ المضافين، والجوار غير خاصّ بهما، وعليه قول النحويّين: إنّه مخفوض علىٰ الجوار.

وما ذكره ابن جنّي فهو مردودٌ من وجوه سبعة:

الأوّل: لو كان كذلك لكان لغةَ أكثر العرب، وليس كذلك لما ذكره

(١) كسرُ الميمِ في (منتن) إتباعاً للتاء هو قول الجمهور.

انظر: الكتاب: ٢/ ٢٥٥، ٣٢٨، السيرافيّ النحويّ: ٢٨٦، ٤٦٥، ٦٥١، معاني القرآن للأخفش: ١/ ٤، الخصائص: ٢/ ١٤٣، ٣٣٦، المحكم: ٣/ ١٨٩.

ونقل ابن السكّيت في (إصلاح المنطق: ٢١٨) أنّهما مختلفا الأصل؛ فـ(مُنتِنٌ) من (أَنْتَنَ)، و(مِنتِنٌ) من (نَتُنَ)، وردّ هذا ابن جنّي في (الخصائص: ٢/ ١٤٣).

(٢) بكسر الدال واللام بعدها، وهي قراءة الحسن البصريّ وزيد بن عليّ وابن أبي عبلة.

انظر: المحتسب: ١/ ٣٧، الكشاف: ١/ ٨، الإتحاف: ١٢٢.

(٣) بضمّ الدال واللام بعدها، وهي قراءة ابن أبي عبلة.

انظر: المحتسب: ١/ ٣٧، إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٢٠، الكشاف: ١/ ٨.

سيبويه [1]؛ إذ حذف [١٥ب] المضاف كثيرٌ .

والثاني : لزوم ضعف الرفع على الأصل ؛ لأنّ الصفة السببيّة يضعف القطع فيها .

والثالث : لزوم منع الخفض على الجوار في قولك : مررتُ بوجهِ رجلٍ حسنٍ ، وأنت تريد الوجه ؛ لأنّه محتملٌ عنده ، وجائز مراعاة الجوار فيه .

والرابع : منع الخفض على الجوار في قولك : مررتُ بذي المرأةِ عاقلٍ ؛ لأنّه لم يتقدّم ما يدلّ على المحذوف ، وقد قرئ : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الذاريات : ٥٨] خفضاً [2] .

والخامس : يلزم أن يكون موضع مرفوع الخرب للظاهر والمضمر ، ولا يكون ؛ لأنّه لا يكون مرفوعه ظاهراً غير ظاهر .

وإنّما قلنا : (إنّه يلزم) لأنّه لا بدّ أن يكون من باب السبب والأوّل معاً ، فإن كان للسبب فالموضع للظاهر ، وإن كان للأوّل فالموضع للمضمر ؛

---

(١) قال في (الكتاب : ١/ ٢٠٧) :
« فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم . . . . ، ولكنّ بعض العرب يجرّه » .

(٢) قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب .
انظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣/ ٩٠ ، المحتسب : ٢/ ٢٨٩ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٢٤٦ ، الكشاف : ٤/ ٢١ ، الإتحاف : ٤٠٠ .

لتقدّمه ، وهذا لا يصحّ ؛ لأنّه يمنع المعيّة ، بل نقول : كان للسبب ، ثمّ جاز للأوّل ، وإلا نُقِضَ عليهم بـ(حسن الوجه) .

والسادس : أنّ ضمير الخرب إمّا يعود على الضبّ أو الجحر ، فإن عاد على الضبّ فهو فاسدٌ ؛ لأنّه ليس هو ، وإن ادّعى المجاز رجع إلى مذهب سيبويه ، وإن عاد على الجحر بقي الضبُّ لم يعد عليه من صفته شيء ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ مجاز سيبويه غير مجاز الأخفش ، فلا يلزم من الموافقة في المجاز موافقة جهته .

والسابع : إن كان الوصف للأوّل فقد سلم ، وإن كان للسبب لزم الإظهار للمرفوع ، وهذا فاسدٌ ؛ فإنّه منقوضٌ بـ(الحسن الوجه) وبما يجوّزونه من حذف المضاف .

ووجه ثامن : أنّ الصفة بالسبب يكتسب الموصوف منها تخصيصاً[١] ، وليس هذا كذلك ، فلا يكون سبباً ، وإنّما لا يكتسب لأنّ المرفوع هو الأوّل ، وكما لا يتخصّص في قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ رجل ، كذلك هذا .

وهذا فاسدٌ أيضاً ؛ لأنّ المرفوع هنا ليس الأوّل حقيقةً ، ولأنّه يعطي زيادة ،

---

(١) في المخطوطة : (تخصيص) .

بخلاف ما فرضتم .

ووجه تاسع : وهو أنّه لا يجري إلا في بعض ، وهو ما يجوز أن يكون صفةً سببه ، نحو : جحر ضبٍّ خربٍ ؛ لأنّ الضبّ يخرب جحره ، فأمّا ما لا يكون فيه ذلك فلا يجري فيه قولك ، كقوله :

حالكُ اللونِ أسودِ (١)

لا يكون من صفة سببه اللون إلا أن يجعل هذا من الإجراء ، لا من الجوار .

واتفق سيبويه والخليل على أنّه قياسٌ في شبيهه ومثله ، حيث لا يخالف التابع المتبوع في ما من شأن النعت أن يوافق المنعوت .

فإن اختلفا فقلت : هذان جحرا ضبٍّ خربان ، فسيبويه (٢) يجريه على الأوّل ؛ لأنّهم لمّا عوّلوا على ذلك في الأوّل ؛ لقوّة المعنى ، واتكالاً على الفهم ، حتّى لم يعتمدوا المعنى ، كان عدم اعتبار اللفظ أولى ، واستدلّ بقول الشاعر :

---

(١) سبق تخريجه (ص : ١٠٩) .

(٢) الكتاب : ١/ ٢١٧ .

كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ [١]

والعنكبوت مؤنّثة ، ووصفه بالمذكّر [٢] .

وأمّا الخليل فله أوجه منها :

أنّه شاذٌّ [٣] ، فلا يتعدّىٰ به محلّه ، وما أشبهه نحو : هذا جحر ضبٍّ متهدّمٍ [٤] ، ونحوه .

ومنها : أنّه وقع الاختلاف لفظاً ومعنًى ، فَبَعُدَ الحملُ عليه ؛ لقوّة المخالفة ، وهو [١٦أ] أولىٰ علىٰ مذهب يونس وعيسىٰ في اسم الفاعل [٥] .

ومنها : أنّه يلزم أن يكون الفرع أقوىٰ من الأصل ؛ فإنّه في ما كان للأوّل تمتنع فيه المخالفة اللفظيّة ، فلو لم يؤثّر هنا للزم ذلك .

وأمّا البيت فقالوا فيه : إنّ العنكبوت يذكّر ويؤنّث [٦] ، قالوا : ولو سلّمنا

---

(١) بيتٌ من مشطور الرجز للعجّاج . (ديوانه : ١/ ٢٤٣) .

والبيت أيضاً في : شرح أبيات سيبويه : ١/ ٤٩٥ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٤ ، الخزانة : ٥/ ٨٧ ، شرح أبيات المغني : ٣/ ٢٩٧ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢١٨ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ٢٤٤ـ٢٤٥ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢١٧ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٢٨ .

(٦) المذكر والمؤنّث للفرّاء : ١٠٢ ، ولابن الأنباريّ : ٣٢٠ ، ولابن جنّي : ٨٣ .

التأنيث لاحتمل (مرمل) أن يكون من باب (مُطْفِلٍ ، ومُغْيِلٍ ، ومُرْضِعٍ) .

قلت : حمله سيبويه على الأفصح في العنكبوت ، ولا يصحّ أن يكون من باب (مُرْضِعٍ) ؛ لأنّه لا يصحّ حينئذٍ أن يكون نعتاً لكليهما ، أعني النسج والعنكبوت ، وهو فاسدٌ .

وأمّا الخليل فمنعه هذا يقضي على علتيه بالنقض ؛ لأنّهما مطردتان فيه ، وقد قرئ : ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات : ٥٨] خفضاً[١] ، والله المفهّم .

القسم الثاني من المفرد

وهو غير المشتقّ

وهو على ضربين :

منه ما قُصِدَ به أن يكون وصفاً ، وكثر حتّى صار موضوعاً له ، أو كالموضوع له ، فصار شأنه ذلك .

ومنه ما ليس كذلك ، بل قَصْدُ[٢] الوصفيّة فيه ليس كثيراً ، وهو شاذٌّ ، ولم يجعل من شأنه الوصف .

أمّا الأوّل فإمّا أسماءٌ ، أو مصادر .

أمّا الأسماء فإمّا مضافةٌ ، أو غير مضافة .

---

(١) سبق تخريج القراءة في (ص : ١١٥) .

(٢) في نسخة التحقيق : (قصد) مكررة .

فالمضافة إمّا محضةٌ ، أو لا .

وغير المحضة فمسموعةٌ ، كقولهم : عُبْرُ الهواجرِ[١] ، ووحيدُ أمّهِ[٢] ، و:

قيد الأوابد[٣]

والمحضة نحو : أيّما رجلٍ ، وأيّ رجلٍ ، وكلّ مالٍ ، وذي مالٍ ، ورجل صدقٍ ، ورجل سوءٍ ، فهذه نكرات وُضِعَتْ لمعنى الصفة ، فصارت في معنى المشتقّ .

أمّا (أيّما رجل) فـ(أي) هذه هي الاستفهاميّة ، ومادة هذه اللفظة قال أبو زيدٍ[٤]: « هي في كلام العرب لتعيين الشيء وتمييزه .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١١ ، شرحه للسيرافيّ : ٢/ ١٤٣ أ ـ ب ، المسائل المشكلة (البغداديّات) : ٢٧٦ .

(٢) انظر : (ص : ٨١) .

(٣) من قول امرئ القيس :

بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ لاحَهُ طِرادُ الهوادي كلَّ شأوٍ مُغَرَّبِ

وهو بيت من البحر الطويل في : ديوانه : ٤٦ ، الكتاب : ١/ ٢١١ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٤٥٧ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٠ .

(٤) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٠) .

ومنه : إيا الشمسِ [١] ، وهو ضوؤها ؛ لأنّه يعيّن الشيء ويميّزه ، وخرج القوم بآيتهم : أي بجماعتهم [٢] التي يمتازون بها » .

ولذلك صارت يُطْلَبُ بها [٣] التفسير والتعيين في قولك لمن قال : رأيتُ رجلاً : أيَّ رجلٍ ؟ فتجيبه بما يعيّنه ويميّزه من الصفات .

ثمّ لحقها في الاستفهام معنى التعظيم كما يلحق الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢ ﴾ [القارعة : ١ ، ٢] ، وكانت سؤالاً عن الصفات ، فلحقها تفخيمٌ في الصفات ، فتقول : أيَّ رجلٍ رأيتُ ؟ تريد أنّك رأيتَ مبهماً وعظيماً ، بحيث لا تحيط بوصفه ، ويجيبُ فيسأل عنه .

وبهذا المعنى نُقلت إلى الصفة ؛ لما في الصفات من معنى التعظيم ، فتقول : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، أي : كاملٍ ، وأيّما رجل [٤] ، و (ما) زائدة .

---

(١) ويقال : (اياة الشمس) .

انظر : الصحاح : ٦/ ٢٢٧٧ ، اللسان : ١٤/ ٦٣ ، ١٥/ ٤٤١ .

(٢) اللسان : ١٤/ ٦٢ .

(٣) في نسخة التحقيق : (بهما) .

(٤) الكتاب : ١/ ٢١٠ .

وسيأتي ذكر (أيّ) في الموصولات إن شاء الله [١] .

وأمّا (كلّ مالٍ) فيما حكىٰ سيبويه : هذا مالٌ كلُّ مالٍ [٢] ، علىٰ الصفة ، وقال سيبويه في موضع آخر : إنّهما يبتدآن [٣] ، فقال أبو نصر [٤] : إنّ (كلّ شيء) يراد به معنىٰ العموم كالاستغراق ، ويراد به معنىٰ الكمال ، كما في قولك : أنت الرجل كلّ الرجل [٥] ، وعلىٰ الأوّل تكون مبتدأة ، وعلىٰ الثاني تكون وصفاً .

وقال غيره : إنّه لا يكون علىٰ العموم في الصفة ، فإذا قلت : رأيتُ مالاً كلَّ مالٍ ، فمعناه : كثيراً مغنياً [١٦ب] ، واستعيرت من العموم إلا أنّها لا تكون للتأكيد ، وإذا لم نكن للتأكيد كانت مبتدأة .

وأمّا ما يكون للتأكيد فلا يكون مبتدأً كـ(كلّهم) ، علىٰ ما نذكره في باب

---

(١) ص : ٣٧٤ ، ٣٨٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٧١ .

(٣) كذا في نسخة التحقيق ، وفي (الكتاب : ١/ ٢٧٤) : « وأمّا (كلّ شيء) و (كلّ رجل) فإنّهما يبنيان علىٰ غيرهما ؛ لأنّه لا يوصف بهما » .

(٤) هو إسحاق بن أحمد بن شبيب الصفّار البخاريّ المتوفّىٰ بعد سنة ٤٠٥ هـ ، من مؤلفاته : المدخل إلىٰ سيبويه ، والمدخل الصغير في النحو .

ترجمته في : معجم الأدباء : ٦/ ٦٦ـ ٦٩ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٢٣ .

التأكيد [١] .

وأمّا (ذو) التي هي صفةٌ للنكرات لا التي بمعنى (الذي) فهي بمعنى (صاحب) [٢] ، وأكثر النحويّين [٣] على أنها لا تدخل إلا على الأجناس ، إمّا معرفة أو نكرة ، وأصلها أن تدخل على النكرة ، قالوا : لأنّها وُضِعَتْ ليُتَوصَّلَ بها إلى وصف الأشخاص بالأجناس ، كما وُضِعَتْ (الذي) ليُتَوصَّلَ بها إلى وصف المعارف بالجُمَلِ ، فلمّا أرادوا أن يصفوا بمالٍ رجلاً ، وليس به ، قالوا : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ .

وإنّما كان الأصل أن تدخل على النكرة منه لأنّ الجنس أصله التنكير ، وإنّما دخلت على المعرفة منه نحو : مررتُ بالرجل ذي المال ؛ لأنّه ليس التعريفُ أصلاً فيه ، بل هو طارئٌ عليه ، فلذلك لم يدخل على ما أصله التعريف كالمضمر والعلم ، فلا تقول : ذو زيدٍ ، ولا : ذوه [٤] ، فأمّا قوله :

إنّما يعرفُ ذا الـــ فضلِ من الناسِ ذووهُ

---

(١) ص : ٦٠٢ .

(٢) الصحاح : ٦/ ٢٥٥١ ، اللسان : ١٥/ ٤٥٨ .

(٣) المخصص : ١٣/ ٢٢٠ . المرصّع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات : ٣٣ .

(٤) الصحاح : ٦/ ٢٥٥١ ، المخصص : ١٣/ ٢٢٠ .

أحسنُ المعروفِ ما لم تُبْتَذَلْ فيه الوجوهُ [١]

فهو شاذٌّ عندهم [٢] ، يدلّ عليه أنّه لم يُستعمل في غير هذا ، ولو كان أصلاً لاستُعْمِلَ في الإضافة إلى غير هذا المضمر ، ولم يُسْمَعْ .

وزعم ابن برّي أنّها تضاف إلى ما يضاف إليه (صاحب) [٣] ؛ لأنّها بمعناه ، قال [٤] : وإنّما أنكره النحويّون لكونهم جعلوه وصلةً للوصف بالأجناس ، والمضمرُ والعلمُ لا يوصَفُ بهما ، فلم تكن وصلةٌ إليهما .

قال : فأمّا إذا خرجت عن أن تكون وصلةً إلى ذلك فلا مانع من إضافتها إليه ، فتقول : رأيت الأمر وذويه ، ورأيت ذا زيدٍ ؛ لأنّها ليست هنا وصلةً ، وكذلك في البيت .

و (ذو) هذه تؤنّث وتجمع ، فتقول : ذات ، وذوون ، ونحوه . وسيأتي

---

(١) بيتان من مجزوء الرمل لأبي العتاهية .

انظر : ديوانه المعروف بـ(الأنوار الزاهية) : ٢٩٥ ، أمالي ابن دريد : ١٦٦ ، عيون الأخبار : ٣/ ٩٤ ، تفسير رسالة أدب الكتاب للزجّاجيّ : ١٠٠ ، شرح المفصل : ١/ ٥٣ ، ٣/ ٣٨ ، شرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ للعكبريّ : ٤/ ١٤١١ ، الهمع : ٢/ ٥٠ ، الدرر : ٢/ ٦١ .

(٢) المقتضب : ٣/ ١٢٠ ، لحن العامة للزبيديّ : ٣٩ ، المفصّل : ١٠٩ ، شرحه لابن يعيش : ١/ ٥٣ ، التخمير في شرح المفصّل : ٢/ ٧٠ .

(٣) اللسان : ١٥/ ٤٥٨ .

(٤) حواشي ابن برّي على درّة الغوّاص : ١٧٥ ـ ١٧٦ .

أصلها في موضعه [١] .

وأمّا (رجل صدقٍ ، ورجل سوءٍ) فهذه الإضافة لا يريدون بها النسبة إلى الصدق والسوء ، وإنّما يريدون به الصلاح أو ضدّه [٢] ، كأنّهم قالوا : صالحاً ، أو فاسداً ، فتجوّزوا بالصدق إلى الصلاح ، وهو من بعض ما يكون له ، ثمّ أضافوا الرجل إليه إضافة اختصاص ، فصار له معنى الوصف به .

وأمّا (أبو عَشَرَةٍ) [٣] فوصفوا به في قولك : مررتُ برجلٍ أبي عشرة ؛ لأنّ الأب مرادفٌ للوالد ، فوضعوه موضعه .

وفي معنى المضاف من المركّب قولهم : مررتُ برجلٍ ما شئت من رجلٍ [٤] ، فـ(ما) هنا أصلها الاستفهام الذي دخله التفخيم ، كـ(أيّ) ، وهي هنا بمعناها ؛ لأنّها تكون للسؤال عن الوصف ، فالمعنى : مررتُ بأيٍّ شئت من الرجال ، أي : بما هو موصوف بما تحمده وترضاه وتشاؤه من الخلال

---

(١) ص : ٣٦٥ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢١٣_٢١٤ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٢٩ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢١٠ .

الكريمة ، ولمّا كانت (ما) لا تضاف استعملت[1] غير مضافة ، بخلاف (أيّ) ، و(أيّ) أكثر استعمالاً ؛ لأنّ الأصل في الاستفهام ألا يكونَ تابعاً ؛ لأنّه مصدرٌ ، لكن لما كانت (أيّ) حصل لها نوعٌ من التصرّف بالإعراب قربت [١٧أ] من الأسماء وما لزمها من طلب الصلة ، ومنه قولهم : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ ، لما وصفوه لما هو صالح للوصف صلح له لأجل التوطئة ، كما تكون الحال الموطئة في قوله تعالى : ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف : ١٢] ، ويجوز في مثل هذا قطعه على البدل مراعاةً للأوّل ، وقد يكون على التأكيد .

وتقول : مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ[2] ، تجوز الصفةُ ، على نحو ما تقدّم في حرف العطف والبدل والتأكيد ، والابتداءُ ؛ لما فيه من التبعيض ، وقال تعالى : ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران : ١٣] ، ويجوز أن تدخل الفاء ههنا ؛ لما تقدّم . ومنه : مررتُ برجالٍ رجلٍ صالحٍ ورجلين طالحين ، يجوز ما ذكرنا ، ولا تدخل الفاء .

---

(١) في المخطوطة : (استعمل) .

(٢) الكتاب : ١/ ٢١٤ .

وقال :

خَوّى[١] على مُسْتَوِياتٍ خَمْسِ
كِـرْكِـرَةٍ وَثَـفِناتٍ مُـلْـسِ[٢]

يجوز أن تكون (كركرة) وما بعدها صفةً ثانيةً موطّأة بالصفة ، وشرّكتها في العطف الكركرة ، ويحتمل البدل من (خمس) ، ويجوز القطع على الخبر كقوله :

فكان مجنّي دون مَنْ كنتُ أتّقي
ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومعصرُ[٣]

---

(١) في المخطوطة : (جرىٰ) .

(٢) بيتان من مشطور الرجز للعجّاج .

انظر : ديوانه : ٢ / ١٩٩ ـ ٢٠٠ ، الكتاب : ١/ ٢١٥ ، شرح ابياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٢ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٤ .

(٣) بيت من البحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة ، ويروىٰ : (فكان نصيري) .

انظر : ديوانه : ١/ ٩٤ ، الكتاب : ٢/ ١٧٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٦٦ ، المقتضب : ٢/ ١٤٨ ، التكملة للفارسيّ : ٧٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٤٤٧ ، الخزانة : ٧/ ٣٩٤ .

وأمّا **غير المضافة**[١] فمنها :

الأسماء المنسوبة كقرشيّ وأنصاريّ ونحوه ؛ لأنّه في معنى النسب إلى هذا، ووقع الاتفاق على إجراء هذا مجرى الصفة .

ومنها : أسماء وضعت للصفة ، كقولهم[٢] : هذا عربيٌّ قحٌّ ، وهو الجافي ، يقال : بطيخة قحّة ، أي : جافية ، ونحو ذلك .

ومنها : الأسماء الدالّة على العدد والمقدار والكيل ، نحو : مررتُ بقومٍ خمسةٍ ، وببرٍ قفيزٍ ، وبإبلٍ مئةٍ ، وبحيّةٍ ذراعٍ[٣] ؛ وإنّما كان ذلك لأنّ هذه الأسماء تتضمّن معنى العدد والمقدار ، وهو المقصود به ، فكأنّها مقصودة للصفة ، فقولنا : مررتُ ببرٍّ قفيزٍ ، أي : مكيل به ، ونحوه .

وقد يعرض فيها معنًى زائدٌ كما عرض في قوله :

---

(١) في المخطوطة : (المضاف) .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٧٥ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٣٠ .

لئن كنتَ في جبٍّ ثمانين قامةً (١)

فدخله معنى (عميق) (٢) .

وكذلك قوله عليه السلام :

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل للأعشى ، عجزه :

ورُقيتَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ

انظر : ديوانه : ١٧٣ ، الكتاب : ١/ ٢٣١ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٣ ، تحصيل عين الذهب : ٢٥١ ، شرح المفصل : ٢/ ٧٤ .

(٢) الارتشاف : ٢/ ٥٨٨ .

(النّاس كإبلٍ مئةٍ)[(١)]، أي : كثيرة ، وكما قيل في قوله تعالىٰ : ﴿ إن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ [التوبة : ٨٠] : إنّه صفة للمصدر[(٢)] ، أي : استغفاراً سبعين مرّة ، أي : كثيراً ، ولذلك لم تكن زيادته ـ عليه السلام ـ عليها

---

(١) رواه بهذه الرواية أحمد في (المسند : ٢/ ٧٠) وابن ماجة في (سننه : ٢/ ١٣٢١) ، وتكملته فيهما : (لا تكاد تجد فيها راحلة) .

ورواه أحمد في (المسند : ٢/ ٨٨) ومسلم في (صحيحه : ٢/ ١٩٧٣) : (تجدون الناس كإبلٍ مئةٍ لا يجد الرجل فيها راحلة) .

ورواه أحمد في (المسند : ٢/ ٧) : (إنّما الناس كإبلٍ مئةٍ لا يوجد فيها راحلة) ، وفي (المسند : ٢/ ١٢٢) : (إنّما الناس كإبلٍ مئةٍ لا ما فيها راحلة) . ورواه الترمذي في (سننه : ٥/ ١٥٣) : (إنّما الناس كإبلٍ مئةٍ لا يجد الرجل فيها راحلة) .

ورواه أحمد في (المسند : ٢/ ٤٤) : (إنّما الناس كإبلِ المئةِ لا يوجد فيها راحلة) .

ورواه أحمد في (المسند : ٢/ ١٠٩ ، ١٢٢) : (الناس كالإبل المئة لا تكاد ترىٰ فيها راحلة ، أو متىٰ ترىٰ فيها راحلة) .

ورواه أحمد في (المسند : ٢/ ١٢١ ، ١٢٣) و البخاري في (صحيحه : ٧/ ١٨٩) : (إنّما الناس كالإبل المئة لا تكاد تجد فيها راحلة) .

(٢) الدرّ المصون : ٦/ ٩٠ .

مؤثرة [١] في الغفران [٢]، وحمله ـ عليه السلام ـ على أحد محتملاته ، ولا يقال : فتكون الأعداد ليست نصوصاً ؛ لأنّا نقول : إنّما يلزم ذلك لو أراد بالسبعين عشرةً أو مئة ، بل دلّت على السبعين ، ودخلها معنى : (كثير) ، والله أعلم .

وهذه ليست أصليّة في الصفة ، يدلّ عليه صرف (أربع) في قولك : مررتُ بنسوةٍ أربعٍ .

وأمّا ما كان من الأسماء فيه معنى الصفة فليس بقياس فيه ذلك ، بل هو سماع كما ذكر في (أسد) في قولك : مررت برجلٍ أسدٍ ، فما عدا هذه ليس شأنها الصفة إلا سماعاً .

وأمّا المصادر فمنها : مضافة ، وغير مضافة ، فالمضافة إمّا مقدّرة باسم فاعلٍ أو باسم مفعول ، والأوّل إضافته غير محضة ، والثاني إضافته

---

(١) في المخطوطة : (مؤثراً) .

(٢) روى الإمام البخاريّ في (صحيحه : ٥/ ٢٠٦) عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنّه لمّا مات عبدالله بن أبيّ قام رسول الله ﷺ ليصلي عليه ، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله تصلّي عليه وقد نهاك ربّك أن تصلّي عليه ؟ ، فقال رسول الله ﷺ : إنّما خيّرني الله ، فقال : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ، وسأزيده على السبعين . . . . . .) الحديث .

محضة .

أمّا المقدّر باسم المفعول [١٧ب] فهو قياسٌ في الثلاثيّة المضافة إلىٰ الفاعل وغيره ، نحو : هذا ثوبٌ نسجُ صانعٍ ، ونسجُ ساعةٍ ، ودرهمٌ ضربُ ملكٍ ، ودينارٌ نقدُ خبيرٍ[١] .

وإنّما كان في الثلاثيّ قياساً ؛ لأنّه كثيرٌ ما يكون اسماً للمفعول ومصدراً واسماً كالمحلوب[٢] والخلق والمخلوق ، ونحوه[٣] ، ولا يكون هذا كثيراً في غير الثلاثيّ إلا سماعاً .

وإنّما قيل مضافاً إلىٰ الفاعل ونحوه لأنّه حينئذٍ يتخصّص ، فيقوىٰ فيه التأويل ، بخلاف قولك : هذا درهمٌ ضرْبٌ ، ونحوه ، ألا ترىٰ أنّك لو قلت : مررتُ بدرهمٍ وَزْنٍ ، لم يجز ، فإذا قلت : مررتُ بدرهمٍ وَزْنِ سبعةٍ ، جاز ؛ لأنّه في تأويل : موزونِ سبعةٍ ، وكذلك نحوه .

وأمّا قولهم : هذا ثوبٌ نَسْجُ اليمنِ[٤] ، فعلىٰ الابتداء ، أي : هو نسجُ

---

(١) الارتشاف : ٢/ ٥٨٨ .

(٢) في المخطوطة : (للمحلوب) ، والصواب ما أثبتّه ، وانظر : كتاب سيبويه : ١/ ٢٧٥ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٧٥ .

(٤) المصدر السابق .

اليمنِ ، والنصبُ في هذا على المصدر خاصّةً[(١)] ، وفي المضاف إلى النكرة يكون على الحال ، وعلى المصدر ، والحالُ أضعفُ .

وإنّما لم يكن على الحال في : (نسج اليمن) ، فيكون كـ(جهدك ، وطاقتك) ؛ لأنها استُعْمِلَتْ نكراتٍ كنسج صانعٍ ونحوه ، فلم تلزمْ طريقةً واحدةً ، فحملنا كلَّ بابٍ على مقتضى قياسه ، بخلاف (جهدك) ؛ فإنّه لزم الإضافة ، فدلَّ على خروجه عن أصله .

وأمّا ما هو بمعنى اسم الفاعل فليس بقياسٍ ، بل فيما سُمِعَ ، فمن ذلك : مررتُ برجلٍ حسبك من رجلٍ ، وشرعك ، وهدّك ، وهمّك ، ونحوه[(٢)] ، والمعنى : كافيك من رجلٍ ، وشارع لك فيما تريد ، ومهتمّ بأمورك ، أو مُزِيل عنك ما يهمّك منها ، ودافع عنك ما يسقط عليك ويهدّك .

ولـمّا كانت بمعنى اسم الفاعل لم تكن الإضافة محضةً ؛ لوصف النكرة به ، فعُلِمَ أنّه قد خرج عن أصل المصدريّة ؛ لأنّ المصدر إضافته محضةٌ ، فلذلك كان سماعاً ، ولم يكن كـ : جهدك وطاقتك ؛ لأنّها خبرٌ وحالٌ من المعرفة ، فأبقيناها على أصلها على مذهب سيبويه ، ولأنّها في (جهدك

---

(١) شرح السيرافيّ : ٢/٢١٨ أ .

(٢) الكتاب : ١/٢١٠ .

وطاقتك) مضافة [1] إلى الفاعل ، فلا تكون بمعنى اسم الفاعل ؛ لأنّه لا يضاف إلى الفاعل ، وهي هنا مضافةٌ إلى المفعول ، فجاز تقديرها به ، فكانت هناك أحوالاً ، وهنا صفات في تأويل النكرة .

فأمّا إن كان المصدر [مضافاً] إلى فاعلٍ جارياً على نكرة فهو غير متأوّل ، بل هو على أصله ، ولا يصحّ جريانه حينئذٍ على النكرة ، ويكون حالاً منها ، فيكون فيه أمران :

أحدهما : الحال من النكرة . والثاني : الحال المعرفة ، فيكون في الأوّل حكمها كحكم : هذا غلامٌ لك مقبلاً ، ويكون في الثاني بمنزلة (جهدك وطاقتك) ، ومثال هذا في ما ذكره سيبويه [2] : هذا عربيٌّ حَسْبَهُ ، أي : اكتفاء ، أي مكتفياً ، على ما تقدّم في (جهدك) ، و : أنت عربيٌّ حسْبَك ، على هذا .

وأمّا **غيرُ المضاف من المصادر** فهو مسموعٌ ، وهو في الأكثر في المصادر التي يُفْهَمُ منها معنًى في الأوّل ، نحو قولك : هذا رجلٌ عَدْلٌ ، وامرأةٌ رِضًى [3] ؛ فإنّه يُفْهَمُ منه حصول معنًى في الأوّل ، بخلاف قولك :

---

(١) في المخطوطة : (مضاف)

(٢) الكتاب : ١ / ٢٧٥ .

(٣) المصدر السابق .

هذا درهمٌ وزنٌ ؛ فإنّ الدرهم قد عُلِمَ أنْ على وزنٍ ما ، فلم تكن فيه صفةُ التأكيد ؛ لخروجه عن الأصل ، فوجب نصبه على ما نذكره ، وإنّما لم يكن قياساً لأنّه غير الأوّل ، وصفة الشيء من الأوّل ، وجوازه على أحد تأويلات ثلاث :

الفصل على تقدير حذف (ذو)[١] ، فقولنا : رجلٌ عدلٌ ، أي : ذو عدلٍ ، يدلّ عليه أنّه لا يُثنّى ، ولا يُجْمَع ، فتقول [١٨أ] : رجلٌ خَصْمٌ ، وقومٌ خصمٌ ، فيدلّ على بقائه ، ولو بقي لم يكن وصفاً ؛ للمغايرة .

قلتُ : وعلى هذا فيكون قياسيّاً في جميع المصادر ، وليس كذلك ؛ بدليل أنّه لا يجوز : مررتُ بدرهمٍ وزْنٍ ، وبالجملة فيكون الوصفُ المحذوفَ لا المصدر ، وللزمَ جواز ذلك في غير المصادر ، فيقال : مررتُ برجلٍ خزٍّ ، ولا يجوز .

وقيل[٢] : على تقدير فاعلٍ ، ولم يُثنَّ ، ولم يُجمعْ مراعاةً للفظه ، وإنّما

---

(١) هو رأي البصريّين .

انظر : التخمير : ٢/ ٩١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٠ ـ ٥٢ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٤٣ ، شرح التسهيل : ٣/ ٣١٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٠٦ ، الارتشاف : ٢/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨ .

(٢) هو قول الكوفيّين . انظر : المصادر السابقة .

تأوّل به لأنّه مشتقٌّ منه ، وقد عمل عمله ، ولأنّه عَمِلَ عملَ الفعل ، والفعلُ يُتأوّل بفاعلٍ ، فكذلك هو ، بخلاف (خزٍّ) وشبهه .

وقيل : هو على التجوّز ، وجعله كأنّه هو [1] ، كما قال تعالى : ﴿ خُلِقَ الإنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء : ٣٧] في أحد التأويلات ، وكقوله :

فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ [2]

وإذا جاز أن يكون صفةً فهو أجوزُ في الخبر ؛ لأنّه ما كان صفةً كان خبراً ، ولا ينعكسُ ؛ لما تقدّم من أنّ الخبر ليس المراد به حصولَ معنًى في الأوّل ، بخلاف الصفة ، بل إسنادُ شيء لشيء ، وهو أعمُّ ، فعلى هذا فيجوز القطع في قولك : هذا رجلٌ عدلٌ ، على الخبر الثاني للأوّل ، ويضعفُ الحال ؛ لما ذكرناه ، ويجوز النصبُ على المصدر على ما أصّلناه في أبوابه .

وما كان من الأسماء أُجريتْ مجرى المصادر ، إمّا بالاشتقاقِ كالمَفْعَلِ ، أو بالتأويل والقصد ، فيجرى مجراها هنا ، فهذا كلّه إذا جرت على الأوّل ،

---

(١) أي للمبالغة . انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٠ .

(٢) عجز بيت من البحر البسيط للخنساء ، صدره :

ترتعُ ما رتعتْ حتّى إذا ادّكرتْ

انظر : ديوان الخنساء : ٣٨٣ ، الكتاب : ١/ ١٦٩ ، شرح أبياته : ١/ ٢٨٢ ، المقتضب : ٤/ ٣٠٥ ، المنصف : ١/ ١٩٧ ، الخزانة : ١/ ٤٣١ .

وهي له .

وأمّا إذا جرتْ هذه الأسماء على الأوّل وهي للسبب فكلُّها يكون القطعُ على الابتداء والخبر ؛ لضعفها عن (أفعل) ، فأحرىٰ عن الصفة ، إلا ما كان منها مجموعاً كالصفة ، كالاسم المنسوب و (ذو) ؛ فإنّها يرتفع بها السبب ؛لقوة الشبه بالصفة لا بها ، تقول : هم تميميّون ، و هم ذوو مالٍ ، و نحوه .

و قد يجوز في تلك أن ترفع السبب ؛ لأنّه في معنىٰ الصفة ، وإذا جاز في (خزّ) صفته فأحرىٰ هنا ، والمصادر في هذا أقوىٰ ؛ لقوّة الفعل فيها .

وأمّا أسماءُ العدد فهي أضعفها ، ولذلك لا يكون الرفع بها إلا في شعرٍ ، وبعضهم يرفع بها في الكلام ، وإذا جاز رفع السبب فيها جاز المجاز الذي في الصفة ، فتقول : هو عدلٌ لبابٌ ، ونحوه ، كقوله :

بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ لاحَهُ (١)

فوصفه بالقيد ؛ لأنّه في معنىٰ المصدر ، فكأنّه قال : يقيّدُ الأوابدَ بسرعته ولحاقه (٢) ، فعامله معاملة (حسن الوجه) ، أو يكون اسماً كالخبر ، وكذلك ما أشبهه .

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل لامرئ القيس سبق تخريجه في (ص : ١٢٠) .

(٢) شرح السيرافيّ : ٢/ ١٤٣أ .

[الضرب الثاني]

وأمّا الضرب الثاني من هذا القسم فهي إمّا أسماءٌ ، وإمّا مصادرُ .

أمّا الأسماءُ الشائعة التي لا تخصّ ، ويلزمها معنًى هو صفةٌ ، ويدلّ على صفةٍ ، فبما تُحْمَلُ عليه .

وإنّما قلنا : لا بدّ وأن[1] تكون شائعةً ؛ لتخرج الأسماءُ المعارفُ ، وإنّما كان ذلك لأنّ العامّة لعمومها فيها شَبَهٌ من الأفعال ، وما يشبه الأفعال ، وكانت مطيّة التأويل ، بخلاف المعارف ، فتقول : مررتُ بِصُفَّةِ خزٍّ ، ولجامِ فضّةٍ ، وصحيفةِ طينٍ ، ولا تقول : مررتُ برجلٍ عمرٍو ، على تأويل صفةٍ فيه .

وإنّما قلنا : إنّه يتضمّن معنى صفة ، ليخرج الوصف بـ(شيء) وإن كان عاماً .

وقولنا : فيما يدلّ عليه ، ليخرج قولنا : مررتُ بثوبٍ كتّانٍ ، إذا كنتَ [١٨ب] لا تريد (ليّناً) في الأوّل ؛ إذ لم تكن عادة العرب ، لم تخبر به عن اللين ؛ لعدم ظهوره وقلّته ، بخلاف الخزّ .

والأصل في هذه الأسماء أن لا تكون صفةً ، يدلّ عليه أنّك لا تقول :

---

(١) الصواب : لا بدّ أن .

مررتُ بخزٍّ ، تريد ثوباً ليّناً ، وإنّما هي أجناسٌ تكون منها أشياء ، ولذلك كان الأصل أن تُستَعْمَلَ بـ(مِنْ) ، فتقول : هذه جبّةٌ من خزٍّ ، وخاتمٌ من حديدٍ[١] ، وراقودٌ من خلٍّ[٢] ، أي : مملوءٌ منه ، ونحو ذلك ، فإذا حذفتَ (مِنْ) فالأصلُ أن لا يُجرىٰ صفةً ، وينتصبُ ، قيل[٣] : علىٰ الحال في ما كان مبيّناً للصفات ، نحو : هذه جبّتُك خزّاً ، أو علىٰ التمييز في ما كان مبيّناً للذات ، نحو : هذا راقودٌ خلاً[٤] ، وإنّما كان الأوّل مبيّناً للصفة لأنّك لو قلت : جبّتك متخزّزةٌ ، لَفُهِمَ الصفة ، ولو قلت : راقودك متخلّلٌ ، لم يصحّ ؛ لأنّه لا يتخلّل الوعاء ، لكنّ التمييز أقوىٰ في النكرة من الحال فيها ، وأمّا في المعرفة فالحال ليستْ أضعفَ ، والصفة في النكرة أقوىٰ من الحال فيها .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٢٨ ، شرحه للسيرافيّ : ٢/ ١٦٢ب ـ ١٦٣أ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

وذهب المبرّد إلىٰ أنها علىٰ الحال[١] ، ولم يفصّلْ ؛ وذلك أنّه لمّا رآها تجري جميعاً صفةً نصبها علىٰ الحال ؛ لأنّها كالصفة ، وهو فاسدٌ ؛ فإنّا نتكلّم في ما يكون قبل الصفة ، فإذا كانت الصفة جاز الحال فيها بالحمل عليها فهو حكم ثانٍ .

وقيل[٢] : هما علىٰ التمييز ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما أصله (مِنْ) ، ثمّ حُذِفَتْ ، فينبغي إنْ لم تُضَفْ أن تنتصبَ تمييزاً ، كما في : عشرين من الدراهم ، ونحوه ، ثمّ إذا جازت الصفة جاز نصبها علىٰ الحال .

والذي يظهر أنّ حذفَ (مِنْ) من غير إضافةٍ الأحسنُ أن يكون ما كان فيه قوّة الصفة ، علىٰ الخبر ، وأن يكون المبيّن للذات تمييزاً ، و لـمّا كانت الحال خبراً فإذا نُصِبَتْ فنصبها علىٰ الحال فيما كان خبراً ، ثمّ إذا وصفت كان الحال والخبر باعتبار الوصفُ أقوىٰ ؛ إذ هو جائزٌ قبل الوصف .

---

(١) المقتضب : ٣/ ٢٦٠ . وذكر السيرافيّ أنّ المبرّد يخطّئ من يجعله حالاً ، وهو يعربه تمييزاً . (شرح السيرافيّ : ٢/ ٢١٦ ب) ، وقد صدق أبو سعيد رحمه الله تعالىٰ ؛ فإنّ المبرّد في (المقتضب : ٣/ ٢٧٢) قال : « وإذا قال : هذا خاتمك حديداً ، فالحديد لازمٌ ، فليس للحال ههنا موضعٌ بيّنٌ ، ولا أرىٰ نصبَ هذا إلا علىٰ التبيين ؛ لأنّ التبيين إنّما هو بالأسماء ، فهذا الذي أراه . وقد قال سيبويه ما حكيت لك » .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

واستدلّ سيبويه[١] علىٰ أنّهم قد يتأوّلون في الاسم الصفةَ ؛ لقولهم : مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ، فرفع ، وذلك علىٰ التأكيد للضمير في (عرب) ، فأجراه مجرىٰ (متعرّب) ، وكأنّه صرّح به ، وكذلك قولهم : مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه ، رفعاً[٢] .

واستدلّ بعض النحويّين بقولهم : هو أسدٌ شدّةً ، فبيّنَ مراده بالأسد ، وأنّه لم يرد أن يخبر أنّه أسدٌ ، بل هو بمنزلته في الشدّة ، فلذلك فسّره بالحال[٣] ، فلذلك تقول : مررتُ برجلٍ أسداً ، وقالوا : هو نارٌ حُمْرَةً[٤] ، إنّما يعنون : هو مُحْمَرٌّ .

ثمّ قال سيبويه[٥] : وليس في هذا دليلٌ علىٰ الصفة ؛ لأنّه يكون في الخبر ما لا يكون في الصفة .

وبالجملة فالإجراء في هذا الباب ضعيفٌ لا يكون إلا في الشعر ، كذا ظاهر كلام سيبويه ، إلا أحرفاً سُمِعَتْ ، كأسدٍ ونحوه .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٣٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٣٠ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢١٦ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢١٦ ، ٢٣١ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢١٦ .

وقال المبرّد[١] : هو قياسٌ في هذا الباب ، وجعله على تقدير حذف (مِثل)، فتقول : مررتُ بثوب خزّ ، أي : مثل خزّ .

والخليل[٢] يجيز حذف (مِثْل) فيما دلّ عليه الكلام ، كقوله : مررتُ برجلٍ الأسدِ[٣] ، على ما تقدّم في مسألة : (له صوتٌ صوت الحمار) .

وذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز حذفها ، قال : ولو جاز لصحّ أن يقول : مررتُ برجلٍ قصير الطويل . وسنذكره بعد هذا .

وبالجملة ما ذهب إليه المبرّد فلا يصحّ ؛ لأنّه مشكلٌ ، فلا يجوز . هذا [١٩أ] إذا جرت على ما هي له .

وإن جرت على السبب فالوجه الرفع والقطع ، والإجراء أضعف منه في الإفراد إلا فيما كان من نحو : أسد أبوه ، ممّا سُمِعَ ، فإنّه يجري في الكلام ، ومثل ما ذكرناه : مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه ؛ لأنّ الوصف برجلٍ كالوصف بالخزّ ، وكذلك وصف الصفة ، كقولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ ظريف أبوه ، على أن يُجْعَلَ الأوّل موصوفاً بالثاني ، ويُجْعَلَ الأبُ مرفوعاً بالأوّل ، وكذلك لو كانت صفة الصفة بالتأويل ، كقولك : مررتُ

---

(١) المقتضب : ٣/ ٢٥٩ ، وانظر : شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٠٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٨١ ، وانظر : شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٠٦ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٢٦ .

برجلٍ سديد رجل أبوه .

وأمّا المصادر فمسموعةٌ أيضاً ؛ لأنّ ما عدا المصادر التي من شأنها أن يُتَجَوَّزَ بها منها ما لم يُتَجوَّزَ به أصلاً ، كقولهم : هذا درهمٌ وزناً ، وهذا حسيبٌ جدّاً ، وهذا ابنُ عمٍّ دِنْياً ، وهذا درهمٌ سواءً ، على معنى الاستواء ، كقوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ﴾ [فصلت : ١٠] ، وقال الخليل[١] : من قرأ بالخفض[٢] ، فلم يجعله مصدراً ، بل من الأسماء التي في معنى الصفة كـ(قُحٍّ) و نحوه ، وكأنّه قال : مستويات ، وقال سيبويه[٣] : يقال : درهمٌ سواءٌ ، أي : تامّ ، فهو اسم للصفة . ونَصْبُ هذه على ما تقدّم في : (**لقيته كفاحاً**)[٤] .

ومنها : ما تُجُوِّزَ به في بعض الوجوه ، فجرى مجرى المصادر المتجوّز بها قبل هذا ، والأحسن أن لا تجري ، بل تنتصب على ما انتصبتْ عليه هذه ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٥ .

(٢) بخفض ﴿ سَوَاءٍ ﴾ قراءة يعقوب والحسن وزيد بن عليّ وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى . انظر : إتحاف فضلاء البشر : ٩٨٠ ، النشر : ٢/ ٣٦٦ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٧٥ .

(٤) من الأمثال ، انظر : الأمثال للقاسم بن سلام : ٣٧٧ ، مجمع الأمثال : ٢/ ١٩٨ ، الأمثال للسدوسيّ : ٧٤ ، المستقصى : ٢/ ٢٨٩ .

كقولهم : هذا عربيّ محضٌ ، وهو عربيّ قَلْبٌ[١] ، أي : متقلّبٌ فيها ، أو أنّه قُلِّبَ ، فوحّدَ عربيّاً .

ومنه : هذه عشرون مراراً ، وهذه عشرون أضعافٌ ، أي : مضاعفةٌ ومتكرّرة[٢] ، والمرار : من المرّة ، وهي مصدرٌ ، وكذلك الضعف .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٥ .

(٢) المصدر السابق ، شرح السيرافيّ : ٢/ ٢١٧أ .

القسم الثالث

وهو الوصف بالجملة

ومن البيّن أنّ الجمل بذاتها ليستْ صفاتٍ ؛ أمّا الفعليّة فلِما تقدّم ، وأمّا الاسميّة فبالحمل عليها ، ولأنّها في حكمها ، وإنّما صحّ النعتُ بها لتأويلها تأويل الاسم الدال على الصفة ، ويلزم أن يكون ذلك الاسم نكرةً ، وإنّما كان ذلك لأنّه مأخوذ من الفعل ، والفعل لا تعريف فيه ، فما أُخِذَ منه كذلك ، وإنّما كان مأخوذاً من الفعل لأنّ الجملة إمّا فعليّة أو اسميّة ، أمّا الفعليّة فظاهر ، وأمّا الاسميّة فلأنّ الاسم إنّما يكون مأخوذاً من خبرها ؛ لأنّه المنزّل منزلة الفعل في كونه مُخْبَراً به ، لا عنه ، فلزم تقديره بالنكرة كالأصل ، ولأنّ الأصل في الخبر أن يكون نكرةً ، بخلاف المُخْبَرِ عنه .

ولا بدّ أن يكون هذا الاسم ممّا هو للأوّل ، أو لسببه ، على نحو ما تقدّم .

ومن شرط هذه الجملة أن تكون ممّا يدخلها الصدق والكذب ، فيخرج منه الاستفهام والأمر والنهي والدعاء ؛ لعدم ذلك منها .

وإنّما اشترط ذلك فيها ، قيل(١) : لأنّ النعت خبرٌ في المعنى ، والخبر لا

(١) شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور : ١/ ٣٤٧ .

يكون بهذه (١) ، فالنعت كذلك ، وإنّما كان كالخبر لأنّه في المعنىٰ حكمٌ علىٰ الموصوف بالصفة ، ألا ترىٰ أنها تُنْفىٰ كما يُنفىٰ الخبر ، فتقول : ما مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، وأنت تريد نفي (عاقل) خاصةً ، لا نفي (رجل) ، كما في الحال ، كقوله تعالىٰ : ﴿ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾ ﴾ [الفرقان : ٧٣] ، أي : لم يخرّوا في هذه الحال ، بل خرّوا سامعين مبصرين ، وكذلك قول الشاعر [١٩ب] :

بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهم
ولم تكثر القتلى بها حين سُلَّتِ (٢)

يريد : لم يغمدوا سيوفهم في حال قلّة القتلىٰ ، أي : لم يشيموها غير كثير القتلىٰ ، بل أغمدوها في حال كثرة القتلىٰ .

وإنّما امتنع ذلك في الخبر لما تقدّم من أنّ الخبر حكمٌ علىٰ الأوّل بحيث

---

(١) هذا رأي ابن الأنباريّ وبعض الكوفيّين ، وردّه ابن مالك .

انظر : شرح التسهيل : ١/ ٣٠٩-٣١٠ ، المساعد : ١/ ٢٣٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٩١ ، الارتشاف : ٢/ ٤٩ .

(٢) بيتٌ من البحر الطويل لسليمان بن قتّة ، وقيل : للفرزدق ، وليس في ديوانه ، لكنّ الصاوي في (شرح ديوان الفرزدق : ١/ ١٣٩) أدرجه في ملحقاته .

وانظر : الكامل للمبرد : ١/ ٤٠١ ، الأضداد لابن الأنباريّ : ٢٥٩ ، الفسر لابن جنّي : ٢/ ١٨٥ ، العمدة لابن رشيق : ٢/ ٨٧١ ، المغني : ٥٣٧ ، شرح أبياته : ٦/ ١٠٩ .

يصدق عليه بجهةٍ ما أنّه هو ، وهذه الجملة لا يصدق عليها أنّها هي الأوّل ، فلم تكن ، لكنّها إن صارت أخباراً فعلى تأويلها بمعنًى خارجٍ عنها ، يصدق عليه أنّه هو الأوّل ، نحو : زيدٌ اضربْه ، وعمرو اللهمّ اغفرْ له ، ونحوه ، بمعنى : زيدٌ أنت مأمورٌ بضربه ، وعمرو مدعوٌّ له .

وقد زعم بعض النحويّين أنّه لا خبر لهذا المبتدأ ، بل سدّتْ هذه الجملة مسدَّه كما سدّ جواب (لولا) عن الخبر .

وقال سيبويه [١] في هذه الأخبار : إنّها في موضع المبنيّ ، ولم يجعلها هي المبنيّة على الأوّل ، ولمّا كان النعت ليس خبراً حقيقةً لم تكثر فيه الصفة بهذه كما في الخبر ، كما أنشدوا متأوَّلاً :

جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قطْ [٢]

---

(١) الكتاب : ١/ ٦٩ .

(٢) بيت من مشطور الرجز ينسب للعجّاج في (ملحقات ديوانه : ٢/ ٣٠٤) ، وقبله قوله :

حتّى إذا جنَّ الظلامُ واختلطْ

والبيت في : الكامل : ٢/ ١٠٥٤ ، المحتسب : ٢/ ١٦٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٠٧ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٢ ، المغني : ٣٢٥ ، شرح أبياته : ٥/ ٥ ، الخزانة : ٢/ ١٠٩ .

بمعنىٰ : مقول عنده[١] : هل رأيت الذئب ؟ ؛ لِوُرْقَتِهِ[٢] .

ومثله قوله : (**وجدتُ الناسَ أُخْبُرْ تَقْلِه**)[٣] ، علىٰ معنىٰ متروكين عند الخبرة ، فجاءت الحال كالخبر إن كانت حالاً أو خبراً .

والجملة لا بدّ فيها من ضميرٍ ، وإلا لم يكن ارتباطٌ ؛ لأنّ الجمل بوضعها إنشائيّة ، فإن لم يكن ربطٌ لم يُعْلَمِ اتّصالها بالأوّل .

والجُمَلُ تنقسم من جهة الزمان إلىٰ ما هي للحال أو الاستقبال أو الماضي .

والوصف بها يكون علىٰ نحو ما ذكرنا من اسم الفاعل[٤] من التجوّز والتقدير ، والأكثر أن تكون حاليّة ؛ لأنّها للثبوت ، كقوله تعالىٰ :

---

(١) تقدير القول هو مذهب أبي بكر ابن السرّاج كما في (شرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٦/١) .

(٢) الوُرْقَةُ : لونٌ فيه بياضٌ إلىٰ سوادٍ . (القاموس المحيط : ١١٩٨) .

(٣) ذكر عبدالقادر البغداديّ ـ رحمه الله ورفع منزلته في علّيين ـ في كتابه : (تخريج الأحاديث والآثار التي في شرح الكافية للرضيّ : ١٩ أ ـ ٢٠ أ) أنّه حديثٌ ، وخرّجه هناك ، وورد في (نهج البلاغة : ٤/ ١٠١) منسوباً إلىٰ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ، والصحيح أنّه قولٌ لأبي الدرداء رضي الله عنه وعن سائر صحابة رسول الله ﷺ .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٣ ، شرح الرضيّ : ٣٠٨/١ ، مغني اللبيب : ٧٦٢ ، شرح أبياته : ٢/ ١٨٧ .

(٤) في القسم المفقود من الكتاب .

﴿ وَوَجَدَ من دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾[القصص: ٢٣]، وفي الماضي قوله تعالىٰ: ﴿ وهَذَا كِتَابٌ أنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ٩٢]، والمستقبل كقوله: ﴿ لِيَوْمٍ[1] تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ ۝٤٢ ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

وهذه الصفات الفعليّة متىٰ كثرتْ عُطِفَ بعضها علىٰ بعضٍ، بخلاف المفردات، فإنّ الأحسن ترك العطف، والعطف فيها يكون بالواو والفاء و(ثمّ)، علىٰ ما تقدّم.

---

(١) في المخطوطة: (في يوم).

[الطرف الثاني : في فوائد النعت]

وأمّا الطرف الثاني في فوائده فله فائدتان :

التخصيص عن العموم ، والتأكيد ، ويكون فيه المدح ومقابله على مذهب سيبويه ، ولم يقل به الخليل[١] .

فأمّا التخصيص عن العموم فهو إزالته عن النكرة حتّىٰ تتخصّص ، ومعنىٰ ذلك إزالة بعض الصلاحيّة لما كانت تصلح له بحسب القصد ، لا بحسب الوضع ، ولذلك يلزم أن يكون المخصِّصُ نكرةً ، وأن يكون أخصَّ ، ولا يكون عامّاً ، ولا مساوياً ، نحو : رجل حيوان ، وامرأة أنثىٰ ، فإن كان واحدة من هذه لم تنقص الصلاحيّة ، بل تزيدها ، أو تبقيها ، بخلاف ما ذكرنا ، نحو : مررت برجلٍ عاقلٍ وبإنسانٍ كاتب .

وأمّا الفائدة الثانية فهي التأكيد ، وتكون بالصفات المساوية التي تعطي بلفظها ما أعطاه الموصوف بلفظه ؛ إذ التأكيد أعمّ من ما له ألفاظٌ موضوعةٌ ، علىٰ ما نذكره ، كقولك : مررتُ برجلٍ واحدٍ وامرأةٍ واحدةٍ ، كما في الأحوال ، وتقول : مررتُ برجلٍ مُوَلٍّ مدبرٍ ، وضربته ضربةً واحدةً ، قال تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا [٢٠أ] نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحاقة : ١٣] ، وقوله

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٠ .

تعالىٰ : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [فاطر : ٢٧] ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة : ٦٨] ؛ لأنّ الفارضَ : المسنّةُ ، والبكر : التي لم تُمَسَّ بعدُ ، والعوان : المتوسّطةُ ، وقيل[1] : هو علىٰ تقدير استئنافٍ ، كأنّه قال : هي عوانٌ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، قال أبو العبّاس[2] : أُعيد للتأكيد وتكثير المعنىٰ والدلالة علىٰ انقطاع التفصيل بالزيادة ، أو لإنشاء ، ونحوه ، كأنّه قال : أي ذلك كذلك ، أي : من غير زيادة ولا نقصٍ ، قال : والعرب تستعمل مثل هذا ، كقوله :

ثلاثٌ واثنتان فتلك خمسٌ   وسادسةٌ تميل إلى تمامِ[3]

وقيل : ليست تأكيداً ، بل هي علىٰ معنىٰ (مُكمّلة ما نقصه تركُ الهدي في

---

(١) هو قول أبي جعفر النحاس في (إعراب القرآن : ١/ ١٨٥) ، واختاره مكيّ في (مشكل إعراب القرآن : ١/ ٩٨) .

(٢) المبرّد ، وقوله في (معاني القرآن للنحاس : ١/ ١٢٧) .

(٣) بيتٌ من البحر الوافر للفرزدق في (النقائض : ٢/ ١٠٠٥) ، وروايته فيها :

ثلاثٌ واثنتان فهنّ خمسٌ   وسادسةٌ تميل إلىٰ الشمامِ

ولم يرد البيت مع أبيات أخرىٰ من القصيدة في (ديوانه : ٥٩٧ ـ ٦٠١) ، وانظره في : المقاصد النحويّة : ٢/ ٤٣ .

التمتّع من الثواب) ، وهو قول الحسن [١] .

وقال الزجّاج [٢] : لإزالة توهّم أن تكون الواو كـ(أو) ، كما كان العكس ، وهذا يليق أن يكون بياناً لفائدة قوله : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ ﴾ ، لا لتأكيد العشرة بـ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ .

وقد يقال : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ ﴾ فائدتها أنّ المجموع هو البدل من الهدي ؛ لأنّه لما فصل فقد يتوهّم أن البدل حاصلٌ بالأوّل ، وهو الثلاثة ، وأنّ الثاني على جهة التمام والكمال ، وهو السبع .

وقالوا :

أمس الدابرِ [٣]

---

(١) انظر : تفسير الطبريّ : ٢/ ٢٦٤ ، تفسير القرطبيّ : ٢/ ٤٠٢ ، معاني القرآن للنحاس : ١/ ١٢٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٣) من قول صخر بن عمرو بن الحارث بن الشريد السلميّ :

ولقد قتلتكمُ ثناءَ وموحداً   وتركتُ مرّةَ مثلَ أمسِ الدابرِ

ويروى : (أمسِ المدبرِ) .

انظر : أدب الكاتب : ٣٧٩ ، الاقتضاب : ٢/ ٣١٨ ، ٣/ ٤١٤ ، اللسان : ١٤/ ١١٧ ، الهمع : ١/ ٢٦ ، الخزانة : ٥/ ٤٤٨ ، الدرر : ١/ ٧ .

وقال تعالىٰ : ﴿ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل: ٥١] ، وقيل[١] : هو علىٰ التقديم والتأخير .

وقوله عليه السلام : (**إنّ للّه تسعةً وتسعين اسماً مئةً إلا واحداً**)[٢] وإن كان يحتمل البدل .

وهذا التأكيد يؤتىٰ به حيث لا يكون الأوّل موضوعاً لما وُضعَ له الوصفُ ، وإنّما يدلّ علىٰ ما دلّ عليه الوصف ، ألا ترىٰ أنّ قولك : نفخةٌ واحدةٌ ، لا تدلّ النفخة بالوضع علىٰ شيء له الوَحْدةُ كـ(واحدة) ، لا يكون لغير معنًىٰ عندهم ، بل يراد به إزالة توهّمٍ تقديراً ، وإنّما قيل له : (تأكيدٌ) لأنّه أعطىٰ بلفظه ما دلّ عليه الأوّل وأعطاه ، لكن دلّ بالفرض علىٰ مقصودٍ آخر .

فقولهم :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٢١٢ .

(٢) كذا في رواية الإمام مسلم ـ رحمه اللّه ـ في (صحيحه : كتاب الذكر والدعاء : ٣/ ٢٠٦٣) عن أبي هريرة ـ رضي اللّه عنه ـ ، وتكملته فيه : (من أحصاها دخل الجنّة) ، وكذا رواه ابن ماجة ـ رحمه اللّه ـ في (سننه : كتاب الدعاء : ٢/ ١٢٦٩) ، وأمّا الإمام البخاريّ ـ رحمه اللّه ـ فرواه في (صحيحه : كتاب الدعوات : ٧/ ١٦٩) أيضاً عن أبي هريرة ـ رضي اللّه عنه ـ لكن برواية : (للّه تسعة وتسعون اسماً مئة إلا واحداً ، لا يحفظها أحدٌ إلا دخل الجنّة ، وهو وترٌ يحب الوتر) .

نبّهوا به على معنى (أنّه لا يرجع) .

وقوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحاقة: ١٣] ، أي : مجرّدةٌ عن الكثرة تعظيماً لها ، كما قال أبو عليّ [١] في قوله تعالى : ﴿ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء : ١٧٦] : إنّه تنبيهٌ عن تجريدها من الصِّغَرِ والكِبَرِ ونحوه .

وقوله : ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل: ٥١] ورد مورد التشنيع وظهور البطلان ، كما تقول على جهة الإنكار : أتقول في هذه الثلاثة : إنّها أربعةٌ ، و خمسةٌ إلا واحداً ، تريد التشنيع عليه ومخالفته المعقول ، فكأنّه يقول : لا تعتقدوا ما هو ظاهر الاستحالة إلهين اثنين .

وقوله عليه السلام : (**مئة إلا واحداً**) أنصُّ في باب الاقتصار على العدد ؛ فإن العدد يذكر على طريق التزايد ، فالسكوت عن الزيادة ليس نصّاً في الاقتصار ، بخلاف ذكر المجموع والاستثناء منه .

وأمّا المدح ومقابله فمنعه الخليل [٢] ؛ لأنّ من شرط المدح ومقابله أن يكون الموصوف والصفة معلومين ، على ما نذكره في المعرفة ، والنكرة لا يكون فيها ذلك .

---

(١) الفارسيّ في كتابه : الإيضاح العضديّ : ١٥٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٥٠ .

وأمّا سيبويه [١] فرأىٰ أنّ المدح في المعرفة قد يكون علىٰ تقدير كون الوصف معلوماً ، فتقول : مررتُ بقومك الكرام ، فلم يبعد عنده في النكرة ، وأيضاً فإنّما يجوّزه في النكرة حيث يكون الأوّل [٢٠ب] مشعراً به ومفهوماً منه ، نحو : مررتُ برجلٍ مجاهرٍ بالمعصية فاسقاً ، وأنشدوا عليه قوله :

ويأوي إلى نسوةٍ عُطّلٍ وشُعثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالي [٢]

فنصب (شعثاً) ؛ لأنّه لمّا [٣] قال : (نسوةٍ عُطّلٍ) ، فُهِمَ منه كونُهنّ شُعثاً .

وكذلك قول الفرزدق :

كم عمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٢ .

(٢) بيت من البحر المتقارب لأميّة بن أبي عائذ الهذليّ ، وروايته في (ديوان الهذليّين : ٢/ ١٨٤) :

له نسوةٌ عاطلاتُ الصدو رِ عوجٌ مراضيعُ مثلُ السعالي

وانظر : شرح أشعار الهذليّين : ٢/ ٥٠٧ ، الكتاب : ١/ ٢٥٠ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٤٦ ، تحصيل عين الذهب : ٢٣٤ ، الخزانة : ٢/ ٤٢٦ .

(٣) في نسخة التحقيق : (قد) ، وعسىٰ أن يكون الصواب ما أثبته ؛ إذ يؤيّده ما ذكره بعد بيتي الفرزدق الآتيين .

شغّارة تَقِذُ الفصيل برجلها فطّارة لقوادم الأبكار[١]

لـمّا قال : حلبت عليّ عشاري ، فُهِمَ منه أنها شغّارةٌ وفطّارةٌ .

والشغّارة : هي التي تضربُ الفصيل برجلها عند الحلب[٢] .

والفطّارة : هي التي تحلب قوادم البَكرة[٣] .

والخليلُ[٤] ينصبُ كلّ ذلك على الحال ، أي : واذكرهنّ في هذه الحال .

وقد حلبت في هذه الحال ، ونحوه .

---

(١) بيتان من البحر الكامل للفرزدق ، ورواية الأوّل منهما في (ديوانه : ٣١٢) :

كم خالةٍ لك يا جريرُ وعمّةٍ

والبيتان في : الكتاب : ١/ ٢٥٣ ، تحصيل عين الذهب : ٢٦٨ ، الخزانة : ٦/ ٤٨٥ ، شرح أبيات المغني : ٤/ ١٦٥ .

(٢) تحصيل عين الذهب : ٢٦٨ .

(٣) كذا في المخطوطة ، وأحسن منه قول الأعلم الشنتمريّ في (تحصيل عين الذهب : ٢٦٨) : « والفطّارة : التي تحلب الفطر ، وهو القبض على الخلف بأطراف الأصابع لصغره » .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٥٠ .

خاتمةٌ لهذا الفصل

اعلم أنّه إذا اجتمعت في هذا الفصل صفتان مفردتان فلا بدّ فيهما من ضمير الأوّل إلا أنّ الصفة الثانية قد يكون فيها ضميرُ أحدِ جزءي الجملة المتقدّمة ، وقد لا يكون ، فإن لم يكن لم يلزم التأخير ، كقولك : مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ ، وكلاهما للأوّل ، وإن شئتَ جعلت أحدهما للثاني ، علىٰ ما تقدّم .

وإن كان لزم التأخير ، فتقول : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِهِ[1] ، ففي (جميل) ضميران : ضمير الأوّل ، والوجه . ويصحّ مع هذا أن يكون نعتاً للأوّل لازمَ التأخير؛ لأنّه قد تقدّم لنا أنّ النعت لا يلزم أن يليه العامل ، بل تتفق موانع تمنعه ، كحروف العطف كما تقدّم ، وهنا مانعٌ أيضاً ؛ لأنّك لو قدّرت ولايته له لعادَ الضمير علىٰ غير متقدّم ، ويجوز جعله نعتاً للحسن ، لكنّه ضعيفٌ ، ويضعف الحال أيضاً .

وكذلك في ما جرىٰ علىٰ غير الأوّل ، نحو : مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّهُ لبيبة[2] علىٰ الصفة للأوّل ، ولم يبرز الضمير لتقدّم ذكره ، وحُذِفَ اختصاراً ، ولو وَلِيَتِ الأوّل لم يصحَّ حذفُ الضمير ، فيلزم التأخيرلسبب ذلك .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١٣ ، ٢٤٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٢ ، التعليقة للفارسيّ : ١/ ٢٥٠ .

وكذلك : مررتُ برجلٍ ظريفٍ أبوه حسنٍ[١] ، إذا أردت الأب بالثاني .

فإذا اجتمعتْ صفتان جمايّتان فكذلك أيضاً ، فما ليس في الثانية ضميرٌ للأولىٰ : مررتُ برجلٍ يكتبُ ويضحكُ ، فلك أن تقدّم أيّهما شئت دون الواو ، ومثال ما فيه ضميرٌ قولك : مررتُ برجلٍ يكتبُ غلامه ويبيعه ، فلا يصحّ التقديم أيضاً .

فأمّا إذا اختلفت الصفتان ، فكانت إحداهما جملةً ، والأخرىٰ مفردٌ ، فإن لم يكن في إحداهما ضميرٌ من الآخر كان الأحسن أن يُقَدَّمَ الاسم ، وتؤخّرَ الجملة كيف كانت فعليّة أو اسميّة ، فتقول : مررتُ برجلٍ عاقلٍ يضحك ، وإنّما كان ذلك لأنّ الاسم هو أولىٰ بالتمام ، ولأنّه أنسب ، وليمشي النظام علىٰ طريقة واحدةٍ ، ولا يختلف مرتين ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ ﴾ [الأنبياء : ٥٠] .

وقد ورد العكس ، قال تعالىٰ : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام : ٩٢] ، وكذلك : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ ببازٍ ، وأجازه سيبويه[٢] .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٣١ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤١ .

قال أبو عليّ (١) : (صقرٌ) يرتفع بـ(معه) ، ولا يكون مبتدأً ؛ لأنّ (معه) صفةٌ جرتْ علىٰ موصوف ، فلا تخرج عن محلّها ، فتُجْعَلُ خبراً ، فإنَّ كلَّ ما حصل [٢١أ] في محلّه ، ورتبتُه لا يُزالُ عنها .

وكذلك قال النحويّون (٢) في قوله :

وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ (٣)

: إنّ (كان) زائدةٌ ؛ لأنّهم جعلوا (لنا) وصفاً علىٰ أصله ، ولم يجعلوه خبراً ؛ لأنّه في محلّ الوصف .

وقال بعضهم : لا يصحّ أن يكون وصفاً ؛ لأنّه غير تامّ ، والوصف بالظروف إنّما يكون بالتامّ ، كأنّه قدّمته علىٰ الخبر .

وهذا فاسدٌ من وجهين :

أحدهما : استعمال النعت كالخبر ، ولو سلّمنا أنّه كالخبر لقلنا : هو تامٌّ ؛

---

(١) المسائل المنثورة : ٥٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٨٩ .

(٣) عجز بيت من البحر الوافر للفرزدق ، صدره :

فكيف إذا رأيت ديار قومي

انظر : ديوانه : ٥٩٧ ، الكتاب : ١/ ٢٨٩ ، المقتضب : ٤/ ١١٦ ، الأزهيّة : ١٨٨ ، الخزانة : ٩/ ٢١٧ ، شرح أبيات المغني : ٥/ ١٦٨ .

لو قلت : مررتُ برجلٍ مع عمرو ، لصحّ ، فهذا الحرف وضْعُه التمام ، لكنّه لمّا قصدتَ معنًى آخر يزيد عليه ، كما تقول : مررتُ برجلٍ ملازمٍ امرأةً ، و : مررتُ برجلٍ ملازمٍ امرأةً أبوه ، وأيضاً فإنّ (مع) هنا خبرٌ عن الصقر ، فهو تامّ ، فيكون صفةً .

قلتُ : ما ذكره لا يمنع كونه صفةً في المعنىٰ .

فإن كان في إحداهما ضميرٌ من الآخر لَزِمَ تأخيرها ، فإن كانت فعلاً فَلَزِمَ التأخير لأمرين :

أحدهما : الضمير ، والآخر : كونه فعلاً ، نحو : مررتُ برجلٍ قاعدٍ علىٰ سريرٍ يلعبُ فيه ، ومع هذا فهو صفةٌ ، ويجوز الحال من الضمير في : (قاعد) ، وأن يكون وصفاً له .

وإن كان الاسم كذلك لزم تأخيره ، نحو : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائد به ، سواء كانت ظرفاً كما ذكرنا ، أو فعليّة ، كقولنا : مررتُ برجلٍ ينطلق بابنه حاملاً إيّاه إلىٰ داره ، أو اسميّة نحو : مررتُ برجلٍ أبوه منطلقٌ برجلٍ حاملاً أحدهما إلىٰ داره ، فيجوز الوصف ، ولا يُراعىٰ كونُ عدم الولاية ، ويجوز الحال أيضاً ، ويقوىٰ الوصفُ إذا ضعفتِ الحالُ بنقص بعض شروطها ، من عدم الانتقال ، وكونها ليست في الحال ، ونحوه .

وزعم بعض النحويّين المتقدّمين أنّه لا يجوز الوصفُ إذا كان في الثاني ضميرٌ من المتقدّم ؛ لأنّه لا تصحّ الولاية فيه ، ورأىٰ النصب علىٰ الحال ، قال سيبويه [١] : ولو كان الولاء مراعًىٰ لم تصحّ النعوت المقطوعة بالفاء و(ثمّ) ونحوها ، وأيضاً لكان النصبُ الوجهَ في قولك : مررتُ برجلٍ حسن الوجه جميلِهِ ، وليس كذلك للحال من النكرة وعدم الانتقال ، وأيضاً لم يجز الخبر في قولك : زيدٌ أخو عبدالله مجنونٌ به ، علىٰ أن تكون الهاء عائدةً علىٰ الأخ ، وهو خبرٌ ؛ لأنّه لا يصحّ أن يلي المبتدأ ، وهو تابعٌ كالنعت ، واستدلّ بقول العرب : **(هذه شاةٌ ذات حملٍ مُثْقَلَةٌ به)** [٢] وقول حسّان :

ظننتم بأنْ يخفىٰ الذي قد صنعتمُ
وفينا نبيٌّ عنده الوحيُ واضعُهْ [٣]

ولك أن تقول : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به هو ، تأكيداً لا لزوماً ،

(١) الكتاب : ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٢ .

(٣) بيت من البحر الطويل لحسان بن ثابت الأنصاريّ ـ رضي الله عنه ـ ، ورواية : (ديوانه : ٢٨٦) : (عنده الحكم واضعه)

والبيت في : الكتاب : ١/ ٢٤٢ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٥٣ ، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد : ١٢٥ ، تحصيل عين الذهب : ٢٥٨ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٦٤ .

ولك حينئذٍ أن ترفع بالابتداء والخبر ، كما في قولك : مررتُ برجلٍ سواءٌ هو والعدمُ[١] .

فإنْ جرىٰ علىٰ غير مَنْ هو له وجب الإبراز كما يأتي ، كقولك : مررتُ برجلٍ معه جاريةٌ ضاربتها أمّه .

(١) الكتاب : ١/ ٢٣٢ .

الضرب الثاني

في المعرفة

وأمّا المعرفة فهو : **(الاسم الدالّ بالقصد على واحدٍ معيّنٍ بما يخصّه من صفاته) .**

فقولنا : (الاسم) ليغطي جنسه ، فيخرج الفعل .

وقولنا : (الدالّ [٢١ب] بالقصد) ليكون أعمّ من الوضع ؛ فإنّ ما هو بالوضع فيه قصدٌ ، ولا ينعكس .

وقولنا : (على واحدٍ) ليخرج المشترك ، والواحد أعمّ من كونه واحداً بالشخص أو بالجمع ؛ إذ قد يكون معرّفاً ، نحو : جاءني الرجالُ ، لقومٍ معهودين ، أو بالجنس ، كما نذكره في تعريف الأجناس (١) .

وقولنا : (بما يخصّه من صفاته) ليخرج ما يدلّ على المعنى المطلق ، كالمصادر ؛ لأنّها دالّةٌ على نفس المعنى ، وهو متميّزٌ عن غيره بمعناه ، ومتعيّنٌ به ، والمعرفة لا تتعيّن بمعناها مجرّداً عن غيره ، بل ما يضاف إلى معناها الأصليّ من الصفات التي تخصّه .

وقولنا : (التي تخصّه) أعمّ من (التي تشخّصه) ؛ لتدخل معارف

---

(١) ص : ١٦٨ .

الأجناس ؛ لأنّها وُضِعَتْ بإزاء المعنى بما له من الأوصاف الخاصّة بالمعنى ، لا بالتي تخصّ أشخاصه ، والشخصيّ وُضِعَ له بما له ما يشخّصه .

وهذا الفصل يحصل المقصود منه في ثلاثة أطراف :

احدها : في أقسام المعارف .

والثاني : في نعت بعضها ببعض .

والثالث : في فائدة النعت للمعرفة .

[الطرف الأوّل

أقسام المعارف]

أمّا الطرف الأوّل فالمعارف ضربان :

إمّا معرفةٌ لم يسبق لها تنكيرٌ أصلاً . وإمّا معرفةٌ سبقها ذلك .

كما أنّ النكرة منها مسبوقة بالتعريف كزيدٍ من الزيود ، أو غير مسبوقة كرجلٍ .

فأمّا الأوّل من المعارف فإمّا أن يدلّ على معيّنه بنفس صيغته ، لا بانضمام شيء آخر إليه ، أو بانضمام ذلك ، فالأوّل العَلَمُ ، والثاني : إمّا انضمام إشارةٍ ، أو شيء غير إشارة ، فالأوّل : أسماء الإشارة ، والثاني : المضمرات ، بحسب الاستقراء .

وأمّا ما يكون مسبوقاً بالتنكير فإمّا أن يتعيّن بحسب لفظٍ ، أو لا بحسبه .

والثاني : هو المعرفة بالقصد ، ككثيرٍ من الظروف الزمانيّة ، كسحرَ ، وغُدْوَةَ ، وبُكْرَةَ ، وغيره ، ولذلك امتنع من الصرف بانضمام علّة أخرىٰ إليها ، وكذلك : يا رجلُ ، في النداء ، و : يا رجلاً ؛ بدليل وصفه بالمعرفة ، نحو : يا رجل الخبيث ، إلا أنّه في هذا سماعٌ ؛ إذ لا تقول : مررتُ برجلٍ قائماً ، وأنت تريد واحداً معيّناً ، وإن كان كذلك فبحسب قرينةٍ تقوم مقام الآلة ، كـ: يا رجلُ ، في النداء ، فأمّا (غدوة ، وبكرة) قيل [١] : هما أعلام ، و(سحر) قيل [٢] : هو معرّفٌ بالألف واللام ، وعُدِلَ عنهما .

وأمّا الذي بحسب لفظٍ فإمّا متقدِّمٌ علىٰ الكلمة ، وهو المعرَّف بالألف واللام ، أو متأخرٌ عنه ، وهو المضاف .

وقد تتقسم المعارف بتقسيم آخر ، وهو :

المعرفة إمّا أن تكون بالقصد أو لا ، والثاني : إمّا أن يكون لفظه لا يدلّ علىٰ كثرةٍ بحسب وضعٍ واحدٍ ، وهو العلم ، وهي خاصّته ، أو يدلّ ، وهو الصالح للدلالة علىٰ أكثر من واحدٍ ، وتخصيصه لأجل الصلاحيّة للغير ،

---

(١) الكتاب : ٢/ ٤٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٩ ، نتائج الفكر في النحو : ٣٨٠ .

(٢) الكتاب : ٢/ ٤٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٠ .

إمّا بحسب اقتران قرينة لفظيّة ، أو لا ، والأوّل إمّا حرفٌ كالألف واللام ، أو اسم كالمضاف ، والثاني إمّا لذكره ، وهو المضمر ، أو لحضوره ، وهو الإشارة .

[العلم]

أمّا العلم فقيل : **(هو ما وُضعَ علىٰ المسمّىٰ تمييزاً له عن غيره)** .

وحكمُ الكنىٰ والألقاب حكمُ الأعلام في المقصود بها ، والفرق بينها أنّ الاسم وُضعَ لمحض التمييز ، وأمّا الكنية فللكناية عن الاسم بغيره علىٰ جهة التفاؤل .

وأمّا اللقب فأن تكون للشيء حالةٌ ، أو تحدث له قصّةٌ ، فيلتفت إلىٰ ذلك ، ويلقّب بما يتضمّن ذلك ، كأنف الناقة ، وعائد الكلب لقبٌ لشاعر[١] ؛ لقوله :

ما لي مرضتُ ولم يعدني عائدٌ منكم ويمرض كلبكم فأعودُ[٢]

وكذلك (بَبَّهْ[٣] ، وقُفّة[٤]) .

---

(١) هو عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوّام .

انظر : الأغاني : ٢٠/ ١٨٠ ـ ١٨٣ ، الكامل للمبرّد : ٢/ ٦٦٥ ، سمط اللآلي : ٥٧٠ .

(٢) بيت من البحر الكامل لعائد الكلب الزبيريّ .

انظر : الأغاني : ٢٠/ ١٨٢ ، سمط اللآلي : ٥٧٠ .

(٣) لقبٌ لعبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث الهاشميّ ، المتوفىٰ سنة ٨٤ هـ .

ترجمته في : الأغاني : ٦/ ٣ ، تاريخ بغداد : ١/ ٢١١ ، نسب قريش ٣٠ ، الاشتقاق : ٤٤ .

(٤) منه : (قيس قفة) . انظر : الردّ علىٰ الزجّاج في مسائل أخذها علىٰ ثعلب : ٢٢ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٧٩ ، شرح الرضي : ٢/ ١٣٩ .

وينقسم بحسب معناه إلىٰ قسمين : إمّا علمٌ للأشخاص ، أو للأجناس .

فأمّا العلم للأشخاص فهو ما يتناول [٢٢أ] شخصاً معيّناً بصفاته التي بها تعيّن ، كزيدٍ وعمرو وخالدٍ .

وفائدته الاختصار ؛ إذ الأصل أن يذكروا ما يدلّ علىٰ وحدانيّته المطلقة ، ثمّ يخصّوا بصفاته ، فتقول : رجلٌ عاقلٌ أبيضُ كيتَ وكيتَ ، فاختصروا، ووضعوا ما يدلّ علىٰ حقيقته بما لها من القيود الخاصّة المشخّصة ، ولأنّهم لا يصلون إلىٰ التشخيص أبداً ؛ لأنّ كل ما يوردونه كلّيّ .

وأمّا الجنسيّ فهو : **(ما يتناول المعنىٰ الجنسيّ بما له من الصفات الخاصّة بها لا بما يتعيّن شخصاً)** .

فقولنا : **(بما له من الصفات)** لتخرج المصادر ؛ فإنّها دالّةٌ علىٰ مطلق المعنىٰ .

وقولنا : **(لا بما يتعيّن شخصاً)** ليخرج العلم الشخصيّ ، وذلك نحو : أسامة ؛ فإنّهم وضعوه للمعنىٰ الجنسيّ ، وهو المعقول الذي شأنه النحر والافتراس وكيتَ وكيتَ من الأوصاف الخاصّة بالنوع بما له هذه الأوصاف، من غير اعتبار الصفات العرضيّة ، ككونه قصيراً أو طويلاً ،

أو صغيراً أو كبيراً . وكذلك ثعالة ، ونحوه .

وفائدتُه : الاختصارُ أيضاً ، وأن يفرّقوا بين الأجناس كما فرّقوا بين الأشخاص في العلميّة ، فصار أسامة للفرق بينه وبين ثعالة .

وإنّما فعلوا أكثر ذلك في ما لا يُؤلَفُ من الحيوان ؛ لأنّ ما يُؤلَفُ يحتاج إلى التمييز بين أشخاصه ، بخلاف ما لا يُؤلَفُ ؛ فإنّه يحتاج إلى التمييز بين مقابله ، ولم يكن في ما يُؤْلَفُ ؛ لاستغنائهم عنه بعلميّة الأشخاص .

وأمّا أسدٌ وثعلبٌ فهما نكرتان .

وقد يُوْضَعُ مثلُ هذه الأعلام للمعاني ، كـ(حَلاقِ) اسمٌ للمنيّة [1] ، أي : إنّها التي شأنها الإذهاب للأرواح من غير اعتبار كونها فُجاءةً أو غير فُجاءةٍ ، أو بسببٍ أو غير سبب ؛ فإنّها عوارض .

---

(١) قال المقعد بن عمرو :

لحقتْ حلاقِ بهمْ على أكسائهم ضَرْبَ الرقابِ ولا يُهِمُّ المغنمُ

انظر : ما بنته العرب على فعالِ ٧٩ .

وكذلك (صَرامِ) للحرب[1] ، و (صَمامِ) للداهية[2] ، ونحو ذلك كثيرٌ .

وإنّما قلنا : إنّها أعلامٌ ؛ لامتناع صرف بعضها كأسامة ، وليس لها إلا التأنيث ، فلا بدّ من علّةٍ أخرىٰ ، فقلنا : هي العلميّة ؛ لأنّهم لا يدخلون الألف واللام ، فيقولون : الأسامة ، وليس معرفةً بالقصد ؛ إذ لو كان لزال في وقتٍ ما ؛ لأنّ تعريف القصد ليس بلازمٍ ، ويدخله التنكير بالعرض كما يدخل الشخص ، فتقول : مررتُ بأسامةَ وأسامةٍ آخرَ ؛ لأنّه لـمّا كان علماً للأجناس وقع علىٰ الأشخاص ؛ لوجود المعنىٰ المسمّىٰ بأسامة في كلّ واحدٍ من أشخاصه ، وإذا وقع علىٰ الأشخاص أمكن تنكيرها ، فأمكن دخول التنكير فيها ، كما في قولك : مررتُ بفاطمةَ وفاطمةٍ أخرىٰ .

وأمّا بحسب لفظه فإلىٰ قسمين : مفرد ، ومركّب .

---

(١) قال النابغة الجعديّ ـ رضي اللّه عنه ـ :

الا ابلغْ بني شيبْان عنّا   فهلْ حلبتْ صرامِ لكم صراها

انظر : شعر النابغة الجعديّ : ٢١١ ، ما بنته العرب علىٰ فعالِ ٩٢ .

(٢) قال الأسود بن يعفر :

فرّتْ يهودُ وأسلمتْ جيرانها   صَمّي لِما فعلتْ يهودُ صَمامِ

انظر : ديوانه : ٦١ ، ما بنته العرب علىٰ فعالِ : ٩٢ ـ ٩٣ .

والمركّب : إمّا تركيب إضافة ، أو تركيب البناء .

وتركيب الإضافة في الشخص : عبدالله ، وفي الجنس : أمّ حبين[(١)] ، وابن عرس[(٢)] ، وابن آوىٰ[(٣)] ، وابن أوبر[(٤)] ، وبنات وَرْدان[(٥)] ، وابن قِتْرَة[(٦)] ، ونحو ذلك .

وهذه مضافات إلىٰ اسم معرّفهُ الجنسُ ، ولذلك لا تدخل الألف واللام

(١) هي أم الحرباء : دويبة من العظاء . (المرصع لابن الأثير : ١١٦) .

(٢) المرصع لابن الأثير : ٢١٩ .

(٣) المرصع : ٥١ .

(٤) هو نوع من صغار الكمأة . (المرصع لابن الأثير : ٥١) .

(٥) في المخطوطة : (بنت وردان) ، والصواب ما أثبتّه ؛ لأنّه جمعٌ واحدُهُ : (ابن وردان) ، وهو ضربٌ من الحشرات أسود . (المرصع لابن الأثير : ٣٠٤) .

(٦) هو ذكر الأفعىٰ ، دقيقٌ صغيرٌ ، شبّه بالقترة ، وهو نصلٌ دقيقٌ . (المرصع لابن الأثير : ٢٤٦) .

في الثاني[١]، ولذلك لم ينصرف ابن آوىٰ ؛ للتعريف والوزن ، وكذلك ابن أوبر .

وأمّا ابن لبون وبنت مخاض فليس من هذا ، [٢٢ب] وهو مضافٌ إلىٰ نكرة ، يدلّ عليه دخول الألف واللام ، كقوله :

وابنُ اللبون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يستطعْ صولةَ البُزلِ القناعيسِ[٢]

ثمّ جعلوا ذلك اسماً له .

وأمّا المركّب تركيب البناء فنحو : تأبّط شرّاً ، ومعديكرب ، وفي الجنسيّ : سام أبرص .

---

(١) ورد في ضرورة الشعر دخول الألف واللام علىٰ بعضها ، كقول الشاعر :

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً   ولقد نهيتك عن بنات الأوبرِ

وقول جرير :

يقول المجتلون عروسَ تيمٍ   شوىٰ أمّ الحبين ورأس فيلِ

انظر : شرح ديوان جرير : ٣٤٨ ، مجالس ثعلب : ٢/٥٥٦ ، شرح أبيات المغني : ٣١٠/١ .

(٢) بيت من البحر البسيط لجرير . (ديوانه : ١/ ١٢٨) .

والبيت في : الكتاب : ١/ ٢٦٥ ، المقتضب : ٤/ ٤٦ ، شرح أبيات سيبويه : ١/ ٤٥٩ ، المغني : ٧٥ ، شرح أبياته : ١/ ٣١٥ .

وأمّا المفردَ ، فبيِّنٌ ، كما تقدّم .

وينقسم أيضاً بحسب لفظه إلىٰ كنيةٍ وغير كنية ، وهو إمّا لقبٌ أو اسمٌ ،

فالاسم قد تقدّم ، واللقب كـ(قفّة ، وبطّة) .

والكنية كـ(أبي عبداللّه) ، وأمّ فلانة ، وفي الجنسيّ : أبو جُخادب [١] ،

وأمّ حبين ، وأبو براقش [٢] .

وينقسم أيضاً إلىٰ منقولٍ وسرتجلٍ .

والمنقول إمّا منقولٌ من غير أصول العربيّة ، وهي الأسماء الأعجميّة ، وقد تكون علىٰ أوزان الأصول في العربيّة ، وعلىٰ غير أوزانها ، وقد تغيّرها العرب ، وقد لا تغيّر .

وأمّا إن كان علىٰ خلاف ألفاظها فلا بدَّ من تغييره ، علىٰ ما نذكره فيما لا ينصرف .

وإمّا منقولٌ من أصول العربيّة ، وهي النكرات ، ولا بدَّ من موافقة أوزانها وألفاظها ، فتكون بحسبها سواء كان مشتقّاً أو غير مشتقّ ، جوهراً كان أو معنًى ، كرجلٍ تسمّيه أبيض ، أو أسدٍ ، أو فضلٍ ، أو حسنٍ ، أو حارثٍ ، ومنه التسمية بالفعل ، نحو : يشكر ، وتغلب .

---

(١) هو جرادٌ أخضر طويل الرجلين . (المرصع لابن الأثير : ٩٤) .

(٢) هو طائرٌ يتلوّن الواناً ، له ست قوائم . (المرصع لابن الأثير : ٦٦) .

وأمّا المرتجل فهو الذي لم يُنْقَلْ من شيء ، بل وُضِعَ أولاً لمسمّاه المعيّن ، ولا بدّ أن يكون على أوزان الأصول ، كغطفان ، وعثمان ، وحمدان ، وفقعس ، فإنّ مثال ذلك في النكرات : غَلَيَان ، وسُلْطان ، وسكران ، وجعفر ، للنهر الصغير .

وارتجاله تارةً يكون بالنسبة إلى اللفظ كغطفان ، وتارةً بالنسبة إلى حاله في الصفة ، ولا يكون للقياسيّ، فيكون منقولُ اللفظِ غيرَ منقول تلك الحالة ، ولذلك قيل في المرتجل : ما لا أصل له في النكرات بذلك ، أي : أحد الاعتبارين ، وتلك الحالة إمّا وزنٌ أو اعتلال ، فالوزن قولهم : مَوهَب ، في اسم رجلٍ ، والأصل : موهِب ، وهو قياسه ، وأمّا في الاعتلال كـ: مريم ، ومديَن ، ومكوز ؛ فإنّ الأصل أن ينقلب حرف العلّة ألفاً ؛ لأنّه بمنزلة (مَفْعَل) ، كـ: معادٍ ، ومنالٍ ، من : أعاد ، وأنال .

وكذلك (حَيْوَةٌ)[١] ، أصله أن يكون مقلوب الواو إلى الياء ، ثمّ مدغمه كـ: حيّة ، وكيّة ؛ لأنّه قياس : طوى طيّاً ، ولوى ليّاً ، وشبهه .

وكذلك (مَحْبَبٌ)[٢]، أصله النقل والإدغام ، كـ(مَقَرّ) ، وهو ذو مقرّ .

ويكون لفظ المرتجل في هذا لفظ النكرة ، فيشبه المشتقّ ، وإن كان ليس

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣٨٩ ، ٤٠٣ ، الممتع في التصريف : ٢/ ٥٦٩ .

(٢) هو اسم رجل . انظر : الكتاب : ٢/ ٣٦٤، المنصف : ١/ ١٤١، الممتع : ١/ ٢٥٢ .

علىٰ قياس الاشتقاق ، كحيوة من الحياة ، ومحبب من الحُبّ ، وإنّما يعتبر من المشتقّات ما كان في النكرات ؛ لأنّ العَلَمَ لا يراعىٰ فيه المعنىٰ ، فقد يسمّىٰ الأبيض بالأسود[١] .

وأمّا الزجّاج[٢] فيقول : الأعلام كلّها مرتجلة ، فالمرتجل عنده ما لم يُقْصَدْ في وضعه النقل من محلّ آخر إلىٰ هذا ، ولذلك تجعل الألف واللام في الحارث ونحوه زائدةً ، وعلىٰ هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض ، لا بالقصد ، وليس قويّاً .

---

(١) كالأسود بن المنذر اللخميّ . والأسود بن يعفر النهشليّ .

(٢) انظر : أوضح المسالك : ٤٤ ، التصريح بمضمون التوضيح : ١/١١٦ .

[٢٣أ]

مسألةٌ

ذكرها الإمام في موضعٍ آخر

قال : اعلمْ أنّ الأعلام أصلها في الأشخاص المحسوسة ، وتقلُّ في المعاني المعقولة ؛ لأنّ المراد في الأعلام وَضْعُ اللفظِ على الشخصيّة الحاوية للصفات التي مجموعها لا يكون في غيره ، والأعيان لـمّا كانت أظهر للحاسّة كان الاختصاص بالذي فيها أظهر ، فكانت الأعلام لها أولى .

ثمّ الأشخاص منها ما يؤْلَفُ ، ومنها ما لا يُؤْلَفُ ، والأوّل أولى ؛ لأجل الاحتياج إليها ، وأصلها النوع كالأناسيّ ،ثمّ ما يؤْلَفُ من الحيوان نحو : أعوجَ[١] ، ولاحق[٢] ، وعلوى[٣] ،

---

(١) فرسٌ لبني هلال .

انظر : أنساب الخيل : ١٦ ، أسماء خيل العرب : ٣٥ ، الحلبة في أسماء الخيل : ٢١١ .

(٢) فرسٌ لغني بن أعصر .

انظر : الخيل لأبي عبيدة : ٦٦ ، أسماء خيل العرب : ٢١٤ ، الحلبة في أسماء الخيل : ٢٤٦ .

(٣) فرس لسليك بن السلكة الجوهريّ ، وأخرى لخفاف بن ندبة .

انظر : أسماء خيل العرب : ١٧٢ ، الحلبة في أسماء الخيل : ٢٤٢ ، فائت الحلبة : ٢٦٢ .

وغَيرَة [١] ، والجديل [٢] ، وشدقم [٣] ، أسماء خيلٍ وجِمالٍ .

ثمّ للبقع كـ : عُمان ، ونجد ، والحجاز ، والعراق .

ثمّ للذي لا يؤلف ، وهو نوعان : مشاهدٌ دائماً ، وغائبٌ .

فالمشاهد كأسماء النجوم كالدبران [٤] ، والشرطان [٥] ، رفعٌ ، والجَرْباءِ [٦] ، ومنه : فجوة الثمال [٧] ؛ لأنّها جسمٌ ، وإن لم تكن مرئيّة .

---

(١) في المخطوطة : (عبوة) بلا نقط ، ولم أجد في الخيل ولا الإبل ما يحتمل هذا الرسم ، وترجّح لي أنّها (غيرة) ، وهي فرسٌ للحارث ابن يزيد الهمداني .

انظر : أسماء خيل العرب : ١٨٧ ، فائت الحلبة : ٢٦٤ .

(٢) جديل : فرس النعمان بن سنذر . انظر : فائت الحلبة : ٢٣٨ .

(٣) هو اسم فحل من إبل النعمان بن المنذر . (الصحاح : ٥/ ١٩٥٩) .

(٤) قال ابن قتيبة في (كتاب الأنواء : ٣٧) : « كوكبٌ أحمرُ منيرٌ يتلو الثريّا ، ويسمّى (تابع النجم) و(تالي النجم) ، وباستدباره الثريّا سمّي دبراناً ، ويسمّى أيضاً (المِجدَح) . » .

(٥) قال ابن قتيبة في (كتاب الأنواء : ١٧) : « الشرطان : كوكبان ، يقال : إنّهما قرنا الحمل ، ويسمّيان (النطح والناطح) ، ويسمّى (النطيح) أيضاً ، وبينهما في رأي العين قاب قوس إذا صارا في كبد السماء » .

(٦) قال صاحب (القاموس المحيط : ٨٥) : « الجرباء : السماء أو الناحية التي يدور فيها فلك الشمس والقمر » .

(٧) كذا كتبت في المخطوطة بلا نقط ، ولم أتبيّن صحّتها ولا المراد بها ، وقد اجتهدت في رسمها ، والله أعلم .

ثمّ ما قد يشاهد في وقتٍ ، كأسامة ، وثعالة ، إلىٰ غير ذلك من السباع والأجناس والطيور .

والمرتبة الأخيرة مرتبة المعاني كـ: سبحان ، للتسبيح والبراءة [١] ، بمنزلة حُمْران ، ومنه قوله :

عُدَّتْ عليّ بزوبرّا [٢]

سئل أبو عليّ [٣] عن ترْكِ صرف (زوبر) ، فقال : أراد القصيدة كلّها ، فعلّقها عليها ، فكان فيها التعريف والتأنيث .

ومنه ما حكاه أبو زيدٍ [٣] : الفينة ، وفينة ، ونَدَرَىٰ ، والنَّدَرَىٰ ، فهذا ممّا ثبت عليه تعريفان : العلميّة والألف واللام ، وهو كقولك : شَعُوبُ ،

---

(١) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة : ٢٦ .

(٢) من بيت من البحر الطويل لعمرو بن أحمر ، وهو بكماله :

أإنْ قال عاوٍ من تنوخَ قصيدةً　　بها جَرَبٌ عُدَّتْ عليَّ بِزَوْبَرا

ونسب إلىٰ الفرزدق ، وإلىٰ الطرمّاح ، والصحيح أنّه لابن أحمر .

انظر : ديوان ابن أحمر : ٨٥ ، ديوان الفرزدق : ١٨٤ ، ديوان الطرمّاح : ٥٧٤ ، الاشتقاق : ٤٨ ، المعاني الكبير : ٨٠١ ، الخصائص : ٢/١٩٨ ، المبهج : ٢٧ ، الإنصاف : ٢/ ٤٩٥ ، الخزانة : ١/١٤٨ .

(٣) سائله هو ابن جنّي . انظر : الخصائص : ٢/١٩٨ ، المبهج : ٢٧ .

(٣) هو الأنصاريّ . انظر : النوادر له : ٤٠٣ ، و المبهج لابن جنّي : ٢٦ .

والشَعُوبُ ، للمنيّة .

ومنه أسماء الأعداد كقولك : ثلاثةُ نصفُ ستّةَ ، وثمانيةُ ضِعْفُ أربعةَ ، إذا أردت قدر العدد ، لا نفس المعدود (١) .

ومنه : فجارِ ، وبرّة ، فـ(برّة) علمٌ للبرّ ، و (فجارِ) معدولٌ عن (فجرة) علم للفجور ، وقول سيبويه : هو « معدولٌ عن (الفَجْرَةِ) » (٢) بالألف واللام تفسيرٌ على طريق المعنى ، لا على طريق اللفظ ، ولو عدلت عن (برّة) هذه لقلت : بَرارِ ، كما في (فَجارِ) (٣) .

ونحو ذلك ما يستعمله النحويّون من الأمثلة التي يُوْزَنُ بها (٤) ، هي أعلامٌ ، فإذا قلت : (أفعلُ) الصفة [٢٣ب] لا ينصرف ، فلا تصرف أنت (أفعل) في كلامك ؛ لأنّه علمٌ فيه الوزن ، فصار بمنزلة (أحمد) ، وتقول (فاعلةُ) لا تنصرف في المعرفة ، وتنصرف في النكرة ، فتمنع أنت (فاعلةُ) في كلامك من الصرف ؛ لأنّه علمٌ مؤنّثٌ ، فيكون كفاطمة ، وكذلك : (فعلان) مذكّر (فعلى) لا ينصرف ، تمنعه أنت من الصرف ؛ لأنّه بمنزلة :

---

(١) المبهج : ٢٩ .

(٢) الكتاب : ٢/٣٩ .

(٣) قاله ابن جنّي في (المبهج : ٢٨) .

(٤) المبهج : ٢٩ .

(حمدان) .

وتقول : وزن (إبراهيمَ) (فِعْلاليلٌ) ، فتصرف مثاله في كلامك ؛ لأنّه معرفةٌ خاصّة ، وكذلك : وزن (جبريلَ) (فِعْلِيْلٌ) بالصرف ؛ لأنّه ليس فيه سوى العلميّة ، وإن كان الأصل لا ينصرف ؛ لوجود علتيه .

وتقول : وزن (جعفرٍ) (فَعْلَلٌ) ، فتصرف الأصل والمثال معاً ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما فيه علّةٌ واحدةٌ .

وإذا قيل لك : ما مثالُ (إفكلٍ) ؟ فيجوز لك أن تقول : (إفعلٍ) ، تصرفه للحكاية .

وكذلك : ما مثال (ضُرِبَ) ؟ لك أن تقول : (فُعِلَ) ، تحكيه .

ومن الباب قولهم [1] : **(قد صرّحت بجِدّانَ)** ، و : جِذّانَ ، فهذا علمٌ بمعنى (الجِدّ) .

ومنه قولهم [2] : **(أتى على ذي بِلِيّانَ)**، وهو علمٌ للبُعْدِ .

---

(١) من أمثال العرب ، وله روايتٌ كثيرة ، منها : (صرحتْ بجلدان) و (بجلذان) .

انظر : مجمع الأمثال : ١/ ٣٥٤ ، ٤٠٥ ، جمهرة الأمثال : ١/ ٤٣٦ ، المستقصى : ٢/ ١٤٠ ، اللسان : ٣/ ١١٣ .

(٢) اللسان : ١٤/ ٨٧ .

[أسماء الإشارة]

وأمّا أسماء الإشارة فهي : (**المعرفة الموضوعة لمشارٍ**) .

وفيها لغتان :

إحداهما[١] : إجراؤها على لفظٍ واحدٍ للمذكّر والمؤنّث والجمع ، وهي ضعيفةٌ .

[٢٤أ] والثانية : التفرقة في أسماء الإشارة ، وهؤلاء اختلفوا في حروف الخطاب ، فمنهم من يبقيها مفتوحةً على حالةٍ واحدةٍ في الإفراد والجمع ، والمذكّر والمؤنّث ، ومنهم من يفرق بين المذكّر والمؤنّث بالكسر والفتح خاصّة .

وقوله :

لا وأبيكَ ابنةَ العامريِّ

البيت[٢] .

---

(١) الارتشاف : ١/ ٥٠٨ .

(٢) من بيت من البحر المتقارب لامرئ القيس ، تكملته :

لا يدّعي القومُ أنّي أفرْ

انظر : ديوانه : ١٥٤ ، شرح القصائد السبع الطوال : ٤٤ ، ضرورة الشعر : ٧٩ ، المحتسب : ٢/ ٢٧٣ ، ضرائر الشعر : ١٣٢ ، المغني : ٣٢٩ ، الخزانة : ١١/ ٢٢١ .

على لغة من لا يفرّق في حروف الخطاب .

وأمّا أسماء الإشارة فعلى هذا هي على ضربين : مذكّر ، ومؤنّث .

وكلٌّ واحدٍ منهما إمّا مفردٌ ، وإمّا مثنّى ، وإمّا مجموعٌ .

فتكون ستة أصنافٍ ، يشترك المؤنّث والمذكّر في صنفٍ منها ، وهو الجمع ، فتكون خمسة أصنافٍ : أمّا المذكّر المفرد قيل فيه للقريب : هذا ، وللبعيد : ذلك ، وللمتوسّط : ذاك [١] .

قال الرمّانيّ [٢] : لـمّا كان القريب مجرّداً عن البعد بحيث لا يحتاج معه إلى تكلّف في الإشارة كان له حرفٌ دون زيادةٍ ، والبعيد بزيادتين ، والمتوسّط بواحدة .

وربّما قال بعضهم [٣] : (هذا) لِمَا حضرَ ، و : (ذاك) لِما غاب ، و : (ذلك) لِما غاب وتراخى ، ويقال : (هذا) لِما هو كائنٌ في الحال ، و : (ذاك) لِما تقضّى ولم يبعد ، و : (ذلك) لِما تقضّى وبَعُدَ . والعبارات متقاربةٌ ، وعليها فَقِسْ عليه ما بقي .

ويظهر لي أنّ الكاف لا دخول لها في القرب ولا البُعْدِ ، بل هي دالّةٌ على

---

(١) التوطئة : ١٩٤ ، الكافية : ١٥٠ ، شرحها لابن الحاجب : ٧٢ .

(٢) انظر : المباحث الكامليّة للورقيّ : ٣٣١ .

(٣) المصدر السابق .

الخطاب ، وأنّ الدال على القرب والبعد (ها) واللامُ ، ولذلك لم يُجْمَعْ بينهما ، وبعكس (ذاك) ؛ فلو دلّ على التوسّط لَـما صحَّ الجمعُ بينه وبين ما يدلّ على القرب ، وهو (ها) ، وأنت تقول : هذاك ، فدلّ على أنّه لا دلالة له على قربٍ ولا بُعْدٍ ، بل هو لمطلق الخطاب ، فانظره .

وقال الفرّاء [1]: أهل الحجاز يقولون : (ذلك) باللام ، وبه جاء القرآن ، وأهل نجدٍ من تميمٍ وأسدٍ وقيسٍ وربيعةَ ، بغير لامٍ .

وقال أبو عبيدة [2]: (ذلك) يكون بمعنى (هذا) ، وأنشد :

أقولُ له والرمحُ يأطرُ مَتْنَهُ ... تأملْ خُفافاً إنّني أنا ذلكا [3]

وقيل [4]: منه قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢] ، والأصل الأوّل ،

---

(١) معاني القرآن : ١/ ١٠٩ .

(٢) مجاز القرآن ١ / ٢٨ ـ ٢٩ .

(٣) بيت من البحر الطويل لخفاف بن عمير بن الحارث السلميّ ، المعروف بخفاف بن ندبة . انظر : ديوانه ٦٤ ، الاشتقاق : ٣٠٩ ، الخصائص : ٢/١٨٦ ، المنصف : ٣/ ٤١ ، الخزانة : ٥/ ٤٣٨ .

(٤) قاله عكرمة والأخفش وأبو عبيدة . انظر : مجاز القرآن : ١/ ٢٨ ، تفسير القرطبيّ : ١/ ١٥٧ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٦٦ ، معاني القرآن الكريم للنحّاس : ١/ ٧٨ .

وتأوّله المبرّد [١] على معنى : أنا ذلك الذي سمعتَ به ، وأُخبرتَ عنه ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ ، أي : هذا ذلك الكتاب الذي وُعِدتم به في التوراة والإنجيل .

وقد تأتي مواضع يصلح فيها (هذا) و (ذلك) باعتبار معنيين ، مثل أن يُحدّثك الرجل بالحديث ، فتقول : ذلك ، وهذا ، فإن أشرتَ إلى معناه كان معنًى ، وإن أشرتَ إلى الخبر بعينه فهو حاضرٌ .

وقال الرمّانيّ : يصلح في الأخبار أن تقدّرها حاضرةً لقربها ، وبعيدةً لنقيضها ، ومنه قوله تعالى ﴿ هَذَا مَا تُوعَدُونَ ﴾ [ص : ٥٣] للوعد ، ولو أردت الموعود لقلت : ذلك .

واعلم أنّ أسماء الإشارة تقع موقع المضمرات ، نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ [٢] كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ [الإسراء : ٣٨] ، وقوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة : ٦٨] .

وتقع المضمرات أيضاً موقعها ، قال رؤبة :

---

(١) الكامل ٣/ ١١٥٠ .

وانظر : تفسير القرطبيّ : ١/ ١٥٨ ، معاني القرآن الكريم للنحّاس : ١/ ٧٨ .

(٢) في المخطوطة : (كلّ أولئك) ، وليس في القرآن آية هكذا ، ولا قراءة في آية الإسراء بـ(أولئك) .

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقْ
كأنّه في الجلد توليعُ البهقْ (١)

يريد : كأنّ ذلك .

والمثنى القريب : (هذان) رفعاً ، و : (هذين) نصباً وجرّاً .

وفي البعيد : (ذانّك) رفعاً ، و : (ذينّك) نصباً وجرّاً .

وللمتوسط : (ذانِك) مخفّفاً رفعاً ، و : (ذينك) نصباً وجرّاً .

وأمّا المؤنّث المفرد في القريب : (هذهي) ، و (هذهِ) ، و (هاتي) ، و (هاتهِ) ، و (هاتهي) .

وفي البعيد : (تلك) ، و (تالك) .

وفي المتوسّط : (تيك) .

والمثنى في القريب : (هاتان) رفعاً ، و (هاتين) نصباً وجرّاً .

وفي البعيد [٢٤ب] (تانّك) رفعاً ، و (تينّك) نصباً وجرّاً .

وفي المتوسّط : (تانِك) مخفّفاً رفعاً ، و (تينك) جرّاً ونصباً .

وأمّا في الجمع لهما ففي القريب : (هؤلاء) ، وفي البعيد : (أولئك) ،

---

(١) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة في (ديوانه : ١٠٤) ، وهما أيضاً في : مجالس ثعلب : ٢/ ٣٧٥ ، المحتسب : ٢/ ١٥٤ ، المغني : ٨٨٨ ، شرح أبياته : ٨/ ٤٧ ، الخزانة : ١/ ٨٨ .

و (أولالك) ، وفي المتوسّط : (أولاك)[١] ، وقيل[٢] : هي لغاتٌ ، والفصيحة (أولئك) ، وهي لغة قريش[٣] .

وقال الكسائيّ[٤] : (الأولى) كأنّه جمع (ذاك) ، و : (أولائك) و : (أولالك) جمع (ذلك) .

وقد يضعون للمكان إشارة ، نحو : (ثَمَّ) ، وللبعيد : (هنّا) ، وللمتوسّط : (هُنا) ، وتلحقها الكاف واللام ، نحو : هنالك ، وهاء التنبيه أيضاً ، نحو : ههنا .

وقال الزجّاج[٥] : (هُنَا) للقريب ، وللمتراخي : (هُنَاك) ، و (ثَمَّ)[٦] .

---

(١) المقدمة الجزولّية : ٦٨ ، المباحث الكامليّة : ٣٣٢ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة : ١/ ١٦٢ ، الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب : ١/ ٢٦٧ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٣٣ ، شرح التسهيل : ١/ ٢٤٢ ، الارتشاف : ١/ ٥٠٦ .

(٤) دقائق التصريف : ٥٣٩ـ ٥٤٢ ، الارتشاف : ١/ ٥٠٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٩٧ .

(٦) شرح السيرافيّ : ١/ ١٧٧ ، ١٧٨ (المطبوع) .

كان إشارةً ، فبنيت[١] ، فكانت حروف الإشارة ، وقيل[٢] : بُنيَ ؛ لتضمّنه الحرف ، وهو حرف التعريف ؛ لأنّ الإبهام والإشارة لا يوجبان البناء[٣] .

وفي هذه ثلاثة مباحث :

أحدها : أنّ (ها) التي تدخل في أوائلها منها ما يدخلُ أبداً ، ومنها ما يجوز دخولها[٤] .

وهي حرفٌ زائدٌ لتنبيهٍ ، ليس جزءاً من اسم الإشارة ، وإنّما جُعِلَ تقويةً له وتنبيهاً للمخاطب عليه ، فكأنّك قلت لمخاطبك : تنبّه ، وانظرْ نحو ما أشيرُ إليك .

وقد تدخل على الجمل ، فتقول : ها زيدٌ منطلقٌ ، وهي بمنزلة (ألا) ، كقوله :

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : شرح اللمع لابن برهان : ١/ ٣٠٢ ، شرح المقدمة المحسبة : ١/ ١٦٢ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٢٦ ، شرح التسهيل : ١/ ٢٥٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٤ .

(٤) قال المراديّ في (الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٤٢) عن حرف التنبيه (ها) : « . . . ويطّرد في أربعة مواضع الأوّل : مع اسم الإشارة ، نحو : هذا ، ويكثر في المجرّد من الكاف ، ويقلّ في المقرون بالكاف . . . . ويمتنع في المقرون بالكاف واللام ، فلا يقال : هذلك ؛ لكثرة الزوائد » .

ألا إلا تكنْ إبلٌ فمِعْزى (١)

وإنّما لم تجتمع مع (ذلك) لأنّ (ها) لتنبيه القريب ، واللام للبعيد ، فكرهوا الجمع (٢)، واللام تدلّ على بُعْدِ المشارِ ، وقيل : بُعْدُ المخاطبِ . وقيل (٣) : لكونها عوضاً من التنبيه الذي دلّتْ عليه (ها) ، وقيل : هي عوضٌ من (ها) ، ولذلك لا يجتمعان ، ألا ترىٰ أنّها تجتمع مع (ذاك) ، كقوله :

رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني ... ولا أهل هذاك الطراف الممدّدِ (٤)

وهي توجد في أسماء الإشارة ، ولا تكون في المضمرات بحسب الأصل ؛ لأنّ الإنسان لا ينبِّهُ نفسَهُ ، ولا المخاطب عن نفسه ، ولا الغائب ، وأمّا قولهم : ها نحن أولائك ، وها أنت ذا ، وها أنا ذاك ، وقول اللّه تعالىٰ :

---

(١) صدر بيت من البحر الوافر لامرئ القيس ، عجزه :

كأنَّ قُرُونَ جِلَّتِها العِصِيُّ

انظر : ديوانه ١٣٦ .

(٢) الارتشاف : ١/ ٥٠٧ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٧ .

(٤) بيتٌ من البحر الطويل لطرفة بن العبد من معلّقته .

انظر : ديوانه ٣١ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات : ١٩٢ ، شرح القصائد التسع المشهورات : ١/ ٢٦٣ ، شرح التسهيل : ١/ ٢٤٤ .

﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ﴾ [آل عمران: ٦٦] ونحوه ، فتأوّله الخليل[١] علىٰ أنّها مقدّمةٌ عن (ذا) ، والأصل : نحن هؤلاء ، وأنت هذا ، وهذا أنا .

واستدلّ سيبويه[٢] علىٰ صحّة هذا بأنّ العرب تخبر بهذه الأخبار ، ولا يقال : هي غير مفيدة ؛ لأنّ هذا لا يقال ابتداءً ، وإنّما يقال عند تقدّم ذكرٍ لتعظيمٍ أو تحقيرٍ يُعْنىٰ به أو يُتوهّم ، فيقول : أنا ذا ، وذا أنت ، لا تريد تعريفاً .

قال سيبويه[٣] : ومثل هذا الفصل قوله :

هذا لها ها وذا ليا[٤]

أي : هذا لها ، وهذا ليا .

وقولهم[٥] : (**إي ها الله ذا**) ، أي : إي والله هذا قَسَمي ، كقوله :

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٧٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) من بيت من البحر الطويل للبيد بن ربيعة ـ رضي الله عنه ـ ، وهو قوله :

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا   فقلتُ لهم : هذا لها ها وذا ليا

انظر : ديوانه : ٣٦٠ ، المقتضب : ٢/ ٣٢٣ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٤٤ ، شرح المفصّل : ٨/ ١١٤ ، خزانة الأدب : ٥/ ٤٦١ .

(٥) الكتاب : ١/ ٣٧٩ .

... ها لعمر اللّه ذا قسماً (١)

قلتُ : ويحتمل في ذلك أن تكون داخلةً على الجملة ، وقد قيل ذلك ، كقوله :

ها إنّ ذي عِذرَةٌ إن لا تكن نفعتْ فإنّ صاحبها قد تاه في البلدِ (٢)

وَرُوِيَ : (ها إنّ تا عذرة) (٣) .

وقال زهير :

تعلّمنْ ها ـ لَعَمْرُ اللّهِ ـ ذا قَسَماً
واقصدْ بذرعك وانظرْ أين تَنْسَلكُ (٤)

---

(١) من بيت لزهير سيذكره المؤلّف بعد قليلٍ .

(٢) بيت من البحر البسيط للنابغة الذبيانيّ من معلّقته .

انظر : ديوانه : ٢٨ ، المفصّل : ٤٠٩ ، شرح المفصّل : ٨/ ١١٣ ، الجنى الداني : ٣٤٤ ، الخزانة : ٥/ ٤٥٩ .

(٣) هذه رواية الزمخشريّ في (المفصّل : ٤٠٩) .

(٤) بيت من البحر البسيط لزهير بن أبي سلمى ، وقافيته في المخطوطة : (تنسبك) ، وما أثبتّه هو الصحيح .

انظر : شرح شعر زهير لثعلب ١٣٧ ، الكتاب : ٢/ ١٤٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/٢٤٦ ، تحصيل عين الذهب : ٥١٤ ، الخزانة : ٥/ ٤٥١ .

ويحتمل أن تكون : (إنّ هذي)(١) ، قيل : تكون للتنبيه كما يكون حرف النداء [٢٥أ] في قوله تعالىٰ : ﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾[النمل : ٢٥] ، ونحوه .

وقال سيبويه(٢) : لا يبعد أن تدخل علىٰ المضمر تأكيداً ، وأخذَ ذلك من قوله تعالىٰ : ﴿ هَا أَنتُمْ هَؤُلاَءِ ﴾ [آل عمران : ٦٦] ، ولو كانت من : (هؤلاء) لما أعادها (٣) ، فتدخل هنا كما تدخل في الجمل .

قيل (٤) : يحتمل ما ذكره أن يكون أعادها تأكيداً للبُعْدِ عن الكلمة ، فكرّرها .

قلت : وعلىٰ الأمرين لا بدّ أن تكون إحداهما ليست الداخلة علىٰ (هؤلاء).

وقال الفرّاء (٥) : إنّ العرب إذا وصلت المكنّيّ بمبهم ، وجعلت الخبر عنه

---

(١) يريد قول الشاعر : (ها إنّ ذي عذرة) .

(٢) الكتاب ١ / ٣٧٩ .

(٣) شرح السيرافيّ : ٣/ ١٣٥ب .

(٤) شرح التسهيل : ٣/ ٢٤٥

(٥) قريبٌ من هذا في (معاني القرآن ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢) .

بالفعل فهو معنىٰ التقريب[١] عندهم ، نحو : ها أنا ذا أقومُ ، ولا تجعل المبهم خبراً عن المكنّىٰ ، ونحوه : أين أنت ؟[٢] ، فتقول : ها أنا ، فالعرب في ذلك تُدْخِلُ حرف التنبيه علىٰ المكنيّ[٣] دون المبهم ، فلا يكادون يقولون : أنا هذا ، وقد يقولون : ها أنا هذا[٤] .

فإذا كان الكلام علىٰ غير تقريبٍ[٥] ، وهو أن تبني أحدهما علىٰ الآخر ، لم تدخل (ها) ، فتقول : أنا هذا ، وهذا هو[٦] ، يلتقي كلّ واحدٍ بصاحبه بمنزله (هذا) ، وقد قصدوا بذلك أن يفرقوا بين الاعتماد عليه

---

(١) في المخطوطة : (التعريف) ، والتقريب : مصطلحٌ كوفيٌّ يريدون به : إعمال أسماء الإشارة عمل (كان) إذا وقع بعد الإشارة منصوبٌ .

انظر : مجالس ثعلب : ١/ ٤٣ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٢ ، الأصول في النحو : ١/ ١٥٢ ، همع الهوامع : ١/ ١١٣ ، المصطلح النحويّ : ١٣٢ .

(٢) في المخطوطة : (المر أنت) ، والتصويب من (معاني القرآن : ١/ ٢٣٢) .

(٣) في المخطوطة : (المعيّن) ، والتصويب من (معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٣١) و(الارتشاف : ١/ ٥٠٧) .

(٤) منه قوله تعالىٰ : ﴿هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿١٠٩﴾﴾ [النساء : ١٠٩] .

(٥) في المخطوطة : (تريب) ، والتصويب من (معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٣٢) ، و (الارتشاف : ١/ ٥٠٧) .

(٦) في (الارتشاف : ١/ ٥٠٧) إشارة إلىٰ نهاية كلام الفراء هنا .

وغير الاعتماد .

وقد حكى أبو الخطّاب ويونس : هذا أنا ، وأنا هذا [١] .

وقال الزّجّاج [٢] : الأكثر فيه أن يُستعملَ في المضمر ، فإنّ التنبيهَ مع المضمر أحسنُ .

قال [٣] : « ولو قال قائلٌ : ها زيدٌ ذا ، وهذا زيدٌ ، جاز بلا خلافٍ بين النّاس في ذلك » .

والألف في (ذا) أصليّة [٤] ، وقال الكوفيّون [٥] : الاسمُ الذالُ وحدها ،

---

(١) الكتاب ١ / ٣٧٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٦٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) هذا قول البصريّين .

انظر : المقتضب : ٣/ ٢٧٥ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٢٨ ، شرح المفصّل : ٣/ ٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦٦٩ ، الارتشاف : ١/ ٥٠٥ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٦٥ .

(٥) وافقهم السهيليّ .

انظر : المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ : ١٨٢ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٢٨ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٢٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦٦٩ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣٠ ، الارتشاف : ١/ ٥٠٥ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٦٥ .

والألفُ للتنبيه .

وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ الإشارة اسمٌ منفصلٌ في حكم الظاهر ، وليس في الأسماء الظاهرة شيءٌ يكون على حرفٍ واحدٍ ؛ لأنّه لا بدّ من حرفٍ يُبْتدأُ به عليه ، وآخر يُوقَفُ عليه .

ومن الناس[١] من يجعل (ذا) اسماً ظاهراً ؛ لأنّه يوصف ، ويوصف به[٢] ، ويُصغّرُ ، فله حكم الأسماء الظاهرة .

واحتجّ الكوفيّون بالتثنية ، نحو : (ذان) ، فالألف والنون للتثنية ، فلم يبقَ سوى الذّالِ[٣] .

وأُجيبوا[٤] بأنّه لفظٌ مرتجلٌ للتثنية ؛ بدليل أنّه لا يَتَنَكَّرُ[٥] .

والثاني : لو سلّمنا أنّه مثنّى لقلنا : سَقَطَتِ الألفُ للساكنين[٦] ، ولا يُقال : ينبغي أن تنقلب ؛ لأنّا نقول : لا أصلَ لها تنقلبُ إليه .

---

(١) منهم السيرافيّ . انظر : شرح الكتاب : ١/ ١١٨ (المطبوع) ، الارتشاف : ١/ ٥٠٥ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٥ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦٧٠ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٦ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦٧٤ .

(٦) شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣١ .

ولأنّه عُوِّضَ منه تشديدُ النونِ في (ذانّك) ، فكأنّه لم يذهب .

وأصله (ذيي) العين واللام منه ياءٌ ، إلا أنّ الثانية حُذِفَتْ ؛ ليصيرَ الاسم مبهماً ، وأُبْدِلتِ الأولىٰ ألفاً ؛ لئلا تشبه (ذي)[1] ، يدلّ عليه ردّهما في التصغير .

وقال بعض البصريّين[2] : أصلُ الألف واوٌ متحرّكةٌ ؛ لأنّ باب (طويتُ) أكثرُ من باب (حييتُ) ، ثمّ حُذِفَتِ اللام ، وانقلبتِ الواو ألفاً .

وقيلَ : هو منقوصٌ بوضعه ، ولا أصلَ للألف ؛ لأنّه مبهمٌ ، فأشبه الحروف ، والحروف لا يُحتاجُ فيها إلىٰ تكميل ولا قلبٍ ، فإنْ سمّيتَ بها ، ورجعت أسماءً ، احتيجَ إلىٰ ذلك .

وحكم باقي المؤنّث حكم (ذا) من دخول (ها) عليها للتنبيه ، وفيها ما ذكرنا من الخلاف ، لكنّه يقال فيها (تا) ، و (تي) [٢٥ب] ، و (ذي) ،

---

(١) كذا في المخطوطة ، وفي (الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٧٠ ، و اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٦ .) : (كي) ، وهذا رأي الأخفش ومن تابعه من البصريّين .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٦٩ ـ ٦٧٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣٠ .

(٢) الإنصاف : ٢/ ٦٧٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٦ .

و (ذِه) ، أبدلتِ الهاءُ من الياء[١] .

وأمّا اللام في (تِلْكَ) فهي بمنزلة اللام في (ذَلِكَ) ، وسكنتْ على الأصل[٢]، وحُذِفَتِ الياءُ[٣] لئلا يجتمعَ ساكنان ، ولم يُفْعلْ ذلك في (ذلك) ، بل كُسِرَتْ عند الكوفيّين على أصل الالتقاء[٤]؛ لأنّ الياء لو بقيت في (تلك)، وكُسِرَتِ اللامُ ، لاجتمع ياءٌ مع كسرتين بينهما ، وهو ثقيلٌ ، أو بعدها كسرتان[٥] إذا خاطبتَ مؤنّثاً ، وكُسِرَتِ التاءُ لأجل الياء دلالةً عليها .

وحُكِيَ عن البصريّين أنّ (ذلك) كُسِرَتِ اللامُ للفرقِ بينها وبين لام المُلْكِ[٥]، إذا قلتَ (ذا لَكَ) ، وحُذِفتِ الألفُ خطّاً ؛ قيلَ : للاستعمال ، وقيل : لئلا تُشكلَ .

---

(١) المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ : ١٨٢ ، شرح السيرافيّ : ١/ ١١٨ (المطبوع) ، الصحاح : ٦/ ٢٥٥٠ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٧ .

(٣) يريد أنّ أصلها : (تي لك) .

(٤) شرح السيرافيّ : ١/ ١٧٨ (المطبوع) ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٦٨ .

(٥) في المخطوطة : (كسرتين) .

(٥) إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٢٨ عن أبي إسحاق .

وانظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨٧ .

والثاني : الكاف اللاحقة آخراً هي حرف خطابٍ ، وليستِ اسماً ، ولو كانت كذلك لكان لها موضعٌ ، ولا يصحّ ؛ لأنّها ليست رفعاً ؛ إذ ليس ضميرُ رفعٍ ، ولا جرّاً ولا نصباً ؛ لأنّه لا ناصبَ ولا جارَّ ، ولذلك يجوز لك أن تسقطها ، فتقول : (هذا) ، و (ذا) ، و (ألاء) ، و (هؤلاء) ، ونحوه .

وفائدتها : أنّك إذا كنتَ تخاطبُ أحداً ، وعرض لك خبرٌ عن حاضرٍ ، أشرتَ إليه في كلامك ، وألحقتَ كاف الخطاب ؛ لتدلّ أنّك لم تخرج عن خطابه بالإشارة والإقبال على غيره .

وهي تلحق الجميع أيضاً ، وهي في المشهور إمّا لمؤنّث ، أو مذكّر ، وكلاهما إمّا مفردٌ ، أو مثنّى ، أو مجموعٌ .

فللمذكّر : الكاف المفتوحة ، وللمثنّى : (كُما) ، والجميع (كُمْ) .

وللمؤنّث : الكاف المكسورة ، والمثنّى : (كُما) ، والجميع : (كُنّ) .

وهذه تشبه الضمائر المنصوبة والمجرورة على ما يأتي ، وليست بها ، وإنّما هي مشتركةٌ .

ويدلّ على أنّها للخطاب أنّها قد تكون مخالفةً لاسم الإشارة في التأنيث والتذكير ، والإفراد والجمع ، فتقول : (هذاكَ ، وتاكَ ، وهذاكنّ ،

وأولائك) ، ونحوه ، فدلّ على أنه ليس الأوّل ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ يُوعَظُ[1] بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] فقيل[2]: لـمّا كان (ذا) مبهماً ، والكاف تُسْتَعْملُ معه كثيراً صارا بمنزلة شيءٍ واحدٍ .

ولا يجوز على هذا : أيّها القومُ هذا غلامكم ، وقيل[3]: التقدير : ذلك أيّها القبيلُ والرهطُ ، وقال الفرّاء[4]: توهّموا أنّ الكاف من (ذا) ، وأنكره الزجّاج ؛ لأنّ أفصح اللغات لا يُتوهّمُ عليها الخطأ[5] ، وقيل[6] : الخطابُ للنبيّ ، ثم صُيِّرَ إلى الغيرِ ؛ لأنه المرادُ ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [الطلاق: ١] ، ونحوه .

ولا يُضافُ إليه ؛ لأنّ المعرفة لا تُضاف ، فهي كالتاء من (أنت) على ما نذكره .

---

(١) في المخطوطة : (يوعد) .

(٢) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٣٩ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣١١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج : ١/ ٢٩٤ .

(٤) معاني القرآن : ١/ ١٣٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣١١ ، ثمّ قال :

« وإنّما حقيقة (ذلك ، وذلكم) مخاطبة الجميع ، فالجميع لفظه لفظٌ واحدٌ ، فالمعنى : ذلك أيّها القبيل يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله » .

(٦) تفسير الطبريّ : ٢/ ٥٠٢ .

وإذا اجتمع حرف الإشارة وحرف الخطاب فالإشارة تكون لغير المخاطب سؤالاً أو إخباراً ، فتكون الإشارة لمن تخبر عنه ، أو تسأل ، وحرف الخطاب لمن تسأله ، أو تخبره ؛ وإنّما ابتدأت بذلك لأنّه أهمّ وأولىٰ .

وفي اجتماعهما لا يخلو من رتبه ، ولا من صوره ؛ لأنّ الإشارة ستّة أقسام دون المؤنّث ، وحرف الخطاب ستّة أقسام ، فتضربُ ستّة في ستّة ، وهذا علىٰ اللغة الفصحىٰ فيهما ، وهو اختلافهما بحسب من يقع عليها .

والثالث : أنّ (هذان) و (هاذين) ، و (هاتان) ، و (هاتين) ليست في الحقيقة تثنية ، وإنّما هي ألفاظٌ وُضِعَتْ للمثنّىٰ رفعاً ونصباً وجرّاً ، ويدلّ عليه أنّها مبنيّة ، والتثنية معربةٌ ، ولا يقال : ثُنِّيَتْ كما يثنّىٰ : لا رجلين ، في التبرئة ، علىٰ ما كان عليه نصباً في الإعراب ؛ لأنّا نقول : لمّا كان البناء هناك يشبه الإعراب كان ذلك ، وأيضاً فإنّه قد جرىٰ لتلك إعرابٌ قبل النفي ، فبقيت في البناء عليه ، وليس كذلك هنا .

وقد قال بعضهم [١] : هو تثنيةٌ ، وهو خطأٌ ؛ لأنّه لو كان كذلك لثنّيتْ جميعاً ، ولا يثنّىٰ منها إلا (هذا) و (هاتا) في المؤنّث ، والاختصاصُ دليلٌ علىٰ الارتجال ، ولقالوا في التثنية : هاتيان ، وهاذيان [٢٦أ] كما

---

(١) منهم السيرافيّ في : شرح الكتاب : ١/ ١٢٣ (المطبوع) .

قالوا : مُتقاضَيَان ، في (متقاضَىٰ) .

وقولهم : النونُ بدلٌ من الألف المحذوفة فاسدٌ ؛ لأنّه إمّا أن تُزِيل التثنية من صفتها ، كما في (الذين) ، أو تحكم بحصول التنوين ؛ لحصول بديله ، فلا تكون هي ، ولجمعوا علىٰ حدّ التثنية ؛ إذ لا فرق ، فيقولون : هاذون .

وحُكِيَ عن بعض العرب[1] أنّهم لا يضعون للنّصب والجرّ صيغةً ، فيقولون : (هذان) في الأحوال ، وقد حُمِلَ عليه قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه : ٦٣] .

---

(١) هم بنو الحارث بن كعب .

انظر : مجاز القرآن : ٢/ ٢١ . معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٣٦٢ ، إعراب القرآن للنحّاس : ٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ، الحجّة لأبي زرعة : ٤٥٤ ـ ٤٥٦ .

[الضمائر]

وأمّا **أسماء الإضمار** ، فهي[١] المضمرات ، والضمير بمعنىٰ المضمر ، كـ(قتيل) بمعنىٰ : (مقتول) .

وحدّه :

قيل[٢] : الذي يعود علىٰ ظاهرٍ قبله لفظاً أو تقديراً .

وهو ناقصٌ ؛ لأنّه إنّما يخصُّ الغائبَ .

وقيل[٣] : هي المعرفة التي وُضِعَتْ لمتكلّم أو مخاطبٍ أو غائبٍ .

فأمّا المتكلّم فيتعيّن لرتبته[٤] ، وكذلك المخاطب ، وأمّا الغائب فيتعيّن بتقدّم ذِكْرِهِ ، أو ما ينزّلُ منزلةَ تقدّم ذِكْرِهِ ، علىٰ ما نذكره .

والضمائر ضربان : مذكّرٌ ، ومؤنّثٌ .

وكلُّ واحدٍ منهما إمّا متكلّمٌ ، أو مخاطبٌ ، أو غائبٌ .

وكلّ واحدٍ من هذه إمّا مفردٌ ، أو مثنّىٰ ، أو مجموعٌ .

وكلّ واحد منها إمّا مرفوعٌ ، أو منصوبٌ ، أو مجرورٌ .

---

(١) في المخطوطة : (وهي) .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢١٨ .

(٣) تسهيل الفوائد : ٢٢ ، شرحه : ١/ ١٢٠ ، الكافية في النحو : ١٤٣ .

(٤) في المخطوطة : (للرتبته) .

والمرفوع والمنصوب إمّا متصلٌ ، أو منفصلٌ .

فيكون الجميع تسعين اسماً ، إلا أنّ منها ما يشترك ، ومنها ما يتباين ، على ما نذكره .

أمّا المرفوعات المتّصلات :

فللمذكّر الواحد المتكلّم : فَعَلْتُ .

وللمثنّى والجميع والمعظّم نفسه : فَعَلْنا .

وللمؤنّث في الأربعة كذلك .

وللمخاطب : فَعَلْتَ ، ولا يكون له : فَعَلْتم ، كما في المتكلّم : فَعَلْنا ؛ لأنّه لا يمكن أن يتكلّم به إلا الواحد ، فجاز للواحد المعظّم نفسَهُ ، وأمّا (فعلْتم) فلا يجب أن يخاطب به الواحد كما وجب هنا أن يخاطب به الواحد ، فلم يكن له ، وجوّزه الكوفيّون حملاً على ذلك .

وللاثنين : فعلتما . وللجميع : فعلتم . وللمؤنّث الواحدة : فَعَلْتِ . وللاثنتين : فعلتما . وللجميع : فعلتن . وللغائب : فعلَ . وللمثنّى : فعلا . وللجميع[1] : فعلوا . وللمؤنّث بتلك الصفة : فَعَلَتْ . وللاثنتين : فَعَلَتا . وللجميع : فَعَلْنَ .

---

(١) في المخطوطة : (والجميع) .

وأمّا المنفصلات :

أمّا المذكّر الواحد المتكلّم فله : أنا .

وللاثنين والجميع والمعظّم نفسه : نحن .

وللمؤنّث بتلك الصفة ، كذلك في الأربعة .

وللمخاطب : أنتَ . وللاثنين : أنتما . وللجميع : أنتم . وللمؤنّث بهذه الصفة : أنتِ . وللاثنتين : أنتما . وللجميع : أنتنّ .

وللغائب : هو . وللاثنين : هما . وللجميع : هم .

وللمؤنّث بتلك الصفة : هي . وللاثنتين : هما . وللجمع : هنّ .

وأمّا المنصوبات المنفصلات :

فللمذكّر الواحد المتكلّم : إيّاي .

وللاثنين والجميع والمعظّم نفسه : إيّانا .

وللمؤنّث بتلك الصفة كذلك في الأربعة .

وللمخاطب : إيّاكَ . وللاثنين : إيّاكما . وللجميع : إيّاكم . وللمؤنّث بتلك الصفتين : إيّاكِ . وللاثنتين : إيّاكما . وللجميع : إيّاكنّ .

وللغائب : إيّاه . وللاثنين : إيّاهما . وللجمع : إيّاهم . وللمؤنّث : إيّاها . وللاثنتين : إيّاهما . وللجمع : إيّاهنّ .

وأمّا **المتصلات** منه :

فللمذكّر الواحد المتكلّم : أكرمني .

وللاثنين والجميع والمعظّم نفسه : أكرمنا .

وللمؤنّث [بتلك الصفة] في الأربعة [٢٦ب] كذلك .

وللمخاطب : أكرمكَ . وللاثنين : أكرمكما . وللجميع : أكرمكم .

وللمؤنّث بتلك الصفة : أكرمكِ . وللاثنتين : أكرمكما . وللجميع : أكرمكنّ .

وللغائب : أكرمه . وللاثنين : أكرمهما . وللجمع : أكرمهم .

وللمؤنّث : أكرمها . وللاثنتين : أكرمهما . وللجمع : أكرمهنّ .

وأمّا المجرورات فهي كلّها متّصلة ؛ لأنّ المنصوب والمرفوع يتقدّم ويتأخّر ، فكان منه منفصلاً ومتصلاً ، والمجرور لا يتقدّم فلم يكن منفصلاً .

وللمذكّر الواحد المتكلّم : لي .

وللاثنين والجميع والمعظّم نفسه : لنا .

والمؤنّث بتلك الصفة في الأربعة [كذلك] .

وللمخاطب : لكَ . وللاثنين : لكما . وللجمع : لكم . وللمؤنّث بتلك الصفة : لكِ . وللاثنتين : لكما . وللجميع : لكنّ .

وللغائب : له . وللاثنين : لهما . وللجمع : لهم . وللمؤنّث بتلك الصفة : لها . وللاثنتين : لهما . وللجمع : لهنّ .

فهذه خمس طبقات ، كلّ طبقة منها ثمانية عشر .

[مباحث في المضمرات]

وفي هذه المضمرات مباحث :

[البحث الأوّل : تعيين الضميرِ]

أحدها : أنّ المضمرات التي للمتكلّم والمخاطب بيّنٌ أنّها في غاية الوضوح والمعرفة بقرينتيهما .

وأمّا الغائب فبماذا [1] يتعيّن ؟ ، فنقول : ذلك إمّا بقرينةِ ذِكْرِ مَنْ تَعْنيهِ به ، أو قرينةٍ تقوم مقامها ممّا هو في معنى الذِّكْرِ .

أمّا الذِّكْرُ فإمّا أن يكون متقدّماً ، أو متأخّراً .

وأصله أن يكون متقدّماً ؛ لأنّه إشارةٌ إلى غائبٍ وُضعَ اختصاراً ؛ لئلا يُعادَ الأوّلُ ، ولمّا كان هذا وضعُهُ اقتضى أن يكون أصلَهُ ، فهو إذاً يُشارُ به إلى متقدّمِ الذِّكْرِ متعقّلٍ في الذهن .

والمتقدّم الذِّكْرِ لا يخلو أن يكون معرفةً ، أو نكرةً ، فإنْ كانَ معرفةً فظاهرٌ

---

(١) في المخطوطة : (فبم ذا) .

أنّ المضمرَ معرفةٌ ، نحو قولك : مررتُ بزيدٍ فأكرمته ، وإن كان نكرةً ، نحو : مررتُ برجلٍ فأكرمته ، فقد قال بعض النحويّين[١] : إنّه نكرةٌ ؛ لأنّه لا يخصّص مَنْ عادَ عليه من بين أمّته ، وأكثر النحويّين على أنّه معرفةٌ[٢] ؛ لأنّه ليس تخصيصُه لمن دلّ عليه الأوّل ، بل تخصيصُهُ لما ذُكِرَ كيف كان ، فهو يخصّ الرجل دون مَنْ ذُكِرَ ، وكذلك في المعرفة ؛ فإنّه لا يخصّص مَنْ عادَ عليه حتّى يكون له تخصيصان بالمعرفة الأولى والثانية ، بل المخصّصُ له من بين أمّته المعرفةُ الأولى ، وهذه تخصّصه من حيث هو مذكورٌ مع غيره ، فتعيّنها لمفهوم المعرفة بالغرض ، ويدلّ على ذلك أنّ العرب جعلت منه الحال على جهة القوّة ، نحو : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به ، ونحو ذلك .

فأمّا إن كان متأخّراً فقد منعه بعض النحويّين ؛ لأنّه إخراجٌ للضمير عن وضعه ، وجعل ما أتى من ذلك وضعاً آخر للضمير ، وليس الضمير

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٠٤ـ٥٠٥ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٨٢٢ .

(٢) الأمالي النحويّة لابن الحاجب : ٢/ ٤٦ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢/ ١٩٦ ، مغني اللبيب : ٩٠٨ .

للغاية ، والجمهور جوّزوا ذلك(١) ، فمنهم من شرط في جوازه أن يكون ما بعده - إن لم يكن متقدّماً في الأصل - موضوعاً للتفسير(٢) ، كضمير : (ربّ) من قولك : ربّه رجلاً ، ومررت بهِ المسكينِ ، ونحوه ؛ لأنّه لـمّا منعَ من جهته التقدّمَ فلا بدّ من ذكره بعدُ ، ولا يكون كيف اتّفقَ ؛ لئلا يتوهّم انفصاله عنه ، فلا بدّ من جعله مفسّراً .

ومنع هذا الإضمار قبل الذكر في باب الفاعلين(٣) ، وهو فاسدٌ ؛ [٢٧ أ] لصحّة وروده ، ومنهم من جوّزه(٤) ، وشرط أن لا يكون لازمَ التأخّر لفظاً ومعنًى ، فلذلك لا يجوز : ضرب غلامُهُ زيداً ، ولذلك جاز في باب الفاعلين لأنّه ليس بلازم له أن يكون متأخّراً ، بل يصحّ أن تقول : ضربتُ زيداً ، وضربني ، وجاز أيضاً : ضرب غلامَهُ زيدٌ ، وتأوّلَ المواضعَ التي وقع فيها متأخّراً على جهة التفسير ؛ إذ التفسير متأخّرٌ معنًى ، فقال : إنّما

(١) الكتاب : ١/ ٣٠٠ ، المقتضب : ٢/ ١٤٢ ، الأصول في النحو : ١/ ٤١٥ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٠٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٦٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٥ .

(٢) المفصّل : ٢٨٦ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٤٧ ، تسهيل الفوائد : ١٥٥ .

(٣) تذكرة النحاة : ٣٦٤ .

(٤) كابن جنّي وابن مالك . (شرح التسهيل : ١/ ١٦١) .

يُعادُ الضميرُ على شيءٍ متعقّلٍ في الذهن ، هو سابقٌ ، فلمّا لم يذكر لفظه احتاجوا إلى مفسّرٍ لِما عاد عليه ، فلم يذكر بعده من حيث عاد عليه ، بل من حيث يفسّر ما عاد عليه ، فمن ذلك ضمير الأمر والشأن هو عائدٌ على حديثٍ في النفس متعقّلٍ أو معهودٍ ، ثمّ فسّرته لعدم لفظه ، وكذلك : نعمَ رجلاً زيداً ، إنّما أردت مدح الجنس المتعقّل ، فأضمروه لذلك ، ثمّ فسّروه ذاتاً ، وكذلك : ربّه رجلاً ، ومررتُ به المسكينِ ، من هذا القبيل .

ولا يقال : الضميرُ معرفةٌ ، والجنسُ نكرةٌ ، فلا يضمر ؛ لأنّا نقول : هو في ذلك معرفةٌ بحسب العهد الذهنيّ ، على ما نذكره .

وقيل [1] : إنّ الضمير قد يلحقه ما يخرجه عن الخصوصيّة كما يطرأ على العلم بالعرض ، وذلك إذا دخل عليه ما لا يدخل إلا على النكرات كـ(ربّ) ، فكأنّك قلت : ربّ واحدٍ : ربّ واحد مجيب ، تضمر ، ثمّ فسّرت ، كما تقول : زيد من الزيود ، وفيه نظرٌ .

والعود على المذكور يكون على وجوه ثلاثة :

أحدها ، وهو الأكثر المشهور : عود الضمير على نفس الأوّل ومراعاة مدلوله ، فتقول : رأيتُ الرجلَ فأكرمته ، تريد الأوّل ذكراً ومعنًى ، إذا

---

(١) شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٨٢٢ .

كان لفظه مطابقاً لمعناه ، وإن كان مخالفاً مثل أن يكون المعنىٰ للجمع ، واللفظُ مفردٌ ، فتارةً يُحمَلُ علىٰ المعنىٰ ، وتارةً علىٰ اللفظ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [النمل : ٨٧] ، وتقول : الكلّ أعطيتكه ، وكذلك التأنيث ، والتذكير كذلك .

والثاني : أن يعود علىٰ الأوّل لا علىٰ معناه ، بل علىٰ مَنْ شركه في ذلك اللفظ ، تقول : أخذ النّاسُ أمتعتهم ، ولم أجدها ، تريد: متاعك[١] ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت : ٤٦] ، أي : فعلىٰ نفسه ، وهو غير الأوّل ؛ لأنّ الأوّل مفروضٌ أنّه قد عمل صالحاً ، فلا يكون مسيّباً ، وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ [فاطر : ١١] قيل[٢] : يريد : من عمر معمّر آخر ، لا من الأوّل ، وفيه نظرٌ ؛ لأنّ المعنىٰ : ولا ينقص معمّرٌ آخرُ من عمر الأوّل ، فالشاهد في الضمير في ﴿ يُنقَصُ ﴾ ، ومن قول الشاعر :

---

(١) كذا في المخطوطة ، والأحسن أن يقال : (أمتعتك) .

(٢) معاني القرآن للفرّاء : ٢/٣٦٨ .

وكلّ أناسٍ قاربوا قيد فحلهم   ونحن خلعنا قيده وهو ساربُ(١)

يريد : قيد فحلها .

وقوله :

فسلِ الغضا والنازليه وإنْ همُ   شبّوه بين جوانحٍ وضلوعِ(٢)

والغضا لا يشبُّ ، وإنّما يريد مثله ، وحُمِلَ عليه قوله تعالىٰ : ﴿ **فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ** ﴾ [الأعراف: ١٩٠] ، وإنّما يريد : من يشاركهما في تلك القصّة من غيرهما .

والثالث : أن لا يعود على الأوّل نفسه ، لكنْ على مَنْ لابَسَهُ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ** ﴾[البقرة: ٢٣٤] والأصل أن يقال(٣) : (يتربّص أزواجهم)، فحذف ، وأقام مقامه ، فعاد

---

(١) بيت من البحر الطويل ، من قصيدة للأخنس بن شهاب التغلبيّ .

انظر : المفضّليّات : ٢٠٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٥٨/٨ ، اللسان : (سرب) ٤٦٢/١ .

(٢) بيت من البحر الكامل ، للبحتريّ ، وقافيته في (ديوانه : ٥٧/١) : (وقلوبِ) .

والبيت في : معاهد التنصيص : ٢٦٩/٢ .

(٣) هذا قول الكسائيّ والزجّاج .

انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ٢٦٩/١ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣١٥/١-٣١٦ .

علىٰ الأزواج ، والمراد [٢٧ب] الرجال ، وقيل[١] : التقدير : (أزواجهم يتربّصن) .

ومنه قوله :

وذي إخوةٍ قطّعتُ أرحامَ بينهم
كما تركوني واحداً لا أخا ليا[٢]

فرجع الضمير علىٰ الإخوة ، ولم يعدْ علىٰ (ذي) شيءٌ ، لكنّه لمّا كان بعضَ الإخوةِ فكأنّه عاد عليه ، ومنه قوله :

وَمُلْجِمُنا ما إنْ يَنالُ قَذالَهُ ولا قَدَماهُ الأرضَ إلا أناملُهْ[٣]

ومذهب سيبويه[٣] أنّ الضميرَ إنّما يكون في حكم العائد علىٰ الأوّل إذا عاد علىٰ ما هو هو في المعنىٰ ، أو مشتملاً عليه ، علىٰ ما قال في تأنيث الفعل ، وربّما أطلق غيره في الملابس ، وفيه نظرٌ .

---

(١) قول المبرّد وأكثر البصريّين .

انظر : القرآن للنحّاس : ١/ ٢٦٩ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣١٥ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ١٣١ .

(٢) بيت من البحر الطويل لصخر بن عمرو بن الشريد . (الحماسة ١/ ٥٤٣) .

(٣) بيت من البحر الطويل لزهير بن أبي سلمىٰ . (شرح شعره لثعلب : ١٠٧) .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٣٧ .

وأمّا ما هو من معنى المذكور لفظاً فلا بدّ وأنْ[١] يكون في حكم التقديم ؛ لأنّ تأخيره يخرج الضمير عن أصله .

وذلك على مراتب ثلاثٍ :

إحداها : أن يتقدّم ما يدلُّ عليه ، كقولك : مَنْ صَدَقَ كان خيراً له ، أي : كان الصدقُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[المائدة : ٨] .

والثانية : أن يدلَّ عليه سِياقُ الكلامِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ ﴾ [النساء : ١١] ؛ لأنّه لـمّا تقدّم ذِكْرُ الميراثِ دلَّ على موروثٍ .

والثالثة : أن تكون قرينةُ حالٍ تدلُّ عليه ، كقولهم بعد رؤية السحاب : شربنا قبل أن تبلّنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾﴾ [القدر : ١] .

أو قرينة لفظٍ كقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾﴾ [الرحمن : ٢٦] ، فإنّ قرينة (كلّ) مع ذِكْرِ الفناءِ يُشْعِرُ بأنّه (الأرض) .

أو يُجْعَلُ المخاطبُ بمنزلة مَنْ حضرَ الحال وشاهد ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾﴾ [ص : ٣٢] ، يعني : الشمس ، كأنّ المخاطبين قد حضروا ذلك ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾ [الروم : ٥١] ، يعني : الزرع وما أشبهه ، هذه القرائن .

---

(١) تكرّر هذا الخطأ من المؤلّف ـ رحمه الله ـ والصواب : (لا بدّ أن . . .) .

[البحث الثاني : وضع الظاهر موضع المضمر]

لا يوضع الظاهر موضع المضمر ؛ لأنّه إمّا غائبٌ ، أو متكلّمٌ ، أو مخاطبٌ .

أمّا الغائب فإذا تقدّم مذكورٌ فالوجهُ إعادةُ ضميرِهِ ؛ لأنّه إنّما وُضِعَ للاختصارِ ، وبدلاً من إعادته ، ولأنّه لو أعيد لاحتمل أن يكون استئنافاً ؛ إذ ليس الاسمُ الظاهرُ يُعطي الإشارةَ إلىٰ متقدّمٍ بوضعه ، ولصار ما هو متصلٌ منفصلاً في قولك : زيدٌ قام أبو زيدٍ ، وهو الأوّل ، وزيدٌ قام زيدٌ .

وإنّما تجوز إعادة الأوّل لكونه هو الأوّل في المعنىٰ ، فجاز ، وفيه تفصيلٌ ؛ فإنّه لا يخلو أن يكون الذي يعود عليه الضمير في جملة أخرىٰ ، أو لا ، فإنْ كان فيجوز الإضمار والإعادة ، أمّا الإضمار فللاختصار وتَقَدُّمِ الذِّكْرِ ، وأمّا الإعادة فلانقطاع الجملة من الجملة وتقديرها مبتدأةً ، كقوله تعالىٰ : ﴿ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ [الأنعام : ١٢٤] .

وأمّا إنْ كان في جملةٍ واحدةٍ ، أو ما هو في حكمها ، فيضعفُ ، إلا إذا دخل في الكلام أمورٌ تحسّنه ، وذلك إمّا عند طول الكلام ؛ لتوهّم النسيان ، فيجدّد ذِكْرُهُ ، وإمّا لما يدخلُ في الكلام من المعظّم ذلك الشيء واستلذاذه حتىٰ يكرّر ، فالتعظيم قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿١﴾

مَلِكِ النَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَٰهِ النَّاسِ ﴿٣﴾ ﴾ [الناس: ١ - ٣] ، والأصل : ملكهم وإلههم .

وقد يكون مثل هذا إذا كان العائد عليه في جملة أخرىٰ ، فيحسن ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾ ﴾ [المجادلة: ١] .

وإمّا لاختلاطه بغيره ، فيكرّر [٢٨أ] ليقع التمييز ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ؛ لأنّه لو أضمر لوقع الالتباس .

وقال المبرّد (١) : يجوز في هذا إذا كان الأوّل جنساً ، وإن لم يكن فيه شيء من ذلك ، بخلاف الشخص ؛ لأنّ الجنس لا يُتوهَّمُ فيه المغايرة ، ولذلك جوّز قوله :

---

(١) لم أقف على قوله في كتبه . وانظر : إيضاح شواهد الإيضاح للقيسيّ : ٢/ ٧٢٠ .

إذا الوحشُ ضمَّ الوحش [١]

علىٰ غير ضعفٍ وجوّزه سيبويه[٢] علىٰ ضعفٍ ، وكذلك قوله :

كفى الأيتامَ فَقْدُ أبي اليتيمِ [٣]

وكذلك قوله :

ليت الغرابَ غداةَ ينعبُ نابياً كان الغرابُ مقطّعَ الأكبادِ [٤]

وكذلك أجاز ما في معنىٰ الأوّل ، ولو لم يكن لفظه ، وقيل[٥] : منه قوله تعالىٰ : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ ﴾ [فاطر : ٨] ،

---

(١) جزء من بيت من البحر الطويل للنابغة الجعديّ رضي الله عنه ، وهو بتمامه :

إذا الوحشُ ضمّ الوحش في ظللاتها سواقط من حرّ وقد كان أظهرا

انظر : شعر النابغة الجعديّ : ٧٤ ، الكتاب ١ / ٣١ ، التكملة : ١٣٨ ، تحصيل عين الذهب : ٨٧ ، شرح شواهد الإيضاح : ٤٨٤ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ٢ / ٧١٨ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٠ .

(٣) عجز بيت من البحر الوافر لجرير ، وصدره :

إذا بعضُ السنينَ تعرّقتنا

انظر : ديوانه : ٥٠٧ ، الكتاب : ١/ ٢٥ ، ٣٢ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٦ ، المقتضب : ٤/ ١٩٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٥/ ٩٦ ، خزانة الأدب : ٤/ ٢٢٠ .

(٤) بيتٌ من البحر الكامل لجرير بن عطيّة ، وقافيته في الديوان : (الأوداجِ) .

انظر : ديوان جرير : ١٣٦ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٧٠ .

(٥) البرهان في علوم القرآن : ٢/ ٤٩٩ .

يريد : فإنّ اللّه يضلّه ، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ ﴾ [الكهف: ٣٠] ، أي : أجرهم ، ومنه قوله :

[إذا المرء لم يغشَ الكريهة أوشكتْ
حبالُ الهوينى بالفتى أنْ تقطّعا] (١)

وأمّا الشخص فقيل : كقوله :

فيا ربَّ ليلى أنت في كلِّ بلدةٍ
وأنت الذي في رحمة اللّه أطمعُ (٢)

يريد : في رحمته ، فأبدله بما من معنىٰ الأوّل .

---

(١) بياضٌ في الأصل .

وهذا بيتٌ من البحر الطويل من قصيدة للكلحبة اليربوعيّ . (المفضّليّات : ٣٢) .

وانظر : النوادر لأبي زيد : ١٥٣ ، الخصائص : ٣/ ٥٣ ، خزانة الأدب : ١/ ٣٨٦ .

(٢) بيتٌ من البحر الطويل لمجنون بني عامر ، وليس في ديوانه . والرواية المشهورة : (في كلّ موطن) .

انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨٢ ، المغني : ٢٧٧ ، ٦٥٥ ، شرح شواهده : ٢/ ٥٥٩ ، شرح أبياته : ٤/ ٢٧٦ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٤٩٧ .

وحُكِيَ من كلامهم : (**أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدريّ**)[١] أي : عنه ، و (**الحجّاج الذي رأيتُ ابن يوسف**)[٢] أي : رأيته ، فجرى الشخص فيهما بدل الأوّل ، كما جرى شخص الأوّل نفسه ، وقد تأوّلوا الآيتين فيه .

وأمّا قوله :

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ حيّر الموتُ ذا الغنى والفقيرا[٣]

فهذا يمكن أن يكون على قصد التهويل بذكره ، فهو كالتعظيم ، وليس بمنزلة قوله :

إذا الوحش ضمّ الوحش في ظللاتها سواقط ......

البيت[٤]

لأنّ هذا من باب ما كُرِّرَ لغير هذه المعاني ، وهو ضعيفٌ ، وعلى هذا

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨١ ، المساعد لابن عقيل : ١/ ٢٠٠ ، الارتشاف : ١/ ٥٢٣ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٤٩٨ ، همع الهوامع : ١/ ٨٧ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨١ ، ، الارتشاف : ١/ ٥٢٣ .

(٣) بيت من البحر الخفيف لعديّ بن زيد العباديّ . والرواية المشهورة فيه : (نَغَّصَ الموتُ) . انظر : ديوانه : ٦٥ ، الكتاب : ١/ ٣٠ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٢٥ ، الخصائص : ٣/ ٥٣ ، المغني : ٦٥٠ ، شرح أبياته : ٧/ ٧٧ ، الخزانة : ١/ ٣٧٩ .

(٤) سبق تخريجه : (ص : ٢٠٥) .

يجوز : زيدٌ قائمٌ أبو زيدٍ ، على أنّه هو الأوّل .

وإذا وقع الظاهر في هذا موقع المضمر فيكون على وجهين : إمّا أن يكون مساوياً ، أو أعمّ منه .

فالمساوي له أن يكون الظاهرُ هو الأوّلَ ، كما تقدّم .

وأمّا الأعمّ فأنْ يكونَ أعمَّ من الأوّل بحيث يدخل فيه الأوّل وغيره ، وبدخوله فيه يحصل الارتبط ، كقوله :

أمّا القتالُ فلا قتالَ لديكمُ ولكنَّ أعجازاً قتلنا عمودها (١)

وقوله : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، من هذا ؛ فـ(زيدٌ) داخلٌ في (الرجل) ، و(القتال) داخلٌ في (لا قتالَ) ، وفيه نظرٌ .

وأمّا المضمر المستتر نحو : زيدٌ قام ، فوَضْعُ المضمرِ الظاهرِ فيه أحرى من الاسم الظاهر ، فـ: زيدٌ قام هو ، أولى من : زيد قام زيدٌ ، والأحسن في

---

(١) لم أجد هذه الرواية ، والمشهور قول الآخر :

فأمّا الصدور لا صدور لجعفرٍ ولكنّ أعجازاً شديداً ضريرُها

وهو بيتٌ من البحر الطويل لرجل من الضِباب ، ونسب إلى توبة بن الحميّر ، وليس في ديوانه .
انظر : الإيضاح العضديّ : ١٢٧ ، إيضاح شواهده : ١/ ١٢٣ ، سر الصناعة : ١/ ٢٦٥ ، التعليقات والنوادر للهجريّ : ٢/ ٢٨٨ ، شرح المفصّل : ٧/ ١٣٤ ، أسرار العربيّة : ١٠٦ ، الخزانة : ١١ / ٣٦٤ .

(هو) أن يُحْمَلَ علىٰ جهة التأكيد ، وهو غير ضعيف ، وهو في ما يكون للأوّل أقوىٰ منه في السبب ، كقولك : زيدٌ قام أبو زيدٍ .

ومن هذا النوع تبادل الظاهر مع المضمر في موضعه ، كقوله :

لعمرك ما يدري الفتى أيُّ أمرِهِ

وإنْ كان محزوماً على الرشدِ أرشدُ (١)

[٢٨ب] يريد : وإنْ كان محزوماً عليه ، فوضع بدل الضمير (الرشد) ، وهو اسم (كان) ، ثمّ نقل الضمير إلىٰ (كان) .

وقيل (٢) : منه قوله تعالىٰ : ﴿ **فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ** ﴾ [الحج: ٤٦] ، أيّ : لأنّ الأبصار لا تعمىٰ ، ثمّ نقل .

وأمّا ضمير المخاطب نحو : ضربتك ، فلا تقول : ضربتُ زيداً ، وأنت تخاطبه ، ولا : ضرب زيدٌ عمراً ، وأنت تخاطب عمراً ؛ لترك الاختصار ، ولأنّه يلتبس بالغيبة ، ولأنّه فرق بين ضمير الغيبة والخطاب ؛ لأنّه إن

---

(١) بيت من البحر الطويل من بيتين في (زهر الأكم في الأمثال والحكم : ٢/ ٢٦٩) غير منسوبين لقائل ، وهما فيه :

لعمرك ما يدري الفتىٰ أيُّ أمره   وإن كان محروساً علىٰ الرشد أرشدُ

أفي عاجلات الأمر أم آجلاته   أم اليومُ أدنىٰ للسعادة أم غدُ

(٢) الكشاف : ٢/ ١٧ .

جعلت بدله الاسم فهو للغيبة ، بخلاف الخطاب ؛ فإنّه مخالفٌ له من كلِّ وجهٍ ، فلذلك امتنع هنا دون ذلك .

وأمّا المتكلّم فلا يكون أيضاً إلا ما التزم من قولهم : ضربتُ نفسي ، في : ضربْتُنِي ؛ لعدم الالتباس ؛ لأنّ النفس دالّةٌ على ما دلّ عليه الضمير ، وكذلك في المخاطب : ضربتَ نفسك ، ولمّا التزموا في ذلك (النفس) كان ضعيفاً أن تقول : تقتل إيّاي ، كقوله :

إنّما نقتلُ إيّانا [1]

فوضعُ المضمرِ موضعَ الظاهرِ كوضعِ الظاهرِ موضعَ المضمرِ في الغيبةِ .

وقد يصحّ أن يوضَعَ بدلَ الغائبِ من الظواهرِ أسماءُ الإشارةِ ؛ لأنّها تُحيلُ على متقدّمٍ ، فتنوبُ منابَهُ ؛ لما فيها من معناها ، بخلاف غيرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿٤٣﴾ ﴾ [الشورى: ٤٣] .

---

(١) عجز بيت من البحر الهزج لذي الإصبع العدوانيّ ، وصدره :

كأنّا يومَ قرّىٰ

انظر : ديوانه : ٧٨ ، الكتاب : ١/ ٢٧١ ، ٣٨٣ ، الخصائص : ٢/ ١٧٩ ، تحصيل عين الذهب : ٢٨٢ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٠١ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٩ ، خزانة الأدب : ٥/ ٢٨٠ .

[البحث] الثالث :[في بناء الضمائر] :

أنّ هذه الضمائر لـمّا كانت مبنيّات لم يكن سبيلٌ إلىٰ الإعراب ، وخالفوا بينها وبين المبهمات ؛ إذ كانت المبهمات لا تعطىٰ إعراباً بلفظها ، بل لمحلّها كسائر المبنيّات ، وعزموا علىٰ إعرابها بلفظها ، وضعوا صيغاً تدلّ علىٰ الغائب والمتكلّم ، والحاضر مع وصف الإعراب بالصيغ ، أو بها واللفظ ، فأشبهت الأفعال في هذا .

وإنّما خالفوا بينها وبين المبهمات ، وبالجملة المبنّيات ؛ لأنّها تتنزّل منزلة الظاهر الملفوظ به ؛ لأنّها إحالةٌ عليه ، ولذلك يشترط تقدّم ذكره في الغائب ، فَجُعِلَ لها حظٌّ من الإعراب ، ولم تكن إلا بالصيغ ؛ لامتناع التغيّر فيها ، وهذه خاصّةُ المضمراتِ .

وأمّا المبنّياتُ فظاهرٌ فيها عدمُ هذا المعنىٰ ، وفي المبهمات كذلك ؛ لأنّها لم توضع ليشار بها إلىٰ اللفظ ، بل إلىٰ الذات ، بخلاف الغائب ، وحملوا عليه باقي المضمرات لتجري مجرىً واحداً .

ويتعرّض هنا أمران :

احدهما : أنّهم جعلوا المرفوع المنفصل[1] جرّاً ونصباً في التأكيد ، نحو :

---

(١) في المخطوطة : (والمنفصل) .

رأيتك أنت ، وجرّاً مع الكاف ، أمّا جَعْلُ مضمراتِ الرفعِ جرّاً في الكاف فقيل : قد يحكمون عليها بحكم أصل المبنيّات ، فتُرْجَعُ إلى أن تُعْرَبَ بالمحلّ حتّى لا يراعى فيها ما وضعتْ له من الإعراب ، ولذلك يقولون : أنت كأنا ، فيكون المرفوع خفضاً ، و : أنت كهو ، وكذلك ذهب بعض النحويّين في (لولاك) أنّه رفعٌ [1] ، على ما نذكره .

وتقول : ما زيدٌ إلا كأنت ، كقوله :

ولا حلائلا [2]

كهو ولا كهنَّ إلا حاضلا [3]

[١٢٩أ] وقد قيل : إنّ الإعراب بالوضع يشبه الإعراب بالحركات ، فكما

---

(١) هو رأي الأخفش .

انظر : تعليقاته على الكتاب : ٢/ ٣٧٥ (طبعة عبدالسلام هارون) ، الكامل للمبرّد : ٣/ ٣٤٥ ، المقتضب : ٣/ ٧٣ ، شرح الكتاب للسيرافيّ : ٣/ ١٥١أ-١٥٢أ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٨٧ .

(٢) في المخطوطة : (ولا حلاها) .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة ، وأولهما كاملاً :

فلا ترى بعلاً ولا حلائلا

انظر : ديوانه : ١٢٨ ، الكتاب : ١/ ٣٩٢ ، الأصول : ٢/ ١٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٧٤ ، الخزانة : ١٠/ ١٩٥ .

يكون اللفظ الواحد المعرب لا يتغيّر باختلاف الإعراب عليه جعلوا هذا مثله ، فجعلوا اللفظ مشتركاً بين الرفع والجرّ ؛ لتحصل المشابهة بينه وبين المعرب بالحركات في عدم الاختلاف ، وقال بعضهم : لمّا كانت ضمائر الجرّ متّصلةً أرادوا أن يضعوا له منفصلاً ، فشاركوه مع الرفع ؛ لأنّ المتّصل منه قد شاركوه مع النصب ، فكرهوا تمام المشاركة ؛ لأجل التباس التامّ .

وبعضهم قال : له ضمائر منفصلة بالأصل ، كالمرفوع والمجرور ، وشارك المنصوب في المتّصل ، والمرفوع في المنفصل .

والصحيح أنّ هذه المضمرات هي قليلة الاستعمال في الجرّ ، لا تكون إلا مع الكاف ، واضطرّوا إليها ؛ لأنّهم يلزمهم في المتكلّم أن يكسروا الكاف ؛ لأنّها ياءٌ ، ولا يكون ؛ لأنّ المضمر يردُّ الشيء إلىٰ أصله ، وأصله الفتح ، فلا يمكن ، ثمّ حملوا عليه الغائب والمخاطب ، ولأنّ المخاطب يجتمع فيه المثلان ، فكرهوا ، فعدلوا إلىٰ ضمائر الرفع ؛ للاشتراك الكائن في النصب ، وعلىٰ الجملة فهو قليلٌ ، استغنوا عنه بـ(مثل) مضافاً إلىٰ ما يريدون .

وأمّا جريانها في البدل فقيل : ....[1] .

الثاني : أنّهم جعلوا ضمائر الرفع والنصب متّصلةً ومنفصلةً بغير اشتراك ، وجعلوا على المشهور ضمائر الجرّ متّصلةً ومشتركةً بينها وبين النصب ، أمّا كونها مشتركةً مع النصب فلأنّ النصب والجرّ مشتركان أيضاً في أنّهما أبداً للمفعوليّة بخلاف الرفع ، أو يكون على التعليل الأوّل .

وأمّا كونها متّصلةً فلأنّ الخفض لـمّا كان لا يقع ابتداءً ، بل لا بدّ معه من عاملٍ يلاصق ، جُعِلَ ضميرُهُ متّصلاً ليس إلا ، ولـمّا كان المرفوع والمنصوب قد ينفصلان ، ويقعان في ابتداء الكلام ، جُعِلَ فيه المنفصلُ للحاجة إليه ، وأيضاً فإنّ الجارّ لا يصحّ الفصل بينه وبين مجروره ، فكان ضميرُهُ متّصلاً للاختصار ، بخلافِ المرفوعِ والمنصوبِ ؛ لأنّه يؤدّي إلى الاختلاف بانفراد ما هو متّصلٌ .

[البحث] الرابع : في تحقيق ضمائر الرفع :

أمّا المتّصل فما كان للمتكلّم فـ(التاء) هي الضمير ، وهي اسمٌ سكن ما قبلها ؛ لشدّة اتصال الفعل بفاعله ، حتّى صار بمنزلة أجزاء الفعل وحرف من حروفه ، ولم يكن ذلك في المفعول ، نحو : ضربك ؛ لعدم افتقاره

---

(١) بياض في الأصل يقدّر بأربع كلمات .

الضروريّ إليه ، والاتصال في الضمير يحصل بحرفٍ واحدٍ ؛ لأنّ ما لا يقوم بنفسه هو الحرف الواحد ، والمتّصل لا يقوم بنفسه بالوضع ، لا بحسب الاعتلال كـ(قِهْ) و (شِهْ)، فوجب للاختصار أن يكون بالواحد .

ولم يثنّوا هذا ، ولم يجمعوه على لفظه ؛ لأنّه ليس له آخر من لفظه يُعْطَفُ عليه [٢٩ب] حتّى تقول : فعلتَ و تُ ، لم تكن التثنية والجمع لأنّهما عطفٌ في الأصل ، ولمّا كان لا بدّ منهما كان بلفظ آخر ، وهو لا من لفظه : فعلنا ، فالنون والألف هو الضمير[١] ؛ لأنّه لمّا زاد على الواحد زاد حرفٌ ، وقيل : ليقع الفرق بينه وبين (فعلنَ) في المؤنّث[٢] .

وأصلُ هذا الضمير أن يكون للجمع ؛ لأنّ الجمع يكثر في ما ليس له واحدٌ من لفظه كـ: مذاكير ، وملامح[٣] ، ويقلُّ في التثنية ، أو لا يكون ، ثمّ حُمِلَتِ التثنيةُ عليه ؛ لأنّها جمعٌ في المعنى ، ثمّ حملوا المؤنّث المتكلّم على ذلك ، ولم يفرّقوا ؛ لأنّه لا يقع لبسٌ عندما يخبر المخبر عن نفسه ، فلا يحتاج إلى الفرق ، بخلاف المخاطب والغائب .

وأمّا المخاطب فكانت (التاء) لِما تقدّم ، وفُتِحَتْ ؛ للفرق بينه وبين المتكلّم

---

(١) الغرّة في شرح اللمع : ٢/ ١٠ب ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٤٩ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٢١ .

(٣) في المخطوطة : (ملاقح)

في المذكّر ، كما كُسِرَتْ في مخاطبة المؤنّث للفرق ، وكان الفتح أنسب للمذكّر من الكسر ؛ لأنّ لكسر من الياء ، وهي للمؤنّث ، وضُمّتْ في المتكلّم ؛ لأنّها علامةُ الفاعلِ ، فناسب ، ولأنّها أقوىٰ الحركات(١) .

وفي التثنية : (تما)(٢) ، ثنّوا علىٰ اللفظ ؛ لأنّك تقول : أنتَ وأنتَ ، فيصحّ العطف ، وشرّكوا فيه بين المذكّر والمؤنّث ؛ لأنّ التثنية يشتركان فيها أبداً ، ولم يكسروا التاء ، ويفتحوا للفرق ؛ لأنّهم عزموا علىٰ الإشراك بينهما ، وقد حصل الفرق بين الواحد وغيره بزيادة الألف ، فبقي ضمُّ الأصلِ ، وهو المتكلّم ؛ لأنّه أنسبُ للفاعليّة ، ولأنّ الفاعل أوّلُ ، والضمُّ أوّلُ ، وقيل : حرّكوها بحركة لا تكون له حالَ الأصل ، وهو الواحد ، ولأنّهم لو فتحوا لوقع اللبس في الانفصال عندما تقول : فعلتَ ما تفعلُ ، وإنّما لم يقولوا في التثنية : (تانِ) ؛ لئلا تشبه المعرب ، ولأنّهم عزموا علىٰ أن يجعلوا للإعراب صيغاً .

والضمير هو (التاء والألف) ، وأمّا الميم فقالوا : هي زائدةٌ ؛ لتقوية الضمير ، كما عملوا في (ذا) ، فقالوا : هذا .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨١ .

(٢) في المخطوطة : (لما) .

وقال الصقلّيّ[(١)]: زيدتِ الميمُ وقايةً للضمّة ، كما زيدتِ النونُ في : (ضربني) وقايةً للفتحة .

وأمّا الجمع فضميره : (تُمُو) ، فرّقوا فيه بين التثنية والجمع بالواو هنا ، والألف هناك ، واختصّا بذلك ؛ لأنّ الألف للتثنية ، والواو للجمع في الإعراب ، وضُمَّتِ الميمُ لأجلِ الواو ، وحكم التاء والميم قد تقدّم في التثنية .

وقد تُحذفُ الواو ، وإنْ كانت جزءاً من الضمير ، تشبيهاً بما ليس جزءاً ، كالصلة من : (فيه) و (عليه) ، على ما نذكره[(٢)] .

والعربُ فيها على ثلاثة مذاهب[(٣)] :

منهم من يثبتها مطلقاً ، ومنهم من يحذفها مطلقاً ، ومنهم من يثبتها إذا وقعتْ بعدها همزةٌ ؛ لأنّها من آخر الحلق ، فمدٌّ ما قبلها ؛ ليتوصّل بالمدّ

(١) قوله في (التذييل والتكميل لأبي حيّان : ١/ ١٩٨) .

أمّا المراد به فيترجّح لي أنّه : أبو عمر عثمان بن عليّ بن عمر الخزرجيّ السرقوسيّ الصقليّ ، من نحاة القرن السادس الهجريّ ، له شرحٌ على الإيضاح .

ترجمته في : معجم الأدباء : ١٢/ ١٣٠ ـ ١٤١ ، إنباه الرواة : ٢/ ٣٤٢ .

(٢) ص : ٢٣٣ .

(٣) شرح المفصّل : ٣/ ٩٥ .

إلىٰ تحقيقها .

والذين حذفوا : منهم مَنْ تناسىٰ أصلها ، فكسرها مع اللام عند التقاء الساكنين ، نحو : أنتمِ الرجالُ ، ومنهم مَنْ حرّكها بحركة أصلها ، وهم الأكثرون ، ولأنّه قد حصل الفرقُ بينه وبين الواحد بالميم ، وبينه وبين المثنّىٰ بلزوم الألف في المثنّىٰ ؛ لأنّ توالي الضمّات مستثقلٌ في الآخر كـ(أدلُوٌ) ، والواو كالضمّة ، فلذلك خصّوه بالحذف دون المثنّىٰ .

وفي جمع المؤنّث : (تُنَّ) ؛ لأنّ المخالفة في الجمع ثابتة في المعرب ، فثبتتْ هنا ، وزادوا نوناً علىٰ التاء ؛ لأنّه زيادةٌ علىٰ المؤنّث الواحد ، وكانت [٣٠أ] نوناً ؛ لأنّه ضمير الجمع في (فعلنَ) ، كما كانت الواو في (فعلوا) ، والنون أولىٰ ؛ تقويةً للضمير ، بمنزلة الميم هناك .

وأمّا الغائب فاستتر في الواحد ، فلا يظهر ، وإنْ ظهر شيء فهو تأكيدٌ له ، لا هو ؛ لأنّ المتّصل لا يكون منفصلاً ، وإنّما استتر لأنّ وضع الفعل للدلالة علىٰ الواحد من الفاعلين هو الضروريّ في صدقه ، وهو مبهمٌ ، فصار دالاً عليه ، فلذلك استتر اكتفاءً بتقدّم ذِكْرِهِ ، وهو أشدُّ اختصاراً ، وما زاد علىٰ الواحد فيحتاج له إلىٰ علامة . ثمّ حملوا علىٰ ذلك كلَّ ما كان للواحد ، ويتقدّم فاعله تشبيهاً بالغائب ، والأصل الغائب ؛ لأنّه هو

الواجب التقدّم ، بخلاف المخاطب والمتكلّم ، فتقول : أنا أفعلُ ، وأنت تفعلُ ، وكان الأصل هنا الإظهار ؛ لأنّه زاد على مقتضى الفعل الغائب بإن كان للمخاطب والمتكلّم ، فيحتاج إلى إظهاره للزيادة على مقتضى الأصل المحمول عليه ، لكنّهم لـمّا جعلوا فيها ما يدلّ على تلك الزيادة حملوهما عليه ، والدالُّ على ذلك المعنى حروف المضارعة ؛ لأنّ الهمزة في (أفْعَلُ) دالّةٌ على المتكلّم ، والتاء في (تفعلُ) على المخاطب ، والياء في (يفعلُ) على الغيبة في المذكّر ، وتقدّم لنا مذهبُ أبي زيدٍ[١] فيها ، وأنّها مقتبسةٌ من الضمائر .

وأمّا فعلُ الأمر فيستتر فيه حملاً على المخاطب ؛ لأنّه لـمّا كان الأمر للمواجهة والخطاب فكأنّه خاطبه بضميره ، فناب الخطاب عن تقدّم ضميره، فقوله : (قُمْ) في المعنى كأنّه قال له : أنت لِتَقُمْ[٢]، وفعلوا هذا في الأمر دون الخبر ؛ لأنّ من ضرورته الخطابَ دون الخبر ، كقولك : أنت تقوم .

وأمّا في التثنية والجمع فلأنّه زاد على الواحد ، وإذا كان في الأصل لا بدّ من لحاق الزيادة ، فأحرى في الفرع ، ولأنّ حروف المضارعة إنّما تدلّ على

---

(١) هو السهيليّ في (نتائج الفكر : ١١٨) .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ : ١/ ٩٣ .

الخطاب ونحوه ، لا على كونه مثنّى أو جمعاً .

وأمّا التثنية فتقول فيها : (فعلا) ، فتلحق حرفاً واحداً ؛ لأنّه خرج من الاستتار إلى الإظهار ، فكأنّه أوّل مقاماته ، فكان على حرفٍ واحدٍ ، وكان الألف لأنّها علامتها في الإعراب .

وفي الجمع : (فعلوا) ؛ لأنّه خرج عن الاستتار إلى الجمع ، وكان بحرفٍ واحدٍ ، وكان الواوَ ؛ لأنّه كـ (واو) : زيدون ، وأمّا الألف فللفرق في الخطّ بين المعتلّ والضمير ، نحو : تدعو ، وكان الضمير أولى ؛ لأنّه يحتاج إلى زيادة على المثنّى .

وأمّا المؤنّث فهو بمنزلة المذكّر ، ولا تزيد إلا علامة التأنيث ؛ لأنّ الفعل لا يدلّ بالأصل عليها ، فاحتاجوا إليها ، ويدلّ على زيادتها فتحُ آخرِ الفعلِ، بخلاف الضمير ، نحو : فعلتِ .

والتثنية كالتثنية ، والجمع على (فعلنَ) بحرفٍ واحدٍ كالمذكّر ، وكانت نوناً ؛ لأنّه نظير النون في (زيدون) ؛ إذ لم تكن الواو لأجل الالتباس ، وسكّنوا ؛ لأنّها ضمير الفاعل ، وهو يمكن ، بخلاف المثنّى وجمع المذكّر .

وأمّا المنفصل للمتكلّم المذكّر فـ(أنا) ، والضمير هو الألف والنون [١] ؛ لأنّه لـمّا كان منفصلاً فأقلّه أن يكون على حرفين ، وبه يصحّ الانفصال ؛ إذ المراد الاختصار .

وقيل [٢] : إنّ الضمير هو الجميع . واستُدِلَّ على فساده : أنّ الألف إنّما هي لبيان الحركة وتقويتها ، فصارتْ كـ(هاء) الوقف ، وتكون الألف للوقف كالهاء ، يدلّ عليه قولهم : أَنَهْ [٣] ، فيقفون بالهاء ، ولأنّهم يسقطونها في الدرج ، فيقولون : أنَ أفعلُ [٤] ، وأمّا مَنْ أثبتها على هذا

---

(١) هذا مذهب الجمهور .

انظر : الأصول : ٢/١١٦ ، الحجة للفارسيّ : ١/ ٢٧٣ ، شرح المفصّل : ٣/ ٩٣ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٩ .

(٢) هذا رأي الكوفيّين ووافقهم ابن مالك .

انظر : شرح المفصّل : ٣/ ٩٣ ، شرح التسهيل : ١/ ١٤١ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٠ .

(٣) قال الراجز :

إنْ كنتُ أدري فعليَّ بدنَهْ

من كثرة التخليطِ أنّي مَنْ أنَهْ

انظر : شرح المفصّل : ٣/ ٩٤ ، شرح الكافية : ٢/ ٩ ، شرح شواهد الشافية : ٢٢٢ .

(٤) هي لغة أهل الحجاز . انظر : دقائق التصريف : ٥٣٨ .

من القرّاء (١) فلأنّه أجرىٰ الوقف مجرىٰ الوصل [٣٠ب] كما اتفقوا علىٰ قوله : ﴿ سُلْطَانِيَهْ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الحاقة : ٢٩] ، ونحوه .

وأمّا في التثنية والجمع فـ(نحن) علىٰ ما قدّمناه في المتكلّم المتّصل ، وحُمِلَ عليه المؤنّث ؛ لِما ذكرنا .

وأمّا المخاطب فالواحد المذكّر : (أنتَ) ، والضمير هو الألف والنون ، والتاء للخطاب فيه عند سيبويه (٢) ، كما هو الكاف في منفصل النصب ، والفتحة للفرق بين المذكّر والمؤنّث ، وسكنتِ النونُ تشبيهاً بـ(ضربْتَ) ،

---

(١) قرأ نافعٌ : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ ﴾ [البقرة : ٢٥٨] ، بإثبات الألف من ﴿ أَنَا أُحْيِي ﴾ وصلاً ووقفاً .

انظر : السبعة : ١٨٨ ، الحجّة لأبي زرعة : ١٤٢ .

(٢) تابعه في ذلك البصريّون .

انظر : الكتاب : ١/ ١٢٥ ، الأصول : ٢/ ١١٧ ، البغداديّات : ١١١-١١٢ ، الخصائص : ٢/ ١٨٩ :

وقيل [1] : الضمير هو الجميع ؛ لأنّه لا إشراك بين المتكلّم والمخاطب في المنفصل في الواحد كما هو في الجميع ، وهذا لا يلزم ، بل يشتركون في الواحد كالمتكلّم والمخاطب في المتّصل .

وفي التثنية : (أنتما) ، زيدتِ الميمُ تقويةً كما في المتّصل ، وكذلك للمؤنّث ، فتكون فيه زائدتان : تاءٌ وميمٌ ، والألف أصليّة ، وضُمَّتِ التاءُ هنا ؛ لأنّهم لا يحتاجون إلىٰ الفرق ؛ لعزمهم علىٰ الاشتراك ، وكانت الضمّة ؛ لأنّها حركةُ ما لا يكون في الأصل .

وفي الجمع للمذكّر : (أنتمو) ، والواو أصليّة ، وتُحْذَفُ كما تقدّم في المتّصل [2] .

وفي المؤنّث : (أنتُنَّ) ، والنون الأولىٰ زائدةٌ ، وضُمَّتِ التاءُ هنا ، وإنْ كان لا اشتراك في هذا الجمع ؛ لأنّ التفرقة قد حصلتْ بالنون .

وأمّا الغائب فللمذكّر الواحد : (هو) ، وهو بجملته ضميرٌ ، وليست

---

(١) هذا رأي الفرّاء وأكثر الكوفيّين ، ويرىٰ بعض الكوفيّين وابن كيسان أنّ التاء هي الاسم ، و(أن) عمادٌ لها .

انظر : شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٠ ، شرح المفصّل : ٣/ ٩٥ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ١/ ٩٩ ، الارتشاف : ٣/ ٤٧٣ ، الجنىٰ الداني : ١١٨ .

(٢) ص : ٢٢٧ .

الواوُ زائدةٌ للمدّ ؛ لأنّها متحرّكةٌ ، ولو كانت للمدّ لم تُحرَّكْ ، كما في : (ضربَهُ) ، ولذلك تثبت [١] في الوقف ، وتبيّن حركتها بالهاء ، نحو : هُوَهْ [٢] ، كما يُوقَفُ على النون في (ضربهن) ، لكنّها قد تُشبّه بالمتّصل المنصوب ، فتحذف في الضرورة [٣] .

وذكر الكوفيّون [٤] أنّها مزيدةٌ للتكثير ، وكذلك الياء في (هي) ، وأنّ الهاء هو الضمير ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ هذه ضمائرُ منفصلةٌ ، فلم يكن على حرفٍ واحدٍ كـ(أنا ، ونحن) ، واستدلّ الكوفيّون بحذفهما في التثنية والجمع ، نحو : (هما ، وهم ، وهنّ) ، وفي الواحد المتّصل نحو : رأيته ، ولأنّها قد استقلّتْ وحدها في الشعر ، قال :

---

(١) في المخطوطة : (تثبته) ، والصواب ما أثبتّه .

(٢) كقول حسّان بن ثابت رضي الله عنه (ديوانه : ٣٩٧) :

إذا ما ترعرع فينا الغلامُ فما إن يقال له : مَنْ هُوَهْ

(٣) كقول المخلّب الهلاليّ :

فبيناهُ يشري رحله قال قائلٌ : لمن جملٌ رخو الملاط ذلولُ

انظر : فرحة الأديب للغندجانيّ : ٧٩ .

(٤) وافقهم الزجّاج وابن كيسان .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٧٧ ، شرح المفصل : ٣/ ٩٦ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨ ، الارتشاف : ٣/ ٤٧٣ .

فبيناه يشري [١] رحله ......

البيت [٢] .

وقوله :

دارٌ لسعدى إذْ هِ من هواكا [٣]

وضرورة الشعر تردّ إلى الأصل ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ التثنية والجمع ألفاظٌ مرتجلةٌ ، أو حذفوها للثقل ، وتحرّكتْ لأنّ الواو تشبه الميم ، ولو سكّنوها لاجتمع ساكنان .

وللاثنين : (هما) ، وللجميع : (همو) ، والأصل [٤] : (هوما) و : (هومو) ، فتُحرّكُ الواو بالضمّ كما فعلتَ في تاء : (أنتما) و(أنتم) ،

---

(١) في نسخة التحقيق : (فترىٰ) .

(٢) من بيت من البحر الطويل للمخلّب الهلاليّ ، وتمامه :

قال قائلٌ : لمن جملٌ رخوُ الملاطِ ذلولُ

انظر : فرحة الأديب : ٧٩ ، الخصائص : ١/ ٦٩ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٥٤ ، الخزانة : ٢/ ٣٩٦ .

(٣) بيت من مشطور الرجز لم أعرف قائله .

انظر : الأصول : ٣/ ٤٦١ ، الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٠٠ ، ضرورة الشعر : ١١١ ، شرح شواهد الشافية : ٢٩٠ .

(٤) شرح المفصل : ٣/ ٩٧ .

وثبتت ؛ لأنّها أصليّة ، لكنّهم استثقلوا الضمّ عليها ، فحذفوها ، فسكنتْ ، فحذفوها استخفافاً ؛ لأنّها ضمّاتٌ متوالياتٌ ، والألف أصليّةٌ ، وكذلك الواو دون الميم كما تقدّم .

وحُذِفَتِ الواوُ دون الألف لِما ذكرنا في المخاطب المتّصل ، وحُكِيَ عن أبي عليٍّ أنّه قال : (هما) و (هم) ضميرٌ بجملته ، ولم يجعل الميم زائدةً[(١)] .

وأمّا المؤنّثُ فـ(هي)، أرادوا الفرق ، ولم يكن بالحركة ؛ لثقلها على الواو ، فكان بالحرف ، وكانت الياء ؛ لأنّها للمؤنّث في (تفعلين) ، ولأنّها نظيرة الكسرة ، فانكسر ما قبلها ، فالياء أصليّةٌ على هذا كالواو ، وقد تسكنُ تشبيهاً بالمجرور ، كقوله :

فإذا هيْ بعظامٍ ودما[(٢)]

وقد يحذفونها تشبيهاً بالصلة في (به) كقوله :

دارٌ لسعدى إذْ ه من هواكا[(٤)]

---

(١) هذا رأي الجمهور . انظر الارتشاف : ٣/ ٤٧٣ .

(٢) عجز بيت من بحر الرمل غير معروف قائله ، وصدره :

غفلتْ ثمّ أتتْ تطلبهُ

انظر : الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٠٠ ، التكملة : ٣٠ ، المنصف : ٢/ ١٤٨ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٣٩٢ ، شرح شواهد الإيضاح : ٢٧٧ ، الخزانة : ٧/ ٤٩١ .

(٤) سبق تخريجه في (ص : ٢٣٥) .

والتثنية فيها كالتثنية في المذكّر ؛ لأنّ المثنّىٰ لا يحتاج إلىٰ فرقٍ ، فرجعوا إلىٰ الواو ، فكان [١٣١أ] الأصل (هوما) ، فاعتلَّ كما تقدّم .

والجمع : (هُنَّ) ، والأصل : (هُونَّ) ، والنون الأولىٰ كالميم ، والثانية كالواو ، ولم يحذفوا النون كما قالوا : (هم) ؛ لأنّها ليستْ بحرفِ مدٍّ .

[البحث] الخامس : [في نون الوقاية]

وأمّا المتّصلات من ضمائر النصب فللواحد المذكّر المتكلّم الياءُ في : (ضربني) ، والنونُ زِيدَتْ للوقاية ، أي : لتقي الفعل من الكسر[١] ؛ لأنّها لا بدَّ من كسرِ ما قبلها ، فتحفظُ عليه الفتحة ، وهذه تدخل في ما أشبه الفعل كأسمائه الشبيهة بالحروف كـ(قد) و (قط) ، وكـ(إنّ) وأخواتها ، لكنّها لازمةٌ للفعل ، وتسمّىٰ عند البصريّين نونَ الوقاية ، وعند الكوفيّين عماداً[٢] .

---

(١) ليست نون الوقاية تقي آخر الفعل من الكسر فقط ، بل أيضاً تدخل للمحافظة علىٰ سكون ما التزم سكون آخره من الأسماء ، مثل : (قد) و (قط) ومن الحروف ، مثل : (مِنْ) و (عن) ، وتدخل أيضاً للمحافظة علىٰ حركة الفتح في الحروف المشبهة بالفعل ، مثل : (إنّ) و (أنّ) . انظر : الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب : ١/ ٢٤٨ .

(٢) هذا وهمٌ من المؤلّف ـ رحمه الله ـ ؛ إذ العماد عند الكوفيّين يطلق علىٰ ضمير الفصل عند البصريّين .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٥١ ، ٥٢ ، ٣٦١ ، ٤٠٩ .

واستدلّوا على زيادتها بالقياس على كاف المخاطب في : (ضربك) ، وهي ضميرٌ ، ولأنّ المتّصل أصلُهُ أن يكون حرفاً واحداً ، فادعاءُ زائدٍ لا يكون ، وكذلك في ضمير الغائب ، نحو : ضربَهُ ، ويدلُّ عليه أنّهم قالوا : ليتني ، وليتي ، ولعلّي ، فيسقطون النون ، وهو أكثر من (ليت)، وقال :

فيا ليتي إذا ما كان ذاكم   شهدتُ وكنتُ أوّلَهم ولوجا [1]

وقال :

كمنية جابرٍ إذْ قال ليتي   أصادفه وأفقدُ بعض مالي [2]

وقد تترك عند اجتماعها مع نون أخرى ، هي ضميرٌ أو علامة إعرابٍ ، فالضمير في الفعل كقوله :

---

(١) بيت من البحر الوافر لورقة بن نوفل .

انظر : أوضح المسالك : ٤٠ ، تخليص الشواهد : ١٠٠ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٣٦٥ .

(٢) بيت من البحر الوافر لزيد الخير ـ رضي الله عنه ـ ، ورواية (ديوانه : ١٣٧) :

وأتلف جلّ مالي

والبيت في : النوادر لأبي زيد ٦٨ ، الكتاب : ١/ ٣٨٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٩٧ ، مجالس ثعلب : ١/ ١٢٩ ، سرّ الصناعة : ٢/ ٥٥٠ ، الخزانة : ٥/ ٣٧٥ .

تراه كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكاً   يسوءُ الفالياتِ إذا فَلِيني [1]

والعلامة كقوله :

أبالموت[2] الذي لا بدَّ أنّي   ملاقٍ لا أباك تخوّفيني [3]

يريد في الأوّل : (إذا فلينني) ، وفي الثاني : (تخوّفينني) ، فحذفوها استثقالاً ؛ لاجتماع النونات ، والأصل الإدغام ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما لمعنى ، فلا يحذف أحدهما مهما وُجِدَ سبيلٌ إلى الإبقاء ، إمّا بالإدغام ، أو يحتمل التفكيك ، وقد قرأتِ القرّاءُ : ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ [الأنعام: ٨٠] ،

---

(١) بيت من البحر الوافر لعمرو بن معديكرب الزبيديّ ـ رضي الله عنه ـ .

انظر : شعره : ١٦٩ ، الكتاب : ٢/ ١٥٤ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٠٤ ، مجاز القرآن : ١/ ٣٥٢ ، الخزانة : ٥/ ٣٧١ ، شرح أبيات المغني : ٧/ ٢٩٧ .

(٢) في نسخة التحقيق : (أتى اموت) ، وهذا تصحيفٌ .

(٣) بيت من البحر الوافر ينسب لأبي حيّة النميريّ ، وللأعشى ، ولعنترة .

انظر : المقتضب : ٤/ ٢٧٥ ، الكامل : ٢/ ٦٧٠ ، معاني القرآن للأخفش : ١/ ٢٣٥ ، الأصول : ١/ ٣٩٠ ، الإيضاح العضديّ : ٢٦٠ ، إيضاح شواهده : ١/ ٢٨٠ ، شرح شواهده : ٢١١ ، الخصائص : ١/ ٣٤٥ ، الخزانة : ٤/ ١٠٠ .

و ﴿ تَأْمُرُونِّي ﴾ [الزمر: ٦٤] بالإدغام [١] والحذف [٢] ، وكان الأولىٰ حذف نون الوقاية ؛ لأنّ الاحتياج إلىٰ الإعراب أولىٰ ، ولأنّ النقل وقع بها ، ولأنّها قابلةٌ للحذف في الحروف المشبهة .

وأمّا بعضهم [٣] فقد ذهب إلىٰ أنّ المحذوفَ علامةُ الإعرابِ ؛ لأنّ الإعراب قد يُحْذَفُ في نحو قوله :

فاليوم فاشرب ..... [٤]

تخفيفاً ، فكذلك هذا .

---

(١) قراءة القراء السبعة سوىٰ ابن عامر ونافع .

انظر : السبعة : ٢٦١ ، حجّة القراءات لأبي زرعة : ٢٥٧ ، الكشف عن وجوه القراءات : ١/ ٤٣٦ .

(٢) بحذف إحدىٰ النونين : ﴿ أتحاجُوني ﴾ ، و ﴿ تأمُرُوني ﴾. وهي قراءة ابن عامر ونافع . انظر المصادر السابقة .

(٣) هو الأخفش . انظر : الدرّ المصون للسمين الحلبيّ : ٥/ ١٦ .

(٤) من قول امرئ القيس :

فاليوم فاشربْ غيرَ مستحقبٍ   إثماً من الله ولا واغلِ

وهو بيت من البحر السريع من قصيدة في (ديوانه : ٢٥٨) .

والبيت في : إصلاح المنطق : ٢٤٥ ، شرح أبياته : ٤٢٩ ، التكملة : ٤ ، التمام : ٢٠٥ ، ضرائر الشعر : ٢٢٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٨٢٠ .

وأمّا في ضمير الفاعل فلا خلاف أنّ نون الوقاية هي المحذوفة ، ويُلحقونها في الحروف أيضاً ؛ لأنّها لا يدخلها الجرُّ ، فيقولون : عنّي ، ومنّي ، وأمّا (لدن) فلشبهها بالحروف الخافضة .

وإنّما خصوا النون بالإلحاق لأنّهم أرادوا الفصل بين الفعل وما أشبهه من الياء لتخيُّل الإضافة إليها ، وكان التنوين له هذه الفائدة ، أعني من الفعل ، والتنوين نونٌ ، وكانت الوقاية بها ، قيل : ولولا سكون الياء لسكنتِ النونُ ، وكسروها لالتقاء[1] الساكنين ، وربّما فتحوا الياء تقويةً لها ، والإسكان للتخفيف ، أو هو الأصل الظاهر أنّه الأصل ؛ لأنّه اسمٌ ، فلو لم يكنْ أصله ذلك لكان إخلالاً بالاسم .

وفي التثنية والجمع : (ضربَنا) ، والنون والألف علامة لذلك ، ووجهه ما تقدّم في متّصل الرفع .

والمؤنّثُ مثله ؛ لعدم الالتباس .

وأمّا المخاطب المذكّر فالكاف ، نحو [٣١ب] : ضربك ، والفتح للمذكّر . وفي التثنية : (ضربكما) . وفي الجمع : (ضربكم) ، فالميم لما ذكرنا ، والألف للعلامة ، وكذلك الواو ، وضمّتِ الميمُ كما كان في التاء .

---

(١) في نسخة التحقيق : (للالتناء) .

وفي المؤنّث بكسر الكاف ؛ للفرق كالتاء ، وفي التثنية كما تقدّم ، وفي الجمع بإلحاق النون المشدّدة على قياس ما ذكرنا .

وأمّا الغائب فالواحد المذكّر (الهاءُ) ، نحو : ضربهُ .

مباحثُ في الهاء

وفي هذه (الهاء) مباحثُ ستّةٌ :

أحدها : أنّ الهاء هي الضمير ؛ لأنّها نظيرةُ الكاف والياء في : غلامك ، وغلامي ، ولأنّه متّصلٌ ، وحكمه أن يكون على واحدٍ ، والواوُ زائدةٌ للتقوية ، يدلّ عليه حذفُهُمْ لها في الوقف ، ولو كانتْ أصلاً لم يجز كما لم يجز في (هو) ، ولأنّها ساكنةٌ ، وزعم بعضهم [(١)] أنّ الضميرَ الهاءُ والواوُ ، حكاه السيرافيّ [(٢)] ، وهو رأيُ الزجّاج [(٣)] ، وقال بعضهم : وحذفُ هذه الحروف ليس بدليلٍ قاطعٍ على الزيادة ؛ بدليل أنّهم حذفوا ذلك في : (ضربكم) و (عليكم) مع أنّ الواو أصليّةٌ ، على ما نذكره .

ومنها : أنّ هذه الواو إنّما لحقتِ الهاء في الوصل لخفائها وضعفها ، ومنها أنّ أصلها الحركة ، ولا تسكن إلا لضرورةٍ ، كقوله :

---

(١) كابن جنّي في (سر الصناعة : ٢/٦٢٩ ـ ٦٣٠) .

(٢) شرح الكتاب : ٥/١٦٦ب .

(٣) المصدر السابق .

فظلْتُ لدى البيت العتيق أخيله [١]

وزعم أبو الحسن الأخفش [٢] وغيره من النحويّين أنّ تلك لغةُ قومٍ [٣] شبّهوها بألف التثنية وبياء الإضافة في : غلامي ، فأسكنوها لذلك ، وهذه على قياس الميم في الجمع في الغائب والمخاطب ، والذي يدلّ على أنّ أصلها الحركة لحاقُ حرف المدّ واللين ، ولو كانت ساكنةً لم توصل كما لم يوصل حرف الرويّ إذا كان ساكناً ، كقوله :

وقاتمِ الأعماق خاوي المخترقْ [٤]

ولكان إذا وُصِلَ كان ثابتاً في كلِّ حالٍ كما يُكْسَرُ في المجزوم في القافية ،

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل ليعلى الأحول بن مسلم الأزديّ ، عجزه :

ومطواي مشتاقان له أرقانِ

والبيت في : الأغاني : ١٩/ ١١١ ، المقتضب : ١/ ٣٩ ، الأصول : ٣/ ٤٦١ ، الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٥١ ، المنصف : ٣/ ٨٤ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٨١٨ ، الخزانة : ٥/ ٢٦٩ ، موارد البصائر : ١/ ٢١٥ .

(٢) معاني القرآن : ١/ ٢٨ .

(٣) هم أزد السراة . انظر : الخصائص : ١/ ١٢٨ ، الخزانة : ٥/ ٢٧٠ .

(٤) بيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجّاج .

انظر : ديوانه : ١٠٤ ، الكتاب : ٢/ ٣٠١ ، الأصول : ٢/ ٣٨٩ ، الإيضاح العضديّ : ٢٥٤ ، الخزانة : ١٠/ ٢٥ .

كقوله :

وإنْ كنتَ عنها غانياً فاغنَ وازْدَدِ(١)

وأصلها من الحركات الضمُّ ؛ لأنّ كلّ موضعٍ كانتْ فيه مكسورةً فإنّه يجوز فيه ضمُّها ، ولا يكون العكس ، نحو : (بهو) و (فيهو) ، فهذا هو الأصلُ .

ومنها : أنّها خصّتْ بالضمّة لخفائها ، فحرّكتْ بأقوىٰ الحركات ؛ لينشأ عنها حرفٌ تمكيناً لها ، وأيضاً فإنّه قد يُقَدَّرُ لها الرفع في حال كونها ضميراً منفصلاً ، فصار ذلك ممّا يؤنسهم بضمّها في الاتّصال .

ومنها : أنّها محذوفةٌ في الوقف كما قال سيبويه(٢) : « لـمّا كان من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهبُ في الوصل علىٰ حالٍ ، نحو ياء : غلامي ، وضربني . . . . . ألزموا الحذف هذا الحرف الذي قد يُحذَفُ في الوصل » ، وهذا قياسٌ مطّردٌ ؛ إذ الشيء إذا جاز فيه وجهان ،

---

(١) عجز بيتٍ من البحر الطويل لطرفة بن العبد ، صدره :

متىٰ تأتنا نَصْبحْكَ كأساً رويّةً

انظر : ديوانه : ٣٠ ، الكتاب : ٢/ ٣٠٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٣٨ ، المقتضب : ٢/ ٤٩ ، شرح المفصل : ٧/ ٤٦ . .

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٩٢ .

فانضاف إلىٰ أحد الوجهين تقويةٌ مّا ، فقد يبطل الوجه الآخر ، نحو : يا زيد الظريف ، و(الظريف) يجوز فيه الوجهان ، فإنْ جعلته نعتاً لـ(أيٍّ)(١) لم يكن إلا الرفعُ ؛ لأنّه قد انضمّ إليه مقوٍّ لرفعه ، وهو أنّه المنادىٰ في المعنىٰ .

ومثل ذلك (فُعُلٌ) يجوز إسكانُهُ إذا كان جمعاً وتحريكُهُ ، نحو : عُسُلٍ(٢) ، فإذا كان معتلاً ، نحو : عُون ، لزمه السكون .

وممّا يُحَسِّنُ حذفَ هذه الزوائد في الوقف أنّها ليستْ من نفس الكلمة .

وذهب ابن الرمّانيّ إلىٰ أنّها إنّما [٣٢أ] حُذِفَتْ في الوقف ؛ لأنّها لحقتْ تمكيناً للحركة في الهاء لخفائها ، فإذا ذهبتِ الحركة بالوقف ذهب ما يزاد لتمكينها ، فتكون الواو عنده بمنزلة التنوين ، والهاء آخر الكلمة .

ومنها : أنّ هذه الهاء تُكسَرُ إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرةٌ ، نحو : أعْطِهِ ، ونرميهِ ، ما لم تتّصلْ بضميرٍ آخر ، نحو : تعطيهوه ، ولم تعطِهوه ،

---

(١) مثل قولك : يا أيّها الظريف .

(٢) هذه الكلمة غير واضحة في المخطوطة ، وأقرب صورها ما أثبتّه ؛ إذ يقال فيه : عُسُلٌ ، وعُسْلٌ .

انظر : اللسان : ١١/ ٤٤٤ .

وفُعِلَ ذلك ؛ لِما قال سيبويه (١) : « إنّها خفيّةٌ كما أنّ الياء خفيّةٌ ، وهي من حروف الزيادة كالياء . . . . . وهي من موضع الألف ، وهي أشبه الحروف بالألف (٢) ، فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسروا هذه الهاء ، وقلبوا الواو ياءً ؛ لأنّها لا تثبتُ وقبلها كسرةٌ » مع أنّ الخروج من كسرٍ وما في معناه إلى الضمّ يثقلُ ، ويجوز الضمّ على الأصل .

ومنها : أنّه يجبُ ثبوتُ هذا الحرف ، وهو الواو ، في الوصل إذا تحرّك ما قبلها بالفتح ، نحو : ضَرَبَهُ ، أو بالكسر ، نحو : أعْطِهِ ، أو بالضمّ ، نحو : يقْتُلُهُ ، في حال السّعة .

فأمّا إن سكن ما قبله فيجوز الوجهان ، نحو : أعطاهُ ، ويعطيهِ ، ويدعوهُ ، إلا إذا كانتْ متّصلةً بضميرٍ آخرَ ، نحو : أعطاهوه ، وأعطاهوها ، وأعطيتهوه ، ونحوه ؛ ليفصلوا بين الضميرين ، ولأنّ المضمر يردُّ الشيء إلى أصله ، وإنّما كان ذلك أمّا الإثباتُ فبالأصل ، وأمّا الحذف فلاجتماع ما يشبه الساكنين ؛ لأنّ الهاء خفيّةٌ ، ولخفائها كأنّها ساكنةٌ ، وما قبلها ساكنٌ .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٩٤ .

(٢) كذا في المخطوطة ، وفي الكتاب وفي شرحه للسيرافيّ : ٥/ ١٧٠أ : (بالياء) .

وأمّا التثنية فـ(ضربهما) ، بالميم ، على نحو ما تقدّم ، والألف للتثنية .
وفي الجمع : (ضربهمو) ، فالواو زيادةٌ للجمع ، وهو من الضمير ، واستدلّوا عليه بأنّ المؤنّث الذي بحذائها ، نحو : ضربهنّ ، ليستْ النون الثانية زائدةً ، ويجوز حذفها ؛ لحصول الفرق ، إلا إنْ اتّصلتْ بضميرٍ ، نحو : أعطيتهموه ؛ لِما ذكرنا ، وقد شذّ حذفها ، لكنّه لا بدّ من الإسكان ، فتقول : أعطيتهمه ، على قياس ما حكاه سيبويه(١) : أعْطَيْتُكُمْهُ ، عن يونس .

وليس الأصل : (ضربهوما) ، كما في منفصل الرفع ؛ لأنّها ليستْ هناك أصليّة ، ومَنْ قال بأنّها أصلٌ فربّما يقول : إنّهما الأصل ، لكن لزم حذفها للطول ، ولا يقال : كان القياس أن لا تُضَمَّ الهاء في التثنية والجمع ، بل تُجْعَلَ لها حركةٌ لا تكون لها قبل ذلك ، كما تقدّم في (أنتما) وأخواته ، نحو : ضربكما ؛ لأنّا نقول : إنَّ فتحة التاء والكاف هناك كانت تشهد بالإفراد ؛ لملازمتها الإفراد ، وزيادة الميم تشهد بعدم الإفراد ، فلم يُجْمَعْ بينهما ، فلذلك تغيّرتْ هناك .

والضمّة هنا ليستْ شاهدةً بالواحد ، بل الهاء نفسها ووحدها هي

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٨٩ .

الشاهدة، ألا تراها تكون مكسورةً ، مثل : اضربيهِ ، ومررتُ بهِ ، وإنّما ضمّها يشهد بالتذكير ، وفتحها يشهد بالتأنيث ، فلا يلزم ذلك ، فبقيتْ على ما كانتْ ، أو يقال : ضمّتْ في (ضربهم) تشبيهاً بالواو في الجمع ، ثمّ حُمِلَ عليه التثنيةُ .

وأمّا [٣٢ب] المؤنّث فتقول فيه : (ضربها) ، فتُلْحِقُ ألفاً ، قيل(١) : إنّ الهاء والألف هو الضمير ، وحكى السيرافيّ(٢) أنّه لا خلاف في ذلك ، واستدلّ بلزومها ، ولو كانتْ صلةً لم تلزم كما كان في (ضربه) .

وقد قيلَ(٣) : هي زائدةٌ ، بخلاف المذكّر ، وهو الصحيح ؛ لأنّ الألف زيدتْ تقويةً لحركة الهاء لـمّا تحرّكتْ الهاءُ بالفتح ؛ للفرق بين المذكّر والمؤنّث ، وتولّدتْ عنها الألف ، ولزمت ؛ لخفائها وضعفها(٤)، بخلاف الواو ، فلذلك تثبتُ مطلقاً سواءً اتّصلتْ بضميرٍ، نحو: أعطيتهاه ، أو لا .

وقد أجاز ناسٌ حذفَ هذه الألفِ في الوقفِ ، وحملوا عليه قول الشاعر :

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٨١ .

(٢) شرح الكتاب : ٣/ ١٦٦ب .

(٣) الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٣٨ ، سر الصناعة : ٢/ ٧٢٦ .

(٤) في المخطوطة : (وضعها) .

ونهْنهْتُ نفسي بعدما كدتُ أفْعَلَهْ (١)

يريد : أفعلها ، وهي لغةٌ ضعيفةٌ (٢) ، وأنشدوا :

أعلقْتُ بالذئبِ حبلاً ثمّ قلتُ له :

الْحَقْ بأهلكَ واسْلَمْ أيُّها الذيبُ

إمّا تقودُ به شاةً فتأكلُها

أو أنْ تبيعَهَ في بعض الأراكيبِ (٣)

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل ، صدره :

فلم أرَ مثلها خُباسةَ واحدٍ

والبيت مختلف في نسبته ، فهو لامرئ القيس في (ملحق ديوانه : ٤٧١) ، ولعامر بن جؤين في (الأغاني : ٩/ ٩٣) ، ولعامر بن الطفيل في (الإنصاف : ٢/ ٥٦١) .

والبيت في : الكتاب : ١/ ١٥٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٣٣٧ ، رصف المباني : ١١٣ ، تخليص الشواهد : ١٤٨ ، المغني : ٨٣٩ ، شرح أبياته : ٧/ ٣٤٧ .

(٢) هي لغة طيئ وقضاعة ، وقد ضعّفها الفارسيّ في (الحجّة : ١/ ١٣٩) .

أمّا ابن جنّي فقد ذكر أنّها فاشية في قضاعة . (الخصائص : ١/ ٣٩٠) .

(٣) بيتان من البحر البسيط فيهما إقواءٌ ، ولم أعثر على قائلهما .

والبيتان في : أخبار الزجاجيّ : ١٥٢ ، سرّ الصناعة : ٢/ ٧٢٧ ، العمدة : ٢/ ٢٧٠ ، رصف المباني : ١٠٩ ، ضرائر الشعر : ٢٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٥٤ ، الارتشاف : ٣/ ٢٩٧ ، شرح شواهد الشافية : ٢٤٠ ، الخزانة : ٥/ ٢٧٢ ، موارد البصائر : ٢١٦ .

وحكى الفرّاء[1] : (بالكرامة ذاتِ أكرمكم اللّهُ بَهْ) ، يريد : بِها ، فلمّا حذفَ الألفَ ، ووقفَ على الهاءِ ، نقلَ حركة الهاء إلى الباء تنبيهاً على الأصل والألف ، وإنّما فُتِحَتِ الهاءُ ، فتولّدتِ الألفُ ، ولم تُكسر ، فتتولّد الياء ؛ لأنّه قد تقدّم أنّهم يحذفون هذه الصلة في نحو : (فيهو) ؛ لشبه اجتماع ساكنين ؛ لخفاء الهاء ، فلو فعلوا ذلك هنا لكان مؤدّياً إلى حذفها ، فلا يحصل المقصود من التقوية ، ولأنّ الكسرة في الهاء كالياء ، وهم يفرّون إلى الوقاية من الياء ، ففرّوا من أختها ، ولا يُسْتَدَلُّ بثباتِ الألف في المؤنّث على أنّ الواو في المذكّر أصليّة[2] ، وأنّ إسقاط الألف يكون كقوله :

كنواحِ ريشِ حمامةٍ[3]

---

(١) حكاه في كتابه : (لغات القرآن) .

انظر : الارتشاف : ١/ ٤٦٦ ، تخليص الشواهد : ١٤٢ .

(٢) قاله الفارسيّ في (الحجّة : ١/ ١٣٧-١٣٨) .

(٣) من صدر بيت من البحر الكامل لخفاف بن ندبة السلميّ - رضي اللّه عنه - ، وتمامه :

نجديّةٍ ومسحتِ باللثتين عصفَ الإثمدِ

انظر : شعره : ١٠٦ ، الكتاب : ١/ ٩ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٤١٦ ، الأصول : ٣/ ٤٥٦ ، المنصف : ٢/ ٢٢٩ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٦٧٨ ، المغني : ١٤٣ ، شرح أبياته : ٢/ ٣٢٣ ، موارد البصائر : ٢١٠ .

فحذفه لأنّ هذا من الضرورة ، بخلاف الواو .

والتثنية كالمذكّر .

والجمع : (ضربهنّ) كما في (ضربكنّ) ، ولو كانتْ أصليّةً لقلت : (ضربهانّ) تثبتها ؛ لأنّه لا مانع من ذلك ، بخلاف الواو ، وإنّما حُذِفَتِ الفتحةُ لحصول الفرق ، ورجعتِ الضمّةُ كما رجعتْ في التثنية ، ورجعتْ في التثنية ؛ لعزمهم على التشريك بينهما فيها ، أو يقال : ضمّتْ هنا لأنّ هذه النون للجمع ، فأشبهتْ نون (الزيدون) ، والضمير يدلُّ على الجمع .

وأمّا المخاطب فالصلة في واحده ، وقد حُكِيَ[1] أنّ بعضهم ألحقه الألف للمذكّر ، والياء للمؤنّث ، فيقول : أعطيتكا ، وأنشدوا :

ولستَ بخيرٍ من أبيكَ وخالكا

ولستَ بخيرٍ من معاضلةِ الكلبِ[2]

فدخلتْ لبيان الحركة .

---

(١) سرّ الصناعة : ٢/ ٧٧٤ .

(٢) بيت من البحر الطويل لحسّان بن ثابت ـ رضي اللّه عنه ـ ، وقد وردت هذه الرواية في (ديوانه : ١١١) ، وفي (العمدة : ١/ ٣٢٩) .

ورواه ابن جنّي (سر الصناعة : ٢/ ٧٧٤) : (وخالكي) ، فيكون شاهداً للتأنيث ، والبيت أيضاً في (الحيوان : ٢/ ١٩٧) لكنّه برواية : (فلست بخير من يزيد وخالد) .

ويقول في المؤنّث : أعطيتُكيه ، حملاً على الغائب .

وأمّا المثنّى والمجموع فحكمه حكم الغائب ، وإنّما لم يدخل بالأصل في المخاطب لأنّ الهاء خفيّةٌ ، فتحتاج إلى البيان .

وأمّا منفصل النصب فالمتكلّم : (إيّاي) للواحد ، واختلف النحويّون في هذا الضمير على مذهبين :

أحدهما : أنّها مركّبةٌ . والثاني : أنّها بسيطةٌ (١) .

فأمّا الأوّل فاختلفوا فيها على مذهبين :

فقيل : ما بعد [١٣٣أ] (إيّا) اسمٌ ، وهو قول الفرّاء (٢) والزّجّاج (٣) والمازنيّ (٤)

---

(١) فهي بكمالها اسمٌ ، وهذا مذهب الكوفيّين سوى الفرّاء .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٠٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣ ، الجنى الداني : ٤٩٣ .

(٢) هذا وهمٌ من المؤلّف ـ رحمه الله ـ ؛ إذ الفرّاء وابن كيسان يجعلان الياء والكاف والهاء هي الأسماء ، و(إيّا) عمادٌ لها ؛ لأنّها لا تقوم بنفسها .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٨ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ ، الجنى الداني : ٤٩٣ .

(٤) سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ .

والمبرّد[١]، وهي الضمائر المتّصلة في المتكلّم والغائب والمخاطب، ويدلّ عليه أنّهم يضعون موضعه اسماً ظاهراً كقوله فيما حكوا عن العرب: **(إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ)**[٢]، وحكي أنّه مذهب الخليل[٣].

وهؤلاء اختلفوا في (إيّا). فقال بعضهم[٤]: هو اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلى ما بعده، وعزاه السيرافيّ[٥] إلى الخليل.

وقيل فيه[٦]: إنّه مضمرٌ، وصحّتْ إضافته؛ لأنّه أشبه المظهر بكثرة

---

(١) إعراب القرآن للنحّاس: ١/ ١٢٣، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٦٩، الإنصاف: ٢/ ٦٩٥.

(٢) الكتاب: ١/ ١٤١، معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٨، الأصول: ٢/ ٢٥١، سرّ الصناعة: ١/ ٣١٣، المفصّل: ١٢٧، الإنصاف: ٢/ ٦٩٥.

(٣) الكتاب: ١/ ١٤١.

(٤) عزي هذا إلى الزجّاج.

انظر: سرّ الصناعة: ١/ ٣١٤، الإنصاف: ٢/ ٦٩٥، شرح المفصّل: ٣/ ١٠٠.

والذي في كتابه (معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٨) يخالفه؛ إذ جعل (إيّا) ضميراً مضافاً إلى ما بعده.

(٥) شرح الكتاب: ٢/ ٦٩ ب.

(٦) عُزيَ هذا المذهب إلى الخليل والمازنيّ.

انظر: سرّ الصناعة: ١/ ٣١٢-٣١٣، الإنصاف: ٢/ ٦٩٥.

حروفه ، ورويَ أيضاً عن المازنيّ [١] ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ المضمر لا يضاف [٢] ؛ لتعريفه ، ولا بقال [٣] : هو كالنكرة كما في : ربّه رجلاً [٤] ؛ قيل : لأنّ المضمر في (ربّه) أشبه النكرة [٥] ؛ لكونه محتاجاً إلىٰ التفسير ، والقائلون بأنّه ظاهرٌ جعلوه من الأسماء المبهمة ، وهو قول المبرّد ، قال [٦] : لا يوجد اسمٌ مبهمٌ أضيف إلىٰ مضمرٍ غير هذا ، وهو ضعيفٌ ؛ لما ذكرنا . وبعض هؤلاء قال [٧] : إنّ الاعتماد علىٰ الثاني ، فهو بمنزلة (كلا) في أنّ الاعتماد علىٰ ما بعدها .

---

(١) سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ .

(٢) شرح السيرافيّ : ٢/ ٦٩ ب .

(٣) الإنصاف : ٢/ ٦٩٦ .

(٤) انظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٨/ ٢٨ ، تذكرة النحاة : ٦ ، الجنىٰ الداني : ٤٢٥ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٢٨٩ ، شرح الإيضاح للعكبريّ : ٣/ ١٢٧٨ .

(٥) انظر : شرح الكتاب للسيرافيّ : ٣/ ١٣٠ ، الحلبيّات : ٢٤٥ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣١٤ ، شرح الإيضاح للعكبريّ : ٣/ ١٢٧٨ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٢٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ .

(٧) هذا رأي الفرّاء وابن كيسان .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣ .

وقيل [١] : هو حرفٌ ، وهو رأي الكوفيّين ، جيء به عماداً ؛ لأنّهم أرادوا جعل المتّصل منفصلاً ، فلم يكن ؛ لأنّه على حرفٍ واحدٍ ، فقوّيَ بـ(إيّا) . وهذا فاسدٌ ؛ فإنّ الزيادة في هذه الضمائر أكثرها يكون أخيراً ، أو حشواً ، ولو كانتْ حرفاً لم يقولوا : **(وإيّا الشوابِّ)** [٢] .

وإذا كانتْ اسماً قيل [٣] : فكأنّه مشتقٌ من البيان والظهور ، ومنه الآية ، وتآييتُ ، أي : تظاهرتُ [٤] ، وكذلك المضمر يؤكّد به ؛ لأنّه بمعنى الثبوت والظهور ، وحُكِيَ عن أبي إسحاق [٥] ، وعلى هذا فيحْتمل أن يكون وزنها : (افْعَل) ، أو (فِعَّل) ، أو (فِعِيل) ، أو (فِعُول) ، أو (فِعْلى) ، وهذا غير مرضيٍّ ؛ لأنّ الأسماء المتوغّلة في البناء لا يُتكلَّفُ لها اشتقاقٌ إلا أن تجعله ظاهراً أو قريباً منه ، ويحتجّ بأنّه لا يصحّ أن يكون مضمراً ، ولا مبهماً ؛ لأنّ المعرفة لا تضاف .

---

(١) هذا مذهب الكوفيّين سوى الفرّاء .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٠٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣ ، الجنى الداني : ٤٩٣ .

(٢) الإنصاف : ٢/ ٦٩٧ .

(٣) تهذيب اللغة : ١٥/ ٦٥١ ، اللسان : ١٤/ ٦١ .

(٤) نتائج الفكر في النحو : ٢٠١ .

(٥) هو الزجّاج ، ولم أجده في كتبه التي وصلت إلينا ، ولم أعرف من حكاه عنه .

وذهب بعضهم[١] ، وهو ظاهر كلام سيبويه إلىٰ أنّ ما بعد (إيّا) حرفٌ .

واختلفوا في (إيّا) ، فقيل : (إيّا) هو المضمر المنفصل ، وأنّ ما بعده دالٌّ علىٰ الخطاب أو الغيبة ، فتكون حروفاً كما كانت التاء حرفاً في (فعلتْ) ، واسماً في (فعلْتُ) ، والكاف اسماً في (ضربك) ، وهي حرفٌ في (ذلك) ، وعُزِيَ أيضاً إلىٰ الخليلِ والأخفش[٢] .

وقيل : هو مبهمٌ ، وليس مضمراً ، وحُكِيَ عن الأخفش[٣] ، واستدلّ أبو عليٍّ[٤] علىٰ أنّها مضمرٌ أنّ الظاهر من شأنه أنّه تتولاه العوامل المختلفة معنًى ، وهذا لا يدخل عليه إلا الناصب ، فدلّ علىٰ أنّه مضمرٌ منصوبٌ كما هو المرفوعُ كذلك ، فليس مبهماً .

وأمّا الثاني : فذكر ابنُ كيسانَ أنّه ذهب بعضهم إلىٰ أنّ الجميع هو الاسم

---

(١) هو رأي الأخفش والبصريّين كما في : الخصائص : ٢/ ١٨٩ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣ ، الكشّاف : ١/ ٦١ ، المفصّل : ١٦٦ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ .

(٢) انظر : المصادر السابقة ، وانظر أيضاً : التبصرة والتذكرة : ١/ ٥٠٣ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٤٢ .

(٣) هذا رأي المبرّد .

انظر : إعراب القرآن للنحّاس ١/ ١٢٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٦٩٥ .

(٤) المسائل العضديّات : ٢٧ .

المضمر[١] .

وبالجملة فـ(إيّاي) للمتكلّم ، و(إيّانا) للاثنين والجماعة ، والمؤنّث كذلك ، كما تقدّم ، والحاضر (إيّاك) ، والفتحةُ فرقاً بين المذكّر والمؤنّث ، وكسروا في المؤنّث كما في المتّصل ، والتثنية كالتثنية .

والجمع في المذكّر (إياكمو) ، وفي المؤنّث (إيّاكنّ) ، على ما تقدّم ، وضمُّ الكاف على نحوِ ضمِّ التاء .

وفي الغيبة للمذكّر (إيّاه) ، وفي المؤنّث (إيّاها) للفرق ، والجمع (إيّاهمو) للمذكّر ، و (إيّاهنّ) على ذلك البيان المتقدّم .

وبعضهم يفتح الهمز [٣٣ب] في ذلك ، وهي لغةٌ ضعيفةٌ[٢] ، وقد تُبْدَلُ الهمزةُ هاءً ، قال :

---

(١) هو قول الكوفيّين غير الفرّاء .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣١٣، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٦٩ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٠٠ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣ ، الجنى الداني : ٤٩٣ .

(٢) المحتسب : ١/ ٣٩ ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٦ ، البحر المحيط : ١/ ٤١ .

هِيّاكَ والأمر الذي إنْ توسّعتْ   موارده ضاقتْ عليك مصادرُهْ (١)

[البحث] السادس : في ضمائر الجرّ :

والكلام فيها كالكلام في ضمائر النّصبِ المتّصلة ، ولا فرق .

ويلحقُ ضميرَ المتكلّمِ منها نونُ الوقايةِ في الحروف التي بُنِيَتْ على غير الكسر ، نحو : (عنّي) ، وقد يجوز حذفها ؛ وذلك لامتناع الإضافة في الحروف أيضاً ، وأكثر حذفها في (لدن) ؛ لأنّها تكون اسماً ، وأمّا الأسماء المضافة فلا تكون فيها النون إلا أن تكون مبنيّةً ، فتدخل لتقيَ من الكسر ، نحو : قط ، وقطني ، وقدني .

ولهذا الضمير مع الأسماء أحكامٌ ، أعني المتكلّم ، فإنّه إمّا أن يكون ما قبله ساكناً ، أو متحرّكاً ، والمتحرّك إن كان في النداء فقد يحذف ، نحو : يا غلامِ ، وقد يقلب نحو : يا غلاما ، على ما ذكرناه في النداء (٢) .

---

(١) بيتٌ من البحر الطويل لطفيل الغنويّ ، وينسب لمضرّس بن ربعيّ الفقعسيّ ، ويروى :

(إيّاك . . . . . المصادر) . ولا شاهد فيه حينئذ .

انظر : ديوان طفيل الغنويّ : ١٠٢ ، الحماسة لأبي تمّام : ١/ ٥٧٩ ، سرّ الصناعة : ٢/ ٥٥٢ ، المحتسب : ١/ ٤٩ ، المنصف : ٢/ ١٤٥ ، شرح المفصّل : ٨/ ١١٨ ، ١٠/ ٤٢ ، الإنصاف : ١/ ٢١٥ ، الممتع في التصريف : ١/ ٣٩٧ ، شرح شواهد الشافية : ٤٧٦ .

(٢) في القسم المفقود من الكتاب .

وفي غير النداء تثبت ، فإنْ سكن ما قبلها فلا يكون صحيحاً ، بل ياءً ، أو واواً ، أو ألفاً ، فأمّا الواو فتدغم فيها ، نحو : ضاربيَّ ، بأن تقلب إلى الياء ، نحو : **(أو مخرجيَّ)**؟[(١)] ، و﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ، وحينئذٍ تارةً تفتح على الأصل في حركتها ، وتارةً تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد قرئ : ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ ﴾ [إبراهيم: ٢٢][(٢)] ، وأمّا حذف إحدى الياءين فيكثر .

وأمّا ما كان ألفاً ، نحو : ﴿ عَصَايَ ﴾ [طه: ١٨] ، و ﴿ هُدَايَ ﴾ [البقرة: ٣٨]

---

(١) خطابٌ من الرسول ﷺ لورقة بن نوفل عند بدء الوحي .

انظر : صحيح البخاريّ (كتاب بدء الوحي) : ١/ ٤ رقم : ٣، و(كتاب تفسير القرآن) (تفسير سورة العلق) : ٦/ ٨٨ ، و(كتاب التعبير) : ٨/ ٦٨، وصحيح مسلم (كتاب الإيمان) (باب بدء الوحي) : ١/ ١٤٢ ، رقم : ٢٥٢ .

(٢) بكسر الياء المشدّدة قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثّاب وحمران بن أعين وسليمان ابن مهران .

انظر : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٧٥ ، معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٧٥ ، السبعة ٣٦٢ ، إعراب القرآن للنّحّاس ٢ / ١٨٣ ، الحجّة لابن خالويه ٢٠٣ ، الحجّة لابن زرعة ٣٧٧ ، تفسير القرطبيّ ٩ / ٣٥٧ ، الكشف عن وجوه القراءات ٢ / ٢٦ ، الكشّاف ٢ / ٣٧٤ ، البحر المحيط ٥ / ٤١٩ ،

فيجوز أن تقلب الألف ياءً ، وتدغم ، فتقول : ﴿ هُدَيّ ﴾[١] ، و : ﴿ عَصَيّ ﴾[٢] ، ونحوه ، مهما لم يلتبس ، نحو : غلاماي ، ويكون ما قبل الياء مفتوحاً على الأصل ، ولا يكون هذا الحكم لغير الياء .

وأمّا إنْ كان ياءً فكذلك ، نحو : غلاميّ ، نصباً وجرّاً ، فإن كان ما قبلها ياءين فإمّا أن تكونا زائدتين أو إحداهما[٣] ، فإنْ كانا زائدتين نحو ياءي النسب ، كقوله : كرسيّ ، وبختيّ ، فلكراهية اجتماع ثلاث ياءات يحذفون[٤] الأولى ، ويدغمون ، فتصير كما تقدّم .

وإنْ كانتْ إحداهما أصليّة كـ(بُنَيّ) في التصغير ، و (وليّ) ، فتحذف

---

(١) هذه قراءة عاصم الجحدريّ وعبدالله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبي الطفيل .

انظر : المحتسب ١/ ٧٦ ، تفسير القرطبيّ ١/ ٣٢٨ ، المجمع للطبرسيّ ١/ ٩٠ ، البحر المحيط ١ / ١٦٩ .

(٢) هذه قراءة عاصم الجحدريّ وعبدالله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر .

انظر : تفسير القرطبيّ : ١١/ ١٨٦ ، تفسير الرازيّ : ٢٢ / ٢٦ ، الكشّاف : ٢ / ٥٣٣ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٨٨ ، البحر المحيط : ٧/ ٣٢١.

(٣) في المخطوطة : (أحدهما) .

(٤) كلمة : (يحذفون) معادة في المخطوطة .

الأصليّة ، وتدغم الزائدة في ياء الإضافة[١] ؛ وإنّما حذفت الأصليّة لأنّ الزائدة جاءتْ لمعنًى ، فلا تحذف كياء التصغير ، وعلى ذلك قراءة : ﴿يَا بُنَيِّ﴾ [هود: ٤٢][٢] ، وقد روي عن أبي عمرو[٣] : ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦] ، وقول المازنيّ : إنّ ﴿يَا بُنَيِّ﴾ أصله : يا بُنيًّا ، بقلبِ ياء الإضافة ألفاً ، ثمّ حذفتْ[٤] ، ضعيفٌ ؛ لأنّ هذه الياء لا تحذف إلا في النداء ، فلا يكون ذلك في قراءة أبي عمرو ، ولأنّ الألفَ خفيفةٌ ، فلا تحذف ، بخلاف الياء ، ألا تراهم لا يقولون : يا غلامَ ، كما يقولون : يا غلامِ ، وكذلك يحذفون الياء في الوقف ، نحو : هذا قاضْ ، ولايحذفون الألف ، نحو : هذا معلّى ، وكذلك حذفوا الياء في الفواصل والقوافي ، كقوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ[٥] ﴿٤﴾﴾ [الفجر: ٤] ، و : ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴿٩﴾﴾ [الرعد: ٩] ، وقوله :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٥٤ .

(٢) هي قراءة حمزة والكسائيّ وابن عامر وأبي عمرو وابن كثير ونافع .

انظر : السبعة : ٣٣٤ ، الحجّة لابن خالويه : ١٨٧ ، ولأبي زرعة : ٣٤٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/ ٥٢٩ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٣٦٥ .

(٣) السبعة : ٣٠١ ، الحجّة لابن خالويه : ١٦٨ ، الإتحاف : ٢٣٤ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٥٤ .

(٥) في نسخة التحقيق : (يسري) ، وليست هذه القراءة مرادةً هنا .

وبعضُ القومِ يخلقُ ثمّ لا يفرِ[١]

ولم يحذفوا[٢] الألف ، وكذلك أيضاً يسكّنون في : (كَتِفٍ) ، ولا يسكّنون في (حَمَلٍ) ، وكذلك قال سيبويه[٣] في ﴿ يَا بْنَؤُمَّ ﴾ [طه: ٩٤] : إنّ الفتحةَ بناءٌ .

وقد يجوز في النداء حذف الياء الأصليّة وياء الإضافة ، كقراءة البزّيّ[٤] : ﴿ يَا بُنَيْ ﴾ [لقمان: ١٣].

وأمّا الهاء أمّا المفرد فحكمه حكمُ مفردِ المنصوبِ المتّصلِ ، يجب في السعة إثباتُ الواوِ إذا تحرّك [٣٤أ] ما قبلها نحو : لَهُ ، وبِهِ ، وأمّا إنْ سَكَنَ ما

---

(١) من بيت من البحر الكامل لزهير بن أبي سلمى وهو بتمامه :

ولأنتَ تَفْري ما خلقتَ وبعـ ضُ القومِ يخلقُ ثمّ لا يفري .

انظر : شرح شعره لثعلب : ٨٢ ، الكتاب : ٢/ ٢٨٩ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٤٤ ، الأصول : ٢/ ٣٨٨ ، التكملة : ٢٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٣٧٤ ، شرح شواهد الشافية : ٢٢٩ .

(٢) في المخطوطة : (ولم يحذفون) .

(٣) الكتاب : ١/ ٣١٨ .

(٤) هو أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عبدالله البزّيّ ، أحد كبار القرّاء بمكة ، توفي سنة ٢٥٠هـ . انظر : غاية النهاية في طبقات القرّاء : ١/ ١١٩ .

وانظر قراءته في : البحر المحيط : ٨/ ٤١٣ ، التيسير : ١٧٦ .

قبلها ، وكان الساكن حرفَ مدٍّ ، نحو : عصاه ، و فيه ، و يخرجوه ، فالأجود حذفها ؛ لخفائها حتّىٰ كأنّه اجتمع ساكنان ، أو لاجتماع ثلاثة أشياء متجانسة : حرف المدّ ، فإنّه خفيٌّ ، والهاء كذلك ، وما بعدها .

فإن سكنتْ تلك الحروف سكوناً حيّاً ، نحو : عليه ، ولديه ، قلَّ التجانسُ ، وبقيتِ العلّةُ الأخرىٰ ، وإنّما قلَّ لقوّتها بالسكون الحيِّ ؛ لأنّها خرجتْ به عن المدّ ، ولذلك جاز الوجهان في السعة : الإثبات علىٰ الأصل ، والحذف ، وهو أحسنُ ؛ لبقاء العلّة الأخرىٰ مع طرفٍ من الأولىٰ ؛ لأنّها لم تنعدم رأساً .

فإنْ كان الساكن حرفاً أصليّاً ، نحو : منه ، وعنه ، فالوجهان متساويان ؛ لزوال العلّة برأسها ، فالإثباتُ للأصل ، والحذف مراعاة العلّة الباقية .

وأمّا حركتها فأصلها الضمّ علىٰ ما تقدّم ، لكن يجب الضمّ إذا تحرّك ما قبلها بالفتح أو الضمّ ، أو كان قبلها ألفٌ ساكنةٌ ، أو واوٌ ، فإنْ كان قبلها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ جاز الأمران ، والكسرُ إتباعٌ للحركة أو لحرف تلك الحركة ، نحو : فيه ، وبه ، فإن كان سكون الياء حيّاً قَوِيَ ، نحو : إليه ، وعليه ، فيكون في هذا أربعةُ أوجهٍ : إليهِ ، إليهو ، إليهي ، إليهُ ، وبعضهم يكسر الهاء إذا كان قبلها ساكنٌ صحيحٌ قبله كسرةٌ ، نحو : مِنْهِ ،

ولا يكون في : عليه ، ويحمل عليه التثنية والجمع ، حكاه أبو زيدٍ .

وأمّا ضمير الجمع نحو : عليهم ، وإليهم ، في لحاق الواو ، فيكون الوجهان مطلقاً ، خالفوا للطول وحصول الفرق ، كما تقدّم في غيره ، والحذف هو اللغة الفصحىٰ ، قال الفرّاء [١] : هي لغةُ بني سعدٍ وكنانة .

وأمّا كسر الهاء وضمّها فقياسه كقياس الواحد ، وأمّا إن تحرّك ما قبلها ضمّاً أو فتحاً ، أو كان قبلها ألفٌ أو واوٌ ساكنتان [٢] ضُمّتْ ، فإنِ انكسرَ ما قبلها ، أو كانتْ ياءً ساكنةً ، جاز الكسر فيها ، والكسر الأفصح ، وهي لغة من أسقط الواو وغيرهم .

وأمّا ضمّ الهاء فقال الفرّاء : هي لغة قريشٍ وأهل الحجاز ومَنْ حولهم من فصحاء اليمن ، وعند ذلك فيجوز في الميم الكسرُ للإتباع ، وأن لا يُخْرَجَ من كسرٍ إلىٰ ضمٍّ ، فيكون في (عليهم) ونحوه ستُ صورٍ ؛ لأنّ الميم إمّا أن تكون بزيادة ، أو لا ، وكلاهما إمّا بضمّ الهاء أو كسرها ، وكلاهما إمّا بكسر الميم أو ضمّها ، فتصبح خمسة ، ويمتنع واحدٌ ، وهو : (عليهُمِي) ؛ لأنّ (فُعِل) للأفعال .

ويجب أن تعلم أنّ حرف المدّ إذا حُذِفَ فإنّه يجب إسكانُ الميم ، بخلاف

---

(١) ذكر اللغتين في كتابه : (معاني القرآن : ١/ ٥-٦) ، ولم يسمّ أصحابهما .

(٢) في المخطوطة : (ساكنتين) .

المفرد ، ولا يحرّك إلا للالتقاء ، فإمّا على أصل التقاء الساكنين [١] ، أو بحركة الأصل ، قال أبو حاتم : هي لغةٌ فاشية بالحرمين ، وقال الفرّاء : هي لغة بني أسدٍ ، وقال : الكسر لغة بني سليمٍ [٢] ، وأنشد بعضهم [٣٤ب] :

فهمُ بطانتهم وهم وزراؤهم وهمِ القضاةُ ومنهمِ الحكّامُ [٣]

والمفرد إذا حذفت صلته بقي على الأصل من حركته ، والفرق بينهما أنّ (ميم) الجمع لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً أو مضموماً ، و هاء الضمير يكون قبلها أخفُّ الحركاتِ ، وهو الفتح ، وقد لا يكون قبلها حركةٌ ، نحو : اضْرِبْهُ ، وعنْهُ ، فلمّا لزم الميم ما يستثقلون أسكنتْ طلباً للتخفيف ، وأيضاً فلو بقيتْ على حركتها لأدّى ذلك إلى اجتماع خمس متحرّكات ليس معهنّ ساكنٌ ، نحو : ضَرَبَكَهُو .

وأمّا الكاف فحكم الواو معها ما ذكرنا في الهاء ، وأمّا الضمّ فلا يكون

---

(١) في المخطوطة : (على الأصل التقاء الساكنين) ، والتصحيح من (التذييل والتكميل : ١/١٠٦ب) .

(٢) لم أجدها في كتابه (معاني القرآن) ، وانظر : سرّ الصناعة : ٢/ ٥٥٩ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٣٢ .

(٣) بيت من البحر الكامل ، لم ينسب لقائل ، وتروى قافيته : (الحجّابُ) .

انظر : الخصائص : ٣/ ١٣٢ ، سرّ الصناعة : ٢/ ٥٥٨ ، المحتسب : ١/ ٤٥ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٣٢ ، المساعد : ١/ ٩٤ .

غيره ، وقد قيل[١] : إنّ ناساً من بكر بن وائل يكسرونها ؛ لكسرِ ما قبلها ، فتقول : بِكِمِ ، وأنشد سيبويه[٢] :

وإنْ قال مولاهم على جُلِّ سعيهم

من الأمر ردّوا فضل أحلامِكِمُ ردّوا [٣]

فكسروها تشبيهاً لها بالهاء ؛ لكونها ضميراً ، والهاء هي الأوْلى به ؛ لأنّها تناسب الياء والكسر ؛ لأنّها من جنسهما .

وأمّا المفرد فلا يكسر ؛ لئلا يلتبس بالمؤنّث ، وأمّا المثنّى فلا يبعد الكسرُ فيه على تلك اللغة .

البحث السابع : [اتصال الضمير وانفصاله] :

الضمائر لا تخلو :

إمّا أن تكون بحيث تتّصل ، أو لا بحيث تتّصل .

فإنْ كانتْ بحيث تتّصلُ ، وهو أن تلي الأفعال والحروف والأسماء

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٩٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) بيت من البحر الطويل للحطيئة .

انظر : ديوانه : ٦٦ ، المقتضب : ١/ ٢٧٠ ، شرح أبيات سيبويه : ٢/ ٣٤٢ ، تحصيل عين الذهب : ٥٦٤ .

المضافة، فمنها :

ما يجب أن تكون متّصلة ، ويقبح الفصلُ لها ، ومنها : ما لا يجبُ .

فأمّا ما يجب فيه فمواضعُ :

أحدها : أن تليَ حرفاً عاملاً جرّاً أو نصباً ؛ ليكون مطلوباً له ومتعلّقاً به إلا في حروفٍ[١] ، وهي : كاف التشبيه ، و (مذْ) ، و (حتّىٰ) .

أمّا كاف التشبيه فوضعوا بدل الضمير لفظة (مِثْلٍ)مضافةً إلىٰ ما أرادوا[٢] ، فيقولون : كمثلك ، وكمثله ، وكمثلي .

وأمّا (مذْ) فوضعوا بدله الإشارة ، نحو : مذْ ذاك .

وأمّا (حتّىٰ) فاستغنوا عنه بالإشارة أيضاً ، فيقولون : حتّىٰ ذاك ، وقد استغنوا عنها بحرفٍ آخر ، وهو : (إلىٰ) ، فيقولون : إليه ، وإليك ؛ لأنّ المعنىٰ واحدٌ ، ويقولون أيضاً : دعْهُ حتّىٰ يوم كذا استغناءً بهذا اللفظ ، واسم الإشارة يجري في كلّها ، وتقول في الكاف : أنت كذلك ، وهذا المنع لا علّة له عند سيبويه[٣] سوىٰ الاستغناء ، وجوّزه المبرّد قياساً[٤] .

---

(١) البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٢ ، الأصول : ٢/ ١٢٣ ، المفصّل : ٢٨٩ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٩٢ .

(٤) شرح السيرافيّ : ٣/ ١٥٩ ب .

واعتلّ بعضهم في ذلك :

أمّا كاف التشبيه فلاجتماع المثلين في الخطاب ، فحملوا عليه الغائب والمتكلّم ، ولكسرها في المتكلّم ، والمضمر يردّ الشيء إلىٰ أصله ، وهو الفتح ، ولا يمكن .

وأمّا (حتّىٰ) و (مذ) فلمّا كانتا جارّتين ورافعتين فلو أضمر بعدها الْتَبَسَ ، بخلاف اللام والباء ، كقولك : حتّاهما ، ومذهما ، وأمّا اللام والباء فلا تكونان إلا للجرّ .

قال سيبويه (١) : وقد سُمعَ علىٰ القياس ، قال العجّاج :

وأمّ أوعالٍ كها أو أقربا (٢)

يريد : وهذه الهضبة (٣) كهذه أو أقرب .

ولم يسمعْ في المتكلّم ، قال سيبويه : « كِيْ ، وكَيْ خطأٌ » (٤) معاً ؛ أمّا

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٩٢ .

(٢) بيت من مشطور الرجز للعجّاج .

انظر : ديوانه : ٢/ ٢٦٩ ، الأصول : ٢/ ١٢٣ ، المساعد : ٢/ ٢٧٥ ، ضرائر الشعر : ٣٠٨ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦٤ ، شرح شواهد الشافية : ٣٤٥ ، الخزانة : ١٠/ ٢٠٢ ، موارد البصائر : ٣٥٧ .

(٣) في المخطوطة : (النقبة) بلا نقط .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٩٢ .

الأوّل فللكسر مع المضمر ، وأمّا الثاني فللفتح مع الياء .

قيل : وقد ورد عند البصريّين[(١)] دخول كاف التشبيه على المضمر ، كقوله :

وإذا الحرب شمّرتْ لم تكن كي يومَ تدعو الكماةُ مَنْ للنزالِ؟[(٢)]

[٣٥أ] وقد ورد في ضمير الرفع أيضاً بدلاً منها ؛ لكون النصب قد وقعتِ الشركةُ بينه وبينه ، قولُهم : أنت كأنا ، وأنت كهو ، وقال :

فــلا تــرى بعلاً ولا حلائلا

كهو ولا كهي إلا حاضلا[(٣)]

وقال آخر :

---

(١) المقتضب : ١/ ٢٥٥ ، الارتشاف : ٢/ ٤٣٦ .

(٢) بيت من البحر الخفيف لبشّار بن برد ، وليس في ديوانه ، ويروىٰ عجزه : (حين تدعو الكماة فيها نزالِ) .

انظر : شرح المفصّل : ٨/ ١٧ ، ضرائر الشعر : ٣٠٩ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٢٦٥ ، الخزانة : ١٠/ ١٩٧ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة بن العجّاج سبق تخريجهما في (ص : ٢٢٢) .

فلولا المعافاة كنّا كهم ولولا البليّة كانوا كنا [١]

وأنكره الكوفيّون [٢]، وقال الفرّاء : البيتُ مولّدٌ ، لا حجّة فيه .

والثاني : أن يطلبه الاسم بالإضافة المحضة ، وهو العامل ، نحو : غلامه ، وعنده .

والثالث : أن تلي فعلاً طالباً لها ، سوىٰ (كان) وأخواتها ، إلا في قليلٍ من الكلام ، تقول : كانه ، وليسني ؛ لضعفها [٣]، إلا في : عساه ، وعساني [٤]، قليلاً أيضاً ، بمعنىٰ (لعلّ) ، سواء كانت الولاية لفظاً ، أو حكم الولاية ، مثل أن يتّصل بمتّصلٍ بالفعل ، كالفاعل والمفعول به ، نحو : ضربتُكَ ، ما لم يكن ضميرين متّفقين ، نحو : ضربتُني ، وضربتَكَ ، فإنّ النفس تقع مع المفعول ، فتقول : ضربتُ نفسي ، إلا في باب (حسبتُ) وأخواتها ، فإنّه يجوز : (حسبتُني) .

وكالمفعولين ، ويشترط في اتّصال مفعولي (أعطىٰ) أن يتقدّم مَنْ له رتبةٌ ،

---

(١) بيت من البحر المتقارب لأبي محمّد اليزيديّ النحويّ .

انظر : همع الهوامع : ١/ ٦١ ، الدرر اللوامع : ١/ ٣٨ .

(٢) الارتشاف : ٢/ ٤٣٦ ، هشام بن معاوية الضرير : ٢٣١ .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٨١ ، الأصول : ٢/ ١١٨ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦٢ .

(٤) إيضاح الشعر : ٥٣٧ .

نحو : أعطيتُكه ، ولا تقول : أعطيتهوك ، إلا في مفعولي (حسب) وما أشبهه ، فيضعف الاتصال فيهما معاً ؛ لأجل أنهما مبتدأ وخبرٌ ، ولا يتّصلان .

وأمّا ما لا يجب فاسمُ الفاعل ، والمصدر ، واسم الفعل .

أمّا اسم الفعل فيجوز أن يتّصل به ، تقول : عليكه ، وعليكني [1] ، وقد سُمعَ : عليك إيّاه ، وعليك بي ، وعليك بنا ، استغنوا بها عن : (ني) ، و(نا) [2] ، والأوّل أكثر ، وإنّما كان ذلك لأنه لم يَقْوَ قوّة الفعل .

وأمّا اسم الفاعل والمصدر فأضعفُ من هذه ، فيكون فيهما الاتّصال والانفصال ؛ لأنّهما لم يقويا قوّة الفعل ، ولم يضعفا ضعف الأسماء غير العاملة ، نحو : غلامه ، فتقول : عجبتُ من ضربك هو ، لكنّه يكون النفسَ إذا كانا لواحدٍ ، نحو : عجبتُ من ضربي نفسي ، كما في الفعل .

وأمّا ما يكون بحيث لا يتّصل فيجب فيه الانفصال ، مثل أن لا يلي ، نحو : إيّاك ضربتُ ، أو يتّصل بما لا يعمل نحو : ما أنت ذا ، وإذا أنت هو . أو يعمل فيه لكنّه لا يستدعيه مفعولاً ولا فاعلاً ، نحو : رأيتُك فإذا الضاربُ أنت ، وإذا الفاعل هو ، أو يستدعيه ، لكنّه يفصله عنه فاصلٌ ،

---

(١) الكتاب ١ / ٣٨٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٨٢ ، الأصول : ١/ ١٢٠ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦٢ .

نحو : ما ضرب عمراً إلا أنا ، ونحوه .

وأمّا الاستتار فيكون في الضمائر المرفوعة إذا تقدّمها ما تعود عليه ، ولا تظهر الأخرىٰ علىٰ غير مَنْ هو له في الاسم خلافاً للكوفيّين [١] .

وهذه المضمرات المنصوبة للمتكلّم ؛ لكونها ياءً إذا اتّصلتْ بما يتّصل فلا بدّ وأن [٢] يُكْسَرَ ما قبلها ، وكرهوا في الفعل أن ينكسر ، فأدخلوا عليه نون الوقاية ؛ لتنكسر دونه ، نحو : ضربني ، وحملوا عليه اسم الفعل نحو : عليكني ؛ لشبهه به ، ولم تدخل الأسماء ، وحملوا عليه ما عمل عملها من الحروف كـ(إنّ) غيرَ لازمٍ ، وكذلك فعلوا في الحروف الجارّة ، نحو : عنّي ، وبعض الأسماء الظرفيّة المضافة ؛ لشبهها بها ، نحو : لدنّي .

وما ضعف من الأفعال قد نحذف منه ، نحو : ليس ، فتقول : ليسي ، كما تقول : لعلّي .

البحث الثامن : [ضمير الفصل] :

ضمائر الرفع المتّصلة يصحّ أن تكون حروفاً إذا كانت فصلاً ؛ لشبهها

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٧ .

(٢) هذا خطأ في التعبير ، والصواب : لا بدّ أن .

بالحروف حال الاسميّة(١) ، وقيل(٢) : لا تكون حروفاً ، واحتجّ [٣٥ب] الأوّلون بأنّها مؤذنةٌ بأنّ ما بعدها خبرٌ لا صفةٌ(٣) ، أو نحوه من الفوائد ، فكانتْ كالنون في :

يعصرن السليط أقاربه(٤)

وكالتنوين في : زيد ، الفاصل بينه وبين المضاف(٥) ، ونحوه ، ولا مانع من كون اللفظ اسماً وحرفاً كـ(عن) و (على) ، وألف التثنية ، وواو الجمع .

---

(١) هذا قول أكثر النحويّين ، وصحّحه ابن عصفور .

انظر : شرح الجمل : ٢/ ٦٥ . الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٧٠٦ ، الارتشاف : ١/ ٤٨٩ .

(٢) هذا قول الخليل والكوفيّين .

انظر : الإنصاف : ٢/ ٧٠٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٩٦ ، الارتشاف : ١/ ٤٨٩ .

(٣) الكشّاف : ١/ ١٤٦ .

(٤) من بيت من البحر الطويل للفرزدق ، وأوّله :

ولكن ديافيٌّ أبوه وأمُّه بحوران . . . .

انظر : ديوانه : ٤٤ ، الاشتقاق ٢٤٢ ، الكتاب : ١/ ٢٣٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٤٩١ ، سرّ الصناعة : ١/ ٤٤٦ ، تخليص الشواهد : ٤٧٤ ، الخزانة : ٥/ ٢٣٤ .

(٥) هذا قول بعض الكوفيّين ، وهناك آراء أخرى فيه .

انظر : الإيضاح في علل النحو : ٩٧ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٧٦ .

واحتجّ الآخرون بأنّه تستصحب الاسميّة رفعاً للاشتراك ، ولأنّ الحرف يلتزم طريقةً واحدةً في الصيغة .

وأجيبَ بأنّ الحرفيّة قد تتغيّر اسماً وحرفاً كحرفي الخطاب .

وإنّما اختصّتْ بالفصليّة : أمّا لكونها مرفوعةً ، فلأنّهم لـمّا قصدوا كونه ملغىً كيف كان ، كان في الرفع ؛ لأنّ غيره لا بدّ له من عاملٍ غيره ، فحينئذٍ إمّا أن يلغى الجميع ، وإمّا أن لا يأتي إلا به ، وكلاهما لا يكون بإلغاء الجملة واستعمال المفتقر مستغنياً .

وأمّا كونه منفصلاً فلعلّة الافتقار إلى الغير ؛ ليتّصل به ، ولأنّها عامّةٌ فيما يكون بالفعل والاسم ، وضمير الرفع المنفصل لا يكون فيه مبتدآن ، فكانتْ أولى للإلغاء .

[فائدة ضمير الفصل[1]] :

وفائدته : قيل[2] : الفرق بين الصفة والخبر ، فإذا وقع بين الشيئين اقتضى أن يكون خبراً ؛ لأنّ الصفة والموصوف لا يُفصَلُ بينهما .

وَرُدَّ بأنّه يكون الإعرابُ فارقاً . وأجيبَ بأنّه قد لا يكون كالابتداء . وَرُدَّ

---

(١) انظر : المسائل المنثورة : ١١٤ـ١١٥ ، شرح السيرافيّ : ٣/ ١٦٥أ ـ ١٦٥ ب .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٤ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٥١٢ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٠٩ ، التسهيل : ٢٩ ، الكافية : ١٤٨ ، شرحها للرضيّ : ٢/ ٢٤ .

بأنّه يقتضي أن يكون أصله في الابتداء ، كـ(كان) ونحوه ، ولذلك لا يقطع فيها إلا قليلاً .

وقيل[١] : فائدته التنبيه على أنّ ما يأتي المتكلّم به هو خبرٌ عن الأوّل ، أي : ليس متوهّماً بشيء ، ومع ذلك فيفيد توكيد الخبر للأوّل ، وهو تعليل سيبويه[٢] .

وقال بعض النّاس : هو دليلٌ على النّسبة ؛ لأنّها معنًى زائدٌ على المبتدأ والخبر ، ولذلك وجب أن يكون حرفاً كاللام ، ولولاه لتوهّم انفصال الأوّل عن الثاني ، ورُدَّ بأنّ الإعراب دالٌّ على الاتصال بالوضع .

وشرطه : في المبتدأ والخبر[٣] ، سواء كان على أصله أو غُيِّرَ بالعوامل ،

---

(١) هذا قول الخليل وسيبويه .

انظر : الكتاب : ١/ ٣٩٤ ، المقتضب : ٤/ ١٠٣ ، شرح المقدّمة المحسبة : ١/ ١٥٩ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٢٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٤ .

(٣) يريد : وقوعه بين المبتدأ والخبر ، وهو الشرط الأوّل من شروط أربعة ذكرها المؤلّف ـ رحمه الله ـ لوقوع ضمير الفصل .

و انظر : الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب : ١/ ٢٣١ .

وجوّزَ الفرّاءُ [١] دخولَهُ أوّلَ الكلام ، وهو عند الكوفيّين عمادٌ [٢] ، وَحَمَلَ عليه قوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] ، ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ ﴾ [البقرة: ٩٦] ، وقال [٣] : « لم يُوضَعِ العمادُ لأن يدخل بين المبتدأ والخبر ، ليس إلا ، بل إنّما وُضِعَ في كلِّ موضعٍ يُبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل » .

فإذا ابتدأت بالاسم ، أو كان موضعه ، صحّ دخوله ، وإن كان فيه الاسم كنت مخيّراً ، نحو : جاء زيدٌ وأبوه قائمٌ ، والأحسن أن يقع بينهما ؛ لأنّ الابتداء قد حصل أوّلاً ، فيصحّ أن تقول : وهو أبوه قائمٌ ، وهل هو زيدٌ ذاهبٌ ؟ ، وإن كان فيه الفعل أو معناه ، والموضع للاسم ، قَبُحَ إلا بالعماد أولاً ، نحو : أتيتُ زيداً وقائمٌ أبوه ، وأتيتُ زيداً ويقوم أبوه ، ويزول القبح إذا قلتَ : أتيتُ زيداً وهو قائمٌ أبوه .

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٥١ ، وانظر : الارتشاف : ١/ ٤٩٠ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ١٢٥ ، الجمل للزجّاجيّ : ١٤٢ ، المفصّل : ١٣٣ ، الإنصاف : ٢/ ٤١٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٩٦ ، التسهيل : ٢٩ ، الارتشاف : ١/ ٤٨٩ .

(٣) معاني القرآن : ١/ ٥١ .

قال(١) : « وسمعتُ بعض العرب يقول : كان مرّة وهو تنفع النّاس أحسابهم » .

وإن كان الموضع صالحاً صحّ أيضاً العماد ، نحو : هل هو مضروبٌ زيدٌ ؟ وما هو بذاهبٍ زيدٌ .

قال تعالىٰ : ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة : ٩٦] ، وأمّا هو فذاهبٌ زيدٌ ؛ لأنّه يقبح : أمّا فذاهبٌ زيدٌ ؛ لأنّه للاسم .

والصحيح ما ذكرناه أولاً .

وأن يكون [١٣٦أ] تابعاً للأوّل في التثنية والجمع والغيبة والخطاب .

وأن يكون بين معرفتين ، أو ما هما في حكمهما ، ممّا لا تدخله الألف واللام ، كـ(مثلك ، وشبهك ، وأفعل من كذا) ، فتقول : زيدٌ هو القائم ، وظننتُ زيداً هو مثلك ، وأفضلُ منك ، وظننتُ خيراً من زيدٍ خيراً من عمرٍو .

وأن يكونا مبتدأً وخبراً في الأصل أو في اللفظ .

وإنّما اشتُرِطَ الإتباع كقولك : ظننتُ الزيدين هما القائمين ، ونحوه ؛ لأنّه فيه معنىٰ التوكيد ، والتوكيدُ جارٍ كذلك ، ولم يكن في الإعراب ؛

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٥١ .

لأنّ الضمائر قد لا تقع في الإعراب كما في البدل ، نحو : مررتُ بك أنت ، على ما ذكرنا .

وإنّما وقعتْ بين الابتداء والخبر لأنّ فائدتها فيه ، واعتناءً بالأخبار التي هي محلّ الفائدة ، فلذلك لا تدخل فصلاً في الفضلات ؛ لأنّها كلّها واقعةٌ آخر الكلام ، كأنّك قلتَ في : ضربتُ زيداً هو قائماً : ضربتُ زيداً هو ، فلذلك لا تدخل بين الحال وذي الحال ، فلا تقول : هذا عبدالله هو قائماً ؛ لأنّ الحال فضلةٌ في الكلام لا يُعتَنى بها ، فلا يؤكّد ثبوتها للأوّل ، ولأنّ الإعراب لازم التفريق ، وقد قيل بأنّها قد تدخل تشبيهاً للحال بالخبر ؛ لأنّها خبرٌ ، وقرأ محمّد بن مروان[١] : ﴿ هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾[٢]

---

(١) المدنيّ القارئ ، وبعضهم يذكر أنّه السدّيّ . انظر : غاية النهاية : ٢/ ٢٦١ .

(٢) بنصب ﴿ أطهر ﴾ .

انظر : المحتسب : ١/ ٣٢٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ١٠٤ ، الكشاف : ٢/ ٢٨٣ ، البحر المحيط : ٦/ ١٨٧ .

[هود : ٧٨] على الحال والفصل ، وحُكي[١] عن أبي عمرٍو أنّه لحنٌ ، وقال الخليل[٢] : إنّه لعظيمٌ جعْلُ أهل المدينة هذا فصلاً ، وقال ابن طاهر[٣] : هذه القراءة مرويّةٌ ، فلا يعنّف فيها .

وقد يتّجه له وجهٌ ؛ لأنّ هذه الحال فيها الفائدة ، فكانتْ كالخبر ، وفيه نظرٌ ؛ لأنّ ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ كلامٌ تامٌّ ، وحمله بعضهم[٤] على أن يكون مبتدأً ، والخبر ﴿ بَنَاتِي ﴾ ، والجملة خبر ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ .

وكذلك أيضاً لا يكون فصلاً بين خبرين ، فلا تقول : ظننتُ هذا حلواً هو حامضاً ؛ لأنّ الثاني ليس بالمعوّل عليه وحده ، فلا يؤكّد كونه للأوّل ،

---

(١) حكاه عنه يونس .

انظر : الكتاب : ١ / ٣٩٧ ، مجالس ثعلب : ٢/ ٣٥٩ ، طبقات فحول الشعراء : ١/ ٢٠ ، المغني : ٦٤١ .

وفي (شرح السيرافيّ : ٣/ ١٦٨ أ) : « . . . . وذكر الأصمعيّ أنّه قال : قلتُ لأبي عمرو بن العلاء : إنّ عيسى بن عمر حدّثنا أنّ ابن مروان قرأ : ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ ﴾ بالنصب ، فقال : احتبى ابن مروان في لحنه » .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٩٧ .

(٣) هو : محمّد بن أحمد بن طاهر الإشبيليّ ، أبو بكر الخِدَبُّ ، المتوفّى في عشر الثمانين وخمسمئة ، وله حواش على الكتاب . انظر : بغية الوعاة : ١/ ٢٨ .

(٤) هو ابن جنّي في (المحتسب : ١/ ٣٢٦) .

وقد قيل بدخوله فيه[١] .

وكذلك لا يكون أيضاً بين ما هو تامٌّ بنفسه دون الثاني ، لو قلت : هذا عبدالله هو القائم ، لم يكن لتمام الأوّل ، وكذلك لو لم يصحّ أن يكون خبراً ، كقولك : كان زيدٌ أنت خيراً منه ؛ فإنّك لا تعني به الأوّل ، بل (أنت) ، فلا يكون فصلاً .

وإنّما كانا معرفتين قيل : لأنّه لـمّا امتنعت الفصليّة في الحال التزموا التعريف ؛ لئلا يُظنَّ تجويزُهُ في الحال .

وقيل : لـمّا كان الغرض الفصلَ بين الصفة والخبر ، أو جعله خبراً لزم أن يكون الأوّل مبتدأً ، فلزم التعريف في الأوّل ، وحينئذٍ فلا يدخل الإشكال إلا بكون الثاني معرفةً ، فكان فيه .

وقيل : لـمّا كان فيها معنى التأكيد والإتباع ، وكانتْ ضمائر لم تتبع إلا معارف كالتأكيد الحقيقيّ ، وحُمِلَ ما بعدها على الأوّل .

وإنّما كان في النكرة التي تشبه المعرفة ، وهي التي لا يدخلها الألف واللام لزوماً لوجود شبه التعريف ، وهي الإضافة في (مثلك) ، أو بدلها في (أفعل من) ، فإن كان لا يدخله لعلّةٍ أخرى لم يكن ، نحو : ما أحد هو

---

(١) الارتشاف : ١/ ٤٩٥ .

خيراً منك ، أو لا يدخله على اللزوم ، نحو اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال [٣٦ب] والصفة فلا يكون ، نحو : كان هذا ضاربك غداً ، وأصله أن يكون في الأفعال ؛ لأنّه الأكثر فيه ، ولا يكون القطع إلا قليلاً ، كقراءة من قرأ[1] : ﴿ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ [الزخرف : ٧٦] ، ولم تثبت في سواد المصحف .

وأمّا في الابتداء فيجوز الأمران ، وليس نصّاً فيه ، بخلاف ما تغيّر الابتداء من العوامل ، وقوله عليه السلام : (**حتّى يكون أبواه هما اللذان**)[2] ، و (اللذين) بالنصب على الفعل ، والرفع على احتمال الفعل والابتداء[3] ، وتقدير الفعل فيه كإضمار الفعل ، كأنّه قال : حتّى يكون المولود ، كقوله :

---

(١) هي قراءة عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - وأبي زيد النحويّ .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣/ ٣٧ ، شواذّ القراءات : ١٣٦ .

(٢) وردت هذه الرواية عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في (مسند الإمام أحمد : ٢/ ٣٤٦ - ٣٤٧) .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٩٦ .

إذا ما المرءُ كان أبوه عبسٌ [1]

واختُلِفَ فيه : هل له موضعٌ من الإعراب ، أو لا ؟ ، فمن قال : هو حرفٌ ، فلا موضعَ له ، ومن قال بأنّه اسمٌ فقد يحتمل أن يقال : لا موضع له أيضاً ، كما تكون الجمل لا موضع لها ، والحروف لا تعلّقَ لها ، وقيل : له موضعٌ من الإعراب ، وهو قول الكوفيّين [2] ، ورُدَّ بأنّه إمّا أن يكون بالابتداء أو التأكيد ، ولا يكون فلا يكون .

وإنّما ظهر الحصرُ لأنّ الضمير إذا تَبعَ فإمّا تأكيداً ، أو غير تابعٍ فيرتفع ، ولا يصحّ الأوّل ، قال سيبويه [3] : لو كان تأكيداً للأوّل لكان كالصفة ، والصفة لا تكون بالأخصّ ، فكذلك التأكيد ، والمضمر أخصُّ ، فلا يتبع الظاهر مطلقاً ، كما تقدّم ، وقد ذكرناه ، فلا يكون قولك : رأيتُ زيداً هو خيراً ، تأكيداً ، وإنّما يمكن أن يكون إذا كان بعد المضمر ، كقولك :

---

(١) صدر بيتٍ من البحر الوافر لرجلٍ من عبس ، عجزه :

فحسبك ما تريد إلى الكلام

انظر : الكتاب : ١/ ٣٩٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٢٠٧ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٦٧٥ ، تحصيل عين الذهب : ٣٨٤ .

(٢) سبقت الإشارة إلى الخلاف في (ص : ٢٧٦) .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٩٤ .

رأيتني أنا خيراً منك ، كقوله تعالىٰ : ﴿ إِن تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً ﴾ [الكهف : ٣٩] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً ﴾ [المزمل : ٢٠] .

وقيل[١] : إنّه يصحّ دخول اللام عليه[٢] ، كقولك : إن كنّا لنحن القائمين ، والوصف والتأكيد لا تدخله اللام ، ولأنّك تقول : إنّ زيداً لهو الظريف ، ولو كان من الأوّل لكان كالأوّل ، واللام لا تدخل علىٰ الأوّل ، وأمّا الثاني فلأنّه لا خبر له .

واختلف الكوفيّون في موضعه ، فقال بعضهم ، وهو الفرّاء[٣] : موضعه موضع الاسم الذي قبله ، فيجري مجرىٰ التوكيد للأوّل ، وهو معربٌ بإعرابه في المعنىٰ لا في اللفظ .

ومنهم من قال ، وهو الكسائيّ[٤] : هو معربٌ بإعراب الثاني ، فموضعه موضع الخبر ، وهو معه كالشيء الواحد ، فلذلك تدخل عليه اللام ، وهو فاسدٌ ؛ لأنّه لا يكون مؤكّداً له ؛ لعدم التابعيّة[٥] ، ولا للأوّل ؛ لعدم كونه

---

(١) شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٢٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٥ .

(٣) معاني القرآن : ١/ ٤٠٩ .

(٤) المغني : ٦٤٥ .

(٥) شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٢٧ .

معه ، ولا يجب أن يكون المبتدأ مذكوراً في الفصل ، بل يكون على أصل الابتداء ، إن حُذِفَ فلدلالة الكلام عليه ، وجاز الفصل ، ولم يكن تابعاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُم ﴾ [آل عمران : ١٨٠] ، أي : البخل هو خيراً لهم ، على قراءة الياء[١] ، وعلى قراءة التاء[٢] تقديره : ولا تحسبنَّ بخل الذين يبخلون[٣] .

[المسألة الزنبوريّة]

مسألة[٤] :

تقول : كنتُ أظنُّ أنّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور ، فإذا هو هي . وقال الكسائيّ و الكوفيون : فإذا هو إيّاها .

---

(١) هي قراءة القرّاء عدا حمزة . انظر : السبعة : ٢٢٠ ، العنوان : ٨٠ .

(٢) هي قراءة حمزة . انظر : المصدرين السابقين .

(٣) شرح السيرافيّ : ٣/١٦٦أ ـ ١٦٦ب .

(٤) تسمّى هذه المسألة بـ(الزنبوريّة) ، وهي المناظرة التي وقعت بين سيبويه والكسائيّ رحمهما الله .

انظر : مجالس العلماء : ٨ . طبقات النحويّين واللغويّين : ٧٠ ، معجم الأدباء : ١٦/١١٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/٧٠٢ ، سفر السعادة : ٢/٥٤٩ ، المغني : ١٢١ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٥/٣١ .

حجّة البصريّين [١] أنّ (هو) مبتدأ ، والخبر لا يخلو :

إمّا أن يكون (إذا) التي للمفاجأة ؛ لأنّها مكانٌ ، فلزم أن يكون المضمرُ الثاني حالاً ، و (إيّاها) لا يكون حالاً .

وإمّا أن يكون الخبر بالضمير الثاني ، و (إيّا) من ضمائر النّصب ، فلا يكون خبراً ، فتعيّن أن يكون ضمير رفعٍ خبراً للمبتدإ .

[٣٧أ] واحتجّ الكوفيّون من وجهين [٢] :

أحدهما : أنّ العرب شهدوا بذلك ، وأقرّوا به .

والثاني : أنّ (إذا) التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بأنّه مبتدأ وخبر ، وأن ينتصب على إضمار (وجد) ، وعلى ذلك جاءت الحكاية .

وقال ثعلبٌ [٣] : هو عمادٌ ، أي : وجدته إيّاها ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّها لا بدّ لها من مفعولين ، وليسا في الكلام ، ولا يكون (هو) عماداً ، أعني فصلاً ؛ لأنّ الفصل يكون بين اسمين ، وليسا هنا .

البحث التاسع :

الضمائر إذا تبعتْ ما قبلها فلا يصحّ أن تكون صفةً ، أعني نعتاً ؛ لما ذكرنا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٧٠٤ .

(٢) الإنصاف : ٢/ ٧٠٣ ، ٧٠٤ .

(٣) الإنصاف : ٢/ ٧٠٤ .

من كونها أخصّ ، ولكون المضمر لا ينعت .

وأمّا العطف فلا بدّ فيه من الشركة فيما يقوم مقام الإعراب من الضمائر الموضوعة له ، نحو : مررتُ بزيدٍ وبك ، ورأيتكم وإيّاهم ، قال تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ ﴾ [سبأ : ٢٤] على الشروط المتقدّمة .

وأمّا البدل فكذلك أيضاً ، نحو : رأيتك إيّاه ، ولقيته إيّاه ، لا يكون غيره .

وأمّا التوكيد فلا يجري فيه إلا ضمائر الرفع المنفصلة سواء كان المتبوع منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً ، وإنّما كان ذلك : أمّا إتباع المرفوع للمرفوع فظاهرٌ ، وأمّا ما عداه فلأنّه أولاً لـمّا أرادوا التأكيد كرهوا أن يكون المتّصل لاجتماع الأمثال من كلّ جهةٍ ، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء الظاهرة في التأكيد اللفظيّ لقوّتها ، وكذلك في الأفعال ، ويمتنع في الحروف ، فلا تقول في تأكيدها : مررتُ به زيدٍ ، كما تقدّم ، والمضمرات المتّصلة تشبه الحروف ؛ لأنّها على حرفٍ واحدٍ ، فلا يكون فيها ذلك ، وإذا وجب الانفصال كان أولىٰ فيه ما هو منفصلٌ لذاته ، وهو منفصل الرفع ؛ لأنّه هو الذي يكون مبتدأً ، فيجب انفصاله بالوضع ، فجرىٰ فيهما .

وأمّا جريان المرفوع علىٰ غير المرفوع ففيه ما مرَّ في وقوع هذه مجرورةً ،

نحو : زيدٌ كهو ، والظاهر من كلام ابن السّرّاج[١] والسيرافيّ[٢] أنّها جاءتْ هنا على الأصل في المبنيّات من اختلافهما بحسب الحال في الإعراب لا بالصيغ .

وقد يقال : لِمَ خصّصوا هذا بالتوكيد دون البدل ؟ ، فيقال : لَمّا كان البدلُ من شأنه أن ينوىٰ بالأوّل الطرح انصبَّ العاملُ عليه ، فكرهوا أنْ لا يكون موافقاً لما يطلب ؛ لأنّه يكون كإلغاء الفعل عن العمل ، بخلاف التوكيد فإنّه لا ينوىٰ به الطرح ، فهو كالتمام ، وهذا البدل هو بدلُ تأكيدٍ أيضاً على ما نُبِّه عليه ، فلذلك لا يخلو : إمّا يتّفقان[٣] لفظاً ، أو لا يتّفقان ، فإنِ اتّفقا فلا يجتمعان اتفاقاً ؛ لأنّه لا نظيرَ له من الأسماء الظاهرة كذلك ، وهي الأصل إلا في التأكيد اللفظيّ ، ولم تقوَ الضمائرُ قوّتها ؛ لأنّها كالحروف ، ولا تكون .

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ١١٩ ، قال : « والأصل في كلّ مبنيّ أن يكون المرفوع والمنصوب والمخفوض على صيغة واحدة ، وإنّما فرقوا في هذا للبيان » .

(٢) قال في (شرح الكتاب : ٣/ ١٦٠ أ ـ ١٦٠ ب) : « أصل المضمر أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجرّ كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة ، والإعراب في آخرها يبيّن مواقعها » .

(٣) في المخطوطة : (يتفقا)

وإنِ اختلفا فذهب سيبويه(١) إلىٰ أنّهما لا يجتمعان ، فلا تقول : رأيته هو إيّاه ، فإنّما استغنوا بأحدهما عن الآخر لاتّحادهما في المعنىٰ ، وإنّما كان ذلك بخلاف الظاهرة ، نحو : مررتُ بالقوم كلّهم أجمعين أكتعين ؛ لضعفه كما في الاتّفاق ، ولأنّهما تأكيدان فأشبها (إنَّ) واللام .

وجوّزَ ذلك بعضهم حملاً عليه ؛ لأنّه أقوىٰ من اللفظيّ ، وكذلك [٣٧ب] لو اجتمعا مع الفصل لم يكن علىٰ رأي سيبويه أيضاً ؛ لأنّه تأكيدٌ في المعنىٰ بهذه الثلاثة يغني كلٌّ منهم عن صاحبه ، فلا تقول : ظننتُه هو إيّاه خيراً منه ، تجعل الأولىٰ فصلاً ، ويجوز علىٰ الأخيرة ، فإنْ فصلتَ بينهما وأخّرتَ البدل جاز ، نحو : ظننته هو القائم إيّاه ؛ جازَ لأنّه في نيّة الاستئناف ، وصار في ذلك بمنزلة (إنَّ) واللام في كلامٍ واحدٍ جائز إذا تأخّرتِ اللام .

وعلىٰ هذا فلو فصلتَ بظرفٍ هو معمولُ الخبر لجاز ، كما في اللام ، فتقول : ظننته هو يوم الجمعة إيّاه قائماً ، فأمّا إن كان أحدهما إضماراً ، والآخر ظاهراً جاز اتّفاقاً ؛ لعدم الضميرين المؤذنين بالضّعف ، نحو : ظننته هو نفسه قائماً .

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٩٣ .

البحث العاشر :

هذه الضمائر إذا دخلتْ عليها لامُ الجرّ ردّتها إلىٰ أصلها ، وكذلك ما اتّصل بها ممّا له أصلٌ وَحُوِّلَ عنه ، فتردّه ؛ لأنّها فرعٌ عن الإظهار ، فلم يكنْ في اللفظ فرعان ، فقلبت إلىٰ الأصل ليعتدل اللفظ ، وقيل[1] : لمّا كان أصلُ لام الجرّ الفتح ؛ لأنّها حرفٌ واحدٌ ، فكانت كواو العطف وفائه ، علىٰ ما ذكرناه ، وإنّما كُسِرَتْ فرقاً بينها وبين لام الابتداء حيث يقع اللبس ، وهو الاسم الظاهر ، وأمّا المضمر المنفصل فلا يكون خبراً ، فكانتْ معه مفتوحةً ، وكذلك ما كان من الظاهر ليس موضع ابتداء بقيتْ علىٰ أصلها ، كالنداء نحو :

يا لبكرٍ[2]

وقيل فيه : تشبيهاً بالمضمر ، والأوّل أحسن ، وكذلك الضمائر المجرورة

---

(١) سرّ الصناعة : ١/ ٣٢٥ـ٣٢٦ .

(٢) من قول المهلهل بن ربيعة :

يا لبكرٍ أنشروا لي كليباً　　يا لبكرٍ أين أين الفرارُ

والبيت من البحر المديد ، وهو في : ديوان المهلهل : ٣٢ ، الكتاب : ١/ ٣١٨ ، شرح أبياته : ١/ ٤٦٦ ، الخصائص : ٣/ ٢٢٩ ، ، اللامات للزجّاجيّ : ٨٧ ، تحصيل عين الذهب : ٣١٨ ، الخزانة : ٢/ ١٦٢ .

لا تكون مرفوعة رجعتْ إلىٰ أصلها لأجل زوال اللبس .

ثمّ حملوا عليها أشياء أُخَرَ ليستْ من باب اللبس حملاً عليها ؛ لأنّها لزمَ معها الردّ بالعرض ، فكأنّها سببٌ ، فَفُعِلَ بها ذلك حيثُ لا تُوْجَدُ تلك العلّة ، فمن ذلك إذا اتّصل إليه ضميرٌ له صلةٌ ، كـ(كُم) و (هُم) ، فَمَنْ حذفها ردّها عند الضمير ، نحو : أعطيتكموه ، وحسبتهموه ، ونحوه ، وقد سُمِعَ البقاءُ علىٰ الأصل ، وزعم يونس[1] أنّه يقال : أعطيتكُمْه ، كما تقول في المظهر ، قال سيبويه[2] : والأوّل أكثر وأعرف .

بحثٌ[3] [في مفسّر الضمير]

الضمائرُ ثلاثةٌ : متكلّمٌ ، ومخاطبٌ ، وغائبٌ .

فالأوّلان تفسّرهما المشاهدة[4] .

والثالث : لا بدّ له من مفسّرٍ ، أعني ما يعود عليه ، إمّا ملفوظٌ به ، أو غير ملفوظٍ به .

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٨٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) هذا البحث موافق لما في (شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١١ـ ١٥) .

(٤) المقدّمة الجزوليّة في النحو : ٥٧ .

وغير الملفوظ به هو يغني عنه سياق الكلام وقرينة الحال ، كقوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾ ﴾ [ص: ٣٢] يعني الشمس ، وقوله : ﴿ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ ﴾ [فاطر: ٤٥] يعني الأرض ، وقولهم [١] : **(إذا كان غداً فأتني)** ؛ لقرينة الحال ، أي : ما نحن عليه ، أو ما يدل عليه لفظٌ منه كقوله تعالىٰ : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨] ، و : **(مَنْ كذب كان شرّاً له)** [٢] ، وقال :

إذا اكتحلتْ عيني بعينكِ مسّها
بخيرٍ وكحل غيره من فؤاديا [٣]

أي : مسّها الاكتحال .

وأمّا الملفوظ به فإمّا مذكورٌ بعده ، أو قبله ، وما بعده : إمّا جملةٌ كضمير الأمر والشأن ، وإمّا مفردٌ ، وهو إمّا موضوعٌ لبيان ، كالتمييز في : ربّه رجلاً ، ونعم رجلاً زيدٌ ، ولا خلاف فيه .

---

(١) الكتاب : ١/ ١١٤ ، إيضاح الشعر : ٣٩٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٣٠ . وقد نصّ سيبويه ـ رحمه الله ـ على أنّ النصب لغة تميم .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٥ ، الأصول في النحو : ١/ ٧٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٨٢ .

(٣) بيتٌ من البحر الطويل لجرير في (ديوانه : ٦٠٣) .
وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٥٧ .

[٣٨أ] وإمّا لبدلٍ في : مررتُ به المسكينِ ، وهو مختلفٌ فيه ، فأجازه جماعةٌ [١] ، ومنعته أخرىٰ [٢] ، وهو فاسدٌ ؛ لأنّه سُمعَ في قوله :

فلا تلمّهُ أن ينامَ البائسا [٣]

وقوله :

وقد ماتَ خيراهم فلم يهلكاهمُ

عشيّة بانا رهطُ كعبٍ وحاتمِ [٤]

فأبدلهما من ضمير (خيراهم) .

وإمّا غير موضوعٍ للبيان كباب الإعمال علىٰ رأي أهل البصرة .

والملفوظ به إمّا أن يعود الضمير علىٰ لفظه ومعناه كما تقدّم ، أو علىٰ لفظه دون معناه ، كقولهم : (عندي درهمٌ ونصفه) ، لا تريد الأوّل ؛ لأنّه قد علم أنّ الأوّل إذا حصل فقد حصل نصفه ، ومنه قوله :

---

(١) منهم الخليل والأخفش وابن كيسان . انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، المغني : ٦٣٩ .

(٢) منهم سيبويه . انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٥ .

(٣) بيت من مشطور الرجز لم ينسب إلىٰ قائل .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، رصف المباني : ٦٨٩ ، المغني : ٦٣٩ ، شرح أبياته : ٦/ ٣٥١ .

(٤) بيتٌ من البحر الطويل للفرزدق .

انظر : ديوانه : ٥٣٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٢ .

[قالت][(١)] ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ونصفه فقدِ [(٢)]

أي : ونصف حمامٍ آخر مثله .

وكذلك قوله :

وكلُّ أناسٍ قاربوا قيدَ فحلهم ونحن خلعنا قيده وهو ساربُ[(٣)]

وأمّا ما يعود عليه لفظاً ومعنًى فإمّا أن يتقدّمه لفظاً ومرتبةً ، نحو : ضرب زيدٌ غلامَهُ ، أو في اللفظ دون المرتبة ، نحو : ضرب زيداً غلامُهُ ، أو بالمرتبة دون اللفظ ، نحو : ضرب غلامَهُ زيدٌ .

وأمّا ما يتأخّر لفظاً ومرتبةً فلا يجوز ، نحو : ضرب غلامُهُ زيداً ، وأمّا قوله :

---

(١) ساقطة من المخطوطة .

(٢) بيت من البحر البسيط للنابغة الذبياني .

انظر : ديوانه : ٢٨ ، الكتاب : ١/ ٢٨٢ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٣٣ ، مجاز القرآن : ١/ ٣٥ ، الأصول في النحو : ١/ ٢٣٣ ، الخزانة : ١٠/ ٢٥١ ، شرح أبيات المغني : ٢/ ٤٦ .

(٣) سبق تخريجه (ص : ٢١٠) .

جزى ربُّهُ عنّي عديَّ بنَ حاتمٍ   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعلْ[1]

فمنهم مَنْ جعله[2] على الضرورة[3] ، ومنهم من جعل الضمير عائداً على الجزاء[4] من باب (**مَنْ كذبَ كان شرّاً له**) ، وكذلك قول الآخر :

لـمّا عصى أصحابُهُ مصعباً   أدّى إليه الكيلَ صاعاً بصاعْ[5]

و هذه ضرورةٌ ، و لا يعود على العصيان ؛ لأن التقدير : لمّا عصى أصحابُ العصيانِ مصعباً[6] ، والرواية عند أهل البصرة[7] :

لـمّا رأى المصعبَ أصحابُهُ

---

(١) بيت من البحر الطويل لأبي الأسود الدؤليّ .

انظر : ديوانه : ١٢٤ ، الجمل في النحو للزجّاجيّ : ١١٩ ، الخصائص : ١/ ٢٩٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٥٣ ، المقاصد النحويّة : ٢/ ٤٨٧ ، الخزانة : ١/ ٢٧٧ ، موارد البصائر : ٤٠٦ .

(٢) كذا في المخطوطة ، وفي (شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٤) : (حمله) ، وهو أولى .

(٣) ضرائر الشعر : ٢٠٩ ، أوضح المسالك : ١٤٣ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٤ ، تخليص الشواهد : ٤٩١ .

(٥) بيتٌ من البحر السريع للسفّاح بن بكير بن معدان .

انظر : ضرائر الشعر : ٢٠٩ ، لسان العرب : ١٥/ ١٤٨ ، خزانة الأدب : ١/ ٢٨٩ .

(٦) قال ابن عصفور في (شرح الجمل : ٢/ ١٥) :

« وليس للعصيان أصحابٌ مختصون به معروفون ، كما للجزاء ربٌّ يختصّ به » .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٥ .

[بحثٌ في أقسام الضمائر][1]

الضمائر تنقسم ثلاثة أقسام :

مخفوضةٌ ، وهي متّصلةٌ كلّها إلا ما حُكِيَ شاذّاً من قولهم[2] : **(ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا)** .

ومرفوعةٌ ، وهي متّصلةٌ إلا أن يفصل بينه وبين العامل بـ(إلا) وما في معناها ، كقوله :

ما قطّرَ الفارسَ إلا أنا[3]

[وقوله][4] :

---

(١) بياض في المخطوطة .

وهذا البحث موافق لما في (شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٦-١٩) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٢٩ ، ٢/١٦

(٣) عجز بيت من البحر السريع لعمرو بن معديكرب الزبيديّ -رضي الله عنه- ، وصدره :

قد علمتْ سلمى وجاراتها

انظر : شعره : ١٥٥ ، الكتاب ١/٣٧٩ ، التبصرة والتذكرة : ١/٤٩٧ ، شرح المفصّل : ٣/١٠٣ ، البديع في علم العربيّة : ٢/١٥٧ ، المغني : ٤٠٧ ، شرح أبياته : ٥/٢٥٦ .

(٤) تكملة يحسّنها السياق .

وإنّما يُدافِعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي[١]

وهذا جعله سيبويه[٢] ضرورةً ، والزجّاجيّ[٣] جعله غير ضرورةٍ ؛ لأنّه بمعنى (إلا) .

أو بحرف العطف ، نحو : قام زيدٌ فأنا ، أو مبتدأ وخبر ، نحو : أنا زيدٌ ، والقائم أنت .

أو يجري على غير مَنْ هو له ، نحو : زيدٌ هندٌ ضاربها هو .

أو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول ، نحو : عجبتُ من ضربك هو ، تريد : من أن ضربك هو .

ومنصوبة ، وهي متّصلة إلا أن يفصل بينه وبين عامله ، كما تقدّم ، وفيه ذلك الخلاف ، كقوله :

---

(١) من بيت من البحر الطويل للفرزدق ، أوّله :

أنا الضامن الراعي عليهم

انظر : ديوانه : ٢/ ٧١٢ ، الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٦٣ ، المحتسب : ٢/ ١٩٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٥٨ ، المغني : ٤٠٧ ، شرح أبياته : ٦/ ٢٤٨ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٧٩ .

(٣) كذا في المخطوطة وفي (شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٧) ، والصواب : (الزجّاج) .

وانظر رأيه في (معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٤٣) .

إنّما نقتل إيّانا (١)

أو يكون المنصوب خبر (ما) ، نحو : ما زيدٌ إيّاك ، أو مفعولاً لا ثانياً أو ثالثاً لباب (أعلمت) .

وأمّا ما يكون فيه الاتّصال والانفصال أن يكون مفعولاً ثانياً لـ(أعطيت) ، والاتّصال أحسن ، أو يكون ثانياً لـ(ظننت) ، أو خبراً لـ(كان) ، أو مصدراً مضافاً إلى مضمر فاعل ، نحو : عجبتُ من ضربكه ، والانفصال أحسن ، والفصل في (كان) قوله :

لئنْ كان إيّاه لقد حالَ بيننا   عن العهد والإنسانُ قد يتغيّرُ (٢)

وقال [٣٨ب] :

ليتَ هذا الليلَ شهرٌ   لا نرى فيه عَريبا

---

(١) عجز بيت من بحر الهزج لذي الإصبع العدوانيّ ، سبق تخريجه في (ص : ٢٢٠) .

(٢) بيت من البحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة .

انظر : ديوانه : ١/ ١٠٥ ، الكامل : ٣/ ١١٥٣ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٥٠٦ ، المقرّب : ١/ ٩٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦١ ، الخزانة : ٥/ ٣١٢ ، موارد البصائر : ٥٠٥ .

لـيـس إيّـاي وإيّـا ك ولا نخشى رقيبا [١]

والاتّصال قوله :

قد [٢] ذهب القومُ الكرامُ ليسي [٣]

و : (عليه رجلاً ليسني) [٤] .

---

(١) بيتان من بحر الرمل منسوبان لابن أبي ربيعة وللعرجيّ .

انظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة : ١/ ٣٠ ، ديوان العرجيّ : ٦٢ ، الكتاب : ١/ ٣٦٧ ، شرح أبياته للنحّاس : ٢٠٤ ، المقتضب : ٣/ ٩٨، الأصول : ٢/ ١١٨ ، المنصف : ٣/ ٢ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٦١ ، الخزانة : ٥/ ٣٢٢ ، موارد البصائر : ٥٠٦ .

(٢) في المخطوطة : (وقد) .

(٣) بيت من مشطور الرجز لرؤبة ، والرواية المشهورة : (إذ ذهب . . . .) .

انظر : ديوانه : ١٧٥ ، المفصّل : ٦٢ ، المغني : ٢٢٧ ، شرح أبياته : ٤/ ٨٤ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٣٤٤ ، الخزانة : ٥/ ٣٢٤ .

(٤) الكتاب : ١/ ٣٨١ ، الأصول في النحو : ٢/ ٢٩٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠٧ ، موارد البصائر : ٥٠٦ .

وإلا يكنها أو تكنه فإنّه [١]

وقوله : **(كن أبا خيثمة ، فكانه)** [٢] .

---

(١) صدر بيتٍ من البحر الطويل لأبي الأسود الدؤليّ ، وعجزه :

أخٌ أرضعتْهُ أمُّها بلبانها

انظر : ديوانه : ١٢٨ ، الكتاب : ١ / ٢١ ، المقتضب : ٣/ ٩٨ ، إصلاح المنطق : ٢٩٧ ، شرح أبياته : ٤٧٠ ، أدب الكاتب : ٢٦٦ ، الأصول في النحو : ١/ ٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠٧ ، خزانة الأدب : ٥ / ٣٢٧ .

(٢) من الحديث الطويل المشهور عن كعب بن مالك الأنصاريّ -رضي الله عنه- في تخلّفه عن غزوة تبوك .

وقد رواه الإمام مسلم -رحمه الله- في صحيحه : كتاب التوبة : باب (٩) : ج ٣/ ٢١٢٢ ، وليس فيه : (فكانه) ، بل فيه : (فإذا هو أبو خيثمة) .

[المعرّف بالألف واللام]

وأمّا المعرَّفُ بالألف واللام فهو : (**الاسم الذي تخصّص بهما ، وتعيّنَ عن غيره ، إمّا مشارك له ، أو غير مشارك**) .

والشركة قد تكون موجودةً ، وقد تكون متوهّمةً .

ومن شأنه إذا رفعته أن يرجع إلىٰ ما كان عليه من التنكير ، بخلاف (الحارث) .

فقولنا : (الاسم) ؛ لأنّها خاصّةٌ بالأسماء ؛ لأنّ التي تكون في الأفعال علىٰ ضعفٍ وشذوذٍ هي التي بمعنىٰ (الذي) .

وقولنا : (المتخصّص بهما) احترازٌ ممّا تدخل عليه لا للتخصيص والتعيين ، فإنّها تدخل لوجوه نذكرها[1] ، وخرج بهذا من سائر المعارف .

وقولنا : (مشارك له) ليدخل فيه ما يشاركه لفظاً كالعين ، أو معنًىٰ كالرجل والمرأة ، وغير المشارك هو تعريف الجنس .

وهذه الألف واللام تكون :

إمّا عارضةً ، مثل أن يكون التنكير طارئاً ، كدخولها في : زيدٍ ، وعمرٍو ، وهو قليلٌ منكورٌ .

---

(١) ص : ٣٠٩ .

أو أصليّة ، كالرجل .

وقولنا : (وجوداً ، أو توهّماً) احترازٌ من (الشمس ، والقمر) ؛ فإنّهما للتخصيص عن المشترك في التقدير ؛ لتوهّم شخوصٍ كثيرةٍ ، ووجه التوهّم فيها أنّها لـمّا كانتْ تطلع بعد مضيّ ليلٍ وانقطاعِ رؤيةٍ توهّموا أنّها غيرها ، فجمعوا على هذا ، وأدخلوا الألف واللام على هذا التقدير ، ووضعوا لفظة (شمس) نكرةً لواحدٍ مراعاةً للشرط .

وقيل : هي كأنّها اسمٌ للضياء ، وهو يتجزّأ بحسب المواضع ، وهذا بمنزلة (الأرض) ، فلأنّها لـمّا خرج بها البحار والأنهار ، وتخلّلتها ، جمعت لذلك ، فجعل كلّ مصرٍ كأنّه أرضٌ ، وإلى هذا كان يذهب ابن السّرّاج .

وآلة التعريف : قيل : هي الألف واللام معاً [(١)] ، واستدلّ قائلُ ذلك بأنّها لو كانتْ زائدةً لكانتْ مكسورةً كألفات الوصل ، لكنّها مفتوحة ، فصار بمنزلة (قد) ونحوه من الحروف التي على حرفين ، ولأنّهم لو أتوا باللام وحدها لم تكن ضرورةٌ في تسكينها [(٢)] كلام الجرّ ولام التأكيد ، بل تكون

---

(١) هذا رأي الخليل ، ووافقه سيبويه على الصحيح .

انظر : الكتاب : ١/ ٦٣ ، ٢/ ٢٧٢ ، الصاحبي : ١٢٦ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٨٤ .

(٢) سرّ الصناعة : ١/ ٣٤٦ .

متحرّكة ، وتحريكها حينئذٍ إمّا بالكسر ، فتشبه حرف الجرّ ، فتلتبس فيما لا يظهر فيه الإعراب ، أو بالفتح ، فتلتبس بحرف التأكيد ، أو بالضمّ فتستثقل ؛ لأنّها معترضةٌ لأن تدخل على بناء (فُعُل ، وفُعُول) ، فتتوالى ضمّات [١] ، فلزم كونها على حرفين .

وأمّا حذفها في الوصل فعلى جهة التخفيف ، شبّهوها بألف الوصل ؛ لأنّها ألفٌ ، فيُبتدأ بها بعدها ساكنٌ ، ألا تراهم شبّهوا النون في (ضاربين) بالتنوين ، فحذفوا للإضافة ، ويدلّ على ذلك أنّهم لـمّا حرّكوا اللام من قولهم : (الَحْمَر) لم يحذفوا الألف كما حذفوا في (بسم) .

وقال المحقّقون [٢] : إنّ اللام للتعريف خاصّةً ؛ لأنّها في مقابلة التنوين ، وهو حرفٌ [٣٩أ] واحدٌ للتنكير ، فليكن مقابله بحرفٍ واحدٍ [٣] .

وأصلها السكون ، وجُلِبَتْ لها ألف الوصل ، وليستْ هذه اللام كالنون

---

(١) اللامات للزجّاجيّ : ٤٢ ـ ٤٣ .

(٢) كابن جنّي ، وعزي إلى سيبويه ، وهذا غير صحيح .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣٣٣ ، واللامات للزجّاجيّ : ٤١ ، اللامات للهرويّ : ١١٨ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٨٤ ، الحاصر : ٢/ ٥٢٧ .

(٣) قاله ابن جنّي في (سرّ الصناعة : ١/ ٣٣٧) .

في (انطلقَ) ، أعني من نفس الكلمة ؛ بدليل انفصالها ، كما أنشد سيبويه[(١)] :

دعْ ذا [وعجِّلْ] وألحقنا بذلْ
بالشحم إنّا قد مللناه بَجَلْ[(٢)]

وإنّما فُتِحَتْ هذه الألفُ[(٣)] قال الفرّاءُ[(٤)] : لمّا خرجتْ عن أصلها ، وهو الدخول على الأفعال ثمّ الأسماء بالفرع ، وأُدْخِلَتْ على الحروف بَعُدَتْ عن أصلها بدرجتين ، فخرجت عن الأصل في الكسر ؛ لأنّ أصلها الكسر على التقاء الساكنين .

وقيل : فيجب ليقوى بها الحرف حتّى يصير بمنزلة حرفٍ على حرفين .

وسيبويه[(٥)] يجعل فتحتها بالحمل على ألف (أحمر) ؛ لشبهها بها ؛

---

(١) الكتاب : ٢ / ٦٤ ، ٢٧٣ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لغيلان بن حريث ، وقيل : لحكيم بن معيّة .

انظر : المقتضب : ١/ ٨٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٥٧ ، المنصف : ١/ ٦٦ ، اللامات للزجّاجيّ : ٤١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٦٩ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٥١٠ .

(٣) سر الصناعة : ١/ ١١٧ .

(٤) لم أقف على قوله في كتبه التي وصلت إلينا .

(٥) الكتاب : ٢/ ٦٤ .

لسكون ما بعدها ، وقد يشبّه الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله .

وهي عند البصريّين [١] كألف (ايمن) ، واستدلّ على أنّها وصلٌ بحذفها في الاعتماد على غيرها ، نحو : رأيتُ الرجل ، وأيضاً لو كانتْ أصليّة لقالوا في الاستفهام : أالرجل ، لكنّهم أسكنوا .

وقد يحذفون للفرق بين الاستفهام والخبر ، ولا يقال : لزم التسهيل ؛ لأنّه ليس بلازم .

وأمّا (الَحْمر) [٢] فإنما ثبتت الألف لأنّ الحركة عارضةٌ ، وهو متوهّمٌ سكونه ، وأكثرهم يقول : (لَحْمَر) فيحذفون [٣]، وهو حجّةٌ على من احتجّ بثبوتها في (الَحْمر) ، وإنّما فُتِحَتْ لأنّها نقلت إليها حركة ألف (أحمر) ، وحُذِفَتِ الألف ؛ لأنّها زائدة .

واخْتُلِفَ فيها على القول بزيادتها : هل هي همزةٌ ؟ أو ألفٌ ؟

فقيل : هي همزةٌ ، ولذلك إذا دخلتْ عليها همزة الاستفهام لم تحرّك للاعتماد على همزة الاستفهام ، فلزم إثباتها فرقاً بين الاستفهام والخبر ، فثبتت ساكنة ، فأبدلوها ألفاً على قياس البدل .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥٣ ، المساعد : ١/ ١٩٥ .

(٢) المنصف : ١/ ٦٩ .

(٣) حكاها أبو عثمان المازنيّ . كما في : الخصائص ٣/ ٩٠ .

وقيل : هي ألفٌ ، فثبتت مع ألف الاستفهام من غير بدلٍ ؛ لأنّه لا حاجة إلى تحريكها لتصير همزة .

وقال بعض النحويّين(١) : إنّها إذا اجتمعتْ مع همزة الاستفهام لفظاً ، نحو : آلرجل ؟ لزم إثباتها معها ، ثمّ قلبها ألفاً ، أمّا إذا اجتمعتْ معها معنًى لا لفظاً وجب إثباتها ، ولا تقلب قياساً ، نحو : أفالرجل قام ؟ ؛ لأنّ همزة الاستفهام تقدّمتْ على المستفهم عنه لفظاً ؛ لتقدّمها على حرف العطف ، وهي معها معنًى ؛ لأنّ الاستفهام أصله أن يليَ المستفهم عنه ، وهذه قد وليته معنًى ؛ لأنّه مرتفعٌ بالابتداء ، فثبتت ألف الوصل ، فحرّكتْ بالفتحة لالتقاء الساكنين ، وهي حركتها الأصليّة ، وفيه نظرٌ ، حتّى يشهد [٣٩ب] له السماع ، ولو رفعته بالفاعليّة لم تثبتْ ألف الوصل .

وإذا ثبت لك أصل هذه الأداة ، فنقول :

هي مشتركةٌ بين الاسميّة والحرفيّة .

أمّا الحرفيّة فأشهرها وأثبتها التعريف ، وهو أسبقها .

وهو إمّا تعريفٌ شخصيٌّ ، أو غير شخصيٍّ ، فالشخصيُّ معناه : أن

---

(١) المنصف : ١/ ٧٠ .

يدخل على لفظٍ صادقٍ على مسمًّى معيّنٍ تقصده ، وعلى غيره ليدلَّ على أنّه المعلوم للمخاطب ، سواء كان هذا اللفظ صادقاً بلفظه ومعناه ، أو بلفظه كما تقدّم ، كالأسماء الأعلام ؛ فإنّها قد تشترك ، فتقول : الزيدُ صنع كذا ، لكنّه قليلٌ ضعيفٌ ، استغنوا عنه بالصفات ، فالألف واللام إذاً تنبيهٌ للسامع على العلم المتعلّق به ليحصل التخصيصُ والتعيينُ لذلك الاسم ، وهذا العلم المتعلّق به قد يكون معلومُهُ متقدّمَ العهد في الوجود بينك وبين المخاطب ، كقولك : ما فعلَ الرجلُ ؟ ، تريد الذي عرفته وشاهدته قبل الخطاب ، وتقول لمن له درهمٌ واحدٌ : أنْفِقِ الدرهمَ ، تريد المعروف عنده .

وقد يكون معروفاً بتقدّمِ ذكره معرفةً مجازاً ، ونكرةً ، فتقول : رأيت الرجل ، وتقول : أكرمت الرجل ، تريد الأوّل ، ولو قلت : أكرمتُ رجلاً ، لكان غيره ، وكذلك : رأيتُ رجلاً ، وأكرمتُ الرجل ، تريد الأوّل ، ولو نكّرت لكان غيره .

ومن التعريف الأوّل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ[1] مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦ ﴾ [الشرح: ٥،٦] ، فاللام في ﴿ الْعُسْرِ ﴾ الثاني للعهد ،

---

(١) في المخطوطة بلا فاء .

وحُكي عن ابن عبّاس فيه أنّه قال : **(لن يغلب عسرٌ يسرين)**[(١)] ، ذهب إلىٰ أنّ الثاني هو الأوّل ، وكذلك قوله تعالىٰ :﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾ [الزلزلة: ١، ٢] ، يريد المذكورة أولاً ، فتكون العهديّة إذاً كالضمير ، ليس من شأنها أن يحال بها علىٰ واحدٍ معيّنٍ ، بل علىٰ معهود كيف كان معيّناً أو جنساً ، كما قلنا في الضمير ، ولذلك قيل : إنّ العهديّة يصلح فيها الإضمار ، وهو أحسن من ذكره عند تقدّمِ اللفظِ .

وأمّا التعريف لتقدّم ذكره نكرةً فقيل : منه قوله تعالىٰ : ﴿ إِنِّي آنَسْتُ نَاراً ﴾ [القصص: ٢٩] ثمّ قال : ﴿ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ ﴾[القصص: ٢٩] ، فهي الأولىٰ ، ولو نكّر لكان غيره ، وقد وُجِدَ الأمران في آية ، قال تعالىٰ : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] ، فالثاني غير الأوّل ، والثالث هو الثاني له .

وقد يكون معلومُهُ غيرَ متقدّمِ العهد في الوجود بينك وبين المخاطب ، لكن يكون حاصلاً في الذهن حتّىٰ كأنّه في الوجود المعهود ، فيشير بالألف واللام إليه .

---

(١) في تفسير الطبريّ : ٢/ ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، وتفسير الرازيّ : ٣٠/ ٧ ذكر أنّه حديثٌ ، وفي (الموطأ : ٢/ ٤٤٦) : من كلام عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه .

ولا يشترط في هذا تقدّم ذكره بأن يقع ابتداءً ، كقولك : اقرأ العلم ، وادخلِ السوقَ ، ولا يصحُّ هنا وقوع ضميرٍ موقعه ، وكذلك : زيدٌ حسن الوجه ، إنّما تحيله على ما حصل في ذهنك من صورة وجهه .

وكذلك الأوصاف المعرّفة ، نحو : مررتُ بزيد العاقل ، لا تريد الإحالة على معهودٍ بالعقل ، وإنّما تريد أنّه من قبيل ما تصوّرته عاقلاً ، وعلمته كذلك .

وقد يكون معلومه حاضراً ، فيسمّى تعريف الحضور ، فتقول : اشتريتُ هذا الثوبَ ، وأنت لا تحيله على ما تقدّم ، بل تريد الحاضر ، وإلا لتناقض [٤٠أ] ، ومنه قوله تعالى : ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ۝١﴾ [البلد: ١] ، وكذلك في (الآن) ، ولا يكون بدلَهُ ضميرٌ ؛ لأنّه للغيبة .

وهذه الثلاثة يصح أن تكون للجمع المعيّنين ، فتقول : قال الرجال ، تريد جماعةً معلومةً عند المخاطب ، وكذلك : اشتريتُ هذه الأثواب ، ونحو ذلك .

وأمّا غير الشخصيّ فضربان :

أحدهما : الداخلة على الاسم النكرة لتدلّ على الحقيقة دون تعرّضٍ لآحادها ، وهي لتعريف الحقيقة ، ويعبّر عنها أنّها لتعريف الجنس ،

فتكون محيلة على المتصوّر منها في الأذهان ، كقولهم : الدينار أفضل من الدرهم ، والرجل خيرٌ من المرأة ، لا تريد واحداً ، ولا كلّ واحد ، بل تريد المعنى المتصوّر الذي شأنه كيت وكيت ، ومنه قولهم : **(القتل أنفى للقتل)**(١) ، وفي الحديث(٢) : **(أخبرني عن الإيمان)** و **(عن الإسلام)** و **(عن الإحسان)** ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴿١٠٣﴾ ﴾ [النساء : ١٠٣] ، ومنه قولك : الإنسانُ نوعٌ ، والحيوان جنسٌ ، وقال تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ ﴾ [النجم : ١] ، وقوله :

والذئب أخشاه إنْ مررتُ به وحدي(٣)

(١) من أقوال العرب . انظر : مجمع الأمثال : ١/ ١٠٥ ، كتاب الصناعتين : ١٨١ ، المثل السائر : ٢/ ٣٨٦ ، الطراز : ٣/ ٣١٧ ، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ١٥٦ .

(٢) هذه رواية النسائيّ ـ رحمه الله ـ في (سننه : ٨/ ٩٧ ـ ١٠١) عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ، ورواه الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في صحيحه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ : كتاب الإيمان : ١/ ٣٩ بألفاظ قريبة من هذا .

(٣) صدر بيت من البحر المنسرح للربيع بن ضبع الفزاريّ ، وعجزه :

وحدي وأخشى الرياح والمطرا

انظر : نوادر أبي زيد : ١٥٩ ، الكتاب : ١/ ٤٦ ، المحتسب : ٢/ ٩٩ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٣٩٧ ، الخزانة : ٧/ ٣٨٤ .

قال أبو عثمان [١] : ويدلُّ على أنّ هذه للجنس أنّه يصحُّ أن تقول : نعم الضارب عندك ، ولا تقول : نعم الذي عندك ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم [٢] مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الأنبياء: ٥٦] ، وقال : ﴿ وَكَانُوا [٣] فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [يوسف: ٢٠] ، ولو كانت بمعنى (الذي) لم يتقدّم على ما دخلتْ عليه معمولُهُ كما كان هنا ، وهو المجرور ؛ لأنّهما موصولان كـ(الذي) .

وقد تدخل بهذا المعنى على المصادر أيضاً ، ولا يكون الإضمار في هذا إلا على جهة التفسير كما في : نعم رجلاً زيدٌ ، وربّه رجلاً ؛ فإنّ المدح هنا عامٌّ، فينسبونه [٤] إلى المتعقّل من الماهيّة التي في الذهن ، وعرّفوه بالإشارة إليه ، فقالوا : نعم الفاضل أو الرجلُ ، وهم يقصدون مدح هذا الخاصّ ؛ ليكون أبلغ ، فكأنّ المعنى : نعم الجنس الذي أنت منهم ، ثمّ أضمروا هذا المعرَّف الذهنيّ ، وفسّروه ذاتاً .

والثاني : أن تدخل على النكرة لتدلّ على آحادها ، وتتعرّض لها ،

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ٢٢٣ ، المسائل البغداديّات : ٥٥٣ .

(٢) في المخطوطة : (ذلك) .

(٣) في المخطوطة : (كنا) .

(٤) في المخطوطة : (فينسبوه) .

فتقتضي الجمع ، وهي التي للجنس ؛ لأنّها تجمع الأشياء المتجانسة ، وذلك إمّا باعتبار واحدٍ واحدٍ ، أو باعتبار الجملة ، فأمّا ما هو باعتبار واحد واحد ، إمّا لغير متناهٍ ، وهي التي للاستغراق كقوله تعالىٰ : ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ [الرعد: ٩] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [المائدة: ١٠٩] ، ومنه قوله : ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [العصر: ٢، ٣] ، وإمّا لمتناهٍ كقوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ ﴾ [الزخرف: ٧٤] ، و ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ ﴾ [الانفطار: ١٣] ، وقد يقال : إنّ منه قوله ـ عليه السلام ـ : **(إنّ الرجل ليصلّي الصلاة وما فاته وقتها ....)**[1] الحديث ، أي : بعض الرجال شأنهم هذا .

وأمّا ما هو على الجمع كقوله تعالىٰ : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] ، ولا تصدق الإخوة علىٰ واحد ، وكذلك قوله عليه السلام : **(الناس**

(١) في (الموطأ : ١/ ١٢) : **(إنّ المصلّي ليصلّي الصلاة وما فاته وقتها ، ولما فاته من وقتها أعظم أو أفضل من أهله وماله)** .

كأسنان المشط)[١]، و **(الناس كإبلٍ مئة)**[٢]، واللام في هذه تعرّف ؛ لأنّها تخصّ هذا النوع والجمع من سائر الأنواع والجموع .

وقد جعل بعضهم[٣] من الجِنس : هذا الرجل ، ونحوه ، فقال[٤] : ويعرض للجنسيّة [٤٠ب] الحضور[٥]، وفيه نظرٌ .

ولها مواضع أخر ، فمنها أن تكون مع الأعلام ، ومع النكرات .

أمّا الأعلام فإمّا أن تكون أعلاماً مخصّصةً دونها ، أو لا .

أمّا الأوّل فإمّا أن تكون زائدةً دخولها كخروجها ، أي : لملاحظة معنًى ، أو لا تكون ، فالأوّل : هي الزائدة ، كقوله :

باعدَ أمَّ العمرو من أسيرها

---

(١) روي عن سهل بن سعد عن أنس رضي اللّه عنهم : (الناس سواء كأسنان المشط ، وإنّما يتفاضلون بالعبادة ، ولا تصحبنّ أحداً لا يرىٰ لك من الفضل مثل ما ترىٰ له) ، وفي رواية أخرىٰ : (وإنّما يتفاضلون بالعافية ، والمرء يكثر بإخوانه المسلمين ، ولا خير في صحبة من لا يرىٰ لك مثل الذي ترىٰ له ، عليك بإخوان الصدق تعش في أكنافهم ؛ فإنّهم زينة في الرخاء وعدّة في البلاء) . انظر : كنز العمّال : ٩/ ٣٨ ، جمهرة الأمثال : ١/ ٢٦ ، فصل المقال : ١٩٧ .

(٢) سبق تخريجه في : (ص : ١٣٠) .

(٣) هو أبو موسىٰ الجزوليّ في (المقدّمة الجزوليّة في النحو : ٦٦) .

(٤) المصدر السابق ، والشرح الكبير للشلوبين : ٢/ ٦٥٥ .

(٥) الارتشاف : ١/ ٥١٤ .

حرّاسُ أبوابٍ على قصورِها [١]

وكقوله :

رأيتُ اليزيدَ بنَ الوليدِ مباركاً [٢]

البيت

---

(١) بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجليّ .

انظر : ديوانه : ١١٠ ، المقتضب : ٤/ ٤٩ ، المنصف : ٣/ ١٤٣ ، المقتصد : ١/ ٧٣ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ١٧٥ ، المغني : ٧٥ ، شرح أبياته : ١/ ٣٠٢ ، موارد البصائر : ١٢٥ .

(٢) صدر بيت من البحر الطويل لابن ميّادة الذبيانيّ ، وعجزه :

شديداً بأحناء الخلافة كاهلُهْ

ولم أجد من روى صدره كرواية المؤلف ـ رحمه الله ـ ، بل روايته الصحيحة :

رأيت الوليد بن اليزيد .

انظر : شعره : ١٩٢ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٤٢ ، سر الصناعة : ٢/ ٤٥١ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٣٦ ، ٢/ ٥٨٠ ، ٣/ ١٢٢ ، المغني : ٧٥ ، شرح أبياته : ١/ ٣٠٤ ، الخزانة : ٢/ ٢٢٦ .

وقد زعم الفرّاء وغيره من الكوفيّين أنّ دخول الألف واللام هنا للمدح والتعظيم ، وردّه السيرافيّ . انظر : شرح الكتاب : ٢ / ١٤٥ أ .

ومنه دخولها في (النسر)[(١)] اسم صنم[(٢)]، وكذلك (بنات الأزهر)[(٣)].

وأمّا الثاني فهي التي تكون للمح الصفة الأصليّة ، فتكون في الأسماء الأعلام التي هي موضوعة للصفة كالمشتقّة ، والمصادر ، نحو : حارث ، وعبّاس ، وفضل ، فتقول : الحارث ، والعبّاس ، والفضل ؛ لتوهم وتنبّه على أنّه هو معناه كذا ، أو على مراعاة أصل الصفة دون مراعاة وجود المعنى في الموصوف ، وهذا أعمّ من الأوّل ، ولا تدخل في الأسماء الجوامد لهذا المعنى ؛ لبعدها عن الوصف ، إلا أنّهم لمّا قالوا : مررتُ بثوبٍ خزٍّ ، فوصفوا ، فلا يبعد ، ولذلك قالوا في اسم الشاعرة : الخرنق ، كأنّهم تأوّلوا فيها معنى (ليّنة) ونحوه[(٤)].

وقال الكوفيّون والمبرّد : هي للتعظيم فيها[(٥)]، وقال قومٌ : دخلتْ للفرق بينها وبين الأسماء الأعلام التي لا تكون إلا صفةً في الأصل ، وقد تكون

---

(١) المسائل الحلبيّات : ٢٨٧ . ٢٨٨ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٦٠ ، المنصف : ٣/ ١٣٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٣٥ .

(٢) كتاب الأصنام : ٦٣ ، ٧٦ـ٧٨ .

(٣) كذا في المخطوطة ، ولم أجد لها ذكراً ، وأظنّ صوابها (بنات الأوبر) .

انظر : سرّ الصناعة : ١/ ٣٦٦ .

(٤) نتائج الفكر في النحو : ٢٤٢ .

(٥) شرح السيرافيّ : ٢/ ١٤٥ أ ، اللامات للزجّاجيّ : ٤٦ .

لملاحظة صفة المعظَّم ، كقوله :

والزيد زيد المعارك[١]

وزعم بعضهم[٢] أنّ الألف واللام في اسم اللّه من هذا القبيل .

ومنع ذلك الزّجّاج ، فجعل اللام هنا زائدة ، أعني في الحارث وأخواته ؛ لأنّه يرىٰ الارتجال في الأعلام[٣] .

وأمّا (العزّىٰ) فيحتمل أن تكون من هذا ، فكأنّهم سمّوا بـ(فُعْلىٰ) ، ثمّ أدخلوا اللام[٤] ، وذهب الأخفش[٥] إلىٰ أنّها زائدةٌ ؛ لأنّ العزّىٰ واللات

---

(١) من بيت من البحر الطويل للأخطل ، والبيت بتمامه :

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ عمّه   أبو جندلٍ والزيدُ زيدُ المعاركِ

انظر : شعره : ٢/ ٥٠٣ ، المفصّل : ١٤ ، شرح المفصل : ١/ ٤٤ ، الأمالي النحويّة : ٢/ ٦٦ ، الأشباه والنظائر : ٣/ ١٩٠ .

(٢) هم الكوفيّون أو بعضهم .

انظر : اشتقاق أسماء اللّه : ٤٠ ، نتائج الفكر في النحو : ٥١ ، شرح المفصل : ١/ ٣ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣١ ، الجنىٰ الداني : ٢٢١ ، معنىٰ لا إله إلا اللّه للزركشيّ : ١٢٩ .

(٣) الارتشاف : ١/ ٤٩٦ .

(٤) سر الصناعة : ١/ ٣٦١ .

(٥) معاني القرآن : ١١١ ، المسائل الحلبيّات : ٢٩٠ ، سر الصناعة : ١/ ٣٥٩ ، شرح الكافية الشافية : ١/ ٣٢٩ .

علماً كيغوث ويعوق ، ولو كان للمح الصفة لم تلزم ، وهي هنا لازمةٌ ، وليست كألف (النجم) ولامه ؛ لأنّه ليس منطوقاً بـ(العزّىٰ) عهداً لكلّ مَنْ له ذلك ، ولم يقولوا : (عُزّاء) ، ولأنّه ما حُمِلَ عليه كما حُمِلَ (الخَراتان) [1] علىٰ باب السماك والعيّوق ؛ لكونه لا يعلم اشتقاقه ، فحُمِلَ علىٰ نظائره ، فثبتت زيادتها .

وقيل في (الآن) [2] : إنّها زائدةٌ ، لأنّها لو كانت للتعريف لما لزمت ، لكنّها لازمةٌ ؛ لأنّهم لم يقولوا : أفعله آناً من الآنات .

وقد يقال : لو لم تكن للتعريف للزم أن تكون نكرةً ، وليس كذلك ، وإنّما يلزم أن تكون نكرةً لأنّه إن لم يكن معرّفاً بالألف واللام فيكون علماً، ولا يكون ؛ لأنّه لا يخصّ .

وإمّا مضمراً ، أو مبهماً ، أو مضافاً ، وليس واحداً منها ، فيلزم التنكير .

---

(١) هما نجمان من كواكب الأسد ، وهما كوكبان بينهما قدر سوطٍ ، وهما كتفا الأسد ، وقيل : سمّيا بذلك لنفوذهما إلىٰ جوف الأسد . انظر : اللسان ٢ / ٢٩ .

(٢) انظر : شرح السيرافيّ : ١/ ١٧٩ ، اللامات للزجّاجيّ : ٥٤ ، سر الصناعة : ١/ ٣٥٠، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٢٦١، شرح ألفيّة ابن معط : ١/ ٧٢٧ ، شرح المفصل : ٤/ ١٠٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥٢١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٨٨ .

وقال أبو إسحاق [١] : تعرّف بالإشارة ، فتضمّنها ، ولذلك بني ، ورُدَّ بأنّ ما تضمّن حرف الإشارة بمنزلة اسم الإشارة ، واسم الإشارة لا تدخل عليه اللام .

وقيل [٢] : هي معرّفة بلام أخرىٰ محذوفة ، وليس لتضمّنها .

قلتُ : ويلزمه [١٤١أ] ما لزمه في الظاهرة ؛ لأنّها لام التعريف لازمة ، ولا لزوم في التعريف ، ولأنّها تقديرُ دخولِ لامٍ علىٰ لامٍ غيرها ، ولا يكون في كلامهم .

وأمّا (إلياس) فَمَنْ قطع الهمزة جعله كإسحاق ، وَمَنْ لم يقطع [٣] فيكون كالفضل والحارث .

وأمّا (اليسع) فهما زائدتان ، كما في العلم ؛ لأنّها لا تكون للتعريف ؛

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٥٣ ، ٣/ ٢٤ ـ ٢٥ ، سر الصناعة : ١/ ٣٥١ ، شرح المفصل : ٤/ ١٠٣ .

(٢) قاله الفارسيّ .
انظر : سر الصناعة : ١/ ٣٥٣ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٢٦١ ، الإنصاف : ٢/ ٥٢٣ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٢٦ ، الجنىٰ الداني : ٢١٩ .

(٣) هي قراءة ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ والحسن وقتادة والأعرج ، في قوله تعالىٰ :
﴿ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [الأنعام : ٨٥ ، ٨٦] .
انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٥٦٢ ، البحر المحيط : ٤/ ٥٧٤ .

لكونه علماً ، ولا للصفة ؛ لأنّه يلزم أن يكون فعلاً تامّاً روعي أصله كما يراعي الأصل ، فيحكى ، وإذا حكيت زالت الألف واللام ؛ لأنّها لا تدخل الفعل ، ومن قرأ : (اللَّيْسَعَ) بلامين [(١)] ، فلا يبعد أن يكون كالحارث ؛ لأنّ الاسم يكون (لَيْسَعَ) على زنة ما يكون صفة ، نحو : سَلْهَبٍ ، وينبغي أن يقال : إنّها زائدة كـ(اليسع) ؛ لأنّه لم يأتِ في الأسماء الأعجميّة في حال التعريب شيء على هذا النحو ، كما لم يجئ منها ما فيه لام التعريف ، وإنّما إذا نقلتْ نكرةً للجنس تُصُرِّفَ فيها بلام التعريف ، كالزبور ، والتوراة ، والإنجيل .

وقد أنكر الكسائيّ أن تدخل الألف واللام على الفعل [كما] [(٢)] في الاسم ؛ لأنّه لم يجئ مثل : اليحيى ، وقيل : ورد (اليَحْمَدُ) لحيٍّ من اليمن [(٣)] ،

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائيّ وخلف والأعمش في قوله تعالى : ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلاًّ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾ [الأنعام : ٨٦] .

انظر : السبعة : ٢٦٢ ، العنوان : ٩١ ، الإقناع : ٢/ ٦٤٠ ، الحجّة لابن خالويه : ١٤٤ ، ولأبي زرعة : ٢٥٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/ ٤٣٨ ، البحر المحيط : ٤/ ٥٧٥ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) قال السيرافيّ : « وهي قبيلة من الأزد ، وفي العرب قبيلةٌ يقال لها اليُحْمِدُ » .

انظر : السيرافيّ النحويّ : ٦٢٧ ، اللسان : ٣/ ١٥٨ .

وقيل في النكرة : (اليعملة) للناقة التي يُعمل عليها [١] ، و(اليرمع) للحجارة [٢] .

وأمّا الثاني فهي التي للغلبة ، وهو الاسم الذي في أصله نكرة ، ثمّ عرّف بها ، وغلبتْ عليه ، فصار معرفةً بالغلبة ، سواء كان صفةً أو لا ، أمّا ما هو صفةٌ فنحو : الدبران ، والعيّوق ، ونحوه ، وهذا تلزم فيه ؛ لوجهين : أحدهما : الغلبة التي نشأت عليها . والثاني : أنّ فيها الصفة ، فصارت كالحارث ؛ إذ إنّما سُمّيَ دبراناً لدبوره ، وسماكاً لسموكه وارتفاعه .

وإن كان غيره كذلك ، كالدابة ، والعدل ، والعديل ، ونحوه .

وأمّا ما هو غير صفةٍ فكالنجم للثريّا .

ومثلها في الدخول على المعارف زيادتها في الخمسة العشر الدرهم ، على ما حكاه الأخفش [٣] .

وأمّا كونها في النكرة فهي إمّا بدلٌ من شيء ، كما قالوا في (النّاس) :

---

(١) المنصف : ٣/ ١٦ ، السيرافيّ النحويّ : ٦٤٢ .

(٢) المصدران السابقان .

(٣) انظر : المقتضب : ٢/ ١٧٣ ، التكملة : ٦٨ ، سر الصناعة : ١/ ٣٦٥ ، الإنصاف : ١/ ٣١٣ ، شرح التسهيل : ٢/ ٤٠٩ ، شرح الإيضاح للعكبريّ : ١٠٦٤ ، الارتشاف : ١/ ٣٦٧ ، الجنى الداني : ٢١٩ ، المساعد : ٣/ ٩٠ .

إنّها بدلٌ من همزة (أناس)[١]، ولم يقولوا : الأناس ، إلا في قليلٍ من الكلام[٢]، كقوله :

إنّ المنايا[٣] يطلعنَّ على الأناس الآمنينا[٤]

وكذلك قالوا في اسم (اللّه) : إنّ أصله (إلاه)[٥]، ثمّ صار علماً بالغلبة ، وأنكر قول من قال : إنّها للتعظيم[٦] .

وتكون للتعظيم ، وهذه كقوله : أنت الرجلُ كلّ الرجل[٧]، تريد : أنت الكامل في نوعه ، وقالوا: ما يحسن بالرجل مثلك[٨]، على ذلك المعنى ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٠٩ ، الجنى الداني : ٢٢١ .

(٢) أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٨٨ .

(٣) في المخطوطة : (المنيّة) ، ولم أجدها هكذا .

(٤) بيت من البحر الكامل لذي جدن الحميريّ .

انظر : المعمّرون لأبي حاتم السجستانيّ : ٤٣ ، مجالس العلماء : ٧٠ ، الخصائص : ٢/ ١٥١ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٨٨ ، ٢/ ١٩٣ ، شرح الملوكيّ : ٣٦٣ ، الجنى الداني : ٢٢١ ، الخزانة : ٢/ ٢٨٠ .

(٥) هذا قول يونس والكسائيّ والفراء وقطرب والأخفش .

انظر : الكتاب : ١/ ٣٠٩، تفسير أسماء اللّه الحسنى : ٢٥، اشتقاق أسماء اللّه : ٢٦-٢٧ .

(٦) سبقت الإشارة إليه في (ص : ٣١٥) .

(٧) الكتاب : ١/ ٢٢٣ .

(٨) الكتاب : ١/ ٢٢٤ ، معاني القرآن للأخفش : ١/ ١٧ ، المسائل الحلبيّات : ٢٣١ .

ومنه قوله عليه السلام : (**إنّ الرجل ليصلي الصلاة ، وما كُتِبَ له ربعُها، خمسها ، سدسها ...**)[١] ، يريد : إنّ الرجل الناقص الحظّ والأجر ، وقوله : (**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**)[٢] ، أي : الكامل الإسلام ، وكذلك قوله عليه السلام : (**إنّ الرجل ليصلي الصلاة وما فاته وقتها**)[٣] .

وأنكر بعضهم[٤] أن تكون للتعظيم في المعارف ، وأمّا سيبويه ـ رحمه الله ـ

---

(١) رواه الإمام أحمد في (المسند : ٤/ ٣١٩) عن عمّار بن ياسر ـ رضي الله عنه ـ ولكن برواية : (إنّ الرجل ليصلّي ولعلّه أن لا يكون له من صلاته إلا عشرها ، أو تسعها ، أو ثمنها ، أو سبعها) . حتّى انتهى إلى آخر العدد . ورواه أيضاً في (المسند : ٤/ ٣٢١) عن عمّار ـ رضي الله عنه ـ برواية : (إنّ العبد ليصلّي الصلاة ما يكتب له منها إلا عشرها ، تسعها ، ثمنها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها) .

ورواه أبو داود في (سننه : ١/ ٥٠٣) عن عمّار أيضاً برواية : ((إنّ الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته ، تسعها ، ثمنها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها) .

(٢) هذا الحديث متّفق عليه .

انظر : صحيح البخاريّ : كتاب الإيمان : ١/ ٨ ، صحيح مسلم : كتاب الإيمان : ٧/ ٦٥ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٣١١) .

(٤) هو الزجّاج كما سبق في : (ص : ٣١٥) .

فيظهر من كلامه في باب (أسامة)[١] أنّها تكون للتعظيم في نحو : هذا الرجل[٢] . وقيل : إنّ الألف واللام تكون بدلاً من إضافة الاستحقاق ، ومنه قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] ، أي : الحمد [٤١ب] الذي يستحقّه له ، أي : الحمد اللائق بك هو ثابتٌ لك ، كما تقول : حمدتُكَ حمدَكَ ، وعلىٰ هذا تعريفُ المصادر المضافة والمعرّفة بالألف واللام في باب نصبها علىٰ ما نذكره ، ومثله : العِلْمُ لزيدٍ ، والكَرَمُ لعمرٍو .

وقد يدخلها معنىٰ الحصر الذي تدلّ عليه (إنّما) ، وهو ثبوت الصفة له لا لغيره ، وقد تكون دالّةً علىٰ ثبوت الصفة ، كقوله :

النازلين[٣] بكلّ معتركٍ[٤]

---

(١) يريد باب (من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصّ شائعاً في الأمّة) .

(٢) قال في (الكتاب : ١/ ٢٦٣) : « إذا قلت : (هذا الرجل) فقد يكون أن تعني كمالَهُ » .

(٣) كذا في المخطوطة وإن كان قبله :

لا يبعدنْ قومي الذين همُ ... سمُّ العداة وآفةُ الجزرِ

لكنّه منصوب علىٰ القطع كما في (الكتاب : ١/ ٢٤٩) .

(٤) صدر بيت من البحر الكامل للخرنق بنت بدر بن هفّان ، عجزه :

والطيّبون معاقد الأزرِ

انظر : ديوانها : ٤٣ ، الكتاب : ١/ ١٠٤ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ١٦ ، المحتسب : ٢/ ١٩٨ ، رصف المباني : ٤١٦ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٦٠٢ ، الخزانة : ٥/ ٤١ .

أي : الذين ثبتَ لهم هذا ، وصارت سجيّتهم وعلامتهم ، ونحو ذلك .

وقيل : إنّها تكون للتنكير ، قاله أبو زيدٍ[١] ، كدخولها في (الأمس) ، فإنّك إذا أردت أمساً مجاوراً ليومك حذفتها[٢] ، وإن أردت يوماً من الأيّام المتقدّمة على يومك أدخلتها ، فقلت : بالأمس فعلتُ ، وأنكره شيخنا[٣] ، وقال : إنّها تدلّ على القرب ، تقول : بالأمس كان كذا ، تريد القريب من الآن ، ولذلك لا يستعمل إلا بالباء ، وفيه نظرٌ .

وقال ابن باب شاذ[٤]: وتكون بدلاً من الضمير في قولهم: حسن الوجه، وهو قول الكوفيّين[٥] ، ولذلك سدّتْ مسدّه في عود الضمير على الموصوف ، وَرُدَّ عليه بأنّها للجنس ، فتكون كقوله :

أمّا القتال فلا قتال[٦]

---

(١) هو السهيليّ . انظر : نتائج الفكر في النحو : ١١٥ .

(٢) سبقه إلى هذا القول أبو سعيد السيرافيّ . انظر : (شرح الكتاب : ٤/ ١٢١ب) .

(٣) ما أعرف له شيخاً سوى أبي عليّ الشلوبين ، لكنّ ابن العلج سذكر شيخه بكنيته في : (ص : ٥٥٣) ، فقال : « وقد ذكر شيخنا أبو العلى أنّه يجوز » .

(٤) لم أقف على قوله في كتبه التي وصلت إلينا .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٣١٦ ، التسهيل : ٤٢ ، شرحه لابن مالك : ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٣١ ، الجنى الداني : ٢٢٠ .

(٦) سبق تخريجه في (ص : ٢١٨) .

وكقولهم : نعم الرجلُ زيدٌ ، وليس كذلك ؛ لأنّه لا عموم فيه ؛ إذ إنّما تريد وجهاً خاصّاً ، وإنّما الضمير كأنّه محذوفٌ ، أي : حسن الوجه منه .

وقيل [1] : إنّها تكون للتزيين ، ومعناه أنّها تدخل للمناسبة لما قبلها من المعرفة ، وهو دخولها علىٰ وصف المبهم ؛ لأنّ الأصل أن تبيّن الذات ، ولا تحتاج إلىٰ التعريف في ذلك إلا أنّه لأجل المشاكلة لزم إدخال الألف واللام .

ومن قال : إنّها للجنس فإنّما يريد أنّها التي كانت للجنس ، أو دخلت علىٰ اسم الجنس ، لا علىٰ قصده ، فانظره .

وأمّا الاسميّة فهي التي تكون بمعنىٰ (الذي ، والتي) ، والدليل علىٰ أنّها اسمٌ أنّها يُعادُ عليها الضميرُ ، ولا يعود إلا علىٰ اسمٍ ، فتقول : رأيت الضارب أباه عمرٌو ، فالضمير في (أباه) يعود علىٰ الألف واللام ، وكذلك : رأيت الضاربه عمرٌو ، فإنّه لو لم يعد عليها لعاد إمّا علىٰ اسم الفاعل نفسه ، أو علىٰ موصوفٍ محذوفٍ ، ولا يكون الأوّل ؛ لأنّه ليس له ، ولا يكون الثاني ؛ لأنّ اسم الفاعل حينئذٍ يكون نعتاً لمعرفة بدون الألف واللام إنْ كان المحذوف الموصوف بدون الألف واللام ، وإن كان

---

(١) أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٤٢ .

محذوفاً ، بألفٍ ولامٍ ، وكانت اللام لاسم الفاعل ، فيكون معرفةً له ، وقد تقدّم في اسم الفاعل : إذا كانت لامه للتعريف لا يعمل ، وقد عمل ، ولـمّا كانت هذه الألف واللام أخذتْ شبهاً من (الذي) من جهة المعنىٰ ، وهو الاسميّة ، وشبهاً من لام التعريف في اللفظ ، فوجب إعطاؤها حكماً من هذه ، وحكماً من هذه ، فما فيها من شبه لام التعريف ألزمها أمرين : أحدهما : أن تدخل علىٰ الأسماء ، ولا تدخل علىٰ الأفعال إلا قليلاً نادراً شاذّاً ، كقوله :

ويستخرجُ اليربوع من نافقائه
ومن بيته بالشيحة اليتقصّعُ
يقول الخنا وأبغض الخلق ناطقاً
إلى ربّه صوتُ الحمار اليُجدّعُ (١)

يريد : الذي يتقصّع [٤٢أ] ويجدّع ، فغلب فيها معنىٰ (الذي) .

---

(١) بيتان من البحر الطويل لذي الخرق الطهويّ . والرواية المشهورة : (ومن جحره) ، (أبغض العجم) .

انظر : نوادر أبي زيد : ٢٧٥-٢٧٦ ، شرح المفصل : ١/ ٢٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٦٠٢ ، رصف المباني : ١٦٢ ، التوطئة : ١٧١ ، المغني : ٧٢ ، شرح أبياته : ١/ ٢٩٢ ، الخزانة : ١/ ٣٤ .

قال ابن خالويه [١] : « وليس في كلامهم فعلٌ دخله الألف واللام إلا : اليُجدّع ، واليتقصّع ، واليتتّبع ، واليسعُ ـ اسم نبيّ ـ ، واليحمد ، قبيلة ، ولو سمّيت بالفعل نحو : يزيد ، لم تدخله الألف واللام ، فأمّا قوله :

رأيت اليزيد بن الوليد [٢]

فهو بمنزلة : الغدايا ، والعشايا ؛ للازدواج » ، وقد تقدّم ذكره .

والثاني : أن تدخل على مفردٍ ، لا على جملةٍ اسميّةٍ ، وقد سُمِعَ نادراً ، كقوله :

من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانتْ رقابُ بني فلانِ [٣]

وأمّا ما فيها من معنى (الذي) فألزموها أن تدخل على ما هو جملة ؛ لأنّ (الذي) تدخل على الجمل ، فكان الجمع بين مقتضاهما أن تدخل على اسمٍ مفردٍ في معنى الجملة ، وليس ذلك إلا ما عمل عمل الفعل ، فكان في قوّته كاسم الفاعل والمفعول والأمثلة .

---

(١) ليس في كلام العرب : ٧٠ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٣١٣) .

(٣) بيت من البحر الوافر غير منسوب لقائل ، ولم أجد من روى قافيته كما ذكرها المؤلّف رحمه الله ، بل روايته المشهورة : (بني معدٍّ) .

انظر : اللامات للزجاجيّ : ٥٤ ، رصف المباني : ١٦٢ ، ضرائر الشعر : ٢٨٩ ، المغني : ٧٢ ، شرح أبياته : ١/ ٢٩١ ، المقاصد النحويّة : ١/ ١٥ .

وإنّما كان في قوّته لأنّه يقدّر تقديره بغير سابكٍ ، فتقول : رأيت الضارب ، تريد : الذي ضَرَبَ ، وكذلك : مررت بالمضروب ، تريد : بالذي ضُرِبَ ، ولذلك لزم عمل اسم الفاعل معها لـمّا كانتْ بمعنى (الذي) .

ولم تدخل على المصادر ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّ المصدر يقتضي أن يكون عاملاً ليكون في معنى الجملة ، ولا يعمل إلا في تأويل (أن) وأخواتها ، وهما يسبكان الفعل إلى المفرد ، والمفرد لا يكون صلةً من حيث هو مفردٌ ، بل إنْ كان مفرداً فلا بدَّ من سبكه إلى الفعل ، والمصدر بالعكس .

والثاني : أنّ المصدر بصدد الإضافة ، ولا يجتمع مع الألف واللام ، وأيضاً فإنّه ليست قوّته قوّة الفعل ؛ لعدم دلالته على الزمان ، ولم تدخل على أسماء الأفعال ؛ لأنّها ليستْ أخباراً ، فلا تكون صلةً لما نذكرُ بعدُ ، ولأنّها قويَ فيها معنى الفعل بالبناء وغيره ، فكانت كالفعل ، ولأنّه امتنع فيها التعريف ، فامتنعتْ ؛ لأنّها له .

وأمّا الصفة المشبّهة فلا تدخل عليها أيضاً ؛ لضعفها وقربها من الأسماء[1] ؛ إذ ليس معناها (الذي فعل) ، فإذا دخلتْ عليها فعلى حذف الموصوف ،

---

(١) في المخطوطة : (لضعف قربها من الأسماء) .

والتصحيح من (التذييل والتكميل : ١/ ١٥٤ ب ـ ١٥٥ أ) .

والعائد إنّما يكون عليه ، في قولك : مررتُ بالحسن وجه أبيه ، ولا يقال : إنّ اسم الفاعل كذلك ، أعني على حذف الموصوف ، والضمير يعود عليه ؛ لأنّا نقول : إنّ إجماعهم على العمل معها كيف كان اسم الفاعل ، ومنعهم الماضي دونها ، وكلاهما وصفٌ يدلُّ على زيادةِ معناها هنالك ، بحيث يقوى معنى الفعل . وليس ذلك إلا معنى (الذي) ؛ لأنّه قد دخلها حين دخلت على الفعل والجملة الابتدائيّة ، فَعُلِمَ أنّها تكون لهذا المعنى / وهذا التعريف الكائن بالألف واللام لا بدَّ من ظهورها في ذلك المعرِّف ، ولا تحذف ، ويُرادُ التعريف من الاسم بها ؛ لأنّ الحروف لا تضمر ؛ لضعفها ، ولأنّه لا دليل على إضمارها ، ولا تُحذفُ إلا بقرينة تقوم مقام ذكرها ، كالاعتداد بتعريفها علّةً مانعةً من الصرف ، فيكون الاسمُ كأنّه معدولٌ عن المعرفة [٤٢ب] التي تكون فيه ، كما ذكروا في (سحر) ، وكقرينة حرف النداء في فولك : يا رجلُ ، أو تضمّن الاسم إيّاها ، كما قد قيل في الموصولات ما عدا (الذي والتي) ، فصارتْ في المعنى كـ(الذي) ، فإذا قلت : جاءني مَنْ يعرفك ، فمعناه : الذي يعرفك .

[الموصولات]

ولـمّا كانت الموصولات معارف رأينا أن نذكرها ههنا .

وقد اختُلِفَ في تعريفها :

فقيل(١) : هي معرّفةٌ بالألف واللام ، إمّا ظاهرةً كما في (الذي) ، أو مضمّنة كما في أخواته .

وقيل(٢) : الألف واللام زائدتان في (الذي) وأخواته لا للتعريف ، وهو قول ابن جنّي(٣) ، لوجهين :

أحدهما : أنّ تعريف (الذي) بالصلة ، على ما نذكره .

والثاني(٤) : لو [كان بهما] التعريف لكان الاسم نكرة بدونهما ، ولا يجوز

---

(١) هذا قول الأخفش .

انظر : المقتضب : ٣/ ١٩٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٣٠٤ ، شرح المفصل : ٣/ ١٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٣٥ ، الارتشاف : ١/ ٤٦٠ .

(٢) يكون التعريف بالعهد الذي في الصلة ، وهو رأي الفارسيّ .

انظر : الحجّة للفارسيّ : ١/ ١١٣ ، المسائل العضديّات : ١٦٨ ، شرح اللمع لابن برهان : ٢/ ٥٨٠ ، أمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٣٥ ، الارتشاف : ١/ ٤٦٠ .

(٣) سر الصناعة : ١/ ٣٥٣ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١١٦ .

الحذف .

فإن قيل : ولو كانت زائدة لجاز حذفها ، قيل : لزمتْ كبعض الزوائد ، كقولك : خرجتُ فإذا الأسد ، فالفاء لازمة .

قيل[1] : وزيدتْ لتوافق الموصوف في التعريف لفظاً ، ولم يكن ذلك في غيرها ؛ لأنّها لا يوصف بها ، ولذلك كانت (الذي) أمّ الموصولات ؛ لأنّها تجعل معنى الجملة صفاتٍ ومخبراً عنها ، وغيرها إمّا يجعلها مخبراً عنها ، نحو : مَنْ أبوه قائمٌ منطلقٌ ، أو مخبراً بها ، ولا يجعلها صفةً .

وقيل : هي معرفةٌ بمعنى الإشارة ، وما بعدها بمنزلة وصف الإشارة ، فإذا قلت : جاءني مَنْ تعرف ، فمعناه : ذلك المعروف ، وفيه ضعفٌ ؛ فإنّ الإشارة لغائبٍ لا عهد بها ، بل الإشارة إلى الغائب إمّا بضميره أو بالألف واللام ، وليست بضميرٍ ، فبقي أن يكون بالألف واللام .

وقيل : بالصلة ، فشرك فيها الجميع ، وهو قول ابن جنّي[2] ، ولذلك اشتُرِطَ فيها أن تكون معلومةً ، ولا يقال : إنّ الجملة تتقدّر بتقدير النكرة ؛ لأنّا نقول : الفرق بين الجملتين من وجهين :

---

(١) سر الصناعة : ١/ ٣٥٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٠٤ ، شرح اللمع لابن برهان : ٢/ ٥٨٠ ، شرح المفصل : ٣/ ١٤٠ .

(٢) سر الصناعة : ١/ ٣٥٣ .

أحدهما : أنّ تلك لا يُشْتَرَطُ فيها أن تكون معلومةً ، وهذه لا بدّ من اشتراطه .

والثاني : أنّهم قرنوا بها سابكاً للوصفيّة ، وهو الموصول ، لـمّا لم تكن بالذات صفةً ، ولم يصفوها بها دونه لتشبه صفة النكرة .

وقيل : لـمّا كان في الصفة ضميرٌ معروفٌ تعرّف المجموع به .

وقيل : لأنّ الجملة بانفرادها تقدّر تقدير النكرة ، وعند انضمامها إلىٰ ما تمّمته حصل معنًىٰ لا يكون في الإفراد .

وقال ابن جنّي[1] : لـمّا كانتْ هذه الجمل لا يصحّ الوصفُ للمعارف جعلوا واسطة يكون هذا من تمامه ، وهو الموصول ، كما فعلوا في نداء ما فيه الألف واللام ، أدخلوا اللام ؛ ليشاكلوا المعرفة بـ(الذي) ، فأدخلوا الألف واللام إصلاحاً .

قلتُ : وكما توصّلوا بـ(ذو) إلىٰ وصف المعارف بالأجناس ، ولكنّ المفردات صارتْ [٤٣أ] من تمام ما قبلها إمّا بالصفة كما في النداء ، أو بالإضافة كما في (ذو) ، وأمّا الجملة فلا يصحّ فيها شيء من ذلك ، فلا تكون من تمام الموصول علىٰ أحد الوجهين ، بل تمامٌ يشبه تمامَ المفردات ،

---

(١) سر الصناعة : ١/ ٣٥٣ـ٣٥٤ .

وليس به .

وما ذكره فيه نظرٌ ؛ لأنّ الجملة إمّا أن تكون معروفةً ، أو لا ، فإن لم تكن معروفةً فليست الصلة تصيّرها معروفةً ، وإن كانت معروفةً فما الذي منع من تقديرها تقدير المعرفة كما كان في النكرة عكسه ؟ ، فإنْ قلتَ : مراعاةً للأصل ، والأصل النكرة ، فمنقوضٌ بالنداء المقصود .

قلتُ : وينبغي أن يقال : أصلها أن تكون مع حروف نسبة هذا الخبر إلى المبتدأ ، فكان الأصل أن تقول : مررتُ بالرجل قام أبوه ، أو : بزيدٍ قام أبوه ، فلم يكن ؛ من أجل أنّ الباء لا تعمل في الجملة ، وليست بموضع حكاية ، فجعلوا بدل الأصلي كنايةً عنه، إمّا معرفةً لازمةً ، أو غير معرفةٍ ، فتكون تابعةً لما بعدها ، وصارتْ كنايةً عن معروفٍ مخبرٍ عنه بخبرٍ ، ثمّ ذكروا ذلك الخبر بعده تفسيراً لذلك المبهم في الكناية ، ولزم ، ولم يفارق كما في ضمير الأمر والشأن ، وأدخلوا الألف واللام كـ(الذي) تنبيهاً على الوصف ؛ لأنّه يخصّها إصلاحاً لفظيّاً ، وجعلوها جاريةً على موصوفٍ ، فبنوا المخبر المكنّى عنه أيضاً .

ويشبه أن يكون تعريفها مستقلاً على حدةٍ ، وكأنّها وُضِعَتْ معارفَ للذوات ، كما وُضِعَتْ ألفاظٌ أعلاماً للبهائم والمعاني كـ: زوبر ، وخباثِ ،

وفجارِ ، وبرّة ، ونحوه ، فلا يبعد أن تكون هذه كذلك .

والموصولات على الإطلاق اسماً كان أو حرفاً : هو كلّ كلمة أُتِيَ بها وصلةً إلى جعلِ الجمل خبراً عنها ، وبها ؛ لأنها في الجمل نظير (أيّ) في نداء ما فيه الألف واللام ، و (ذو) في وصف الأجناس .

والموصولات التي نريد ههنا : هي الأسماء التي لا تُتِمُّ جزءاً من كلامٍ إلا بجملةٍ وضميرٍ عائدٍ عليه[1] .

فقولنا : (هي الأسماء) احترازٌ من الحروف الموصولة ، وهي : (أنّ ، وأنْ ، وما ، وكي) على رأيٍ .

وقولنا : (لا تُتِمُّ جزءاً) أحسنُ من قولنا : (لا تتمّ اسماً) ؛ فإنّها اسمٌ تامٌّ، وإنّما لم يعتبر قائماً بنفسه ، بل بانضمام غيره إليه ، وهذا فصلُ الموصولات من غيرها .

وقولنا : (وضمير عائد) احترازٌ من الأسماء التي لا تكون إلا مضافةً إلى الجملة ، أو مفتقرةً إليها ، نحو : يومئذٍ ، وحيث زيدٌ قائمٌ ، ونحو ذلك ؛ فإنّه لا ضمير فيها .

وقيل : هو الذي لا بدّ له من دلالةٍ على معناه من جملةٍ أو معناها ، تُضَمُّ

---

(١) الكافية في النحو : ١٥٢ ، شرحها للرضيّ : ٢/ ٣٥ .

إليه إمّا كالجزء أو كالصفة .

وهذا أعمُّ من (الذي) وأخواته ؛ لدخول (أنْ) .

وهي بالجملة صنفان : صنفٌ للمذكّر ، وصنفٌ للمؤنّث ، وكلاهما مفردٌ ، أو مثنًى ، أو مجموعٌ ، وإمّا مشتركٌ لكلّ ذلك .

أمّا المذكّر المفرد فله (الذي) ، و (ذو) في لغة طيئ [(١)] ، وزاد بعض الكوفيّين [(٢)] (هذا) بغير (ما ، ومَنْ) ، وغيرَها من أسماء الإشارة ، وهو مذهب ثعلب [(٣)] ، وقيل [(٤)] : تابعه عليه الزّجّاجُ [(٥)] وجماعةٌ تجويزاً ، وأنشدوا :

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ٢٦٢ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٥١٧ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٢ ، الكافية : ١٥٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٧ .

(٢) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٣٨ ، ٢/ ١٧٧ .

وانظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٢٠ .

(٣) شرح المفصل : ٤/ ٢٤ .

(٤) أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٤٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

عدسُ ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ أمنتِ وهذا تحملينَ طليقُ [(١)]

وقالوا : منه قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [(٢)] [البقرة: ٨٥] ، و﴿ هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩] ، وهو شاذٌّ عند البصريّين [(٣)] ؛ لأنّ (هذا) اسم تامٌّ يحسن الوقفُ عليه كالأسماء الظاهرة ، ولأنّه يجمع بينه وبين (الذي) ، فتقول : هذا الذي عندك زيدٌ ، ولو كان موصولاً لكان بالجملة ، ولم يكن (الذي) فيه .

---

(١) بيت من البحر الطويل ليزيد بن مفرّغ الحميريّ ، وروايته في (ديوانه : ١٧٠) : (نجوت وهذا) .

انظر : إيضاح الشعر : ٤٢٣ ، المحتسب : ٢/ ٩٤ ، شرح المفصل : ٤/ ٧٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٤٣ ، الإنصاف : ٢/٧١٧ ، تذكرة النحاة : ٢٠ ، تخليص الشواهد : ١٥٠ ، المغني : ٦٠٢ ، الخزانة : ٦/ ٤١ .

(٢) قال الزجّاج في (معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٧) : « ﴿ هَٰؤُلَاءِ ﴾ في معنىٰ (الذين) ، و ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ صلةٌ لـ﴿ هَٰؤُلَاءِ ﴾ ، كقولك : ثمّ أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، ومثله قوله : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ [طه: ١٧] » .

(٣) المفصّل : ١٩٠ ، شرحه : ٤/ ٢٣ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٤٢ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٥٩٨ .

وأمّا البيت ففيه أوجهٌ[(١)] :

أحدها[(٢)] : أن يكون (طليق) خبر (هذا) ، و (تحملين) حالٌ من الضمير فيه ، والعائد محذوفٌ ، أي : تحملينه .

والثاني[(٣)] : أن يكون خبراً بعد خبرٍ ، وإن كان فيه تقديمُ الخبرِ بالفعلِ على الاسمِ .

والثالث[(٤)] : أن يكون (تحملين) حالاً ، والعامل فيه معنى [٤٣ب] الإشارة .

---

(١) ذكر هذه الأوجه أبو البقاء العكبريّ ـ رحمه اللّه ـ في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٢١) .

وذكر الفارسيّ في (إيضاح الشعر : ٤٢٤) وجهاً رابعاً ، فقال : « أن يكون (تحملين) صفة لموصوف محذوف ، تقديره : وهذا رجلٌ تحملين ، فتحذف الهاء من الصفة كما حذفت في قولك : الناس رجلان : رجلٌ أكرمت ، ورجلٌ أهنت » .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٢٤ .

(٣) نقله ابن عطيّة عن شيخه أحمد بن عليّ الغرناطيّ المعروف بابن الباذش .

انظر : تفسير ابن عطيّة : ١/ ١٣٤ ، الدرّ المصون : ١/ ٤٧٦ .

(٤) الكشاف : ١/ ٢٩٣ ، البحر المحيط : ١/ ٤٦٦ ، الدرّ المصون : ١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥ .

وأمّا الآية فـ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ و (تحبون) حالٌ ، لا [صلة ، قاله][1] الزّجّاج[2] ، وقد قيل[3] : هو منادىً ، ولا يكون عند سيبويه[4] ، وقيل[5] : بإضمار (أعني) على التخصيص ، وقال الفرّاء[6] : هو خبر ﴿ أَنتُمْ ﴾ ، و﴿ هَٰؤُلَاءِ ﴾ صفةٌ .[7]

وقد ذهب الكوفيّون[8] أيضاً أنّ الاسم الظاهر إذا دخلتْ عليه الألفُ واللامُ

---

(١) بياض في الأصل . وانظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٢١ .

(٢) أوجب الزجّاج في ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ أن تكون صلة ، وأجاز في ﴿ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ كونها صلة ، وكونها حالاً . انظر : معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٧ ، ٤٦٣ .

(٣) قاله ابن قتيبة في (تفسير غريب القرآن : ١٠٩) ، وعزي إلى المبرّد .

انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٩٣ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ٢٤ ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٨٦ .

(٤) لم يجز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، قال في (الكتاب : ١/ ٣٢٥) : « ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا : رجلُ ، وأنت تريد : يا هذا ، ويا رجلُ » .

(٥) قاله أبو جعفر النحّاس في (إعراب القرآن : ١/ ١٩٣) ، وابن كيسان .

انظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٨٦ ، الدرّ المصون : ١/ ٤٧٧ .

(٦) الذي في كتابه (معاني القرآن : ١/ ١٣٨) جعلها موصولة .

(٧) بقيت عدّة توجيهات فيها .

انظر : البحر المحيط : ١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٨ ، الدرّ المصون : ١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٨ .

(٨) الإنصاف : ٢/ ٧٢٢ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣٩ .

كان موصولاً ، وأنشدوا :

لعمري لأنت البيتُ أكرِمُ أهلَهُ ... وأجلسُ في أفيائه بالأصائل[١]

أي : أنت الذي أكرم أهله .

وجوابه[٢] : أنّ (البيت) مبتدأ ثانٍ ، و (أكرم أهله) الخبر ، ويحتمل أن يكون حَذَفَ (الذي) للضرورة .

ولـمّا كانت الصلة عندهم تكون بالجملة والمفرد على ما نذكره ، وصلتها إن كانتْ مفردةً نكرةً انتصبتْ على الحال ، وهي في الصلة ، نحو : قام هذا ظريفاً ، وإن كان جملةً كان في الصلة [نحو] : قام هذا يضرب زيداً .

وحملوا على هذا كلَّ ما دخلته الألف واللام قياساً ، ويجري مجرى هذا ، فتنتصب النكرة عنه ، نحو : قام الرجل ظريفاً ، ومررتُ بالرجل قام ، ويقوم ، ونحوه ، لا فرق عندهم بين هذه و (الذي) إلا في انتصاب النكرة .

---

(١) بيت من البحر الطويل لأبي ذؤيب الهذليّ ، (ديوان الهذليّين : ١/ ١٤١) .

انظر : شرح أشعار الهذليّين : ١/ ١٤٢ ، إصلاح المنطق : ٣٢٠ ، شرح أبياته : ٥٢١ ، إيضاح الشعر : ٤٦٩ ، الإنصاف : ٢/ ٧٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٠ ، الخزانة : ٥/ ٤٨٤ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٢١ .

وقد جعلوا النكرة موصولةً كالمعرفة ، لكن صلتها تجري صفةً عليها ، فتقول : أنت رجلٌ يأكلُ طعامنا ، وخالفوا هذا ، فجوّزوا فيه تقدّم معمول الصلة ، فتقول : أنت طعامنا رجلٌ يأكلُ ؛ لاستقلال النكرة بنفسها ، ويجوز عندهم أن تقول : أنت الرجل يقوم ، وتقوم ، على الغيبة ؛ لأجل (الرجل) ، وعلى الحضرة ؛ لأجل (أنت) ، وكذلك في النكرة ، ولا يجوز ذلك عندهم في الموصولات كـ(الذي) وأخواتها ، فلا تقول : أنت فينا الذي ترغب ، بالتاء ، بل لا بدّ من الغيبة في الصلة ؛ لأنّه لا يستقلّ بنفسه ، بخلاف الاسم .

قالوا : فإن جعلتَ الموصولَ مصدراً جازَ ؛ لأنّ المصدر يكون للواحد والجمع والمخاطب والغائب بلفظٍ واحدٍ ، فتقول : أنتَ فينا الذي ترغب ، كأنّك قلت : أنتَ فينا رغبتك ، كقوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [التوبة : ٦٩] أي : كخوضهم ، وتقول عليه : الذي ترغبان ، وأنتم فينا الذي ترغبون ، وأنتِ فينا الذي ترغبين ، وقال بعضهم : يجوز على الإلغاء .

وقد خالفوا في (مَنْ) ، فقالوا : لو قلت : أنت مَنْ يقوم ، بالياء ، جاز ، ولا يجوز على الخطاب ؛ لأنّ (مَنْ) لا تلغى .

أمّا (الذي) وأخواتها ، وهي ما عدا (ما ، ومَنْ ، وأيّ) ، فإنّها يُوصف

بها ؛ لأنّها وضعتْ للوصف للمعارف .

أمّا (الذي) فاختلف النحويّون فيه[١] ، فذهب سيبويه إلىٰ أنّ أصله : (لَذِي)[٢] كـ(عَمِي وشَجِي)[٣] ، ثمّ اعتلّ كالمنقوص ، والألفُ واللامُ دخلتا للتعريف ، ويدلّ علىٰ ذلك أنّهم يدغمون في اللام ، فيقولون : اللذي ، وتثبت الياء ؛ لزوال التنوين ، وكان ينبغي علىٰ قياس هذا لو كان معرباً أن يظهر نصباً ، لكنّه مبنيّ ، وبني علىٰ السكون ؛ لضعف الياء عن الحركة ، ثمّ لزمتِ اللام ؛ لأنّها لا تنفكّ عن التعريف ، فكانتْ كـ(الجمّاء الغفير)[٤] ، فلا يقال : جاؤوا جمّاً غفيراً ، و : (أرسلها العراك)[٥] .

وقال الفرّاء[٦] : أصلها (ذا) التي للإشارة [٤٤أ] ؛ لأنّ مذهبه أنّها معرفة ، ثمّ نقلت إلىٰ الغيبة ، ودخلتْ عليها لام التعريف ، وقلبتْ ألفُها إلىٰ الياء ؛ للفرق بين الغائب والحاضر في الإشارة ، فانكسر ما قبلها ، وقوّيتْ بلام

---

(١) شرح المفصل : ٣/ ١٣٩ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣٩ــ٤٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١١٤ ، الارتشاف : ١/ ٥٢٥ .

(٢) أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٢ ، شرح المفصل : ٣/ ١٣٩ .

(٣) الإنصاف : ٢/ ٦٧٠ .

(٤) انظر : الكتاب : ١/ ١٨٨ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، الأصول في النحو : ٢/ ٣١٢ .

(٥) انظر : الكتاب : ١/ ١٨٧ ، الأصول في النحو : ٢/ ٣١٢ .

(٦) انظر : أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٢ .

أخرىٰ ؛ لتدخلَ اللامُ علىٰ اسمٍ قويٍّ لا مشبه للحرف في قلّة حروفه ، ثمّ أدغمتا .

وقال غيره من الكوفيّين : أصلها (ذا) موصوفة ، وهي التي في (ماذا) ، والألف عندهم لبيان الحركة .

وقال أبو زيدٍ[1] : أصلها (ذو) بمعنىٰ (صاحب) ، وهي الوصلة إلىٰ الوصف بالأجناس للنكرات ، فلمّا أرادوا أن يصفوا المعارف بالجمل كالنكرات ، ولم يكن ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّ النكرة مفتقرةٌ إلىٰ الوصف والتبيين ، فكان في إتيان الجملة بعدها تبيينٌ لفائدتها ، والمعرفة مستغنيةٌ ؛ لكمالها .

والثاني : أنّ الجملة تتنزّل منزلة النكرة ؛ لأنّها خبرٌ ، ولا يُخْبَرُ المخاطَبُ إلا بما يجهله ، لا بما يعرفه ، فصلح أن توصف بها النكرة ، والمعرفة بخلاف ذلك كلّه ، ولأجل ذلك لم يُفدِ الضمير فيها ، بخلاف النكرة ، جاؤوا بالوصلة التي وصلوا بها إلىٰ النكرة في الأجناس ، فقالوا : هذا زيدٌ ذو قام أبوه ، و : ذو وجهه حسنٌ ، وهي لغة طيئ ، ثمّ إنّ العرب لـمّا رأته اسماً وُصِفَ به المعرفة ، أرادوا تعريفه ليتّفق الوصف والموصوف ،

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٧٧) .

فأدخلوا الألف واللام ، ثمّ ضاعفوا اللام كي لا يذهب لفظها بالإدغام ، وتذهب منه ألف الوصل في الدرج ، فلا يظهر التعريف ، ولمّا رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفةً قلبوا الواو منه ؛ إذ ليس في كلامهم واوٌ متطرّفةٌ مضمومٌ ما قبلها إلا وتنقلب ياءً ، نحو : دلو ، وأدلٍ ، وإنّما صحب الواو في (ذو) لأنّها في حكم التوسّط ؛ للزومها الإضافة .

وهذان المذهبان متكلّفان ، فلا نطوّل بفسادهما .

وقد قال الأخفش[١] : يكون (الذي) للجمع والواحد بلفظٍ واحدٍ[٢] كـ(مَنْ) ، وقيل[٣] : منه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أولئك هم المتقون ﴾ [الزمر : ٣٣] ، وقيل[٤] : منه قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٤٩ ، ٢٠٣ ، ٢/ ٤٥٦ .

(٢) وافقه على ذلك مجموعة من العلماء منهم الفرّاء وأبو عبيدة والزجّاج والفارسيّ وابن مالك . انظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ٤١٩ ، ومجاز القرآن : ٢/ ١٩٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١/ ٥٨ ، والبغداديّات : ٢٥١ ، والعضديّات : ١٦٧ ، ١٦٩ ، وشرح التسهيل : ١/ ١٩١ ـ ١٩٢ .

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢/ ٥١٨ ، مجاز القرآن : ٢/ ١٩٠ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٨١٩ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٢٦ .

(٤) معاني القرآن للأخفش : ١/ ٣٩ ، الأزهيّة : ٢٩٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٧ .

الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة: ١٧] ، وأمّا قوله :

وإنّ الذي حانتْ بفلجٍ دماؤهم [١]

فقيل : هو من هذا ، وقيل[٢] : هو على حذف النون ، وهو قول سيبويه[٣] .
ولا خلاف بين البصريّين أنّ (الذي) لا تخرج عن أن تكون موصولةً ، وحُكيَ عن بعض البغداديّين أنّه أجدرُ أن تجريَ مجرىٰ (ما) ، فتكون مع الفعل بتأويل المصدر كما تكون (ما) موصولةً ، فتقول : أعجبني الذي صنعتَ ، أي : صنعك .

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل للأشهب بن رميلة ، وعجزه :

هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد

انظر : شعره : ١٩١ ، الكتاب : ١/ ٩٦ ، المقتضب : ٤/ ١٤٦ ، المحتسب : ١/ ١٨٥ ، المنصف : ١/ ٦٧ ، دقائق التصريف : ٥٤٥ ، الأزهيّة : ٢٩٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٧ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٢٥٤ ، المغني : ٢٥٦ ، شرح أبياته : ٤/ ١٨٠ ، الخزانة : ٢/ ٥٠٧ .

(٢) المقتضب : ٤/ ١٤٦ ، المفصل : ١٤٣ ، شرحه : ٣/ ١٥٤ .

(٣) الكتاب : ١/ ٩٥ .

وأجاز بعضهم[١] أيضاً أن يستعمل موصوفاً كما تستعمل (ما) ، وأنشدوا[٢] :

حتّى إذا كانا هما اللذينِ
مثل الجديلين المحملجين[٣]

أي : المفتّلين ، فوصفه بـ(مثل) ، ولهذا نصب مثلاً ؛ لأنّه صفةٌ ، وهذا كلّه غير معروفٍ عند البصريّين .

و (الذي) فيه أربعُ لغاتٍ[٤] :

أعلاها (الذي)[٥] .

---

(١) قاله الفرّاء في (معاني القرآن : ١/ ٣٦٥) ، وعزاه الفارسيّ وابن جنّي إلى البغداديّين .

انظر : الشيرازيّات : ١٣٣ أ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٦٥ .

(٢) أنشده أبو عثمان المازنيّ عن الأصمعيّ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لم ينسبا إلى قائل .

انظر : الشيرازيّات : ٥ ب ، ١٣٣ أ ، سرّ الصناعة ١/ ٣٦٥ ، شرح المفصل : ٢/ ١٥٣ ، الخزانة ٦ / ٨١ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٠ ـ ١١١ ، دقائق التصريف : ٥٤٢ ـ ٥٤٣ ، الأزهيّة : ٣٠١ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٣ ، رصف المباني : ٧٦ ، الدرّ المصون : ١/ ١٥٨ .

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٠ ، الأزهيّة : ٢٩٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٣ .

وبإسقاط الياء تخفيفاً وإبقاء الكسرة ، كقوله :

واللذِ لو شاء لكانت برّا

أو جبلاً أشمَّ مشمخرّا (١)

وبسكون الذال إمّا على إجرائه مجرى (يدٍ) ، ثمّ بنوه على السكون ، أو سكّنوا لـمّا صار كأنّه آخر الكلمة ، كما عملوا في المنادى المرخّم مثله ، كقوله :

فظلت في شرٍّ من اللذْ كِيدا

كاللذْ تزبّا زُبْيَةً فاصطيدا (٢)

ومنهم مَنْ يقول : (الذيّ)، يجعلها على (فَعِيل) ، كقوله :

وليس المالُ فاعلمهُ بمالٍ   وإنْ أغناكَ إلا للذيِّ

---

(١) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين لقائل .

انظر : دقائق التصريف : ٥٤٣ ، الأزهية : ٢٩٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٣ ، رصف المباني : ٧٦ ، الإنصاف : ٢/ ٦٧٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٠ ، الخزانة : ٥/ ٥٠٥ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لرجل غير معيّن من هذيل .

انظر : شرح أشعار الهذليّين : ٢/ ٦٥١ ، الكامل للمبرّد : ١/ ٢٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٣ ، شرح الجمل : ١/ ١٧١ ، الخزانة : ١١/ ٤٢١ .

يريدُ به العلاءَ ويصطفيه لأقربِ أقربيه وللقصيِّ (١)

[٤٤ب] وأمّا (ذو) في لغة طيئ فكقوله :

فإنّ بيتَ تميمٍ ذو سمعت به فيه تنمّتْ وأرستْ عزّها(٢) مضرُ(٣)

وكقوله :

لئن لم تُغيّرْ بعضَ ما قد صنعتمُ

لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه (٤)

---

(١) بيتان من البحر الوافر غير منسوبين لقائل .

انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٠ ، دقائق التصريف : ٥٤٢ ، الأزهيّة : ٢٩٣ ، رصف المباني : ٧٦ ، الإنصاف : ٢/ ٦٧٥ ، الخزانة : ٥/ ٥٠٤ .

(٢) في المخطوطة : (تنحّتْ وأرستْ عبرها) ، وأظنّ هذا تصحيفاً .

(٣) بيت من البحر البسيط لرجل من طيئ غير معيّن .

انظر : شعر طيّئ : ٧٢١ ، نوادر أبي زيد : ٢٦٥ ، الكامل للمبرّد : ٣/ ١١٣٩ ، المذكّر والمؤنّث للسجستانيّ : ٢٠٠ ، الأزهيّة : ٢٩٣ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٤ .

(٤) بيت من البحر الطويل لقيس بن جروة المعروف بعارق الطائيّ ، وهو آخر بيت من حماسيّة له أوردها أبو تمّام في (الحماسة : ٢/ ٣٦٥-٣٦٦) ، ويعزىٰ البيت لعمرو بن ملقط .

انظر : شعر طيّئ : ٤١٨/٢ ، نوادر أبي زيد : ٢٦٦ ، إيضاح الشعر : ٤٥٢ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٩٧ ، المحتسب : ١/ ١٤٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٢ ، رصف المباني : ٢٤٣ ، شرح المفصّل : ٣/ ١٤٨ ، الخزانة : ٧/ ٤٣٨ .

وقال الفرّاء [١] : سمعتُ بعضهم يقول : (بالفضل ذو فضّلكم اللّه بِهْ)، وهي مضمومةٌ في كلّ حالٍ .

وقد قيل : إنّ (ذو) تكون للمؤنّث خاصّة ، وهو فاسدٌ بما ذكرنا ، وقيل [٢] : تكون لهما ، وأنشدوا :

فإنّ الماء ماء أبي وجدّي وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ [٣]

---

(١) حكاه الفرّاء في كتابه : (لغات القرآن) ، وهو كتاب مفقودٌ ، وتكملة الحكاية :

(والكرامةِ ذات أكرمكم اللّه بَهْ) ، وقد سبقت تكملتها في (ص : ٢٥٠) .

وانظر : الأزهية في علم الحروف : ٣٠٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٤ ، شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٧٥ ، شرح التسهيل : ١/ ١٩٥ـ١٩٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٤١٠ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١/ ٤٦٦ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٤٢ .

(٢) هذا مذهب أبي زيد الأنصاريّ وأبي حاتم السجستانيّ والمرزوقيّ .

انظر : النوادر : ٢٦٥ ، المذكّر والمؤنّث للسجستانيّ : ١٩٩ـ٢٠٠ ، الأزهيّة : ٣٠٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٥ ، شرح الحماسة للمرزوقيّ : ٢/ ٥٩١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٧ .

(٣) بيت من البحر الوافر لسنان بن الفحل الطائيّ .

انظر : شعر طيئ : ٢/ ٦٠٠ ، الحماسة : ١/ ٣٠٢ ، الأزهيّة : ٣٠٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٧ ، البسيط في شرح الجمل : ١/ ٢٩١ ، تخليص الشواهد : ١٤٣ ، الخزانة : ٦/ ٣٤ .

يريد : التي حفرتها ، والتي طويتها ، وقيل[١] : إنّ البئر قد تذكّر ، فلا حجّة فيه[٢]، ومن تذكيرها قوله :

لأنزحنْ قعركَ بالدلّيِّ
حتّى تكون أقطعَ الوليّ[٣]

ولو كانت مؤنّثة هنا لقال : قطعاء الوليّ .

وينبغي أن تذكر (ماذا) مع المشتركة .

فأمّا (ذا) فهو مشتركٌ ، فيقع علىٰ مَنْ يعقل مع (مَنْ) مطلقاً ، ومع (ما) علىٰ ما لا يعقل مطلقاً ، أعني : من المذكّرين والمؤنّثات ، فإذا كانتْ مع (ما) ففيها وجهان :

---

(١) في : المذكر والمؤنث للفراء : ٩١ ، ولابن التستري : ٦٥ ، ولابن جنّي : ٤٦ : (البئر مؤنّثة ملازمة للتأنيث) .

(٢) قاله ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ١٧٧) .

(٣) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلىٰ قائل ، وقبلهما :

يا بئرُ يا بئرَ بني عديٍّ

انظر : التكملة : ١٣٤ ، المنصف : ٢/ ٧٠ ، المخصص : ١٤٨/١٦ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٤٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ٢/ ٦٧٥ ، الإنصاف : ٢/ ٥٠٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٧ ، الخزانة : ٦/ ٣٤ .

أحدهما[١]: أن تكون (ذا) بمعنى : (الذي) ، و (ما) استفهامٌ بمعنى : (أيّ) ، مبتدأة ، وإن كانتْ نكرةً ، و (ذا) خبرها ، وما بعد (ذا) صلةٌ محذوفةُ العائدِ ، ولا يصحّ في هذا أن تكون (ما) معمولةً لما بعد (ذا) ، فيكون التقدير في قولك : ما صنعتَ ؟ : أيُّ شيءٍ الذي صنعتَ ؟ ، أو تكون (ما) خبراً تقدّم ؛ لما فيه من معنى الاستفهام ، وعلى هذا فيكون الجواب إمّا رفعاً أو نصباً ، فالنصبُ على الفعل ؛ لدلالة الأوّل عليه ، والثاني على الابتداء ؛ لتقدّمه .

والثاني[٢]: أن تكون (ماذا) في موضع : (أيّ شيء ؟) ، إمّا بأن تكون (ذا) زائدةً ، وإمّا بأن تكون مركّبةً مع (ما) ، فتكون على كليهما في موضع نصبٍ بما بعدها ، قيل[٣]: ودلَّ على التركيب قولُهم : عمّا ذا تسأل ؟ ، فيثبتون الألف في (ما) ، فدلّ على أنّها ليستْ آخر الكلمة ، ولو كانتْ لحذفوها كما حُذفتْ منها في قولك : عمَّ تسأل ؟ ، والجواب فيه التوجيهان كما تقدّم ، لكن النصب هنا أحسن من الرفع ، والرفع هناك أحسن من النصب ، وإنّما كان ذلك لأنّه ينبغي أن يكون الجواب

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٠٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٠٥ ، ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٢) البغداديّات : ٣٧١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٢٢ .

(٣) قاله سيبويه في (الكتاب : ١/ ٤٠٥) ، وانظر : المسائل المنثورة للفارسيّ : ١٣٣ .

مبنيّاً على السؤال ؛ لأنّه كالكلام الواحد ، والأوّل مبنيٌّ على الابتداء كما هو في قولك : مَنْ المضروبُ[١] ؟ .

والثاني هو فيه مبنيٌّ على الفعل بمنزلة : مَنْ ضربتَ ؟ فينبغي أن يراعى ؛ لأجل المناسبة بما هو عمدةٌ في السؤال وما يبنى عليه ، لكن يظهر أنّ النصب في الأوّل أقوى من الرفع هنا ؛ لأنّ الجملة المتقدّمة ذات وجهين ، وهذه ذات وجهٍ واحدٍ ، فإن رفع هنا فلا مناسبة أصلاً ، بخلاف تلك .

وعلى الوجهين قرئ قوله تعالى : ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [البقرة: ٢١٩] رفعاً[٢] ، ونصباً[٣] ، لا على التوجيهين ، وعلى أحدهما[٤] قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠] ، وعلى الوجه الآخر قوله :

---

(١) في نسخة التحقيق : (المصروف) .

(٢) برفع : ﴿ العفو ﴾ قراءة أبي عمرو وابن كثير وعاصم .

انظر : السبعة : ١٨٢ ، الحجّة لابن خالويه : ٩٦ ، ولأبي زرعة : ١٣٣ .

(٣) بنصب : ﴿ العفو ﴾ قراءة غير أبي عمرو وابن كثير وعاصم من السبعة .

انظر : السبعة : ١٨٢ ، الحجّة لابن خالويه : ٩٦ ، ولأبي زرعة : ١٣٣ .

(٤) جعلهما اسماً واحداً . انظر : الكتاب : ١/ ٤٠٥ ، البغداديّات : ٣٧١ .

ألم تسألنَّ المرء ماذا يحاولُ أنحبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطلُ (١)

أو على أحد الوجهين .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ ماذا أنزلَ ربُّكُمْ قالُوا أساطِيرُ الأوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [النحل: ٢٤] فقيل(٢) : ليس على الجواب ، وإنّما هو استئنافٌ (٣) ؛ لأنّه لو كان جواباً لأقرّوا بأنّ ربّهم أنزل الأباطيل ، [٤٥أ] فيقرّون بالإنزال ، ولا يقولونه ؛ لأنّ الإقرار بالربوبيّة ينافي ذلك ، وإنّما أنكروا كونه من عند اللّه ، فكأنّ المعنى : وإذا قيل لهم : ماذا أنزل ربّكم ؟ أضربوا عن ذلك ، وقالوا : هذا أساطير الأوّلين .

ويحتمل أن يكون جواباً على تقدير الزعم ، كأنّه قيل لهم : ما أنزل ربّكم على زعم هذا النّبيّ ؟ .

---

(١) بيت من البحر الطويل للبيد بن ربيعة العامريّ -رضي اللّه عنه وعن سائر الصحابة- ، والرواية المشهورة : (ألا تسألان) .

انظر : ديوانه : ٢٥٤ ، الكتاب : ١/ ٤٠٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٤٠ ، مجالس ثعلب : ٢/ ٤٦٢ ، اللامات للزجّاجيّ : ٦٤ ، الأزهيّة : ٢٠٦ ، رصف المباني : ١٨٨ ، المغني: ٣٩٥ ، شرح أبياته : ٥/ ٢٢٦ ، الخزانة : ٦/ ١٤٥ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٤٤ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٥٩ .

(٣) مجالس ثعلب : ٢/ ٥٩٢ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٥٩ .

وقيل[١]: علىٰ معنىٰ : ما الذي أنزل ربّكم ؟ ، قالوا مجيبين : الذي أنزل علىٰ زعمكم أساطير الأوّلين . وحكي أنّه تأويل سيبويه ، ومنعه أبو زيد[٢] وغيره من المحدثين ، ولا يبعد جوازه علىٰ ذلك المعنىٰ ، كما قالوا : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحجر: ٦] يريدون : (عنده) .

وقد قيل : إنّ الرفع في الوجه الأوّل يكون علىٰ البدل ، وفيه نظرٌ .

ويحتمل أن تكون (ما) علىٰ هذا التأويل ، وهو كون (ذا) غير موصولة ، أن تكون مبتدأً ، وما بعده من الفعلِ الخبرُ ، لكنّه يقوىٰ هذا إذا كان في الفعل ضميرٌ ، نحو : ماذا صنعته ؟ ، فأمّا إذا عُدِمَ الضميرُ ضَعُفَ ؛ لأنّ حذفَ الضمير من الخبر ليس كحذفه في الصلة .

ويشكل علىٰ الجميع تقدّمُ الفعلِ في نحو : إنْ كان ماذا ؟ ، وقد ورد في الحديث قوله ـ عليه السلام ـ للبائع : **(تشترط ماذا ؟)**[٣] .

---

(١) البغداديّات : ٣٧٢ .

(٢) السهيليّ ، ولم أجده في كتبه التي بين يديّ .

(٣) ورد هذا فيما رواه الإمام مسلم رحمه الله مما حكاه عمرو بن العاص رضي الله عنه عند موته عن إسلامه حيث قال : (فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبيّ ﷺ ، فقلت : ابسط يمينك فلأبايعك ، فبسط يمينه . قال : فقبضت يدي . قال : ما لك يا عمرو ؟ قال : قلت : أردت أن أشترط . قال : **تشترط بماذا ؟** ، قلت : أن يُغفرَ لي) . انظر : صحيح مسلم : ١/ ١١٢ .

وفيه وجوه[1] :

أحدها : أنّه قدّرَ إلغاء الأوّل ، ثمّ ابتدأ ، ولم يذكر الفعل بعدها ؛ لتقدّم ذكره .

وقيل : قدّرَ فعلاً لا على جهة الإلغاء ؛ لأنّه إخبارٌ بالصُّنعِ ، وهو بعد العلم به ، والاستفهامُ عنه بعدُ ينفي العلم ، ولا يجتمعان .

وقيل : أراد : ماذا صنعت ؟[2] ، فحذف (ماذا) ، ثمّ جاء بـ(ماذا) وحدها دليلاً .

وقيل : أراد : أصنعتَ ؟ ثمّ حذف الهمزة ، واستأنف ، كقوله :

كذبتك عينك أم رأيتَ بواسط غَلَسَ الظلامِ من الرباب خيالا[3]

يريد : أكذبتك عينك ؟ ، وعلى هذا قراءة مَنْ قرأ : ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٣٣ .

(٢) لم يذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ الحديث الذي فيه هذا ، وهو قوله عليه السلام : **(صنعتَ ماذا ؟)** . انظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٣٣ .

(٣) بيت من البحر الكامل ، وهو مطلع قصيدة للأخطل .

انظر : شعره : ١/ ١٠٥ ، الكتاب : ١/ ٤٨٥ ، الكامل : ٢/ ٧٩٣ ، المقتضب : ٣/ ٢٩٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ١٠٩ ، المغني : ٦٦ ، شرح أبياته : ١/ ٣٤ ، الخزانة : ١١/ ١٣١ .

زَاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصَارُ ﴿٦٣﴾﴾[1] [ص: ٦٣] .

وهذه الأوجه عندي ضعيفةٌ ، ولا يبعد عندي أن يكون العامل محذوفاً[2] ؛ لدلالة الأوّل عليه من غير إلغاءٍ للأوّل ؛ لأنّ السؤال عن تعيين ما يفعل ، فإن عيّنَ العِلْمَ بأنّ فعلاً ما وقعَ ، فإذا قلت : تصنع ماذا ؟ فكأنّك قلت : قد علمتُ أنّك تصنع شيئاً ، فما هو ؟ ، فاستأنفتَ ، وكذلك الحديث ، أُخْبِرَ بأنّه يشترط ، ولكنّه سأله عن تعيين ذلك ، فكلٌّ واحدٍ منها جملةٌ مستقلّةٌ بنفسها .

ويحتمل أن يكون هذا على أحد الوجهين :

وهو الابتداء ، لكنّه قدّم الخبر ، والأصل : ماذا تشترط ؟ ، فقدّمَ ، ولا يقال : لا يجوز أنْ تقدّمه في قولك : زيدٌ قامَ ؛ لأنّا نقول : إنّما لم يجز هنا لأنّ الفعل إذا تقدّم كان أولى به من الابتداء ، وهنا إذا تقدّم الفعل لم

---

(١) بكسر همزة : ﴿اتَّخذْنَاهُمْ﴾ كما نصّ على ذلك أبو البقاء العكبريّ في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٣٣) .

وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائيّ وابن كثير .

انظر : السبعة : ٥٥٦ ، الحجّة لابن خالويه : ٣٠٧ ، ولأبي زرعة : ٦١٦ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ٢٣٣ .

(٢) في المخطوطة : (محذوف) .

يكن له عملٌ فيما بعده ؛ لأجل الاستفهام ، وفيه نظرٌ ، وقول الشاعر :

دعي[1] ماذا علمتِ سأتّقيه ولكنْ بالمغيّب نبئيني[2]

فيظهر هنا أنّها ليستْ استفهاميّة ، وفيه نظرٌ[3] .

وأمّا إذا كانت مع (مَنْ) فلا تحتمل أن تكون (ذا) بمعنى (الذي) ، كقولك : مَنْ ذا قائمٌ ؟ ، أي [٤٥ب] : مَن الذي هو قائمٌ ؟ ، فتكون (ما) مبتدأةً ، وما بعدها الخبر ، أو تكونا في موضع اسمٍ واحدٍ[4] ، لكنّ هذا الاحتمال ضعيفٌ ؛ لأنّ الصلة لا تكون بالمفرد ، ولم يسمع فيها : مَنْ ذا ضربتَ ؟ .

وقيل : لا تكون (ذا) موصولةً مع (مَنْ) ؛ لأنّ (مَنْ) تخصّصُ مَنْ يعقلُ ، فليس فيها إبهامٌ كما في (ما) ، وإنّما صارتْ بالردّ إلى الاستفهام

---

(١) في المخطوطة : (وعن) ، وأراه تصحيفاً .

(٢) بيت من البحر الوافر لأبي حيّة النميريّ في (شعره : ١٧٧) ، وقد خطأ البغداديّ من نسبه للمثقب العبديّ ، وقد ورد في (ديوانه : ٢١٣) ، وينسب لغيرهما .

انظر : الكتاب : ١/ ٤٠٥ ، مجاز القرآن : ١/ ٣٥٢ ، المسائل المنثورة : ٢١٩ ، تحصيل عين الذهب : ٣٨٧ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٤٧٩ ، الجنى الداني : ٢٥٨ ، المغني : ٣٩٦ ، المقاصد النحويّة : ١/ ١٩٢ ، الخزانة : ٦/ ١٤٢ .

(٣) المسائل المنثورة : ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٤) المغني : ٤٣٢ .

في غاية الإبهام ، فأخرجت (ذا) من التخصيص إلىٰ الإبهام ، وجذبتها إلىٰ معناها ، ولا كذلك (مَنْ) ؛ لتخصيصها ، فلذلك لا تستعمل استعمالها ، وإنّما تستعمل حيث قال سيبويه [١] : وأكثر ما تستعمل في الإنكار علىٰ معنىٰ : ما أحدٌ خيرٌ منك ، كما تقول : مَنْ ذا أرفع من الخليفة؟ ، أي : ما أحدٌ أرفع من الخليفة ، قال تعالىٰ : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، فوصف (ذا) بـ(الذي) ، ولم ترد أن تشير إلىٰ إنسانٍ قد عُرِفَ فضلُهُ علىٰ المسؤول ، ولو أردت ذلك لنصبت علىٰ ما تذكر ، فتقول : مَنْ ذا خيراً منك ؟ .

والوجه علىٰ هذا أن تكون (ذا) حرفَ إشارةٍ علىٰ أصلها ، فتحتمل حينئذٍ ثلاثة أوجهٍ ، أمّا إذا رفعت ما بعدها فوجهان :

أحدهما : أن تكون مبتدأً ثانياً ، وما بعدها الخبر ، والجملة خبر (مَنْ) ، كأنّك قلت : مَنْ هو أفضل ؟ ، كما تقول : مَنْ أبوه قائمٌ ؟ ، وحرف الإشارة مقدّرٌ بالضمير ، كأنّك قلت : مَنْ هو أفضلُ من زيدٍ ؟ .

والثاني : أن تكون خبر (ما) ، وتكون موصوفةً بما بعدها ، كأنّك قلت : مَنْ ذا الذي هو قائمٌ ؟ ، ثمّ حذفتَ ، وأقمتَ ، وكلاهما علىٰ معنىٰ

---

(١) بعض كلامه في (الكتاب : ١/٢٤٨) ، والنصّ كلّه منقولٌ من (الأزهيّة في علم الحروف : ٢٠٥ـ٢٠٦) .

الإنكار .

والأوّل هو المرضيّ .

والوجه الثالث : أن تكون خبراً ، أو مبتدأً ، ويكون ما بعدها نصباً على الحال ، فكأنّه سأل عمّن يعرفه قائماً ، ولم يعرفه بنفسه ، وقد يصحّ مثله في (ما) إذا دخلها معنى الإبهام والتنبيه ، تقول : ماذا قائماً ؟ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ۝١٧﴾ [طه: ١٧] ، أي : وما تلك مستقرّةً بيمينك ؟ .

وعلى الوجهين في (مَنْ) يكون الجوابُ رفعاً ، إنْ لم تجعل الأوّل على جهة الإنكار ، وأخرجته إلى السؤال مجازاً ، ورفعه إمّا على البدل ، وإمّا على الابتداء ، وكذلك لو استأنفتَ سؤالاً عن تفصيل ، فقلت : مَنْ ذا قائماً ؟ ، أزيدٌ أو عمرٌو ؟ ، كما تقول : كم رجلاً ضربتَ ؟ ، أثلاثين أم أربعين ؟ ، والبدل هنا لا يصحّ تكرار العامل معه ، ولا يكون غيرُ (ذا) بمعنى (الذي) مع (ما) من المبهمات ، وأجازه البغداديّون [1] ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ۝١٧﴾ .

وأمّا المثنّى فلا يثنّى من هذه الثلاثة في المشهور إلا (الذي) ، وهي لمن

---

(١) الارتشاف : ١/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠ .

يعقل وما لا يعقل .

وفيه وجهان : تشديد النون ، لغة قريش [١] ، وتخفيفها ، وهي الوجه .

ووجه التشديد شبهها بالمبهم ، كما جريا في التصغير على فتح أوائلهما ، وفيه أقوالٌ :

أحدها : الفرق بين نون المبهم وغير المبهم ، وهو خطأٌ ؛ لوجودها في المبهم ، نحو : هاذان .

وقيل : للفرق بين النون الساقطة للإضافة وبين التي لا تسقط ، وهذا يوهم إضافة المبهم .

وقيل : للفرق بين ما هي عوضٌ من الحركة والتنوين وما ليس كذلك [٤٦أ] ، وهي التي عوّضتْ من حرفٍ .

وقيل : هي عوضٌ من الحرف الذي لحق الكلمة ؛ لأنّها في التثنية حذفت

---

(١) كذا قال الهرويّ في (الأزهيّة : ٢٩٦) ، وتابعه ابن الشجريّ في (أماليه : ٣/ ٥٣) ، وذكر ابن عقيل في (المساعد : ١/ ١٤٠) ، وتابعه أبو حيّان في (الارتشاف : ١/ ٥٢٦) أنّ التشديد لغة قيس وتميم ، وأنّ التخفيف لغة الحجازيّين .

وانظر : دقائق التصريف : ٥٤٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/ ٣٨١ ، والحجة لأبي زرعة : ١٩٣ .

منها الياء التي [١] في الواحد ، ولذلك كان في المهمل ، وحذفتْ ؛ لالتقاء الساكنين ، ولا يقال : ما حذف لالتقاء الساكنين لا يعوّض منه ؛ لأنّه . . . . [٢]؛ لأنّا نقول : هذا فيما كان عارضاً ، وأمّا ما بنيت عليه الكلمة فيعوّض ، نحو نون التثنية ، وليس التعويض ممّا يقاس عليه ، ألا ترىٰ عوّضوا في (أطاع) سيناً بخلاف نظيره .

وتكون رفعاً بالألف ، ونصباً وجرّاً بالياء ، وليستْ تثنيةً حقيقيّةً ، بل صيغٌ للتثنية [٣]، ولو كان كذلك لقلت : اللذيان .

وقيل : هي مثنّىٰ حقيقةً [٤]، وحذفت الياء فرقاً بين المتمكّن وغيره ، أو كثر استعمالها ، فكرهوا تحريك ما قبل الياء ، فحذفوها ، وهو فاسدٌ ؛ لأنّه لم يُسمعْ .

وقيل : أصلها أن تكون مبنيّةً كالواحد ؛ لوجود العلّة ، لكنّ التثنية

---

(١) في المخطوطة : (الذي) .

(٢) بياضٌ في المخطوطة بمقدار ثلاث كلمات .

(٣) هذا قولُ جمعٍ من العلماء . منهم الفارسيّ وابن جنّي والجرجانيّ .
انظر : سرّ الصناعة : ٢/٤٦٦-٤٦٩ ، الخصائص : ٢/٢٩٧ ، المقتصد : ١/١٩١ ، الارتشاف : ١/٢٥٣ .

(٤) هذا ظاهر قول سيبويه في (كتابه : ٢/١٠٤) ، والمبرّد في (المقتضب : ٤/٢٧٨) .

متمكّنة ؛ لأنّهم لم يبنوا مثنى ، فصار كالإضافة في (أيّ) ، قال الزّجّاج : لم يُبْنَ من المثنّى شيءٌ [١] .

وقيل : حُمِلَ المثنّى على المعنى ؛ لاتّحادهما في المعنى .

وقد يحذفون النون للطول ، كقول الأخطل :

إنّ عمّيَّ اللذا قتلا الملوكَ [٢]

كما حذف من قوله :

ولاكِ اسقني إن كان ماؤكَ ذا فضلِ [٣]

---

(١) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٧١ .

(٢) من بيت من البحر الكامل له في (شعره : ١/ ١٠٨)، وهو بتمامه :

أبني كليبٍ إنّ عمّيَ اللذا قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا

والبيت في كثير من كتب النحو واللغة ، منها : الكتاب : ١/ ٩٥ ، المقتضب : ٤/ ١٦٤ ، المنصف : ١/ ٦٧ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٢٣٩ ، الخزانة : ٦/ ٦ .

(٣) عجز بيت من البحر الطويل للنجاشيّ الحارثيّ ، صدره :

فلستُ بآتيه ولا أستطيعه

انظر : ديوانه : ١١١ ، الكتاب : ١/ ٩ ، أمالي المرتضى : ٢/ ٢١١ ، المنصف : ٢/ ٢٢٩ ، الخصائص : ١/ ٣١٠ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٨٠٦ ، المغني : ٣٨٤ ، شرح أبياته : ٥/ ١٩٤ ، الخزانة : ٥/ ٢٦٥ .

وأمّا (ذو) فقد حُكِيَ تثنيتها [١] ، فتقول : هذان ذوا تعرف ، ولا يعربون بالياء .

وأمّا الجمع ففيه ثلاث لغاتٍ أصول :

إحداها [٢] : على لفظ (الذي) ، وهو لمن يعقل ، وهو بالياء جرّاً ونصباً ورفعاً ، وبنو هذيلٍ يعربون [٣] ، فيجعلون الواو رفعاً ، كقوله :

نحن اللذون صبّحوا صباحا
يوم النخيل غارةً ملحاحا [٤]

و أنشد الفراء :

---

(١) الأزهيّة : ٢٩٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٥ .

(٢) في المخطوطة : (أحدها) .

(٣) الأزهيّة : ٢٩٨ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٦ ، الغرّة لابن الدهّان : ٢/ ١٩١ب ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٢٥ .

(٤) بيتان من مشطور الرجز مختلف في نسبتهما ، فهما لرؤبة (ديوانه : ١٧٢) ، ولليلى الأخيليّة (ديوانها : ٦١) ، ولأبي حرب بن الأعلم العقيليّ (نوادر أبي زيد : ٢٣٩) . وانظر : دقائق التصريف : ٥٤٤ ، الأزهيّة : ٢٩٨ ، تخليص الشواهد : ١٣٥ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٤٢٦ ، المغني : ٥٣٥ ، شرح أبياته : ٦/ ٢٥٣ ، الخزانة : ٦/ ٢٣ .

و بنو نويجية اللذون كأنهم مُعْطٌ [١] مُخدّمةٌ من الخزّانِ [٢]

و منهم من يحذف النون تخفيفاً للطول ، كقوله :

وإنّ الذي حانتْ بِفَلْجٍ دماؤهُمْ
هُمُ القومُ كلّ القومِ يا أمَّ مالكِ [٣]

فجمع (دماؤهم) ، فدل على الجمع .

و كقوله :

غير الذي قاموا بأطراف المسدْ [٤]

و قيل [٥] : منه قوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [التوبة: ٦٩] ، و هو

---

(١) في المخطوطة : (قطط) ، وهذا تحريف .

(٢) في المخطوطة : (الحيوان) ، والصواب ما أثبتّه .

وهذا بيت من البحر الكامل غير منسوب إلى قائل .

انظر : المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ : ١٠٣ ، دقائق التصريف : ٥٤٤ ، الأزهيّة : ٢٩٨ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٢ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٣٤٣) ، وقافيته هناك : (خالدِ) .

(٤) بيت من مشطور الرجز غير منسوب لقائل ، وقبله :

يا ربَّ عبسٍ لا تباركْ في أحدْ
في قائمٍ منهم ولا في مَنْ قعدْ

انظر : سرّ الصناعة : ٢/ ٥٣٧ ، الأزهيّة : ٢٩٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٢ ،

(٥) انظر أوجه تأويلها في (الدرّ المصون : ٦/ ٨٣) .

محتمل لصفة المصدر [١].

وقيل : الحذف للنون تثنيةً و جمعاً لغةٌ في ذلك [٢].

و الثانية : (اللاؤون) رفعاً ، و بالياء نصباً و جراً ، كقوله :

هم اللاؤون فكّوا الغلّ عني بمرو الشاهجان و هم جناحي [٣]

و منهم من يحذف النون كـ(الذين) [٤]، و منهم من يجعلها كـ(الذين)

---

(١) أي : (وخضتم كالخوض الذي خاضوا) ، حكاه أبو الحسن الأخفش عن يونس كما في (المسائل الشيرازيّات : ١٣٤ أ) ، وقال به الهرويّ في (الأزهيّة : ٣٠٠) ، وابن الشجريّ في (أماليه : ٣/ ٥٧) .

(٢) هذا قول ابن قتيبة وابن الأنباريّ ، نقله عنهما الواحديّ في (البسيط : ١/ ٢٧) .

وانظر : الواحديّ النحويّ من خلال كتابه البسيط : ١/ ١٥٠ .

وعزيت لغة حذف النون من المثنّى إلى بلحارث بن كعب وبعض ربيعة .

انظر : توضيح المقاصد والمسالك : ١/ ٢٠٩ ، أوضح المسالك : ٥٣ ، شرح الأشمونيّ : ١/ ١٤٧ .

(٣) بيت من البحر الوافر عزاه الهرويّ في (الأزهيّة : ٣٠٠) للهذليّ ، ولم يسمّه .

والبيت في : إعراب ثلاثين سورة : ٣٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٨ ، شرح الجمل : ١/ ١٧٣ ، المغني : ٤١٠ ، شرح أبياته : ٦/ ٢٥٥ .

(٤) نقله الكسائيّ عن قبيلة هذيل .

انظر : الأزهيّة : ٣٠٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٨ ، شرح الجمل : ١/ ١٧٢ .

بالياء في الأصول الثلاثة ، و يكسر الهمزة [١] .

قال الفراء [٢] : هي للرجال والنساء سواء [٣] ، و هي قراءة عبدالله [٤] :

﴿ واللائي آلوا من نسائهم ﴾ .

وقد يحذفون النون كـ(الذين) ، كقوله :

فما آباؤنا بأمنَّ منهم علينا اللاءِ هم مهدوا الحجورا [٥]

و الثالثة : (الأولى) لمن يعقل منهم ، و قيل : لمن لا يعقل ، وهي غير (أولا) التي هي إشارة ، وغير (أولوا) بمعنى الذات .

---

(١) عزاها ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ١٧٢) إلى هذيل .

(٢) انظر : الأزهيّة : ٣٠١ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٨ .

(٣) يفهم هذا من كلامه في (معاني القرآن : ٣/ ٨٤) .

(٤) قراءة عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ : (للذين آلوا من نسائهم) ، أمّا (اللائي) فقرأ بها الأخفش .

انظر : الكشّاف : ١/ ١٣٦ ، تفسير الرازي : ٢/ ٢٤٣ ، تفسير القرطبيّ : ٣/ ١٠٢ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٤١ ، البحر المحيط : ٢/ ٤٤٥ .

(٥) بيت من البحر الوافر لرجل من بني سليم ، والرواية المشهورة :

(بأمنَّ منه) ، (اللاء قد مهدوا) .

والبيت في : أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٨ ، الأزهيّة : ٣١١ ، تخليص الشواهد : ١٣٧ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٤٢٩ .

و الفرق أنّ الإشارة يصحّ لحوق الكاف لها ، والموصولة لا تلحقها ، بل تكون بعدها الجمل .

و الثانية [١] [٤٦ب] : بمعنى : أصحاب ، جمع (ذو) بمعنى (صاحب) على غير لفظه ، و هي معربة كإعراب الجمع بالحروف ، كقوله :

أليسوا بالألى قسطوا جميعاً

على النعمان و ابتدروا السِّطاعا [٢]

و أمّا (ذو) فتقع على من يعقل ، و ما لا يعقل من المذكّرين ، و قد سمع جرها كقوله[٣] :

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا [٤]

---

(١) في المخطوطة : (والثالثة)

(٢) بيتٌ من البحر الوافر للقطاميّ عمير بن شميم التغلبيّ .

انظر : ديوانه : ٤٠ ، الأزهيّة : ٣٠٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣ / ٥٧ .

(٣) في المخطوطة حاشيةٌ نصّها : « وهو منظور بن سحيم، قاله ابن عصفور، وأوّل البيت :

فإمّا كرامٌ موسرون لقيتهم » .

(٤) عجز بيت من البحر الطويل لمنظور ، وصدره في (حماسة أبي تمّام : ١/ ٥٨٤) :

فإمّا كرامٌ موسرون أتيتهم

والبيت في: شرح المفصّل : ٣/ ١٤٨ ، المقرّب : ١/ ٥٩ ، تخليص الشواهد : ٥٤ ، المغني : ٥٣٥ ، شرح أبياته : ٦/ ٢٥٠ ، المقاصد النحويّة : ١/ ١٢٧ .

و قد حكي أنّهم يجمعون (ذو) ، فيقولون : هؤلاء ذوو تعرف .

و أمّا المؤنث فللواحدة : (التي) ، و (ذات) في لغة طيئ ، وهما يقعان على من يعقل وما لا يعقل تثنية و جمعاً .

و زاد بعض النحويين (تلك) مع (ما) ، و جعل منه قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ [طه : ١٧] بمعنى : ما التي ؟ .

فأمّا (التي) فالخلاف فيها كما تقدم في (الذي) ، فعلى مذهب سيبويه أصله : (لت) ، وعلى مذهب الفراء أصله : (تي) .

وفيها لغات كـ(الذي) بعينها ، قال :

وأمنحه اللتُ لا يُغيَّبُ مثلُها إذا كان نيرانُ الشتاءِ نوائما [١]

وأمّا (ذات) فقد حكى الفراء [٢] : (**بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ**) [٣] ، وهي مضمومة التاء في كلّ حالٍ .

وأمّا التثنية فحكم (التي) فيها كـ(الذي) من الثلاثة الأوجه والحذف

---

(١) في المخطوطة : (نوامئا) ، وفي الأزهيّة : (توائما) ، والصواب ما أثبتّه .

وهذا بيتٌ من البحر الطويل لأقيش بن ذهيل العكليّ .

انظر : الأزهيّة : ٣٠٢ ، اللسان : ١٥ / ٢٣٩ ، تاج العروس : ١٠ / ٣٢٢ .

(٢) سبق تخريج حكايته في (ص : ٢٥٠ ، ٣٤٧) .

(٣) في المخطوطه تعليق نصه : « يريد (بها) فحذف الألف و نقل الفتحة إلى الباء » .

كقوله :

هما اللتا لو ولدت تميمُ

لقيل فخرٌ لهمُ عميمُ(١)

وأمّا (ذات) فقيل في تثنيتها : (ذواتا) ليس إلا ، في الأحوال الثلاثة .

وأمّا الجمع ففي (التي) لغاتٌ تسعٌ (٢) :

إحداها(٣) : على لفظ الواحد ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي ﴾ [النساء: ٥] .

والثانية : (اللاتي) ، قيل : هي على (فاعل) كالباقر والجامل ، اسم للجمع(٤) ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ﴾ [النساء: ١٥] .

---

(١) بيتان من مشطور الرجز للأخطل ، وليسا في ديوانه ، ولم أجد هذه الرواية في المراجع التي اطلعتُ عليها ، بل روايته : فخرٌ لهمُ صميمُ .

انظر : الأزهيّة ٣٠٣ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٩ ، المقاصد النحويّة ١/ ٤٢٥ ، الخزانة ٦/ ١٤ .

(٢) انظر : إيضاح الشعر : ٤٦١ ، الشيرازيّات ١٣١ أ. دقائق التصريف : ٥٤٥ ، الأزهيّة : ٣٠٣ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٩ ، المساعد : ١/ ١٤٤ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٢٧ ، اللسان : ١٥/ ٢٣٩ .

(٣) في المخطوطة : (أحدها) .

(٤) الشيرازيّات : ١٣١ب .

والثالثة : (اللاتِ) بإسقاط الياء [١] .

والرابعة : (اللواتي) [٢] .

والخامسة : بحذف الياء [٣] .

والسادسة : (اللا) ، كقول الكميت :

وكانتْ من اللا لا يعيّرها [٤] ابنها
إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ عيّرا [٥]

وكقول الآخر :

---

(١) كقول الأسود بن يعفر (ديوانه : ٣٨) :

اللاتِ كالبيض لمّا تَعْدُ أن درستْ صُفْرُ الأناملِ من قرعِ القواقيزِ

(٢) كقول الأخطل (شعره : ١/ ٩٨) :

من اللواتي إذا لانتْ عريكتها يبقى لها بعده آلٌ ومجلودُ

(٣) كقول الشاعر :

إلا انتياءته البيضَ اللواتِ له ما إنْ لهنَّ طوالَ الدهرِ أبدالُ

انظر : اللسان : ١٥ / ٢٣٩ .

(٤) في المخطوطة : (اللاء يعيّرها) .

(٥) بيتٌ من البحر الطويل للكميت بن معروف الأسديّ ، ولم يذكره جامع شعره (شعراء مقلّون) ، لكن جعله جامع ديوان الكميت بن زيد في (ديوانه : ١ / ٢٢١) .

انظر : إيضاح الشعر ٤٦٤ ، المسائل الشيرازيّات ١٣٥ب ، الأزهيّة ٣٠٥ ، أمالي ابن الشجريّ ٣ / ٦١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ١٤٤ .

أم انتِ من اللا ما لهنّ عهودُ[(١)]

والسابعة : (اللائي)[(٢)] بالهمز والياء على (فاعل) كما تقدّم .

والثامنة : بحذف الياء خاصّة ، كقوله :

اللاءِ كنّ مرابعاً ومصايفاً   بك والغصون من الشباب رطابُ[(٣)]

وبحذف الهمزة خاصّة ، وإبقاء الياء ساكنةً ، وقد قرئ قوله تعالى :

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل مجهول قائله ، وصدره :

فَدُومي على العهدِ الذي كان بيننا

انظر : إيضاح الشعر : ٤٦٣ ، الأزهيّة : ٣٠٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣ / ٦١ ، شرح التسهيل : ١/ ١٩٥ ، اللسان : (لوي) ١٥/ ٢٦٧ .

(٢) كقول عبدالله بن الزبير الأسديّ (شعره : ١١٢) :

ومن يأمن اللائي إذا حلّ دَيْنُهم   يُمَشُّونَ وَسْطَ السوقِ مشيَ الأراملِ

(٣) بيت من البحر الكامل لم أعثر على اسم قائله .

والبيت في : الأزهيّة : ٣٠١ ، ٣٠٦ .

﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ ﴾ [الطلاق : ٤] بهذه الأربعة الأوجه[١] .

وأمّا (ذات) فقيل فيها : (ذواتُ) برفع التاء على كلّ حالٍ ، قال الراجز :

جمعتها من أينقٍ موارقِ

ذواتُ ينهضن بغير سائقِ[٢]

وأمّا المشترك كما تقدّم فهو : الألف واللام ، و (مَنْ) ، و (ما) ، و (أيّ) .

أمّا الألف واللام فقد تقدّم بيانها[٣] .

وإنّما كانت مشتركةَ لأنّها [٤٧أ] تكون للواحد المذكّر والمؤنّث والجمع ، إلا

---

(١) ذكر الأوجهَ الأربعةَ الهرويُّ في (الأزهيّة : ٣٠٥ـ٣٠٦) ، وهي :

الوجه الأوّل : (اللائي) بالهمز وإسكان الياء ، وهي قراءة السبعة ما عدا أبا عمرو .

الوجه الثاني : (اللاءِ) بكسر الهمزة وحذف الياء ، وهي قراءة قالون وقنبل ويعقوب .

الوجه الثالث : (اللايِ) بحذف الهمزة وكسر الياء ، وهي قراءة ورش وأبي جعفر .

الوجه الرابع : (اللايْ) بإبدال الهمزة ياءً ساكنة مع إشباع المدّ ، وهي قراءة أبي عمرو والبزّي .

انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ١٩٣ ، التيسير : ١٧٧ ، الإتحاف : ٤١٨ ، النشر : ١/ ٤٠٤ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة بن العجّاج . ويروى : (من إبلٍ موارق) .

انظر : ديوانه : ١٨٠ ، الأزهيّة : ٢٩٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٥٥ ، شرح التسهيل : ١/ ١٩٦ ، تخليص الشواهد : ١٤٤ ، المساعد : ١/ ١٤٦ ، المقرّب : ١/ ٥٨ ، المقاصد النحويّة : ١ / ٤٤٠ .

(٣) ص : ٣٢٤ .

أنّها في المذكّر مقدّرة بما هو للمذكّر ، وفي المؤنّث أيضاً [مقدّرة] [(١)] بما هو له .

وهي اسمٌ كما تقدّم [(٢)] ، وذهب المازنيّ إلىٰ أنّها حرفٌ [(٣)] ، وأنّ الضمير عائدٌ علىٰ الموصول المحذوف ، لكنّها هل هي حرفٌ موصولٌ كـ(ما) و(أن)، لا تكون للتعريف ، أو للتعريف ؟ ، ولا يصحّ الأوّل ؛ لأنّها لا تسبك ما بعدها ، وأمّا الثاني فهو قول الأخفش [(٤)] ، واحتجّ بأنّها للتعريف ، فهي علىٰ أصلها .

وقد يحتجّ له بوجوه :

أحدها : أنّها إمّا أن تكون مأخوذة من (الذي) ، أو غير مأخوذة .

أمّا الأوّل فإنّها لو كانت منها لقلت في (الضارب) : اللضارب ، بلامين : الأولىٰ للتعريف ، والثانية لام (الذي) ، وليس كذلك .

---

(١) زيادة يحسّنها السياق .

(٢) ص : ٣٢٤ .

(٣) الغرّة لابن الدهّان : ٢/ ١٩٥ب ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٤ ، تسهيل الفوائد : ٣٤ ، المساعد : ١/ ١٤٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٨ ، تعليق الفرائد : ٢/ ٢١٣ .

(٤) المساعد : ١/ ١٤٩ ، الارتشاف : ١/ ٥٣١ ، الجنىٰ الداني : ٢٢٢ ، تعليق الفرائد : ٢/ ٢١٣ .

وأمّا الثاني فهي لام خبرٍ مقدّر ، فبقاؤها على أصلها أولى من إخراجها إلى الاسمية بغير دليل .

والثاني : أنّها لو كانت موصولةً لكانت صلتها إمّا أن تكون في موضع شيء ، أو لا تكون ، فإن كانت فهو فاسدٌ ؛ لأنّ الصلة لا موضع لها ، وإن لم تكن معمولة فهو فاسدٌ أيضاً ؛ لأنّ ما بعد اللام يكون بجنب الفاعل ، فهو معمول .

والثالث : أنّ الصلة مع الموصول يصيران في تأويل اسمٍ واحدٍ ، وهذه هي بعينها اسمٌ واحدٌ ، فهي كالرجل ونحوه .

وأمّا عود الضمير فهو على الشخص الذي هو موصوف في المعنى ، لكنّه لازم الحذف .

واحتجّ الأوّلون بعود الضمير إليها [1] ، وبأنّ اسم الفاعل لا يعمل بدونها ، فدلّ على أنّها ليستْ للتعريف ؛ لأنّها لو كانتْ لقويت فيه الاسميّة ، فكان يجب أن لا تعمل ، وإذا لم تقوَ الاسميّة فهي موصولةٌ ؛ لأنّ الموصول ما بعده جملةٌ ، أو ما هو في تأويلها .

والفرق بينها وبين المعرفة أنّ الجارَّ إذا كان قبلها ، وهي موصولةٌ ، لم يتعلّق

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ٢٦٣ .

بالصلة بعدها ، وإن كانتْ للتعريف جاز تعلّق الجارّ بما دخلتْ عليه ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ (١) [يوسف : ٢٠] .

وقيل : لـمّا صارتْ لازمةً للكلمة ، وتصرّفوا فيها بحذف الياء ، والسكون في الذال ، تصرّفوا بحذف الذال ، فأقيم باقي الكلمة مقام الكلمة .

وأمّا (مَنْ ، وما ، وأيّ) فلا يوصف بهنّ (٢) ؛ قيل (٣) : لأمرين :

---

(١) هذا تأويل المازنيّ والمبرّد .

انظر : الكامل : ١/ ٣٦ ، البغداديّات : ٥٥٣ ، الأصول : ٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

وأوّله الكسائيّ وابن السرّاج والجرميّ بأنّ (من الزاهدين) متعلّق بمحذوف ، والتقدير : وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين .

انظر : الكامل : ١/ ٣٦ ، الأصول : ٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ، إعراب القرآن للنحّاس : ٢/ ١٣١ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٧٢ ، اللامات للزجّاجيّ : ٤١ ـ ٤٤ .

(٢) انظر : الأصول في النحو : ٢/ ٣٤١ ، اشتقاق أسماء اللّه للزجّاجيّ : ٤٥٨ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٥١٨ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٤٤ .

(٣) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٤٤ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١١٣ـ ١١٤ .

أحدهما : لأنّها قويتْ في شبه الحروف في اللفظ في (ما ، ومَنْ)[١]، ولأنّ الصفة مشتقّةٌ من الفعل ، والفعل لا يخصّ ، فكذلك الصفة ، لكنّ هذه تخصّ ، فـ(مَنْ) لمن يعقل ، و (ما) لمن لا يعقل ، علىٰ ما نذكره .

وأمّا (أيّ) فلزمتْ فيها الإضافة ؛ لأنّها غير مستقلّة ، وفيه نظرٌ .

وقال ابن جنّي[٢] : إنّما لم يكن غيرها بمنزلتها ؛ لأنّهم إنّما قصدوا بهذه الأسماء إصلاح اللفظ ، فبالغوا فيه ، فجعلوا الموصول علىٰ أصل ما تكون عليه الصفات ، وهي ثلاثة أحرف حتّىٰ تجري مجراها ، فـ(الذي) كـ(الشجي)، و (اللاتي) كـ(القاضي)، و(اللاء) كقولهم : رجلٌ مالٌ[٣] ، و (اللواتي) كـ(الجواري) ، و (الألىٰ) كـ(الحُطَم) ، و(مَنْ ، وما) ليستْ كذلك ، فلم تصلح للإصلاح .

وأمّا (أيّ) وإنْ كانت بمنزلة الصفة فهي في الأصل مضافة ، فلا تجتمع مع الألف واللام ، فتقع للواحد كيف كان ، والمثنّىٰ والمجموع ، ومَنْ يعقل إذا عُومِلَ معاملة مَنْ يعقل ، تقول : جاءني مَنْ عرفتهم [٤٧ب] ومَنْ

---

(١) قال ابن جنّي في (سرّ صناعة الإعراب : ١/ ٣٥٥) : « وذلك أنّ (مَنْ) و(ما) كلّ واحد منهما علىٰ حرفين ، وليس في الأوصاف شيء علىٰ حرفين ، وإنّما أقلُّ ذلك ثلاثة » .

(٢) سرّ الصناعة : ١/ ٣٥٧ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢/ ١٢٧ ، الأصول في النحو : ٣/ ٣٨ .

عرفتهما ، وجاءني مَنْ يعرفون زيداً ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] ، وكقوله :

ألـمّا بسلمى عنكما إنْ عرضتما
وقولا لها عوجي على من تخلّفوا (١)

وقد يكون معناها جمعاً ، ويكون عائدها للواحد مراعاةً للفظها ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٣] .

وأمّا المثنّىٰ فقوله :

تعالَ فإنْ عاهدتني لا تخونني
نكنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبانِ (٢)

وتقول في المذكّر الواحد : جاءني مَنْ ضربك ، وفي المؤنّث : جاءتني مَنْ ضربتك ، وقد تُذكَّرُ صلتُها حملاً على اللفظ ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] ، ولذلك أتتْ على المعنىٰ ، فقال: ﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] .

---

(١) بيتٌ من البحر الطويل لامرئ القيس . (ديوانه : ٣٢٤) .

(٢) بيت من البحر الطويل للفرزدق ، ورواية الديوان : (فإن واثقتني) .
انظر : ديوانه : ٦٢٨ ، الكتاب : ١/ ٤٠٤ ، المقتضب : ٢/ ٢٩٥ ، المفصّل : ١٨٧ ، المغني : ٥٢٩ ، شرح أبياته : ٦/ ٢٣٧ .

و (مَنْ) مشتركةٌ ، تكون اسماً وحرفاً ، وإذا كانت اسماً فهي على أربعة معانٍ :

الأوّل : أن تكون موصولةً . والثاني : استفهاميّة ، نحو : مَنْ عندك ؟ . والثالث : شرطيّة ، كقولك : مَنْ تضربْ أضربْ . وتكون نكرة موصوفةً ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الرحمن: ٢٦] .

وأمّا الحرفيّة فتكون زائدةً على مذهب الكوفيّين[١] ، كما أنشدوا :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حلّتْ له   حَرُمَتْ عَلَيّ وليتَها لمْ تَحْرُمِ[٢]

وأمّا (ما) فإنّها موضوعةٌ للدلالة على ما يحتمل التنويع والتقسيم ، أو ما هو في تأويله .

ولا تقع للواحد من حيث هو واحدٌ ، بل على ما يدخل فيه الواحد ، فلا تقول : جاءني ما جاءك ، تريد شيئاً واحداً ، بخلاف (الذي) و (مَنْ) ، ولذلك هي مجموعة المعنى أبداً ، إلا أنه يُذكر العائد على اللفظ ، فيفرد ،

---

(١) الأزهيّة : ١٠٢ ـ ١٠٣ ، المغني : ٤٣٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٨١ ، والرأي فيها جميعاً معزوٌّ للكسائيّ ، وهو من شيوخهم .

(٢) بيتٌ من البحر الكامل لعنترة بن شدّاد من معلّقته المشهورة ، ورواية (ديوانه : ٢١٣) :

يا شاةَ ما قنصٍ .

والبيت في : الأزهيّة : ٧٩ ، ١٠٣ ، الخزانة : ٦ / ١٣٠ ، شرح أبيات المغني : ٥ / ٣٤١ .

ولزم هذا ؛ لأنّ الإبهام يقتضي شيئاً يصدق على أشياء ، ويصلح لها ، وهو مفردٌ ، فصار كأنّ معناها الإفراد ، فقوي مراعاة اللفظ بموافقة المعنى ، فلزم ، ولأجل كونها تقع على الشيء العام ذُكِّرَ عائدها ، ولمراعاة اللفظ أيضاً ، قال تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ٣] فأفرد ، وذَكَّرَ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] ، فأفرد ، وذَكَّرَ ، وكثيراً ما تحذفُ عوائدُ (ما)[1] ؛ للإبهام الذي فيها .

وأمّا ما ورد من وقوعها على الآحاد فمتأوّلٌ ، أمّا قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] ، ونحوه ، فهذا ورد في معرض التوبيخ على معصيته من حيث كان سببها كون المسجود له مخلوقاً بيده كائناً من كان ، وهو أعمّ من كونه هذا المخلوق بيده ، فوبّخه على ترك السجود لمن وجدت فيه العناية ، وهو عامٌّ ، ويحتمل أن يكون في معنى المصدر ، والمصدر في معنى المفعول .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ۝٥ ﴾ [الشمس : ٥] فإنّما يريد تعظيم مَنْ فعل هذا كائناً من كان ؛ لأنّ صدور هذا ممّن كان موجبٌ لتعظيمه ، لا

---

(١) كقوله تعالى : ﴿ فَغَشَّاهَا مَا غَشَّىٰ ۝٥٤ ﴾ [النجم : ٥٤] .

من حيث كان هذا ، وعُلِمَ من دليلٍ آخر[(١)] أنّه هو اللّه الواحد الذي لا شريك له ، ومثله قولهم : **(سبحان ما سبّح الرعد بحمده)**[(٢)] .

وأمّا قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾ ﴾ [الكافرون : ٣] فلأنّهم جهلوا معبوده ، فكان محتملاً لذوات ، فكأنّه يقول : لا أنتم [١٤٨أ] عابدون ما أعبد كيف كان ، أي : أخالفكم في معبودكم مطلقاً ، ثمّ عُلِمَ بدليلٍ آخر أنّه كان مقدّساً عن الشرك وعن الجهل ؛ فإنّه يعبد اللّه ، وأنّهم كانوا علىٰ خلاف ذلك .

وأمّا قوله : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الشعراء : ٢٣] فإنّه سأل عن الحقيقة الصادقة علىٰ الأرباب بحيث يجيبه بأمرٍ عامٍّ له ، ككونه مالك العالم السفلي ، ونحوه ، فيقول له : قد صدقت عليّ هذه الصفة ، ولذلك أجابه موسىٰ ـ عليه السلام ـ بما لا تقع فيه الشركة ، وهو : ملك السموات[(٣)] ، ثمّ

---

(١) هو قوله تعالىٰ : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الذاريات : ٤٧] .

(٢) هذه حكاية لأبي زيد الأنصاريّ ـ رحمه اللّه ـ عن العرب . انظر :

المقتضب : ٢/ ٢٩٦ ، ٤/ ١٨٥ ، الأصول في النحو : ٢/ ١٣٥ ، البغداديّات : ٢٦٥ ، الكشّاف : ٤/ ٢٥٨ ، الغرّة لابن الدهّان : ٢/ ٢٧٨أ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٠٧ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٤/ ٦

(٣) قال تعالىٰ : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الشعراء : ٢٤] .

تمَّ ـ عليه السلام ـ الملكيّة بحصول المقصود ، وإذا كان هذا فالحقيقة التي[١] توهّمها هي قدرٌ مشتركٌ يمكن فيها التقسيم والتنويع ، فصدقت عليها (ما) بحسب توهّمه .

وأمّا قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه : ١٧] فدخله معنىٰ السؤال عن منافعها وعجائبها وآياتها ، ولذلك أجاب موسىٰ بذلك ، فخرج عن الواحد ، وكذلك لو قلت : أعجبني ما صنعتَ ، فلا تريد : (صُنْعَهُ) من حيث هو ذلك الصنع الشخصيّ ، ولو أردت ذلك لقلت : (الذي) ، وإنّما تريد الصادر منك كيف كان ، فيدخل هذا الصنع فيه ، فصلتها إذاً إنّما يخرجها عن درجةٍ أولىٰ من الإبهام ؛ لا عن الإبهام حتّىٰ يخصّصها ، فهكذا ينبغي أن تفهم ، فانظره .

وقد قيل : إنّما تصلح للواحد ممّن لا يعقل[٢] ، وقيل : للواحد ممّن يعقل[٣] .

وإذا ثبت هذا فهي مشتركةٌ ، تكون حرفاً ، واسماً .

أمّا الاسم فتكون موصولةً ، كقوله تعالىٰ : ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل : ٩٦] ،

---

(١) في المخطوطة : (الذي) .

(٢) البغداديّات : ٢٦٣ .

(٣) البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧ .

واستفهامية كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ⑰﴾ [طه: ١٧]، وشرطيّة كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٠]، ونكرة موصوفة كقولك: مررتُ بما معجبٍ لك[١]، وقيل[٢]: منه قوله:

ربّما[٣] تكره النفوس من الأمر

البيت[٤].

وعلى أحد الوجهين[٥] في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ㉓﴾ [ق: ٢٣]،

---

(١) المغني: ٣٩١.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٧٠، إيضاح الشعر: ٤٤٥، تحصيل عين الذهب: ٣٨١.

(٣) في المخطوطة: (إنّما)، ولا شاهد فيها، ولم ترد هذه الرواية فيما أعلم، والله أعلم.

(٤) صدر بيت من البحر الخفيف لأميّة بن أبي الصلت، روايته في ديوانه:

ربما تجزع النفوس من الأمر.

وتمامه: له فرجةٌ كحلّ العقالِ

انظر: شرح ديوانه: ٦٢، الكتاب: ١/ ٢٧٠، المقتضب: ١/ ٤٣، المغني: ٣٩١، شرح أبياته: ٥/ ٢١٢، الخزانة: ٦/ ١٠٨.

(٥) هما: أن تكون موصولة، أو تكون نكرة موصوفة.

انظر: الكتاب: ١/ ٢٦٩، معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٤٥، إعراب القرآن للنحّاس: ٣/ ٢٢٠، المغني: ٣٩١-٣٩٢.

وكقوله : ﴿ مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٦] ، وغيرَ موصوفةٍ كقولهم : ما أحسنَ زيداً ![(١)] ، وقوله تعالىٰ : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] [(٢)] ، وقيل : تكون صفةً [(٣)] ، كقولك : اضربْهُ ضرباً ما ، تريد : أيَّ ضربٍ كان ، وقد جعلها بعضهم حرفاً للتقليل[(٤)] في هذا .

وتكون ظرفيّة ، فتقع بعدها الجمل الفعليّة ، كقولك : طال ما أقمنا في هذا المكان ، والجملة الابتدائيّة كقوله :

---

(١) يكون ذلك في باب التعجّب ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريّين ، وخالفهم الأخفش ، فجعلها موصولة ، والكوفيّون جعلوها استفهاميّة .

انظر : البغداديّات : ٢٥٥ ، الجنى الداني : ٣٣٥ .

(٢) البغداديّات : ٢٥٨ .

(٣) قاله كثيرٌ من النحويّين ، منهم : الجزوليّ والبطليوسيّ وابن عصفور .

انظر : المقدّمة الجزوليّة : ٥٤ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٣٥٠ـ٣٥١ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٦١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٤٥٦ ، الجنى الداني : ٣٣٣ـ٣٣٤ .

(٤) كذا في المخطوطة ، ولم أجد من جعلها للتقليل ، وأرجّح أن يكون في الكلام تصحيفاً ؛ إذ الوارد عن النحويّين أنّها (للتهويل) .

انظر : شرح المقدمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٦١٢ ، الجنى الداني : ٣٣٣ .

بعدما أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ (١)

والجملة بعدها كأنّها وصفٌ لذلك الزمان ، والتقدير : طال زمنٌ أقمنا فيه ، والضميرُ محذوفٌ : وبعد زمنٍ أفنانُ رأسك فيه ، و : بعدما قام زيدٌ ، أي : بعد زمنٍ قام فيه زيدٌ .

وزعم أبو زيدٍ (٢) أنها تكون للمصدر اسماً بمعنىٰ : (الذي) ، لا بمعنىٰ : (أنْ) ، فإذا قلتَ : أعجبني ما صنعتَ ، فمعناه : أعجبني الفعل الذي صنعت ، وقال الأخفش (٣) : هي اسمٌ (٤) ؛ لأنها موصولةٌ غير عاملةٍ ،

---

(١) من بيت من البحر الكامل للمرّار بن سعيد الأسديّ ، أوله :

أعلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ . . . .

انظر : شعره : ٤٦١ ، الكتاب : ١/ ٦٠ ، إصلاح المنطق : ٤٥ ، شرح أبياته : ١٣٨ ، المغني : ٤٠٩ ، شرح أبياته : ٥/ ٢٦٩ ، الخزانة : ١١/ ٢٣٢ .

(٢) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٨٦) .

(٣) أشار الهرويّ في (الأزهيّة : ٧١) إلىٰ أنّ رأي الأخفش في كتابه (المسائل الكبير) ، وهو ما زال مفقوداً .

وانظر : المقتضب : ٣/ ٢٠٠ ، لأصول في النحو : ١/ ١٦١ ، البغداديّات : ٢٧١ ، الجنىٰ الداني : ٣٣١ـ٣٣٢ .

(٤) قال باسميّتها عدد من العلماء ، منهم : ابن السرّاج والسهيليّ وابن الحاج وابن هشام وعدد من الكوفيّين . انظر : الأصول : ١/ ١٦١ ، نتائج الفكر : ١٨٦ ، المغني : ٤٠٢ ـ ٤٠٣ ، شرح أبياته : ٥/ ٢٣٩ .

فكانتْ كأخواتها من الموصولات .

واحتجّ البصريّون على حرفيّتها بعدم عود الضمير من الجملة إليها في بعض المواضع[١]، كقوله تعالى : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ [الأنعام: ٧٠] ، وقوله تعالى : ﴿ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا ﴾ [الأعراف: ٥١] ، فحيث كان ضميرٌ [٤٨ب] احتملتِ الموصولةَ والمصدريّةَ ، وحيث لم يكن فليستْ إلا الموصولة[٢] .

وأمّا الحرفيّة فزائدةٌ ، وغير زائدةٍ .

فالزائدة إمّا أن يكون دخولها كخروجها[٣]، أو دخلتْ لمعنًى .

---

(١) أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٥٥٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٨/ ١٤٢ .

(٢) كذا في المخطوطة ، والصواب : (إلا المصدريّة) ؛ لعدم الرابط في صلة الموصول .

انظر : المقتضب : ٣/ ٢٠٠ ، البغداديّات : ٢٧١ .

(٣) لا يصحّ بناءً على هذا التعريف للزائد القولُ بالزيادة في القرآن الكريم ، ولا الاستشهادُ عليه من القرآن العظيم ؛ لأنّه ليس في القرآن كلمة ، ولا ما دونها ، ولا ما فوقها ، إلا وجاء لمعنًى ، وهذا الوهم في تعريف الزائد هو الذي جعل المنكرين كالمبرّد وثعلب وابن السرّاج والشريف الرضيّ والرازيّ يشنعون على القائلين بوقوع الزيادة في كتاب الله تعالى .

انظر : كتاب (نظرات لغويّة في القرآن الكريم) للمحقّق : ٩٢ ـ ٩٥ .

فالأوّل زيادتها بعد (إذا)[١] ، وقولهم : عمّا قليلٍ يكون كذا ، وقوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، و ﴿ مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ [نوح : ٢٥] ، و ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ [النساء : ١٥٥] ، و ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وإن كان فيها معنى التأكيد ، كأنّه قال : ما أخذناهم إلا بنقضهم ، وما لنتَ لهم إلا برحمةٍ من الله ، وقيل : إنّها تعطي تفخيم الكلام واللفظ ، وهي بدل من تكرّر اللفظ ، وقال الزّجّاج في نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ : إنّ النحويّين مجمعون على زيادتها[٢] ، وليس كذلك ؛ فإنّ ابن كيسان قال : إنّها ليست زائدةً ، وليس في القرآن زائدٌ ، وكان يجعل ما بعدها تفسيراً لها وبدلاً ، وهي اسم نكرة .

وقال الفرّاء[٣] : « ربّما جعلوا (ما) اسماً ، وهي في مذهب الصلة ، فيجوز في ما بعدها الرفعُ والحملُ عليها ، فالرفع على الصلة » ، وأنشد :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا[٤]

---

(١) كقول ابن أحمر [ديوانه : ١٣٠] :

أراهم رفقتي حتّى إذا ما   تولّى الليلُ وانخزل انخزالا

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨٢ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٢٤٤-٢٤٥ .

(٤) سبق تخريجه (ص : ٩١) .

وجوّز الرفع على الصلة ، هذا مع النكرات ، قال[١] : « فإذا كانت الصلة معرفةً آثروا الرفع ، وإنْ كان لم يقرأ أحدٌ : ﴿فَبِمَا نَقْضُهُم﴾ ، وإن جاز » ؛ لأنّ القراءة سنّةٌ متّبعةٌ ، وأنشد بيت عديّ بن زيد :

لم أر مثل الفتيان في غير الـ ... أيام ينسون ما عواقبها[٢]

قال[٣] : « وأنا أكرهه ؛ لأنّ قائله يلزمه أن يقول في مثل قوله تعالى : ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص : ٢٨] : (أيّما الأجلان قضيتُ) ، ولا أردّه ، وقد جاء ، وعن بعض النحويّين : ينسون أيَّ شيءٍ عواقبها ، والأوّل أحبُّ إليَّ » .

والثاني : هي الموطّئة ، إمّا مع كفٍّ عن عملٍ ، أو لا .

فالأوّل : دخولها في (إنّ) وأخواتها ، إمّا مُهيّئةٌ لعمل الأوّل في ما بعدها ، أو للدخول عليه ، فالأوّل : المصدريّة .

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٢٤٥ .

(٢) بيت من البحر المنسرح لعديّ في (ديوانه : ٤٥) ، ويروى : (في غبن الأيّام) .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٤٥ ، إيضاح الشعر : ٤٧٢ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٨٢ ، المحتسب : ١/ ٦٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٧٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٥٢ ، تخليص الشواهد : ٤٥٥ ، الخزانة : ٣/ ٣٥٣ .

(٣) معاني القرآن : ١/ ٢٤٥ .

والثاني : دخولها في (ربّما ، وقلّما) ونحوه ، نحو : ربّما يقوم زيدٌ ، وربّما زيدٌ قائمٌ ، وقلّما يقوم زيدٌ .

وأمّا غير الزائدة فإمّا عاملةٌ ، وهي النافية بمعنىٰ (ليس) في لغة أهل الحجاز ، وإمّا غيرُ عاملةٍ ، فهي لغة بني تميم [1] .

وأمّا (أيّ) فتكون داخلةً علىٰ ما يحتمل التفصيل والتقسيم ، فتدخل عليه لتُفْهِمَ معنىٰ تخصيصٍ أو تعيينٍ لما دخل في تلك الجملة ، هذا أصلها ، وقد تخرج عنه ، وخالفتْ أخواتها ، فكانتْ معرفةً ؛ لتصرّفها ولزومها الإضافة ، وهي خاصّةٌ بالأسماء ، وكان كالمانع من البناء ، كما كان وجود الإضافة في ما لا ينصرف مانعاً من تأثير الشبه بالفعل ، فاللزوم هنا مانعٌ من البناء .

وتدخلها علامة التأنيث ، فتقول : أيّتهنَّ ضربتَ ؟ ، وهذا خاصٌّ بها ، وهي تقع علىٰ الواحد كيف كان ، وعلىٰ الجمع كيف كان ، إلا أنّ بعض العرب يقلب ، فيقول : أَيَهْ .

والاسم الذي تضاف إليه في التعيين لا يخلو أن يكون إمّا معرفةً أو نكرةً ، والمعرفة إمّا ظاهرٌ أو مضمرٌ ، فأمّا الظاهر فهو إمّا مثنّىٰ أو مجموعٌ معرّفين

(١) الكتاب : ١/٢٨ ، تسهيل الفوائد : ٥٦ ، رصف المباني : ٣٧٧ ، الجنىٰ الداني : ٣٢٥ ، المغني : ٣٩٩ .

بالألف واللام ، وتكون لتعيين الذات فيهما ، وكذلك إنْ أضيفتْ إلىٰ مضمرٍ ، نحو : أيّهم ، فهو بمنزلة الظاهر المعرّف ، وأمّا إذا أضيفتْ إلىٰ نكرةٍ نحو : أيّ رجلٍ ، فهي لتعيين الصفة .

[٤٩أ] وهي علىٰ هذه الصفة تتصرّف علىٰ أوجهٍ ثلاثة :

أحدها : أن تكون موصولةً ، تقول : رأيت أيّهم أكرمته ، وأيّ الرجلين أكرمته ، ولا تقول : رأيت أيّ رجلٍ أكرمته ، فمعنىٰ ذلك : أكرمت من عيّنتهم لكرامتك ، وخصصتهم بها من الذوات المعروفة .

والثاني : أن تكون للاستفهام ، تقول : أيّ الرجلين أكرمت ؟ ، فالسؤال عن تعيين الذات ، والجواب : زيدٌ ، أو : عمرٌو ، وإن أضفتَ إلىٰ نكرةٍ قلتَ : أيُّ رجلٍ زيدٌ ؟ ، فالجواب : الطويل ، أو : الأبيض ؛ لأنّها سؤالٌ عن الصفة ، وكذلك لو قلت : أيُّ رجلين عندك ؟ لقلت : الطويلان ، ونحو ذلك ، وتقول : أيّ امرأةٍ هندٌ ؟ ، ولك أن تؤنّثَ (أيّ) ، فتقولَ : أيّةُ امرأةٍ ؟ ، قال عزّ[١] وجلّ : ﴿ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ [لقمان : ٣٤] .

والثالث : أن تكون شرطاً ؛ لأنّ الموصولات فيها معنىٰ الشرط ، نحو : أيّهم تضرب أضرب ، وفيها معنىٰ التخصيص كما تقدّم .

---

(١) في المخطوطة : (يعنىٰ) .

وهذان الوجهان تكون فيهما معمولة لما بعدها ، وتقدّم لما فيه من المعنى الذي يقتضي الصدر ، وأمّا الأوّل فلا يصحّ أن يعمل فيه ما بعده ؛ لأنّه صلةٌ .

وأمّا المواضع التي تخرج فيها عن أصلها فأن تكون وصفاً ، كقولك : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، تريد : الكامل ، فإذا أدخلتَ الواوَ ، فقلتَ : وأيّ رجلٍ .

وأن تكون موصوفةً نحو : يا أيّها الرجل ، ويا أيّتها المرأة ، و (**اغفرْ لنا أيّتها العصابة**)[1]، وإنّما كان ذلك ؛ لأنّ فيها معنى التخصيص ، وقد تقدّم في مواضعه .

(******)

نجز هذا الجزء بعون الله وتوفيقه ، ويليه في الجزء القادم إن شاء الله

(أبحاث في الموصولات)

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٨٣ ، المقتضب : ٣/ ٢٩٨ ، نتائج الفكر في النحو : ١٩٩ .

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الصفحة **الموضوع**

(******)

البسيط

في النحو

لابن العلج

ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن العلج الإشبيلي
من نحاة القرن السابع

تحقيق

الدكتور صالح بن حسين العايد
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الرياض

الجزء الأول

مركز الدراسات والإعلام
دار اشبيليا

بسم الله الرحمن الرحيم

[أبحاث في الموصولات]

عامر العوض
١٩/٦
١٤٤١/٦/٢١هـ

وفي هذه الموصولات أبحاثٌ :

[البحث] الأوّل : [وقوعها للعاقل أوغيره] :

أنّ هذه الموصولات إذا كانت واقعةً علىٰ الذوات فمنها ما يوصف بالعقل ، ومنها ما لا يوصف به ، وهي فيه مختلفةٌ :

فأمّا (الذي) ، و(التي) ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، و(أيّ) ، والألف واللام في جميع تصرّفاتها : موصولةً ، وشرطيّة ، واستفهاميّة ، و(ذو) ، و (ذات) ، فتقع علىٰ من يعقل ، وما لا يعقل ، كلّ واحدةٍ في بابها ، إلا (الألىٰ)[١] جمع (الذي)[٢] فلا تقع إلا علىٰ من يعقل ، وأمّا (الأولي) بمعنىٰ (الذين) ، لا بمعنىٰ (أصحاب) فإنّها لمن يعقل وما لا يعقل من المذكّرين .

---

(١) في المخطوطة : (الأولىٰ) .

وانظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٤٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١١٩ ، الكافية في النحو : ١٥٢ ، شرحها لابن الحاجب : ٧٣ ، شرحها للرضيّ : ٢/ ٣٩ ، الارتشاف : ١/ ٥٢٦ .

(٢) قال ابن يعيش في (شرح المفصّل : ٣/ ١٤٢) : « وأمّا (الألىٰ) بمعنىٰ (الذين) فهو جمع (الذي) من غير لفظه ، كرجل ونفر ، وامرأة ونسوة ، وهو بوزن (الحُطَم واللبد) » .

وأمّا (مَنْ) فإنّها تقع على من يعقل في جميع تصرّفاتها : موصولةً ، وشرطيّةً ، واستفهاميّةً ، إمّا مفرداً ، أو مع غيره ، فيعامل غيره معاملته ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ﴾ [النور: ٤٥] الآية [١] ، وكذلك إذا عومل معاملة من يعقل وإن كان لا يعقل ، كقوله :

وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي [٢]

وخُصَّتْ به ، بخلاف (ما) ؛ لأنّ من أقسام (ما) أن تكون حرفاً إذا كانتْ موصولةً بخلاف (مَنْ) ، والاسمُ أشرفُ ، فكان لها الأشرفُ والخصوصُ ، وللمنصرفة العموم .

وأمّا (ما) فتقع في متصرّفاتها على أنواع مَنْ يعقل ، ومَنْ لا يعقل ، ولا تقع على آحاده ، وقيل : تقع على ما لا يعقل مطلقاً ، وعلى آحاد مَنْ يعقل ، وما وقع من قوله : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الشعراء: ٢٣] ،

---

(١) تكملة الآية : ﴿ فمنهُم مَّن يمشي علىٰ بطنه ومنهُم مَّن يمشي علىٰ رجلين ومنهُم مَّن يمشي علىٰ أربعٍ يخلُقُ اللهُ ما يشاءُ إنَّ اللهَ علىٰ كُلِّ شيءٍ قديرٌ ﴿٤٥﴾ ﴾ .

(٢) عجز بيت من البحر الطويل لامرئ القيس ، وصدره :

ألا عم صباحاً أيّها الطللُ البالي

انظر : ديوانه : ٢٧ ، الكتاب : ٢/ ٢٢٧ ، المغني : ٢٢٥ ، شرح أبياته : ٤/ ٧٧ ، الخزانة : ١/ ٦٠ .

ونحوه فقد تأوّلناه .

وأمّا (ذا) مع (ما) فلما لا يعقل ، ومع (مَنْ) فلما يعقل .

[البحث الثاني : في الوصف بالموصولات] :

والثاني : أنّ أصل وضع هذه أن تكون وصلةً إلىٰ وصف المعارف بالجُمَلِ ، وهي نظيرة (ذو) بمعنىٰ (صاحب) في كونها وصلةً ، إلا أنّ منها ما لزم هذا الأصل كـ(الذي) [٤٩ب] و(التي) ، وما تغيّر منهما ، ولم يخرج عنه إلىٰ غيره ، فلزم التعريف للزوم الوصلة ، واستعمل صفةً جاريةً ، وقد يُستغنىٰ بها عن الموصوف ، فتقول : الذي مررت به زيدٌ ؛ لأنهّا دالّةٌ علىٰ الذات .

ومنها ما هو وصلةٌ ليس إلا ، ولا يكون مبتدأً ؛ لضعفه ، وقد يخرج عن الصلة إلىٰ معنًىٰ آخرَ ، كـ(ذو) و (ذات) .

ومنها ما هو كذلك إلا أنّه يُبتدأ به ، كالألف واللام .

ومنها ما لا يكون صفةً موصولةً ، وهي البواقي ، وإنّما لم يكن ذلك ؛ لإبهامها حتّىٰ لا تعطي تخصيصاً ، أو لأنّها ضمّنتْ معنىٰ الموصوف ، فصارت لا تجري عليه ؛ لأنّ الشيء لا يوصف بنفسه ، والأوّل أظهر .

وهي كلّها تخرج عن الصلة إلىٰ معنًىٰ آخرَ ، ولذلك كانتْ (الذي)

و(التي) أصلَ الموصولات ، ولا تتنكّر ، وما عداها يتنكّر إذا خرج عن الوصلة ما عدا (أيّ) .

[البحث الثالث : في صلة الموصول] :

والثالث : الصلة هي الجملة ، أو ما في تأويل الجملة ، التي يتمّ بها اسمٌ آخرُ تماماً ضروريّاً .

ومن شأنها أنّ الموصول معها في موضع المعمول ، وليس الموصول وحده في موضع المعمول ، وما بعده من الصلة كالتمام بمنزلة الصفة والمضاف إليه ، بل لا يحكم عليه بالإعراب إلا بعد التمام ، ولذلك وجب أن تكون تلك الجملة لا موضع لها بنفسها من الإعراب .

وصلات هذه الأسماء يجب أن تكون جملاً ، إمّا فعليّة أو اسميّة ، وأمّا الألف واللام فتكون بالمفرد باسم الفاعل ، أو المفعول ، ولا تكون بالجملة إلا في ضرورة الشعر ، كقوله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَلِ(١)

---

(١) بيت من البحر الطويل للفرزدق ، وهو في كثير من كتب النحو واللغة . ديوانه

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥٢١ ، رصف المباني : ١٦٢ ، الجنى الداني : ٢٢٢ ، الخزانة : ١/ ٣٢ .

ولا تكون بغير اسم الفاعل إلا في ضرورةٍ ، كقوله :

ترى القوم النبيّ اللّه منهم ... البيت[١] .

وأجازه بعض الكوفيّين[٢] ، وعلىٰ القول بأنّها موصولة ، ولزوم صلتها هذا النوع من الأسماء فيه إشكالٌ ؛ لأنّ الصلة من تمام الموصول وبعضٌ منه ، والعامل إمّا أن يعمل في الألف واللام ، أو في الصلة ، أو فيهما معاً ، ولا يصحّ أحدها ؛ أمّا الأوّل فلأنّ ما بعدهما من الصلة جارٍ بحسب العامل ، ولا الثاني ؛ لأنّ العامل لا يعمل في وسط الاسم ، ولا الثالث ؛ لأنّ العامل لا يعمل في موضعين من المعمول أصلاً ، ولا يقال : إذا قلت : أنت الضارب زيداً ، فـ(الضارب) رُفِعَ بالابتداء ، والفاعل سدّ مسدّ الخبر ، والجملة موضع الصلة ؛ لأنّا نقول : هذا يجري في المرفوع ، وأمّا في المنصوب ، نحو : رأيت الضارب زيداً ، والمجرور نحو : مررت بالضارب زيداً ، فالوجه أن يقال : إن كانت الصلة عبارةً عمّا يتمّ به الاسم المفرد الذي ليس في موضع معمول فهذا ليس بصلةٍ أصلاً ، وإن كانت عبارةً عمّا يتمّ به المفرد تماماً ضروريّاً فهذه صلةٌ .

---

(١) سبق تخريجه (ص : ٣٢٦) ، وروايته : (من القوم الرسول اللّه) .

(٢) ضرائر الشعر : ٢٨٩ .

ولا يقال : هذا يخرج إلىٰ قول الكوفيّين في أنّ النكرة تكون موصولةً[١] ، وما بعدها من صلتها في موضع الصفة ؛ لأنّا نقول : النكرة ليس من ضرورتها تمامها بالصلة ، أو نقول [٥٠أ] : إنّها تكون لا موضع لها بنفسها أو نائبةً عن ذلك ، وهو الأظهر في هذه ، بيانه أنّ الأصل ذِكْرُ (الذي) مع الجملة الفعليّة ، فيكون الإعراب مقدّراً بعد التمام ، لكنّ الجملة لا طرفَ إعرابٍ لها ، فلم يظهر فيها الإعراب ، فلمّا جُعِلَ بدلَ الجملةِ الاسمُ المفردُ كان له طرفُ إعرابٍ ، فلحقه ذلك في آخره ، وجُعِلَ بدلها في متصرّفاتها المفردُ لمّا اختُصِرَ الموصولُ ، وَصُيِّرَ بالألف واللام ، وليستْ لام التعريف الداخلة علىٰ المفرد ، وكذلك أجازوا أن تكون الصلة بالاسم المفرد في غير اللام ، وهو كلّه فاسدٌ .

وإنّما كان ذلك ـ أعني الجمل ـ لأنّهم أرادوا أن يجعلوا المعارف حَذْوَ النكرات ، فوضعوها كما وضعوا تلك ، ولمّا كانت الجمل بتأويل النكرة جلبوا لها وصلةً ؛ لتكون معرفةً معرفةً ؛ ليصحّ الوصف ، ولمّا امتنع وصلها بالمفرد معنًىٰ امتنع لفظاً ، وإنّما امتنع معنًىٰ لما ذكرنا من أنّ الغرض الوصفُ بالجمل ، وَحُمِلَ اللفظُ عليه ، وإن كان في المعنىٰ جملةٌ محذوفةٌ

---

(١) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٦٥ ، البحر المحيط : ٤/ ٦٩٤ .

الجزءِ فهو ضعيفٌ ، كقولك : رأيت الذي أفضل منك ، على معنىٰ : (هو أفضل منك) ، ولذلك ضعفتْ قراءة[1] : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] ، إلا (أيّ) ، و (ذا) في الإنكار ، في قولك : مَنْ ذا أفضلُ من عمرٍو ؟ ، وتقول : اضربْ أيُّهم أفضلُ ، أمّا (ذا) فحسن فيها ؛ لأنّهم أرادوا حذف مَنْ أَنْكَرَ عليه ذلك ؛ لأنّه ليس من شأنه ذلك حتّىٰ يقرن ذِكْرُهُ بِذِكْرِ الذي يزعم الزاعم أنّه مفضّلٌ عليه .

وأمّا (أيّ) فلأنّهم صيّروا مضافها كَذِكْرِهِ ؛ لأنّ المحذوف هو داخلٌ في المضاف ، فكأنّه مذكورٌ ، ولذلك لا يحذفُ إلا إذا كان داخلاً فيه ، لو قلت : اضربْ أيُّهم أبوه قائمٌ ، لما جاز للالتباس ، أو حُذِفَ للطولِ بالإضافة .

واختلف النحويّون في (أيّ) إذا حُذِفَ من صلتها جزءٌ ، فقال سيبويه[2] : تصير مبنيّةً ؛ لأنّها خرجتْ عن نظائر أخواتها من الموصولات ، فوصلت

---

(١) برفع ﴿أَحْسَنُ﴾ ، وهي قراءة الحسن البصريّ والأعمش ويحيىٰ بن يعمر وعبدالله بن أبي إسحاق .
انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٦٥ ، المحتسب : ١/ ١٣٤ ، الكشاف : ٢/ ٤٩ ، البحر المحيط : ٤/ ٦٩٤ ، الإتحاف : ٢٢٠ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٧-٣٩٨.

بالمفرد ، وما خرج عن النظائر وجب خروجه عن أصله إلى البناء .

وقيل[١] : لمّا خالفتْ أخواتها في الإعراب للمزيّة ارتفعتْ تلك بالنقص ، فرجعتْ إلى الأصل .

وقيل : لمّا حُذِفَ جزءُ الصلةِ تضمّنه ؛ لأنّه مفتقرٌ إلى الصلة ، و (أفعل) يبنى على الضمّ ؛ لأنّها حركته ، وله مزيّةٌ كالمنادى .

وقال الخليل[٢] : لا يكون مبنيّاً ، وقال أبو زيدٍ[٣] : هو الصحيح ؛ لأنّ الخروج عن النظائر لم نجده علّةً للبناء ، وسيُذْكَرُ في موضعه .

وسيبويه[٤] يجوّز أيضاً أن يكون مع حذف الصلة معرباً ، لكنّ البناء هو الأحسن ، ولذلك وقع الاختلاف في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] ، فقال سيبويه : هو مبنيّ ، وقال الخليل[٥] :

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٧١٢ ـ ٧١٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٩٧ .

(٣) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٩٩) بتصرّف .

(٤) الكتاب : ١/ ٣٩٨ .

(٥) الكتاب : ١/ ٣٩٧ .

هو معربٌ ، وهو قول الكوفيّين [١] ، ويدلُّ عليه قراءة النصب [٢] في قراءة يعقوب [٣] ، والمعنىٰ : لنأخذنَّ من كلّ شيعةٍ ، و ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ استفهام ، و ﴿ أَشَدُّ ﴾ خبره ، ولذلك قال الخليل [٤] : هو علىٰ الحكاية ، وقال أبو زيدٍ [٥] : « يريد علىٰ حكاية لفظ الاستفهام كما يحكىٰ النداء في قولهم : (اللهمّ اغفر لنا أيّتها العصابة) [٦] ؛ لما في ذلك من معنىٰ التخصيص ، ولا يريد علىٰ حكاية القول » .

وقال يونس [٧] : هي معلّقة ؛ لأنّ ﴿ لَنَنزِعَنَّ ﴾ دخله معنىٰ : (ليميّزنّ من

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٧٠٩ .

(٢) هي قراءة معاذ بن مسلم الهرّاء ، وطلحة بن مصرّف ، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، وزائدة بن قدامة الثقفيّ عن سليمان بن مهران الأعمش .

انظر : مختصر ابن خالويه : ٨٦ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٣٢٢ ، البحر المحيط : ٧/ ٢٨٨ .

(٣) لم أجد من عزا هذه القراءة له .

ويعقوب هو : ابن إسحاق الحضرميّ ، أحد القرّاء العشرة ، توفي سنة ٢٠٥ هـ .

ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القرّاء : ٢/ ٣٨٦ ـ ٣٨٩ .

(٤) الكتاب : ١/ ٣٩٧ .

(٥) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٩٩) .

(٦) سبق تخريجه في (ص : ٣٨٨) .

(٧) الكتاب : ١/ ٣٩٨ ، الأصول : ٢/ ٣٢٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٤٢ .

كلّ شيعة) ، فدخله معنى العلم .

وقال [٥٠ب] الأخفش[١] ﴿مِن﴾ زائدة ، و ﴿كُلِّ﴾ مفعوله ، و ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ .

وقال المبرّد[٢] : ﴿أَيُّهُمْ﴾ مرفوعةٌ بـ﴿شِيعَةٍ﴾ ؛ لأنّه في معنى (يشيع) ، أي : من كلّ فريقٍ يشيعُ أيّهم أشدُّ .

وقد جاء حذف الصلة من (الذي) في قراءة من قرأ[٣] : ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] ، وفي قراءة[٤] : ﴿مَّا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦] .

ومن شأن هذه الجمل أن تكون خبريّة يدخلها الصدق والكذب[٥] ، فلا يكون فيها الاستفهام والطلب والتعجّب والتمنّي والدعاء ؛ لأنّ المقصود

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٣٢٤ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٥٨ ، البحر المحيط : ٧/ ٢٨٧ ، مغني اللبيب : ١٠٨ .

(٢) انظر : مجالس العلماء للزجاجيّ : ٢٣١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٣٢٤ ، الدرّ المصون : ٧/ ٦٢٣ .

(٣) سبق تخريج القراءة في (ص : ٣٨١) .

(٤) برفع ﴿بعُوضَةٌ﴾ ، وهي قراءة الضحاك وقطرب ورؤبة بن العجاج وإبراهيم بن أبي عبلة . انظر : المحتسب : ١/ ٦٤ ، إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٥٣ ، البحر المحيط : ١/ ١٩٨ .

(٥) البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٥ ، الكافية في النحو : ١٥٢ ، شرحها لابن الحاجب : ٧٢ ، شرحها للرضيّ : ٢/ ٣٧

بها الوصف ، والوصف خبرٌ ، ولا تكون هذه أوصافاً ولا أخباراً [١] كما تقدّم ؛ ولأنّها لا توضّح ، ولا تخصّص لإبهامها ، ألا ترىٰ أنّ السؤال مبهمٌ غيرُ معلومٍ ، ولا بدّ من علم الجملة ، وقيل : هذه الأسماء للغيبة ، والأمر والتمنّي للمواجهة ، فتناقضا ، وإن كانا للغائب كان فاعلهما غيرَ (الذي) ، فلا يعود عليه شيءٌ ، ولأنّ الصلة مع الموصول تقدّر باسمٍ واحدٍ ، وهذه لا تتقدّر باسمٍ واحدٍ ، ولأنّ الموصول يُخْبَرُ عنه وبه ، وهذه لا يصحُّ فيها ذلك .

وما جاء منه فلا يكون إلا بتقدير إضمار القول ؛ ليخرج إلىٰ ذلك ، كما في الوصف في قوله :

جاؤوا بمَذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطّْ [٢]

وهو خارجٌ عن الأصل .

---

(١) في نسخة التحقيق : (أوصاف ولا أخبار) .

(٢) بيت من مشطور الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه : ٢/ ٣٠٤ .

وهو في : الكامل : ٢/ ١٠٥٤ ، المحتسب : ٢/ ١٦٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٠٧ ، المغني : ٣٢٥ ، شرح أبياته : ٥/ ٥ ، الخزانة : ٢/ ١٠٩ .

وفي التعجّب والقسم من غير إضمار القول خلافٌ[١]، ووجه جوازه أنّهما خبرٌ يوضّحان الموصول كما يوضّح الموصوف ، فكما تقول : مررت برجلٍ ما أحسنه ! ، وبرجلٍ لتكرمنّه ، كذلك تقول : مررتُ بالذي لتكرمنّه ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [النساء: ٧٢] أي : للذي ليبطئنّ .

وأمّا (كأنّ) و (لعلّ) و (ليت) فالأحسن أن لا تكون في الصلة ؛ لأنّها غيّرتِ الخبر عن مقتضاه ، وقد تدخل في الصلة مراعاةً للأصل[٢]، وأنشدوا :

---

(١) أجاز جماعة من النحاة وقوعها تعجبيّة منهم ابن خروف، وأجاز ابن السرّاج في (الأصول في النحو : ٢ / ٣٤٠) وقوعها قسميّة ، وتبعه ابن أبي الربيع السبتيّ ، ومنعه قدماء النحويّين كالفرّاء والزجاج .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٧٦ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٧٥ـ٧٦ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨٢، البسيط في شرح الجمل : ١/ ٢٨٢ ، الملخص في ضبط قوانين العربيّة : ١٩٣ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٣٧ ، الارتشاف : ١/ ٥٢١ ، البحر المحيط : ٣/ ٧٠٤ .

(٢) أجازه هشام بن معاوية والمبرّد .

انظر : هشام بن معاوية الضرير : حياته ، آراؤه ، منهجه : ٩٧ ، المقتضب : ٣/ ١٩٤ .

وإنّي لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلّي وإن شطّتْ نواها أزورها(١)

ومن شأنها أن تكون معلومةً للمخاطب(٢) ؛ لأنّها لو لم تكن كذلك لما كانتْ موضحةً ولا مبيّنةً للموصول ؛ لأنّ الموصول أصله أن يدلَّ على مبهم ذاتٍ ، والصلة توضّح هذه الذات ، فكأنّها ذاتٌ لها هذا المعنى ، وهو الصلة ، وعلى هذا فإن كان الصلة تخصصت الذات من غيرها في علمك ، وإن لم يكن لم تكن تلك الذات معلومةً ، فلم تكن الصلة موضّحةً ، وأدخلت الألف واللام ؛ لتحمل على ما حصل عندك من هذه الذات التي علمت لها هذا المعنى ، والصلة إن كانت واقعةً كانت هي الصلة بعينها ، وإن كانت غير واقعة كانت الصلة ما تناول منها تأويل الواقع ، كقولنا : جاءني الذي يقوم غداً ، أي : الذي يقدّر قيامه غداً ، ونحوه .

وكذلك إن كان صلتها شرطاً ، نحو : الذي إن قام قام أبوه منطلقٌ .

قالوا : فإذا دخلها معنى الشرط لم تكن صلتها شرطاً ؛ لاجتماع الشرطين ،

---

(١) بيت من البحر الطويل للفرزدق ، ورواية (ديوانه : ٢/ ٦٦١ ط : الصاوي) :

وإنّي لرامٍ رميةً قِبَلَ التي لعلّي وإن شقّتْ عليَّ أنالها

انظر : إيضاح الشعر : ٤٣٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢ / ٤٣٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٨٠ ، المغني : ٥٠٧ ، شرح أبياته : ٦/ ١٩١ ، الخزانة : ٥/ ٤٦٤ .

(٢) الحاصر لفوائد المقدّمة في عمم حقائق الإعراب : ١/ ٣٠٦ .

والشيء لا يكون تمامَ نفسه ، ولأنّه لا يوضّح ؛ لأنّه لا يثبت له . وليس بصحيح ؛ [١٥١أ] أمّا الأوّل فليس أحدهما هو الآخر حتّىٰ يكون الشيء تماماً لنفسه ، بل كلّ واحدٍ شرطٌ علىٰ حدته بمشروطه ، كقولك : الذي إنْ تطلع الشمس ينظر إليها فهو صحيح البصر .

وأمّا الثاني فهو منقوضٌ بالشرط الأوّل .

ومن شأن الصلة أن تعامل معاملة الغائب وإن كانت خبراً عن مخاطب ، فتقول : أنت الذي يفعل كذا ، وأنتم الذين يفعلون كذا ، ولا يكون الخطاب[١] ؛ لأنّ (الذي) محالٌ علىٰ غائبٍ ، فجرتْ صلته عليه ؛ لأنّه في المعنىٰ كالوصف ، ولا يجوز الخطاب إلا في الشعر ، كقوله :

وأنا الذي قتّلتُ بكراً في الوغى ... وتركتُ مرّةَ غيرَ ذاتِ سنامِ[٢]

والوجه : وأنا الذي قتلَ .

---

(١) أجازه المبرّد وابن الأثير .

انظر : المقتضب : ٤ / ١٣١ ، البديع في علم العربيّة : ٢ / ٤٣٧ .

(٢) بيت من البحر الكامل للمهلهل بن ربيعة التغلبيّ ، والرواية المشهورة :(وتركتُ تغلب)

انظر : ديوانه : ٧٩ ، المقتضب : ٤/ ١٣٢ ، الأصول في النحو : ٢/ ٣٠٩ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٥٨ ، المقصور والممدود لابن ولاد : ٨٨ ، شرح المفصّل : ٤/ ٢٥ ، الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٢٣ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٧ ، الخزانة : ٦/ ٧٣ .

وقال آخر :

يا أيّها الذَّكَرُ الذي قد سُؤتني وفضحتني وطردتَ أمَّ عياليا (١)

والأصل : الذي قد ساءه .

وقال آخر :

يا مرّ يابنَ واقعٍ (٢) يا أنتا

أنت الذي طلّقتَ عامَ جُعتا (٣)

وزعم بعض الكوفيّين أنّ (الذي) يصحُّ أن تكونَ ملغاةً ، فيعامل الأوّل ، فتقول : أنت الذي تقوم ، وأنت الذي قمتَ ، ومنعه بعضهم في (مَنْ) ، فلا يقول : أنت مَنْ تقوم ؛ لأنّ (مَنْ) لم تُلغَ ، بخلاف (الذي) .

---

(١) بيت من البحر الكامل لأبي النجم العجليّ .

انظر : ديوانه : ٢٣٦ ، المقتضب : ٤/ ١٣٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ١٣ ، ٤١١ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٨/ ٣٩ .

(٢) في المخطوطة : (رافع) ، وهذا تحريف .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لسالم بن دارة ، وعزيا إلى الأحوص في (ملحقات ديوانه : ٢١٦) ، وهو وهمٌ . ويروىٰ الأوّل منهما : يا أبجر بن أبجر يا أنتا .

انظر : نوادر أبي زيد : ٤٥٥ ، سرّ الصناعة : ١/ ٣٢٥ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ١٢٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٢٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٣١ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٢٣٢ ، الخزانة : ٢/ ١٣٩ .

وأمّا (أيّ) فلا تكون موصولةً ، وهي مضافةٌ إلىٰ نكرةٍ ، فلا تقول : اضربْ أيَّ رجلٍ يقوم ، علىٰ معنىٰ : اضربْ الذي يقوم منهم ؛ لأنّها نكرةٌ حينئذٍ ، والموصولات معارفُ .

وتعريف (أيّ) بالإضافة ، بخلاف الاستفهام ؛ فإنّها تكون فيه نكرةً ، وكذلك في الشرط ، ولذلك امتنع في قوله تعالىٰ : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾ ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] أن تكون ﴿ أَيَّ ﴾ موصولةً بـ﴿ يَنقَلِبُونَ ﴾[1] .

وقال أبو زيدٍ[2] : إنّ صلة (ما) لا بدَّ أن تكون فعلاً غير خاصٍّ ، بل مبهماً يحتمل التنويع ، نحو : أعجبني ما صنعتَ ؛ لأنّ الصنع عامٌّ ، ولا تقول : أعجبني ما تجلس ، ولا : أعجبني ما جلستَ ؛ لأنّ الجلوس نوعٌ خاصٌّ ليس مبهماً ، فكأنّك قلتَ : أعجبني الجلوس الذي جلستَ ، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوّله رافعاً للإبهام ، فلا معنىٰ حينئذٍ لها .

قلتُ : وكأنّ (ما) تسبك المبهم ، و (أن) تسبك الخاصّ ، ألا ترىٰ أنّك

---

(١) بل (أيّ) هنا استفهاميّة منصوبة بـ(ينقلبون) ، وقد فصّل السهيليّ هذه المسألة في (نتائج الفكر في النحو : ٢٠٠) . وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ١٠٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٥٠٦ ، مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٥٣٠ ، البحر المحيط : ٨/ ٢٠٢ .

(٢) السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٨٦) .

لو قلتَ : مررتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ ، على تقدير : مشيئك من رجلٍ ، و : ([لا] [١] **افعله ما اطّتِ الإبل**)[٢] ، على تقدير : مدّة أطيط الإبل ، لم تحسن هنا (أنْ) .

وذهب [٣] أيضاً إلى أنّ (ما) المصدريّة اسمٌ ، وأنّها هي التي بمعنى (الذي) من الصلة ، وليستْ حرفاً [٤] ، وهو رأي المبرّد والرمّاني [٥] ، واستدلّ على ذلك بأن تقول : أعجبني أن تجلس ، ولا تقول : أعجبني ما تجلس ؛ لأنّها بمعنى (الذي) ، فتكون مبهمةً ، فلا يكون صلتها خاصّاً ، بل مبهماً ، وهذا خاصٌّ ، ولو كانتْ بمعنى (أنْ) لجاز .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر : نكتة الأمثال : ٢٣٩ ، المستقصى : ٢/ ٢٤٦ ، كتاب الأمثال لمجهول : ١٠١ ، اللسان : ٧/ ٢٥٦ .

(٣) أي السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ١٨٠ ، ١٨٥ ـ ١٨٦) .

(٤) القول بحرفيّتها مذهب سيبويه والجمهور .

انظر : الكتاب : ١/ ٣٦٧ ، ٤١٠ ، الأصول في النحو : ١/ ١٦١ ، البغداديّات : ٢٧١ ، الأزهيّة في علم الحروف : ٧١ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٥٥٨ ، الجنى الداني : ٣٣١ .

(٥) عُزيَ القول باسميّتها إلى المبرّد والرمّانيّ في (شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٥٤) ، وما في (المقتضب : ٣/ ٢٠٠) يخالفه ؛ إذ نصّ المبرّد فيه على حرفيّتها .

[البحث الرابع : في رابط الصلة] :

الرابع : يشترط في الصلة وجود ضمير عائد على الموصول ، وإنّما كان ذلك لأنّه لا بدّ من رابطٍ بين المبيَّن والمبيِّن ، وإلا توهّم الانفصال[1] ، وأيضاً لو لم يكن ثَمَّ رابطٌ لكانتْ الصلة لغير تلك الذات المطلوب بيانها ، وقيل : إنّ الصلة في الحقيقة للموصوف [٥١ب] الأوّل ، فلا بدَّ فيها من ضميرٍ يعود على ما ينزّل منزلة الموصوف ، وإلا خلتِ الجملة الوصفيّة عن الضمير ، ولمّا وُضِعَتِ (الذي) للوصف لم نحتج إلى ضميرٍ يعود على الموصوف الأوّل ؛ إمّا لأنّه كـ(ذو) الوصفيّة ، أعني أنّه موضوعٌ للصفة ، وأمّا لأنّه هو الأوّل ، فيعاد عليه استغناءً به عن الأوّل ؛ لأنّه منه .

وهذا الضمير العائد ينبغي أن يكون ممّا للجملة به تعلّقٌ ، كالفاعل ، والمفعول على أصنافه ، والمبتدأ ، والخبر .

وأمّا إنْ كان ممّا يتعلّق هو بالجملة ، كالتوابع ، فإن كان الذي له الموصول ظاهراً في الصلة فلا يجوز ، نحو : لقيت الذي أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ ، وأكرمت الذي سُرِقَ زيدُ ثوبُهُ ، ونحوه ؛ لأنّ الموصول لا يكون لغير مذكورٍ في الصلة ظاهراً ، بل لا بدَّ من كونه مضمراً إلا شاذاً ، كقوله :

---

(١) البديع في علم العربيّة : ٢ / ٤٣٧ .

وأنتِ الذي في رحمة[(١)] اللّه أطمعُ[(٢)]

كما تقدّم .

وإن لم يكن ظاهراً فإن كان مضافاً فيجوز ، نحو : رأيتُ الذي ضرب زيدٌ غلامَهُ ، وإن كان معطوفاً عليه نحو : رأيتُ الذي قام زيدٌ وأخوه ، والهاء عائدةٌ على (الذي) ، لا على (زيد) ، فيجوز ، وفصّلَ السهيليّ[(٣)] ، فقال : إن كانت الواو جامعةً جازَ ، وإن كانتْ عاطفةً لم يجزْ .

فإن كان مصرّحاً بالفعل فلا يجوز إجماعاً ، نحو : رأيتُ الذي قام زيدٌ ، وقعد أخوه ، وكذلك من يقدّر في المعطوف فعلاً آخر ؛ لأنّ الصلة لا يُعْطَفُ عليها إلا بعد تمامها .

والضمير الرابطُ إمّا أن يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

فأمّا المرفوع فإمّا أن يكون مبتدأً ، أو لا ، فإن لم يكن لم يُحْذَفْ ؛ لأنّه فاعلٌ وما أشبهه ، وهو إمّا مستترٌ ، أو متّصلٌ ، ولا يجوز حذفهما ، نحو : رأيتُ الذي ضربتُ ، ونحوه من المتّصل ، وإن حُذِفَ رجع إلى الاستتار .

وإنْ كان مبتدأً فإمّا أن يكون في صلة (أيّ) ، أو لا ، فإن كان في الصلة

---

(١) كلمة (رحمة) غير واضحة في المخطوطة .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٢١٦) .

(٣) نتائج الفكر في النحو : ٢٥٠ .

(أيّ) جاز حذفه وإثباته ، ما لم يكن في الصلة ما يستدعي ثبوته ، كالعطف عليه ، كقولك : اضْرِبْ أيَّ الرجلين هو والعدم سواءٌ ، ونحوه ، سواءٌ طالتِ الصلةُ ، أو لم تطلْ ، كقوله تعالى : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] .

وأمّا إن كان في صلة غيرها فإن كان فيها مانعٌ كذلك لم يُحْذَفْ ، كقولك : رأيتُ الذي هو وأبوه قائمٌ يضحكُ ، وإن لم يكن فإن كان الخبرُ ظرفاً ، أو مجروراً ، أو فعلاً ، لم يُحْذَفْ ، وإنْ لم يكنْ فإمّا أن تطول الصلة ، أو لا ، فإنْ لم تطلْ لم يُحْذَفْ إلا قليلاً لا يُقاسُ عليه ، كما قرئ في قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] رفعاً[(١)] ، وقوله : ﴿ مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٦] بالرفع[(٢)] ، وإن طالتْ جازَ حذفُهُ ، كقوله : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً .

وأمّا المنصوب فإمّا أن يكون في صلة الألف واللام ، أو لا ، فإن كان في صلتها لم يُحْذَفْ إلا قليلاً ، نحو : جاء الضاربه زيدٌ ، فإن تقدّم ما يدلُّ عليه جاز ، كقوله تعالى : ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥] ، وإنْ لم يكن فإمّا [أن يكون] منفصلاً ، أو متّصلاً ، فإن كان [١٥٢أ] منفصلاً فلا يحذف ؛ لأنّه مستقلٌّ بنفسه ، وقد

---

(١) سبق تخريجها في (ص : ٤٠٣) .

(٢) سبق تخريجها في (ص : ٣٨١) .

خرج من الفعل ، وإن كان متّصلاً فيحذف ؛ لأنّ الأوّل يدلّ عليه ، وهو كالجزء منه ، كما في : يدٍ ، ودمٍ ، ولأنّه إذا اتّصلَ أشبهَ التنوينَ الذي يُحذفُ للطولِ والخفّة .

والمتّصلُ إمّا أن يكونَ معه ضميرٌ غيرُهُ ، أو لا ، فإن كان لم يحذف ، نحو : جاء الذي ضربته في داره ، لا يجوز : جاء الذي ضربت في داره ؛ للّبسِ ، وإنْ لم يكنْ فإمّا أن يكونَ موصولاً بالفعلِ ، أو لا ، فإن لم يكن لم يجزْ حذفُهُ ، نحو : جاء الذي إنّهُ قائمٌ ، وإن كان جازَ حذفُهُ ؛ لأنّه فضلةٌ قابلةٌ للحذفِ ، والكلامُ قد طالَ بصيرورة أشياءَ كشيءٍ واحدٍ من الفعلِ والفاعلِ والمفعولِ والاسمِ الموصولِ والألفِ واللامِ ، فوجدَ سببُ الحذف ، فانحذفَ .

وأمّا إن كان مجروراً فإمّا مضافاً ، أو لا ، والأوّل لا يجوز حذفُهُ إلا بحذف المضاف ، وهو ضعيفٌ ، وإن لم يكنْ فإمّا أن يكون في موضع رفعٍ ، أو لا ، فإنْ كان لم يجزْ ؛ لأنّه بمنزلة الفاعل ، وإن لم يكن فإمّا أن يكون معه ضميرٌ غيرُهُ ، أو لا ، فإنْ كان لم يجز ، وإنْ لم يكنْ فإمّا أن يدخل جارٌّ على الموصولِ ، أو لا ، فإن لم يدخلْ لم يجزْ ، وإن دخلَ فإمّا أن يتّفقَ عاملاهما ، أو لا ، فإن لم تتّفقْ لم يجزْ ، نحو : جاءني الذي مررتَ به ،

إلا أن يكون ضميرَ ظرفِهِ ، نحو قولك : أيَّ اليومِ الذي تضْرِبُ فيه عبدَاللّهِ؟ ، فيجوز حذفُهُ كما جاز في الصفة في قوله تعالىٰ : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ﴾ [البقرة: ١٢٣] ، وهو هنا أولىٰ .

وقال الكسائيُّ[١] : لا يكون الضميرُ المحذوفُ إلا الهاءَ المتّصلةَ بالفعلِ بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ ، يدلُّ عليه قولُهُ :

ويوماً شهدناه سُليماً وعامراً قليلٍ سوى الطعنِ النِّهالِ نوافلُهْ[٢]

وقيل : هو اختيار الأخفش[٣] ، وقيلَ[٤] : ولا يكون المحذوفُ إلا (فيه) الجار والمجرور . وأمّا قوله تعالىٰ : ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٦٢] [فـ]ـلا بدّ من حذف (منهم) سوىٰ هذه الجملة

---

(١) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٢ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٧١ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٠٨ ، المغني : ٦٥٤ .

(٢) بيت من البحر الطويل لرجل من بني عامر .

انظر : الكتاب : ١/ ١٧٨، المقتضب : ٣/ ١٠٥، الكامل : ١/ ٣٣، إيضاح الشعر : ٥٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦٥٤ ، المغني : ٦٥٤ ، شرح أبياته : ٧/ ٨٤ .

(٣) المغني : ٦٥٤ .

(٤) أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦ .

خبر ﴿إنَّ﴾[١]، وليستْ موصولةً، بل شرطيّةٌ، ولذلك شاعَ الحذفُ، كما أنّ قوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ﴾[٢] جوابُ ﴿إنَّ﴾، لا خبرٌ، وإن كان الموصول بـ(إنّ) لا يتضمّن الشرط على رأيٍ.

وإن دخلَ فإمّا أن يتّفقَ عاملاهما، أو لا، فإن لم يتّفقْ لم يجز، نحو: نظرتُ إلى الذي مررتَ به، إلا أن يكون في المواضع التي شأنها أن يُتّسعَ فيها، فيحذفَ الجارُّ، ويُضْمَرَ الفعلُ، على ما ذكرنا في بابه.

وقد جوّزه بعضهم[٣]، وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَاقَدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾[٤] [المائدة: ٨٩]: إنّ الأصل: (عاقدتم عليه الأيمان)؛ لأنّ (عاقَدَ) كـ(عاهَدَ).

وإن اتّفقا جاز حذفه، نحو: مررتُ بالذي مررتُ، كقوله:

---

(١) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة: ٦٢].

(٢) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الأحقاف: ١٣].

(٣) هو أبو عليّ الفارسيّ في (الحجّة: ٣/ ٢٥٢)، وانظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٥١.

(٤) قراءة ابن عامر: ﴿عاقدتم﴾.
انظر: السبعة: ٢٤٧، الحجّة لابن خالويه: ١٣٤، الحجّة لابن زنجلة: ٢٣٥.

نصلّي للذي صلّتْ قريشٌ ونعبدُهُ وإنْ جَحَدَ العمومُ[(١)]

اجتزاءً بالأوّل .

وفي كيفيّة الحذفِ نظرٌ ، قيل[(٢)] : المحذوفُ [٥٢ب] أولاً هو الحرفُ ؛ لدلالة الأوّل عليه ، لا لأجل الفعل ؛ لأنّ إيصال الفعل إلىٰ المجرور بحذف الجارِّ ليس قياساً إلا أن يكونَ في المواضع التي سُمِعَ فيها ، فيحتملُ حذفُهُ ؛ للفعل ولدلالة الأوّل ، ثمّ اتّصل الفعل لضرورته ، ثمّ حُذِفَ بعد الاتّصال ، ووردَ عليه بأنّ هذا ليس بقياسٍ ؛ لأنّه لا يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ للدلالة ؛ لأنّ المعمولَ لا يستقلُّ بنفسه .

وقيل[(٣)] : حذفُ الجارِّ والمجرورِ دفعةً واحدةً ؛ لدلالة الجارّ والمجرورِ الأوّل عليه ؛ لأنّ الضميرَ هو الموصولُ ، وقيل : حُذِفَ الفعلُ تقويةً بالأوّل ، بمنزلةِ قولك : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، ألا ترىٰ أنّ (عمراً) أُوصِلَ إليه الفعلُ

---

(١) بيت من البحر الوافر لم أهتد إلىٰ قائله .

وانظر : المقرّب : ١/ ٦٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٠٥ ، نتائج التحصيل : ٢/ ٧٥٥ ، شفاء العليل : ١/ ٢٣١ ، التذييل والتكميل : ١/ ٢٢١أ ، شرح قطر الندىٰ : ١١٠ .

(٢) هذا قول الكسائيّ ، واختاره ابن الشجريّ . انظر : أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦ ، ٧ .

(٣) هذا قول سيبويه والأخفش . (شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٤٣) .

الأوّلُ . وَرُدَّ بأنّه منصوبٌ بمعناه لا بلفظه .

وأمّا إذا كان في معطوفٌ عليها مثلها ، أو اشتملتْ علىٰ ضميره إن كان علىٰ نحو ما قبله ، وصحّ في الأوّل الحذفُ صحّ في الثاني ، نحو : الذي ضربتُ ، وأوجعتُ ، زيدٌ ، وإن لم يصحّ فقد يصحّ في الثاني ؛ لدلالة الأوّل عليه ، نحو : رأيت الذي صلّيتُ عليه ، وصلّيتُ ، ولا يبعدُ العكسُ ، فلو قلت : رأيتُ الذي ذهبتُ إليه ، ومررتُ ، لم يجز . وإن اختلفا روعيَ كلٌّ واحدٍ بحسبه .

[البحث الخامس : في حكم تقدّم الصلة علىٰ الموصول] :

الخامس : هذه الصلة لا يصحُّ أن تتقدّم علىٰ الموصول ، ولا أبعاضُها ، ولا يفصلُ بينها وبين الموصول ، ولا بينها وبين أبعاضها ، بشيء ؛ أمّا الأوّل فلأنّها من تمامِ الاسمِ ، وبمنزلة التنوين ، وما كان موضوعُهُ التمامَ فإن تقدّم خرجَ عن التماميّة ، وصار متمّماً ، فلا يكون متمّماً ، وحينئذٍ يصيرُ الموصول متمّماً ، ويبطل أن يكون متمّماً ؛ لأنّه لا يتمّ في نفسه ، وقد حُكِيَ تقدُّمُ الظروفِ والمجروراتِ ، ومنه قوله :

تقولُ وصكّتْ صدرَها بيمينها أبعليَ هذا بالرحى المتقاعسُ[١]

أي : المتقاعس بالرحىٰ .

وقال :

لا تدخلوه فإنّي يا بني الصفراء مهري بالمذل[٢]

وقد فعلوا ذلك في صلة (أنْ) ، كقوله :

ربّيتُهُ حتّى إذا تمعددا

كان جزائي بالعصا أنْ أُجْلدا[٣]

وقيل[٤] : منه قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [يوسف : ٢٠] ،

---

(١) بيت من البحر الطويل لهذلول بن كعب العنبريّ .

انظر : حماسة أبي تمّام : ١/ ٣٥٣ ، الكامل للمبرّد : ١/ ٣٥ ، إيضاح الشعر : ١١٩ ، اللامات للزجّاجيّ : ٥٨ ، الخصائص : ١/ ٢٤٥ ، المنصف : ١/ ١٣٠ ، الخزانة : ٨/ ٤٣٠ .

(٢) بيت لم أقف عليه في مراجعي ، ولم أتبيّنه .

(٣) بيتان من مشطور الرجز للعجّاج في (ملحق ديوانه : ٢/ ٢٨١) .

انظر : إيضاح الشعر : ١١٩ ، اللامات للزجّاجيّ : ٥٩ ، المحتسب : ٢/ ٣١٠ ، المنصف : ١/ ١٢٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٩/ ١٥١ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٤١٠ ، الخزانة : ٨/ ٤٢٩ .

(٤) قاله الكوفيّون . انظر : مجالس ثعلب : ١/ ٢٠٧ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٩ .

وكأنّه متأوّلٌ على تقدير فعلٍ قبله[١] .

وأمّا الثاني فلـمّا كان المجموع كأنّه اسمٌ واحدٌ ، والواحد لا يفصل بينه وبين حروفه بشيء ، كذلك هذا إلا ما كان من قبيل التأكيد والتبيين ، كاليمين ونحوه ، كقوله :

ذاك الذي وأبيك تَعرفُ مالكاً والحقُّ يدمغُ ترهّاتِ الباطلِ[٢]

فيكون اعتراضاً فيها .

وأمّا قول سيبويه[٣] : « إنّ الذي في الدار أخوك قائماً » ففصل بين بعض الصلة وبعضها بالخبر ، فقيل[٤] : (قائماً) هنا ليس معمولاً للمجرور ، بل لـ(أخوك) على تأويله إمّا من الصداقة ، وإمّا بمنزلته ، ففيه حقيقة معنى الفعل ، فيعمل فيها .

---

(١) انظر : الكامل للمبرّد : ١/ ٣٦ ، الأصول في النحو : ٢/ ٢٢٣ ، البغداديّات : ٥٥٣ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٣٩ ، الارتشاف : ١/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣ .

(٢) بيت من البحر الكامل لجرير في (ديوانه : ٢/ ٥٨٠) .
وانظر : التعليقة للفارسيّ : ٢/ ٢٦٠ ، المسائل الحلبيّات : ١٤٤ ، الخصائص : ١/ ٣٣٦ ، المقرّب : ١/ ٦٢ ، المغني : ٥١١ ، شرح أبياته : ٦/ ٢١٢ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٨٧ .

(٤) شرح السيرافيّ : ٣/ ١٢ ب ، التعليقة للفارسيّ : ١/ ٢٩٥ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٥١٩ ـ ٥٢٠ .

[البحث السادس : في حذف الموصول] :

السادس : الموصول لا يُحذفُ ، وتبقى صلته ، وذهب الفرّاء[١] إلى جواز حذفه إذا صُدِّرَ الكلامُ بـ(من) ، وزعم أنّ العرب تفعلُ ذلك ، تقول : (منّا يقولُ كذا ، ومنّا لا يقوله) ؛ لأنّ (مِنْ) بعضٌ لما هي منه ، فلذلك أدّتْ عن المعنى المتروك ، وقال تعالى ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾ [الصافات : ١٦٤] ، وقوله : ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء:٤٦] ، وقال الكميت :

لكم مسجدا اللّهِ المزورانِ والحصى لكم قِبْصُهُ من بين أثرى وأقترا[٢]

أي : من بين من أثرى وأقترى ، وأنكره أبو العبّاس[٣] والزّجّاج[٤] وجمهور أصحابنا[٥] ، وما احتجّ به محمولٌ على حذف الصفة ، كأنّه قال :

---

(١) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٧١ ، ٢/ ٣١٥ ، مجالس ثعلب : ٢/ ٤٤٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٦٠ ، الارتشاف : ١/ ٥٥٥ .

(٢) بيت من البحر الطويل للكميت بن زيد .

انظر : إصلاح المنطق : ٣٩٧ . شرح أبياته : ٦٠٠ ، الصحاح : ٢/ ٧٨٦ ، الإنصاف : ٢/ ٧٢١ ، المشوف المعلم : ١/ ٣٨٥ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٨٤ .

(٣) المقتضب : ٢/ ١٣٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٥٧ ـ ٥٨ .

(٥) شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٦١ .

فريقٌ يفعلُ كذا ، وما منّا أحدٌ إلا له .

وأجاز سيبويه[1] والأخفش[2] والزّجّاج[3] الأمرين[4]، كما يجوز في غير الصلة : قمتُ اليومَ ، وقمتُ في اليومِ .

[١٥٣أ] وقول حسّان :

فمن يهجو رسولَ اللّه منكم ... ويمدحه وينصره سواءُ[5]

أي : فرجلٌ يهجوه ، ورجلٌ يمدحهُ ، سواءٌ .

وإنّما كانتِ الصلةُ لا تحذف لأنّها جيء بها للتبيين ، فلو حُذِفَتْ لكان نقصاً ، ولكان في الظاهر الموصول مستقلاً ، ولا يكون كذلك إلا أنّه قد يُحذف

(١) الصحيح أنّ رأي سيبويه هو أنّ المحذوف (فيه) ؛ إذ نصّ على ذلك في (الكتاب : ١/ ١٧٨) ، وأظنّ أنّ المؤلّف ـ رحمه الله ـ انساق وراء ابن الشجريّ في وهمه بنسبة هذا الرأي إلى سيبويه . (أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦) . ونقل هذه النسبة أبو حيّان عن المهدويّ . (البحر المحيط : ١/ ٣٠٧) .

(٢) معاني القرآن للأخفش : ١/ ٩٢ـ ٩٣ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٢٨ .

(٤) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٢ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٧١ .

(٥) بيت من البحر الوافر لحسّان بن ثابت الأنصاريّ ـ رضي الله عنه ـ في (ديوانه : ٧٦) . وانظر : المقتضب : ٢/ ١٣٧ ، تذكرة النحاة : ٧٠ ، المغني : ٨١٥ ، شرح أبياته : ٧/ ٣٠٥ .

للطول ، وذلك إمّا شطر الجملة ، أو الجملة بأسرها ، فمن حذف الشطر حذفُ المبتدأ بعد (أيّ) ، وبعد (الذي) في ما حكاه الخليلُ[١] : **(ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً)** ، قال[٢] : وإنّما حَسُنَ لطولِ الكلام ، وعلى هذا فإذا لم يطلْ لم يكن ، وحكى سيبويه[٣] : **(ليس غيرُ هذا الذي أمسِ)** ، يريد : غير هذا الذي فعلَ أمسِ .

وأمّا حذفُ الجملة فبعد (التي) في قولهم :

بعد اللتيّا [واللتيّا][٤] والتي[٥]

يريدون : بعد الخطّة التي من فظاعتها كيتَ وكيتَ ، والحذف تأكيدٌ للإبهام ، وأنّها بحيث تقصر العبارة عنها ، وقيل[٦] : كأنّها في تأويل الدويهية

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٩٩.

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٧٦ .

(٤) ساقطة من المخطوطة .

(٥) بيت من مشطور الرجز للعجّاج .

انظر : ديوانه : ١/ ٤٢٠ ، نوادر أبي زيد : ٣٧٦ ، الكتاب : ١/ ٣٧٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٧٣ ، المقتضب : ٢/ ٢٨٩ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٨ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٤ ، المغني : ٨١٦ ، الخزانة : ٦/ ١٥٤ .

(٦) إيضاح الشعر : ٤٢٦ ، تحصيل عين الذهب : ٣٧٣ .

والداهية .

وقال :

ولقد رأبتُ ثأى العشيرة كلّها   وكفيتُ جانيها اللتيّا والتي(١)

[البحث السابع : في حكم إتباع الموصول] :

والسابع : لا يجوز أن يُتبَعَ الموصولُ ، ولا يستثنى منه ، ولا يُخبَرُ به إلا بعد تمام الصلة(٢) ، فلو قلت : رأيتُ الضاربين أجمعين زيداً ، أو : الضاربين الظريفين زيداً ، لم يجز ؛ لأنّه لم يتمّ بمعموله ، وإن كان فضلةً فلا يعطف عليها إلا بعد تمامها ، وقد ورد مبدلاً منه قبل التمام ، وأنشدوا للأعشى :

ليستْ كمن حلّتْ إيادٌ دارَها   تكريتَ تنظرُ حبَّها أن يُحْصَدا(٣)

(١) بيت من البحر الكامل لسُلْميّ بن ربيعة الضبّيّ في (حماسة أبي تمام : ١ / ٢٨٦) ، ولعلباء بن أرقم في (الأصمعيّات : ١٦٢) .
والبيت في : نوادر أبي زيد : ٣٧٤ ، إيضاح الشعر : ٤٢٥ ، أمالي القالي : ١ / ٨١ ، أمالي ابن الشجريّ : ١ / ٣٥ ، البديع في علم العربيّة : ٢ / ٤٣٨ ، الخزانة : ٨ / ٣٧ .

(٢) الأصول في النحو : ٢ / ٣٣٦ ، البديع في علم العربيّة : ٢ / ٤٤٣ .

(٣) بيت من البحر الكامل له في (ديوانه : ٢٣٣) ، وروايته : لسنا كم جعلت . . . .
والبيت في : معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٤١٢ ، وللفرّاء : ١ / ٤٢٨ ، البغداديّات : ٣٦١ ، الخصائص : ٢ / ٤٠٢ . المغني : ٧٠١ ، شرح أبياته : ٧ / ١٧٠ .

ويشترط في العطف والبدل ونحوه أن يكون فيه ضميرٌ تتمُّ به الصلة كما كان في الصلة نفسها ، فإن عطفت جملة فلا بدّ وأن تكون ممّا يصحّ أن تكون بنفسها صلةً ، وإن كان مفرداً علىٰ جزء الصلة فينبغي أن يشترط فيه ما يشترط في ذلك الجزء ، وقد أجاز الزّجّاج[1] البدل في قوله تعالىٰ : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [المائدة : ١١٧] ، أن تكون ﴿ أن ﴾ وما بعدها بدلاً من الضمير في ﴿ بِهِ ﴾ ، وفيه نظرٌ[2] .

وكذلك أجاز فيها أيضاً أن تكون بدلاً من ﴿ مَا ﴾ ، وهذا غير سديدٍ إلا أن يكون مذهبه في البدل ألا يحلّ الثاني محلّ الأوّل ، ولا ينوىٰ به الطرح .

[البحث الثامن : في وقوع (الذي) غير موصولة] :

الثامن : اتّفق البصريّون[3] علىٰ أنّ (الذي) ونحوه تلتزم الصلة ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٢٣ .

(٢) قال الزمخشريّ في (الكشّاف : ١ / ٦٥٦) : « . . . لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته » .

وانظر : البحر المحيط : ٤ / ٤١٨ ، الدرّ المصون : ٤ / ٥١٦ .

(٣) الأصول في النحو : ١ / ١٦٢ ، الكشّاف : ٢ / ٨٠ ، همع الهوامع : ١ / ٢٨٥ .

ولذلك هي أصلُ الباب ، وذهب الكوفيّون [١] إلىٰ جواز كونه غير موصولٍ ، بل يكون موصوفاً ، قال الفرّاء [٢] : إنّ العرب تقول : مررتُ بالذي خيرٍ منك ، ويقولون : مررتُ بالذي أخيك ، وبالذي مثلِكَ . وإذا كانتْ موصوفةً لزمَ أن تكون صفتها معرفةً ، أو نكرةً لا تدخلها الألفُ واللامُ كـ(خير) ، فلا تقول : مررتُ بالذي قائمٍ [٥٣ب] ، قال : وأنشدني الكسائيّ [٣] :

إنّ الـزُّبيريَّ الذي مثلَ الحلـمْ [٤]

مشّى بأسلابك في أهلِ العلمْ [٥]

---

(١) قال به من غيرهم يونس والأخفش والفارسيّ والزجّاجيّ وابن خروف وابن مالك . انظر : معاني القرآن للأخفش : ٢/ ٤٩٦ ، المسائل الشيرازيّات : ٥ ب ، ١٣٣ أ ـ ب ، شرح التسهيل : ١ / ٢١٩ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٦٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ٢٦٦ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٦٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢١٩ .

(٤) في المخطوطة : (الحكم) ، والتصويب من (معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٦٥) .

(٥) بيتان من مشطور الرجز لم أعثر على قائلهما . ويروىٰ الأوّل منهما : (الجلم) بالجيم وهما في : معاني القرآن للفرّاء : ١ / ٣٦٥ ، الشيرازيّات : ١٣٣ ب ، شرح التسهيل : ١/ ٢١٩ ، التذييل والتكميل : ٢ / ١٠ أ ، شفاء العليل : ١ / ٢٤١ ، الدرر اللوامع : ١/ ٦٢ .

وأنكره الزّجّاجُ[١]، وقال : أجمع[٢] البصريّون على أنّه خطأٌ ، وأنّهم لا يعرفون (الذي) إلا موصولة[٣]، ولا توصف إلا بعد تمام صلتها ، وأجمعَ الكوفيّون معهم على أنّ الوجه صلتها .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٠٥ .

(٢) في المخطوطة : (احتجّ) ، وفي (معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٠٥) : « وهذا عند البصريّين خطأ فاحش » . وأظنّ الصواب ما أثبتّه .

(٣) في المخطوطة : (موصولاً) ، والتصويب من المصدر السابق .

مسألةٌ

ذكرها الإمامُ في موضعٍ آخرَ

الموصول لا يخلو إمّا أن يكون اسماً ، أو حرفاً ، وهو الألف واللام على أحد الرأيين (١) ، فإن كان حرفاً فإنّهُ لا يجوز حذف الضمير العائد منه إلىٰ الموصول ، مرفوعاً كان ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، نحو : القائم زيدٌ ، والضاربه أنا زيدٌ ، والمارّ به أنا زيدٌ ، لكنّه يجب استتاره في المرفوع إذا كان جارياً علىٰ مَنْ هُوَ لَهُ ؛ وإنّما كان ذلك لأنّ الحذف في العائد إنّما هو للطولِ الكائن في الاسم والصلة والموصول ، وإذا كان حرفاً لم يكن بطوله إذا كان اسماً ، فلم يكن فيه ما كان في الاسم ، ولأنّ الألف واللام مختصرةٌ من (الذي) ، وحَذْفُ العائدِ إنّما هو اختصارٌ ، ولا يُجْمَعُ علىٰ الشيء الواحد اختصاران ؛ لأنّه يقرب إلىٰ الإخلال به ، ولأنّ الضمير العائد علىٰ الألف واللام يَفْرُقُ بينها وبين لام التعريف ؛ لأنّها لا يعود عليها شيءٌ ، وقال أبو بكر (٢) : إنّهُ جائزٌ في المنصوبِ حملاً علىٰ الفعل علىٰ ضعفٍ ، وقال المازنيّ (٣) : لا يقع ذلك في شيءٌ من كلام العرب .

---

(١) انظر ما سبق في (ص : ٣٢٤) .

(٢) الأصول في النحو : ٢ / ٢٧١ .

(٣) المصدر السابق .

وأمّا إن كان اسماً فإمّا أن يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، فإن كان مرفوعاً فلا يجوز حذفه رأساً إلا إذا كان مبتدأً ، وكان الموصولَ (أيٌّ) ، فإنّه يجوز حذفه ، فإن كانتْ غيرَ مضافةٍ فالإعراب ، حذفتَ ، أو أثبتَّ ، نحو : مررتُ بأيٍّ أفضلُ ، وأيٌّ هو أفضلُ ، وإن كانتْ مضافةً فلك الحذفُ والإثباتُ ، فإن حذفت بنيت على رأي سيبويه(١) ، وحكيت على رأي الخليل(٢) ، وعلّقت على رأي يونس(٣) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم : ٦٩] .

وأمّا ما عدا (أيّ) فلا يجوز معها إلا شاذّاً ، وحكى الكسائيّ(٤) : **(ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً)** ، أي : بالذي أنا ، وقرئ(٥) : ﴿ تمامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] ، و : ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٦] ، أي : الذي هو أحسنُ ، ومثلاً الذي هو بعوضةٌ .

وإنّما جاز في (أيّ) لأنّها اسمٌ خالفتْ أخواتها في الإعراب ، فخالفتْ في

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٩٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٩٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) بل الذي حكاها هو الخليل رحمه الله . انظر : الكتاب : ١ / ٣٩٩ .

(٥) سبق تخريج القراءتين في (ص : ٤٠٣ ، ٤٠٦) .

لزوم حذف المرفوع ، واختصّ بالمبتدأ لأنّ الفاعل لا يحذف أصلاً .

فإن كان منصوباً فإمّا أن يكون معمولاً لفعلٍ ، أو غير فعلٍ ، فإن كان لفعلٍ فإن كان متّصلاً [٤٥أ] جاز حذفه وإثباته ، فالإثباتُ عملاً بالأصل ، والحذف اختصاراً للطولِ ، والمنصوبُ فضلةٌ ، وإذا كان يجوز حذفه في غير الصلة ، وكان يجب في الصلة ، لكن عارضه هنا الربط ، فرجع الوجوب إلىٰ الجواز ، نحو : مررت بالذي ضرب زيدٌ ، سواء كان الفعل ممّا يدخل علىٰ المبتدأ والخبر ، أو لا ، كان المنصوب مصدراً ، أو غيره ، إلا أن يخاف لحذفه الالتباسُ بغيره ، نحو : هذا الذي رأيته ضاحكاً في بيته ، فلو أسقطت الهاء من (رأيته) لالتبس أنّهُ رأىٰ ضاحكاً ، وإن كان منفصلاً فلا يجوز حذفه كيف كان العامل ، ونعني بالمنفصل ما يجب فيه أن يكون منفصلاً ؛ لأنّه إن جاز أن يكون متّصلاً صحّ حذفُهُ ؛ لأنّه يرجعُ إلىٰ الاتّصال ، كقولك : الذي ضربت إيّاه عمرو ، يجوز حذف هذا ؛ لأنّه لا يجب انفصاله ، فيقدّر متّصلاً ، ويحذف ، وإن وجب فلا يجوز ، نحو : الذي ما ضربتُ إلا إيّاه زيدٌ ، والذي ضربت عمراً وإيّاه بكرٌ ، ونحوه بأيّ عاملٍ كان من الأفعال ؛ وإنّما كان ذلك لأنّ وجوب انفصاله لا يكون إلا بعد حصول معنًىٰ أو أداة يمنع حذفه ، ألا ترىٰ أنّ مقارنة (إلا) في

قولك : إلا إيّاه ، منعتْ ؛ لأنّه لا يحذف المستثنى ويبقى الحرفُ وحده ، وكذلك حرف العطف في قولك : وإيّاه .

وإن كان غير فعلٍ فإن كان حرفاً فلا يجوز حذفه ، نحو : رأيت الذي إنّه منطلقٌ ، وقد يقال : لِمَ لا يجوز حذفه ، وهو جائزٌ قبل الصلة ؟ ، كما في قوله :

ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ(١)

فيكون هنا أشدَّ جوازاً للطول ، مع أنّ الحذف هنا إنّما هو اختصارٌ ، كما هو قبل دخولها في الصلة ، فيقال : إنّما امتنع لأنّ هذه الحروف لم تغيّر معنى الابتداء ، وكان حذف المبتدأ لا يجوز معها ، وإن كان يجوز في غير الصلة فكذلك مع ما لم يغيّره ، وقد يقال : فيجوز على هذا حذفه في (أيّ) ؛ لجواز حذفه بدون هذه الحروف ، وفيه نظرٌ .

وإن كان العامل اسماً فيجوز حملاً على الفعل ، نحو : هذا الذي زيدٌ

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل للفرزدق ، وصدره :

فلو كنت ضبّياً عرفت قرابتي

والبيت في : ديوانه : ٢ / ٤٨١ الكتاب : ١ / ٢٨٢ ، مجالس ثعلب : ١ / ١٢٧ ، المحتسب : ٢ / ١٨٢ ، رصف المباني : ٢٧٩ ، الجنى الداني : ٥٣٥، المغني : ٢٩١ ، شرح أبياته : ٢/ ١٤٥ ، الخزانة : ١٠ / ٤٤٤ .

الضاربه ، وفيه نظرٌ .

وأمّا إن كان مجروراً فإن كان في موضع رفعٍ فلا يجوز ؛ لما تقدّم ، وإن لم يكن في موضعه فإن كان بالاسم فلا يجوز ، نحو : رأيت الذي غلامه قائمٌ ؛ لأنّه إنّما جاز حذفُهُ حيث يكون المتّصل به يستدعيه ، فيحذف اختصاراً ، والمضاف لا يستدعي الثاني من جهة معناه ، فلا دليل عليه ، فلا يكون اختصاراً ، ولأنّه لا يجوز حذفه إذا كان مجروراً بالحرف ، على ما نذكره .

والمضاف أصله بالحرف ، فيمتنع لذلك أيضاً إلا أن يكون في معنى الفعل ، وهي الإضافة غير المحضة ، نحو : هذا الذي أنت ضاربه غداً ، [٥٤ب] إذا قدّرته مجروراً ، على ما ذُكِرَ في اسم الفاعل ، فيجوز ؛ لأنّه منصوبٌ في التأويل .

وإن كان مجروراً بالحرف فإمّا أن يكون متعلّقاً بفعلٍ في الصلة ، أو لا ، فإن لم يكن لم يحذف ، نحو : رأيت الذي الدار له ؛ لأنّه ناب عن عامله ، فلا يحذف ؛ لأنّه إخلالٌ بالصلة ، ولأنّه جزءٌ من الجملة الخبريّة ، عمدةٌ فيها ، فلا يحذف كما لا يحذف إذا كان ضميراً مبتدأً ، ولا يقال : فيجوز في (أيّ) كما جاز فيها حذف المبتدأ ، فتقول : رأيت أيّهم الدارُ ، تريد :

أيّهم له الدارُ ؛ لأنّا نقول : حذفهم في (أيّ) المبتدأ خروجٌ عن القياس ، فلا يتعدّىٰ به ما سُمِعَ .

وإن كان العامل فيه فعلاً في الصلة فإن كان هذا الفعل ممّا شأنه في غير الصلة أن يحذف الجار ، ويتعدّىٰ إليه بنفسه ، كـ(أمرت) ونحوه ، جاز حذفه ؛ لأنّه يجوز فيه أن يُحذفَ الجارُّ ، فيتّصل الضمير ، فيكون بمنزلة المنصوب بنفسه ، فتحذف ، فتقول : رأيتُ الذي أمرتُ فلم يمتثلْ ، وضربتُ في اليوم الذي ضربتَ ؛ لأنّ الفعل يتّصل بالظروف علىٰ التوسّع .

وقد يقال : ينبغي أن لا يعتبر في جواز الحذف هذا ، كما لا يعتبر في الصفة ؛ لأنّك تقول : مررتُ برجلٍ مررتَ ، وإن كان ضعيفاً ، وكذلك في الخبر .

ويجاب : إنّا نمنع هذا في الصفة والخبر ، وإنّما يجوز في غير المجرور ، وأنّما جوازه علىٰ ضعفٍ في الصلة .

فإن كان ممّا ليس شأنه أن يتعدّىٰ إليه بنفسه فلا يجوز حذفه إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يدخل علىٰ الموصول الحرفُ الذي دخل علىٰ الضمير .

والثاني : أن يتّحد العامل ، فيكون العاملُ في الموصول هو العامل في

الضمير .

والثالث : أن لا يلتبس .

نحو : مررتُ بالذي مررتَ ، فلو قلت : جاءني الذي مررت ، لم يجز ، ومررتُ بالذي مررتُ به في داره ، لم يجز أيضاً ؛ للالتباس .

وإنّما امتنع حذف المجرور لأنه لا بدّ من حذف الجارّ معه ، فيؤدّي إلىٰ حذف العامل والمعمول ، وهو إخلالٌ ، وإنّما جاز مع الاتّحاد في العامل والمتعلّق لأنّه كأنّه مذكورٌ ، وحذف للتكرير ؛ لأنّه انضاف إلىٰ الطول التكرار ، وكان مستكرهاً من جهتين إلا عند اللبس كما ذكرنا .

أبحاثٌ في الموصولات وصلاتها
ذكرها الإمام في موضع آخر(١)

[٥٥أ] قال الشاعر :

وكيف أرهبُ أمراً أو أراعُ به وقد لجأتُ إلى بشر بن مروانِ
فنعم مزكأ مَنْ ضاقتْ مذاهبه ونعم مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ(٢)

قوله : (في سرٍّ وإعلان) يتعلّق بـ(نِعْمَ) ، كأنّه قال : كَرُمَ هذا الإنسانُ في سرّه وعلانيته ، ولا يكون معمولاً لمحذوفٍ خبرٍ لـ(هو) ؛ لأنّه يكون : نِعْمَ الذي هو كائنٌ في سرٍّ وإعلانٍ ، ولا معنىٰ له ، وإذا كان متعلّقاً بـ(نِعْمَ) احتاج (هو) إلىٰ خبرٍ آخرَ ؛ لتتمّ صلة (مَنْ) ، وهذا الخبرُ هو تقديرُ (المثلِ) ، كأنّه قال : وَنِعْمَ الذي هو مثله ، ولا تقدّر (هو) أخرىٰ ، فيكون التقدير : وَنِعْمَ الذي هو هو ؛ لأنّه يكون المرفوع بـ(نِعْمَ) مخصوصاً ، ولا يكون إلا عامّاً ، فإن قدّرت : نِعْمَ مَنْ هو هو ، علىٰ

---

(١) هذا الفصل مستفاد من كتاب أبي عليّ الفارسيّ (إيضاح الشعر ٤١٦ ـ ٤٧٥) .

(٢) بيتان من البحر البسيط غير منسوبين إلىٰ قائل .

انظر : إيضاح الشعر : ٤١٦ ، شرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٠٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٦٠١ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ١/ ١٦٦ ، المغني : ٣٢٩ ، شرح أبياته : ٥/ ٣٣٨ ، الخزانة : ٩/ ٤١٠ ،

حذف (مثل) المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كأنّك قلت : هو مثله ، جاز .[١]

ويجوز أن تكون (مَنْ) نكرةً موصوفةً ، وتكون الجملة التي قدّرتها ، صفةً ، والمقصود بالمدح محذوفٌ ، كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾ ﴾ [ص : ٣٠] .

ويجوز أن تكون نكرةً لا صفةَ لها ، نحو قوله : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، فتكون في موضع نصبٍ ، ويكون (هو) هو المرفوع بالابتداء ، وهو المقصود بالمدح ، كأنّك قلت : نِعْمَ رجلاً هو .

*****

الفرزدق :

أحْمَوا حِمًى بطعانٍ ليس يمنعُهُ إلا رماحُهم للموتِ مَنْ حانا[٢]

الطِّعانُ : مصدر (طاعَنَ) ، أو جمع (طَعْنٍ) ، وهو المصدر ، وعلى التقديرين جاز إعماله ، ومفعوله (مَنْ حانا) ، وفصل بين الموصول وصلته بقوله : (ليس يمنعه) ، والتقدير : أحموا حمًى ليس يمنعه إلا

---

(١) إيضاح الشعر : ٤١٧ .

(٢) بيت من البحر البسيط له في (ديوانه : ٦٣٤) .

وانظر : إيضاح الشعر : ٤١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٥٥ .

رماحهم بطعان مَنْ حانا ، وَفَصَلَ بين الصفة والموصوف (بطعان) .

وقوله : (للموت) إمّا أن يكون متعلّقاً بمحذوفٍ في موضع حال لقوله : (رماحهم) ، كأنّ التقدير : رماحهم لإحداث الموت ، أي : معدّة ، وإمّا أن تجعله تبييناً لـ(مَنْ حانا) ، كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴿٢١﴾ ﴾ [الأعراف : ٢١] ، ونحوه [1] .

*****

وأنشد التوّزيّ [2] عن أبي زيدٍ :

ماذا يَغيرُ ابنتَي رِبْعٍ عويلُهما   لا ترقدان ولا يرثى [3] لمن رقدا [4]

قوله : (عويلهما) لا يكون فاعلاً بـ(يغير) ؛ لأنه إمّا أن تكون (ماذا) كاسمٍ واحدٍ ، أو تكون (ذا) بمعنىٰ (الذي) ، و (ما) مبتدأةٌ استفهاميّة .

فإن كان الأوّل كانتْ في موضع نصبٍ بـ(يغير) ، وقد انتصب [٥٥ب] به

---

(١) انظر : إيضاح الشعر ٤١٨ ـ ٤١٩ .

(٢) هو أبو محمّد عبدالله بن محمّد التوّزيّ ، المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ .

ترجمته في : أخبار النحويّين البصريّين : ٦٥ ، طبقات النحويّين واللغويّين : ١٠٦ .

(٣) في المخطوطة تعليقٌ نصّه : « رواه الجوهريّ : (ولا بؤسىٰ) » . وهي الرواية الصحيحة ، ولم أجد رواية المؤلّف في ما اطلعتُ عليه من مراجع .

(٤) بيتٌ من البحر البسيط لعبد مناف بن ربع الهذليّ . ويروىٰ : (ولا بؤسىٰ لمن رقدا) .

انظر : ديوان الهذليّين ٢ / ٣٨ ، شرح أشعار الهذليّين : ٢ / ٦٧١ ، إيضاح الشعر : ٤١٩

(ابنتي ربع) ، فيتعدّىٰ إلىٰ اثنين ، وهو يتعدّىٰ إلىٰ واحدٍ ، قال التوّزيّ - وأحسبه عن أبي زيدٍ - : غارَ بني فلانٍ لينصرَهم[1] وينصروه[2] .

وإن كان الثاني وجب أن يكون في (يغير) ضميرٌ منصوبٌ يعود علىٰ (الذي) ؛ لأنّه ارتفع به الظاهر ، فيلزم تعدّيه أيضاً إلىٰ مفعولين ، وإذا لم يكن فاعلاً فيكون بدلاً ؛ إمّا من ضميرٍ في (يغير) ، وإمّا من (ماذا) إذا كانت اسماً واحداً ، وإمّا من (ذا) إذا كانت بمعنىٰ (الذي) ، ولا يصحّ الثاني ولا الثالث ؛ لأنّ المبدل من المستفهم عنه مستفهمٌ عنه ، كما تقول : كم مالك ؟ أثلاثون أم أربعون ؟ .

وإذا كان بدلاً من الضمير فإنْ جعلتَ (ماذا) اسماً واحداً كان موضع (ماذا)[3] رفعاً بالابتداء ، والضمير في (يغير) عائدٌ إليهما[4] ، كما يعود علىٰ (خمسة عشر) ، وإن كان (ذا) بمعنىٰ (الذي) فيعود عليه ضمير

---

(١) في المخطوطة : (غار ، أي : لينصرهم ، وينصرونه) والتصحيح من (إيضاح الشعر : ٤٢١) .

(٢) في المخطوطة حاشيةٌ نصّها : « ولقد غاره ، يغوره ، ويغيره ، أي : نفعه ، وأنشد البيت بغين معجمة ، يقول : لا يغير بكاؤهما علىٰ أبيهما من طلب ثاره شيئاً . كذا قاله الجوهريّ » . انظر : الصحاح : ٢ / ٧٧٤ ، اللسان : ٥ / ٤٠ .

(٣) في المخطوطة : (ما) ، والتصحيح من (إيضاح الشعر : ٤٢١) .

(٤) في المخطوطة : (إليه) ، والتصحيح من (إيضاح الشعر : ٤٢١) .

(يغير) ، والابنتين : مفعولة هذا الضمير ، والعويل : بدلٌ منه ؛ لأنّ (ذا) يقع على جميع ما يشار إليه[1] .

*****

البغداديّون ينشدون :

عدسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ   نجوتِ وهذا تحملين طليقُ[2]

ويرون أنّ (ذا) بمعنى (الذي) مع (ها) ، كما هي مع (ما) ، و(تحملين) صلته .

وهذا [٥٦أ] يحتمل وجهين لا تكون فيهما موصولةً :

أحدهما : أن تكون (تحملين) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ تقديره : وهذا رجلٌ تحملين ، أي : تحملينه ، كقوله :

وما شيءٌ حميت بمستباحِ[3]

والآخر : أن تكون صفةً لـ(طليق) تقدّمتْ عليه ، فصارتْ حالاً .

(١) انظر : إيضاح الشعر ٤١٩ ـ ٤٢١ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٣٣٥) .

(٣) عجز بيت من البحر الوافر لجرير ، صدره :

أبحت حمى تهامة بعد نجدٍ

انظر : ديوانه : ٨٩ ، الكتاب : ١ / ٤٥ ، تحصيل عين الذهب : ١٠٧ ، التبصرة والتذكرة : ١ / ٣٢٩ ، أمالي ابن الشجريّ ١ / ٥ ، المغني : ٥٠٣ ، شرح أبياته : ٧ / ٨٢ .

وكذلك ما استشهدوا به من قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ [طه : ١٧] تأوّلوه علىٰ معنىٰ : وما التي بيمينك ؟ ، لا حجّةَ فيه ؛ لأنّه يمكن أن يكون ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ في موضع الحال ، والعامل فيها ما في الاسم المبهم من معنىٰ الفعل .

وإنّما يكون (ذا) بمعنىٰ (الذي) عند سيبويه[1] مع (ما) خاصّة ، يدلّ عليه قوله :

ألا تسألانِ المرء ماذا يحاولُ أنحبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطلُ[2]

ولو كانتْ (ماذا) كاسمٍ واحدٍ لنصب : (أنحباً) ؛ لأنّه بدلٌ منه ، وهو منصوبٌ ، وقد رفعه ، فدلّ علىٰ أنّ (ما) غيرُ مركّبةٍ مع (ذا)[3] .

*****

وقال :

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٠٤ .

(٢) بيت من البحر الطويل للبيد بن ربيعة العامريّ رضي الله عنه .

انظر : ديوانه : ٢٥٤ ، الكتاب : ١/ ٤٠٥ ، شرح أبياته : ٢/ ٤٠ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٣٩ ، الأصول في النحو : ٢/ ٢٦٤ ، إيضاح الشعر : ٤٢٥ ، تحصيل عين الذهب : ٣٨٧ ، المغني : ٣٩٥ ، شرح أبياته : ٥/ ٢٢٦ ، الخزانة : ٦/ ١٤٥ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر ٤٢٣ ـ ٤٢٥ .

ولقد رأبتُ ثأى العشيرة كلّها وكفيتُ جانيها اللتيّا والتي(١)

حذف الصلة ، واكتفى بالموصول تفخيماً للأمر وتعظيماً ، يريد : الداهية التي من شأنها كيتَ وكيتَ ، كما تحذف الأجوبة تفخيماً وتكثيراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ﴾ [الأنعام: ٩٣] .

وصغّر الموصول ، وهو يريد الداهية ، تصغير التعظيم ، كما قال :

دويهية تصفرُّ منها الأناملُ(٢)

واصفرارُ الأناملِ إنّما يحدث عند الموت ، وما يؤثر الموت لا يكون حقيراً .

فإن قلت : فلعلّ التقدير : كفيت الخلّة الهيّنة ، فكيف بما فوقها ؟ ، فيكون التحقير على أصله ، لا على التعظيم ، فذلك بعيدٌ ؛ لأنّه قال : (جانيها) ، والأمر الهيّن لا يسمّى فاعله جانياً(٣) .

*****

(١) سبق تخريجه في (ص : ٤٢٧) .

(٢) عجز بيت من البحر الطويل للبيد بن ربيعة رضي الله عنه ، وصدر البيت :

وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم

انظر : ديوانه : ٢٥٦ ، شرح المفصّل : ٥ / ١١٤ ، أمالي ابن الشجريّ : ١ / ٢٥ ، المغني : ٧٠ ، شرح أبياته : ١ / ٢٨١ ، الخزانة : ٦ / ١٥٩ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر ٤٢٥ ـ ٤٢٦ .

الأسود بن يعفر :

ليسوا بأنذالٍ ولا بأشابةٍ فيما ينوبُ القومَ لا باللاتِ[١]

يحتمل أن تكون (اللات) موصولةً حُذِفَتْ صلتها ، والتقدير : لا بالفرقة التي يُبتغَىٰ بهم بدلٌ[٢] ، فحذف الصلة للدلالة عليها ؛ لأنّ قبله :

لا أبتغي عنهم ولا أشريهم[٣] حتّى يلاقيني حِمامُ مماتي[٤]

وقيل : (اللات) : اسم صنمٍ[٥] ، فكأنّه حَلِفٌ[٦] .

*****

وقال الأسود :

وشطّتْ نَوى تنهاةَ [من] أن تُوافقا

[فـ]بانت فشاق البينُ[٧] مَنْ كان شائقا[٨]

---

(١) بيت من البحر الكامل له في (ديوانه : ٢٣) ، وانظر : إيضاح الشعر : ٤٢٨ .

(٢) في المخطوطة : (نذل) ، وهذا تصحيف .

(٣) في المخطوطة : (ولا تشويهم) ، والتصحيح من (ديوانه ٢٣) .

(٤) ديوان الأسود بن يعفر : ٢٣ .

(٥) كتاب الأصنام : ١٦ .

(٦) انظر : إيضاح الشعر : ٤٢٨ .

(٧) في المخطوطة : (النفس) ، وهذا تحريف يدلّ عليه قوله بعد ذلك : (فاعل كان البين) .

(٨) بيت من البحر الطويل للأسود بن يعفر في (ديوانه : ٥٣) ، وانظر : إيضاح الشعر : ٤٢٨ .

فاعل (كان) : (البين) ، والتقدير : من كان البينُ شائقَهُ .

وفاعل (توافقا) إن كان (النوىٰ) فالمعنىٰ : شطّتْ من أن توافقنا نواها ، والموافقة في ذلك أن يجتمعا حيث الثواب ، وإن كان (المرأةَ) فالتقدير : شطّتْ تنهاة ، وهي المرأة ، من أن توافقنا في محضرٍ أو مدًى .

ويحتمل أن تكون (تفاعل) بمعنىٰ : (افتعل) ، كما تكون (افتعل) بمعناه ، ازدوجوا : أي : تزاوجوا ، فيكون المعنىٰ : شطّتْ من أن نتّفق في إقامةٍ بموضعٍ .

والذِّكْرُ المحذوفُ من اسم الفاعل عائدٌ إلىٰ الموصول ، وحذفه من اسم الفاعل ليس بالكثير ، لكنّ مَنْ حَذَفَهُ حَمَلَهُ علىٰ الفعل ، كقوله تعالىٰ : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴿٤١﴾ ﴾ [الفرقان : ٤١] .

ومثله ما أنشده ثعلبٌ[1] في قوله :

ألمْ تأتك الركبان قبلي بخبرهم
فلم أقض إلا بالذي أنت عالمُ[2]

يريد : عالمه ، أو : عالم به[3] .

---

(١) ليس في مجالسه ، ولا في ما وصلنا من كتبه .

(٢) بيت من البحر الطويل لم أعثر علىٰ قائله ، والبيت في : إيضاح الشعر : ٤٢٩ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر ٤٢٨ ـ ٤٢٩ .

قال أبو عليّ : وقد وجدتُ منه شيئاً صالحاً ، منها قول الآخر :

فبحْ لان منها بالذي أنتَ بائحُ [١]

أي : بائحٌ به .

وقال :

إذا انثنتْ يميني بإدراك الذي كنتُ طالبا [٢]

ومنها :

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل لعنترة بن شدّاد العبسيّ ، وصدره :

وقد كنت تخفي حبَّ سمراء حقبةً

انظر : ديوانه : ٢٩٨ ، الخصائص : ٣ / ٣٥ ، تذكرة النحاة : ٣١ ، المقاصد النحويّة : ١ / ٤٧٨ ، اللسان : (أين) ١٣ / ٤٢ .

(٢) بيت من البحر الطويل لسعد بن ناشب التميميّ ، أوّله :

ويصغر في عيني تِلادي

انظر : حماسة أبي تمّام : ١ / ٧٠ ، تخليص الشواهد : ١٦٣ ، المقاصد النحويّة : ١ / ٤٧١ ، الخزانة : ٨ / ١٤١ .

عليَّ قضاءُ اللّهِ ما كان جالبا (١)

*****

أنشد أبو زيد(٢) [٥٦ب] :

فقلت له : لا والذي حجّ حاتمٌ   أخونك عهداً إنّني غيرُ خوّانِ (٣)

يحتمل أن يريد بـ(الذي) الكعبةَ ، لكنّه ذكَّرَهُ على [إرادة](٤) (البيت) ، والضمير في (حجّ) محذوفٌ ، التقدير : حجّه .

وإن عنى بـ(الذي) اللّهَ ـ عزّ وجلّ ـ فالتقدير : حجّ حاتمٌ له ، فحذف (له) من الصلة ، وهذا النحو من الحذف في الصلات قد جاء في الشعر ، من ذلك قوله :

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل لسعد بن ناشب ، صدره :

ساغسل عنّي العار بالسيف جالباً

انظر : حماسة أبي تمّام : ١ / ٦٩ .

(٢) النوادر : ٢٧٢ .

(٣) بيت من البحر الطويل للعربان بن سهلة الجرميّ .

انظر : الحجّة للفارسيّ : ١/ ١٦٣ ، إيضاح الشعر : ٤٢٩ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٤٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٧٥ ، تذكرة النحاة : ٤٧٧ ، اللسان : (خون) ١٣/ ١٤٤ ، الخزانة : ٦ / ٥٦ .

(٤) تكملة من (إيضاح الشعر ٤٢٩) .

نادیت باسم ربیعة بن مكدّمٍ إنّ المنوَّهَ باسمِهِ الموثوقُ[١]

يريد : الموثوق به[٢] .

*****

وقال النّابغة :

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يمسحها ركبانُ مكّةَ بين الغيل والسندِ[٣]

(المؤمن) هنا هو اللّه تعالىٰ ، وهو اسم فاعل ، من (آمن) ، كقوله تعالىٰ :

﴿ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾ ﴾ [قريش: ٤]، ومفعول (المؤمن) : (الطير) ،

أو : آمن الطير ؛ لحلولهم الحرم ، ففصل بينهما بقوله : (العائذات) ،

---

(١) بيت من البحر الكامل ، وهو بهذا الصدر غير منسوب إلىٰ قائل في : إيضاح الشعر : ٤٢٩ ، المسائل الشيرازيّات : ٤ب ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٧٥ ، الخزانة : ٦ / ٥٧ .

وعجز البيت للفرزدق في (ديوانه : ٣٩٥) ، وصدره فيه :

أصبحتُ قد نزلتْ بحمزةَ حاجتي

وانظر : الأغاني : ٨ / ١٨٨ ، ١٩ / ١٠ .

(٢) انظر : إيضاح الشعر ٤٢٩ .

(٣) بيت من البحر البسيط من معلّقة النابغة الذبيانيّ ، وقافيته في (ديوانه : ٢٥) : (والسعدِ) .

انظر : إيضاح الشعر : ٤٣٠ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣ / ١١ ، الإيضاح في شرح المفصّل : ١ / ٤١٥ ، الخزانة : ٥ / ٧١ .

وهو وصف الطير ، وقدّم الصفة على الموصوف ، مثل قوله :

إن أنت لم تُبْقِ لي لحماً ولا لبناً ألفيتني أعظماً في قرقرٍ قاعِ[١]

يريد : في قاعٍ قرقرٍ .

وقول الآخر :

وبالقصير العمر عمراً جيدرا
كما اشترى المسلمُ إذ تنصّرا [٢]

يريد : بالعمر القصير .

وكقول الآخر :

---

(١) بيت من البحر البسيط لأبي شهاب عمران بن حطّان .

انظر : إيضاح الشعر ٣٨٤ ، ٤٣٠ ، الشيرازيّات : ١٦٢ أ ، المخصّص : ١٠/ ٣٠ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٣٢ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لم أعثر على قائلهما .

انظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٥٧ ، إيضاح الشعر ٤٣١ ، الكشّاف ١ / ١٩١ ، شواهده : ٤ / ٣٩٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢١٨ ، المقرّب : ١/ ٢٢٧ .

الغُمَرِ[١] القَعْبِ

والتقدير : القعب الغمر .

و (العائذات) مجرورة أو منصوبة ، فإن جررتها جررت (الطير) ، وإن نصبتها نصبت (الطير) ، والتقدير : والعائذات به ، فحذف[٢] .

*****

وقال ذو الرمّة[٣] :

وأنتَ الذي اخترتُ المذاهبَ كلّها بوهبين إذْ رُدَّتْ عليَّ الأباعرُ[٤]

والتقدير : اخترته من المذاهب ، فحذف الضمير والجارّ ، فاتّصل الفعل بالثاني .

---

(١) في المخطوطة وفي نسختي (إيضاح الشعر) : (بالغمر) ، وقد غيّرها محققا الكتاب إلى : (مثل الغمر) ، كي تناسب بيت أبي دواد الإياديّ :

صحيحُ النسرِ والحا فرِ مثلُ الغمرِ القعبِ

وينسب هذا البيت إلى عقبة بن سابق الجرميّ .

انظر : شعر أبي دواد : ٢٨٩ ، كتاب الخيل لأبي عبيدة : ١٤٤ ، إيضاح الشعر (تحقيق أ . د . هنداويّ) : ٤٣٠ ، (تحقيق : أ . د . الطناحيّ) : ٢ / ٣٩٦ .

(٢) انظر : إيضاح الشعر : ٤٣٠ ـ ٤٣١ .

(٣) ديوانه ٢ / ١٠٤٧ .

(٤) بيت من البحر الطويل له ، وهو في (إيضاح الشعر : ٤٣١) .

وقال العجّاج :

تحت التي اختار له[١] اللّه الشجرْ[٢]

التقدير : اختارها له من الشجر ، فلمّا حذف الجار وَصَلَ الفعلُ إلىٰ (الشجر) ، وإلىٰ (المذاهب)[٣].

*****

أنشد أحمد بن يحيىٰ[٤] :

مقادمكم فينا وفيكم ذمارنا

فأدّوا الذي استودعتُ والعرض وافرُ[٥]

تقديره : الذي استودعتُهُ إيّاكم ، فحذف الأوّل العائد علىٰ (الذي) ، فاتّصل الفعل بالثاني ، فحذفه وإن لم يكن راجعاً إلىٰ الموصول .

وحقُّ المحذوف من الصلة أن يكون هو الموصول في المعنىٰ ، وإنّما جاز هذا لأنّه موضعٌ حُذِفَ منه المفعول كثيراً ، ويدلّ علىٰ جواز هذا الحذف قولُ

---

(١) في المخطوطة : (اختاره)

(٢) بيت من مشطور الرجز له في (ديوانه : ٧) . وانظر : إيضاح الشعر : ٤٣١ ، الشيرازيّات : ٤١أ.

(٣) انظر : إيضاح الشعر ٤٣١ ـ ٤٣٢ .

(٤) ليس في (مجالسه) ولا في ما وصلنا من كتبه .

(٥) بيت من البحر الطويل غير منسوب إلىٰ قائل في (إيضاح الشعر : ٤٣٢) .

كثيِّر :

وإنّ ابنَ ليلى فاه لي بمقالةٍ ولو سرتُ فيها كنتُ ممّن ينيلها (١)

ومثله في الحذف قوله تعالى : ﴿ مَن يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ ﴾ (٢) [الأنعام: ١٦] ، وإن شئتَ قلتَ في البيت : حذفَ المفعولين معاً ، كما حذفهما في قوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [القصص: ٦٢ ، و ٧٤] (٣) .

*****

أنشد بعض البغداديّين لحميد بن ثور (٤) :

---

(١) في المخطوطة : (يقيلها) .

وهذا بيت من البحر الطويل له في (ديوانه : ٣٠٤) ، وانظر : إيضاح الشعر : ٤٣٢ ، الخزانة : ٨/ ٤٧٦ .

(٢) ببناء الفعل للمعلوم ، وهي قراءة حمزة والكسائيّ و برواية أبي بكر عن عاصم .

انظر : السبعة : ٢٥٤ . حجّة القراءات لأبي زرعة : ٢٤٣ ، والتبصرة : ١٩١ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر : ٤٣٢ ـ ٤٣٣ .

(٤) كذا في (إيضاح الشعر : ٤٣٣) و (الصاحبيّ : ٣٨٧) ، وليس في ديوانه .

أأنت الهلاليّ الذي كنتَ مرّةً ... سمعنا به والأرحبيُّ المعلّفُ[١]

وفي هذا الإنشاد حمل بعض الصلة على اللفظ ، والبعض على المعنى ، والقياس في صلتها أنّ يكون للغيبة ؛ لأنّه لفظها ، فقال : (كنتَ) ، و(سمعنا به) .

ومثله في الوجهين ما أنشده أبو زيدٍ[٢] وأبو عبيدة :

نحن الذين صبّحوا الصباحا

فلم ندعْ لسارحٍ مُراحا[٣]

وقد حملوا في الشعر على اللفظ[٤] في الجميع ، [٥٧أ] أنشد أبو عبيدة :

---

(١) بيت من البحر الطويل عزاه أبو عليّ الفارسيّ في (الشيرازيّات : ٦ أ) إلى الشمّاخ ، وليس في ديوانه ، وبعضهم يروي قافيته : (المغلّبُ) ، وبعضهم يجعلها : (المعلّق) .

انظر : الزاهر : ٢ / ١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٨٩ ، المقرّب : ١ / ٦٣ ، الارتشاف : ٣ / ١٣٤ ، البحر المحيط : ١ / ٤٣ ، الدرر اللوامع : ١/ ٦٤ .

(٢) النوادر : ٢٣٩ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز سبق تخريجهما في (ص : ٣٦١) .

(٤) في المخطوطة : (اللفظيّ) .

أنا الذي انتشلتها [١] انتشالا

ثمّ دعوتُ فتيةً أزوالا [٢]

وقال :

وأنا الذي قتّلتُ عمراً بالقنا   وتركتُ تغلبَ غيرَ ذاتِ سنامِ [٣]

وقال :

نحن الذين هزمنا جيشَ ذي نجبٍ

والمنذِرين اقتسرنا [٤] يومَ قابوسِ [٥]

وقال :

أنا الذي كررتُ يوم الحرّةْ [٦]

---

(١) في المخطوطة : (أنتشلها) .

(٢) بيتان من مشطور الرجز للقتّال الكلابيّ .

انظر : ديوانه : ٨٤ ، إيضاح الشعر : ٤٣٤ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٤١٠) .

(٤) في المخطوطة : (اقتبسنا) .

(٥) بيت من البحر البسيط لجرير في (ديوانه : ٣٢٥) . وانظر : إيضاح الشعر : ٤٣٥

(٦) بيت من مشطور الرجز لعبدالله بن مطيع بن الأسود العدويّ . ويروى : (فررتُ) .

انظر : العقد الفريد : ١/ ١٧١ ، الصاهل والشاحج : ٦١٤ ، إيضاح الشعر : ٤٣٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٨٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١/ ١٥٦ .

الفرزدق :

وإنّي لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي   لعلّي وإن شطّتْ نواها أزورها [١]

أصل الصلة أن تكون بالخبر ، وقد وصل هنا بـ(لعلّ) ، وليست بخبرٍ ، فإن قلت : تكون بمنزلة (أنْ) ، وقالوا : كتبتُ إليه أنْ قمْ ، قيل [٢] : صلة (أن) لا تقتضي الإيضاح ؛ لأنّها حرفٌ ، ولذلك لا يرجع منها ذِكْرٌ ، بخلاف صلة (الذي) ، فلا يلزم فيها الخبر .

فإن قلت : احمله على المعنىٰ ، كأنّك قلت : لعلّي أطمع في زيارتها ، قيل : هذا يلزم في جميع الحروف التي فيها معنىٰ الفعل ، فتصله بـ(ليت) والاستفهام والنداء ونحوه . ولا يكون .

و(لعلّ) كـ(ليت) ، ألا ترىٰ أنّ (الفاء) لا تدخل في خبرها ، لا تقول : لعلّ الذي في الدار فمنطلقٌ ، كما لا تقوله في (ليت) .

فإن قلتَ : صلتُها (أزورها) ، تأخّرَ ، وهو متقدّمٌ ، تقديره : التي أزورها ، قيل : (أزورها) في موضعِ خبر (لعلّ) ، وتقديم الخبر علىٰ (لعلّ) لا يستقيم مع ما فيه من الفصل [٣] .

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٤٠٩) .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٣٦ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر : ٤٣٣ ـ ٤٣٧ .

قال أبو عليّ[١] : « والوجه أنّه لـمّا جرىٰ (أزورها) خبراً لـ(لعلّ) سدَّ ذلك مسدَّ الصلة التي يجب أن تكون خبراً ، فكأنّه أراد : التي أزورها ، فأغنىٰ ذلك عنه ، كما في قولك : لو أنّ زيداً جاءني » ، وقعت (أنّ) بعد (لو) لـمّا كان خبرها فعلاً ، وهو في المعنىٰ الفعل الذي يقع بعد (لو) ، فَسَدَّ ذلك مسدَّ الشرطِ فيها ، ألا ترىٰ أنّك لو قلت : لم يجئك ، لم يكن ، وإن كان الشاعر قد قال :

لو أنّ ذلك نافعُ[٢]

فأوقع اسم الفاعل موقع الفعل ، ولا ينبغي أن يقاس عليه ، ولا يؤخذُ به ، وكأنّ الذي حسّنه ما في الكلام من الطول ؛ لأنّه يجوز مع الطول من الحذف ما لا يجوز في ضدّه ، وإن شئتَ قدّرتَ القول في موضع الصلة ؛ لأنّه كثيراً ما يحذفُ ، كأنّه قال : التي أقول فيها كذا ، وحُذِفَ الحذفُ للطول كما حُذِفَ في :

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٣٧ .

(٢) من قول الأسود بن يعفر :

هما خبّياني كلّ يومٍ غنيمةٍ   وأهلكتهم لو أنّ ذلك نافعُ

وهو بيت من البحر الطويل له في : ديوانه : ٤٥ ، إيضاح الشعر : ٤٥٨ ، الخزانة : ١١/ ٣٠٣ .

للتعظيم .

*****

أنشد محمّد بن السريّ [٢] :

من النفر اللاء الذين إذا همُ
يهابُ اللئامُ حلقةَ البابِ قعقعوا [٣]

(هم) بعد (إذا) مرتفعةٌ بـ(قعقعوا) مضمرة ، دلَّ عليه ما بعده من فعل الشرط ، كما تقول : إذا زيدٌ قام ، ولا يكون ظرفاً لـ(هم) ، ويكون (هم) مبتدأً ؛ لأنّهم أعيانٌ ، والتقدير : الذين إذا قعقعوا حلقة الباب هاب اللئام دقّها ؛ لأنّهم ليسوا على ثقةٍ من الإذْنِ لهم كما يثقُ هؤلاء النفرُ الرؤساءُ بأنّهم يؤذن لهم ، وجواب الشرط : (يهاب اللئام) ، وجاء به مضارعاً ، وقياسه أن يكون ماضياً . ولا يكون (يهاب) هو فعل الشرط ؛ لأنّه لا

---

(١) سبق تخريجه في (ص :٤٢٧) .

(٢) الأصول في النحو : ٢ / ٣٥٤ .

(٣) بيت من البحر الطويل لأبي الربيس عبّاد بن طهفة الثعلبيّ .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١٧٦/١ ، الكامل : ١ / ١٨١ ، إيضاح الشعر : ٤٤١ـ ٤٤٢ ، الخزانة : ٦/ ٧٨ . .

يفسّر ما ارتفع به (هم) ، إنّما يفسّره (فقعقعوا) ، فهو فعل الشرط ، ألا ترىٰ أنه مشتغل بالظاهر[١] ، بخلاف (قعقعوا) ، وإن ساغ من جهة المعنىٰ أن تقول : إذا يهاب اللئام دقَّ الحلقة دقّها الكرام ، لكنّ اللفظ يأباه .

فإن قلت : فكيف وصلت الموصول بـ(إذا) ، وهو ظرف زمانٍ ، و(الذين) هم أعيانٌ ؟ ، وأنت لا تقول : الذي يومَ الجمعةِ زيدٌ ، كما تقول : الذي يومَ الجمعةِ القتالُ ، قيل[٢] : الكلام محمولٌ علىٰ المعنىٰ ، كأنّه قال : الذين إن قعقعوا هاب اللئام ، وهذا [٥٧ب] يدلّ علىٰ جواز ما أجازه سيبويه[٣] من قوله : زيدٌ إذا أتاني أضرب ؛ فإنّه لا يكون بمنزلة : زيدٌ يومَ الجمعةِ ، ولا : زيدٌ غداً ، وعليه قول أوس :

فقومي وأعدائي يظنّون أنّني إذا أحدثوا أمثالَها أتكلّمُ[٤]

مع أنّه لا يجوز : علمتُ أنّ زيداً يومَ الجمعة[٥] .

---

(١) في المخطوطة : (مستقبل بالظاهر) ، والتصحيح من (إيضاح الشعر : ٤٤٣) . ويعني المؤلّف ـ رحمه الله ـ أنّ (يهاب) قد رفع (اللئام) .

(٢) قاله أبو عليّ الفارسيّ في (إيضاح الشعر : ٤٤٣) .

(٣) الكتاب : ١ / ٦٨ .

(٤) بيت من البحر الطويل لأوس بن حجر .

انظر : ديوانه : ١٢٢ ، إيضاح الشعر : ٤٤٤ ، تذكرة النحاة : ٣٨٨ .

(٥) انظر : إيضاح الشعر : ٤٤١ ـ ٤٤٤ .

وقوله : (الذين) لا يكون هنا في موضع الصلة لـ(اللاء) ، وإن كان الموصول يوصل بالموصول كقولك : الذي الذي في داره زيدٌ عمرٌو ، فيكون (الذي في داره زيدٌ) صلةً للأوّل ، و (عمرٌو) خبر الأوّل ، والعائد على الأوّل المضمر المجرور ، وعلى الثاني المضمر المرفوع في الظرف ، فكأنّ المعنى : الشخص الذي استقرّ زيدٌ في داره هو عمرٌو ، وإنّما لم يكن لأنّه ليس في صلة (الذين) ما يعود على (اللاء) ، ولم يذكر أبو عليّ[١] وجهه .

قلتُ : ويحتمل أن يكون تأكيداً للأوّل للموصول نفسه ، أو تأكيداً للموصول وصلته ، وحذف صلة الأوّل ؛ لدلالة صلة الثاني عليه ، أو حذف صلة الأوّل للتعظيم ، ثمّ استأنف إخباراً آخرَ ، فقال : (هم الذين) ، أو تكون (هم الذين) صلةً له ، والعائد عليه (هم) المحذوفة ، ولا تكون الصلة إذاً (الذين) ، بل تكون خبراً .

وقال أبو عليّ[٢] : « قوله :

من النفر اللاء الذين إذا هم[٣]

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٤٢ .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٦٢ ـ ٤٦٣ .

(٣) في المخطوطة : (اللاء عهدتهم) . والبيت قد سبق تخريجه في (ص : ٤٥٨) .

يجوز أن يكون حذف الراجع من الصلة ، كأنّه قال : (اللاء هم الذين) ، ويجوز أن يكون حذف الصلة ؛ لأنّ صلة الموصول بعده تدلّ عليه ، كقول الآخر :

من اللواتي والتي واللاتي

زعمن أنّي كبرتُ لداتي[١]

فلم يأتِ للموصولين الأولين بصلة » .

قال أبو عليّ[٢] : « وقد أجاز البغداديّون أن تكون (الذي) موصوفةً ، لا موصولةً ، كما في (مَنْ) و (ما) ، وأنشد الأصمعيّ :

حتّى إذا كانا هما اللذينِ

مثلَ الجديلينِ المُحملجينِ[٣]» .

فيحتمل أن يكون هنا موصوفاً بمنزلة قولك : مررتُ بالرجل الرجل العاقل .

---

(١) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين لقائل . انظر :
مجاز القرآن : ١/ ١١٩ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٢٦ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٩٧ ، اللسان : (لتا) ١٥/ ٢٣٩ ، الخزانة : ٦/ ١٥٤ .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٦٣ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز سبق تخريجهما في (ص : ٣٤٤) .

واعلمْ أنّ الألف واللام في هذه الأسماء الموصولة زائدةٌ[١] ؛ يدلّك على ذلك أنّك لو جعلتها غير زائدة لكانت للتعريف ، ولا تكون ؛ لا يجتمع تعريفان في الاسم : أحدهما من جهة الألف واللام ، والثاني باتّصال الصلة بها ، يدلّ على تعريف الصلة للموصول تعريفُها لـ(مَنْ) و (ما) ، وسقوطُها في ما سقطت منه ، نحو (ذو) في قوله :

لأنتحين للعظم ذو أنا عارقُهْ[٢]

وقولهم : أنا ذو قال كذا ، ومررتُ بالرجل ذو قال كذا ، فجريه صفةً على المعرفة ، ولا لامَ فيه ، دلّ على تعريفه بالصلة ، ولأنّهم قالوا : (الأولى) و (أولى) ، فتركوا اللام ، وأثبتوها تارةً أخرى ، فدلّ على الزيادة ، لكنّها لزمتْ في (الذين) .

وقد يقال[٣] : إنّ (أيّاً) إذا كانتْ موصولة تكون مضافةً ، والإضافة تعرّف ، والصلة تعرّف أيضاً ، فكيف صحّ هذا ؟ وهلا كانت غير مضافة حال كونها موصولة .

---

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٥١ ـ ٤٥٣ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٣٤٦) .

(٣) إيضاح الشعر : ٤٥٤ ـ ٤٥٥ .

قال أبو عليّ[١] : والجواب أنّ قولك : رأيتُ أيّهم عندك ، وأيّ القوم عندك ، إضافتها غير مختصّة[٢] ؛ لأنّها عامّة في الأجزاء والآحاد من الاسم الذي[٣] تضاف إليه ، فكانتْ إضافتها كإضافة (مثل) ، فلم يمتنع أن توصل ؛ فالتخصيص جاء من الصلة لا من الإضافة .

ويدلّ علىٰ إيضاح الصلة للموصول كما يوضّح الوصف للموصوف ، عودُ الضمير منها إلىٰ الموصول كما في الصفة .

[١٥٨أ] وإنّما قال النحويّون في الصلة : إنّها كبعض الاسم ، ولم يُقَلْ ذلك في الصفة ؛ لأنّ الموصول لا يخلو من الصلة ، بخلاف الموصوف ، ولو كانتْ بمنزلة بعض الاسم حقيقةً لم يعد منها ذِكْرٌ إلىٰ الموصول ، وتثنّىٰ وتجمع ، ولا يكون ذلك في بعض الاسم » .

فإن قيل : إذا لم تكن الصلة كالجزء ، بل هو كالصفة ، فإذا سمّيت امرأة بـ(أيّة في الدار) فينبغي أن يمتنع من الصرف ؛ للتأنيث والعلميّة ، وما بعدها من الصلة كالصفة ، فكما لا يصرف قولهم : رأيتُ أحمرَ العاقلَ ، وإن كان موصوفاً فكذلك هذا .

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٥٤ .

(٢) في المخطوطة : (محضة) . والتصحيح من كتاب الفارسيّ .

(٣) في المخطوطة : (التي) .

قيل[١] : قد اختلف النحويّون في هذا ، فكان أبو عمرو ، في ما حكاه أبو عمر عنه ، يقول : رأيتُ أيّةَ في الدار ، فلا يصرف ، وكان أبو الحسن يصرف ، فحجّةُ أبي عمرو ما ذكرناه ، وحجّة أبي الحسن أنّ التسمية لمّا كان بالمجموع صار التنوين بعض الاسم ؛ لأنّه وقع في الوسط ، فلا يحذف كما في امرأة تسمّىٰ (خيراً منك) .

قال أبو عليّ[٢] : وقد يفرّق بينهما من جهة أنّ (خيراً منك) و (لا ضارباً زيداً) لا تشبه الصلة في (أيّة) ؛ لأنّ الصلة في (أيّة) توضّح في الأصل ، فهي في تلك كالوصف ، ألا ترىٰ أنّها لا بدّ لها من عائد كالصفة ، وتثنّىٰ وتجمع ، مثل الصلة والموصوف ، وليست توافق (خيراً منك) ، ولا به من هذا النحو ، وإن خصّت بعض التخصيص .

قال أبو عليّ : والقولُ قولُ أبي الحسن ، قال أبو عليّ[٣] : « وهو أبين من قول أبي عمرو ؛ لأنّهم إذا نوّنوا مع (خيراً منك) الذي هو يفتقر أحدهما إلىٰ الآخر افتقار العامل إلىٰ المعمول فأحرىٰ أن يثبت مع ما يفتقر إليه افتقار الجزء ؛ لأنّه لا تعمل الصلة في الموصول ، فدلّ علىٰ شدّة الاتصال وقوّة

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٥٥ .

(٢) المصدر السابق : ٤٥٥ ـ ٤٥٦ .

(٣) المصدر السابق : ٤٥٧ .

التعلّق ، ومن ثمّ خفّفتْ (أنّ) المفتوحة على شريطة الإضمار فيها ، ولم تكن المكسورة كذلك ؛ لأنّ المفتوحة موصولة ، بخلاف المكسورة ؛ لأنّها عاملةٌ غير موصولة ، فمن حيث كان اقتضاء الموصول للصلة أشدّ من اقتضاء العامل خفّفتْ على شريطة الإضمار فيها ، وقد قيل : اقتضاء المفتوحة من جهتين : الوصل والعمل ، واقتضاء المكسورة من واحدة ، وهو العمل » .

ومن الأسماء الموصولة (اللاءِ) و (اللاتي) ، وهما يقعان على المؤنّث ، قال تعالى : ﴿ وَاللاَّئِي يَئِسْنَ ﴾ [الطلاق : ٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ ﴾ [النساء : ١٥] ، قال أبو عليّ[1] : « ولم نعلم (اللاتي) استعملتْ في المذكّر ، فأمّا (اللاءِ) فقد استعمل في المذكّر ، قال الشاعر[2] :

ألـمّا تعجبي وتري بطيطاً ... من اللائين في الحِقَبِ الخوالي[3]

فجمع بالواو والنون » .

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٦١ ـ ٤٦٢ .

(٢) في المخطوطة : (الراجز) ، والتصويب من كتاب أبي عليّ الفارسيّ .

(٣) بيت من البحر الوافر للكميت بن زيد الأسديّ .

انظر : شعره : ٢ / ٦٧ ، إيضاح الشعر : ٤٦١ ، البغداديّات : ٣١٥ ، العضديّات : ١٦٤ ، الخزانة : ٦ / ٨١ .

ولا يقال : كيف جُمعَ ، وهو يعني (الذين) ، جمعٌ أيضاً ؟ ؛ لأنّا نقول : كما جُمعَ (**صواحبات يوسف**)[1] ، وقال :

من النفر اللائي الذين إذا هم[2]

جعله وصفاً لـ(النفر) ، والنفر مذكّرٌ[3] .

وقد قالوا : هنّ اللائي فعلن كذا ، قال :

فدومي على العهد الذي كان بيننا

أم انتِ من اللا ما لهنّ عهودُ[4]

ومنها (أولىٰ) بمعنىٰ (الذين) ، وتدخلها الألف واللام ، قال بشر[5] بن أبي خازم :

---

(١) جزء من حديث رواه أحمد في (المسند : ٤ / ٤١٢) عن أبي موسىٰ الأشعريّ رضي اللّه عنه ، ورواه ابن ماجة في (سنه : ١/ ٣٨٩) عن عائشة رضي اللّه عنها ، ولفظه عندهما : (مروا أبا بكر فليصلّ بالنّاس ؛ فإنّكنّ صواحبات يوسف) ، ورواه النسائيّ في (سننه : ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠) عن أنس بن مالك رضي اللّه عنه ، ولفظه عنده : (إنّكنّ لأنتنّ صواحبات يوسف) .

(٢) في المخطوطة : (الذين عهدتهم) . والبيت سبق تخريجه في (ص :٤٥٨) .

(٣) انظر : إيضاح الشعر : ٤٦٢ .

(٤) سبق تخريجه في (ص : ٣٦٩) .

(٥) في المخطوطة : (قيس) ، وهذا تحريف .

ونحن ألى ضربنا رأس حُجْرٍ　　بأسيافٍ مهنّدةٍ رِقاقِ [١]

*****

وأنشد بعض البغداديين :

ألا أيّها القوم الألى ينبحونني

كما نبح الليثَ الكلابُ الضوارعُ [٢]

[وأنشدوا] [٣] :

ألم ترني بعد الذين تتابعوا　　وكانوا الألى أعطي بهم وأمانعُ [٤]

وأمّا ما أنشده بعض البغداديين [٥] أيضاً :

فإنّ الألاء يَعْلَمونكَ منهمُ　　كعلميَ مُظنّوكَ ما دمتَ أشعرا [٦]

(١) بيت من البحر الوافر لبشر في (ديوانه : ١٨٠) .

وانظر : إيضاح الشعر : ٤٥٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ١ / ٣٠ ، شرح أبيات المغني : ٢ / ١٩٥ .

(٢) بيت من البحر الطويل غير منسوب لقائل . انظر : إيضاح الشعر : ٤٥١ .

(٣) تكملة من (إيضاح الشعر : ٤٥١) .

(٤) بيت من البحر الطويل غير منسوب لقائل . انظر : إيضاح الشعر : ٤٥١ .

(٥) معاني القرآن للفرّاء : ١ / ٤٦٧ .

(٦) بيت من البحر الطويل غير منسوب لقائل .

انظر : إيضاح الشعر : ٤٥١ ، تهذيب اللغة : ١٥ / ٥٤٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٢١ ، اللسان : (أين) (ألا) : ١٣ / ٤٢ ، ١٥ / ٤٣٧ .

فـ(الالاء) بالمدّ لغةٌ في (الألىٰ) مقصورةً [٥٨ب] ، نحو : (هؤلاء) ، و(هؤلا) في المبهمات ، و (أُلىٰ) هذه ليستِ المبهمةَ ؛ لأنّ المبهمة لا تدخل عليها الألف واللام زائداً في موضعٍ ، ولا غير زائدٍ[١] ، بخلاف الموصولة ، فإنّه قد دخلتْ عليها زائدة كما تقدّم .

وأمّا قول الأسود بن يعفر :

هما خيّباني كلَّ يومِ غنيمة وأهلكتُهم لو أنّ ذلك نافعُ
وأتبعتُ أخراهم طريقَ ألاهمُ كما قيلَ نجمٌ قد خلى متتابعُ[٢]

قيل[٣] : يريد : قد هجوتُ آخرهم كما هجوتُ أوّلهم ، فألحقتُ آخرهم في الهجاء بأوّلهم ، فأراد بقوله[٤] : (أُلاهم) (أولاهم) ، فحذفَ الواو التي هي عين الكلمة تشبيهاً بحروف الزوائد ، ولا يصحّ أن تكون (أُلىٰ)

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٥٣ .

(٢) سبق تخريج أولهما في (ص : ٤٥٧) . وأمّا الثاني منهما فهو في :
ديوان الأسود بن يعفر : ٤٥ ، إيضاح الشعر : ٤٥٨ ، امالي ابن الشجريّ : ١/ ٤٢ ، الخزانة : ١١/ ٣٠٧ .

(٣) إيضاح الشعر : ٤٥٨ .

(٤) في المخطوطة : (بقولهم) ، وكذا في (إيضاح الشعر ٤٥٨) ، واظنّ انّ الأصح : (قوله) ؛ ليرجع إلى الشاعر ، وهو كذا في (إيضاح الشعر) بتحقيق الدكتور / محمود الطناحي .

المبهمة بمعنى (هنا) ، ولا الموصولة في نحو :

ونحن ألى ضربنا رأسَ حُجْرِ[١]

لأنّ المبهمة لا تضاف ، كما لا تدخلها الألف واللام ، وكذلك الموصولة لا تضاف كـ(مَنْ) و (ما) ، ولا يصحّ أن تكون جمع (ذي) على غير لفظه ؛ لأنّه لم نعلمه أُضيفَ إلى المضمر ، فإن قلتَ تضيفه كما أُضيفتْ[٢] (ذو) في قول كعب :

أو ذووها[٣]

فليس بمستقيم .

وقوله :

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٤٦٧) .

(٢) في المخطوطة : (أضافت) ، والتصويب من (إيضاح الشعر : ٤٦١) .

(٣) قافية بيت من البحر الكامل لكعب بن زهير رضي اللّه عنه ، وهو بكماله :

صبحنا الخزرجيّة مرهفاتٍ أباد ذوي أرومتها ذووها

انظر : ديوانه : ٢١٢ ، إيضاح الشعر : ٤٦١ ، شرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٢٧ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ٥٣ ، أمالي ابن الحاجب : ٢ / ٧٥ ، المقرّب : ١/ ٢١١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٩٣ .

نحن[١] الأُلى فاجمع جمو عكَ[٢]

هي موصولة حذفتْ صلتها تفخيماً ، أي : الذين تعلمهم أهل نخوة وبلاء .

*****

أنشد أحمد بن يحيى[٣] :

فإن أدَعِ اللواتي من أُناسٍ أضاعوهنَّ لا أدَع الذينا[٤]

قال أبو عليّ[٥] : « المبتدأ مضمرٌ في الصلة ، كأنّه قال : فإنْ أدَعِ النساء اللواتي أولادهنّ من أُناسٍ أضاعوهنّ ، أي : أضاعوا هؤلاء النساءَ ، فلم يحموهنّ كما تحمي الفحولةُ[٦] أزواجَها ، فلا أدعِ الذين ضيّعوهنّ ،

---

(١) في المخطوطة : (ونحن) .

(٢) من بيت من مجزوء البحر الكامل لعبيد بن الأبرص ، وتكملته : (ثمّ وجّههم إلينا) .

انظر : ديوانه : ١٣٧ ، وإيضاح الشعر : ٤٦٠ ، وأمالي ابن الشجريّ : ١/ ٤٢ ، والمغني : ٨٦ ، وشرح أبياته : ٢/ ١٩٣ .

(٣) قاله الفارسيّ في (إيضاح الشعر : ٤٧٢) ، ولم أجده في في ما وصلنا من كتب ثعلب .

(٤) بيت من البحر الوافر للكميت بن زيد الأسديّ .

انظر : ديوان الكميت : ٢/ ١٣٠ ، شرح هاشميّات الكميت : ٢٩٣ ، الأصول في النحو : ٢/ ٣٥٦ ، تذكرة النحاة : ٤٧٧ ، الخزانة : ٦/ ١٥٧ .

(٥) إيضاح الشعر : ٤٧٢ .

(٦) في (إيضاح الشعر : ٤٧٢) : (البعولة) .

والمعنى : إنْ أَدَعْ هجوَ هؤلاء النساء فلا أدعُ هجوَ هؤلاء الرجال ، والمضافُ محذوفٌ في الموضعين » .

قلتُ : ويحتمل أن يكون هذا المبتدأ (هنّ) ، لا الأولاد ، وتكون (من أناسٍ) بمعنى (بأناسٍ) ، وقد حُذِف المبتدأ من الصلة في قول عديّ :

لم أر مثل الفتيان في غبن الأيّام ينسون ما عواقبها [1]

أي : ما هو عواقبها ؟ فحذف ، ويمكن أن يكون مثله :

ألا ليتما هذا الحمام لنا [2]

قال أبو عليّ [3] : « وقد يستقيم أن تكون الصلة (من أناسٍ) ، فتكون مستقلّةً [4] ، ولم [5] تقدّر حذف المبتدأ ، فيكون التقدير على أحد أمرين : إمّا أن يكون : (اللواتي من نساء أناسٍ) ، فحذفَ المضافَ ، أو يكون على ظاهره : (اللواتي من أناس) على معنى أنّهم يقومون بهنّ وبالإنفاق عليهنّ

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٨٥) .

(٢) من بيت من البحر البسيط للنابغة الذبيانيّ ، وهو بكماله :

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقدِ

وقد سبق تخريجه في (ص : ٢٩٣) .

(٣) إيضاح الشعر : ٤٧٣ .

(٤) في المخطوطة : (متعقلة) ، والتصويب من (إيضاح الشعر : ٤٧٣) .

(٥) في كتاب الفارسيّ : (وإنْ لم) ، ولا أرى موجباً لـ(إنْ) .

كأنّهنّ من حريمهم .

وصلة (الذين) الأخيرة محذوفةٌ ، أي : (أضاعوهنّ) ؛ لدلالة الأولىٰ عليها » .

*****

وأنشد بعض الرواة (١) :

فلا أسألُ اليومَ عن ظاعنٍ   ولا ما يقولُ غرابُ النوى (٢)

(ما) تحتمل أمرين : الخبر ، والاستفهام ، فإن كانتْ خبراً كانتْ مجرورةً بالعطف علىٰ (ظاعنٍ) ، فإمّا أن تكون في ذلك موصولةً أو موصوفةً ، فإن جُعِلَتْ موصولةً فإمّا حرفاً ، وهي المصدريّة ، والتقدير : لا أسأل عن ظاعنٍ ولا عن قول غراب النوىٰ ، وإمّا بمعنىٰ (الذي) ، فيكون التقدير : ولا عن الذي يقوله غراب النوىٰ ، فحذف العائد .

وإن كانتْ موصوفةً كانتْ نكرةً ، والجملةُ صفةٌ لها ، وفيها ذِكْرٌ يعود إليها ، تقديره : ولا قولٍ ، أو شيءٍ يقوله غرابُ النوىٰ ، كقول الشاعر :

---

(١) ربّما كان المؤلّف ـ رحمه الله تعالىٰ ـ يقصد ابن قتيبة ؛ فقد أنشده في (المعاني الكبير : ٣٠٦) ، وعزاه إلىٰ حميد بن ثور ، وليس في ديوانه .

(٢) بيت من البحر المتقارب لحميد . انظر : إيضاح الشعر : ٤٤٤ .

ربّما تكره النفوسُ من الأمـــــر له فرجةٌ كحلّ العقالِ(١)

[٥٩أ] فـ(ما) نكرةٌ ؛ لدخول (ربّ) عليها ، والتقدير : ربَّ أمرٍ تكرهه النفوس ، ولا تكون (ما) كافّةً ، على نحو قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحجر: ٢] ؛ لأنّ الذِّكْرَ قد عاد إليها من قوله : (له فرجةٌ) ، والحرف لا يعود عليه ذِكْرٌ .

و (فرجةٌ) مرتفعةٌ بالظرف ، وموضعُ الجملةِ جرٌّ على الوصفيّة لـ(ما) ، وقوله : (كحلِّ العقالِ) يحتمل أن يكون نصباً وجرّاً ، كقولك : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به(٢) .

وإن كانتْ (ما) استفهاماً فعلى عطفه على (أسأل) ، كأنّه قال : ولا أسأل : ما يقول غراب النوى ؟ ، كما تقول : أسألُ : هل قام زيدٌ ؟ ، ولا يكون منتصباً بالسؤال ؛ لأنّها معلّقةٌ(١) .

*****

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٨٠) .

(٢) الكتاب : ١/٢٤٢، المقتضب : ٣/٢٦١ ، الأصول في النحو : ٢/٣٨ ، إيضاح الشعر : ٤٤٦ ، البغداديّات : ٤٣١ .

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٤٥ـ٤٤٧ .

وأنشد أحمد بن يحيىٰ[١] :

ولو أنّ عرض البحر بيني وبينها لحدّثتُ نفسي ما إليكِ مخاضُ[٢]

التقدير : لحدّثتُ نفسي بما إليك مخاض ، فحُذِفَ الجارُّ ، واتّصلَ الفعلُ ، و (ما) موصولة ، والمعنىٰ : لحدّثتُ نفسي بالذي هو إليك مخاضٌ ، أي : خوضٌ .

و (إليك) للتبيين إن كان المخاض مكاناً[٣] ؛ لأنّه إذا كان مكاناً لم يتعلّق به شيءٌ من حيث لم يناسب الفعل ، فلم يفسّر ما يتعلّق التبيين به .

وقد يجوز أن يكون المعنىٰ : ولو أنّ عرض البحر بيني وبينها لحدثتُ نفسي، فقلت : ليس إليكِ مخاضٌ ، فأمّا إن كان دون عرض البحر فإنّي أحدّث نفسي بذلك ، فتكون (ما) نافية ، ويكون (إليك) متعلّقاً بمحذوفٍ ، كقولك : ليس بك مرورٌ[٤] .

*****

وقال :

---

(١) لم أقف عليه في كتب ثعلب .

(٢) بيت من البحر الطويل للقنانيّ . انظر : إيضاح الشعر : ٤٤٧ .

(٣) في (إيضاح الشعر : ٤٤٧) : (فلا يكون المخاض مكاناً) .

(٤) إيضاح الشعر : ٤٤٧ .

لعمري لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَهُ   وأقْعُدُ في أفيائه بالأصائلِ(١)

قال بعضهم(٢): التقدير: لأنت البيت الذي أكرمُ أهله، حَذَفَ الموصولَ.

قال أبو عليّ(٣): «لا دلالة فيه على الحذف؛ لأنه يجوز أن تكون الجملة، وهي(٤): (أُكْرِمُ أهلَهُ)، معطوفةً على الجملة الأولى، حُذِفَ منها حرفُ العطف، كأنّه قال: لأنت البيتُ، وأُكرِمُ أهلَهُ، واستغنى عن حرف العطف بما في الثانية من ذِكْرِ ما في الأولى، كقوله عزّ وجلّ: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [البقرة: ٣٩].

ويجوز أن يكون قوله: (لأنت البيت) على جهة التعظيم، كما تقول: أنت الرجل، تريد به الكمال والجَلَدَ، ألا ترى أنّهم يقولون: (**له بيتٌ وشرفٌ**)(٥)، فيجوز على هذا أن تكون (أُكْرِمُ أهلَهُ) جملةً في موضع الحال بما في البيت من معنى الفعل، كما قالوا: أنت الرجلُ علماً وفهماً، ينتصب عمّا في (الرجل) من معنى الكمال، وكقوله:

---

(١) سبق تخريجه في (ص: ٣٣٨).

(٢) إيضاح الشعر: ٤٦٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) في المخطوطة: (وهو).

(٥) أساس البلاغة: ٢٣٣.

يا جارتا ما أنتِ جارهْ [١]

ينتصب عمّا في (أنتِ) من معنى التعظيم ، كأنّه قال : كَمُلْتَ في حالِ علمكَ وبذّكَ غيرَكَ » .

فإن قيل [٢] : هل يصحُّ أن يكون (البيتُ) بدلاً من (أنت) ؟ ويكون (أُكْرِمُ أهلَهُ) خبرَ (أنت) ؟

قال أبو عليّ [٣] : « قياس قول سيبويه [٤] عندي ألا يجوز ؛ ألا ترى أنّه لم يجز في قولهم : (بيَ المسكينَ) البدلُ من الياء ؛ لأنّ البدل يُذْكَرُ لضربٍ من التبيين ، ولا بيانَ أرفعَ من المتكلّم ، والمخاطبُ في ذلك بمنزلة المتكلّم » .

قلتُ : ويجوز أن يكون على حذف مضافٍ ، كأنّه قال : لبيتك أُكْرِمُ أهلَهُ ، ثمّ حذفَ ، وأكّدَ ، أو يكون خبراً بعد خبرٍ ، كأنّه قال : لبيتُكَ البيتُ ،

---

(١) صدر بيت من مجزوء البحر الكامل ، هو مطلع قصيدة للأعشى ، وعجزه :

بانتْ لتحزننا عُفارَهْ

انظر : ديوانه : ٢٠٣ ، إيضاح الشعر : ٤٦٩ ، الإيضاح العضديّ : ٢٣٤ ، شرح شواهده : ١٩٣ ، المقتصد : ٢/ ٧٢٤ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٢٥٤ ، المقرّب : ١/ ١٦٥ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٦٣٨ ، الخزانة : ٣/ ٣٠٨ .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٧٠ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٥٦ .

كما تقول : لشعرُكَ الشِّعْرُ ، ثمّ أخبرَ عنه بأنّه أُكْرِمُ أهلَهُ .

*****

الفرزدق :

فحقٌّ امرئٍ بين الوليد قناتُهُ وكندةَ فوقَ المرتقى يتصعّدُ[(١)]

تقديره : (أن يتصعّدَ) ، فحذف[(٢)] ، كما قال جرير :[٥٩ب]

نفاك الأغرُّ ابنُ عبدالعزيز وحقّك تُنفى عن المسجدِ[(٣)]

أي : أن تُنفىٰ عن المسجد .

والمعنىٰ : يتصعّد فوق المرتقىٰ ، فتقدّم (فوق) كتقدّم الجارّ في نحو قوله :

كان جزائي بالعصا أن أُجْلدا[(٤)]

و (أنْ) في هذا الموضع بمنزلة المذكورة ، يدلّ عليه قولهم : **(لأنْ تسمع**

---

(١) بيت من البحر الطويل له ، وروايته في (ديوانه : ١٣٥) : (بحقّ . . .) .

وانظر : إيضاح الشعر : ٤٣٨ ، شرح أبيات المغني : ٦/ ٣٠٤ .

(٢) أي : حذف (أنْ) ، ورفع الفعل المضارع : (يتصعّد) .

(٣) بيت من البحر المتقارب له في (ديوانه : ٨٤٢) .

وانظر : إيضاح الشعر : ٤٣٨ ، الخصائص : ٢/ ٤٣٤ ، شرح أبيات المغني : ٥/ ٦٥ .

(٤) سبق تخريجه في (ص : ٤٢٢) .

بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه)[١]، وحذفوها فقالوا: (تسمعَ بالمعيدي)[٢]، ولولا أنّها مرادةٌ ما جعلوا الاسم ، وهو (خيرٌ)، خبراً عن الفعل ، وكذلك قولهم : (تسمعُ بالمعيديّ لا أن تراه)[٣]، ولولا تقدير (أنْ) لما جاز العطف على الفعل بـ(لا أن تراه)؛ لأنّه اسمٌ ، وقد سُمِعَ عن العرب :

ألا أيُّهذا الزّاجري أحضرَ الوغى[٤]

---

(١) هذه الرواية في : مجمع الأمثال : ١/ ١٢٩ ، إيضاح الشعر : ٤٣٩ ، الزاهر : ٢/ ٢٤٧ .

(٢) هذه الرواية في : إيضاح الشعر : ٤٣٩ .

(٣) هذه الرواية في : مجمع الأمثال : ١/ ١٢٩ ، أمثال العرب للضبّيّ : ٥٥ ، تمثال الأمثال : ١/ ٣٩٥ .

(٤) صدر بيت من البحر الطويل من معلّقة طرفة بن العبد البكريّ ، وعجزه :

وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مخلدي

انظر : ديوانه : ٥٠ ، الكتاب : ١/ ٤٥٢ ، معاني القرآن للفرّاء : ٣/ ٢٦٥ ، المقتضب : ٢/ ٨٥ ، الأصول في النحو : ٢/ ١٦٢ ، إيضاح الشعر : ٤٣٩ ، سرّ الصناعة : ١/ ٢٨٥ ، الخزانة : ١/ ١١٩ .

حكاه [ابن] [(١)] قطرب عن أبيه أنّه سمعه من العرب [(٢)]، فنصب ، وحكى أحمد بن يحيىٰ [(٣)] نحوه ، فقال : (خذ اللصَّ قبلَ يأخذَكَ) [(٤)] بنصب (يأخذَكَ) ، وحكىٰ أبو الحسن نحوه [(٥)].

وقد جاء حذف (أنْ) من الكلام ، وما بعده مسندٌ إلىٰ الفعل ، أنشد أحمد ابن يحيىٰ [(٦)] عن ابن الأعرابيّ :

وما راعني إلا يسيرُ بشرطةٍ وعهدي به فينا يعيشُ بِكيرِ [(٧)]

فقال : (إلا يسير) فجعل الفعلَ فاعلاً .

---

(١) تكملة من (إيضاح الشعر : ٤٣٩) .

وابن قطرب اسمه : الحسن بن محمّد بن المستنير . انظر : الفهرست لابن النديم : ٥٨ .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٣٩ .

(٣) مجالس ثعلب : ١/ ٣١٧ .

(٤) انظر : مجمع الأمثال : ١/ ٢٦٢ ، إيضاح الشعر : ٤٤٠ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٢ ، أوضح المسالك : ٣٩٦ . المغني : ٦٤٠ .

(٥) حكىٰ أبو الحسن الأخفش في (معاني القرآن : ١ / ١٣٣) : (مُرْهُ يُعْطِيَني) .

(٦) لم أجده في كتب ثعلب .

(٧) بيت من البحر الطويل لمعاوية بن خليل النصريّ .

انظر : إيضاح الشعر : ٤٤٠ ، الخصائص : ٢/ ٤٣٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٤/ ٢٧ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٣ ، المغني : ٤٢٨ ، شرح أبياته : ٦/ ٣٠٤ ، الخزانة : ٨/ ٥٨٤ .

الفرزدق :

فإنّ ارتدادَ الهمّ عجزٌ على الفتى   عليه كما رُدَّ البعيرُ المُقيَّدُ[١]

تقديره : فإنّ ارتداد الهمّ على الفتى عجزٌ عليه ، و (عجزٌ) خبر الارتداد ، وقد فُصِلَ به بين المصدر وصلته ، و (عليه) وصفٌ لـ(العجز) ، وهو متعلّقٌ بمحذوفٍ ، فيه ذِكْرٌ[٢] .

*****

كثيّرٌ :

ألا حيّيا ليلى أجَدَّ رحيلي   وآذنَ أصحابي غداً بقفولِ[٣]

(غداً) لا يكون ظرفاً لـ(قفول) ؛ لاستحالة تقدّمه عليه ، ولا يكون لـ(آذن) ؛ لأنّه ماضٍ ، و (غداً) مستقبلٌ ، فهو متعلّقٌ بفعلٍ محذوفٍ ، ولا يقال : يقدّر (آذنَ) بـ(يؤذنُ) ، كما قال :

يـا حكمُ الوارثُ عن عبدالملكْ

---

(١) بيت من البحر الطويل له في (ديوانه : ١٣٦) . وانظر : إيضاح الشعر : ٤٤٠ .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٣٨ ـ ٤٤١ .

(٣) مطلع قصيدة له في (ديوانه : ١٠٨) . والبيت في : إيضاح الشعر : ٤٤٧ .

أوديتُ إن لم تَحْبُ حبوَ المُعْتَنِكْ[١]

فقوله : (أوديتُ) ماضٍ بمعنى المستقبل ، يدلّ عليه وقوع الشرط بعده ، كما لا يجوز : قمتُ إنْ قمتَ ؛ لأنّ ذلك إنّما يكون في ما قربَ قرباً شديداً ، ولم يكن فيه تراخٍ ، نحو قولهم : **(قد قامت الصلاة)** ، وإذا دخله التراخي لم يحسن ، ولذلك قال : (أوديتُ) ، كأنّه من مقاربة الهلاك في حال من غشيه ذلك ، فحسن أن يسدّ مسدّ الجزاء بمعناه ، ويدلّ على التقريب بلفظه[٢] .

*****

أنشد أبو عبيدة[٣] :

فلا تحسبِ الأعداءُ إنْ متُّ أنّني وخلّفتُ بشراً أنّ حربيَ كلّتِ[٤]

لا يستقيم أن تعطف (وخلّفتُ) على (متُّ) الظاهر في الكلام ؛ لأنّك

---

(١) في المخطوطة : (المعتنف) .

والبيتان من مشطور الرجز لرؤبة في (ديوانه : ١١٨) .

وانظر : المقتضب : ٤/٢٠٨ ، إيضاح الشعر : ٤٤٨ ، الخصائص : ٢/ ٣٨٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ٣/ ٤٤ ، الإنصاف : ٢/ ٦٢٨ ، المغني : ١٩ ، شرح أبياته : ١/ ٦٠ .

(٢) انظر : إيضاح الشعر : ٤٤٨ .

(٣) لم أقف عليه في ما وصلنا من كتبه

(٤) بيت من البحر الطويل غير منسوب إلى قائل في (إيضاح الشعر : ٤٤٩) .

تفصل بين (أنّ) وما تعملُ فيه ، وهو صلةٌ وموصول ، وتقدّم الصلة أيضاً على الموصول ؛ لأنّ التقدير : ولا تحسب الأعداء أنّ حربي كلّتْ إن متُّ وخلّفتُ بشراً ، ولكن تضمر بعد (أنّ) شرطاً يكون هذا المتقدّم دالاً عليه ، كما أضمرت بعد الاستفهام فعلاً دلَّ عليه ما تقدّمه في قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ۝٩٠ آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [يونس: ٩٠، ٩١] ؛ لأنّ الاستفهام مثل الموصول في أنّ ما تقدّمه منقطعٌ منه ، وغيرُ داخلٍ في حيّزه .

وأمّا (أنّ) الثانية فإنّما كرّرتْ لتراخي الأوّلىٰ عنها ، وليس علىٰ البدل ؛ لأنّ (أنّ) الأولىٰ لم تتمّ ، والبدلُ لا يكون إلا حتّىٰ يتمّ المبدل منه ، و(حربي) بدلٌ من الياء في (أنّني) .

*****

قال : [٦٠أ]

وقالوا [لها] لا تنكحيه فإنّهُ … لأوّلِ سَيفٍ أن يُلاقيَ مَصرعا(١)

(مصرعا) ينتصب علىٰ الحال ممّا في اللام ، و (أن يلاقي) بدلٌ من (سيف) ، وحُذِفَ الضميرُ ، والتقدير : لأوّلِ سيفٍ أن يلاقيَهُ ذا مصرعٍ ، والمعنىٰ : لأوّل لقاء سيفٍ ذا مصرعٍ ، أي : أوّل ما يلقىٰ يصرع .

(١) بيت من البحر الطويل لتأبّط شرّاً في : ديوانه : ١١٢ ، وحماسة أبي تمّام : ١/ ٢٦٣ ، وقافيته فيهما : (مجمعا) ، وهو برواية المؤلّف في (إيضاح الشعر : ٤٤٩) .

ويجوز أن يكون مصرعٌ مفعولَ (يلاقي) ، والتقدير : لأوّل سيفٍ أن يلقىٰ عليه[١] ، و المصرع يجوز أن يكون مصدراً ، أو ظرف مكان[٢] .

*****

امرؤ القيس :

كَبِكْرِ المقاناةِ[٣] البياضَ بصفرةٍ غذاها نَميرُ الماءِ غيرَ مُحلَّلِ[٤]

يُنشد (البياض) بالرفع والنصب والجرّ[٥] ، فالنصب علىٰ : (الذي قُونيتِ البياضَ) مثل : أُعطيَ الدرهمَ ، والجرّ علىٰ : المُعطِي الدرهمِ ، والرفع علىٰ : التي قوني البياضُ منها ، قيل[٦] : إنّه بيضُ النعام ، وقيل[٧] :

---

(١) في (إيضاح الشعر : ٤٥٠) : (يأتي عليه) .

(٢) إيضاح الشعر : ٤٤٩ ـ ٤٥٠ .

(٣) في المخطوطة : (مقاناة) ، وهذا خطأ .

(٤) بيت من البحر الطويل من معلقة امرئ القيس .

انظر : ديوانه : ١٦ ، إيضاح الشعر : ٤٦٤ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٢٣١ ، شرح المفصّل : ٦/ ٩١ ، اللسان : (نمر) ٥/ ٢٣٦ .

(٥) رواها ثعلب كما في (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات : ٧٠) .

(٦) قاله ابن الأنباريّ في (شرح القصائد السبع الطوال : ٧١) .

(٧) نسبه ابن الأنباريّ في (شرح القصائد السبع الطوال : ٧٢) إلىٰ أكثر أهل اللغة .

الدرُّ ، والضمير في (غذاها) للمرأة [١] .

*****

وقال :

فأدبرنَ كالجَزْعِ المُفَصَّلِ بينه بِجِيْدٍ معمٍّ في العشيرةِ مُخْوَلِ [٢]

قوله : (بِجِيْدٍ) يتعلّق إمّا بـ(أدبرن) ، تقديره : كالجزع ثابتاً بجيدٍ معمٍّ ، أو بـ(المُفَصَّلِ) كأنّه قال : قد فُصِّلَ ثابتاً بجيدٍ ، ولا يكون ظرفاً لـ(المفصّل) ؛ لأنّه عملَ في (بينه) ، ولا يكون للفعل ظرفان من نوعٍ واحدٍ علىٰ غير البدل ، لكن يستقيم أن يكون ظرفاً لقوله : (كالجزع) بذلك المكان ، لا حالاً منه .

فأمّا اللام في (المفصّل) فالعائد إليها الهاءُ في (بينه) ، أي : كالجزع الذي فُصِّلَ بينَهُ ، وينبغي أن يكون المسندُ إليه فُصِّلَ ، الفصلَ .

فإن قلتَ : إنّ في (المُفَصَّلِ) ذِكْراً يعود علىٰ اللام ، كأنّه قال : كالجزع الذي فُصِّلَ بين بعضه وبعضٍ ، كما تقول : كالجزع الذي فُصِّلَ يومَ الجمعةِ ،

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٦٤ .

(٢) بيت من البحر الطويل من معلقة امرئ القيس .

انظر : ديوانه : ١٦ ، إيضاح الشعر : ٤٧٠ ، شرح القصائد السبع الطوال : ٩٤ ، شرح القصائد التسع : ١/ ١٨٠ .

فهو مستقيمٌ .

ويجوز أن يكون (بينه) في موضع رفعٍ على قول أبي الحسن[١] في قوله تعالى : ﴿ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [الممتحنة : ٣] ، فهو مستقيمٌ .

والمعنى : أنّ هذه البقرَ أدبرن ، وفيها سوادٌ وبياضٌ ، فأشبهتْ بذلك الجزع الذي فُصِّلَ في النظم في قلادةٍ على جيد صبيٍّ معمٍّ مخولٍ ؛ لأنّه بذلك يكون أحسن لهذا الجزع ؛ لأنّه إن كان كذلك تأنّقوا فيما يطوّقونه به من الإنظامة[٢] .

*****

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٣٣٨ ، ٤٧١ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٢٧٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/ ٤٤٠ . وهو قول الفرّاء أيضاً .

انظر : معاني القرآن : ١/ ٣٤٥ . شرح القصائد السبع الطوال : ٩٤ .

(٢) انظر : إيضاح الشعر : ٤٧٠ _ ٤٧٢ .

قال هذليّ :

السالكُ الثُّغْرَةَ اليقظانَ كالئها
مَشْيَ الهلوكِ عليها الخيعلُ الفُضُلُ(١)

إنْ نصبتَ (كالئها) فهو على الحال من (يقظان) ، كأنّه يتيقظُ في حال حفظه إيّاها ، ولا يكون حالاً من (السالك) ، وأنت تجعل (اليقظان) صفةً له ؛ لأنّك تفصل بين الصلة والموصول .

فإن جعلتَ (اليقظان) صفةً لـ(الثُّغْرَةَ) على المجاز ، ونصبته ، فتقول : ثُغْرَةٌ يقظانُ ، أي : يُتَيَقَّظُ فيها ؛ لشدّة خوف السالك لها ، كما تقول : ليلٌ نائمٌ(٢) ، أي : يُنامُ فيه ، وتحملُ التذكير على المعنى ؛ لأنّ الثَّغْرَ والثُّغْرَةَ واحدٌ ، جاز ، فيكون فيه مجازٌ من معتدين مجتمعين .

وإذا كان حالاً(٣) منه فإمّا من الألف واللام(٤) ، أو من الضمير العائد

(١) بيت من البحر البسيط للمتنخّل الهذليّ .

انظر : ديوان الهذليّين : ٢/ ٣٤ ، شرح أشعارهم : ٣/ ١٢٨١ ، الخصائص : ٢/ ١٦٧ ، سرّ الصناعة : ٢/ ٦١١ ، اللسان : (حفل) ١١/ ٢١٠ ، شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٠٢٣ ، تذكرة النحاة : ٣٤٦ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٥١٦ ، الخزانة : ٥/ ١٠١ .

(٢) إيضاح الشعر : ٢١١ .

(٣) أي : (كالئها) .

(٤) في (السالك) .

عليها في (السالك) .

ويجوز أيضاً إذا نصبتَ (اليقظان) ، وجعلته وصفاً لـ(السالك) المنصوب أيضاً أن يكون (كالئها) بدلاً من (يقظان) .

وإن رفعت (كالئها) فإن رفعت (السالك) جاز أن يكون (السالك) ابتداءً ، و (كالئها) الخبر ، مثل : الضارب هنداً حافظها ، وإن [٦٠ب] نصبته كان ارتفاع (كالئها) بـ(اليقظان)، والمعنى : إنّه ثغرٌ مخوفٌ يحتاج حافظاً ، وأن يكون يقظان فطناً حذراً .

ويجوز أن ترفع (اليقظان) ، وتنصب (السالك) و (كالئها) ، فيكون (اليقظان) بدلاً من الذِّكْرِ في (السالك) ، ويكون (كالئها) حالاً من السلوك [١] .

*****

أنشد سيبويه [٢] :

---

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٧٤ ـ ٤٧٥ .

(٢) الكتاب : ١/ ٤٢٦ .

وما أنا للشيء[1] الذي ليس نافعي ويغضبُ منه صاحبي بقؤولِ[2]

(يغضب) إن جعلتها داخلةً في الصلة كانتْ مرفوعةً ؛ لأنّه لا شيءَ يحمل عليه ، فينصب ، والكلامُ محمولٌ على المعنى ، كأنّه قال : وما أنا للذي[3] لا ينفعني ، ويغضب منه صاحبي [بقؤول][4] ، وفيه عطف المضارع على اسم الفاعل ، كما يكون العكس كقوله :

باتَ يُعشّيها بعضبٍ باترِ
يقصد في أسؤقها[5] وجائرِ[6]

أي : قاصد وجائر .

(١) في المخطوطة : (بالشيء) ، والصواب ما أثبتّه .

(٢) بيت من البحر الطويل لكعب بن سعد الغنويّ .

انظر : الأصمعيّات : ٧٦ ، الكامل للمبرّد : ٢/ ٨٢٢ ، المقتضب : ٢/ ١٧ ، إيضاح الشعر : ٤٦٤ ، المنصف : ٣/ ٥٢ ، تحصيل عين الذهب : ٤٠٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٥٧ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٧/ ٣٦ ، الخزانة : ٨/ ٥٦٩ .

(٣) في المخطوطة : (بالذي) ، والتصويب من (إيضاح الشعر : ٤٦٥) .

(٤) تكملة من المصدر السابق .

(٥) في المخطوطة : (أسواقها) ، ولا يجمع (ساق) على (أسواق) ، فالصحيح ما أثبتّه .

(٦) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل . وهما في :

معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢١٣ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤١٧ ، إيضاح الشعر : ٤٦٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ١٦٧ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٤٩ ، الخزانة : ٥/ ١٤٠ .

وموضع (يغضب) نصبٌ ؛ لأنّه عطفٌ على خبر (ليس) ، وضميره (هو) يعود على اسم (ليس) ، والمقول حينئذ هو (الشيء) المذكور ؛ لأنّه يقع عليه ؛ لعمومه واحتماله القول وغيره ، وإن جعلته خارجاً من الصلة كان معطوفاً على (الشيء) ، فتضمر (أنْ) ؛ لعطفك الفعل على الاسم الذي ليس في معنى الأوّل ، كأنّهُ قال : وما أنا للشيء الذي لا ينفعني ، ويغضب صاحبي ، بقؤول ، والتقدير : ولقولِ غضبِ صاحبي ، فتضيف القول الحادث عنه الغضبُ إلى الغضب ، كما تقول : ضربُ التلفِ[1] .

*****

وأنشد أيضاً[2] :

وكلُّ أخٍ مفارِقُهُ أخوه   لعمر أبيك إلا الفرقدانِ[3]

قال سيبويه[4] : لا يكون (الفرقدان) على تقدير : (إلا أن يكون الفرقدان) ؛ لأنّك لا تحذف الموصول ، وتدع الصلة ؛ لأنّ الصلة تُذْكَرُ

---

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٦٤ـ٤٦٦ .

(٢) أي سيبويه في (الكتاب : ١/ ٣٧١) ، وانظر : (إيضاح الشعر : ٤٦٦) .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٧٤) .

(٤) الكتاب : ١/ ٣٧١ .

للتخصيص والإيضاح للموصول ، فلا يصحّ ذِكْرُ الإيضاحِ وحذفُ ما هو إيضاحٌ له ، ونظيره (أجمعون) في التوكيد ؛ لأنّك لا تحذف المؤكَّد ، وتأتي بالمؤكِّد .

فإن قلت : لِمَ لا يكون كالصفة والموصوف ، فيُحذَفُ كما يُحْذَفُ الموصوفُ ؟

قيل : لأنّ الصفة تقع موقع الموصوف ، ألا ترىٰ أنّه يتبعه في أحوال ، فاستغنىٰ بها عنه ، والصلة لا تقع موقع المفرد ، ولا موقع الموصول ، وإنّما لم تكن كالمفرد لأنّها جُمَلٌ ، والجُمَلُ لا تُبْدَلُ من المفرد ؛ من حيث كان البدل في حكم تكرير العامل ، والعامل في المفرد لا يعمل في لفظ الجُمَلِ .

فإن قلتَ : فهلا حذفت كما تحذف صلاتها ، قيل : العكسُ أشبهُ ؛ لأنّه حذفُ ما ليس بعمدةٍ ، وحذفُ الموصول حذفٌ للعمدة[١] .

---

(١) انظر : إيضاح الشعر : ٤٦٦ ـ ٤٦٨ .

[المعرّف بالإضافة]

وأمّا المعرّف بالإضافة فهو : ما أضيف إضافةَ التخصيصِ ، لا إضافة التخفيف ، إلىٰ واحدٍ ممّا ذكرنا .

فقولنا : (إضافة تخصيص) احترازٌ من إضافة اسم الفاعل ونحوه ، وبالجملة الإضافة التي المراد فيها التنوين ، وسيأتي موضعه .

وهذه الإضافة من شأنها أن تعيّن الأوّل ، وتخصّصه من عمومٍ أو اشتراك .

واسم (المضاف) ينبغي أن يطلق علىٰ الثاني ، و(المضاف إليه) علىٰ الأوّل ، أي : المضاف إلىٰ الثاني ؛ وإنّما كان [٦١أ] ذلك لأنّ الإضافة إسنادٌ ، والإسناد إنّما يكون لشيء أصليّ متقدّمٍ ، والثاني هو الأصل الذي تضيف الأوّل إليه ، وتسنده ليقوىٰ به ، ويتعرّف ، وقد قيل بالعكس ، وقيل : يجوز الأمران ؛ إذ كلّ واحدٍ منهما يصدق عليه أنّه مضافٌ ، وأنّه مضافٌ إليه ؛ لأجل النسبة بينهما ، ولا خلاف أنّ تعريف الأوّل إنّما هو بالثاني .

وهذا الصنف الخامس فرعٌ عن الأصناف الأربعة ؛ فالأربعةُ إذاً أصولُ المعارفِ .

قال أبو زيدٍ[١] : وللقائل أن يقول : لِمَ اكتسب الأوّل من الثاني التعريف ،

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢١٦) .

ولم يكتسب الثاني من الأوّل التنكير ؟ وهو أولىٰ ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّ التنكير أصلٌ ، فينبغي أن تكون له الغلبة ، ولأنّه مقدّمٌ عليه لفظاً ، ومعتمدٌ في الجزئيّة عليه ، وأيضاً فلأنّه من تمامه ، والتمام ينسحب عليه حكم الابتداء .

وأجاب بأمرين(1) :

« أحدهما : أنّ المعرفة لـمّا كانتْ أقوىٰ من النكرة ؛ لأنّها تدلّ علىٰ ذاتٍ وتعيينٍ لها ، والنكرة تدلّ علىٰ ذاتٍ بغير تعيينٍ ، وما دلّ علىٰ معنيين أقوىٰ ممّا دلّ علىٰ واحدٍ ، ولذلك غلّبوا المعرفة في الحال في قولهم : هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحكين ، فكانت الحالُ دون الوصف ؛ لتغليب المعرفة .

والثاني : أنّ التعريف الحاصل إنّما هو تعريفٌ غيرُ تعريفِ العلميّةِ ، ولا يلزم ذلك إلا لو كان تعريف العلميّة ، بل حصل عند الإضافة تعريفٌ آخر للإضافة ، وصار الاسم الثاني كالآلة لهذا التعريف بمنزلة الألف واللام في تعريف العهد ، ألا ترىٰ أنّه إذا أضيف إلىٰ المضمر لم يكتسب منه الإضمار مع حصول التعريف ، فدلّ علىٰ أنّه تعريفٌ آخرُ » .

وقيل : إنّما رجحتِ المعرفة لوجهين :

---

(1) نتائج الفكر : ٢١٦ .

أحدهما : أنّها أشرفُ . والثاني : أنّ التعريف لم يقع بالثاني ، بل وقع بالإضافة ، وليس التعريف بالثاني والإضافة كالآلة .

أمّا العلّة الأولىٰ فهي فاسدة ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما يدلّ علىٰ معنيين : أمّا المعرفة فكما ذكر ، وأمّا النكرة فتدلّ علىٰ ذاتٍ ، وتفيد عدم التعيين ؛ ولأنّ المعرفة ذاتٌ وتعيينٌ ، والنكرة ذاتٌ من غير تعيينٍ علىٰ قوله ، فلتكن هي الأصل ، والأصلُ أقوىٰ .

وأمّا قولهم : هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحكين ، فإنّما غلّبوا لأنّه لمّا اجتمع ما يجوز منه الحال وما يجب منه الحال كان القدر المشترك صحّة الحال ، فكانت ، وليس الوصف كذلك ؛ لأنّه ليس فيه قدرٌ مشتركٌ .

وأمّا الثاني والرابع فيتشبّه .

وقد يقال : لِمَ قدّمتِ العربُ المخصّصَ أولاً ، ولم يكن العكسُ كما يذكر في لغة الفُرْسِ ؟

قال شيخنا [1] : فعلوا ذلك لأنّ المعارف يحافظ عليها ، ألا ترىٰ أنّها تجمعها جمع السلامة ، فلو قدّموا المضاف لصحّ أن يكون علماً ، فيجب للإضافة حذف تنوينه ، فيؤدّي إلىٰ الإخلال به .

---

(١) أظنّه أبا عليّ الشلوبين ؛ لأنّه لم يذكرْ أحدٌ من شيوخه غيرَهُ .

انظر : بغية الوعاة : ٢/ ٣٧٠ .

قلت له [٦١ب] : لو كان كذلك لم تكن العلميّة من موانع التنوين في حال عدم الصرف ، فالعلميّة إذاً ليستْ سبباً في المحافظة على التنوين ، قال : السبب في حذف التنوين شبه الفعل ، قلت : التعريفُ جزءٌ منه ، وجزءُ العلّةِ علّةٌ في الجملةِ .

وإذا ثبت لنا أنّ التعريف بالثاني ، فالثاني له ثلاثة أحوال :

إمّا أن يكون مذكوراً ، كقولك : غلام زيدٍ ، ولا تجوز إقامة المضاف إليه مقامه ؛ لأجل الالتباس ، كقولك : غلام صاحب المرأة ، إلا إذا عُلِمَ بقرينة الحال حذفُهُ ، كقولك : فعل غلام الدار ، تريد أهل الدار .

والثاني : أن يكون محذوفاً ، وهو على ضربين : إمّا أن يتضمّن الأوّل معناه ، فيحذف رأساً ، وإمّا أن يحذف ، وهو مراد النطق دون أن يضمّن الأوّل معناه ، وكلاهما لا يكون إلا في الأسماء التي شأنها أن تستعمل مضافةً ، فلا يحذف إذاً من الأسماء التي ليست كذلك ؛ لأجل اللبس .

أمّا الأوّل فذلك يكون في الظروف زمانيّةً كانتْ أو مكانيّةً ، نحو : ﴿ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] .

و :

مِن عَلُ (١)

ومن فوق ، ونحو ذلك .

وشأن هذا أن يبنىٰ ؛ لتضمّنه ذلك ، علىٰ ما نذكره في موضعه ، وهي معارف ؛ فإنّك لا تذكرها حتّىٰ يتقدّم كلامٌ أو شيءٌ واقعٌ ، فتقول : كان هذا من قبلُ ، أي : من قبل ذلك ، وقال بعضهم : هي نكراتٌ ، وإنّما يريد : قبل شيء ، وعزاه إلىٰ سيبويه ؛ لأنّه قال(٢) : « وكانتْ مبهمةً تقع علىٰ كلّ شيء » ، ولا يصحّ ما ذكره ؛ لأنّه لو كانتْ تدلّ علىٰ شيء منكّرٍ لكانتْ تعطيه بوضعها ، فلا تكون مقطوعةً عن شيء ، ولا يقال : هي مقطوعةٌ عن شيء ، إلا لمعنًى هو زائدٌ علىٰ تقتضيه بالوضع ، وقول سيبويه هو محمولٌ علىٰ معنىٰ أنّها لا تختصّ بالقطع عن شيء مخصوص ، بل تقطع عن كلّ زمانٍ ؛ لئلا يُظنّ أنّ قطعها سماعٌ . وفيه نظرٌ .

---

(١) قافية بيت الفرزدق :

إنّي ارتفعتُ عليك كلَّ ثنيّةٍ ... وعلوتُ فوقَ بني كليبٍ من علُ

انظر : ديوانه ٤٩٥ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٤ / ٨٩ ، وتذكرة النحاة ٨٥ ، الدرر اللوامع : ١/ ١٧٧ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٤٤ .

وأمّا الثاني فهي أسماء التي شأنها الإضافة ، وهي التي تكون بعض ما تضاف إليه ، أو كلّهُ ، كـ(كلّ ، وبعض) ، تقول : مررتُ بكلٍّ قائماً ، فتجعل الحال منه ؛ لأنّك تريد : بكلّهم قائماً ، وليس حالاً من الضمير ؛ لأنه ليس مفرداً ، وإنّما لم تُبْنَ هذه ، وتقطع ، بخلاف ما تقدّم ،لوجهين :

أحدهما : أنّ هذه أسماءٌ ، وأصلها التمكّن ، بخلاف الظروف فإنّها غير متمكنةٍ بالوضع ، وإنّما تمكّن منها ما تمكّن بالاستعمال ، فلذلك بقيت هذه على أصلها .

والثاني : أنّ الظروف بعض ما تضاف إليه ، فلذلك ضمّنتْ معناه ، وهذا بعضه ، فلو ضمّن لكان البعضُ الكلَّ ، أو تضمّن الشيء نفسه إن كان الكلَّ ، وإنّما نوّنتَ لأنّك لـمّاَ حذفتَ رجع التنوين ؛ لزوال المانع ، وأمّا تلك الظروف إذا نوّنتها ، فقيل : هي نكراتٌ ، وهو مذهب الخليل وسيبويه[1] ، وقال يونس[2] : لا يبعد أن تكون معارف على قياس (كلّ) ، فتقول : جاءني من تحتٍ ، تريد التعريف ، ولذلك تقول : جئتُ من قدّامَ ، فتمنع الصرف ، على ما يأتي في موضعه .

وقد يحذفون بعض المضاف اختصاراً لطوله ، كما فعلوا في : يومئذٍ ،

---

(١) الكتاب : ٢ / ٤٧ .

(٢) المصدر السابق .

وحينئذٍ .

وأمّا أحكام الإضافة من الفصل ، والحذف ، والتقديم ، والإقامة ، فتذكر في الإضافة إن شاء اللّه .

الطرف الثاني(١)

في وصف بعضها ببعض

واختلف النحويّون في : أيّ هذه المعارف الخمسة الأعرف ؟

فقيل : أعرفها [٦٢أ] المضمر ؛ لأنّه لا يوصف ؛ لتمام خصوصيّته ، ولعدم الاشتراك ، بخلاف الأربعة ، وهو رأي سيبويه(٢) ، وقيل : رأيه التسوية بينه وبين العلم . وقيل(٣) : أعرفها العلم ، وهو قول الكوفيّين(٤)

(١) سبق الطرف الأوّل في (ص : ١٦٤) .

(٢) لم ينصّ سيبويه على ذلك في كتابه ، لكنّه يفهم من كلامه (الكتاب : ١/ ٢٢٠) ، وعزي إليه صراحةً في : الجمل للزجّاجيّ : ١٧٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٥/ ٨٧ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣١٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٩٤ ، الإنصاف : ٢/ ٤١٧ ، الارتشاف : ١/ ٤٥٩ .

(٣) الارتشاف : ١/ ٤٥٩ .

(٤) عزي هذا القول إلى الكوفيّين في : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٩٤ ، أسرار العربيّة : ٣٤٦ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣١٢ ، والارتشاف : ١/ ٤٥٩ ، والهمع : ١/ ١٩١ ، والصحيح أنّ هذا قول السيرافيّ كما في : الإنصاف : ٢/ ٧٠٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٥٦ .

أمّا مذهب الكوفيّين فهو أنّ المبهم أعرف من العلم .

انظر : الإنصاف : ٢/ ٧٠٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١/ ٧٩ ، ائتلاف النصرة : ٦٩ ، الهمع : ١/ ١٩٢ .

ما عدا الفرّاء ؛ لأنّه بوضعه لا يصلح لأكثر من واحدٍ ، بخلاف الباقي .

والقائلون بأنّ المضمر أعرفُ اختلفوا في التفضيل بين العلم والمبهم ، فأكثر النحويّين على أنّ العلم هو المقدّم ، وذهب الفرّاء(١) وابن السرّاج(٢) إلى أنّ المبهم أعرف المعارف ؛ لأنّه تعريفٌ بالقلب والإشارة ، والعلم بالقصد خاصّة .

ولم يختلفوا في أنّ المضمرَ أعرفُ من الإشارة ، ولا أنّ هذه الثلاثة أعرف من الباقي ما عدا المضاف إلى المضمر ، وأنّ المضاف بحسب ما يضاف إليه ، فالمضافُ إلى الأعرفِ أعرفُ من المضاف إلى غير الأعرف ، وليس المضاف إلى شيء مساوياً في التعريف للمضاف ، ما عدا المضاف إلى الألف واللام على مذهب سيبويه ، فإنّه مساوٍ له ، على ما نذكره ، وإذا لم يكن مساوياً فهو دونه في المرتبة ، فيلتحق بما هو دون الأصل في التعريف ، فيساويه .

والصحيح عندي في الأعرفيّة أنّ التخصيص حيث كان أقوى وأشدّ فهو الأعرف ؛ لأنّ التخصيص هو التعريف ، والقوّة والضعف فيه أيضاً هو

---

(١) انظر : الجمل للزجّاجيّ : ١٧٨ ، الارتشاف : ١/ ٤٥٩ .

(٢) انظر : الإنصاف : ٢/ ٧٠٨ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣١٢ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٥/ ٨٧ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٩٤ ، أسرار العربيّة : ٣٤٥ ، الارتشاف : ١/ ٤٥٩ .

بحسب عدم الاحتمال لغير ما خصّصَ ، لا بحسب الصلاحيّة ؛ فإنّ عدم الصلاحيّة بحسب الوضع ليس له تأثيرٌ في التخصيص ، ولو كان لم يكن الصالح تخصيصاً ، وليس له أيضاً تأثيرٌ في منع الاحتمال لوجوده معه ، وليس أيضاً لعدم نعته تأثيرٌ في الأعرفيّة ؛ لأنّه يكون للتأكيد ونحوه ، والعلم الذي علمتَ عدم شركته لا يوصف إلا مدحاً ، كأسماء اللّه تعالىٰ ، ومع ذلك فهو دون المضمر ، أو مساوياً ، وإنّما التأثير للتعريف الذي هو علىٰ حسب التخصيص ، فما لا يحتاج إلىٰ تخصيص لا يحتاج إلىٰ نعتٍ يحسّنه .

وإذا كان الأعرف هو ما بَعُدَ عنه الاحتمالُ فالمضمرُ للمتكلّم هو أعرف المعارف .

وأمّا المخاطبُ ففيه احتمالُ حصولِ أكثرَ من مخاطبٍ ، وهذا الاحتمالُ ضعيفٌ ؛ لأنّه مندفعٌ بقرينةِ الخطابِ وبأدنىٰ شيء من المواجهة ونحوها .

وأمّا الغائبُ ففيه احتمالُ تقدّمِ ذِكْرِ أكثرَ من واحدٍ ، قال بعض النحويّين : هو مدفوعٌ بالتزام العَودِ علىٰ أقرب مذكورٍ ، وهذا لو عُلِمَ من العرب لكان دافعاً للاحتمال ، ولكنّه قد سُمِعَ عودُهُ علىٰ أبعدِ مذكورٍ ، كقوله تعالىٰ :

﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [البقرة: ٢٤] ،

فعاد على ﴿ النَّارَ ﴾ ، لا على ﴿ الْحِجَارَةُ ﴾ ، ولا يقال : كان ذلك لفهم المعنى ؛ لأنّه قد يكون حيث يحتمل ، كاختلاف المظهرين في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِّثْلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣] ؛ إذ يحتمل أن يعود على ﴿ما﴾ أو يعود على ﴿ عَبْدِنَا ﴾ ، وكلاهما سائغٌ ، وأيضاً فإنّه إن كان للمتكلّم ، ويُقْصَدُ أحدُهما ، لكن قد يقع اللبس بالعرض ، كما يكون في العَلَمِ عند كثرة التسمية به .

والظاهر عندي أنّ الغائبَ مساوٍ للعَلَمِ ؛ لمساواته في الاحتمال له ، ولعلّ سيبويه أراد بمساواته هذا النوع من المضمر ، وبيّنَ فيما عدا نوعي المضمر تطرّق الاحتمال ؛ أمّا العَلَمُ فظاهرٌ ، وأمّا الإشارة فاحتمالها لحاضرٍ آخرَ ليس المقصود ، وأمّا الألف واللام [٦٢ب] فلتقدّمِ معهودٍ أكثرَ من واحدٍ ، وأمّا المضاف فلاحتمال المشاركة في تلك النسبة لغير المقصود .

والمبهم عندي بعد المضمر ؛ لأنّ الاحتمال الذي فيه مندفعُ بقربٍ ، ولا يحتاج إلى أوصافٍ كالعلم ، ولأنّ الأوصاف إنّما يحصل عنها التعيين بالعرض ، بخلاف الإشارة فإنّ التخصيص فيها بالذات ؛ لأنّ الأوصاف كلّيةٌ أبداً ، والاحتمال الذي في الإشارة أضعفُ من الذي في العَلَمِ ، وأمّا العَلَمُ فبعده ، وهو مساوٍ للألف واللام في الاحتمال ، ويزول عن كلّ

واحدٍ بالصفة ، وهما يتقدّمان على المضاف ؛ لأنّ المضاف بالوضع محتملٌ للاشتراك ، كغلام زيدٍ ، فإنّه لِمَنْ كان له غلامٌ ، بخلاف ما تقدّم ؛ فإنّ الاشتراك والاحتمال بالعرض .

وأمّا المضاف فبحسب ما يضاف إليه على هذه المراتب ، وأمّا نسبته في الأعرفيّة إلى ما يضاف إليه فقيل : هو على التساوي [١]، وقال المبرّد [٢]: ينقص رتبةً عن أصله ، فيلتحق بما بعد أصله ، وقيل بهذا ، واستثني منه المضاف إلى الألف واللام ، وهو رأي سيبويه ، واستدلّ عليه بوجهين :

أحدهما : أنّه لا رتبةَ له دون هذه ، فيلتحق بها ؛ لأنّهم عزموا على انحصار التعريف في هذه الأربعة الأصول .

والثاني : أنّ العرب [٣] أجرتِ المضاف إلى الألف واللام مجرى ما فيه الألف واللام ، فوضعته موضعه ، وذلك في باب (نِعْمَ وبئس) ، نحو قولنا : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، ونِعْمَ صاحبُ الرجلِ ، وكذلك في (الحسن الوجه) .

وهذا عندي لا يتخلّص ؛ لأنّ العرب إذا أجرته مجرى ذلك لا يدلّ على أنّه

---

(١) شرح الإيضاح للعكبريّ : ٤/ ١٤٤٩ .

(٢) المقتضب : ٤/ ٢٨٢ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٥ ، ٢/ ١٣٦ .

(٣) في المخطوطة : (ليس انّ العرب) ، ولم أجد لـ(ليس) معنى .

مساوٍ له ؛ لأنّ عدمَ المساواةِ أمرٌ موجودٌ معلومٌ لا يدفعنّه استعمالهم حيث يستعمل ذلك ، وإنّما يؤخذُ منه جوازُ وصف أحدهما بالآخر الذي لولا هذا الاستعمال لم يوصف أحدهما بالآخر من الطرفين معاً ؛ لأنّ أحدهما أخصُّ ، على ما نذكره .

وإذا كان على ما وصفنا فالأعرفُ هو الأخصُّ ، وغيرُ الأعرفِ هو الأعمُّ منه ، وما ليس أحدُهما أعرفَ من الآخر فهو المساوي له .

واشترطَ النحويّون في صفة المعرفة أن يكون أعمَّ أو مساوياً[1] ، بخلاف النكرة كما تقدّم ، وليس العموم والخصوص هو المراعى في النكرة ، ومن النحويّين مَنْ أنكر العموم والخصوص في وصف المعرفة ؛ لأنّ المراد التعريف بذلك الاسم ، فلا يشترط فيه كما لا يشترط في البدل وعطف البيان .

قيل : هذا لا يلزم ؛ للفرق بينهما ، واختلف القائلون به في تعليله ، فقال ابن السّرّاج[2] : لأنّ الخاصّ والعامّ يحصل بينهما معنى آخر كالنكرة .

وهذا فاسدٌ من وجوه :

أحدها : أنّه تعليلٌ للزوم كون أحدهما أخصَّ ، وليس المطلوب .

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٤٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٣٧ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ٣٣ .

والثاني : أنّه يصحّ فيه التساوي ، وأيضاً مخصوص النكرة ليس هذا ، وكذلك العموم فيها إلا أنّه يشبهه .

وقيل : إنّ المعتمد عليه هو المنعوت ، والنعت كالفضلة ، والمعتمد ينبغي أن يكون أقوىٰ ، والأخصُّ هو الأقوىٰ ، وهذا تعليلٌ لا يعطي فائدة الاشتراط .

وقيل : إنّ المخبِرَ إذا عوّلَ علىٰ المعرفة فهو قاصدُ الاختصارِ ، وترك الإتيان بالنكرة وأوصافها ، والقاصد إلىٰ الاختصار لا يأتي ما منه فَرَّ ، وهو الإتيان [١٦٣أ] بالأوصاف ، فيجب أن يكون فراره إلىٰ أخصِّ ما يعلمه ، وهو أخصُّ المعارف عنده بحسب ذلك الاسم ، فحينئذٍ إن لم يفهم المخاطب ذلك الاسم اضطرّ إلىٰ الوصف ، ولم يكن مقصوداً ، فلم يبق له بالنسبة إلىٰ ذلك الاسم إلا المعارف العامّة أو المساوية ، فإن أتىٰ بأخصّ من الأوّل فلأنّه لم يخطر له ذلك أولاً ، فينبغي أن يستأنف تعريفاً ، فيكون علىٰ البدل في تقدير تكرير العامل ، ولو وصف به لكان نقضاً لمقصوده من الاختصار ، فلو قصد أولاً إلىٰ أعمّ لكان معوّلاً علىٰ الأوصاف ، فينبغي أن تكون النكرة أولاً ، أو يلزمه الرجوع إلىٰ ما منه فَرَّ ، وارتضاه شيخنا .

قلتُ : إنّ اشتراط الخصوص هو تحكّمٌ ؛ إذ لا امتيازَ بين كون الأخصّ

صفةً أو بدلاً ، أو كون الأعمّ كذلك بحسب لسان العرب واللفظ ، فادّعاء الوصف في أحدهما دون الآخر مستندٌ إلىٰ تعليل لا يشهد له لفظٌ لا يعوّل عليه ، وما ذكروه في التعليل الثاني فلا يلزم أنّ القاصد أولاً لغير الاختصار يجب عليه أن يأتي بالنكرات ، ثمّ يصفها ، بل قد يأتي بالمعرفة العامّة ، ثمّ يصفها بأخصّ ، فيكون قصداً وسطاً بين الإتيان بالنكرة الموصوفة وبين الإتيان بالمعرفة المخصوصة في الغاية ، وأيضاً فإنّه إذا أريد التخصيص يستحيل في الفصيح أن يأتي بما لا يعطي التخصيص ؛ لأنّ ما يأتي به فهو عامٌّ أبداً ، وإنّما يحصل بالعرض تخصيصٌ مّا ، بخلاف الإتيان بالمعارف الموصوفة ؛ لأنّها ليست غايةً بالوضع .

وإذا ثبت هذا فلننزل علىٰ المشهور بينهم في هذا ، فنقول :

أمّا المضمر فلا ينعت[1] ؛ قيل : لأنّه في غاية الخصوص[2] ، فلا يحتاج ،

---

(١) لم يخالف في هذا إلا الكسائيّ .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٢٣ ، المقتضب : ٤/ ٣٨١ ، الجمل للزجّاجيّ : ١٦ ، الإيضاح العضديّ : ٢٨٩ ، شرحه للعكبريّ : ٤/ ١٤٤٥ ، شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٠ ، المقدمة الجزوليّة : ٦٦ ، شرحها الكبير : ٢/ ٦٥٧ ، الارتشاف : ٢/ ٥٩٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٦ .

(٢) هذا معنىٰ تعليل المبرّد في : المقتضب : ٤/ ٢٨١ .

وهو منقوضٌ بالغائب كما ذكرنا ، وقال أبو زيدٍ[١] : لـمّا كان كالحرف لم ينعت . وهو منقوضٌ بالبدل . وقيل[٢] : لأنّ المضمر إمّا غائبٌ ، أو لا ، وغير الغائب مرتفع الاحتمال ، فلا يحتاج ، وأمّا الغائب فقيل : لأنه لا يضمر حتّى يعرف ، وهو منقوضٌ بعوده على النكرة ، ولا يقال : هي معروفةٌ من جهة أنّها نكرة ؛ لأنّا نقول : فليس هذا إذاً مانعاً من وصف الضمير ليزداد تخصيصاً ، وقال ابن طلحة[٣] : لأنّه ينزّل منزلة تكرار الأوّل ، والاسم المكرّر لا ينعت ، كقوله :

إذا الوحش ضمّ الوحش[٤]

وقال شيخنا : إنّما امتنع في التكرار لأنّه تنزّل منزلة الضمير ؛ لأنّه موضعه ، والضمير لا ينعت ، ولا يحسن العكس ؛ لأنّه لا يعلّل الأصل بعلّة الفرع ، فلذلك نقول : إنّما امتنع في الضمير لأنّه ناب عن الأوّل ، والنائب عن

---

(١) يريد به المؤلّف عادة السهيليّ ، وعلّته في (نتائج الفكر : ٢١٣) : « أنّ المضمر إشارة إلى المذكور ، والإشارة لا تنعت ، إنّما ينعت المشار إليه » .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٢١٦ـ٢١٧ .

(٣) هو أبو بكر طلحة بن محمّد بن طلحة الأمويّ الإشبيليّ ، المتوفّى سنة ٦٤٠هـ ، وهو تلميذٌ للشلوبين .

ترجمته في : الذيل والتكملة : ٤/١٦١ ، بغية الوعاة : ٢/١٩ .

(٤) سبق تخريجه في (ص : ٢١٥) .

شيءٍ ينبغي أن يكون مثله ، فلو زِيْدَ عليه لتخصّص ، فلم يكن الأوّل ؛ لأنّ الأوّل عامٌّ ، والعامّ لا يكون الخاصَّ ، فإذا أرادوا الوصف فيكون في الأوّل ، وينوب الضمير عن المجموع إذاً ، ثمّ صار الاسم الواقع موقعه لا ينعت .

والمضمر لا يكون نعتاً ؛ لوجوه :

أحدها : أنّه أخصُّ ، والأخصُّ لا يكون وصفاً .

والثاني : إن كان وصفاً فإمّا أن يكون مبيّناً للصفة ، أو للذات ، كوصف الإشارة ، ولا يصحّ الأوّل ؛ لأنّه ليس بوصف ولا حليةٍ ، ولا يكون الثاني ؛ لأنّ اسم الإشارة للحاضر ، فلا يوصف بضمير الغائب ؛ للمناقضة ، ولأنّ المشار إليه حكمه حكم الغائب ؛ لأنّه غير مخاطب ، فلا يوصف بضمير المتكلّم ولا المخاطب ، ولأجل أنَّ وصف المبهم يكون بغير حلية [٦٣ب] لم يَكْفِ هنا أن يقال : لا يوصف بالمضمر ؛ لأنّه ليس بحلية .

والثالث : أنّ المضمر منه متّصلٌ ، والمتّصل شبيهٌ بالحرف ، لا ينفرد وحده ، فلا بدّ من إعادة عامل ، فيخرج عن التمام للأوّل ؛ لفصل العامل .

وأمّا اسم الإشارة فعلى ما تقدّم لنا يجوز أن يوصف بباقي المعارف ؛ لأنّه أخصّها ، لكن لم يوصف إلا بالألف واللام الداخلة على الجنس ؛ لمانع

منع من ذلك ، لا لأنّه ليس له أعمّ ، إلا الألف واللام ؛ إذ لو كان كذلك لجاز على قوّةٍ وصفُهُ بها مع المشتقّ ، وهو ضعيفٌ ، فدلّ أنّ الاختصاص لوجهٍ آخرَ غيرِ الأعمِّ ، وهو أنّ أسماءَ الإشارةِ مبهمةٌ ، أي : لا تخصّ ذاتاً من ذات ، فكان تشوّف المتعرّف إلى فهم الذات أولاً ؛ لأنّ الالتباس هنا إن وقع فلا يكون إلا في الذوات ، فلا تجزئ عنه الصفة ، ولا تفيد ، وفهم الذوات يكون بمعرفة جنسه ، فلذلك وجب عند الوصف أن يتبع بالأجناس ، وينبغي أن تكون من الأجناس الخاصّة به ، فلا تقول : هذا الحيوان ، وأنت تشير إلى رجلٍ ؛ لأنّه ليس يفيد معرفة ذاته إلا على جهة التحقير له والتصغير .

ولـمّا لزم أن يكون وصف المعرفة معرفةً ، وكان تعريف الأجناس إنّما يكون بالألف واللام ، كان وصفه بالألف واللام ، وسيبويه [١] يسمّي هذا الجنس نعتاً ؛ لأنّه إيضاحٌ وتبيينٌ كالنعت ، والكوفيّون [٢] يسمّونه المترجم ، ولا يسمونه نعتاً ؛ لأنّه لم يتضمّن معنى فعلٍ ، وبعضهم [٣] يجعله عطف بيانٍ .

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٠٦ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٤٢ .

(٢) مجالس ثعلب : ١/ ٢٠ .

(٣) شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

ولـمّا كان المطلوبُ معرفةَ الذاتِ ضَعُفَ أن يكون الوصف بمشتقٍّ ؛ لأنّه لا يفيد الذات ، والمتشوّفُ إليه معرفةُ الذاتِ ؛ لأنـها متقدّمةٌ على معرفة الصفات ، وعلّله سيبويه[1] بأنّ العمدة في الحقيقة على الثاني ، وهو الذي هو جزءٌ من الكلام ؛ إذ الإشارة لا تستقلّ بنفسها ، بل بما بعدها ، فصارت الإشارة وما بعدها كشيءٍ واحدٍ[2] ، فكان وصفاً ؛ لأنّ الوصف كذلك ، ولـمّا كان ما عداه لا يصير معه كشيءٍ واحدٍ لم يكن وصفاً له ، ومع ذلك فهو باتّحاده أقوى من اتّحاد الوصف مع الموصوف ، واستدلّ سيبويه على ذلك بأنّك لا تقول : مررتُ بهذين الطويل والقصير ، فتعطف بالواو ، بل تثنّي ، بخلاف النعت ، وذلك لقوّة اتّصاله حتّى لا تفرّق بينهما بحرف العطف .

وقال بعضهم : إنّما امتنع ذلك لأنّه لا تكون ثلاثة أسماء كاسمٍ واحدٍ ، وهذا النعت مع المنعوت كشيءٍ واحدٍ ، ولهذا قال سيبويه[3] : مررتُ بهذا ذي المال ، قيل : لأنّه يؤدّي إلى أن يكون الاسم من ثلاثة أسماء .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٢١ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ٣٢ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٢١ .

قال شيخنا : فإن قيل : إنّ المضافات [1] وإن تعدّدتْ فهي بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، فلِمَ امتنع هنا ؟

فالجواب أنّها تمتنع إذا ركّبت مع اسم آخر ، وأمّا بانفرادها فلا .

قلت : وقد أجاز سيبويه [2] : يا أيّها ذا الرجل ، ولا فرق ؛ لأنّ (أيّ) مبهمة كـ (هذا) ، إلا أن يفرّق سيبويه بين (أيّ) و (هذا) ، ولا فرق ، وإنّما أراد سيبويه بهذا أنّ [٦٤أ] المضاف إلى اللام هنا ما أقاموه مقام ذي اللام ، كما فعلوا في باب (نِعْمَ وَبِئْسَ) ؛ لمحافظتهم على الوصف باللام ، وبهذا يستدلّ المبرّد [3] على أنّه ليس في قوّته . وفيه نظرٌ .

فإن قيل : كيف تكون الألف واللام للجنس ، وقد قيل : إنّها لتعريف الحضور ؟ ؛ لأنّا نقول : المراد بيان الجنس حتّى لو كان نصّاً على التمييز لحصل المقصود ، لكنّهم لمّا كان التمييز لا يكون مفهوم الذات من الأوّل احتاجوا إليه ، والمشار هنا معلومٌ ، لكنّهم لـمّا توهّموا اشتراكاً في الذوات بحسب الحاضرين أتوا به ، فهو قريبٌ من التأكيد ، لكنّهم لاحظوا التناسب ، فأدخلوا لام الجنس ، ولا يريدون بها الجنس بالأصل

---

(١) في المخطوطة : (المضاف) .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٠٨ .

(٣) المقتضب : ٤/ ٢١٩ .

لأجل المشاكلة .

ونظير اسم الإشارة في هذا الوصف (أيّ) في النداء ، كقولك : يا أيّها الرجل ، وقد قالوا : يا أيّها ذا الرجل ، فوصفوا بالمبهم الموصوف باللام ، فعليه تقول : رأيت هذا ذا الرجل ؛ فإنّه مساوٍ له ، وهو موطأ ؛ لأنّه موصوفٌ بما هو دالٌّ على الذات ، وهو وصفه بالأصل ، فصار بمنزلة : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ ، ولو قلت : رأيت هذا هذا ، لم يكن وصفاً ؛ لأنّ أحدهما لا يخصّص الآخر ، ولا يزيل عنه احتمالاً .

وما عدا هذا الوصف فلا يعرّف ذاتاً إلا العَلَمُ ؛ فإنّه قد يقال : يعرّف ذاتاً ، فقد يكون نعتاً ، فنقول : أمّا مَنْ جعله أخصَّ من المبهم فهو ممتنع عنده ، وأمّا إن جعلناه أعمّ فلنا أن نجوّز النعت به ، والخصم يجعله بدلاً ، ولا فارق في اللفظ ، أو يقال : إنّه لا يُفْهِمُ الذاتَ ، بل يفهم ذاتاً وصفاتٍ ؛ لأنّ العَلَمَ ليس موضوعاً لنفس الذات ، ووصف المبهم بيانٌ للذات ، فلم يكن .

واسم الإشارة على من جعله أعمّ من العَلَمِ يُنْعَتُ به العَلَمُ ؛ لأنّه إشارةٌ إلى جامعٍ للصفات ، فكأنّه أغنى عن ذِكْرِ الصفاتِ ، ولأنّه في معنى المشتقّ ؛ إذ يتنزّل منزلة لفظ المشار إليه ، ولأنّه يعطي معنى الحضور ، فكأنّك قلت :

الحاضر ، وإنّما احتيج إلىٰ هذا التأويل لأنّه بوضعه لا يدلّ علىٰ وصفٍ .

وعلىٰ قولنا : إنّه أخصُّ من العَلَمِ فلا ينعت ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّه أخصُّ .

والثاني : أنّه ليس بحليةٍ ، ولا صفة ، ولا مبيّنٍ لذاتٍ .

وأمّا العَلَمُ فإنّه يوصف بالألف واللام الداخلة علىٰ الأوصاف ؛ لأنّها أعمّ ،

وبالمضاف الذي في مرتبته ، كمضاف المبهم ، ومضاف العَلَمِ ، وما هو أعمّ ، كمضاف الألف واللام ، ومن يرىٰ أنّه أخصّ من المبهم يصفه به وبالمضاف إليه ، وبالمضاف إلىٰ المضمر .

ولا ينعت به[1] ؛ قيل : لأنّه ليس حليةً ولا صفةً ، وهذا لا يتمّ للقائلين بأنّه أخصُّ من المبهم حتّىٰ يقولوا : وهو أخصّ من المبهم ، وإلا جاز وصف المبهم به .

وأمّا الألف واللام فيوصف بمثله ، وبمضافه[2] ، وبالمضاف إلىٰ العَلَمِ ؛ لأنّها متساوياتٌ .

وأمّا وصفه بالمضاف إلىٰ المضمر في قولهم : ما يحسن بالرجل مثلك ، وقالوا : ما يحسن بالرجل خيرٍ منك ، فهو متأوّلٌ [٦٤ب] ، ويدلّ علىٰ

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٢٣ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ٣٢ .

أنّه وصف أنّه لا يستقلّ الكلام بالأوّل ، فلا يكون على البدل .

أمّا الأوّل[١] فتأوّلوه على أنه معرّفٌ بالألف واللام في التقدير والمعنى ، وامتنع في اللفظ ؛ لأجل الإضافة ، فإن كانت الإضافةُ غيرَ محضةٍ ظهر جوازُ توهّمها ، وهو ظاهر المعنى ؛ إذ لا يريدون (المعروف بمثلك) ، بل يريدون : (المماثل لك) ، وإن كانت محضةً ففيه بعدٌ ؛ إذ لا يتعرّف الشيء من موضعين .

وأمّا الثاني[٢] فلأنّ (مِنْ) بدلٌ من الإضافة ، والإضافة بدلٌ من الألف واللام ، فامتنع دخولها ؛ لأجل وجود البدل ، ولذلك إذا دخلتْ حُذِفتْ ، وهو كالوجه الأوّل .

وأمّا المضاف : أمّا الذي إلى المضمر فيوصف بكلّ معرفة يجوز الوصف بها ، ولا يوصف به على رأينا .

والمضاف إلى المبهم يوصف بما ذكرته في الرتبة ، ويوصف به مَنْ هو أخصُّ منه كالمضاف إلى المضمر .

والمضاف إلى الألف واللام لا يوصف إلا بمثله ، وبمضافه ، ومضاف العَلَم على رأينا ، ويوصف به ما فوقه ، وإنّما اضطرّ إلى الأوصاف عند

---

(١) يريد : (ما يحسن بالرجل مثلك) .

(٢) يريد : (ما يحسن بالرجل خيرٍ منك) .

عدم التخصيص الكامل لأنّه لا يصحّ أن يعرّف الاسم بوجهين ، فيكون عَلَماً مضافاً ، أو مضافاً بالألف واللام ، ونحو ذلك ؛ قالوا : لأنّ الأمثال لا تجتمع ، وهذه أمثالٌ ، فلا تجتمع ، وقيل : أمّا إذا كان المعرّف له أصلٌ في التنكير فيكرهون أن يخرجوه عن أصله بدرجتين ، وإن كان في الأصل معرفةً فيكرهون أن يجعلوه بمنزلة مَنْ لا أصل له في المعرفة ، فامتنع التعريف في المعرّف ؛ لما ذكرنا .

فإن اجتمعا في الظاهر فهو متأوّل بمعنىٰ الانفصال ، كإضافة اسم الفاعل بالألف واللام ، و (الحسن الوجه) ، و (الثلاثة الأبواب) علىٰ ما يأتي تفصيله ، كما يتأوّلون الإضافة إلىٰ المعرفة التي لا تفيد تعريفاً بالتنوين ، كـ(مثلك) وأخواته .

وإذا فُهِمَ هذا فما ذكرناه في وصف النكرة بالنكرة من مراعاة عدم الاشتقاق ، والإتباع بالحروف العاطفة ، والجمع في الموصوف ، والتفريق في الصفة ، وبالعكس ، جاز هنا بعينه .

أمّا المشتقّ فظاهرٌ ، وأمّا غير المشتقّ فمن الأسماء غير المضافة وصفُ المشارِ ، نحو : هذا الرجل ، ويدلّ علىٰ أنّه وصفٌ صِدْقُ حدِّ الوصفِ عليه من أنّه يفيد معنًىٰ في الأوّل ، وهو بيان الذات ، ولا نريد به الصفة من

الرجوليّة ؛ لضعف وصفه بالوصف ، وقال بعضهم : هو بدلٌ ، وقيل : عطف بيانٍ ، كما تقدّم ، ولا يكون نعتاً ؛ لجموده ، وقد بيّنّا قبل هذا أنّ الجمود لا يراعىٰ في البدل ، والاشتقاق ليس شرطاً في النعت ، ويدلّ علىٰ أنّه ليس بدلاً أنّ البدل ينوىٰ فيه التكرار ، وليس كذلك هنا ؛ لأنّهم جعلوا الأوّل مع الثاني كشيءٍ واحدٍ ، وهو صفة النعت ، ويدلّ علىٰ ذلك أنّهم لا يقولون : مررتُ بهذين الطويل والقصير ، فيعطف ؛ لأنّ الشيء لا يفصل بينه وبين بعضه بالحروف العاطفة علىٰ ما تقدّم .

ومن ذلك أيضاً وَصْفُهُمْ بأسماء الإشارة ، وأمّا المضاف فقولهم : **(أنت الرجل كلّ الرجل)**(١) ، تريد : الكامل [٦٥أ] أي : الجامع لصفات هذا الجنس ، والأجود في هذا أن يكرّر ، فلو قلت : أنت عبداللّه كلّ الرجل ، لكان ضعيفاً ؛ لأنّه يدخل فيه معنىٰ التأكيد ، وكذلك قولهم : **(هذا العالم جدّ العالم ، وحقّ العالم)**(٢) ، يريدون : الكامل في شأنه .

وأمّا المصادر المعرّفة فقولك : مررت بزيدٍ العدل ، وعمرو الرضىٰ ، ونحو ذلك .

وأمّا النعت بالحروف الناسقة [فـ]نحو : مررت بالرجل الصالح والعاقل ،

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٢٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٢٤ .

وكذلك قد يكون فيها الجواز كقوله :

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المرمّلِ[١]

وكقوله تعالى : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الذاريات : ٥٨] ، على قراءة الخفض[٢] .

(١) سبق تخريجه في (ص : ١١٨) .

(٢) سبق تخريجها في (ص : ١١٥) .

الطرف الثالث

في فوائده

وفوائده خمسٌ [1] :

إزالة الاشتراك العارض في المعرفة ، أو تأكيدٌ فيها ، أو توضيحٌ ، أو مدحٌ أو مُقابِلُهُ ، أو ترحّمٌ وإشفاقٌ .

وهذه الفوائد توجد في أصناف المعارف ما عدا المضمر ؛ فإنّه تمتنع فيه جميعها ؛ أمّا الغائب فلما ذكرنا من النيابة ، وأمّا المتكلّم والمخاطب فتمتنع فيه الفائدة الأولىٰ ؛ لما ذكرنا من أنّه في غاية الوضوح .

ولِمَ امتنعت الباقية ؟ قيل : لأنّ صفات المدح ونحوها الأصلُ فيها القطعُ ، وصفاتُ زوالِ الاحتمالِ الأصلُ الإتباعُ ؛ لما نذكره ، وكان القطع مقدّراً بالصفات التابعة ، وهي ممتنعةٌ فيه ، فامتنع الفرع لامتناع الأصل ، وفيه نظرٌ .

فأمّا **الأوّل** ، وهو المشهور ، فظاهرٌ ، ومعناه إزالة الاشتراك العارض فيها ، فهي ترفع نفس ذلك الاشتراك الواقع ، بخلاف النكرة فإنّها ترفع

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٠٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٧ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٩٣ .

الصلاحيّة ، لا نفسها ، بل بحسب القصد ، ولو رفعتها لكان إبطالاً لها ، ومثل ذلك لا يصحّ قطعه من الأوّل إلا أن يقع فيه معنى التبعيض ، أو تخرجه عن معنى التمام .

وأمّا **الثانية** فأن تأتي بصفةٍ ، وإن كانت مفهومة من الأوّل ، كقولك : مررتُ بأخيك وصاحبك ، وأنت تريد أخوّةَ الصداقةِ ، وقريبٌ منه : أنت الرجل كلّ الرجل ؛ لأنّك لا تريد الإخبار بأنّه رجلٌ ، بل أنّه الكامل في نوعه ، وهو مدلول قولك : كلّ الرجل ، ومنه قوله :

بأعينٍ منها مليحاتِ النُقَبْ
شَكْلَ التِّجارِ وَحَلالِ المكتسبْ (١)

وإن كان قد عُلِمَ أنّ (المليحات النقب) هي (شكل التجار) ، والقطع جائزٌ في مثل هذا ؛ لتمام الأوّل .

وأمّا **الثالثة** ، وهو التوضيح ، فهو أن يكون الأوّل تامّاً ، ثمّ أتيت له بصفةٍ لم يعلمها المخاطب له لتوضّحه بها ، وتزيده بها تخصيصاً عن غيره ، كما تفعل بالإضافة ذلك على ما يأتي ، ولو كان عند المخاطب عِلْمٌ به لكان

---

(١) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٠ ، تحصيل عين الذهب : ٢٦٣ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٧٣ ، اللسان : (نقب) ١/ ٧٦٨ .

تأكيداً في المعنى ، وهذا يصحّ قطعه بالابتداء ، وإضمار الفعل كـ(أخصّ) و (أعني) ونحوه ، وهو الذي يعرف بالمنصوب على التخصيص ، فتقول : إنّ زيداً العاقل قائمٌ ، ونظيرُ هذا التخصيصِ التخصيصُ في باب النداء بالنصب في غير المشتقّ ، كقولهم :

بنا تميماً يُكْشَفُ الضبابُ (١)

[٦٥ب] وقوله :

نحن بنــات طــارقْ

نمشــي علـى النمارق(٢)

إلا أنّ هذا يكون متقدّماً بإضمارٍ ، بخلاف الوصف فإنّه يكون به وبالظاهر ، فلو كان بالظاهر كان توضيحاً ، وإن كان بالمضمر كان محتملاً للتوضيح

---

(١) بيت من مشطور الرجز لرؤبة .

انظر : ملحق ديوانه : ١٦٩ ، الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، تحصيل عين الذهب : ٢٧١ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٢/ ١٨ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٣٠٢ ، الخزانة : ٢/ ٤١٣ .

(٢) بيتان من منهوك الرجز لهند بنت بياضة بن رياح الإياديّ ، وهي ابنة الفند الزمانيّ الشاعر المعروف .

انظر : أدب الكاتب : ٧٢ ، الأغاني : ١١/ ١٢٦ ، جمهرة اللغة : ٧٥٦ ، معجم ما استعجم : ١/ ٧٠ ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ٣/ ٧٦ ، المغني : ٥٠٧ ، شرح أبياته : ٦/ ١٨٨ .

والتخصيص النـدائيّ ، كقولك : إنّه العاقل ذاهبٌ ، وهذا الوصف لا يكون في النكرة ؛ لأنّها أحوج إلىٰ التخصيص منها إلىٰ التوضيح ، ولأنّه زيادةُ معرفةٍ ، ولا يكون في النكرة ؛ لعدم المزيد عليه .

وأمّا **الرابعة** ، وهو الثناء والمدح ، فالمشهور أنّه مخصوصٌ بالمعارف ، وقد زعم سيبويه[1] أنّه يكون في النكرات ، علىٰ ما نبّهنا عليه ، وإنّما كان مخصوصاً بها لأنّ من شرطه أن يكون الأوّل تامَّ المعرفةِ عند المخاطب ؛ لأنّ المدح فائدته تعظيم الممدوح ، وبالعكس في الذمّ ، وأمّا إذا لم يُعْلَمْ فلا فائدةَ له ، ولأنّ النكرةَ أحوجُ إلىٰ إزالة اللبس .

ومن شرطه أن تكون الصفة معلومةَ الثبوت للموصوف ، والنكرة لا يُعْرَفُ ثبوتُ شيءٍ لها ، وإنّما اشترط فيها أن تكون الصفةُ معلومةَ الثبوتِ في نفسها للموصوف ؛ لأنّ القصدَ بالثناءِ ذِكْرُ الأوصافِ التي يحصل بها عند المخاطبين التعظيم ، فتفيد تجديد التعظيم ، والتثنية عليه ، والتبرّك بذكره ، وكلّ ذلك لا يكون إلا بعد العِلْمِ بثبوتها له ، ولو لم يكن كذلك لكانت توضيحاً ، ولذلك يكون الفعل المقدّر بعد الأوصاف : (أذْكُرُ) ، أو (أصِفُ) ، أو (أمْدَحُ ، وأثْني) ونحوه ، ولا تضمر (أعني ، وأخصُّ) ؛

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٠ .

لأنّ ذلك يوهم الاشتراك ، وأمّا الأوّل فلا ، وإن كان في النكرة فعلىٰ ما ذكرنا حتّىٰ يتنزّل منزلة ما فيه هذه الشروط .

وَفَهْمُ كونِ الصفةِ ثابتةً للموصوفِ تارةً يكون بتقدّم العِلْمِ بذلك ، وتارةً من لفظ الأوّل ، وتارة يتنزّل منزلة المعلوم عند المخاطب لشهر ذلك ، فتقول : مررتُ بقومك الكرامَ ، وهؤلاء قومي الكرامَ .

ومن شرط هذا النوع أن تكون تلك الصفة من شأنها أن يُمدح بها مثل ذلك الممدوح ، وتكون هي صفات مدح في أنفسها ، فلا تقول : مررتُ بزيدٍ صاحبِ الثيابِ .

ويجوز فيها الإتباعُ ، والقطعُ بالفعل ، والابتداءُ ، كلّه علىٰ المدح ، والأحسن القطع ؛ لأنّ الإجراء يوهم التمام أو التوضيح ، ولأنّ القطع أنصُّ علىٰ المقصود ؛ لأنّ إخراج الكلام عن سياقه وتناسبه في اللفظ قضاءٌ بأنّه لمعنًىٰ زائدٍ غيرِ الوصفِ ، وإن كان قد تقدّم لنا أنّه يجوز بغير المدح (1) ، إلا أنّه قليلٌ لا يعتمد عليه ، سواء كانت الصفات بحرف عطفٍ أو دونه ، فمن الإتباع قوله تعالىٰ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة : ٢] ، وقد

(١) ص : ٥١٨ .

قرئ نصباً [(١)]، وتقول : الحمدُ للّهِ الحميدَ هو[(٢)] ، فيؤكّدون المضمر في (الحميد) ، فدلّ على الصفة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ١٦٢] ، ثمّ قال تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ ، فهو في موضع الصفة للراسخين ، وهو قول سيبويه[(٣)] وغيره من البصريّين[(٤)] ، وقال الكسائيّ[(٥)] : هو في موضع جرٍّ[(٦)] ، عطفٌ على ﴿ مَا ﴾ في قوله : ﴿ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ ، وقيل[(٧)] : على الكاف من : ﴿ قَبْلِكَ ﴾ ، وقيل[(٨)] : على المضمر في ﴿ مِنْهُمْ ﴾ ، وفيه عطف على الضمير المخفوض من غير

(١) قرأ بنصب (ربّ) زيد بن عليّ والكسائيّ .

انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٢١ ، الكشّاف : ١/ ٨ ، البحر المحيط : ١/ ٣٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٨ .

(٣) المصدر السابق : ١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩ .

(٤) إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٤٧١ ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٤٠٧ .

(٥) إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٤٧١ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٢١٢ ، الدرّ المصون : ٤/ ١٥٤ .

(٦) قال به أيضاً الزجّاج في (معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٣٠) .

(٧) بلا نسبة في : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٤٧١ ، التبيان : ١/ ٤٠٨ ، الدرّ المصون : ٤/ ١٥٥ .

(٨) بلا نسبة في : معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٣٠ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٤٧١ ، التبيان : ١/ ٤٠٨ ، البحر المحيط : ٤/ ١٣٥ ، الدرّ المصون : ٤/ ١٥٥ .

عائد[1] .

وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] ثمّ قال : ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ ؛ لأنّه في المعنىٰ معطوفٌ علىٰ ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ ، وهو في موضع رفع علىٰ القراءتين[2] ، سواء كان علىٰ حذف مضافٍ منه أو من الأوّل ، فإنّه يتنزّل منزلته ، و ﴿ وَالْمُوفُونَ ﴾ معطوفٌ عليه ، و﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ مقطوعٌ ، ومنه قول الشاعر :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحمْ

وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمور بذات الصليل وذات اللجمْ[3]

ومثله في الذمّ قوله :

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميراً أطاعتْ أمر غاويها

---

(١) هذا رديءٌ عند النحويّين . انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٣١ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر بتخفيف ﴿لَكِنِ﴾ ، ورفع ﴿ الْبِرّ﴾ علىٰ الابتداء ، وقرأ غيرهما من السبعة بتشديد ﴿لَكِنّ﴾ ، ونصب ﴿ الْبِرّ﴾ علىٰ أنّه اسمها .

انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/ ٢٥٦ ، الحجّة لأبي زرعة : ١٢٣ ، التيسير : ٧٩ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٥٣ .

(٣) بيتان من البحر المتقارب غير منسوبين إلىٰ قائل .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٠٥ ، الكشّاف : ١/ ١٣٣ ، شرح شواهده : ٤/ ٥١٢ ، الإنصاف : ٢/ ٤٦٩ ، شرح القطر : ٢٩٥ ، الخزانة : ١/ ٤٥١ .

الظاعنين وإن لم يُظعِنوا أحداً والقائلون : لِمَنْ دارٌ نُخلّيها[١]

[٦٦أ] ولا يريد بهذا الوصف التخصيصَ .

وقد يدخل منها في الاختصاص النداثيّ ما تقدّم فيه الضمير ، كقولك : إنّه الكريمَ منطلقٌ ، كما كان في التوضيح ؛ لأنّه يكون بصفة المدح ، بل جعله بعضهم لازماً له .

والموصوف يكون إمّا بصفةٍ واحدةٍ ، أو صفاتٍ ، فالأوّل لا يكون للمدح حتّى يكون معروفاً ، فتقطع ، أو تتبع[٢] .

وأمّا الثاني فإن كان معروفاً مدحت بالجميع ، وقطعت بعضاً ، أو أتبعت الجميع . وإن لم يكن معروفاً فتتبعه بما يكون معروفاً ، ثمّ تمدح بالباقي على ما ذكرنا .

وقال بعض النحويّين[٣] : إذا قطعت ، وبقي من النعوت شيءٌ ، فينبغي أن

---

(١) بيتان من البحر البسيط لمالك بن خيّاط بن مالك العكليّ .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٤٩ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٣٧ ، مجاز القرآن : ١/ ١٧٣ ، معجم الشعراء : ٢٥٨ـ٢٥٩ ، تحصيل عين الذهب : ٢٦٢ ، الإنصاف : ١/ ٤٧٠ ، الخزانة : ٥/ ٤٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٧ .

(٣) ربّما قصد المؤلّف ـ رحمه الله ـ ابنَ عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٠٨) .

تكون مقطوعةً ، ولا يكون فيها الإتباع بعد القطع ؛ لأنّه فُصِلَ بين النعت والمنعوت . والصحيحُ جوازُه ؛ لأنّ القطعَ عارضٌ لفظيٌّ ، فلا حكم له ، ويدلّ على أنّ الجملةَ ليستْ فاصلةً صحّةُ جريانِه على الأوّل ، بخلاف الجمل الفاصلة ، ولو كانت كالجملة لكانتْ إمّا وصفاً أو غيرَ وصفٍ ، ويبطلان ؛ أمّا الأوّل فلأنّ المعرفة لا توصف بالجملة ، ولأنّه يلزم أن يكون الشيءُ صفةً لنفسه ؛ لأنّك إذا قطعتَ أضمرتَ الأوّلَ ، ولو كان للثاني للزم أن لا يكون وصفاً ، وهو وصفٌ ، قال تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] ، ولو كان محتملاً للابتداء ، وقد أُنْشِدَ بيتُ الخرنقِ على أربعة أوجه :

النازلين بكلّ معتركٍ والطيّبون معاقد الأزرِ[١]

برفعهما معاً ، ونصبهما معاً ، ورفع الأوّل ونصب الثاني ، وبالعكس ، وذلك كثيرٌ في كلامهم ، وكذلك أيضاً أن تُدْخِلَ الواوَ في أيّها شئت ، فإذا أدخلت فإن شئت أن تعيد ، وإن شئت ألا ، وقال بعض الكوفيّين[٢] : لا تقطع إلا بعد تمام الكلام ، فإذا قلت : إنّ زيداً العاقلَ قائمٌ ، لم يجز إلا بعد ذِكْرِ الخبرِ ، وهو فاسدٌ ؛ لأنّ الاعتراض يصحّ بالجمل بين المحتاجين ،

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٢٢) .

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن : ٤/ ٣٦٤-٣٦٥ .

وقوله تعالىٰ : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ ﴾ [النساء : ١٦٢] يحتمل أن يكون الخبر قوله : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ ﴾ ، وهو أولىٰ ، ويحتمل أن يكون في قوله : ﴿ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾ ﴾ .

والذمّ علىٰ قياس المدح ، وقد قرئ أيضاً : ﴿ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴿٤﴾ ﴾[1] [المسد : ٤]، وقول الشاعر :

عبيدَ العصا ما غرّكم بالأسدِ الباسلِ[2]

وقوله :

---

(١) بنصب ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ ، وهي قراءة حفص عن عاصم .

انظر : السبعة : ٧٠٠ ، الحجّة لأبي زرعة : ٧٧٧ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ٣٩٠ .

(٢) بيت من البحر السريع لامرئ القيس ، أوّله :

قولا لدُودانَ

انظر : ديوانه : ١١٩ ، البحر المحيط : ٤/ ٢٣٠ .

وجوهَ كلاب[1]

وقال حسّان في الرفع :

لا بأسَ بالقوم من طولٍ ومن قصرٍ
جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ[2]

وأمّا الفعل أو المبتدأ الذي يقطع عليه الوصف فلا يجوز ذِكْرُهُ ، وإنّما لزم لأنّ المرادَ الوصفُ والإتباعُ ، فلمّا قطعوه إعراباً أرادوا أن لا يقطعوه عن الأوّل رأساً ، فلزم حذف ذلك ، وهذا يدلّ على أنّه ليس كالجُمَلِ المعترضةِ .

وأمّا **الخامسة** فهي الترحّم والإشفاق ، وهذا لا يشترط فيه أن تكون الصفة معلومةَ الثبوتِ ، وخالف المدح في هذا ، ووافقه في اشتراط علم الموصوف ليفيد الترحّم ، وفي أنّه لا بدّ من صفاتٍ شأنُها الترحّمُ بها

---

(١) كلمتان من بيت من البحر الطويل لعمرو بن معديكرب الزبيديّ رضي الله عنه ، وهو قوله :

لحا الله جرماً كلّما ذرَّ شارقٌ ... وجوهَ كلابٍ هارشتْ فازبأرّتِ

انظر : شعره : ٧٢ ، الحيوان : ١/ ٣١٨ ، حماسة أبي تمام : ١/ ٩٩ ، سمط اللآلي : ١/ ٣٦٦ ، المقاصد النحويّة : ٢/ ٤٣٦ ، الخزانة : ٢/ ٤٣٦ .

(٢) بيت من البحر البسيط له في (ديوانه : ١٧٨) .

وانظر : الكتاب : ١/ ٢٥٤ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٥٤ ، تحصيل عين الذهب : ٢٦٩ ، المقاصد النحويّة : ٢/ ٣٦٢ ، الخزانة : ٤/ ٧٢ .

كالضعيف والمسكين والبائس .

والقطع فيها يكون بفعلٍ يدلّ على ذلك كـ(ارحمْ) ونحوه ، وهو لازمُ الحذف كالأوّل ، وخالف يونس(١) ، فلم يقطعه ؛ لأنّ شرطَ القطعِ عنده كونُهُ معلوماً للأوّلِ ، وقد تقدّم جواز القطع في ما لا يُعلَمُ للأوّل ، وليس مدحاً ولا ذمّاً ، فليجز هذا ، ولأنه مخصوصُ الأوصاف ، معلوم الأوّل ، فليجز القطع حملاً على المدح ، وحكى سيبويه(٢) عن العرب : مررتُ به المسكينَ ، نصباً ورفعاً ، وقوله :

وأصبحتْ بقرقرى كوانسا

فلا تلمه أن ينامَ البائسا (٣)

وأمّا [٦٦ب] يونس(٤) فلا يضمر الفعل حتّى يكون في الكلام ما يدلّ عليه، كما هو المدح ، وذلك إذا علمت الصفة للأوّل ، فعدمُ علمها لا يدلّ على إضمار ، ولا يضمر ما لا دليل عليه ؛ لأنّه إلباسٌ .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٥٥ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٥٥ ، تحصيل عين الذهب : ٢٧٠ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٨٠ ، المغني : ٥٠٧ ، شرح أبياته : ٦/ ٣٥١ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٥٦ .

وأمّا السماع فيحمل ما سُمعَ من القطع في غير المدح والذمّ في ما ليس بصفة ؛ لأنّه ورد فيه ، وهو قوله :

وما غرّني حَوْزُ الرِّزاميِّ مِحْصَناً [١]

لأنّ الإبدال من شأنها تقدير الفعل ، وهو بدلٌ في الأصل ، ولو كان صفةً لم يكن ، وكان على الحال .

وأمّا : مررتُ به المسكينَ ، ونحوه ، فعلى الحال [٢] من باب (أرسلها العراك) [٣] ، والألف واللام زائدتان ، كأنّك قلت : مررتُ به مسكيناً ، وقال سيبويه [٤] : والأحسن أن تتأوّله على (أعني ، وأخصُّ) ، فتجعله من باب :

حَوْزُ الرِّزاميِّ محصناً

وتتأوّله تأويل الجامد ، ولا تصير إلى ذلك التكلّف . وفيه نظرٌ .

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٥٤) .

(٢) هذا رأي يونس . كما في (الكتاب : ١/ ٢٥٥) .

(٣) يعني المؤلّف رحمه اللّه أنها من وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة . انظر : (أوضح المسالك : ٢٠٦) .

ومن هذا قول لبيد بن ربيعة العامريّ - رضي اللّه عنه - كما في (ديوانه : ٨٦) :

فأرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يُشفقْ على نغصِ الدِخالِ

(٤) الكتاب : ١/ ٢٥٥ .

وقد يدخل هذا في باب التخصيص المتقدّم .

فإن قيل : كيف جعلتم التوضيح والمدح والترحّم جائزَ الدخولِ في باب النداء التخصيصيّ ، ومن شرط هذا التخصيصِ أن يتقدّم ضميرٌ ؟ ومع تقدّمه فكيف يكون ما بعده وصفاً ، وهو لا يوصف ؟

فالجواب : أنّ الخليل[١] ـ رحمه الله ـ جعل : مررتُ به المسكينَ ، ونحوه ، نصباً على وجهين ، وهو فيهما على تقدير الجمود ؛ لأنّه بدلٌ في الأصل :

أحدهما : أن تراعي أصله من الصفة ، فتقدّر فيه ضميراً ، وإن كان قد قُدّرَ[٢] جامداً أولاً ؛ لأنّك تراعي أصله ، وإذا كان الجامدُ يقدّر تقدير المشتقّ في الصفة ، فأحرى ما أصله ذلك ، فتجعله صفةً ، وجسّرهم على هذا قطعُهُ عن الأوّل ، فكأنّك عند القطع توهّمتَ الصفةَ ، فعاملته معاملتها من النصب على الإضمار ، فدخلت على هذا في باب الاختصاص في الثلاثة المواضع .

والوجه الثاني : أن تجعله من باب :

حَوْزَ الرِّزاميِّ محصناً

ولا تقدّر توهّم الأصل .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٥ .

(٢) في المخطوطة : (قدرا) .

وكذلك الرفع على وجهين :

الأوّل : أن يكون فيه ضميرٌ ، فيرتفع معه على الابتداء والخبر ، وإمّا أن لا يكون فيكون مبتدأ مؤخّراً ، والخبر هو الجملة المتقدّمة ، والأوّل من هذين نظير الأوّل من ذينك ؛ لاجتماعهما في الضمير .

وقد يحتمل ثالثاً عندي ، وهو أن تُتوهّمَ فيه الصفة ، وفيه ضميرٌ بحسب الأصل ، ويُجعلَ خبراً معه ، ويُقدّر له مبتدأ ، فيكون نظير الأوّل على جهة أكمل ، فلو قلت : بي المسكين كان كذا ، أو : بك الضعيف أنفق كذا ، لكان على : (أعني) ؛ لأنّه لا يكون البدل ولا الوصف ، فلا يجرى ؛ أمّا الوصف فلما ذكرنا ، وأمّا البدل فلأنّه سيأتي أنّ البدل لا يكون فيما هو في غاية الوضوح ، وضمير المتكلّم والمخاطب في الغاية كما تقدّم .

قلتُ : ولا يبعد أن يقال في الجواب عمّا ذكرنا : إنّ وصف المضمر المتبوع إنّما هو المخصّص ؛ لعدم محلّه ، وأمّا الأوصاف التي ليست لذلك فما المانع منها ؟ وغاية هذا أن يقال : أجرى الباب مجرًى واحداً ، فتبع .

وهذا نفس التحكّم مع سماع : مررتُ به المسكين ، ولا يتكلّف ، ولا يقال : امتنع في الغائب لا لعلّة الغاية في الوضوح ، بل لما ذُكِرَ من نيابته عن الأوّل ؛ لأنّا نقول : لـمّا عُلِمَ الأوّل جاز ؛ لعدم الالتباس ، وإنّما

امتنع هناك لأجل اللبس ، وفيه نظرٌ .

ويقرب من القطع إدخالُ حرفِ العطفِ بين الصفات ؛ لأنّك إذا لم تدخلها فكأنّك أخبرت بأنّ هذه الذات جاريةٌ على هذه الصفات ، وإذا أدخلتها فإنّما تريد أن يُعلَمَ أنّ الاستقلالَ حاصلٌ لكلٍّ واحدٍ منها ، ولم ترد المجموع ، فإذا قلت : لقد أُصِبْتُ بموتِ زيدِ الشجاعِ الفاضلِ ، فالمعنى : لقد أُصِبْتُ بمن جمع هذه ، فإذا أدخلت الواو ، فقلت [٦٧أ] : زيدِ الكريم والشجاع والفاضل ، فكأنّك تريد أنّ كلَّ واحدٍ منها مستقلٌّ بإعادة المصيبة ، فكأنّها مصائب كثيرة ، وكذلك في المدح ؛ فالواو أبلغ من تركها بحسب المواضع . [قاله] الزمخشريّ (١) .

(١) انظر : الكشّاف : ١/ ١٣٣ ، ١٣٥ ، ٤/ ١٢٨ .

الفصل الثالث الجامع

وفيه مباحثُ :

[البحث الأوّل : في تعدّد الموصوفات] :

أحدها : أنّ هذه الموصوفات المتقدّمة من النكرة وأصناف المعارف تارةً تنفرد ، وتارةً تجتمع .

فأمّا إذا انفردت فالتابع إمّا أن يكون على الشروط التي يصحّ أن يكون تابعاً له بها ، أو لا ، فإن لم يكن فالقطع كإتباع النكرة معرفةً ، أو بالعكس ، أو إتباع المعرفة بأخصَّ منها ، على ما تقدّم .

أمّا النكرة فما بعدها إمّا على الابتداء إن انقدح ذلك ، أو على البدل ، وإمّا النصب بـ(أعني ، وأخصّ) كما قدّمنا .

وأمّا المعرفة فالنكرة بعدها على الحال ، أو البدل ، أو الابتداء ، أو الفعل بحسب القصد ، وإن كان جملةً فعلى الحال على الشروط التي تكون بها الجملة حالاً في أقسامها على ما تقدّم في الحال .

وأمّا الأخصّ من المعارف فعلى الابتداء أو البدل أو الفعل ، وأمّا إن كان على الشروط فالأحسن الإتباع ، ويجوز القطع ، أمّا المعرفة فعلى الابتداء ، ويضعف البدل إلا إن أردت البيان بالمجموع ، وأمّا النكرة فالحال ،

والابتداء ، والنصب بالعناية فيهما علىٰ ضعفٍ كما قدّمنا ، وهو أقوىٰ في المعرفة .

وأمّا إذا اجتمعتْ نظرتَ فإمّا أن تكون متكثّرةً بالجمع كالتثنية والجمع ، والعطف ، أو بغير ذلك ، أمّا الأوّل فالوصف إمّا أن تفرّقه بأن تخصّ كلّ وصفٍ بإزاء موصوفه لفظاً ، ولا يكون إلا في العطف ، كقولك : خرج عمرٌو العاقلُ ومحمّدٌ الكريمُ ، وهذا يكون حكمه حكم المفرد ، وإمّا أن لا تجعله كذلك ، بل تجمعه إمّا بالعطف أو بالتثنية أو بالجمع ، فحينئذٍ لا تخلو الموصوفات : إمّا أن تتفق جنساً أو نوعاً ، أو تختلفا جنساً ، أو تختلفا نوعاً ، فأمّا الأوّل فظاهرٌ إتباع الوصف المجموع له ، ويكون بحسب تابع المفرد ، إن كان علىٰ الشروط فكما ذكرنا ، وإن لم يكن فكذلك أيضاً ، وأمّا إن اختلفا في الجنس مثل أن يكون أحدهما معرفةً ، والآخر نكرة ، ولا يكون إلا بالواو وأخواتها ، بخلاف الوصف ، فإمّا أن تكون المعرفة في حكم النكرة بوجهٍ ما ، أو لا تكون ، فإن لم تكن كقولك : مررتُ برجلٍ وزيدٍ العاقلين ، فلا يجمع الوصف تابعاً ، سواء كان نكرةً أو معرفةً خلافاً للشيبانيّ [1] ؛ لأنّه لا يخلو أن يكون لأحدهما ، أو لهما ، ولا يصحّ ؛ أمّا

(١) الاسم غير واضح في المخطوطة ؛ فقد يكون الشنائيّ أو السبإيّ (هكذا) ، وقد رجّحت ما أثبتّه بناءً علىٰ ما في (المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٨٦) ، والله أعلم .

الأوّل فللوصف بالمثنّىٰ للواحد ، وأمّا الثاني فلأنّ الوصفَ واحدٌ بلفظه ، والواحد لا يكون بعضُهُ نكرةً ، وبعضُهُ معرفةً ، ولو قلنا : إنّه يتبعّضُ في المعنىٰ لكان كلُّ واحدٍ منهما في حكم المعرفة ؛ لانسحاب تعريف اللام عليهما ، فيكون المحظور الأوّل ، ولأنّهما قد اختلفا اختلافاً يوجب الاختلاف في الوصف ، فلا يجمع بين النعتين ، كالاختلاف بالعامل ، فيجب القطع علىٰ الثلاثة الأوجه : الابتداء ، والحال ، والفعل ؛ وإنّما كان الحال [٦٧ب] قيل[1] : للتغليب ، وكانت المعرفة أولىٰ بالتغليب ؛ لأنّها أشرف ، ونُقِضَ بمنع الوصف مع إمكان التغليب ، وفرّق بينهما بأنّ الوصف أشدُّ اتصالاً بالموصوف من الحال ، فلم يكن ؛ إذ الوصف إخراجٌ عن الأصل من جهتين : المعنىٰ ، واللفظ ، بخلاف الحال ، ولأنّ النكرة قد يكون بها الحال ، ولا يكون الوصف ، والصحيح أنّ تغليبهما هناك تغليبٌ في الحسن ، لا في أصل الجواز كالوصف ، فساغ بخلاف الأصل ؛ لاشتراكهما في جواز الأصل .

وأمّا إن كان في حكم النكرة مثل أن يكون في حكم ما يدخل عليه ما لا يدخل إلا علىٰ النكرات ، نحو : (رُبَّ) ، و (كلّ) ، و (أيّ) التي

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٨ ، المقتضب : ٤/ ٣١٤ .

لتفصيل الصفات ، ونحو ذلك ، كقولك : مررتُ برجلٍ[1] وأخيه قائمين ، وكلّ رجلٍ وغلامه منطلقين ، وأمّا قولهم : (**كلّ الصيد في جوف الفرإ**)[2] فعلى تقدير : (كلّ جزء منه) على سبيل الجمع ، وقال :

وأيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلّتِ[3]

عطف (وجارها) على (فتى) ، لا على ضمير (هيجاء) ؛ لأنّه إنّما يمدح الفتى ، لا هو وجار هيجاء .

وإنّما كان في حكم النكرة ـ أعني المضاف إلى الهاء ـ لأنّه في حكم العامل الأوّل ، وهو (رُبَّ) ونحوه ؛ لأنّه معطوفٌ عليه .

وهذه الضمائر إمّا أن يضاف إليها على جهة التخفيف ، فيكون المعنى : ربّ رجلٍ[4] وأخٍ له ، وكلّ رجلٍ وغلامٍ له ، ونحوه ، وخفّفَ اتكالاً على

---

(١) كذا في المخطوطة ، وأرجّح أنّ الصواب : (ربّ رجلٍ) .

(٢) ورد هذا المثل في : الأمثال لأبي عبيد : ٣٥ ، فصل المقال : ١٠ ، جمهرة الأمثال : ٢/ ١٣٥ ، مجمع الأمثال : ٢/ ١٣٦ ، المستقصى : ٢/ ٢٢٤ ، تمثال الأمثال : ٢/ ١٣٦ ، اللسان : (فرأ) ١/ ١٢١ .

(٣) بيت من البحر الطويل غير منسوب إلى قائل .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٤٤ ، الأصول في النحو : ٢/ ٣٩ ، تحصيل عين الذهب : ٢٥٩ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٦٦ ، الحلل في إصلاح الخلل : ٣٥٦ .

(٤) في المخطوطة : (رحل رجلٌ) .

معنىٰ (ربّ) كـ(مثلك) لـمّا عُلِمَ أنّه عامٌّ ، فلا كلام فيه ، أعني : في كون المضاف نكرةً .

وأمّا إن كان لا علىٰ التخفيف فالتجوّزُ يكون إمّا في المضاف أو المضاف إليه، أمّا المضاف فأن يُجعل معرفةً في حكم النكرة ، فيعامل معاملتها ؛ لأنّه معطوفٌ علىٰ معمول (ربّ) ، مع كونه مضافاً إلىٰ ما يعود عليه ، فلو أزلته عن العطف علىٰ معمولها لما كان إلا معرفةً، كقولك : مررتُ برجلٍ[1] وغلامه قائمين ، ويرجع إلىٰ الأوّل إلا علىٰ مَنْ يرىٰ أنّ العائد علىٰ النكرة نكرةٌ ، وهو فاسدٌ كما تقدّم ، فلا يكون المضاف إذاً في حكم النكرة حتّىٰ يتبع ما لا يدخل إلا عليها

وأمّا المضاف إليه فأن يُجْعَلَ حكمُهُ حكمَ النكرةِ إذا أضيف إليه ما يدخل تحت النكرة ، وهو ظاهر كلام سيبويه[2] ، ولذلك استدلّ عليه بأنّ الحال لا تكون منه ، فيكون الضمير إذاً حكمه حكم النكرة بذلك الشرط ، كما تعطىٰ أشياء أحكاماً بشروطٍ ، وإن كانت لغيرها بلا شرطٍ ، كـ(أجمعين) لا يكون معرفةً إلا تابعاً ، و(أي) لا تكون منادىً إلا موصوفةً[3] ،

---

(١) كذا في المخطوطة ، وأظنّ الصواب : (ربّ رجلٍ) .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٤ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافيّ : ٢/ ١٨٣ ب .

ونحوه ، ولـمّا كان في حكم النكرة جاز الوصف ، وامتنعت الحال على الأحسن ، قال سيبويه فيها [(١)]: إنّها قبيحة ، قال الفارسيّ : إنّما ذلك لأنّ معمول (ربّ) لا بدَّ من وصفه ؛ لأنّك لـمّا حذفت الخبر لها كان الوصف معاقباً للخبر ، لا يسوغ حذفه ، ولو قطعت على الحال لكنت قد أخليت معمول (ربّ) عنهما ، وهذا مبنيٌّ على أنّ الوصف لا بدَّ منه ، وفيه نظرٌ في موضعه .

وقيل : إنّما قبحتْ لأنّ المضاف في تأويل الانفصال ، كما تقدّم .

وإن اتّفقا نوعاً فلا يكون بالعطف ، نحو : مررتُ بالزيدين ، وتكون الصفة تابعةً معطوفةً وغير معطوفة .

أمّا في المبهمات فإنّك لا تفرّق صفتها [(٢)] ، فلا تقول : مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ [(٣)] ؛ لأنّ المبهم يوصف بالجامد ، ولـمّا كان الوصف [٦٨أ] يكون بالضمير ، وكان الجامد لا ضمير فيه جُعِلَ له بدل الضمير موافقتُهُ له في الإتباع ، إن كان مثنّى فمثنّى ، أو مفرداً فمفرداً .

وأمّا إن اختلفا نوعاً ، وذلك في المعارف ، فذلك إمّا ممّا شأنه الوصف مع

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٩

(٣) الكتاب : ١/ ٢٢١ .

ما من شأنه ذلك ، أو لا ، فإن لم يكن ، كالمضمر وأحد المعارف ، كقولك : مررتُ به وزيدٍ العاقلين ، فلا يجوز ؛ لأنّه لـمّا امتنع وصفُ الضميرِ بقي الوصف للثاني ، فيكون المثنّىٰ نعتاً للواحد ، فيكون إذاً علىٰ إضمار : (أعني ، وأخصّ) و (أمدح) إن كان صفة مدحٍ ، وتمّ شرطها ، وقال الشيبانيّ [1] : يكون نعتاً علىٰ أصله من التغليب ، وإن كانا مـمّا يوصفان فإن كان الوصف مـمّا يشتركان فيه ، نحو : مررتُ بزيدٍ ورجلٍ العاقلين ، فلا خلاف في الجواز ، وإن كان مـمّا لا يشتركان فيه ، نحو : مررتُ بالرجل وزيدٍ هذين ، و : جئتُ إلىٰ عمرٍو والرجل أخويك ، فالصحيح أنّه لا يوصف علىٰ مراعاة العموم والخصوص .

وأمّا الموصوفات إذا كثرتْ لا بطريق الجمع بما ذكرنا فإن فُرِّقَ وصفُهما جرىٰ مجرىٰ المفرد ، وإن لم يفرّق علىٰ ما ذكرنا ، بل ثُنّي وصفُها ، أو جُمعَ ، فإمّا أن تتّفق في الإعراب أو لا ، فإن لم تتفق لم يجز أن يجري ذلك نعتاً لهما ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، وجاءني عمرٌو ، العاقلان ؛ لأنّ الواحد لا يكون بعضه جرّاً ، وبعضه رفعاً ، ولأنّ النعت لا بدّ وأن يكون

---

(١) سبق أن ذكرت في (ص : ٥٣٤) أنّ الاسم غير واضح في المخطوطة ؛ فقد يكون الشنائيّ أو السبإيّ (هكذا) ، وقد رجّحت ما أثبتّه بناءً علىٰ ما في (المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٨٦) . والله أعلم .

علىٰ وجهٍ من الإعراب ، ولا يكون لأحدهما ؛ لأنّه ترجيحٌ من غير مرجّحٍ، وأيضاً فإنّه يلزم العمل والعامل في النعت عملاً هو بعينه في المنعوت ، ولأنّه يلزم منه عمل عاملين في واحدٍ ، يكون وجود أحدهما وعدمه سواءً ، فلا بدّ من المصير إلىٰ عملٍ يتّفقان فيه ، وهو الحال إن أمكن ، أو القطع علىٰ عاملٍ آخرَ[(١)].

وذهب الشيبانيّ إلىٰ جواز ذلك ، وجعله من باب الإعراب علىٰ الجوار ، فكما تقول : هذا جحر ضبٍّ خربٍ ، فتجري الخرب علىٰ الضبّ في الإعراب ، وليس له في المعنىٰ ، كذلك تجري المثنّىٰ علىٰ الثاني لفظاً ، وإن لم يكن له ، وهو هنا أقوىٰ ؛ لأنّ له شركةً فيه ، بخلاف الضبّ .

وقد أجاز الخليل[(٢)]: هذان جحرا ضبٍّ خربين ، جرياً علىٰ المعنىٰ إعراباً وتثنيةً ، قال شيخنا : ذلك فاسدٌ ؛ لأنّه مسموعٌ ، فلا يتعدّىٰ ، ولأنّه جاز هناك ؛ لأنّ الجحر مضافٌ إلىٰ الضبّ ، فكان كشيء واحدٍ ، وليس كذلك هنا ؛ لعدم تلك العلّة المذكورة هناك هنا ، ولأنّ الخرب هناك من السبب ، وليس النعت من السبب هنا ، ولأنّ الخرب يطلبه أحد عاملين ، فصحّ جعله لأحدهما ، وهو المجاورُ ، وهنا يطلبه عاملان معاً ، فلا يكون

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٩ .

(٢) في (الكتاب : ١/ ٢١٧) : « وقال الخليل : لا يقولون إلا : هذان جحرا ضبٍّ خربانِ » .

لأحدهما .

ولا يقال : أليس باب المفاعلة والمنازعة يطلبان على السواء المعمولَ الواحدَ؟ ، وقد غلب الآخرُ ، فليكن هذا كذلك ؛ لأنّا نقول : إن غلب أحدهما فعلى تقدير الحذف في مثله للأوّل ، وهنا إن كان كذلك كان وصف الأوّل محذوفاً ، وكان هذا يجري على الآخر في التثنية ، فيوصف المفرد بالمثنّى ، فإن خالفه إعراباً اشتدّتِ المخالفةُ ، ولا أصل له في كلام العرب ، وإن وافقه إعراباً لم يكن من باب الجوار ؛ لأنّه في الإعراب لا في التثنية ، ولا يقال : إنّ الخليل جوّزَ: هذا جحرا ضبٍّ خربين ؛ لأنّا نقول : هو لمتقدّمٍ ، فاتّكل على المعنى ، وليس هنا كذلك ؛ لإضمار وصف الأوّل .

وأمّا إن اتّفقا في الإعراب فإمّا أن يتّفقا في العامل ، فيكون واحداً بالنوع أو الشخص ، [٦٨ب] أو يختلفا ، فإن اختلفا بالنوع فسيبويه والخليل[١] وأبو العبّاس[٢] وأكثر النحويّين يمنعونه[٣] ، وقال البطليوسيّ[٤] : هو مختلفٌ

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤٧ .

(٢) المقتضب : ٤/ ٣١٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١١ .

(٤) هو أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن السيد البطليوسيّ ، المتوفّى سنة ٥٢١هـ . ولم أجد قوله في كتبه التي وصلت إلينا .

فيه [١] ، نحو : جاء زيدٌ ، وهذا محمّد ، العاقلين ، ومررتُ بغلامِ زيدٍ العاقلين ، وهذا رجلٌ وفي الدار آخرُ منطلقين ، وما أشبههما ممّا يختلف بالنوع ، وإنّما امتنع لأنّ كلَّ واحدٍ منهما يؤثّر من جهةٍ غير الذي يؤثّره الآخر ، فيكون التابع يقتضي الوجهين معاً ، وقد يتنافيان ، نحو قولك : جاء محمّدٌ ، وهذا عمرٌو ، العاقلان ؛ فالحمل على الخبر يقتضي أن يكون من تمامه ، فيكون خبراً ، والحمل على الفاعل يقتضي أن يكون مخبراً عنه ؛ لأنّه من تمامه ، فيكون الواحد خبراً مخبراً عنه ، ولا يكون [٢] .

وكذلك : مررتُ بغلامِ زيدٍ العاقلين ؛ لأنّ كونه وصفاً لـ(زيدٍ) يقتضي أن يكون من تمام (زيدٍ) ، وكونه وصفاً للغلام يقتضي أن يكون من تمامه ، لا من تمام (زيدٍ) ، فلا بدّ من القطع إمّا على الابتداء ، أو الفعل ، أو الحال إن أمكن ، على ما نذكره .

ومثله : مررتُ برجلٍ مع رجلٍ كريمين ، لا يجوز أن يكون على الوصف ؛ لما ذكرنا ، ولأنّه من تمام الأوّل ، فهو كالمفرد ، فلا ينعت بالتثنية ، وذهب الجرميّ [٣] إلى جوازه ؛ ذلك لأجل العمل المتّحد ، وجوّز القطع ؛

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١١ ، همع الهوامع : ٢/ ١١٨ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١١ـ٢١٢ .

(٣) انظر : المسائل المنثورة : ٥٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١١ .

لاختلاف العامل ، ولم يجعله موجباً .

قال ابن السيد : وهو لازمٌ على قياس قول الأخفش ؛ لأنّه يرىٰ أنّ العامل في الموصوف لا يعمل في الصفة ، وإنّما يعمل فيها الإتباع .

وأمّا إن اتّفقا فإن كان في الشخص فلا خلاف في جوازه ، نحو : مررتُ بزيدٍ وأخيك العاقلين .

وإن اتّفقا في النوع فإمّا أن يتّفقا في المعنىٰ ، أو يختلفا ، فإن اختلفا فإمّا أن يكونا فعلين ، أو ما في معناهما ، أو مبتدأين ، أو حرفيّين ، أو إضافيّين .

فإن كانا فعلين أو مبتدأين ، نحو : جاء زيدٌ ، وخرج عمروٌ ، العاقلان ، وهذا محمّدٌ ، وذاك بشرٌ ، المنطلقان ، فذهب المبرّد [1] إلىٰ أنه لا يجوز ؛ لأنّه لا يؤثّر عاملان في معمولٍ واحدٍ أثرين متّفقين ، كما لا يؤثّر مختلفين ، ولأنّهما تختلف جهتاهما كما في المختلفين ، نحو : خرج زيدٌ ، ودخل عمروٌ ، وكذلك قولك : هذا زيدٌ ، وذلك محمّدٌ ؛ لأنّ الأوّل يلزم منه التضادّ ، والثاني يلزم منه أن يكون بعيداً وقريباً ؛ لأنّ (هذا) للقريب ، و (ذلك) للبعيد ، وكذلك ذهب أبو بكر بن السّرّاج [2] ؛ لأنّه يرىٰ أنّ النعت يعمل فيه المنعوت .

---

(١) المقتضب : ٤ / ٣١٤ .

(٢) الأصول في النحو : ٢ / ٤٢ .

فإن اتّفقا في المعنىٰ حتّىٰ كأنّ الفعل الثاني يجري مجرىٰ التكرار ؛ من أجل أنّه في معنىٰ الأوّل كالتأكيد ، نحو : قام زيدٌ ، وانتصب عمرٌو ، العاقلان ، وجلس بكرٌ ، وقعد عمرٌو الضاحكان ؛ لأنّ الثاني يصير كالمعطوف علىٰ الاسم الأوّل ، فمنعه(١) بعضهم(٢) ؛ لأنّه خالف لفظُ الثاني الأوّلَ ، والعامل هو اللفظ ، وجوّز سيبويه هذا(٣) ، وهو ظاهرُ قولِ الخليلِ ؛ لأنّهما وإن اختلفا فمعناهما واحدٌ ، ألا ترىٰ أنّهما يُعَبَّرُ عنهما بـ(فَعَلَ زيدٌ وعمرٌو العاقلان) ، وإذ كانا متضادّين ، وكذلك في الإشارة ؛ لأنّ الإشارة تجمعهما ، ولو امتنع هذا ؛ لِما ذكروا ، لامتنع : قام وقعد زيدٌ ، وقولُنا : اختلف الزيدان(٤) ، ونحوه ، ومع [ذلك] فلا يجوز عند سيبويه [٦٩أ] إلا إذا استقام الكلام وانتظم ، ومهما لم ينتظم ، أو أدّىٰ إلىٰ مثل ما تقدّم في المختلف العامل ، امتنع ؛ ألا تراه قد منع : مَنْ عبدالله ،

---

(١) هذا جواب الشرط : (فإن اتفقا في المعنىٰ . . . . .) .

(٢) هو ابن السرّاج في (الأصول في النحو : ٢/ ٣٢) .

وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١٢ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٤٧ .

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠ .

وهذا زيدٌ ، العاقلان [١] ؛ قيل : لأنّ الأولىٰ لا يدخلها الصدق والكذب ، والثانية يدخلها ، وهما ممّا لا تعطف إحداهما علىٰ الأخرىٰ ، فكذلك لا يجمع بينهما في النعت ، وكذلك ما كان علىٰ هذا النحو ، كقولنا : اللهمّ اغفرْ لزيدٍ ، ومررت بعمرو ، العاقلين ، وهذا ليس بقويّ ، ووجه امتناع هذا أنّ الاستفهام يقع بِمَنْ لا تعلم ، ومن لا تعلم كيف تصفه ؟ بخلاف ما فرضناه ، وقولكم : الاختلاف يقدح ، هو معارضٌ بعود الضمائر من الجمل المختلفة بعضها علىٰ بعض . وفيه نظرٌ .

وأمّا إن اتّفقا في الحرف ، كالجارّين والناصبين ، فمنهم من [لا] يلحقهما بالمختلفين في النوع إلا حتّىٰ يتّفقا في الشخص ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، وأتاني زيدٌ بعمرٍو ، العاقلين ، وقال بعضهم : لا يشترط هذا ، وقول سيبويه يحتمل ؛ فإنّه قال [٢] : « ولا يجوز الوصف لما انجرّ من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف إعرابه » ، فيحمل قوله في الاختلاف [علىٰ] اختلاف الحرف والإضافة ، أو اختلاف الحرفين ، والمبرّد [٣] يمنع هذا كما

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٤٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المقتضب : ٤ / ٣١٤ .

منع في الفعل والابتداء ، والجرميّ يجوّز [١] ، وهو أقوى من الأوّل .

وأمّا [في] الإضافيّين فَمَنْ منع هناك منع هنا ، ومن جوّزَ فإن لاحظ صورة الإضافة جوّزه ، وإن لاحظ معناها فَمَنْ لا يشترط الإعادة في الحروف من جهة الشخص يجمع بين نعتي المضاف والمجرور بالحرف ما لم يمنع ، نحو : مررتُ بغلام زيدٍ ؛ لأنّ الإضافة نائبة عن الحرف ، فكأنّهما حرفان ، ومن يشترط الإعادة في الشخص اشترط الإعادة في حرف الجرّ الذي خلفته الإضافة ؛ لأنّها نائبة عن الحرف ، وسيبويه [٢] يجوّز الوصف لهما ، نحو : هذا غلام زيد ، ومررتُ بغلام عمرٍو العاقلين ، ما لم يمنع مانعٌ أيضاً ، كقولك : هذه جارية أخوي ابنين لفلان كرامٍ ، فلا يجوز الوصف بـ(كرام) للأخوين ، والابنين ، وإن اتّحدا في عاملٍ واحدٍ ، وهي الإضافة ؛ لأنّ الكرام من تمام الابنين ، والابنين من تمام الأخوين ، وهو من تمامه أيضاً ، فتكون الصفة من تمامه وتمام تمامه ، فيكون متقدّماً ومتأخراً معاً ، ولا يكون .

ولو قلت : هذه [٣] جارية ابنين وأخوين ، لجاز ؛لرفع تلك العلّة التماميّة ،

---

(١) المسائل المنثورة : ٥٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٧ .

(٣) في المخطوطة : (هذا) .

وبعكس هذين لو قلت : هذه جارية لابن أخوين لفلان كرامٍ ، لم يكن ؛ لوجود الاختلاف في جنس العامل وعلّة التماميّة .

والقطع الجاري في هذه هو الابتداء ، وإضمار الفعل كـ(أخصّ ، وأعني) إن لم يكن مدحاً ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، وأتاني أخوه ، أنفسَهما ، على : (أعني) ، وإن لم يكن مدحاً ، والرفع في هذا على إضمار : (هما صاحباي أنفسهما)[1] ، فتؤكد ضمير الخبر ، وحُذِفَ لدلالة الكلام وقوّته ، كما حُذِفَ من قولك : سِيرَ عليه سيراً ، في التأكيد .

وأمّا القطع على الحال عند الاختلاف ففيه اختلاف :

فذهب ابن السرّاج[2] إلى أنّه بمنزلة الصفة ، فحيث امتنعت الصفة في اختلاف العامل امتنعت [٦٩ب] الحال ؛ لأنّ الحال صفةٌ ، ولا خلاف إلا في اللفظ ، فكما أنّ النعت المتّفق في الإعراب منعوتُهُ لا يعمل فيه العاملان المختلفان ، كذلك هذا بالوجه المتقدّم ، وخطّأ سيبويه في الحال في قوله : هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين ، فجعلَهُ سيبويه[3] على الحال من الرجل الثاني ومن الضمير في (معه) ، وغلّبَ المعرفة كما تقدّم ، فقال ابن السرّاج :

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤٧ .

(٢) الأصول في النحو : ٢ / ٤٠ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٤٦ .

الهاء معمول الجار ، والعامل في الرجل الاستقرار ، وهما مختلفان .

والحاصل من مذهب سيبويه أنّ الحال تنتصب من موصوفين مختلفي العمل بخلاف النعت ، لكن بشرط أن يكون العاملان تحت عامل واحد ينسحب عليهما حكمه ، وتلك المسألة من هذا ؛ لأنّهما داخلان تحت معنى الإشارة ، فكأنّك قلت : انظرْ إليهما قائمين ، بخلاف قولك : فوق الدار رجلٌ ، وقد جئتك بآخر عاقلين ، فلا يجوز الحال هنا ؛ لعدم دخولهما تحت واحدٍ ، وإنّما فرّقَ بينهما لأنّ الصفةَ أشدُّ اتباعاً والتصاقاً من الحال ، فلذلك روعي فيها اختلاف العاملين ، وإن اجتمعا في أمرٍ عامٍ فلم يحفل بهما ، وأمّا الحال فلما فيها من معنى الصفة امتنعت عند اختلاف العاملين اللذين لا يجتمعان في شيءٍ ، وجازت عند الاجتماع في شيءٍ كما قلنا ، كقولك : مررتُ برجلٍ مع امرأة ملتزمين ، فهو على الحال من المضمر المستكنّ في (مع) ، ومن المرأة ؛ لأنّ عامليهما داخلان تحت المرور ، والضميرُ مستترٌ يدلّ عليه ما في الجارّ من معنى الاستقرار ، ويدلّ عليه تأكيده في قولك : مررتُ بقومٍ مع فلانٍ أجمعون ، أي : مستقرين أجمعون ، أو : مصاحبين ، ونحوه .

[البحث] الثاني :[في الإتباع والقطع]:

الصفة لا تخلو إمّا أن تتكرّر ، أو لا ، فإن لمْ[1] فالموصوف إمّا أن يكون معلوماً أو مجهولاً ، فإن كان مجهولاً فالإتباعُ ليس إلا ، نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ ، وإن كان معلوماً فإن لم يكن صفة ذمٍّ أو مدحٍ فالإتباع ، وإن كانتْ ، وكانتْ معلومةً له ، جاز الإتباعُ والقطعُ ، والتكرارُ إن كان مجهولاً فالإتباعُ ، إلا أن يكون مقدّراً تقدير المعلوم بإحدى الصفات ، وإن كان معلوماً ، ولم تكن صفات لمدح ونحوه ، فالإتباع ، فإن كانت جاز إتباعها ، وقطعها ، وإتباع بعضها ، وقطع بعضٍ ، وإذا قطعتَ بعضاً بدأتَ بالإتباع ؛ لأجل الفصل .

[البحث] الثالث : [في رابط الصفة]:

إنّ النحويّين اشترطوا ضميراً في الصفة ، وقد قلنا : ليس بشرطٍ لكونه صفةً ، بل لكون الصفة مشتقّةً[2] ، ولا يلزم أن تكون مشتقّةً .

---

(١) حذف المؤلّف ـ رحمه الله ـ مجزوم (لم) ، وهذا غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، كقول إبراهيم بن هرمة :

وعليك عهد الله أنّ ببابه   أهلَ السيالة إنْ فعلتَ وإن لم

انظر : ديوانه : ٢١٩ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٨٣ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٠٥ .

ثمّ نقول : ما يلزم فيه الضمير من الصفات صنفان :

الصفات المشتقّة ، والجمل ؛ أمّا الجملة فلضرورة الارتباط ؛ إذ الجملة لا دليل على وضعها صفةً ، ولأنّها لو لم تكن ملتبسةً بالأوّل ما رفعتْ منه احتمالاً .

أمّا الاسميّة منها فلا بدّ من ظهوره ، وأمّا الفعليّة فالضمير إمّا مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، والكلام في تفصيلها كالكلام في الصلة ، لكنّ الحذف هنا أقلُّ حسناً منه في الصلة ؛ لأنّه إنّما يحذف في الصلة لطول الاسم بالجملة التي هي صورته فيه ، وهذه ليستْ ضروريّة ، إلا أنّها لـمّا كانتْ في التمام كالصلة جاز للطول أيضاً ، سواء كانت جاريةً على مَنْ ليس له ، كقولك : مررتُ برجلٍ له غلامٌ يضربه ، أو على ما هو له كقولك : مررتُ برجلٍ له غلامٌ يضرب عمراً .

[٧٠أ] وممّا حذف في الصفة قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٤٨] ، يريد : لا تجزي فيه(١) ، فحذف الجارّ ، وأوصل ، ثمّ حذف(٢) ، وكذلك في الصلة .

وأمّا المشتقّ فإن كان على مَنْ هو له فحكمه حكم الفعل ، وإن كان على غير

---

(١) الكتاب : ١/ ١٩٣ .

(٢) هذا مذهب الأخفش والكسائيّ . انظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٠٨ .

مَنْ هو له فيجب إبراز الضمير على مذهب البصريّين[١] ؛ لأنّه لـمّـا جـاز في الجريان على مَنْ هـو له وجب هنا ؛ لخروجه عن ذلك إلى ما بَعُدَ ، وإنّـما كان هذا في اسم الفاعل لأنّه فرعه .

قال أبو زيدٍ : إنّما وجب الإبراز لأنّ أصله الابتداء ، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ معه جاريةٌ ضاربها هو ، فالأصل : (هو ضاربها) ، فلـمّا أجرىٰ الخبر على الأوّل لم يحذف الضمير ؛ لأنّه مبتدأ ، والمبتدأ لا يحذف ، ولا يقال : هذا تعليلٌ لعدم الحذف ، وكلامنا في الاستتار ؛ لأنّ المبتدأ لا يستتر ، فَرُوعِيَ أصله في الفاعل الآن .

وقال الكوفيّون[٢] : يجوز الاستتار كالفعل ، واستدلّوا بقوله :

وإنّ امرءاً أسرى إليكِ ودونه … من الأرضِ موماةٌ وبيداءُ سملقُ
لمحقوقةٌ أن تستجيبي نداءه … وأن تعلمي أنّ المعانَ مـوفّقُ[٣]

فقال : (لمحقوقةٌ) ، وهو خبرٌ لقوله : (وإنّ امرءاً) ، والخبر كالصفة ،

(١) شرح الكافية للرضيّ : ٢ / ١٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٩ .

(٢) أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٥٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٩، شرح الكافية للرضيّ : ٢ / ١٧ .

(٣) بيتان من البحر الطويل للأعشىٰ .

انظر : ديوانه : ٢٢٣ ، المسائل البصريّات : ١/ ٥٢٦ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٥٥ ـ ٥٦ ، تخليص الشواهد : ١٨٨ ، الخزانة : ٣/ ٢٥٢ ، ٥ / ٢٩١ .

فلو أبرز لقال : لمحقوقةٌ هي ، وقال :

ترى أسيافهم متقلّديها كما صدئ الحديدُ من الكماة [١]

ولو أبرز لقال : متقلّديها هم ؛ لأنّ الحال كالصفة .

وأمّا البيت الأوّل فقالوا : قد يكون في الخبر ما لا يكون في الصفة ، وتأوّلوه بأنّ (لمحقوقةٌ) مبتدأ ، و (أن تستجيبي) خبرٌ ، واللام دخلتْ على المبتدأ ، والتقدير : وإنّ امرءاً أسرى إليكِ لمحقوقةٌ إجابته ، فتكون الجملة في موضع الخبر [٢] ، كقولك : إنّ زيداً لامرأتُهُ ذاهبةٌ .

وأمّا الثاني فعلى حذف مضاف تقديره : ترى أصحاب [٣] .

وهذه الصفات إن كان فيها ضمير الأوّل صحّ أن تجريَ على الأوّل ، كما ذكرنا في المثال ، وإن لم يكن لم يصحّ أن تجري عليه ، كقولك : مررتُ

---

(١) بيت من البحر الوافر للفرزدق . ولم أجد من رواه كرواية المؤلّف ـ رحمه الله ـ : (أسيافهم) ، بل الرواية المشهورة : (أرباقهم) .

انظر : ديوانه : ١٠٢ ، مجاز القرآن : ٢/ ٨٤ ، معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ٢٧٧ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٨٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٩ ، تخليص الشواهد : ١٨٩ ، اللسان : (خضع) : ٨/ ٧٣ ، الخزانة : ٥/ ٢٩١ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦٠ . وفي (الخزانة : ٥/ ٢٩٢) : « قوله : (أن تستجيبي) مبتدأ مؤخر ، و (محقوقة) خبرٌ مقدّم ، والجملة خبر اسم (إنّ) » .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٦١ .

برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها زيدٌ ، وكذلك : يا ذا الجارية الواطئها زيدٌ ، لا تجوز فيها الصفة ولا الحال ؛ لعدم العائد على الأوّل ، ويجوز أن يكون للمرأة ، وقد ذكر شيخنا أبو العَلَىٰ أنّه يجوز ؛ لعود الضمير على مضاف الأوّل وما هو في حكمه ، فكأنّه عاد على الأوّل ، كما تقدّم لنا في الضمائر[1] ، ولو جاز ذلك لجوّزه سيبويه هنا[2] ، فدلّ أنّه ليس مذهبه .

[البحث] الرابع : حذف الموصوف أو الصفة .

الأصل عدم الحذف ، أمّا الموصوف فيكون بشروط يجمعها كون الموصوف يظهر أمره ظهوراً يستغنىٰ بذلك عن ذكره .

وتفصيله : أنّ الوصف لا يخلو : إمّا أن يُفْهَمَ من لفظه موصوفُهُ ، أو لا ، فالأوّل يكون فيه الحذف ؛ لدلالة الوصف عليه ، ويكون ذِكْرُهُ تكراراً ، نحو : رجعتُ القهقرىٰ ؛ لأنّ القهقرىٰ اسم لرجوع على صفةٍ خاصّةٍ .

وأمّا الثاني فإمّا أن يكون مختصّاً بذلك الموصوف ، أو لا ، فإن كان مختصّاً فيجوز حذفه للعلم به ، كحائض ، وطالق ، وطامث ، وكاتب ، وجاهل ، قال تعالىٰ : ﴿ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴿٥٠﴾ ﴾ [المؤمنون : ٥٠] ، وقال في آية أخرىٰ : ﴿ فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الملك : ٣٠] .

(١) ص : ٢١١ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤ .

والثاني : إمّا أن يكون له ما يدلّ عليه غلبةً ، أو لا ، [٧٠ب] ، فإن كان فإمّا بذكره متقدّماً ، أو ما في قوّة ذكره ، فالذِّكْرُ كقولك : ائتني بماءٍ ولو بارداً [١] ، ولو قلت : ائتني ببارد ، ابتداءً لَقَبُحَ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١] ، يريد : (من حرٍّ مشركٍ) ؛ لأنّه قد عُلِمَ أنّ العبد مع العبد متساويان في العبوديّة ، فإن زاد أحدهما بالإسلام فهو أفضل ، فلا بدّ من مقابلته .

وأمّا ما في قوّته فهو ما يقتضيه لفظاً أو سياقاً ونحوه من الكلام ، فما يقتضيه في اللفظ كوصف المصادر والأزمنة إذا تقدّمتْ أفعالها ، كقولك : أكلتُ طيّباً ، ولبستُ ليّناً ، وقمتُ طويلاً ، ونحوه [٢] ، وقول امرئ القيس :

نطعنهم سُلْكى ومَخْلوجةً لَفْتَكَ لأمينِ على نابلِ [٣]

يريد : نطعنهم طعنةً مستقيمةً وأخرىٰ معوجّةً ، بمنزلة سهمين ألقيتهما إلى

---

(١) المشهور قول العرب : (ألا ماءً ولو بارداً) .

انظر : الكتاب : ١/ ١١٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢١ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٠٩ .

(٣) بيت من البحر السريع له في (ديوانه : ١٢٠) .

وانظر : مجالس ثعلب : ١/ ١٤٣ ، الخصائص : ٣/ ١٠٣ ، ١٦٦ .

صاحبك ، فلا يقعان مستقيمين [١] .

وقد يدلّ عليه ما بعده كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [الأنعام: ٣٤] ، أي : نبأٌ من نبأهم ، وأيضاً لـمّا كان القرآن قصصاً فكأنّه قال : ولقد جاءك قصصٌ من نبأهم ، قال النابغة :

---

(١) في المخطوطة حاشية نصّها : « قال في (المختار) :

ويروىٰ : ردّ كلامين علىٰ نابل

أي : مثل قولك : ارمِ ، ارمِ ، تثنية كلامٍ .

و(سلكىٰ) : مستقيمةٌ حيال الوجه ، و (مخلوجة) يمنةً ويسرةً ، أي : غير مستقيمة ، و (سلكىٰ) في الإعراب و (مخلوجة) حال ، تقديره : نطعنهم الطعن في حال استقامة وغير استقامة ، وهذا علىٰ مذهب سيبويه ؛ لأنّ مذهبه في صفات المصادر أن تنتصب علىٰ الحال إذا حُذِفَتْ موصوفاتها ، وقال الفرّاء : صفاتها تحلّ محلّها .

وقوله : (لفتك) : ردّك ، وعطفَك ، (لأمين) : سهمين لؤاماً ، ويقال : سهمٌ لأمٌ ، إذا كان عليه ريشه ، وحكي عن امرئ القيس أنّه مرّ علىٰ نابلٍ ، وصاحبه يناوله الريش لؤاماً وظهاراً ، فما رأيتُ أسرع منه ، فشبّهتُ به » . انتهىٰ .

وانظر : اللسان : (نبل) ١١/ ٦٤٣ ، شرح ديوان امرئ القيس : ١٢٠ ـ ١٢١ ، وأشعار الشعراء الستّة الجاهليّين : ١/ ٩٨ .

كـأنّك مـن جِمـالِ بـني أقَيـشٍ   يُقَعْقَعُ خلفَ رِجليه بشَـنِّ (١)

وأمّا ما يدلُّ عليه السياق وقوّة الكلام [فـ]قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ ﴾ [الصافات : ١١٣] ، لمّا ذكر الذرّيّة ، وقَسَّمَ علىٰ أنّ صنفاً منها كذا ، وصنفاً كذا . وسمع سيبويه (٢) بعض العرب : **(ما منهما مات حتّىٰ رأيته)** ، أي : واحدٌ مات ، ومنه :

أنا ابنُ جلا (٣)

أي : ابن رجلٍ جلا (٤) ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ [النساء : ١٥٩] ، يريد : وإنْ أحدٌ ، وقال الشاعر :

---

(١) بيت من البحر الوافر للنابغة الذبيانيّ .

انظر : ديوانه : ١٢٦ ، الكتاب : ١/ ٣٧٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٥٨ ، المقتضب : ٢/ ١٣٨ ، سرّ الصناعة : ١/ ٢٨٤ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٦٧ ، الخزانة : ٥/ ٦٧ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٧٥ .

(٣) من بيت من البحر الوافر لسحيم بن وثيل الرياحيّ ، وهو بكماله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متىٰ أضعِ العمامةَ تعرفوني

انظر : الأصمعيّات : ١٧ ، الكتاب : ٢/ ٧ ، الاشتقاق : ٢٢٤ ، مجالس ثعلب : ١/ ٢١٢ ، تحصيل عين الذهب : ٤٥٣ ، المغني : ٢١٢ ، شرح أبياته : ٤/ ٦ ، الخزانة : ١/ ٢٥٥ .

(٤) المفصّل : ١٥٥ .

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ(١)

أي : منهما تارةٌ أموتُ ، وقال :

لو قلتُ ما في قومها لم تِيثَمِ

يفضلها في حسبٍ وَمَيْسَمِ(٢)

يريد : ما في قومها أحدٌ يفضلها في حَسَبٍ(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] ، يريد : المضمرات والأسرار ، فحذف الموصوف ، ولم يقل : (ذوات) ؛ قيل : لينبئ عن التفصيل في كلّ ذات ، كقولك : أنا عالمٌ بذات الشمار

---

(١) بيت من البحر الطويل لتميم بن أبيّ بن مقبل .

انظر : ديوانه : ٢٤ ، حماسة البحتريّ : ١٢٣ ، الكتاب : ١/ ٣٧٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ١١٤ ، المقتضب : ٢/ ١٣٨ ، شرح شواهد الإيضاح : ٦٣٤ ، المحتسب : ١/ ٢١٢ ، الخزانة : ٥/ ٥٥ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز مختلف في نسبتهما اختلافاً كبيراً ، فهما لحكيم بن معيّة الربعيّ في (الخزانة : ٥/ ٦٢) ، ولأبي الأسود الحمّانيّ في (شرح المفصّل : ٣/ ٦١) ، ولحميد الأرقط في (الدرر اللوامع : ٢/ ١٥١) .

والبيت في : الكتاب : ١/ ٣٧٥. معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٧١ ، الخصائص : ٢/ ٣٧٠ ، تحصيل عين الذهب : ٣٧٢ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٧١ .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٧٦ ، المفصل : ١٥٤ .

من الأشجار ، ومعناه هنا أنّه عالمٌ بذات الصدور من المضمرات .

وحذفُ هذا مساوٍ في الحسن لذِكْرِهِ .

وأمّا إن لم يتقدّم له ذِكْرٌ وما في قوّته فإمّا أن يعامل معاملة الاسم ، أو لا ، فإن عومل حُذِفَ الموصوفُ ، وكان أحسنَ من الذِّكْرِ ، بل ذِكْرُهُ قبيحٌ ، كقولك : أكرمتُ العالمَ ، ومررتُ بالفقيه ، كقوله عليه السلام : **(الكافرُ يأكلُ [في سبعة أمعاءٍ ، والمؤمن يأكلُ]** [١] **في مِعًى واحدٍ)**[٢] ، و**(المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)**[٣] ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً﴾ [البقرة: ١٢٦] ، أي : متاعاً قليلاً ؛ لأنّ ﴿ قَلِيلاً ﴾ جرىٰ عندهم هذا المجرىٰ ، وكذلك : قريبٌ ، وبعيدٌ .

---

(١) ساقط من المخطوطة .

(٢) بهذه الرواية رواه الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في (صحيحه : كتاب الأطعمة : ٦/ ٢٠٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وبها عنه أيضاً رواه الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في (صحيحه : كتاب الأشربة : ٢/ ١٦٣١) .

وانظر : نتائج الفكر في النحو : ٢٠٩ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٣٢١) .

وقيل[١] : منه قوله تعالىٰ : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَناً ﴾ [البقرة: ٨٣] علىٰ من قرأ بالفتح[٢] ، أي : قولاً حسناً ، وأمّا ﴿ حُسْنًا ﴾ فأجاز أبو عليّ[٣] أن تكون لغةً في (الحَسَنِ)[٤] ، كالبُخْلِ والبَخَلِ ، والرُّشْدِ والرَّشَدِ ، وقيل[٥] : هو مصدرٌ ، فينتصب إمّا علىٰ المصدر من المعنىٰ ، كأنّه قيل : لِيَحْسُنْ قولُكم حُسْناً ، وقيل[٦] : علىٰ حذفٍ ، كأنّه قال : قولاً ذا حُسْنٍ ، أو يكون في معنىٰ الصفة ، بمعنىٰ حَسَنٍ ، كَعَدْلٍ بمعنىٰ عادلٍ .

وأمّا من قرأ ﴿ حُسْنَى ﴾[٧] فهو ضعيفٌ ؛ لأنّ (فُعْلَىٰ) لا تكون بدون

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٤ ، الحجّة للفارسيّ : ٢/ ١٢٨ ، ولابن خالويه : ٨٤ ، ولأبي زرعة : ١٠٣ .

(٢) هي قراءة حمزة والكسائيّ ويعقوب وخلف والأعمش .
انظر : السبعة : ١٦٢ ، الإتحاف : ١٤٠ ، النشر : ٢/ ٢١٨ .

(٣) الحجّة للقرّاء السبعة : ٢/ ١٢٧ .

(٤) هذا قول الأخفش في (معاني القرآن : ١/ ١٣٤) .

(٥) البحر المحيط : ١/ ٤٦٠ . الدرّ المصون : ١/ ٤٦٧ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٤ .

(٧) هذه قراءة أبيّ بن كعب والحسن البصريّ وطلحة بن مصرّف .
انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١٩١ ، الكشّاف : ١/ ٧٩ ، البحر المحيط : ١/ ٤٥٩ ، الإتحاف : ١٤٠

الألف واللام والإضافة(١)، وقيل : يحتمل أن تكون مصدراً كالرُّجْعىٰ(٢)، أو تكون صفةً [٧١أ] استعملت استعمال الأسماء(٣)، فلم تكن فيها اللام، كما قال :

في سَعْيِ دنيا طالما قد مُدَّتِ(٤)

ومنه الأوصاف التي تكون أخباراً، وأبدالاً، ونحو ذلك، وفيها نظرٌ؛ فإنَّ جَعْلَهُ كالاسم يجعله كالجامد، فيمنع منه الضمير، فيحتمل أن يقال : هو لأجل الربط، أو يقال : مراعاة لأصلها من الاشتقاق، أو يقال : هي من باب ما تقدّم فيها ذكرُ الموصوفِ، فأغنىٰ عن إعادته، وإن لم يعامل كالاسم فإمّا أن يَرِدَ للتعليل، أو لا، فإن كان حُذِفَ، كقولك : أكرِمِ العالِمَ، وارفقْ بالشيخ(٥)، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى

---

(١) معاني القرآن للأخفش : ١/ ١٣٤، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٣٨، إعراب القراءات الشواذ : ١/ ١٨٢.

(٢) البديع في علم العربيّة : ٢/ ٢٠٣.

(٣) قاله الأخفش في (معاني القرآن : ١/ ١٣٥).

(٤) بيت من مشطور الرجز للعجّاج.

انظر : ديوانه : ١/ ٤١٠، معاني القرآن للأخفش : ١/ ١٣٥، شرح شواهد الإيضاح : ٣٥٠، شرح المفصّل لابن يعيش : ٦/ ١٠٠، الخزانة : ٨/ ٢٩٦،

(٥) نتائج الفكر في النحو : ٢١٠.

الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ [هود : ١٨] ، وحذفه أحسنُ ؛ لأنّه لا فائدة في الموصوف .

وإن لم يكن للتعليل فإمّا أن يكون فيه معنى الفعل ، أو لا ، فإن كان لم يُذْكَرْ ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾ [المائدة : ٣٨] ، ونحوه ؛ لأنّها بمعنى (الذي) .

وإن لم يكن بمعناه فلا يجوز حذف الموصوف إلا على القبح إلا فيما سُمِعَ من العرب حذفُهُ استغناءً عنه ، كالأدهم ، والأبطح ، والأجدل ، والأخيل[1] ، والأسود للحيّة ، والأجرع للمكان[2] ، وهي صفاتٌ ؛ يدلّ عليها عدم الصرف ، ولأنّهم أنثوا بالصيغة ، فقالوا : جرعاء ، وبطحاء[3] ، فهذا سماعٌ .

وإنّما امتنع حذف الموصوف لأمرين[4] :

أحدهما : أنّ النعت فيه ضميرٌ ، فلو حُذِفَ لم يكنْ له ما يعود عليه .

---

(١) الأدهم للقيد . والأبطح هو : المسيل الواسع الذي يكون فيه دقاق الحصى . و الأجدل هو : الصقر ، والأخيل هو : الطائر المعروف بالشقراق .

انظر : البديع في علم العربيّة : ٢/٨٣٦ ، ٨٣٧ .

(٢) في اللسان : ٨/٤٦-٤٧ : « هو المكان الواسع الذي فيه خشونة وحزونة » .

(٣) نتائج الفكر في النحر : ٢١٠ .

(٤) المصدر السابق : ٢٠٨ .

والثاني : أنّ في الصفة عمومَ واحتمالَ الشركةِ ، والمرادُ منها رفعُ الشركةِ ، ولا يحصل الخصوص إلا بمجموعهما ، فحذفُهُ ينفي العموم ، فيبطل المقصود منها .

وقيل : إنّ الصفة إمّا أن تكون فعلاً ، أو اسماً ، فإن كان فعلاً فيكون الجائز الكثير حذفه مع (مِنْ) ، أو يكون صفةً لتمييز (نِعْمَ) ، تقول : نِعْمَ الرجلُ يقوم ، أي : نعم الرجل رجلاً يقوم ، وقولهم : **(منّا ظعنَ ، ومنا أقامَ)**(١) ، أي : منّا إنسانٌ ظعنَ ، ومنّا إنسانٌ أقامَ ، وما عدا ذلك فلا يكون إلا ضرورةً ، كقولهم :

واللّهِ ما ليلي بنامَ صاحبُهُ(٢)

وقوله :

---

(١) المغني : ٨١٧ ، الارتشاف : ٢/ ٦٠٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١٩ .

(٢) بيت من مشطور الرجز لأبي خالد القنانيّ .

انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ : ٢/ ٤١٦ ، الخصائص : ٢/ ٣٦٦ ، الإنصاف : ١/ ١١٢ ، أسرار العربيّة : ٩٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٠ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٣ ، الخزانة : ٩/ ٣٨٨ .

ترمي بكفّي كان مِنْ أرمى البشرْ (١)

وأمّا الاسم فلا تكون إلا حتّىٰ يتقدّم الموصوف في الذِّكْرِ ، أو تكون خاصّته ، أو تكون مستعملةً كالأسماء ، وما عداه ضرورةٌ ، كقوله :

وَقُصْرى شَنِجِ الأنْسا ءِ نَبّاحٍ من الشُّعْبِ (٢)

والشَّنَجُ ليس مختصاً ببقر الوحش ، إذ يكون للفرس (٣) .

وإذا حُذِفَ الموصوفُ فهل يتنزّلُ الوصفُ منزلته بحيث يكون علىٰ الوجه الذي كان موصوفه ؟ فقيل : يتنزّل منزلة الأوّل ، فإن كان مصدراً انتصب انتصاب المصدر ، نحو : ضربتُ شديداً ، وضربتُ قليلاً ، كقوله تعالىٰ :

---

(١) بيت من مشطور الرجز غير منسوب إلىٰ قائل .

انظر : مجالس ثعلب : ٢/ ٥١٣ ، المقتضب : ٢/ ١٣٩ ، الخصائص : ٢/ ٣٦٧ ، المحتسب : ٢/ ٢٢٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٨٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ١١٤ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٦٦ ، المغني : ٢١٢ ، شرح أبياته : ٤/ ١٢ ، الخزانة : ٥/ ٦٥ .

(٢) بيت من بحر الهزج لأبي دواد الإياديّ .

انظر : ديوانه : ٢٨٨ ، أدب الكاتب : ٩٣ ، الاقتضاب : ٣/ ١١٤ ، المقرّب : ١/ ٢٢٨ ، اللسان : (شعب) ١/ ٥٠٢ .

(٣) أدب الكاتب : ٩٢ ـ ٩٣ .

﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [البقرة: ٨٨] ، أي: فإيماناً قليلاً يؤمنون[١] ، وقيل: هنا هو حال ، على معنىٰ: يؤمنون قليلين ، وقيل[٢]: إنّه يكون وصفاً علىٰ أصله ، ولا يتنزّل منزلته ؛ لأنّه يكون فيه تجوّزان ، وهو ممنوعٌ عندهم ، ولذلك قيل في وصف المصادر: إنّها تنتصب أحوالاً ، لا مصادر[٣] ، وفيه نظرٌ .

ثمّ إن كان الموصوف في أصله فضلةً ، وحُذِفَ ، وبقي وصفُهُ كالمصدر ، كقولك: جئتُ سريعاً ، ونحوه ، فمذهب سيبويه[٤] أنّه ينتصب علىٰ الحال منه ؛ لضعف الوصفيّة ، فلا يجتمع عليه حذفُ الموصوف وإبقاؤه وصفاً ، وكذلك: (رجعتُ القهقرىٰ) و (اشتمل الصمّاء)[٥] [٧١ب]

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩٠ ، الدرّ المصون: ١/ ٥٠٢ .

(٢) الدرّ المصون: ١/ ٥٠٢ .

(٣) الكتاب: ١/ ١١٦ .

(٤) المصدر السابق: ١/ ١١٥ ، ١١٦ .

(٥) الكتاب: ١/ ١٥ ، شرحه للسيرافيّ: ١/ ١٣٧ أ ، الأصول في النحو: ١/ ١٦٠ .

ونحوه [١] ، والمبرّد [٢] وغيره يبقيه على أصله وصفاً [٣] ، فإن لم يكن فضلةً أعرب بإعرابه ، كقولك : جئتُ الأبطحَ ، ونحوه .

وأمّا الصفة فلا يكون حذفها [٤] ؛ لأنّها أتي بها لتتمّمَ ، ولفائدة رفع اشتراكٍ أو عمومٍ ، ونحو ذلك ، فلو حذفت لكان عكس المقصود ونقيض المراد ورفعاً للفائدة ، إلا أنّه قد يكون الحذف في موضعين :

أحدهما : في صفات التعظيم والتهويل [٥] ؛ ليكون الإبهام أقوى من التصريح في المقصود ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ [٦] عَذَابًا لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾ [المائدة : ١١٥] ، أي : عذاباً عظيماً ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ [النحل : ١١٣] ، أي : المهلك ، ويسمّى هذا النوع المضمّن بالصفة .

---

(١) ك(قعد القرفصاء) . (الكتاب : ١/ ١٥) .

(٢) لم أجد رأيه في كتبه التي وصلت إلينا ، لكنّه عزي إليه في : الأصول في النحو : ١/ ١٦٠ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ١١٢ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ١١٥ ، الارتشاف : ٢/ ٦٠٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٢٦٥ .

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٣ .

(٥) الكتاب : ١/ ١٥٥ ، الخصائص : ٢/ ٣٧٠ـ ٣٧١ .

(٦) في المخطوطة : (فأعذبه) .

والثاني : حذفها للدلالة عليها ، مثل أن يصف إنسانٌ أحداً بفضائل ، فتقول : مَنِ الرجلُ ؟ ، تريد الذي من شأنه كيتَ وكيتَ .

وكذلك ما يفهم من قوّة الكلام وصدقه ، كقوله عليه السلام : **(لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)**[1] ، أي : لا صلاة كاملة الفضيلة[2] ، وقيل : منه قوله تعالى : ﴿ **يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ** ﴾ [البقرة: ١٦٥] ، أي : كحبّ اللّه الواجب عليهم ، ولا يريد : كحبّهم اللّه ؛ لأنّهم لا يعرفونه ، ولا : كحبّكم للّه ؛ لأنّه قال تعالى : إنّ المؤمنين ﴿ **أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ** ﴾ [البقرة: ١٦٥] ، وقد قيل بهما[3] .

وكذلك قوله عليه السلام : **(المسلم من سلم المسلمون من لسانه**

---

(١) اخرجه الدارقطنيّ في (سننه : ١/ ٤٢٠) عن جابر بن عبداللّه رضي اللّه عنهما ، ورواه الحاكم عن أبي هريرة رضي اللّه عنه .

انظر : تخريج أحاديث الرضيّ في شرح الكافية : ٦٦ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٣ .

(٢) الفسر لابن جنّي : ٣/ ١٩ب .

(٣) انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٩٧ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٣٧ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ١١٦ ، المحرّر الوجيز لابن عطيّة : ١/ ٤٧٣ ، البحر المحيط : ٢/ ٨٥ - ٨٦ .

ويده) (١)، أي : المسلم الكامل ، ونحوه ، وقيل(٢): منه قوله تعالىٰ : ﴿ قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [البقرة: ٧١] ، والمعنىٰ : بالحقّ الظاهر ، أو : بالذي لا إيهام فيه لـمّا تعيّنتْ لهم بشخصها ، بخلاف الأوّل ، وإنّما كان علىٰ الحذف لأنّه لم يأتِ قطُّ إلا بالحقّ ، وقوله تعالىٰ : ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا ﴾ [الجاثية: ٣٢] ، أي : ضعيفاً ، وقوله : ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلاَّ أَذًى ﴾ [آل عمران: ١١١] ، أي : قليلاً ، وفيه نظرٌ .

وقوله تعالىٰ : ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٣] أي : ذوو درجاتٍ رفيعة بخلاف الكفّار .

[البحث] الخامس : في تقديم الصفة .

الموصوف لا يخلو : إمّا أن يكون نكرةً ، أو معرفةً ، وكلاهما يضعف فيه تقديم الصفة ؛ لأنّها من التمام ، فينبغي أن تتأخّر ، ولأنّه قد يكون فيها ضميرٌ ، فيعود علىٰ غير متقدّمٍ ؛ أمّا النكرة فتقدّمُ نعتها يوجب نصبه علىٰ الحال ؛ لأنّه هو الجائز فيه قبل التقديم ، فلـمّا قُدِّمَ وجبَ ذلك ، ولا تكون

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٣٢١) .

(٢) المغني : ٨١٨ .

الصفة ، وقيل[١] : قد تكون ، لكنّها دون الحال ، وقيل[٢] : منه قوله تعالىٰ : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [فاطر : ٢٧] ؛ لأنّ الأخصّ هو المؤخّر أبداً ، كقولهم : أبيضُ يَقَقٌ ، وأحمرُ قانٍ ، ونحوه[٣] ، وسواء كان جارياً علىٰ مَنْ هو له ، أو لا ، قال :

لـمـيّةَ موحشاً طللٌ قديمُ[٤]

وقوله :

---

(١) اجازه المبرّد في (المقتضب : ٤/ ١٩١) ، وانظر : الانتصار : ١٣٤ .

(٢) قاله أبو عبيدة ، وتبعه ابن عطيّة .

انظر : مجاز القرآن : ٢/ ١٥٤ . المحرّر الوجيز : ١٣/ ١٧٢ ، البحر المحيط : ٩/ ٣٠ .

(٣) قالوا : أصفر فاقع ، وأسود حلكوك . (الكشّاف : ٣/ ٣٠٧) .

(٤) صدر بيت من البحر الوافر لذي الرمّة ، عجزه :

عفاه كلّ أسحمَ مستديمُ

والبيت ليس في ديوانه . ويروىٰ : (لعزّة موحشاً) ، ويعزىٰ إلىٰ كثيّر بن عبدالله ، وهو في ملحق ديوانه : ٥٣٦ .

وانظر : الكشّاف : ٢/ ٥٧١ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٢٩٩ ، المفصّل : ٩١ ، شرحه لابن يعيش : ٢/ ٦٢ ، ٦٤ ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبيّ : ٢/ ٣٤ ، سفر السعادة للسخاويّ : ٢/ ٧٢٤ ، حاشية البغداديّ علىٰ شرح بانت سعاد : ٢/ ٢٢١ ، الخزانة : ٣/ ٢٠٩ ، شرح أبيات المغني : ٨/ ٢٢ .

وتحت العوالي والقنا مستكنّةً ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذِرُ[١]

ولا يصحّ عند التقديم أن تكون حالاً من الضمير الذي في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور في (لميّة) و (تحت العوالي) ، أمّا على مذهب الفرّاء[٢] فَبَيِّنٌ ؛ لأنّ المجرور يرفع الفاعل بغير شرطٍ ، فلا ضمير فيه ، وأمّا على مذهب سيبويه[٣] في اشتراطه رافعاً كونه معتمداً فلا يكون ، وإن كان هنا على ذلك ؛ قال أبو زيدٍ[٤] : لأنّه يلزم منه إن كان حالاً منه أن لا يكون حالاً منه ، وهو محالٌ ، بيانُ [١٧٢أ] اللزوم أنّه إن كان حالاً فتتحقّق منه الفعليّة ، وإذا تحقّقتْ بطل الابتداء ؛ لأنّه لا يصحّ ابتداءٌ بعد الفعل المقدّم ، وإذا بطل ارتفع الضمير ، فلا يوجد ذو حالٍ بحيث يكون الحال منه ، فلا يكون حالاً منه .

---

(١) بيت من البحر الطويل لذي الرمّة في (ديوانه : ٢/ ١٠٢٤) .

والبيت في : الكتاب : ١/ ٢٧٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٢٠٥ ، تحصيل عين الذهب : ٢٨٣ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٣٥ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٢/ ٦٤ ، المقاصد الشافية : ٢/ ٣٣ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ١٤٧ .

(٢) انظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٦/ ٧٩ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٨٧ ، الارتشاف : ٢/ ٢٧ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٧٦ .

(٤) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٣٦) .

قلت : **فيه سؤالان :**

أحدهما : لِمَ قلتَ : إنّه يجب أن يكون الضمير فاعلاً بفعلٍ ؟ بل يكون باسم فاعلٍ ، والاستقرار لا يلزم تقديره بالفعل ، وحينئذٍ لا يبعد أن يكون المبتدأ بعد اسم فاعلٍ فيه ضميرُهُ ، نحو : قائمٌ زيدٌ ، إذا قدّمتَ الخبرَ ، ولا يقال : إنّما جاز في (قائمٌ زيدٌ) لأجل أنّه مؤخّرٌ في المعنىٰ ، وأنت لو قدّرتَ هذا مؤخّراً لزم تقديم الحال علىٰ عاملها المعنويّ ، ولا يصحّ ؛ لأنّا نقول إذا قدّرناه مؤخراً : تقديره كذلك مع معموله ، ولا مانع منه ، فلا يلزم .

الثاني : يلزم إبطال الابتداء أولاً ؛ لأنّه إن صحّ أنّه فاعلٌ كيف كان ، سواء جعلتم (موحشاً) حالاً منه ، أو لا ، بطلَ الابتداء .

والجواب عن الأوّل :

أنّه يجب تقدير الاستقرار بالفعل ؛ لأنّ المجرور بتقدّمه صحّ الابتداء بالنكرة، وإنّما كان لأنّه جُعِلَ بمنزلة الفعل ، والفعل يكون خبراً عن نكرة ، بخلاف الاسم ، فلذلك كان هنا مقدّراً بالفعل .

وأمّا الثاني فإنّه إنّما يلزم ذلك لو كان المجرور غيرَ معوّضٍ من الفعل ، بل هو نائبٌ عنه ؛ يدلّ علىٰ ذلك عدمُ الجمع بينهما ، فلو راعينا الحال من

ضمير الفعل لكنّا قد استغنينا عن المجرور ، وأمّا لو كان المجرور عاملاً لما كان فيه ضميرٌ فكقولك : مررتُ برجلٍ معه ضاربته قائمةً .

وقد تكون الجمل في موضع الحال ، فتتقدّم أيضاً ظرفاً كانتْ أو مجروراً أو فعلاً صريحاً .

وأمّا المعرفة فإنّ تقدّم وصفها على وجهين :

أحدهما : أن يكون وصفاً كما كان ، ويكون قد أخرج الشيء عن أصله ؛ لفهم المعنى ، كما خرج في قوله :

وما مثله في النّاس إلا مملّكاً أبو أمّه حيٌّ أبوه يقاربه[1]

ويقرب من المعرفة ما قيل في قوله تعالى : ﴿ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل : ٥١] ، قال الزجّاج[2] : هو على معنى : اثنين إلهين ، وكقوله :

وبالطويل العمر عمراً جيدرا[3]

الثاني : أن يكون على جهة الإضافة إلى الموصوف ، من باب إضافة

---

(١) بيت من البحر الطويل للفرزدق .

انظر : ديوانه : ١/١٠٨ (ط . الصاوي) ، المعاني الكبير : ٥٠٦ ، الكامل للمبرّد : ١/ ٤٢ ، الصاهل والشاحج : ٦٣٠ ، الموشّح : ١٥٢ ، الخصائص : ١/١٤٦ ، المثل السائر : ١/ ٤٣٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٣ ، اللسان : (ملك) ١٠/ ٤٩٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٠٤ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٤٥٠) برواية : (وبالقصير العمر) .

الشيء إلىٰ نفسه ، أو قريب منها ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾[١] [الجن : ٣] ، وكذلك قوله :

يا قرَّ إنّ أباك حيُّ خويلد   قد كنتُ خائفَهُ على الأحماقِ[٢]

والأصل : وأنّه تعالىٰ ربّنا الجدُّ ، أي : العظيم ، و : إنّ أباك خويلد الحيّ ، ثمّ قدّم ، وأضاف ، ونكّر ؛ لأجل الإضافة ، وهو متأوّلٌ ، أمّا الأوّل فعلىٰ معنىٰ : وأنّه ربّنا تعالىٰ جدُّه ، ثمّ قدّم ، وأضاف ، كقوله :

إنّ الكريمَ وأبيكَ يعتملْ
إن لم يجدْ شيئاً على مَنْ يتّكلْ[٣]

---

(١) لابدّ من تخصيصه بقراءة حميد بن قيس : ﴿ جُدُّ رَبِّنَا ﴾ بضمّ الجيم والإضافة إلىٰ ﴿ رَبِّنَا ﴾ انظر : البحر المحيط : ١٠/ ٢٩٤ـ ٢٩٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١٩ .

(٢) بيت من البحر الكامل لجبار بن سلمىٰ .
انظر : نوادر أبي زيد : ٤٥١ ، الخصائص : ٣/ ٢٨ ، المفصّل : ١٢٧ ، شرحه لابن يعيش : ٣/ ١٣ ، المقرّب : ١/ ٢١٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٤ ، الخزانة : ٤/ ٣٣٤ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلىٰ قائل في :
الكتاب : ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٢٠٥ ، المسائل البصريّات : ١/ ٥٩٢ ، الخصائص : ٢/ ٣٠٥ ، المحتسب : ١/ ٢٨١ ، تحصيل عين الذهب : ٤١٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٤٤٠ ، الجنىٰ الداني : ٤٧٨ ، المغني : ١٩٢ ، شرح أبياته : ٣/ ٢٤١ ، الخزانة : ١٠/ ١٤٣ .

والأصل : مَنْ يتّكلُ عليه ، ثمّ قدّم ، وأوقع (مَنْ) موقع الضمير ،

وقيل[١] : منه قوله :

غير مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمّ والحزنِ[٢]

والأصل : زمن ينقضي بالهمّ والحزن غير مأسوف عليه .

وأمّا الثاني فقيل : هو على إقحام المضاف ، على ما نذكره في بابه .

وأمّا الفصلُ بين الصفة والموصوف فلا يكون ؛ لأنّه من التمام كالصلة ، لكنّه قد سُمعَ ضرورةً ، وهو أحسنُ من الصلة والمضاف ، قيل : منه قوله :

لو قلت ما في قومها لم تيثمِ

يفضلها في حَسَبٍ وميسمِ[٣]

معناه : لو قلت : ما في قومها أحدٌ يفضلها [٧٢ب] لم تيثم ، وليس كذلك ؛ لاحتمال تقدّمه على (أحد) .

ومنه قوله :

---

(١) هذا قول ابن جنّي . انظر : شرح أبيات المغني للبغداديّ : ٤/ ٥ .

(٢) بيت من البحر المديد لأبي نواس ، وهو ليس في ديوانه .

انظر : أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٤٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٤/ ٣٣ ، تذكرة النحاة : ١٧١ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٥١٣ ، المغني : ٢١١ ، شرح أبياته : ٤/ ٣ ، الخزانة : ١/ ٣٤٥ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٥٥٧) .

فصلقنا فـي مُرادٍ صلقةً وَصُداءٍ ألحقتْهم بالثَّلَلْ [١]

ففصلَ بين (صلقة) و (ألحقتهم) بـ(صداء) .

ومنه قوله ـ وهو الفرزدق ـ :

إنّي وإيّاك إذْ حلّتْ بأرحُلِنا كَمَنْ بواديه بعد المَحْلِ ممطورِ [٢]

يريد : كشيءٍ ممطورٍ بواديه بعد المحل .

فإن كان في الفاصل تأكيدٌ جاز اعتراضاً كالقسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ [الواقعة : ٧٦] ، أي : لقسمٌ عظيمٌ .

---

(١) بيت من بحر الرمل للبيد بن ربيعة العامريّ ـ رضي اللّه عنه ـ (ديوانه : ١٩٣) .

انظر : الخصائص : ٢ / ٣٩٦ ، المحتسب : ٢ / ٢٥٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٢ ، اللسان : (صلق) ١٠ / ٢٠٥ .

(٢) بيت من البحر البسيط للفرزدق في (ديوانه : ١٩٠) برواية : إن بلّغن أرحلنا .

انظر : الكتاب : ١ / ٢٦٩ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١ / ٤٩٣ ، التعليقة للفارسيّ : ١ / ٢٦٨ ، الأزهيّة : ١٠٢ ، تحصيل عين الذهب : ٢٨٠ ، المغني : ٤٣٢ ، شرح أبياته : ٥ / ٣٣٥ ، الخزانة : ٦ / ١٢٣ .

وقد يضاف الموصوف إلى الصفة[1]، نحو : صلاة الأولى ، ودار الآخرة[2]، ونحوه[3]، وقد ذكرناه .

---

(١) في المخطوطة : (وقد تضاف الصفة إلى الموصوف) . والصواب ما أثبته .

وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٢ .

وفي إضافة الشيء إلى نفسه خلاف ؛ فأجازه الكوفيّون إذا اختلف اللفظان ، ومنعه البصريّون مطلقاً . انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٣٠ ، الأصول في النحو : ٢/ ٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٣٦ .

(٢) منه قوله تعالى : ﴿ ولدار الآخرة خيرٌ للّذين اتّقوا أفلا تعقلون ﴿١٠٩﴾ ﴾ [يوسف : ١٠٩] .

(٣) مثل : مسجد الجامع ، وجانب الغربيّ .

انظر : أمالي السهيليّ : ٦٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٢ .

النوع الثاني

من التوابع وهو

التـــوكـيـد

والمطلوب منه يحصل في أربعة فصولٍ ، في :

حقيقته ، وأقسامه ، وفوائده ، وبما يؤكّد به ، وفيما يؤكّد ، وفي مباحث متفرّقةٍ فيه في لواحقه .

الفصل الأوّل

التوكيد : (تابعٌ يتبع على جهة التأكيد من غير أن يدلّ على معنًى في المتبوع معتمدٍ على متبوعه) .

فقولنا : (تابعٌ) ليجمع الفعل والحرف ؛ فإنّ هذا التوكيد يكون في الثلاثة الأصناف ، بخلاف النعت ؛ فإنّه تابعٌ اسميٌّ .

وقولنا : (على جهة التأكيد) ليخرج باقي التوابع ما عدا النعت المؤكِّد ، والتأكيد أعمُّ من التوابع من وجه .

وحقيقته : هو اللفظ الدالّ على تحقيقِ أمرٍ ما ، وتثبيته بحيث يرفع احتمال مجازٍ ، أو توهّم دعوى خلافه .

ومن خواصّه : أنّه لا يعطي زيادة معنًى في الشيء المؤكّد ، بل يحقّقه .

ومن خواصّه : أنّه لا يوضّح المؤكّد في ذاته بحيث يزيده معرفة ، أو يرفع منه لبساً في المعرفة ، بخلاف النعت وعطف البيان ونحوه .

ثمّ هو ينقسم إلىٰ ما هو تابعٌ ، وإلىٰ ما ليس كذلك ، وما ليس كذلك إمّا أن يكون تأكيداً لحديثٍ ، أو لجزء منه ، فما يكون للحديث ، وهو مقتضىٰ الجملة ، فإمّا مجملة كاليمين ، أو غير اليمين ، كقوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، وإمّا بحرفٍ موضوعٍ لذلك ، كـ(إنّ ، وإنّما ، واللام) ، أو غير موضوع كقوله تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ [المائدة : ١٣] ، و : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، معناه : ما فعلنا ذلك إلا بنقضهم ، وما لنت إلا رحمةً .

وما يكون لجزء الحديث فقد يكون لتأكيد الشمول ، كقولهم : (جاؤوا الجمّاء الغفير)[1] ، و : طرّاً ، و : قاطبةً ، و : جمعاً ، ونحوه[2] .

وقد يكون للتحقيق ، كالأحوال المؤكّدة ، كقوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [التوبة : ٢٥] ، ونحوه .

وقد يكون بالحروف ، كـ(الباء) في قوله تعالىٰ : ﴿ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾

---

(١) في الأمثال قالوا : (مررتُ بهم الجمّاءَ الغفيرَ) .

انظر : مجمع الأمثال : ٢/ ٢٧١ ، الكتاب : ١/ ١٨٨ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٨٨ .

[المؤمنون: ٢٠] ، و(مِنْ) في النفي ، نحو : ما جاءني من أحدٍ .

والتابع على ضربين :

منه ما هو تابعٌ ومؤكّد بحسب التقدير ، كالتوكيد الذي نذكره في البدل ، كقولك : لقيت القومَ أكثرَهم ، تريد بـ(القوم) أكثرهم ، فكأنّك نطقت به ، وقصدته .

ومنه ما هو تابعٌ مؤكّد بحسب اللفظ ، وهذا منه ما هو صفةٌ كما تقدّم ، ومنه ما هو غيرُ صفةٍ ، وهو المطلوب هنا ، فالتأكيدُ أعمُّ من وجهٍ من التابع ، فلا جرم فصل به عن سائر التوابع ؛ إذ مرادنا هنا أن نحدَّ التأكيد [١٧٣أ] التابع .

ومن البيّن أنّ أصناف النعت ما عدا التأكيد ليس فيها تأكيدٌ ، أمّا المدح فظاهرٌ ، وأمّا مزيلُ الاشتراك فإنّه يرفع الصلاحيّة بحسب القصد الوضعيّ ، وليس كذلك في التأكيد ، ولأنّ المخاطب لم يكتفِ بما فيه من التخصيص ، بخلاف هذا ، وأمّا الموضّح فهو مرادٌ ؛ ليزداد الأوّل بياناً وكشفاً في ذاته ، بخلاف التأكيد ، وأمّا البدل فظاهر الفرق ، وعطف البيان موضّحٌ للذات أيضاً .

وقولنا : (من غير أن يدلّ على معنًى في الأوّل) ليخرج النعت المؤكّد ؛

لأنّه وإن كان مؤكّداً فهو دالٌّ علىٰ معنًىٰ في الأوّل ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحاقة : ١٣] ؛ فإنّ الواحد دالٌّ بلفظه علىٰ ثبوت وَحْدَةِ الشيءِ ، وإن كانت مفهومةً من التحديد بالهاء ، لكن لم توضع لتدلّ علىٰ الصفة بلفظها ؛ لأنّها حرفٌ ، والصفاتُ أسماءٌ ، وكذلك في قوله تعالىٰ : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [فاطر : ٢٧] ؛ فإنّ الغرابيب ، وإن دلّت علىٰ السواد ، لكن لا بطريق الصفة ، بل بطريق الوضع غير الصفة ؛ لعدم الاشتقاق ، وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل : ٥١] ؛ فإنّ الياء ، وإن دلّت علىٰ التثنية والعدد ، فليس بالوضع الدالّ علىٰ الموصوف ؛ لأنّ أسماء العدد صارت كالدالّة علىٰ الموصوف ، كما تقدّم .

وقد يطلق سيبويه[1] علىٰ التأكيد صفةً ؛ لقربه منه[2] .

وقولنا : (معتمد علىٰ متبوعه) ليخرج منه تأكيد البدل .

ورسمه بعض النّاس[3] بأنّه (تابعٌ يقرّر أمر متبوعه في النسبة والشمول) .

---

(١) قال في (الكتاب : ١/ ٣٠١) عن قولك : نعم أنت رجلاً : « فتجعل (أنت) صفة للمضمر » .

(٢) المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤٠٧ .

(٣) هذا حدّ ابن الحاجب في (الكافية : ١٣٥) .

وقال [١] : إنّ التقرير يخرج التوابع ما عدا عطف البيان ، وقوله : (في النسبة والشمول) يخرجه ؛ فإنّه إنّما يقدّر لا في النسبة والشمول . وفيه نظرٌ ؛ لأنّه يخرج منه التوكيد اللفظيّ بالجمل ، فإنّك إذا قلت : زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ ، فإنّ المؤكّد هي الجملة ، لا نسبة الجملة ، وإنّما يلزم ذلك ، وليستْ مقصودةً أولاً .

ويخرج منه تأكيدُ الحروف ، نحو : إنّ إنّ زيداً قائمٌ ، ولا نسبة فيها ولا شمول ، وإنّما يصدق هذا على تأكيد الأجزاء ، كقولك : زيدٌ زيدٌ قائمٌ ، فتؤكّدُ المبتدأ ؛ لتحقّق النسبة إليه ، وأيضاً فإنّه جعل التقرير يكون في عطف البيان ، وليس كذلك .

وقال بعضهم [٢] : (التوكيدُ تكرارٌ وإحاطةٌ) .

وهو فاسدٌ ؛ فإنّ هذا أعمُّ من هذا التأكيد من وجهٍ ، وأخصُّ منه ؛ لأنّه يخرج منه التأكيد بالعين والنفس .

وقيل [٣] : (إثبات المعنى في نفس المخاطب) ، وهو أعمُّ ، وكذلك قولهم :

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب : ٦٠ .

(٢) هو الجزوليّ في (مقدّمته : ٧٣) .

(٣) الفصول في العربيّة لابن الدهّان : ٣٦ ، كشف المشكل : ٢/ ٥ ، الفصول الخمسون : ٢٣٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٤ ، التهذيب الوسيط في النحو : ١٤٩ .

(إثباتُ الحقيقةِ ورفعُ المجازِ) ، وقيل[١] : (تمكينُ المعنىٰ في نفس المخاطب ورفعُ الشكِّ عن الحديث أو المحدّث عنه ، أو به) ، وهو أعمّ ، فلا بدّ أن يقول : بالتكرير أو بحروف التأكيد ، فيتمّ .

وهذا التأكيد علىٰ ضربين : لفظيّ ، ومعنويّ .

فاللفظيّ هو تكرار الأوّل بعينه ، إن كان اسماً فاسماً ، أو حرفاً ، أو جملةً فكذلك ، وهذا هو الأصل ، إلا أنّهم قد يتوسّعون ، فلا يكرّرون نفس اللفظ ، وإن كان الأصل ذلك ، كالتأكيد بالمصادر ، نحو : ضربتُ ضرباً ، فالأصل : ضربتُ ضربتُ ، علىٰ ما ذكرنا ، ثمّ أبدلوا منه المصدر [٧٣ب] ولذلك لا يتجتمع معه ، ولا يعمل فيه الأوّل ، ثمّ توسّعوا ، فأكّدوا بمصدر المعنىٰ ، كقوله :

نظّارةً حين تعلو الشمسُ راكبَها
طرْحاً بعيني لِياحٍ فيه تحديدُ[٢]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٢ ، المقرب : ١/ ٢٣٨ .

(٢) بيت من البحر البسيط لذي الرمّة في (ديوانه : ٣/ ١٣٦٢) ، وعزي إلىٰ الراعي النميري (شعره : ١٩٢) .

انظر : الكتاب : ١/ ١١٨ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٦٧ ، تحصيل عين الذهب : ١٧٥ .

وعلىٰ هذا تقول : انتصب قام زيدٌ ، ونحوه .

وقد يجري في الحروف ، فيؤكّد بالحرف ما في معناه ؛ فإنّ الحروف قد يكون بعضها في معنىٰ بعضٍ ، كقولك : إمّا زيدٌ أو عمرو ؛ فإنّ الأصل (إمّا) علىٰ التأكيد للأولىٰ علىٰ من يقول : إنّ الواو هي العاطفة ، ثمّ تبدل منها (أو) ، فتعطي ما تعطي (إمّا) ، وتزيد العطف ، وكذلك (إلا) في قولك : إمّا أن تتكلّم ، وإلا فاسكتْ ، قيل : هي بمعنىٰ (إمّا) . ونحو هذا .

وقد جوّز أبو عليّ[١] البدل في تأكيد التكرار ، نحو : يا زيدُ زيدُ الطويل ؛ إمّا لأنّه موصوفٌ ، وإن كان بغير وصفٍ فعلىٰ أنّه بمنزلة الأجنبيّ ، كما ينزّل المخالف منزلة الموافق في اللفظ ، كما ذكرنا ، والأحسن أن تكون مع عدم الزيادة الوصفيّةُ تأكيداً .

وفائدة هذا التأكيد[٢]: إمّا تمكين المعنىٰ وإثباته ، أو تعظيمه وتفخيمه ، أو

---

(١) الإيضاح العضديّ : ٢٤٧ .

(٢) انظر فوائد التوكيد في :

أسرار العربيّة : ٢٨٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٤ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤٠٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٤/ ٤٠ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٦٨٤ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩ .

توهّمُ عدم فهمٍ ووعيٍ للقول ، أو رفع غلطٍ في الأوّل .

وهو إمّا أن يكون تأكيداً لجملة ، أو لجزء جملة ، فالأوّل المؤكّد فيها مجموع الجملة ، ولا يكون للنسبة ؛ لأنّها إن كان ذلك غير المجموع كان تابعاً لغير متبوع ، وإن كانت هي الجملة فهي المؤكّدة إذاً ، ولا يكون الجزء تأكيداً للجزء ؛ لأنّه لو أراد ذلك لقال : زيدٌ زيدٌ قائمٌ قائمٌ ، وإلا وقع الفصل ، ولا يكون .

وفائدة تأكيدها رفعُ ما يتوهّم من الإخبار على جهة المقاربة وترك الحقيقة ، كقوله عليه السلام : (**كلّ صلاة لم يقرأ فيها بأمّ الكتاب فهي خداج ، هي خداج**)[1]، وقول الشاعر :

---

(١) حديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، وهو عند الإمام مسلم رحمه الله في (صحيحه : كتاب الصلاة ١/ ٢٩٦) ، وعند الإمام مالك رحمه الله في (الموطأ : كتاب الصلاة : ١/ ٨٤)، وعند أبي داود رحمه الله في (سننه : كتاب الصلاة : ١/ ٥١٢ ـ ٥١٣) ، وعند الترمذيّ رحمه الله في (سننه : كتاب الصلاة : ٢/ ١٢١) ، وعند النسائيّ رحمه الله في (سننه : كتاب افتتاح الصلاة : ٢/ ١٣٥) ، وعند ابن ماجه رحمه الله في (سننه : كتاب إقامة الصلاة : ١/ ٢٧٣) عندهم جميعاً برواية : (من صلّى صلاة لم يقرأ . . .) الحديث .

ألا يا اسلمي ثمّ اسلمي ثمّت اسلمي
ثلاثُ تحيّاتٍ وإن لم تكلّمي[1]

وقوله :

مُرَّ إنّي قد امتدحتكَ مُرّا واثقاً أن تثيبني وتسرّا
مُرَّ يا مرَّ مرّةَ بن تليدٍ ما وجدناك في الحوادث غِرّا[2]

فأكّد النداء ، وهو جملةٌ ، ومنه قوله : (اللّه أكبرُ ، اللّه أكبرُ) إلىٰ آخرها .

وأمّا إن كان لجزئها فإن كان حرفاً فيدلّ علىٰ تحقيق الاتّصال وثبوته ، إلا أنّه لا بدّ من تكرير معموله إذا كان الحرف غير منفصل ، نحو : زيدٌ في الدار في الدار ، أو : زيد في الدار فيها ، قال تعالىٰ : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨] .

وقد يكون من غير تكرار المعمول ، كقوله :

---

(١) بيت من البحر الطويل لحميد بن ثور في (ديوانه : ١٣٣) .

وانظر : الأصول في النحو : ٢/ ١٩ ، رصف المباني : ٥١٤ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣٠٥ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٣٩ .

(٢) بيتان من البحر الخفيف لأعشىٰ همدان في (ديوانه : ١١٦) .

وانظر : المفصّل : ١٤٥ ، شرحه لابن يعيش : ٣/ ٣٩ .

فلا واللّهِ لا يُلفى لما بي ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ [(١)]

وقيل[(٢)]: منه :

وصالياتٍ ككما يؤثفينْ [(٣)]

وقيل : منه : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف : ٥١] ، على من يقول : إنّها حرفُ جرٍّ .

وإمّا أن تكون أسماءً أو أفعالاً ، كقولك : زيدٌ زيدٌ قام ، واضربِ اضربْ زيداً .

وفائدته الأكثريّة تحقيق النسبة ورفع احتمال أن يكون لغيره ؛ لنسبة بينه وبين فاعله ، كما تقول : فَعَلَ الأميرُ ، إذا كان الفاعلُ خَدَمَهُ بأمره ، و : سال الوادي ، ونحوه ، ومنه قوله عليه السلام : (أيّما امرأةٍ نكحتْ

---

(١) بيت من البحر الوافر لمسلم بن معبدالوالبيّ ، وهو في كثير من كتب النحو واللغة .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٦٨ ، الصاحبي : ٥٦ ، الخصائص : ٢/ ٢٨٢ ، رصف المباني : ٢٧٨ ، الجنى الداني : ١٣٣ ، المغني : ٢٤٠ ، شرح أبياته : ٤/ ١٤٣ ، خزانة الأدب : ٢/ ٣٠٨ .

(٢) الكشّاف : ٣/ ٤٦٣ .

(٣) بيت من مشطور البحر السريع لخطام الريح المجاشعيّ ، وهو في كثير من كتب النحو واللغة . انظر :

الكتاب : ١/ ١٣ ، مجالس ثعلب : ١/ ٤٨ ، المقتضب : ٢/ ٩٧ ، الأصول في النحو : ١/ ٤٣٨ ، الخصائص : ٢/ ٣٦٨ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٦٥٧ ، الخزانة : ٢/ ٣١٣ .

نفسها بغير إذن وليّها فنكاحها باطلٌ باطلٌ)(١)، ومنه قوله :

أبوك أبوك أرْبَدُ غير شكٍّ أذلّك في المخازي حيث حلا (٢)

وقول الآخر [٧٤أ] :

(١) حديث روته عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وعن سائر صحابة رسول الله ﷺ ، ولم اجده بهذه الرواية : (نكحت نفسها) ، ولكنّه في (سنن الترمذيّ : كتاب النكاح : ٣/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨) ، وفي (سنن أبي داود : كتاب النكاح : ٢/ ٥٦٦ ـ ٥٥٨) ، وفي (سنن الدارميّ : كتاب النكاح : ٢/ ٤٦٠) : (أيما امرأة نُكِحَتْ بغير إذن وليّها . . .) ، وفي (سنن ابن ماجة : كتاب النكاح : ١/ ٦٠٥) : (أيّما امرأة لم يُنْكِحها الوليُّ . . .) ، وفي (المسند : ٦/ ٤٧) : (إذا نُكِحَتِ المرأة بغير أمر وليّها) ، وفيه في (٦/ ١٦٦) : (أيّما امرأة أُنْكِحَتْ بغير إذن مواليها . . .) .

(٢) في المخطوطة (حيث كانا) ، وهذا تحريفٌ بلا ريبٍ .

وهو بيت من البحر الوافر ينسب إلى جميل بثينة (ديوانه : ١٩٠) ، وهو في (الأشباه والنظائر للخالديّين : ٢/ ٢٧٠) معزوٌّ إلى مساور بن مالك القينيّ .

وانظر : حماسة أبي تمّام : ١/ ١٨٥ ، شرحها للمعرّيّ : ١/ ٢٢٩ ، وللمرزوقي : ١/ ٣١٤ ، وللتبريزيّ : ١/ ٢٩٩ ، الخصائص : ٣/ ١٠٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٧٢ ، الاقتضاب لابن السيد : ٣٠٨ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٢ .

أخاك أخاك إنّ مَنْ لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ (١)

وقوله :

يا لبكرٍ أينَ أينَ الفرارُ ؟ (٢)

وقوله :

هلا سألتَ جموعَ كنـــ ـــدةَ يوم ولّوا أينَ أينا (٣)

وقوله :

---

(١) بيت من البحر الطويل لمسكين الدارميّ في (ديوانه : ٢٩) ، ولإبراهيم بن هرمة في (ديوانه : ٢٦٣) .

وانظر : الكتاب : ١/ ١٢٩ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٢٧ ، الخصائص : ٢/ ٤٨٠ ، تحصيل عين الذهب : ١٨١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٢ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٣٠٥ ، الخزانة : ٣/ ٦٥ .

(٢) عجز بيت سبق تخريجه في (ص : ٢٨٩) .

(٣) بيت من البحر الكامل لعبيد بن الأبرص .

انظر : ديوانه : ١٣٦ ، الأغاني : ١٩/ ٨٥ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٧٧ ، تأويل مشكل القرآن : ١٨٦ ، كتاب الصناعتين : ١٤٤ ، البديع في علم العربيّة : ١/ ٣٣١ ، الخزانة : ٢/ ٢١٤ ، شرح أبيات المغني : ٢/ ١٩٦ .

كم نعمةٍ كانتْ لكم كم كم وكمْ (١)

وقريبٌ منه قوله :

حطامه الصلب حطوماً محطما (٢)

والعرب تقول : اذهبْ اذهبْ ، اعجل اعجلْ (٣) ، والعجلَ العجلَ ، والوَحاءَ الوَحاءَ (٤) .

وقد يؤكّد اللفظ به للتباعد ، كقوله تعالىٰ : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾﴾ (٥) [المؤمنون: ٣٥] ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ ، إلىٰ قوله : ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] ، فهو تأكيدٌ علىٰ رأي المبرّد (٦) ، وعند غيره علىٰ الحذف

---

(١) بيت من مشطور الرجز لم أقف علىٰ قائله .
انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٧٧ ، تأويل مشكل القرآن : ٢٣٦ ، الصاحبي : ١٧٧ ، أمالي المرتضىٰ : ١/ ٨٤ ، كتاب الصناعتين : ١٩٣ ، البديع في علم العربيّة : ١/ ٣٣١ .

(٢) لم اقف عليه .

(٣) معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٧٧ .

(٤) الوحاء هو : الإسراع والبدار . انظر : اللسان : (وحى) ١٥/ ٣٨١ـ٣٨٢ .

(٥) الكتاب : ١/ ٤٦٧ ، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرّد : ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٦) المقتضب : ٢/ ٣٥٦ ، البحر المحيط : ١/ ٤٨٧ ، الدرّ المصون : ١/ ٥٠٦ .

للجواب(١) ، والفرّاء(٢) جعل(٣) الثانية جواب الأولىٰ ، والشرط يكون جواب الشرط ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ [طه : ١٢٣] .

وليس كلّ مكرّرٍ يكون تأكيداً ، بل يكون التكرار لفائدة أخرىٰ ، كقولك : دخلوا رجلاً رجلاً ، و : الأوّل فالأوّل ، و : عملتُ حسابه باباً باباً .

وقوله :

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ ممّا … يثبتُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ(٤)

والتكرار في اللفظ منبئٌ إمّا عن تكرار المعنىٰ ، كما في البيت ، وإمّا عن التفصيل في تلك الأشخاص ، كما في : (باباً باباً) ، أو غير ذلك ،

---

(١) هذا رأي الأخفش والزجّاج والزمخشريّ .

انظر : معاني القرآن : ١/ ١٤٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٤٦ ، الكشّاف : ١/ ٢٩٥ـ ٢٩٦ ، البحر المحيط : ١/ ٤٨٦ ، الدرّ المصون : ١/ ٥٠٥ـ٥٠٦ .

(٢) معاني القرآن : ١/ ٥٩ . وانظر : البحر المحيط : ١/ ٤٨٧ .

(٣) في المخطوطة : (حمل) ، وما أثبته أولىٰ .

(٤) بيت من البخر الخفيف غير منسوب إلىٰ قائل في :

ديوان المعاني : ٢/ ٢٢٥ ، الخصائص : ١/ ٢٩٠ ، أمالي السهيليّ : ١٠٢ ، رصف المباني : ٤٧٨ ، شرح عمدة الحافظ : ٦٤١ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٨/ ١٣٤ ، همع الهوامع : ٢/ ١٤٠ ، الدرر اللوامع : ٢/ ١٩٣ .

وليس أحدهما بدلاً من الأوّل ، ولا تأكيداً ، بل ولا تابعاً إلا في اللفظ ؛ لأنّه لا يصدق عليه أحد التوابع ، وإنّما المجموع هو كالشيء الواحد ، فقولك : عملتُ حسابه باباً باباً ، كأنّك قلت : مفصّلاً ، فهو في موضع الحال ، ولمّا لم يصحّ التركيب ولا مخالفة الإعراب كُسِيَ الأوّل أو الثاني حليةَ الآخرِ إتباعاً في الأواخر ؛ ليدلّ المجموع على ذلك المعنىٰ .

وقد يتكرّر أيضاً علىٰ معنًىٰ آخرَ لا يجعل مع الأوّل كشيء واحد ، كقوله :

أنا أبو النجم وشعري شعري[(١)]

أي : علىٰ ما تعرفه وتعلمه ، وقد ذكرنا كلامه في بابه .

وأمّا المعنويّ فهو التأكيد بألفاظ خاصّة مسموعة ، علىٰ ما نذكرها ، وهي لا تكون إلا الأسماء التي هي أجزاء الجمل .

وتكون تابعة لها علىٰ نوعين :

إمّا لتحقيق الشيء في ذاته ، ورفع مجازه المتوهّم ، كما في اللفظيّ ، كقولك : قام زيدٌ نفسه .

---

(١) بيت من مشطور الرجز لأبي النجم العجليّ في (ديوانه : ٩٩) .

وانظر : الكامل للمبرّد : ١/ ٦٢ ، إيضاح الشعر : ٣٥٣ ، الخصائص : ٣/ ٣٣٧ ، المنصف : ١/ ١٠ ، أمالي المرتضىٰ : ١/ ٣٥٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٧٣ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ٩٨ ، المغني : ٤٣٤ ، شرح أبياته : ٥/ ٣٤٠ ، الخزانة : ١/ ٤٣٩ .

وإمّا لشمول الشيء وعمومه لتزيل احتمال البعض ، كقولك : قبضتُ المال كلّه ؛ فإنّه قد يعبّر عن الجزء بالكلّ ، كما مثّلنا ، وبالعكس ، وهذا الضربُ ثانٍ عن الأوّل ؛ إذ تحقيق الذات متقدّمٌ على فهم شمولها ، ولذلك إذا اجتمعا قُدِّمَ الأوّل ، وهل يتضمّن الشمول التحقيق ؟ فيه نظرٌ .

ولمّا كان التأكيدُ اللفظيُّ قد يكون ليس عينَ اللفظِ الأوّلِ ، كما تقدّم ، فكذلك هذا ، فقد توجد ألفاظٌ تعطي معنى تلك الألفاظ الموصوفة ، فتجري تأكيداً معنويّاً ، كقولك : ضربتُ زيداً الظهرَ والبطنَ ، كأنّك قلت : كلّه ، على ما نذكره بعدُ .

الفصل الثاني

وأمّا ما يؤكّد به : أمّا اللفظيّ فلفظ الأوّل [٧٤ب] بعينه أو ما جُعِلَ منزلته .

أمّا الأسماء الظاهرة فلا يجوز أن يُجْعَلَ بدلَها مضمرٌ ، فلا تقول : قام زيدٌ هو ؛ لوجوه[١] :

أحدها : أنّك تَقْدِرُ على اللفظيّ ، وهو بابه ، فلا تعدل إلى غيره .

والثاني : أنّ التأكيد كالنعت ، لا يكون إلا بالمساوي للأوّل أو الأعمّ ، فلا يكون التأكيد بالمضمر الظاهر ، كما امتنع أن تتبع المعرفة فيه النكرة .

والثالث : أنه لو استعمل لاستعمل التأكيد بضمير المخاطب والمتكلّم للظاهر ، ولا يكون ، فتُرِكَ الجميعُ ؛ وإنّما لا يكون لأنّك لا تقول : قام زيدٌ أنا ، وقام زيدٌ أنت ؛ لأنّه لا يخبر عنهما بالظواهر .

وأمّا المضمرات فذكر الزمخشريّ أنه يؤكّد بالمضمر وبالمظهر[٢] ، فإذا قلت : زيدٌ مررتُ به زيدٍ ، كان تأكيداً ؛ لتقدّم ذكر مَنْ تعني ، فلو قلت : مررتُ به زيدٍ ، لم يكن إلا بدلاً .

والوجه أن لا يجوز ، فلا يوضع بدلَها الظاهرُ أيضاً ؛ لتلك العلل ، فلذلك انقسم الحال فيها إلى متّصلٍ ومنفصلٍ ، فالمنفصل يُقْدَرُ على تأكيده

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٢ .

(٢) المفصّل : ١٤٦ ، ١٤٧ ، شرحه لابن يعيش : ٣/ ٤٢ .

به .

وأمّا المتّصل ، كيف كان رفعاً أو جرّاً أو نصباً ، فإنّه يؤكّد بالضمير المرفوع المنفصل ، فتقول : رأيتك أنت ، ولقيته أنا ، ومررتُ بك أنت ؛ وإنّما كان ذلك لأنّهم لمّا عزموا على التأكيد ، واحتاجوا إلى منفصلٍ هو ضميرٌ ، أكّدوه بما هو منفصلٌ في الأصل ؛ لأنّ أصل الانفصال لضمائر الرفع ؛ فإنّها تكون مبتدأةً ، بخلاف النصب والجرّ ، فلذلك كان في الجرّ والنصب بالضمير المرفوع ، ولأنّ المجرور لا ضميرَ له منفصلاً ، فجعلوه مرفوعاً ، كما في قولك : زيدٌ كأنتَ ، ثمّ جرى الباب على نحوٍ واحدٍ ، فلذلك لا يكون قولك : ضربتك إيّاك ، تأكيداً ، بل بدل التأكيد .

وقد أجاز بعضهم تأكيد المضمرات بالمبهمات ، وقال : منه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ [البقرة: ٨٥] ، ونحوه ، ولا يكون ؛ لأنّه أخصُّ ، وقد قال الزجّاج[١] في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] : إنّ ﴿ هُوَ ﴾ كنايةٌ عن الإخراج ؛ لأنّ الفدية تدلّ عليه ، ثمّ أعيد ذِكْرُهُ توكيداً له ، كأنّه قال : وإخراجُهم محرّمٌ عليكم إخراجهم ، فيظهر من كلامه جوازه في المنفصل إلا أن يزيد البدل على التأكيد .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٦٧ .

وأمّا الأفعال فكما تقدّم ، وكذلك الحروف .

وأمّا المعنويّ فله ألفاظٌ مسموعةٌ ، وألفاظٌ جرتْ مجراها .

أمّا المسموعة فهي بالجملة إمّا قياسٌ في الاستعمال حيث أردت المعنى ، أو غير قياسيّة .

فغير القياسيّة ألفاظٌ استعملتها العرب في مواضع لازمة الإتباع لما قبلها ، نحو : حسنٌ بسنٌ [١] ، وجائعٌ نائعٌ [٢] .

وفي الصفات : أصفرُ فاقعٌ ، وأحمرُ قانٍ ، وأبيضُ ناصعٌ ، ونحوه كثيرٌ [٣] .

وأمّا القياسيّة فعلى ضربين : مؤنّثة ، ومذكّرة ، وكلاهما إمّا مفردٌ ، أو مثنّى ، أو مجموعٌ ، وكلّ ذلك إمّا للتحقيق ، أو للشمول .

فللواحد المذكّر على جهة التحقيق : نفسه ، وعينه . وللمثنّى : أنفسهما ، أعينهما ، وتُرِكَ الأصلُ ؛ لكراهة اجتماع تثنيتين ، وَصِيرَ إلى الجمع ؛ لأنّ التثنية جمعٌ في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿فَقَدْ صَغَتْ [١٧٥أ] قُلُوبُكُمَا﴾

---

(١) في المخطوطة : (مسر) ، ويمكن أن يكون أراد : (قسنٌ) ؛ لقولهم : (حسنٌ بَسَنٌ قَسَنٌ) . انظر : الإتباع والمزاوجة : ٦٧ .

(٢) المصدر السابق : ٥٤ .

(٣) درّة الغوّاص في أوهام الخواص : ٥٦ .

[التحريم: ٤] .

وللجمع : أنفسهم ، أعينهم .

وفي الشمول : للواحد : كلّه ، وأجمع ، وأكتع ، وزاد أهل الكوفة[١] : وأبصع ، وأهل بغداد[٢] : وأبتع .

وللاثنين : كلاهما ، وحكي عن بعضهم[٣] تثنية الألفاظ الأُخَرِ ، وهو منكورٌ .

وللجمع : كلّهم ، وأجمعون ، وأكتعون ، وأبصعون ، وأبتعون .

وأمّا الواحدة للتحقيق فـ: نفسها ،وعينها . وللاثنتين كالمذكّر . وللجمع : أنفسهنّ ، أعينهنّ .

وفي الشمول للواحدة : كلّها ، وجمعاء ، وكتعاء ، وبصعاء ، وبتعاء .

وللاثنتين : كلتاهما . وحُكِيَ تثنيةُ الألفاظِ الأخرِ[٤] ، فتقول: جمعاوين ، ونحوه في الباقي ، وهو منكورٌ أيضاً .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) هم الكوفيّون . انظر : الحلل في إصلاح الخلل : ١٢٥ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ٢/ ٦٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٤ .

(٤) هذا رأي الكوفيّين أيضاً كما في المصادر السابقة .

وفي الجمع : كلّهنّ ، جُمَعٌ ، كُتَعٌ ، بُصَعٌ ، بُتَعٌ .

وما عدا النفس والعين وكلّ وكلتا فإنّها لا تضاف ، على ما نذكره ، وهذه لا بدّ من الإضافة ، ولا تكون إلا إلى مضمرٍ في باب التوكيد ؛ وإنّما كان ذلك لأجل الرابط بالأوّل ، ولزم ، ولم يجز موضعَ المضمرِ ظاهرٌ ، على نحو :

إذا الوحشُ ضمّ الوحش (١)

لأنّه يضعف في غير التأكيد الذي ليس بابه الإتباع ، فلم يجز في التأكيد ؛ لزيادة لزوم الإتباع ، وقد يحتمل جوازه على ضعفٍ أكثرَ .

وإذا كانت مضافةً فهي تضافُ إلى كلِّ مضمرٍ ، نحو : كلّكَ ، وكلّكِ ، ونحو ذلك .

[أبحاثٌ في التوكيد]

وفي هذه الألفاظ أبحاثٌ :

الأوّل : أمّا (**العين**) (٢) فهي في الأصل مصدرٌ كالدَّين والزين ، يقال منه : عائنٌ ، وعيُونٌ ، وعِنْتُهُ : أصبْتُهُ بالعين ، وعاينتُهُ : رأيتُهُ بها ،

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٢١٥) .

(٢) هذا الكلام مختصرٌ من كتاب (نتائج الفكر في النحو للسهيليّ : ٢٩١ - ٢٩٣) .

وقالوا فيه : (فاعلتُ) ؛ لأنّه من المقابلة ، قال أبو زيدٍ[١] : ولذلك قيل في (الله)[٢] : رأىٰ ، ولم يقل : عاين ، ثمّ جُعِلَ اسماً لحقيقة الشيء بالنقل ، كما يوضع للوحش لفظة الصيد ؛ لأنّ النفس والحقيقة ترىٰ بالعين. وقال أبو زيدٍ[٣] : ولذلك لا يقال في (الله)[٤] : عاينته ؛ لأنّه لا يرىٰ علىٰ المقابلة ، ولا يقال : عينه ؛ لأنّه لا يرىٰ في الدنيا .

وأمّا (**النفس**)[٥] فعلىٰ أصل موضوعها ، وهي الذات والوجود ، وتؤخذ منه النفاسةُ ، والشيء النفيس ، ولذلك صلحت للتعبير عن ذات الباري تعالىٰ .

وهاتان اللفظتان تستعملان في غير التأكيد ، تقول : ظلمتُ نفسي ، ورأيتُ عين الحقّ ، وغير ذلك .

وإذا أكِّدَ بهما شيءٌ ما لم تحتج إلىٰ تأكيده قبل ذلك بتأكيد لفظيّ ، ما خلا المضمر المرفوع ، فإنّك لا تؤكّده بالعين والنفس إلا بعد أن تؤكّده تأكيداً

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٩٢) .

(٢) في المخطوطة : (الفه) ، وهذا تحريف .

(٣) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٩٢) .

(٤) في المخطوطة : (الفه) ، وهذا تحريف .

(٥) انظر : نتائج الفكر في النحو : ٢٩٥ .

لفظيّاً ، علىٰ ما ذكرنا ، ويستوي في ذلك المستكنّ والبارز ، وأمّا المنصوب والمجرور فلا يحتاج إلىٰ ذلك .

وأمّا **(كلّ)** وأخواته فيؤكّد بها كلّ شيءٍ من المعارف ، ولا يحتاج معها إلىٰ التأكيد اللفظيّ أصلاً ، بخلاف العين والنفس .

قال أبو زيدٍ[١] : وأمّا **(ذات)** فهي مؤنّثةُ (ذو) بمعنىٰ (صاحب) ، وهي صفة ، والتاء للتأنيث ، ولذلك تنسب إليها كما تنسب إلىٰ ما فيه الهاء ، فتقول : ذوويٌّ ، كما تنسب إلىٰ (ذو) ، فأمّا قول الشاعر :

وذلك في ذاتِ الإلهِ وإن يشأ ... يباركْ على أوصالِ شِلْوٍ ممزّعِ[٢]

وفي الحديث في قصة إبراهيم عليه السلام : **(ثلاث كذبات كلّها في ذات اللّه)**[٣] ، فهي علىٰ الصفة ؛ لأنّ معناها : الطريقة المنسوبة إلىٰ اللّه تعالىٰ علىٰ جهة الشرف ، كما تقول : بيت اللّه ، فهو صفة لمحذوف ،

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر ٢٩٦) .

(٢) بيت من البحر الطويل لخبيب بن عديّ الأنصاريّ رضي اللّه عنه .

انظر : السيرة النبويّة لابن هشام : ٣/ ٩٧ ، الروض الأنف : ٦/ ١٧١ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٩٦ ، اللسان : (مزع) ٨/ ٣٣٦ .

(٣) في صحيح البخاريّ (٤/ ١١٢) عن أبي هريرة رضي اللّه عنه : (لم يكذب إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا ثلاث كذبات ، ثنتين منهنّ في ذات اللّه عزّ وجلّ . . . .) الحديث .

وكثر استعمال حذف هذا الموصوف ، كقول النابغة :

محلّتهم ذات الإله[١]

ولذلك لا يقال : عبدتُ ذات اللّه ، ولا يقال إلا بحرف الجرّ ، نحو : في ذات اللّه ، ولذات اللّه ، كما تقول : فعلتُ في اللّه ، وفي مرضاته .

قلتُ : وقد قيل[٢]: إنّ (ذات) كلمةٌ تدلّ على الحقيقة كالنفس ، والنسب إليها : ذاتيّ . وفيه نظرٌ ، وإن احتجّ بالبيت ففيه ما ذكر أبو زيدٍ[٣] .

الثاني : (كلّ) موضوعةٌ للشمول [٧٥ب] ، وهو اسمٌ ، لا مصدرٌ ، كالجزء ، وإن كان على وزن (الجُبْنِ) ، ولكن لا فعلَ له ، فلا يكون مصدراً .

ومذهب أكثر النحويّين أنّه مفردُ اللفظ ، معناه الجمع[٤] ، وقال أبو زيدٍ[٥] : إنّه من أسماء الجموع ، كالسَّفْرِ والرهط والقوم ؛ واحتجّ بأنّها تكون تابعة

---

(١) من بيت من البحر الطويل للنابغة الذبيانيّ ، وهو في (ديوانه : ٤٧) :

محلّتهم ذاتُ الإله ودينُهم قويمٌ فما يرجون غيرَ العواقبِ

(٢) هذا قول المتكلّمين . انظر : نتائج الفكر للسهيليّ : ٢٩٥ .

(٣) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٩٦) .

(٤) الصحاح : (كلل) ٥/ ١٨١٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٥٩ .

(٥) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٧٦) .

للجمع ، ولا يوصف الجمع بالواحد ، فدلَّ على أنّها لفظُ جمعٍ ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّه لو كان كذلك لما حَسُنَ الإخبارُ بالمفرد ؛ لأنّ اسم الجمع كالجمع ، ولا يخبر عن الجمع بالواحد إلا على تأويل الجمع ، كقوله :

إلا إنّ جيراني(١) العشيّةَ رائحُ (٢)

لكنّه يحسن الإخبارُ بالمفرد ، فلم يكن كذلك ، وإنّما تجري على الجمع بمعناها .

وهي تستعمل على ضربين : إمّا مؤكّدة تابعة ، وإمّا غير تابعة ، وليست للتأكيد حينئذٍ .

وغير التابعة : إمّا مضافةٌ ، أو مقطوعةٌ عن الإضافة .

فأمّا التابعة المؤكّدة فهو أصلها ؛ لأنّها تدلّ على الشمول ، ومن شأنه أن يكون لشيء ، فأشبه الصفة ، والصفة ثابتة بالذات ، ولزم أن تضاف إلى

---

(١) في المخطوطة : (جيران) .

(٢) صدر بيت من البحر الطويل لحيّان بن جلبة المحاربيّ ، عجزه :

دعتهم دواعٍ للهوى ومنادحُ

انظر : نوادر أبي زيد : ١٥٧ ، معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٣٠ ، شرح القصائد السبع الطوال : ٣٠٦ ، التكملة : ١٨٥ ، المحتسب : ٢/ ١٥٤ ، معجم ما استعجم : ١/ ١٧٣ ، شرح شواهد الإيضاح : ٥٧٠ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ٢/ ٨٤٠ ، الأشباه والنظائر في النحو : ٤/ ٢٢٧ ، همع الهوامع : ٢/ ١٨٢ ، الدرر اللوامع : ٢/ ٢٢٨ .

معرفة ؛ لأنّه لا بدّ فيها من ضمير الأوّل ، ومتبوعها معرفة ، أمّا الأوّل فقيل : لتوهّم الانقطاع ، ولا يصحّ ؛ لأنّه موضوعٌ للتأكيد كـ(أيّ رجل) في الصفة ، وقيل : لأنّه تابعٌ للأوّل لا بعاملٍ معادٍ ، كالنعت ، والمعرّف المعرّف لا يتبعه إلا معرفة .

وأمّا الثاني فلما نذكر ، ولو كان نكرةً لكان ضميره في حكمه ، وهذا الضمير لازمٌ في التأكيد ، لا يحذف ؛ لأنّهم لـمّا عزموا على التوسّع فيها وقطعها عنه في وقتٍ جعلوا لها حالة في الأصل لا تتعدّاها ؛ ليُعلمَ أنّ ما عداها ليس أصلاً ، ولأنّه لـمّا كان جائزاً حذفه وإثباته في غير التأكيد ، وهو الفرع ، لزم في الأصل ، وليحصل الفرق بين الحالتين .

وإذا كانت للتأكيد فتارةً تكون لمعدودٍ محصورٍ ، وتارةً تكون للجنس .

وأمّا غير التابعة فهي متجوّزٌ بها عن أصلها ، ومتوسّعٌ فيها مع بقاء معنى العموم والشمول فيها ، وإنّما توسّعوا لأنّها اسمٌ يدلُّ على الشمول كـ(مع) ، وهذه يتصرّف فيها ، ولا تلزم التأكيد ، ولأنّها قد حُمِلَ عليها أسماءٌ كالسهل والجبل ، فكانت للعموم والتأكيد ، فتحمل هي عليها ، فتكون غير تابعة ، وعلى هذا فتكون مبتدأةً ، ومبنيّة على مبتدأ وفعلٍ ، إلا أنّ كونها مبتدأةً أحسنُ من بنائها على غيرها في قول الخليل

والجماعة[١] ؛ وإنّما كان ذلك لأنّها لـمّا خرجتْ عن أصلها كان المناسب لبقاء العموم ألا تخرج عن الإتباع لفظاً ومعنًى ، وفي بنائها على غيرها خروجٌ بالأمرين ؛ لأنّه إذا تقدّم ذِكْرُ ما تشمله ، وبنيتها على غيرها حلتْ بينهما بالمبني عليه ، بخلاف كونها مبتدأةً فإنّها بصدد الولاية ، فيكون لها الإتباع لفظاً بوجهٍ ما ، وقد قرئ : ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] رفعاً ونصباً[٢] ، والأحسن في رفعه أن يكون على الابتداء ، لا على الخبر ؛ ليحصل ذلك المعنى ، وهو أحسن من النصب[٣] .

وهذه الثانية تستعمل في حالة التوسّع على ثلاثة أنحاءٍ :

أحدها : أن تكون مضافةً إلى الضمير الأصليّ ، فتقول عند تقدّم ذكر قومٍ : كلّهم خرجوا ، وتقول : مررتُ بكلّهم ، وتوصف على هذا ، فتقول : كلّهم العاقلون خرجوا ، والأحسن أن لا تكون صفةً ؛ لأنّها أولى أن ترجع إلى أصلها ، ولأنّها لا معنى فيها لها .

[١٧٦أ] وإذا كانت مبتدأةً فلك في خبرها الجمعُ والإفرادُ ، أمّا الجمعُ فلأنّ

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

(٢) برفع ﴿ كُلَّهُ ﴾ قرأ أبو عمرو ، وبنصبها قرأ بقيّة السبعة . انظر : السبعة : ٢١٧ ، الإتحاف : ١٨٠ ، النشر : ٢/ ٢٤٢ .

(٣) الحجّة للفارسيّ : ٣/ ٩١ .

المعنىٰ متعدّدٌ ، وأمّا الإفراد فمراعاة للفظها كما في (مَنْ) ونحوها ، وقال أبو زيدٍ[١] : إنّما يفرد لأجل المعنىٰ ؛ لأنّها بمعنىٰ الجمع ، والجمعُ مفردٌ . وفيه نظرٌ .

وإذا أضيفت إلىٰ ضمير مخاطبٍ جاز فيها مراعاة الغيبة والحضور ؛ أمّا الغيبة فلأنّ لفظها له ؛ لأنّه مظهرٌ ، فتقول : كلّكم ينطلق ، وأمّا الحضور فلأنّها مضافةٌ إلىٰ المخاطب ، فيحكم لها بحكم ما تضاف إليه ، ولأنّها هي هو في المعنىٰ ، فتقول : كلّكم تنطلقون ، ولا يجوز أن تجمع عليها الغيبة والإفراد ، فلا تقول : كلّهم ينطلق ؛ قال سيبويه[٢] : لأنّ فيه مجازين ، ولا يستعمل لكثرة الاختلال والخروج عن الأصل ، فيوجب الاختلال في المعنىٰ .

والثاني أن تضاف إلىٰ ظاهرٍ معرفةً جمعاً ، فتقول : كلّ الرجال[٣] ؛ وإنّما ساغ ذلك لأنّهم لـمّا عزموا علىٰ أن تعتمد علىٰ نفسها حذفوا منها الضمير ؛ لأنّه يحقّق الإتباع المتروك ، ولـمّا لم يعزموا علىٰ القطع لم يكن بدٌّ من الإضافة إلىٰ ظاهرٍ ، ويجب أن يكون معرفة ؛ لأنّه بدلٌ من الضمير ، وأن

---

(١) هو السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٧٩) .

(٢) لم أقف عليه في الكتاب .

(٣) أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٣٤ .

يكون مجموعاً ؛ لأنّ (كلّ) تدلّ على الجمع ، والجمع يكون من الآحاد ، وأنصُّ الجمع ما يعرض فيه للآحاد ، وهي الجموع ، فقويت به لتكون عوضاً من تبعيّتها للمتجزئ ، وأيضاً فجعلت لها حالة في الاستقلال لا تكون لمضافها في حالة الإتباع ؛ إذ هي في حالة الإتباع تارةً يكون ضميرها مفرداً إذا كانت شاملة للأجزاء ، وجمعاً إذا كانتْ شاملةً للجزئيّات ، نحو : الدرهم كلّه قبضته ، والرجال كلّهم خرجوا ، فإذا تُجُوِّزَ بها لم يجعلوا لها بحقّ الأصل الإضافة إلى مفردٍ لتكون نظير الضمير المفرد ، بل جعلوا لها حالةً واحدةً ، وهو الجمع ، إبعاداً عن الحالة الأولى ، ولم يكن يصلح لها من المعارف إلا ما كان بالألف واللام .

وقد يقع موقعه المضاف إلى ذلك ، وقيل[1] : يقع موقع ذلك ما أضيف إلى معرفةٍ ، فتقول : كلّ إخوتك ذاهبٌ ، وكلّ غلمانك سائرٌ ، وفيه نظرٌ ، ولذلك لا تقول : (كلّ الرجل) إلا في الصفة ، نحو قولك : أنت الرجل كلّ الرجل ، وإنّما كان ذلك في الصفة لكونها قد خرجت فيه عن أصل العموم الكائن في الابتداء ؛ إذ معناها في الصفة الكمالُ ، وإن كان فيها معنى جمع أوصاف الكمال ، فليست على حدّ الابتداء ، ولذلك لا تتبع

---

(١) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٩ .

معرّفاً بغير الألف واللام ، فلا تقول : أنت عبدالله كلّ الرجل ؛ لأنّ الألف واللام تكون للجنس ، فناسب معنى الاستغراق في الصفات .

وأمّا قولهم : (كلّ الصيد في جوف الفرا)[١] فعلى تأويل : كلّ جزءٍ من الصيد ، أو : كلّ الأجزاء من الصيد ، وهو قليلٌ .

وقيل[٢] : إنّ حالها في الابتداء أحسن من بنائها على غيرها بمنزلة الأصل ، وقيل : لا يكون ذلك ؛ لأنّها صارت إلى صورةٍ وحالةٍ لا تكون بها تأكيداً ، وذلك الأمر إنّما استقرّ في الأصل لمراعاة التأكيد التي تكون على تلك الصورة ، وهذه توصف ، وتكون وصفاً ، فالوصف على ما ذكرناه ، وعلى جهة التضمين كما في : أيّ رجلٍ ، وأيّما رجلٍ .

وأمّا كونها موصوفةً فلمّا خرجتْ عن التبعيّة إلى حيّز [٧٦ب] الأسماء وصفتْ ، فتقول : كلّ الرجال العاقلون خرجوا ، وإذا كانتْ صفةً ضعفَ تنزيلها منزلة الموصوف ، فلا تقول : ضربت كلّ الرجال ، تريد : الرجال كلّ الرجال ؛ لاحتماله الشمول ، ولأنّه قد تُجُوِّزَ بها حال الوصف ، فلا يُتَجَوَّزُ بها مرّة أخرى ، وعلى هذا لو قلت : أنت كلّ الرجل ، على الصفة لجاز ؛ لسقوط توهم الشمول ، ويضعف ؛ لكونه تُجُوِّزَ به قبل ذلك ،

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٥٣٦) .

(٢) سبقت الإشارة إلى أنّ هذا هو قول الخليل . وانظر : نتائج الفكر : ٢٧٧ .

وإنّما سقط توهمه لأنّهم لا يعمّون هكذا .

ويظهر من كلام النحويّين[١] أنّ الألف واللام هما للجنس ، لا للعهد ، ولا تكون له ؛ لأنّها لـمّا خرجتْ عن التأكيد خرجت إلىٰ الشمول العامّ ، وهو الذي يكون للجنس ، فخالفتْ أصلها في هذا القسم ، ولذلك إذا أردت الشمول في محصورٍ رجعتَ إلىٰ التأكيد ، فأمّا قوله تعالىٰ : ﴿ثُمَّ كُلِي[٢] مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ٦٩] ، فهي علىٰ الجنس ، ولو أراد العهد لقال : (من الثمرات كلّها) .

وقد قال سيبويه[٣] : إنّ (كلّ رجلٍ) أصله : (كلّ الرجال) ، ولا خلاف في أنّ (كلّ رجلٍ) للجنس ، فكذلك أصله ، فلذلك يضعف العهد ، وفيه نظرٌ ؛ لأنّه إذا جاز : (كلُّ إخوتك ذاهبٌ) فيجوز العهد ، فيحتمل حينئذٍ الكلُّ بما هو كلٌّ ، كقولك : كلُّ القوم رفعوا هذا الحجر ، ولا يرفعه واحدٌ منهم ، ويكون باعتبار الآحاد ، فتقول : كلُّ الرجال قام ، أي : كلُّ واحدٍ منهم ، وقد يوجد مثله في الضمائر والجمع بغير (كلّ) ، كقوله تعالىٰ : ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧] ، أي : كلّ واحدٍ منكم ، وقوله :

---

(١) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٧ .

(٢) في المخطوطة : (فكلي) .

(٣) لم أقف عليه في الكتاب .

﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ﴾ [النور: ٤] ، أي : كلّ واحد ، وقال :

كأنّهم بجناحي طائرٍ طاروا [(١)]

أي : كلّ واحدٍ ، و : ﴿ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ [نوح: ٧] من هذا .

والثالث : أن يضاف إلىٰ ظاهرِ نكرةٍ ، كقولك : كلّ رجلٍ ، وكلّ شيءٍ ، وهذا في المرتبة دون الألف واللام والجمع ؛ وإنّما فعلوا ذلك لأنّهم أرادوا أن يجروه نكرةً فأضافوه إليها ، ولأنّهم لـمّا وضعوا موضع شيء واحدٍ ، وهو المضاف ، شيئين ، وهو ظاهرٌ مجموعٌ ، اختصروا ، أو يكون اختصارهم تصرّفاً في الكلمة كما تصرّفوا بحذف المضاف أولاً ، لكنّهم ردّوه إلىٰ نكرة الجنس ؛ لأنّ فيه العموم ، كما في الجمع بالألف واللام ، وهذا العموم علىٰ مذهب سيبويه هو في تقدير : كلّ الرجال ، ولذلك قال في قولهم : (كلّ فارسٍ) : معناه : من الفرسان .

وأمّا ما يتأوله بعضهم [(٢)] من تقدير عمومٍ بمعنىٰ : كلّ رجلٍ ، بكلّ واحدٍ

---

(١) عجز بيت من البحر البسيط لحاضر بن حطاطي ، صدره :

متىٰ تقول خلت من أهلها الدارُ

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٩١ ، اللسان : (جنح) ٢/ ٤٢٩ ، فهارس معاني القرآن للفرّاء للدكتورة فائزة المؤيّد : ٧١ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٧٧ .

واحد ، فهو تقديرٌ صحيحٌ إلا أنّ العرب قد قصدتْ بـ(كلّ رجل) هذا ، أو الجمع ، على ما ذكره سيبويه ، وحكى أبو زيدٍ : (**أتينا الأميرَ ، فكسانا كلّنا ، وأعطانا كلّنا مئةً**) ، أي : كسا كلّ واحدٍ منّا ، وأعطى كلّ واحدٍ منّا ، وفيه نظرٌ ، ثمّ يقول : لـمّا عزموا على التنكير أسقطوا الجمع تبعاً له ؛ لأنّه كان تابعاً للتعريف ، فلا تقول : كلّ رجالٍ ؛ قيل : هذا قياسٌ ، فمتى حذف ما كان مع الجمع تبعه الجمع ، كأفضل الرجال ، وأوّل الرجال ، وما لم يستعمل في الإضافة باللام نحو : كم رجالٍ ، وكم رجلٍ ، فلا يقال : كم الرجال ، إذا حذفت لا بدّ أن تحذف الجمع ، وكذلك : خمسة كلاب ، وكذلك : عشرون درهماً ، أصله : من الدراهم ، فحذفوا ، فأمّا أبو زيدٍ فجوّزَ ذلك إذا كان في الكلام ما يدلُّ على الإفراد ، وذلك إذا كانتْ مبتدأةً ، وأخبر عنها بواحدٍ ، كقولك : كلُّ إخوتك ذاهبٌ ، فتوحيدُ الخبرِ يدلّ على أنّ الأصل : كلّ أخٍ لك ، فلو قلت : كلُّ إخوتك ذاهبون ، لقبحَ ؛ لعدم الدلالة ، وكذلك : رأيتُ كلَّ إخوتك ؛ لأنّها لـمّا كانتْ مبنيّةً على غيرها لم يكن فيها ما يدلّ ، فإن أردتَ [١٧٧أ] الإحاطة بالجمع جعلت على التأكيد ، وهو الأصل ، وهذا الضربُ لا يجري فيه من ضعف البناء على غيره ما جرى في : (كلّهم) ؛

لما ذكرنا من أنّه لا يكون تأكيداً هكذا ، ولذلك قال سيبويه[١] : « وأمّا (كلّ رجلٍ ، وكلّ شيء) فإنّهما يبنيان على غيرهما ؛ لأنّه لا يوصف بهما » وإنّما يريد لا يكونان توكيداً على هذه الصفة ، فلم يكن بمنزلة : (كلّهم) .

وهذا أيضاً يوصف ، ويوصف به ، أمّا وصفه فكقوله :

وكلّ خليلٍ غير هاضم نفسه[٢]

وأمّا كونها وصفاً فعلى الكمال أيضاً ، حكى الخليل[٣] : **(أكلتُ شاةً كلّ شاةٍ)** ، وقال[٤] : « ويقبح : أكلتُ كلّ شاةٍ » يريد على الوصف ؛ لما ذكرناه في : ضربتُ كلّ الرجال ، وقد قيل : إنّما لا يقال ذلك لضعف البناء على غيرها ، قالوا : ولذلك قال سيبويه[٥] في تعليله : « لأنّهم لا يعمّون هكذا » ، وتأوّله الأوّلون على أنّه لا يكون صفةً هكذا ؛ لأنّ الصفة فيها عمومٌ .

وأمّا المقطوعة عن الإضافة نحو : كلٌّ ذاهبون ، فإنّما حذفوا الضمير

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٨٣) .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٧٤ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

اختصاراً ، ونوّنوا ، وزعم بعض النّاس أنّ التنوين عوضٌ لا أصليٌّ ، نحو التنوين في : ساعتئذٍ ، وليس بشيء ؛ لأنّه يلزم البناء ، وهو معربٌ بدخول العوامل نصباً وجرّاً ورفعاً ، ومنعوها أن تكون وصفاً أو موصوفةً ، فلا تقول : مررتُ بكلٍّ الصالحين[1] ، ولا : بالصالحين كلٍّ ؛ قيل : لأنّها خالفت أخواتها من المضافات في حذف المضاف ، فلم يكن فيها ما كان في أخواتها ، وقيل : كان[2] ذلك فيها ضعيفاً قبل الحذف فلزم مع الحذف ، وقيل : لـمّا حذف الضمير جاز بمنزلة المضمر ؛ لأنّه تضمّنه ، والمضمر لا يوصف ، ولا يوصف به ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنّها تلزم أن تكون كـ(قبل ، وبعد) .

وهل تدخله الألف واللام ، أم لا ؟

قيل[3] : لا تدخله ؛ لأنّها مرادة الإضافة ، وهي معرفة ، يدلّ عليه وجود الحال منها في قولهم : مررتُ بكلٍّ قائماً ، وقيل : إذا استعملتْ مقطوعةً

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٧٣ .

(٢) في المخطوطة : (كلّ) .

(٣) هذا قول الجمهور .

انظر : جمل الزجّاجيّ : ٢٤ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٢٩٣ ، شرح ألفيّة ابن معطي لابن القوّاس : ٢/ ٤٠٨ ، الارتشاف : ٢/ ٥١٥ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٥ .

عن خاصٍّ لم يكن فيها الألف واللام ، وإن كانتْ مقطوعةً بالإطلاق ، واستعملتْ نكرةً كـ(قبلٍ وبعدٍ) ، فتقول في : كلٌّ قد نكحتْ ، جاز دخول الألف واللام (١) .

وكذلك (بعض) ، ولأنّها بمنزلة النصف والثلث وغير ذلك ممّا يكون بذاته مضافاً في المعنىٰ ، وهذه تستعمل نكراتٍ ، فتدخل عليها الألف واللام ، كذلك الكلُّ .

وهذه تستعمل مبتدأةً ومبنيّةً علىٰ غيرها ، نحو : مررتُ بكلٍّ ذاهباً ، وقال أبو زيدٍ (٢) : يضعف فيها ذلك ، بل ينبغي أن تكون مبتدأةً إمّا لفظاً أو معنًى ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [النمل: ٨٧] ، وهذا ضعيفٌ ، وإذا لم تكن في غير المقطوعة فأحرىٰ بالمقطوعة .

وأمّا الإخبار عنها فيكون تارةً بالإفراد ، وتارةً بالجمع ، علىٰ نحو ما تقدّم ، وقال أبو زيدٍ (٣) : إنّه يكون جمعاً ، فتقول : كلّ القوم ذاهبون ، إلا أن يمنع

---

(١) أجاز دخول الألف واللام عليها الأخفش والجوهريّ والفارسيّ وابن درستويه .
انظر : الصحاح : (كلل) ٥/ ١٨١٢ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٢٩٣ ، اللسان ١١/ ٥٩٠ ، معجم الأخطاء الشائعة ٢٢١ ـ ٢٢٢ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٣) المصدر السابق : ٢٧٩ .

مانعٌ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء: ٨٤] ، لـمّا أراد التفصيل ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَكُلُّهُمْ[1] آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾ [مريم: ٩٥] ، فلو جمع لبطلَ المراد من التفصيل ، قال[2] : وإنّما كانتْ كذلك لأنّها نائبة عن اسم الجمع [٧٧ب] فكأنّك قلت : الرهط ذاهبون ، والقوم خارجون ، وإنّما جاز في (كلّهم) لظهور المجموع .

والثالث : (كلا) : اختلف فيها البصريّون والكوفيّون[3] ، فذهب البصريّون إلىٰ أنّها لفظٌ مفردٌ دالٌّ علىٰ التثنية[4] ، وألفه منقلبة عن حرفٍ أصليّ ، ووزنه (فِعَلٌ) كـ(مِعًىٰ) ، وألفه منقلبة مع المضمر ، وغير منقلبة مع الظاهر .

أمّا أنّها لفظٌ مفردٌ فلأنّه يبطل أن تكون مجموعةً ومثنّاةً ، أمّا الجمع فظاهرٌ ؛

---

(١) في المخطوطة : (وكلٌّ) ، ولم أجد فيها قراءةً بحذف الضمير ، والمراد بحذف الضمير .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٣٩ ـ ٤٥٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٨ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٠ .

(٤) المقتضب : ٣/ ٢٤١ ، التكملة : ٤٢ ، المسائل الشيرازيّات : ١٤٧ب .

لعدم معناه ، وأمّا التثنية فلوجوهٍ[1] :

أحدها : أنّ ما يؤكّد به المثنّىٰ علىٰ جهة الجمع والشمول ينبغي أن لا يكون مثنّىٰ ؛ لأنّه لا فرق بينهما في الاحتياج إلىٰ التأكيد ، ولأنّه يلزم أن تكون له آحادٌ ، وهي لا تخلو من أمرين : إمّا أن يكون كلّ واحدٍ منهما شاملاً لكلّ واحدٍ من آحاد المؤكّد ، كلّ واحدٍ لنظيره ، أو لا ، فإن كان الأوّل لم يلزم من تثنية الشاملين شمول المشمولين ، ولأنّه قد تكون الآحاد في المؤكّد لا شمول فيها ، وإن كان الثاني فلا يكون شمولٌ في المثنّىٰ ؛ لأنّ التثنية لا تزيد معنًىٰ لم يكن في الآحاد .

والثاني : الإخبارُ عنه بالواحد ، والمثنّىٰ لا يخبر عنه به ، أمّا الإخبار فقوله :

كلا يومي أمامةَ يومُ صدق   وإن لم تأتها إلا لماما[2]

(١) انظر ها في : إيضاح الشعر : ١٤٤ ـ ١٥٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٤١ ـ ٤٥٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٨ ـ ٤٠٠ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٠ ـ ٤١١ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ١/ ٤١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٩ .

(٢) بيت من البحر الوافر لجرير في (ديوانه : ٢/ ٧٧٨) . والرواية الصحيحة : (يوم صدٍّ) . انظر : إيضاح الشعر : ١٤٤ ، شرح شواهد الإيضاح : ٢٩١ ، الإنصاف : ٢/ ٤٤٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ٥٤ ، اللسان : (كلا) ١٥/ ٢٢٩ .

وقال :

كلا أبويكم كان فرعاً دِعامةً ولكنّهم زادوا وأصبحتَ ناقصا (١)

وقال :

أكاشره وأعلمُ أنْ كلانا على ما ساء صاحبَهُ حريصُ (٢)

وقال :

كلا أخوينا ذو رجالٍ كأنّهم أسودُ شرًى من كلِّ أغلبَ ضيغمِ (٣)

وقال :

---

(١) بيت من البحر الطويل للأعشىٰ في (ديوانه : ١٩٩) .

انظر : إيضاح الشعر : ١٤٥ ، الخصائص : ٣/ ٣٣٥ ، الإنصاف : ٢/ ٤٤٢ ، تذكرة النحاة : ٦٣١ ، اللسان : (كلا) ١٥/ ٢٢٩ .

(٢) بيت من البحر الوافر لعمرو بن جابر الحنفيّ ، ونسب إلىٰ عديّ بن زيد ، وليس في ديوانه .

انظر : الكتاب : ١/ ٤٤٠ ، شرح أبياته للنحاس : ٢٢٤ ، حماسة البحتريّ : ١٨ ، المقتضب : ٣/ ٢٤١ ، إيضاح الشعر : ١٤٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ٢٩١ ، الإنصاف : ١/ ٢٠١ ، ٢/ ٤٤٣ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ٥٤ .

(٣) بيت من البحر الطويل غير منسوب إلىٰ قائل في : أسرار العربيّة : ٢٨٦ ، الإنصاف : ٢/ ٤٤٢ .

وكلا أنفيهما رابي[1]

فهذا الإفراد إمّا أن يلاحظ به المعنىٰ أو اللفظ ، فيبطل الأوّل باتّفاق ، فتعيّن الثاني ، وقال أبو زيدٍ[2] : يحتمل أن يكون للمعنىٰ ؛ لأنّ المعنىٰ كلٌّ واحدٍ منهما ، وفيه نظرٌ .

والثالث : لو كانت مثنّاةً للزم إضافةُ الشيء إلىٰ نفسه ، أمّا اللزوم فلأنّها مضافةٌ إلىٰ مثنّىٰ ، وليس غيره ، فصار بمنزلة : مررتُ بالرجل واحده ، وبالرجلين اثنينهما ، ولا يقال : فيكون بمنزلة : ثلاثتهم ؛ لأنّ الثلاثة ونحوها تحتمل أن تكون أخصّ من المضاف إليه ، فبانَ الفرق ، ولا يقال : يلزم أيضاً إذا كان بمعنىٰ المثنّىٰ أن يضاف إلىٰ المثنّىٰ ، فيلزم الأوّل ؛ لأنّه يقال : إنّ اللفظ صار مفرداً ، فروعي له الاختلاف من جهة اللفظ ، ألا تراهم قالوا : مررتُ بالرجل وحده ، ولم يقولوا : واحده ؛ لكونهم

---

(١) من بيت من البحر البسيط للفرزدق :

كلاهما حين جدَّ الجريُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

انظر : ديوانه : ٣٤ (ط . الصاوي) ، نوادر أبي زيد : ٤٥٣ ، إيضاح الشعر : ١٤٦ ، الخصائص : ٣/ ٣١٤ ، الإنصاف : ٢/ ٤٤٧ ، تخليص الشواهد : ٦٦ ، المقاصد النحويّة : ١/ ١٥٧ ، الخزانة : ٣/ ٩٦ ، شرح أبيات المغني : ٤/ ٢٦٠ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٨٢ .

ردّوه إلىٰ المصدر ، والمصدر لا يدلّ علىٰ شيءٍ مخصوصٍ ، فهو أعمّ ، فوقعت المغايرة ، وكذلك (كلا) تدلُّ علىٰ تثنيةٍ مطلقةٍ خصّصتْ بما تضاف إليه .

والرابع : أنّه لو كانت مثنّىٰ لكانت منقلبة مع الظاهر والمضمر ، فتقول : مررتُ بكلي أخويك ، ولا يكون .

والخامس : لو كان كذلك لم يضيفوها إلىٰ مثنّىٰ ؛ لأنّك لا تقول : رأسيهما ، بل يصيرون إلىٰ الجمع .

والسادس : لو كانت مثنّاةً لكان إمّا ملفوظاً به ، أو لا ، فإن لم يكن فادّعاءُ أصلٍ بغير أصلٍ لا يكون ، وإن كانتْ فلا يكون إلا (كلّ) ، ولو كانتْ لقلتَ : (كلاهما) ، في التثنية .

والسابع : أنّها تمالُ[1] ، فهي منقلبةٌ ، كما أنشدوا في قولهم :

كلا أبويكم كان فرعاً دعامةً[2]

وأمّا أنّها دالّةٌ علىٰ التثنية فلأنّها يؤكّد بها المثنّىٰ ، وتُحملُ عليه ، ولأنّه قد

---

(١) قرأ حمزة والكسائيّ وخلف : ﴿وقضىٰ ربُّك ألاّ تعبُدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانًا إمّا يبلُغنّ عندك الكِبرَ أحدُهما أوْ كِلاهُما فلا تقُل لهُما أفٍّ ولا تنهرْهُما وقُل لهُما قولاً كريمًا ﴿٢٣﴾﴾ [الإسراء : ٢٣] بإمالة : ﴿كِلاهُما﴾ . انظر : الإتحاف : ٢٨٢ ، النشر : ٢/ ٥٠ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٦١٤) .

يحملون على المعنى في بعض الكلام [١] ، قال :

كلا جانبيه يعسلان كلاهما كما اهتزّ خُوطُ النبعة المتتابعُ [٢]

وقال :

كلاهما حين جدَّ الجريُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي [٣]

وحكي عن بعض العرب [١٧٨أ] : **(كلاهما تالفان)** .

وأمّا أنّها منقلبةٌ عن حرفٍ أصليّ فلأنّها على ثلاثة أحرفٍ ، وهي أقلُّ الأسماء ، فينبغي أن تكون كـ(عصا) ، ولذلك تقول في النسب : كِلَويٌّ ، كما تقول : عصويٌّ ، وهي إمّا من الواو كما في : عصا ، أو من الياء كما في : رجويّ ، من : رجا البئرِ [٤] ، ورجّحوا أنّها من الياء ؛ لأجل الإمالة ،

---

(١) الخصائص : ٣/ ٣١٤ .

(٢) بيت من البحر الطويل لحميد بن ثور ، وروايته في (ديوانه : ١٠٤) :

ترى طرفيه يعسلانِ كلاهما كما اهتزّ عُودُ الساسَمِ المتتابعُ

وما أثبته المؤلّف ـ رحمه الله ـ هي رواية ابن جنّي في (الخصائص : ٣/ ٣١٤) .

وانظر : الشعر والشعراء : ١/ ٣٩١ ، طبقات فحول الشعراء : ٢/ ٥٨٥ ، مجموعة المعاني : ٤٩٦ ، الحماسة البصريّة : ٢/ ٣٣٩ ، أساس البلاغة : (طرف) ٢٧٩ ، لسان العرب : (طرف) ٩/ ٢١٩ ، المقاصد النحويّة : ١/ ٥٦٣ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٦١٥) .

(٤) رجا البئر : حافته وجانبه . انظر : الصحاح : (رجا) ٦/ ٢٣٥٣ .

وإن كانوا قد أمالوا (الغشا) ، وهو من الواو ، لكنّه قليلٌ .

وإنّما انقلبت مع المضمر خاصّةً لوجوه :

أحدها : الحمل علىٰ (لدىٰ ، وعلىٰ) ؛ لأنّها أشبهتهما في أنّها لا تكون إلا مضافةً ، وأنّها تفتقر إلىٰ ما بعدها دائماً ، ولذلك لا يظهر لها تنوينٌ ، وكما أنّ (لدىٰ ، وعلىٰ) لا تقلبان إلا مع المضمر فكذلك هذه ، وإنّما كان ذلك في (علىٰ ، ولدىٰ) لشدّة اتصال المضمرات بما قبلها حتّىٰ يغيّر لها ما قبلها ، ألا تراهم غيّروا آخر الفعل ، ولا يقال : إنّ العرب لم تقلب مع المضمر في قولهم : **(كلاهما وتمراً)**[1] ، فعطف بالنصب ، فدلّ علىٰ نصب الأوّل ؛ إذ التقدير : أعطني كلاهما وتمراً ؛ لأنّا نقول : ليس كذلك ، وإنّما معناه : كلاهما ثابتٌ لي ، وزدني تمراً ، ولا يقال : قد قالوا : كلي أخويك ، فيما حكاه الكوفيّون[2] ، كما قالوا : غلامَي أخويك ؛ لأنّهم

(١) مثل من أمثال العرب ، أوّل من قاله عمرو بن حمران الجعديّ .

انظر : مجمع الأمثال : ٢/ ١٥١ ، الفاخر : ١٤٩ ، جمهرة الأمثال : ٢/ ١٢٤ ، الأمثال لأبي عبيد : ٨٦ ، ٢٠٠ ، فصل المقال : ١١٠ ، المستقصىٰ : ٢/ ١٣١ ، كتاب الأمثال لمجهول : ٩٠ .

(٢) حكاها الفرّاء والكسائيّ ، وهي لغة كنانة .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ١٨٤ ، التسهيل : ١٢ ، شرحه لابن مالك : ١/ ٦٧ـ٦٨ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ١/ ٤٢ ، تعليق الفرائد : ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

أجابوا عنه بأنّه غير معروفٍ ، ولو صحّتْ لكانت مثنّاةً ، وقيل : مخرجها على لغة من يقول من طيئ[1] : هذه أفعىْ يا رجل ، وهذه حبلىْ يا فتىْ ، في الوصل والوقف جميعاً ، وقد حكي في لغة[2] : هذا الكلو ، ومررتُ بالكلي ، رفعاً بالواو ، ونصباً وجرّاً بالياء .

والثاني : أنّهم استقبحوا : كلي أخويك ؛ لأنّها تثنية التثنية ، ولم يكن في المضمر ؛ لأنّه موضوعٌ للتثنية ، فكأنّه بمنزلة لفظ مفرد .

والثالث : أن (كلا) فيها وجه الإفراد والتثنية ، فجعلوا لها حكمين[3] : فقلبوا مع المضمر ؛ لحكم المعنى ، وخالفوا في الظاهر ؛ لحكم اللفظ ، واختصّ المضمر بالقلب ؛ لأنّ المضمر فرعٌ ، فكان الفرع للفرع .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٨٥ ، شرحه للسيرافيّ : ٥/ ١٥٩ ب ، سر صناعة الإعراب : ١/ ٧٤ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢ / ١١٠٧ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٣٣٩ ، همع الهوامع : ٦ / ٢٠٥ .

(٢) هذه لغة بعض طيئ وفزارة وناس من قيس .

انظر : الكتاب : ٢/٢٨٧ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٩/٧٦ ، شرح الكافية : ٢/ ٢٨٦ .

(٣) في المخطوطة : (حكمان) .

وأمّا الفرّاء[1] وجماعة من الكوفيّين[2] فزعموا أنّها تثنيةٌ في اللفظ والمعنى ، وهي مأخوذةٌ من لفظة (كلّ) ، لا تثنية (كلّ) ؛ وإنّما أخذوه منها لما فيها من معنى الجمع ، كما في التثنية ، وحذفت اللام الثانية اختصاراً ، أو يقال : أبدلتْ ألفاً كما أبدلتْ في قول الشاعر :

فآليتُ لا [أشريه حتّى أملّهُ
بشيءٍ و لا][3] أملاه حتّى يفارقا[4]

أراد : لا أملُّه .

ثمّ اجتمعت مع ألف التثنية ، فحذفتْ ، ولم تنقلب ؛ لأنّها ليست منقلبةً عن حرف علّة ، كعصوان ، واحتجّوا على أنّ الألف للتثنية بوجوه[5] :

أحدها : أنّها منقلبةٌ نصباً وجرّاً ، وهو قياس المثنّى ، وقد ذهب إليه أبو

---

(١) معاني القرآن : ٢/ ١٤٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٣٩ ـ ٤٥٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٨ ، المتبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٠ ، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير : ١/ ٤١٢ .

(٣) ساقط من نسخة التحقيق .

(٤) بيتٌ من البحر الطويل للأسود بن يعفر ، في (ديوانه : ٥٣) .
وانظر : نوادر أبي زيدٍ : ٢٣٢ ، المسائل العضديّات : ٣٣ ، والمحتسب : ١/ ١٥٧ ، الأزمنة والأمكنة : ١/ ٢٥٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ١٧٣ ، شرح شواهد الشافية : ٤٤١ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٤١ .

عليّ [1] ، والقلب في (لدىٰ ، وعلىٰ) ليس قياساً ، وهو خاصٌّ ، فلا يقاس عليه ، ولأنّهم قلبوها مع المظهر في قولهم : كلي أخويك ، ولو كان كـ(لدىٰ) لم يكن في المظهر كما لا يكون في (لدىٰ) .

والثاني : أنّها يخبر عنها بالمثنّىٰ كما ذكرنا .

والثالث : أنّه يؤكّد بها المثنّىٰ ، ولا تؤكّد الواحد ؛ لأنّه كالنعت ، وحجّتهم في ذلك متقاربةٌ .

والرابع : (كلتا) : وقد اختلف فيها أيضاً ، فقال البصريّون [2] : إنّ ألفها للتأنيث ، ووزنها (فِعْلىٰ) [3] ، وهي لفظةٌ مفردةٌ دالّةٌ علىٰ تثنية ، بمنزلة (كِلا) ؛ أمّا أنّها مفردةٌ فللدلالة المتقدّمة ، قال تعالىٰ : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف : ٣٣] ، ولو كانت مثنّاةً لقال : آتتا ، وقال الشاعر :

---

(١) الصحيح أنّ أبا عليّ الفارسيّ علىٰ خلاف هذا ؛ فقد قال في (الشيرازيّات : ١٤٨ب) : « ولو كانت تثنيةً لانقلبت الألف فيه في حال الجرّ والنصب إذا أضيف إلىٰ المظهر كما تنقلب إذا أضيف إلىٰ المضمر » .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٣٩ .

(٣) الكتاب : ٢/ ٨٣ ، الشيرازيّات : ١٥٠ ب ، سرّ الصناعة : ١/ ١٥١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٣٣٨ .

[٧٨ب] فكلتاهما خرّتْ وأسْجَدَ رأسُها
كما سجدتْ نصرانةٌ لم تَحَنَّفِ[١]

وأمّا أنّها للتأنيث فلتأكيد المؤنّث بها ، ولا دلالة على التأنيث إلا بالألف ؛ لأنّ التاء حشوٌ[٢] ، فلا تدلّ ، كما لا تدلّ التاء الأولى في (سنبتة) .

وقال الكوفيّون[٣] : إنّ الألف للتثنية كما في (كِلا) ، وإنّ الواحد (كِلْتٌ) على (فِعْلٍ)[٤] ، والدالّ على التأنيث التاءُ ، وهي بمنزلة تاء (أختٍ ، وبنتٍ) ، واستدلّوا على ذلك بقوله :

في كِلْتِ رجليها سُلامى واحدةْ

---

(١) بيت من البحر الطويل لأبي الأخرز الحمانيّ .

انظر : الكتاب : ٢/ ٢٩ ، ١٠٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ١١٨ ، إيضاح الشعر : ١٥٠ ، الإنصاف : ٢/ ٤٤٥ ، تحصيل عين الذهب : ٤٦٥ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢/ ٨٤٣ ، اللسان : (نصر) ٤/ ٢١١ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٣٣٨-٣٣٩ .

(٣) معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ١٤٢ ، الشيرازيّات : ١٥٣ ب ، الإنصاف : ٢/ ٤٣٩ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٥ .

كلتاهما مـقـرونـةٌ بـزائدةْ [١]

وهو منكورٌ ، ومع تسليمه فهو متأوّلٌ على أنّ الأصل (كلتا) ، ثمّ حذف الألف كما حذفتْ في قراءة ابن كثيرٍ [٢] : ﴿ يَا أَبَهْ ﴾ [يوسف : ٤] ، وكقوله :

وقبيلٌ من لكيزٍ شاهدٌ رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابن الـمُعَلْ [٣]

يريد : (المعلّى) ، ويدلّ على هذا روايتهم له بفتح التاء إبقاءً لها لتدلّ على الألف ، ثمّ لـمّا بقيتِ التاء آخر الكلمة توهّمُ أنّها آخرٌ ، كما يفعلون في المنادى المرخّم في لغة : يا حارُ ، في غير النداء ، ولأنّها تشبه التاء في

---

(١) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل .

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ١٤٢ ، اللمع : ١٧٢ ، أسرار العربيّة : ٢٨٨ ، الإنصاف : ٢/ ٤٣٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٦ ، المقاصد النحويّة : ١/ ١٥٩ ، الخزانة : ١/ ١٢٩ .

(٢) قرأ بها أيضاً ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب .

انظر : الحجّة لابن خالويه : ١٩٢ ، ولأبي زرعة : ٣٥٣ ، الإتحاف : ٢٦٢ ، النشر : ٢/ ١٣١ .

(٣) بيت من بحر الرمل للبيد بن ربيعة العامريّ رضي الله عنه ، وليس في ديوانه .

انظر : الكتاب : ٢/ ٢٩١ ، مجاز القرآن : ٢/ ١٦٠ ، الحجّة للفارسيّ : ١/ ٥٨ ، المحتسب : ١/ ٣٤٢ ، الخصائص : ٢/ ٢٩٣ ، شرح شواهد الإيضاح : ٣٢٠ ، البديع في علم العربيّة : ٢/ ٦٦٤ ، المقرّب : ٢/ ٢٩ ، شرح شواهد الشافية : ٢٠٧ .

(أختٍ ، وبنتٍ) ؛ لكونها آخر الكلمة ، وقبلها ساكنٌ ، عاملوها معاملة الآخر ، فجرّوها ، كما عملوا في تاء (أختٍ) ، وإذا جوّز الكوفيّون[١] فتح تاء (أذرعات) تشبيهاً لها بـ(فاطمة) ، فهنا أقوىٰ ، ويدلّ علىٰ أنّها مثنّاةٌ محذوفةٌ قولُه :

كلتاهما مقرونةٌ بزائدةْ

وقلبُ الألف هو علىٰ ما تقدّم .

وأمّا هذه التاء فاختلف فيها ، فقيل[٢] : هي أصليّةٌ ، وهي لامٌ ، وقيل[٣] : للإلحاق ، وقال قومٌ[٤] : هي بدلٌ من حرفٍ أصليّ ، فيكون علىٰ هذا وزنها (فِعْلىٰ) .

ويبطل الأصل ؛ لقولهم في النسب : كِلَويّ ، كما تنسب إلىٰ (أختٍ) : أخويّ ، ولو كانتْ أصليّةً لقلت : كِلْتيّ ، أو : كلتويّ ، كما تقول :

---

(١) إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٢٩٦ ، الارتشاف : ١/ ٤٥٢ .

(٢) هذا رأي يونس . انظر : الكتاب : ٢/ ٨٢ ، شرح المفصّل : ٦/٦ .

(٣) هذا قول الجرميّ .

انظر : إيضاح الشعر : ١٤٨ ، سرّ الصناعة : ١٥١/١ ، الخصائص : ١/ ٢٠٣ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٦/٦ .

(٤) هذا رأي سيبويه و الفارسيّ وابن جنّي .

انظر : الكتاب : ٢/ ٨٣ ، الشيرازيّات : ١٥٠أ ، ١٥٨أ ، سرّ الصناعة : ١/ ١٥٢ .

حلبويّ[١]، فأصلها إمّا واوٌ ، أو ياءٌ ، فأبدلوها ؛ وإنّما كان ذلك لأنّها لو لم تكن بدلاً لكانت إمّا زائدةً ، وإمّا ملحقةً ، ويبطل الأوّل ؛ لأنّ زيادتها للتأنيث لا تكون إلا في الأواخر ، ويبطل الإلحاق ؛ لأنّه يجب أن تنسب إليها كما نسبت سنبتة : سنبتيّ ، ولا يكون ، ولأنّ (فِعْتَل) لا يكون ، ولذلك لم يقولوا في (بَلْتَعٍ) : إنّه (فَعْتَلٌ) ، فثبت أنّها بدلٌ من حرفٍ . ولـمّا كان النسب يردُّ إلى الأصل ، ورجعتِ الواوُ ، لزم أن تكون بدلاً منها نفسها ، أو من حرفٍ تبدل منه الواو ، وهي الياء ، كما في (رجا البئرِ) .

وخصّ ابن جنّي[٢] الواو ؛ لأنّها قياسٌ في بدل التاء منه ، كـ(تراث ، وتخمة ، وتكاة ، وتولج ، وترىٰ) ونحوه[٣] .

وغيره خصّ الأوّل ، واستدلّ بالإمالة ، والأكثر فيها ذوات الياء ، ولأنّهم قد يقلبون التاء من الياء كما فعلوا في (ثنتان)[٤] ، والأصل الياء ؛ لأنّه من : ثنيتُ ، وقالوا : كيتَ وذيتَ ، والأصل فيه : ذَيَّهْ ، وكَيَّهْ ، فأبدلوا

---

(١) في المخطوطة : (حلبويّ) بلا نقط ، والصواب ما أثبتّه . انظر : الشيرازيّات : ١٥٨ ب .

(٢) سرّ الصناعة : ١/ ١٤٥ ـ ١٥٢ .

(٣) المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٢ .

(٤) في المخطوطة : (كما ثنتان) . انظر : المصدر السابق ، والخصائص : ١/ ٢٠٢ .

من الأخيرة تاءً ؛ وإنّما أبدلوا التاء لأنّها تدلّ على التأنيث لـمّا كانت الألف قد تنقلب ، فلا يبقى لدلالة التأنيث لفظٌ ، وصارت بدلاً من الأصل ، ومعطية للتأنيث ، كما في (أخت) .

و (كلا ، وكلتا) قد تستعملان مبتدأتين ، ومبنيّتين على غيرهما ، فتخرجان عن التأكيد ، وحالهما في القوّة والضعف كما تقدّم في (كلّ) ، ولا تكونان في غير التأكيد إلا على وجهين [١] :

أحدهما : الإضافة إلى المضمر ، تقول : كلاهما قائمٌ .

والثاني : الإضافة إلى المثنّى معرّفاً ، فتقول : كلا الرجلين قائمٌ ، وهي في هذا نظيرة (كلّ) في قولك : كلّ الرجال ، ولا تصحّ فيها [١٧٩أ] الإضافة إلى واحدٍ منكّرٍ ؛ لفساد المعنى ، ولا القطع عن الإضافة ؛ لأنّها ثوانٍ عن أصل (كلّ) ؛ لأنّ التثنية ثانية عن الواحد ، فكان التصرّف في الأصل ، فلا تقول : مررتُ بكلا قائمين .

والخامس : (أجمع . وأكتع . وأبصع . وأبتع) .

تدلّ على الجمع ، إلا أنّ (أجمع) أدلُّ عليه ؛ لأنّه دالٌّ بلفظه بخلاف ما عداه ، كدلالة (أكتع) على الجمع ؛ لأنّه من (تكتّع الجلد) ، إذا انقبض ،

---

(١) الشيرازيّات : ١٥٨ ب .

والتقبّض فيه التجمّع [١] .

وأبصعون : من قولهم : (**إلى متى تكرعُ ، ولا تبصع ؟**) [٢] ، أي : لا تروى ، وفيه معنى الغاية والتمام ، والبتع : طول العنق [٣] .

وهي معارف ، واختلف في تعريفها [٤] ، فقيل [٥] : بالإضافة ، وقطعت عنه لزوماً ، بخلاف (كلّ) ؛ وإنّما كان ذلك لتصرّفِ (كلّ) ولزوم هذه ، فلزم طريقةً واحدةً ، ولزم الحذف ؛ لأنه فرعٌ ، والتابع فرعٌ ، وعزي هذا إلى سيبويه ؛ لقوله : إنّ تعريفها كتعريف (كلّ) [٦] .

---

(١) كذا أيضاً في (المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٩٠) ، وفي (الصحاح : [كتع] ٣/ ١٢٧٥ : « مأخوذ من قولهم : أتى عليه حولٌ كتيعٌ ، أي : تامٌّ » .

(٢) كذا أيضاً في (المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٩٠) ، وفي (مجمع الأمثال : ١/ ٢٠٩) : (حتّامَ تكرع ولا تنقع) .

وانظر : الحاصر لفوائد المقدّمة في علم الإعراب للعلويّ : ٨٢٠ ـ ٨٢١ .

(٣) الصحاح : (بتع) ٣/ ١١٨٤ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٢ .

(٥) المقتضب : ٢/ ٣٤٢ ، نتائج الفكر في النحو : ٢٨٦ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤٠٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٥ .

(٦) قال سيبويه في (الكتاب : ٢/ ٥) : « . . . . فـ(أجمعُ) ههنا بمنزلة (كلُّهُمْ) . » .

وقيل[١] : بالعلميّة الجنسيّة ، فهي أعلامٌ لمعنى التأكيد ، كما يضعون لبعض المعاني أعلاماً كغير المعاني كـ(زبور) ونحوه .

واختلف في منعه الصرف ، فذهب الأكثرون[٢] إلى أنّه ممنوعٌ ، وهؤلاء اتّفقوا على أنّ المانعَ وزنُ الفعل والتعريفُ ، ولا يكون الصفة ؛ لأنّ التأكيد ليس بصفةٍ ؛ لأنّه لا يدلّ على معنًى في الأوّل .

واختلفوا في التعريف على النحو المتقدّم ، ورجّحوا العلميّة لأجل منع الصرف ؛ إذ لا عهدَ بغيره يمنع الصرف ، ورُدَّ بأنّه يشبه العلميّة ؛ لكونه بغير أداةٍ في اللفظ ، كـ(سحر) إذا أردته ليومٍ بعينه ، واستدلّوا على منعه بمنع التنوين ، وفتحه في الجرّ .

وقيل : هو منصرفٌ ، والتنوين إنّما حُذِفَ لأجل توهّم الإضافة ؛ وإبقاء حكمها ؛ إمّا لأنّ تعريفه بالإضافة ، وهو لا يمنع ، وإمّا لأنّه بالعلميّة ، ودخلته الإضافة على توهّمٍ ، وهي تُقاوِمُ ، وهو فاسدٌ ؛ لما تقدّم من فتحه

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٨ ، شرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ للعكبريّ : ٤/ ١٣٩١ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٥ . قال أبو حيّان ـ رحمه الله ـ في (الارتشاف : ٢/ ٦١١) : « وهو اختيار ابن سليمان السعديّ ومحمّد بن مسعود الغزنيّ » .

(٢) المقتضب : ٢/ ٣٤٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٦ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤٠٩

في موضع الجرّ .

وهذه لا تكون صفاتٍ ولا موصوفاتٍ ، ولا يتوسّع فيها كـ(كلّ ، وكلا) ، ولا تثنّى ولا تجمع[1] ؛ أمّا أنّها ليست صفاتٍ فلأنّها لم توضع له ، وأمّا أنّها لا تبتدأ فقال أبو زيدٍ[2] : لأنّ لفظها لفظ ما يدلّ على الصفة ، كـ(أحمر) بخلاف (كلّ) ، وهو يضعف في الصفة أن تبتدأ ؛ لأنّها تجري على غير موصوفٍ ، فكان في هذا لا يجوز ؛ لأنّها أضعف من الصفة .

وأمّا أنّها لا تثنّى ولا تجمع فقيل[3] : لأنّها بمنزلة (كلّ) في الدلالة على الجمع ، وهي لا تثنّى ولا تجمع[4] ، وأيضاً فلا يثنّى لأنّه معرّفٌ تعريف الجنس ، فهو علمٌ لهذا المعنى ، وهو لا يثنّي ولا يجمع ؛ لأنّه في معنى الجنس ، وأيضاً لو ثنّيتَ أو جَمعتَ فإمّا أن تؤكّد به المثنّى والمجموع ، أو لا ، فإن وكّدته لزم أن يكون تأكيد المثنّى له واحدٌ ، وقد تقدّم فساده ،

---

(١) خالف في هذا الكوفيّون والأخفش وابن خروف ، فأجازوا تثنيته وجمعه .
انظر : التسهيل : ١٦٥ ، شرح التسهيل : ٣ / ٢٩٣ ، المساعد : ٢ / ٢٨٩ ، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير : ٢ / ٦٧٩ ـ ٦٨٠ ، الارتشاف : ٢ / ٦١١ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٨٩ .

(٣) المصدر السابق : ٢٨٧ .

(٤) الارتشاف : ٢ / ٦١١ .

ويلزم التنكير أيضاً إن كان علماً ، فتجري حينئذٍ النكرة على المعرفة ، ولا يكون ، وإن كان الثاني فلا كلام فيه .

السادس : (أجمعون . وأكتعون . وأبصعون) .

وليست جموعاً ؛ لما تقدّم ، فإمّا أن تكون أعلاماً لتأكيد الجمع على صورة الجمع لتناسُبِ الألفاظِ وتشبيه التأكيد بالصفة ، وهي بمنزلة هذين ؛ لأنّها ليست تثنية هذا ، بل موضوعةٌ للتثنية ، وإمّا أن تكون بمنزلة (الياسمين) و (أُبَيْنون) [١] في أنّه جمعٌ لا واحد له ؛ إذ لا تقول : أُبَيْنٌ ، في تصغير (ابنٍ) ، ويفعلون هذا في الـمُسَلَّمِ كما يفعلونه في الـمُكَسَّرِ كـ(مذاكير [٧٩ب] وملامح) [٢] .

وهذا إمّا أن يكون علماً ، وأعربوه كما يعرب الجمع على أحد الوجهين في التسمية بالجمع [٣] ، وإمّا أن يكون معرّفاً بالإضافة كـ(أجمع) ، وعلى كلا

---

(١) نتائج الفكر في النحو : ٢٨٨ . وفيه : « أبينون : تصغير (أبناء) » . في (الكتاب : ٢/ ١٣٨) : « وفي (بنون) : (أبينون) » ، وانظر : شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ١٧٠ .

(٢) الخصائص : ١/ ٢٦٧ .

(٣) في ما سمي به من جمع المذكر السالم ثلاثة أوجه لا وجهان كما ذكر المؤلف رحمه الله ، وهي : إعرابه إعراب جمع المذكر السالم ، إجراؤه مجرى (غسلين) . إجراؤه مجرى (عربون) انظر : أوضح المسالك : ٢٦ .

التقديرين[١] فلم تحذف النون إن كان غير منصرف ، وهو الصحيح ؛ لقوّتها ، ولأنّها تنزّلت منزلة حرفٍ من الكلمة ، قال أبو زيدٍ[٢] : ولم تحذف النون للإضافة على مذهبه ؛ لأنّ الإضافة المعنويّة لا تقوى على حذفها بخلاف اللفظيّة .

قيل[٣] : ويدلُّ على أنّه ليس جمع (أجمع) أنّه لو كان على ذلك لقال : (جُمْعٌ) كـ(أصفر ، وصُفْرٍ) ؛ لأنّه يقرب من الصفة ، ولذلك لم يتجوّز به كما في (كلّ) ، ولما قالوا في جمع المؤنّث : (جُمَعُ) ؛ لأنّه ليس جمع مؤنّث (أجمع)[٤] .

وقد قيل : إنّه جمعُهُ ، وجُمِعَ على هذا لأنّه خرج من باب الصفة إلى العلميّة ، وأنّ معناه ليس معناها ، فَجُمِعَ جَمْعَ الأعلام كزيدٍ ، ولا يصحّ ؛ لما تقدّم .

وقال أبو زيدٍ[٥] : إنّما خُصَّ بهذه الصيغة ، وإن لم يكن له واحدٌ ، لأنّه

---

(١) في المخطوطة : (التقدير) .

(٢) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٨٩) .

(٣) قاله العكبريّ في (المتبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٠) .

(٤) في المخطوطة : (أحمر) .

(٥) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٨٨) .

مشبهٌ لأفعلِ التفضيلِ ، وهي تجمع علىٰ (الأفعلون) ، ووجه الشبه أنّ هذه يؤتىٰ بها بعد (كلٍّ) لزيادة التوكيد حيث يكثر التوكيد ، فيكثّر التوكيد لتحقّق الشمول ، فكانت فيه زيادة توكيدٍ كما في أفعل التفضيل زيادةٌ .

قلتُ : وينبغي علىٰ هذا أن تكون معرّفةً بالألف واللام ، وهو يقول بالإضافة ، ويطّرد ذلك في (أجمع) إذا أتتْ بعد (كلّ) لتكثير التأكيد أيضاً ، وأمّا ما حكي من قولهم[1] : **(قبضتُ المالين أجمعين)** ، فعلىٰ هذا يجري أيضاً ، لكنّ الأشهر أنّهم لم يضعوا من (أجمع) للتثنية استغناءً بـ(كلاهما) ، ولا يقال : فلنستغن عن (أجمعون) بـ(كلّهم) ؛ لأنّا نقول : ذلك لا يعلّل ، أو نقول إنّما كان ذلك لأنّ التثنية لا تقبل القلّة ولا الكثرة ، فكفىٰ فيها لفظٌ واحدٌ ، والجمع يقبلها ، فإذا كثر احتاج إلىٰ زيادة في التوكيد ، فلم يُكْتَفَ فيها بلفظٍ واحدٍ .

السابع : (جمعاء وأخواتها) .

تعريفها علىٰ ما تقدّم ، ولا خلاف في منع هذه الصرفَ للتأنيث ، وهو تأنيثٌ لفظيّ لـ(أجمع) ، وليس معنويّاً ؛ إذ ليس (أجمع) صفةً حتّىٰ يؤنّث علىٰ (فعلاء) ، وإنّما هي ملاحظةٌ لفظيّةٌ ، وهو أقربُ إلىٰ باب

---

(١) المساعد : ٢/٣٨٩ ، الارتشاف : ٢/٦١١ .

(أحمر) منه إلى باب (الأفعل) ؛ لعدم الألف واللام ، فلذلك لم يكن على (فُعْلى) ، ولم يؤنّثوه بالهاء ؛ لأنه قياس النكرات ، وهذا أيضاً لا يثنّى ولا يجمع كما تقدّم .

وأمّا (جُمَعُ ، وكُتَعُ) وأخواتها فالمعدول عنه على هذه الصيغة حكمه حكم (أجمعون) من الخلاف والتوجيه ، واتّفقوا على منعه من الصرف إلا على ما ذكرنا في (أجمع) ، ولا يصحّ ، واتفقوا على أنّ علّته العدل والتعريف فيه ما تقدّم .

ورجحت الإضافة هنا ؛ لأنه جمعٌ في المعنى ، والجمع لا يكون علماً ، واختلفوا في العدل ، فقال قومٌ [1] : هو معدولٌ من (فُعْلٍ) ؛ لأنه جمعُ (جمعاء) ، وجمعُها (جُمْعٌ) أو (جمعاواتٌ) ، وهو الأصل ، ثمّ عُدِلَ عنه إلى (فُعَلٍ) ، ورُدَّ عليهم بأنه للصفة ، والتأكيد ليس صفةً ، وأجابوا أنه فيه معنى الصفة ؛ لأنه تابعٌ ، ولا يفيد كلّيّةً فيما تقدّم ، ولأنه يراعى اللفظ كما روعي في تأنيثه على (فعلاء) على قياس (أحمر) ، والعدل إنّما وقع عن التكسير ؛ لأنّ المناسب عدلُ الشيء عن شبيهه ، ولأنهم قد

---

(١) هذا رأي الأخفش والزجاج والسيرافيّ ، والصيمريّ ، والعكبريّ .

انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٠ ، التبصرة والتذكرة : ٢/ ٥٦١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٧ ، شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٤٧٥ ، الارتشاف : ١/ ٤٣٥ .

جمعوا العلم كذلك ، فأحرىٰ في التأكيد ، قالوا في (الأحوص) : حُوصٌ ، ولأنّه قد ثبتَ العدلُ في كلامهم من (فُعْلٍ) إلىٰ (فُعَلٍ) ، قالوا [٨٠أ] : ثلاثٌ دُرَعُ ، جمع (درعاء) ، والقياس : دُرْعٌ ، بالسكون ، ولم يثبت العدل من (فَعالىٰ) إلىٰ (فُعَلٍ) .

وقيل[١] : هو معدولٌ عن (فَعالىٰ) ؛ لأنّ (فعلاء) اسماً تكون علىٰ ذلك ، كصحراء ، وصحارىٰ ، والتوكيد أقربُ إلىٰ الأسماء من الصفات ، فكان معدولاً عنه ، ويظهر من كلام أبي زيدٍ[٢] أنّه جمع (الفُعْلىٰ) ؛ لأنّها بمنزلة (أجمعون) في أنّها تأتي لكثرة التوكيد ، فيكون من باب التفضيل ، فلمّا وكّد بالجمع المؤنّث ، ودخله معنىٰ التفضيل وكّد بجمع (الفُعْلىٰ) ، وهو (الفُعَلُ) كالفُضلىٰ والفُضَلِ ، فلا يكون معدولاً عنده ، وهي عنده بمنزلة (سحر)[٣] ، وينبغي أن تكون (أجمع) بمنزلتها .

---

(١) هذا رأي الفارسيّ .

انظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٧ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٤٣ ، البسيط لابن أبي الربيع : ١/ ٣٦٩ ، الارتشاف : ١/ ٤٣٥ ، تذكرة النحاة : ١٠٦ .

(٢) قال السهيليّ في (نتائج الفكر في النحو : ٢٨٨) : « وأمّا (فُعَلُ) فإنّما هو جمعٌ لـ(فُعْلىٰ) بضم الفاء » .

(٣) المصدر السابق : ٢٨٩ .

الثامن : [ألفاظ غير أصيلة في التوكيد] :

إنّ هذه الألفاظ المؤكّدة قد جرت مجراها ألفاظٌ متصرّفةٌ لم توضع في أصلها للتوكيد كهذه ، أمّا ما يكون للتحقيق فكـ(الشخص) (الحقيقة) ، تقول : رأيتُ زيداً شخصَهُ ، وعاينتُ الشيء حقيقته ، وأمّا ما يجري مجرى الشمول فـ(جميعٌ) ، وهي متصرّفةٌ ، ومنه : السهل والجبل ، والضرع والزرع ، والليل والنهار ، والظهر والبطن ، تقول : مُطِرْنا السهلُ والجبلُ ، والليلُ والنهارُ ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ[1] ، أي : مُطِرَتْ بلادُنا ، وزمانُنا ، على التوسّع ، كأنّك قلت : مُطِرَتْ بلادُنا كلُّها ، وقال بعض النحويّين[2] : إنّها على التأويل البدليّ في التوكيد ، على ما نذكره ، وتأوّل قول سيبويه[3] في ذلك ، وأنّه لا يريد الحقيقيّ ، وابن الرمّاني[4] وابن جنّي وغيرهما حملوه على البدل الاشتماليّ إمّا جوازاً أو لزوماً ، وجوّز ابن السرّاج الأمرين[5] .

---

(١) الكتاب : ١/ ٧٩ .

(٢) هو قول الخليل كما في (الكتاب : ١/ ٧٩) .

(٣) الكتاب : ١/ ٧٩ .

(٤) شرح الكتاب له : ١/ ٥١ ب .

(٥) الأصول في النحو : ٢/ ٥٣ .

وأمّا : ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِّجلُ ، فيكون تأكيداً بدليّاً [١] ، وأنكر ابن السرّاج [٢] أن يكون تأكيداً حقيقيّاً ؛ لأنّه لا يعمّ إلا أن يتأوّل ذلك ، وكأنّه عُبِّرَ عنه بالغايتين ، وكذلك : خابَ النّاسُ صغيرُهم وكبيرُهم ، وجوّز هذا على التأكيد [٣] ، ولا فرق .

ومنه أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة في لغة بني تميم [٤] ، تقول : لقيتُ القوم ثلاثتهم ، وأربعتهم .... إلى العشرة ، فإذا جاوزوها ففيه خلافٌ [٥] ، منع طائفةٌ [٦] ، وجوّز طائفةٌ ، منهم الأخفش [٧] ، والمجيزون اختلفوا في المميّز ، فمنهم من يضيفُ [٨] ، فيقول : أحد عشرهم ، وهو ضعيفٌ ؛ لخروج التمييز عن أصله ، ومنهم من يحذفه ، ومنهم من يبقيه

---

(١) الكتاب : ١/ ٧٩ ـ ٨٠ .

(٢) الأصول في النحو : ٢/ ٥٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب : ١/ ١٨٧ ، التسهيل : ١١٨ .

(٥) البديع في علم العربيّة : ٢/ ٤٩٩ .

(٦) هم البصريّون كما في (الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٠٩) .

وانظر : الكتاب : ٢/ ٥١ ، المقتضب : ٢/ ١٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٣٤ .

(٧) وافقه الكوفيّون كما في (الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٠٩) .

(٨) هذا رأي الفرّاء ٠ انظر : معاني القرآن : ٢/ ٣٣ ـ ٣٤ .

علىٰ ما كان[1] .

وإنّما كان تأكيداً ، لا بدلاً ، لأنّ (الثلاثة) هم (القوم) ، لا بعضهم ، فكأنّك قلت : (كلّهم) ، وجوّزوا هذه الإضافة ؛ لجعلهم (الثلاثة) بمنزلة (كلّ) ، وأيضاً مراعاةً للفظ (الثلاثة) والمضاف ؛ لأنّه ليس بضرورة لفظه يعطي أنّ المضاف إليه هو المضاف ، ولم يقولوا : (اثنينهما) ؛ لما فيه من التثنيتين ، ولا يكون صفةً ، فيقال : إنّ العدد قد يكون صفةً ؛ لأنّا نقول : الصفة لا تضاف إلىٰ الموصوف ، ولأنّهم راعوا اللفظ ، ولا معنىٰ للصفة فيه ؛ لعدم اشتقاقه ، وقد ذهب يونس[2] إلىٰ جواز الوصف به ، وأمّا أهل الحجاز[3] فينصبون ، تقول : مررتُ بالقومِ ثلاثتَهم ، وهو علىٰ معنىٰ المصدر ، ويونس يجعله علىٰ الحال ، وقد تقدّم في بابه .

---

(١) المقرّب : ١/ ٣٠٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٣٤ ، الارتشاف : ١/ ٣٦٦ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٨٩ .

(٣) الكتاب : ١/ ١٨٧ .

الفصل الثالث

في المؤكَّد

والمؤكَّدُ بهذه الألفاظ هي الأسماء وحدها ، ولا كلّ الأسماء ، بل الأسماء التي ليست بمعنى الفعل ، ولا في قوّته ، كأسماء الفعل واسم الفاعل ؛ لأنّها كأنّها أفعالٌ ، والتي ليست بأسماء تأكيدٍ ؛ لأنّ الشيء لا يؤكّدُ نفسه ، وكذلك الأسماء المتضمّنة للحروف كـ(أين ، وكيف) ونحوها ؛ لأنّ الحرف لا يؤكّد بهذه ، وفيها معنى الحروف ، وذلك بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون قد اكتفي بما حصل لها من الإيضاح [٨٠ب] والبيان في الذات كيف كانت ، فلا تؤكّد إلا بعد الاكتفاء ، فلذلك لا تكون النعوت بعد التوكيد ، وإنّما يكون بعدها البدل وعطف البيان ؛ لأنّها خارجة عن ذات الأوّل ؛ إذ لا يتخيّل فيه اشتراكٌ ، بخلاف النعوت ، فإن كانت نعوتٌ فلا بدّ من تقديمها على التأكيد ، ثمّ تأتي بالتأكيد بعدها ؛ لأنّه في المعنى متمّمٌ للأوّل تتميماً[1] قريباً من الذات .

والثاني : أن تكون معارف ، وهو مذهب البصريّين[2] ، فلا تؤكَّدُ النكرة ؛

---

(١) في المخطوطة : (تميماً) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٥١ .

لوجوهٍ [١] :

أحدها : أنّ رفع المجاز لا يكون إلا بعد معرفة الذات ، والنكرة لا تعطي ذلك على الكمال ؛ وإنّما قلنا : إنّه (لا يكون إلا بعد معرفة الذات) لأنّ المجاز نقلٌ من موضوعٍ إلى موضوعٍ آخرَ ، فلا بدّ من تعيّن الأصل حتّى يصحّ التجوّز .

والثاني : أنّ التأكيد رفعُ احتمالٍ خارجٍ عن الذات ، والاحتمال لا ينقدح إلا بعد معرفة الذات .

والثالث : أنّ ألفاظ التوكيد معارفُ كما تقدّم ، والمعرفة لا تتبع النكرة كالنعت .

وقال الكوفيّون [٢] : إنّ ألفاظ العموم تؤكّد بها النكرات المتبعّضة المعلومة المقدار كالحول والسنة والشهر واليوم ؛ لأنّ الوجه الأوّل والثاني لا يبطلانه ؛ لأنّها معلومة الذات ، وأمّا الثالث فلأنّ ضميره عائدٌ عليه ، فحكمه كحكمه ، نحو : ربَّ رجلٍ وأخيه ، وهذا على قول من يقول بالإضافة ، وأنشدوا :

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٥٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٣٩٥- ٣٩٧ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٥٤ .

قد صرّتِ البكرةُ يوماً أجمعا [١]

وقال :

يا ليتني كنتُ صبيّاً مرضَعا

تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

إذا بكيتُ قبّلتني أربعا

إذاً أظلُّ الدهر أبكي أجمعا [٢]

أمّا قوله : قد صرّتِ البكرةُ يوماً أجمعا

فقيل : هو شاذٌّ [٣] ، أو محمولٌ على البدل [٤] ، وفيه شذوذٌ أيضاً في

---

(١) بيت من مشطور الرجز غير منسوب إلى قائل في :

أسرار العربيّة : ٢٩١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٥٥ ، المفصّل : ١٤٧ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٨ ، ضرائر الشعر له : ٢٩٤ ، المقرّب : ١/ ٢٤٠ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٩٥ ، الخزانة : ١/ ١٨١ .

(٢) في المخطوطة قافية الثاني : (أجمعا) ، والتصحيح من المصادر الآتية . وهي أبيات من مشطور الرجز لأعرابيّ غير مسمّى ، في :

العقد الفريد : ٣/ ٤٦٢ ، المقرّب : ١/ ٢٤٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٨ ، ضرائر الشعر له : ٢٩٤ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٩٣ ، المغني : ٨٠٠ ، شرح أبياته : ٧/ ٢٨٥ ، الخزانة : ٥/ ١٦٨ .

(٣) قاله ابن جنّي في (التنبيه على مشكلات الحماسة : ١٤٧ أ) .

(٤) قاله ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٦٩) .

إخراجه إلى البدل[١] .

وأمّا قول الآخر :

أرمي عليها وهي فرعٌ أجمعُ

وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصبعُ[٢]

فقيل[٣] : هو تأكيدٌ للمبتدأ ، وهو المضمر ؛ لأنّه اضطرّ ، ففصلَ ، وقيل[٤] : في (فرعٌ) ضميرٌ مرفوعٌ .

وأمّا قوله :

إذا القعودُ كرَّ فيها حَفَدا

---

(١) المصدر السابق .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لحميد الأرقط .

انظر : إصلاح المنطق : ٣١٠ ، شرح أبياته : ٥١٢ ، المذكّر والمؤنّث للفرّاء : ٧٧ ، التكملة : ٨٨ ، الخصائص : ٢/ ٣٠٧ ، شرح شواهد الإيضاح : ٣٤١ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٥٠٢ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٥٠٤ ، الخزانة : ١/ ٢١٤ .

(٣) قاله العكبريّ في (شرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ : ٣/ ١٣٨٨) .

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ٥٠٣ .

يوماً جديداً كلّه مطّردا [١]

فهو مرجوعٌ على توكيد الضمير في (جديد) ، وقيل : منه قوله :

ثلاثٌ كلّهنَّ قتلتُ عمداً فأخزى اللّه رابعةً تعودُ [٢]

وقيل [٣] : هو على الابتداء [٤] ، وأمّا النصبُ فعلى الفعل بعده .

والثالث : أن يكون معتمداً عليه ؛ لأنّه إن لم يكن كذلك فلا فائدة في رفع اللبس عنه ، فلا تقول : جاءني غلامُ الزيدين كلاهما ، إلا أن يكون المضاف مقصوداً ، مثل أن يكون جواباً لمن أنكر الشركة في الملكين ، فيفيد

---

(١) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلى قائل في :

أسرار العربيّة : ٢٩٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٥٢ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٥ ، الخزانة : ٥/ ١٧٠ .

(٢) بيت من البحر الوافر غير منسوب إلى قائل في :

الكتاب : ١/ ٤٤ ، معاني القرآن للأخفش : ٢٥٢ ، تحصيل عين الذهب : ١٠٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٣٩ ، نتائج الفكر في النحو : ٤٣٦ ، تخليص الشواهد : ٢٨١ ، تذكرة النحاة : ٦٤١ ، الخزانة : ١/ ٣٦٦ .

(٣) الكتاب : ١/ ٤٤ ، شرح التسهيل : ١/ ٣١١-٣١٢ .

(٤) في المخطوطة حاشيةٌ نصّها : « وقال الأعلم : (ثلاثٌ) مبتدأ ، خبره محذوفٌ تقديره : لي ثلاثٌ ، و (كلّهنّ) وما بعده جملة ابتدائيّة في الموضع الصفة لـ(ثلاث) ، على تقدير : قتلتهنّ » .

حينئذٍ ، فلا بدّ أن يكون معتمداً عليه ، ولا يجوز تأكيد المضاف ، نحو : ضربتُ غلام زيدٍ نفسه ، أو : غلام القوم أجمعين ، قال الأخفش(١) : فتقول : رأيتُ الرجلين كليهما ، ولا تقول : رأيتُ أحد الرجلين كليهما(٢) ؛ لأنّك إذا ذكرت الحكم مقروناً بالدليل عليه أزلتَ الإبهام ، وإذا ذكرته وحده فقد يتوهّم عليك اللفظ في الفعل ، يريد أنّ التثنية تحتمل المجاز ، فإذا ارتفع لم يحتج إلىٰ تأكيدٍ ؛ فالرجلان يحتمل أن تريد أحدهما مجازاً في قولك : رأيت الرجلين ، فرفعته بالتأكيد ، فأمّا إذا قلتَ : رأيتُ أحد الرجلين ، فقد عُلِمَ أنّ (أحد) شيء لا يمكن أن يكون مضافاً إلىٰ واحدٍ حتّىٰ ترفعه ، فارتفع اللبس ، فقد ذكرت معه دليله ، بخلاف مجرّد التثنية.

ثمّ نقول : إنّ الأسماء لو كانت فيها هذه الشروط لا تخلو إمّا أن تكون متجزّئةً متبعّضةً ، أو لا ، فما [٨١أ] لا يكون لا يؤكّد إلا بالنفس وحدها كـ(الآن ، واللحظة) ونحوها ، تقول : ضربتُ زيداً في هذا الآنِ نفسِهِ .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٩٠ .

(٢) عزا أبو عليّ الفارسيّ في (لشيرازيّات : ١٦٤ ب) منع هذا إلىٰ البصريّين والكوفيّين . وقال الفارسيّ : « وحكىٰ أبو إسحاق عن محمّد بن يزيد أنّه كان يقول : أجيز ذلك كلّه ؛ وذلك أنّي أفيد بقولي : (كليهما) أنّي لم أر أحد ثلاثة ، وأحد عشرة ، فقد صار في (كليهما) فائدةٌ » . وانظر : الارتشاف : ٢/ ٦٠٨ .

وأمّا المتجزّئ فإمّا أن تكون النسبة من شأنها أن تصلح لجزءٍ جزءٍ منه ، أو لا تصلح بحسب المفهوم ، فإن لم تصلح فلا تؤكّد بألفاظ العموم ، كقولك : قتلتُ زيداً كلَّه ، وقام زيدٌ [كلّه][1] ؛ لأنّ القتل لا ينسب إلى جزءٍ جزءٍ منه بحسب المفهوم ، وإن كان زيدٌ متجزّئاً في نفسه .

وإن صلح فإمّا على جهة الوجوب ، أو الاحتمال ، فإن كان على جهة الوجوب كقولك : اختصم الزيدان كلاهما ، فإنّه من المعلوم أنّ الاختصام ضروبه النسبة إلى كلّ واحدٍ منهما ، فقد اختُلِفَ فيه ، فذهب بعضهم[2] إلى منعه محتجّاً بأنّه لا احتمال هنا بالنظر إلى الشمول ، فلا يكون فيه ، ولأنّه يصير التوكيدُ توكيداً ، ولا يكون ، وقيل[3] : إنّه يجوز كما يجوز : ضربتُ الزيدين كلّهم أنفسهم أعينهم ، ولا احتمال فيه ، ولا يقال : إنّ الجمع الكثير يؤكّد بالكثير ؛ لتوهّم الشذوذ لكثرته ؛ لأنّا نقول : يكون

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هم الفرّاء وهشام والفارسيّ ، وتابعهم الحريريّ في (درّة الغوّاص في أوهام الخواص : ٣٥) وابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٧٠) .

انظر : المسائل البصريّات : ٢/ ٨٩١ ، المساعد : ٢/ ٣٨٦ .

(٣) هذا قول الجمهور .

انظر : المقتضب : ٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، هشام بن معاوية الضرير : حياته . آراؤه . منهجه : ٢٨٥ .

في الواحد ، نحو : ضربتُ زيداً نفسه عينه ، وله أن يقول : وإنّما يكون في الواحد حيث تكثر احتمالات الغير ، فيرفعها بألفاظٍ كثيرةٍ .

وقد قيل[١] : إنّ المثنّى يدخل فيه المجاز ، فتقول : قام الزيدان ، وأنت تريد أحدهما ، كقوله تعالى : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] ، وكقوله : ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] ، ونحوه ، فيحتاج إلى التأكيد .

فإن كان على الجواز فإمّا أن يكون متبعّضاً بالأجزاء أو بالجزئيّات ، فإن كان بالأجزاء جاز التوكيد بألفاظ الذات وبألفاظ الشمول المفردة ، كـ(كلّ ، وأجمع ، وجمعاء) وأخواتهما ، نحو: صمتُ اليومَ كلَّهُ ، واليوم أجمعَ ، وقد قيل : إنّه إن كان ممّن يعقل فلا يؤكّد إلا بـ(كلّ) ، وإن كان ممّا لا يعقل وكّد بهما ، فلا تقول على هذا : ضربتُ زيداً أجمعَ ، فإن كان فهو متأوّلٌ على البدل .

وأمّا إن كان من الجزئيّات فيؤكّد بـ(كلّ) وألفاظ الشمول المجموعة كـ(أجمعين) وأخواته ، و (جُمَعَ) وأخواته ؛ قيل : وإنّما كان ذلك لأنّ الاجتماع يكون للأجزاء ، فكان فيها لفظ الجمع .

---

(١) قاله الفرّاء وهشام والفارسيّ ، وتابعهم ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٧٠) .
انظر : الشيرازيّات : ٦٤ ب ، الارتشاف : ٢/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩ ، هشام بن معاوية الضرير : حياته . آراؤه . منهجه : ٢٨٥ .

ثمّ هذه الأسماء والأقسام إمّا أن تكون أسماءً ظاهرةً ، وإمّا مضمرةً ، والمضمرة إمّا متصلة ، أو لا ، والمتّصل إمّا مرفوعٌ ، أو لا .

فأمّا ما عدا المضمر المرفوع فيكون تأكيده مطلقاً بغير شرطٍ بأيّ ألفاظٍ للتأكيد كانت فيه جائزة على ما تقدّم .

وأمّا المرفوع سواء كان مستتراً أو غير مستترٍ فإمّا أن تحقّق ذاته ، أو تريد شموله ، فإن أردت شموله جاز بغير شرطٍ ، نحو : قاموا كلّهم ، ومررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون[1] ، ونحوه ، وأمّا إن أردت تحقيقه بالنفس ونحوه فلا يكون إلا بعد أن تؤكّده بمنفصلٍ ، نحو : قمتَ أنت نفسُكَ ، ورويدكم أنتم وعبداللّه[2] ، واضربْ أنت نفسك زيداً ؛ وإنّما كان ذلك لأنّ الأسماء التي يعمل فيها الفعل حكمها حكم المنفصل ، أو هي منفصلةٌ ما عدا المرفوع المتّصل ، فإنّه في حكم جزءٍ منه ، ألا تراهم غيّروا له آخر الفعل ، فقالوا : ضربْتُ .

وألفاظ التأكيد منها [٨١ب] ما هو متمّمٌ ، وهو (كلّ) وأخواته ؛ لأنّها لا تكون إلا تابعةً ، إلا (كِلا) إذا تجوّز بها .

ومنها ما لا يكون تماماً بذاته ، بل إذا تجوّز به ، كالعين والنفس ، فكرهوا

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٣٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٢٥ .

أن يتمّموا جزء الفعل بما لا يكون تماماً بوضعه ، وتمموه بما لا يكون غير تمامٍ، كـ(كلّ) ، ولـمّا احتاجوا إلىٰ تأكيد النفس أكّدوه بمنفصلٍ حتّىٰ لا يكون جزءاً ، ثمّ أكّدوا الثاني ، أو أكّدوا الأوّل ؛ لقوّته بالثاني .

وقيل[1] : إنّما كان للّبس في قولك : خرجتْ نفسُها ، فيحتمل الفاعل ، فإذا أكّد ذهب الاحتمال ، فلزم .

وهذا التأكيد هو تأكيدٌ لفظيٌّ كما تقدّم ؛ فإنّ قولك : ضربتُ أنا ، لـمّا لم تتمكّن من ضمير لفظيٍّ متّصلٍ فصلتَ ضرورةً ، وقد تقدّم لنا أنّ التأكيد اللفظيّ قد يكون بما هو في معناه ، وكذلك : ضربتُكَ إيّاك ، يصحّ أن يكون من هذا القبيل ، ولا يقال : فإنّ ما فررتم منه هو موجودٌ ، وهو تأكيده بما ليس جزءاً ولا متمّماً ؛ لأنّا نقول : هو وإن لم[2] يكن جزءاً فهو الأوّل في المعنىٰ ، فقويَ .

---

(١) البديع في علم العربيّة : ١/٣٣٦ .

(٢) في المخطوطة : (كلم) .

الفصل الرابع

الجامع

اعلمْ أنّ العامل في التوكيد هو الأوّل ؛ لأنّه من تمامه كالنعت ، وكما قلنا في النعت : إنّه لا يلزم فيه أن يليه العامل ، فكذلك هذا ، ولا يقال أيضاً : لو عمل فيه لتقدّم عليه ، لكنّه لا يتقدّم ، فلا يعمل فيه ؛ لأنّا نقول : منع منه مانعٌ كما تقدّم في النعت ، وألفاظ التوكيد كلّها لا تليها العوامل ، أمّا ما فيه الشمول فما عدا (كلّ) لا تصحّ فيه الولاية ، وأمّا (كلّ) فإذا كانت تأكيداً لا تصحّ الولاية ، وتضعف فيها الولاية عند التجوّز ، وكونها غير مؤكّدة .

وأمّا ما يكون للذات فلا يكون حين كونها تأكيداً ، ويجوز ؛ لا على ضعف الولاية حين كونها غير تأكيدٍ .

والتأكيدُ يجري مجرى النعت في لزوم الإتباع في التعريف وضدّه ، والإفراد وضدّه ، والتذكير وضدّه ، وأمّا الإعراب فعلى ما تقدّم في النعت من الإتباع على جهة الجواز والوجوب والقطع أيضاً على ذلك ، فمن أسباب وجوب القطع اختلاف العاملين ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، وأتاني

أخوه ، أنفسُهما ، رفعاً ونصباً على القطع[١] ، فما كان منها لا يصحّ أن يكون غير تابعٍ قُدِّرَ له متبوعٌ محذوفٌ ، وما صحّ لم يلزم فيه ذلك كـ(كلّ) .

وأمّا تقديم التأكيد على المؤكّد : أمّا اللفظيّ فيجوز ؛ لأنّه لا يتعيّن ، كقولك : ضربتُ ضربتُ زيداً ، وأمّا في غيره فإن كان لا يستعمل إلا تابعاً لم يجز تقديمه ، كـ(أجمعون) ونحوه ، وأمّا ما كان من هذه الألفاظ قد يكون غير تابعٍ فيجوز تقديمه على المؤكَّد ، ويستعمل على الإضافة ، فتقول : قبضتُ كلَّ مالك ، والأصل : مالَكَ كلَّه ، ويحتمل أن يكون منه قولهم : **(كلُّ الصيدِ في جوفِ الفرا)**[٢] ، ولا يحتاج إلى تقدير الأجزاء كما تقدّم ، ولا تقول : أجمعَ مالك ؛ لأنّه لا يتجوّزُ به كـ(كلّ) .

ولا يجوز الفصل بين التأكيد والمؤكّد إلا على ضعفٍ ؛ لأنّه كالنعت ، قال :

إذا بكيتُ قبّلتني أربعا

إذاً أظلُّ الدهرَ أبكي أجمعا[٣]

وقد أجازوه في اللفظيّ ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ لآياتٍ ﴾

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٤٧ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٥٣٦) .

(٣) سبق تخريجهما في (ص ٦٤٠) .

الثانية في الجاثية[١]، وجعلوها تأكيداً للأولىٰ[٢]؛ لأجل العطف علىٰ عاملين .

ويجوز حذفُ المؤكَّدِ من اللفظ إذا فُهِمَ المعنىٰ[٣]، كما في المضمر المستتر، نحو : مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون[٤]، وفي غير الضمائر تقول : مررتُ بزيدٍ، وأتاني أخوه، أنفسُهما، والتقدير : هما صاحباي أنفسهما، وكذلك انتصب علىٰ معنىٰ : أعنيهما أنفسَهما، وكذلك تأوّله سيبويه[٥].

وأمّا حذف التوكيد نفسه فلا يكون ؛ لأنّ رفع الاحتمال لا يكون بالتقدير والمعنىٰ .

[٨٢أ] واختلفوا في عطف التوكيدات بعضها علىٰ بعضٍ بحروف العطف، فمنعه بعضهم[٦]، وهو المشهور ؛ لأنّه هو الأوّل بعينه من غير زيادة،

---

(١) من قوله تعالىٰ : ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الجاثية : ١٣] .

(٢) يريد قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [الجاثية : ٣] .

(٣) هذا مذهب الخليل وسيبويه والمازنيّ .

انظر : (المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٩٢ـ٣٩٣) .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٣٢ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٤٧ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٠٣، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٣٣ .

بخلاف النعت ؛ لأنّ في كلّ صفةٍ زيادةً ، والشيء لا يعطف على نفسه ، وقد أجازه بعضهم ، وقال الشيبانيّ : يجوز كما يجوز عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظ ، كقوله :

وهندٌ أتى من دونها النأيُ والبعدُ (١)

وقوله :

وقد أدرك سنّي ومولدي حُجُرا (٢)

وأنكر جوازه بغير حرفٍ ؛ لأنّ الشيء الواحد لا يتكرّر ثلاث مرّاتٍ ، وفيه نظرٌ ؛ لأنّ التأكيد اللفظيّ ينقض عليه ، وقد ورد في الحديث :(**فنكاحها**

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل للحطيئة ، وصدره :

الا حبّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ

انظر : ديوانه : ٦٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٨٥ ، الصاحبي : ٩٧ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ٢٣٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ١٠ ، ٧٠ ، اللسان : (سند) ٣/ ٢٢٣ ، همع الهوامع : ٢/ ٨٨ ، الدرر اللوامع : ٢/ ١١٥ .

(٢) بيتٌ من البحر المنسرح للربيع بن ضبع الفزاريّ ، أوّله :

ها أنا ذا آمل الخلود

ويروى : (عقلي ومولدي حجرا) .

انظر : حماسة البحتريّ : ٢٠١ ، نوادر أبي زيد : ١٥٩ ، المقتضب : ٣/ ١٨٣ ، أمالي المرتضى : ١/ ٢٥٥ ، الاقتضاب : ١/ ١٩٧ ، الخزانة : ٧/ ٣٨٤ .

باطلٌ) ثلاث مرّاتٍ[١] .

وإذا تكرّرتْ هذه فلا يكون أحدهما تابعاً للآخر وتأكيداً له ؛ لأنّ التأكيد لا يؤكّد ؛ لأنّه يعطي الشمول في غيره ، فلا شمول فيه ، وكذلك في غير الشمول ، فلا بدّ أن يكون الجميع للأوّل ، وقال الشيبانيّ[٢] في قوله تعالىٰ : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الحجر : ٣٠] : إنّ أجمعين رفعتْ مجازاً في (كلّ) ؛ لأنّ (كلّ) قد يراد بها الأكثر ، ثمّ كذلك تبقىٰ فيه بقيّةٌ حتّىٰ تستوفيَ الألفاظ ، فلا تبقىٰ ، وفيه نظرٌ ؛ وهو أنّ ذلك إنّما يكون عند التجوّز بها ، وأمّا في (كلّ) حالَ كونها تأكيداً ، فلا يُسلّم ، وقيل[٣] : إنّ ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ يدلّ علىٰ كونهم مجتمعين غير متفرّقين ، بخلاف (كلّ) .

وَرُدَّ بقوله تعالىٰ : ﴿ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾[هود : ١١٩]

---

(١) سبق تخريجه في (ص : ٥٨٦) .

(٢) انظر : المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٨٦ .

(٣) قاله المبرّد والفرّاء .

انظر : الانتصار لسيبويه علىٰ المبرّد : ١٠٧ ــ ١٠٨ ، معاني القرآن وإعرابه للزجّاج : ٣/ ١٧٩ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٤١٣ ، المحرّر لابن عطيّة : ١٠/ ١٢٨ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٠٣ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٩٦ .

مع أنّهم متفرّقون ، وقد يقال : إنّ الشيء قد يؤكّد تأكيداً ، وإن كان مجازاً لتقريبه وإلحاقه بالحقيقة ، كقولك : قالتِ العقربُ قولاً [١] ، وقوله :

وَعَجَّتْ عجيجاً من جُذامَ المطارفُ [٢]

وتكرار التأكيد يحمل على ذلك ، لكنّ الجميع للأوّل ، وحينئذٍ إمّا أن يتكرّر لرفع توهّمٍ يبقى فيه بعد التوكيد الأوّل ، أو يفيد ما أفاده التأكيد اللفظيّ من الإسماع والتنبيه على أنّه لم يتقدّم له غلطٌ في الشمول ، أو تكون التوكيدات كتوكيدٍ واحدٍ عند كثرة المؤكّدات ؛ فإنّ الشيء إذا كَثُرَ كثرت مؤكّداته مقابلةً للكثرة بالكثرة ، أو تكررتْ لا لفائدة ، يبطلُ الآخِرُ ، ويحتمل الباقي ، ولعلّ منع التكرار عند الشيبانيّ إنّما يكون عند عدم

---

(١) مثله قول الشاعر :

قالت الضفدعُ قولاً فَسَّرَتْهُ الحكماءُ

في فمي ماءٌ وهل ينـ طق من في فيه ماءُ

انظر : زهر الأكم في الأمثال والحكم : ١/ ١٥٨ .

(٢) عجز بيت من البحر الطويل لحميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاريّ ، وقيل : هي هند ، وصدره :

نبا الخزُّ عن رَوْحٍ وأنكرَ جِلدَهُ

انظر : الكتاب : ٢/ ٢٥ ، المقتضب : ٣/ ٣٦٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٧٧ ، تحصيل عين الذهب : ٤٥٩ ، معجم الأدباء : ١١/ ٢٠ ، سمط اللآلي : ١٨٠ .

الفائدة ، ولا فرق فيه ، سواء كان بالحرف ، أو لا بالحرف ، وعلىٰ هذا يجري التكرار اللفظيّ .

وأمّا حال هذه الألفاظ في تبعيّة بعضها لبعض : أمّا ما فيه الشمول فينقسم : إلىٰ ما يكون تابعاً ليس إلا . فلا تكون إلا مع غيرها ، كـ(أبصع ، وأبتع) ، ولا يبالي من زادهما[1] أيهما قدّم علىٰ أخيه[2] .

وإلىٰ ما تكون غير تابعة ليس إلا ، أي : تكون في أوّل مراتب التوكيد ، وهي (كلّ) .

وإلىٰ ما يكون تابعاً وغيرَ تابعٍ ، وهي ما عداها ، أعني : (أجمع ، وأكتع) ، وقد قيل[3] : إنّهما تابعان لـ(كلّ) ، وأنشدوا :

ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسَهُ
وسائرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ[4]

---

(١) انظر ما سبق في (ص :) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٦ .

(٣) المصدر السابق : ١/ ٢٦٧ .

(٤) بيت من البحر الطويل غير منسوب إلىٰ قائل في :
الكتاب : ١/ ٩٢ ، معاني القرآن للفرّاء : ٢/ ٨٠ ، تأويل مشكل القرآن : ١٩٤ ، الأصول في النحو : ٣/ ٤٦٤ ، أمالي المرتضى : ١/ ٢١٦ ، تحصيل عين الذهب : ١٥٠ ، البديع في علم العربيّة : ١/ ٣٣٧ ، الهمع : ٢/ ١٢٣ ، الخزانة : ٤/ ٢٣٥ ، الدرر اللوامع : ٢/ ١٥٦ .

وقيل[١] : هو على البدل ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّه خروجٌ عن أصله ، والظاهر أنّ (أجمع) يكثر كونها بمنزلة بخلاف (أكتع) ، كقوله تعالى : ﴿ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [هود : ١١٩] .

وأمّا ما هو للتحقيق فكلُّها سواءٌ ، والأحسنُ تقديم النفس .

وأمّا إذا اجتمعتْ ألفاظ الشمول فـ(كلّ) أولى بالتقدّم ، أو يجب [٨٢ب] ثمّ (أجمع) ، ثمّ (أكتع) ، ثمّ (أبصع) و (أبتع)[٢] .

وأمّا التأكيد للحقيقة مع تأكيد الشمول فيتقدّم الحقيقيّ على الآخَرِ ، تقول : رأيت الزيدين أنفسهم كلّهم ، لا يكون العكس[٣] ، وقيل : الأحسن تقديم تأكيد التحقيق ، وفيه نظرٌ ، ثمّ تأتي نسقاً إلى آخرها ، فإن لم تأت بعد التحقيق بـ(كلّ) أتيت بـ(أجمع) ؛ لأنه لا يخرج عن التبعيّة ، فإن لم تأت به أتيت بـ(أكتع) ، فإن لم يكن فلا يجوز أن تأتي بغيره ؛ لأنّه تابعٌ لما قبله على التعيين بمنزلة : (حسن بسن)[٤] . وقيل[٥] : إنّ (أكتع) كذلك

---

(١) قاله ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٦٧) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٦ .

(٣) المصدر السابق ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٦ .

(٤) كشف المشكل في النحو : ٢/ ١٠ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٤٦ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٧ .

لا يكون دون (أجمع) ، وإن لم تأت بالتحقيق بل بالشمول فتكون (كلّ) ، فإن لم تأت فمن لم يجوّز لم يأت بشيء ، وَمَنْ جوّز كون ما بعدها غير تابعٍ جوّز بـ(أجمع) ، كقوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر : ٣٠] ، وقال تعالى : ﴿ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود : ١١٩] ، وإن لم تأت بها لم تأت بما بعدها ؛ للزومها الإتباع ، وقال الزمخشري[1] : « وأكتعون ، وأبتعون ، وأبصعون إتباعاتٌ لـ(أجمعين) ، لا يجئن إلا على أثره ، وعن ابن كيسان[2] تبدأ بأيّتهنّ شئت بعدها ، وسمع : أجمع أبصع ، و : جمع كتع ، و : جمع بتع ، وعن بعضهم : جاءني القوم أكتعون » .

---

(١) المفصّل : ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٢) شرح المفصّل لابن يعيش : ٤٦/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٩٠/٢ ، الحاصر : ٨٣٠/٢ .

النوع الثالث من التوابع

وهو البدل

والمقصود منه يحصل في أربعة فصولٍ :

فصل في حقيقته ، وفصل في أقسامه ، وفصل في أصنافه ، وفصلٌ جامع لمباحث فيه .

الفصل الأوّل

في حقيقته

وهو : (التابع الذي يُعْتَمَدُ عليه دون متبوعه من غير ضرورة حرفٍ) .

فقولنا فيه : (تابع) ليجمع ، ولم نقل : اسميّ ؛ لأنّه يكون بالفعل .

وقولنا : (يُعْتَمَدُ عليه) ليخرج منه سائر التوابع سوىٰ العطف ؛ فإنّها إنّما يُعْتَمَدُ فيها علىٰ الأوّل ، ومعنىٰ الاعتماد هو أن يكون غيره بالنسبة إليه كالزائد الفاضل الذي ليس بمقصودٍ بالخبر والنسبة ، وهو معنىٰ الطرح عند بعض النحويّين [1] ، وبعضهم يرىٰ أنّ الاعتماد عليه لا علىٰ جهة طرح الثاني ، قال الزمخشريّ [2] : « والبدل هو الذي يُعْتَمَدُ بالحديث ، وإنّما

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٦٩ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٠ .

(٢) المفصّل : ١٥٧ .

يُذْكَرُ الأوّل لنوعٍ من التوطئة والتأكيد ، وليفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكون بالإفراد ، وكذلك قال سيبويه [عقيب ذكره] [١] أمثلة البدل : (أراد : رأيتُ [٢] أكثر قومك ، وصرفتُ وجوهَ أوّلِها ، ولكنّه ثنّىٰ الاسم توكيداً) . » . يريد حين أبدل ، فقال : ضربتُ قومَك أكثرَهم ، وصرفتُ وجوهَها أوّلَها .

قال الزمخشريّ [٣] : « وقولهم : إنّه في حكم تنحية الأوّل ، إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمّتين لما يتبعانه ، لا أنّهم يعنون إهدار الأوّل واطّراحه ، ألا ترىٰ أنّك تقول : زيدٌ رأيتُ غلامَهُ رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهدر الأوّل لم يسدّ كلامك » .

وإنّما قلنا ذلك لأنّ التوابع التي عاملها واحدٌ ، بخلاف العطف ، يجب أن تكون العمدة علىٰ أحد الأمرين ، ويكون ذكر الآخَر متمّماً للأوّل ، أو موطّئاً ، بحيث يكون كالمتبع ، فيعرب بإعراب العمدة ؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لرفع الفعل فاعلين ، ولا يكون ، كما تقدّم .

---

(١) في المخطوطة بدلهما قال : (وإذا قلت في) ، وهذا غير مستقيم . والتصويب من (المفصّل : ١٥٧) .

(٢) في المخطوطة : (أردت) . والتصويب من (الكتاب : ١/ ٧٥) ومن (المفصّل : ١٥٧) .

(٣) المفصّل : ١٥٧ .

ومن قال : إنّ النعت والمنعوت سواءٌ في الاعتماد ، مستدلاً بأنّ [١٨٣أ] النسبة إنّما تكون للمزاج الحاصل ، فلا يكون للفعل فاعلان ، فلا يصحّ ؛ لأنّا نقول : لم يحصل المزاج منهما ، بل كان حاصلاً في الموصوف ؛ لأنّ الرجل القائم يصدق عليه (الرجل) ، وإنّما حصل بمجموعهما كونُ المزاجِ مفهوماً ، فيكون الأوّل هو العمدة في النسبة .

وأمّا التوكيد فتتميمه[١] ظاهرٌ ؛ لأنّه يزيل احتمالاً في مفهومٍ عارضٍ في الذات ، وكذلك عطف البيان ؛ لأنّه يراد به تمام التعريف ، وأمّا البدل فالاعتماد فيه على الثاني ، وهو مذهب أبي العبّاس[٢] وجماعة من النحويّين[٣]، وهو ظاهر كلام سيبويه[٤] .

---

(١) في المخطوطة : (فتميمه) بغير نقط .

(٢) هذا يفهم من كلام المبرّد في (المقتضب : ٤/ ٢١١ ، ٢٩٥ ، ٣٩٨) ، لكنّه نصّ على خلافه في (المقتضب : ٤/ ٣٩٩) حيث قال : « وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، إنّما أبدلت للتبيين . . . . فالمبدل منه مثبتٌ في الكلام » .

(٣) اللمع : ٧٩ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٧ .

(٤) قال في (الكتاب : ١/ ٧٥) :

« هذا بابٌ من الفعل يستعمل في الاسم ، ثمّ تبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر ، فيعمل فيه كما عمل في الأوّل ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم . . . . » .

وانظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٣٠ .

وإنّما يكون هذا إن كان الطرح يختصُّ بالاسم وحده ، فالعامل في الثاني هو الفعل الأوّل ، وإن كان الطرح يوجد في الفعل أيضاً ؛ لوجوده في معموله ، فيكون العامل فعلاً آخرَ[1] ، لكنّ الأوّل هو مذهب الجماعة[2] ؛ لأنّه لو التزم ذلك للزم طرح كلّ معمولٍ لذلك العامل تقدّم ذِكْرُهُ ، ولا يكون ، فلذلك لزم على هذا المذهب أن يكون العامل الأوّل ، واستدلّوا عليه على حدته .

وحملهم على الطرح وجوهٌ :

أحدها : أنّه لا يصحّ أن يكون للبدل عاملٌ آخرُ غيرُ الأوّلِ ، وإذا لم يكن فلا بدَّ أن ينوى بأحدهما الطرح ، وإلا لرفع فاعلين .

وإنّما قلنا : إنّه لا يصحّ تقدير عاملٍ لوجوه :

أحدها : أنه يلزم أن لا تقول : جُدِعَ زيدٌ أنفُهُ ؛ لأنّ الأنف لو ارتفع بغير

---

(١) مذهب الأخفش والرمّانيّ والفارسيّ وأكثر المتأخرين أنّ العامل في البدل مقدّرٌ من جنس الأوّل . انظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٧ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٠٠ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٦٩ ، المقتضب : ٤/ ٢٩٥ ، شرح السيرافيّ : ٢/ ١٠ب ، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٣٥ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٠٠ .

الأوّل لوقع الأوّل على الأوّل ، ولا يكون [1] ، ولأنّك لا يصحّ لك أن تقول : مررتُ بالذي قام زيدٌ أخوه ؛ لأنّه لو وقع عليه لبقي (الذي) بغير عائدٍ ، وفي امتناع هذا صحّةُ ما قلناه .

والثاني : لا تقول : كان عبدالله عذرُهُ واضحاً ؛ لأنّ (كان) الأولى تبقى بغير خبرٍ ، وكذلك : ظننتُ عبدَالله عذرَهُ واضحاً ، ولا يجوز فيه الاقتصار .

والثالث : لا تقول : مررتُ برجلٍ أخيك ؛ لأنّ حروف الجرّ لا تضمر إلا شاذّاً ، كقوله : (**خيرٍ ، عافاك الله**) [2] .

والرابع : لا تقول : زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه ، والأخ عمرو ؛ لأنّه لا يعود

---

(١) في المخطوطة حاشيةٌ نصّها : « يعني أنّه لا يكون إسناد الجدع إلى زيد ؛ لأنّ استعمال الجدع إنّما يكون في الأنف ، فإسناده إلى زيدٍ خارجٌ عن استعمال العرب له ، والله أعلم » .

(٢) هذا من أقوال رؤبة . انظر

الكامل للمبرّد : ٢/ ٦١٧ ، إيضاح الشعر : ٦٣ ، الخصائص : ١/ ٢٨٥ ، سرّ الصناعة : ١/ ١٤٩ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ١٣٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥٣٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٤ ، ضرائر الشعر له : ١٤٥ ، البسيط لابن أبي الربيع : ١/ ٤٢٠ .

على المبتدأ عائدٌ[١] .

والخامس : لو كان محذوفاً لناب عنه شيء ، أو يظهر لزوماً .

والثاني : أنّه لا يتحقّق فيه معقول البدل .

والثالث : أنّك إذا قلت : زيدٌ وجهه حسنٌ ، وجعلت (وجهه) بدلاً ، فإن لم تنوِ بالأوّل الطرح فالضمير في (حسن) إمّا أن يعود على (زيد) ، أو على الوجه ، وكلاهما لا يصحّ ؛ أمّا إن عاد على الوجه بقي الابتداء بلا عائدٍ له من خبره ، وإن عاد على (زيد) نقضت ؛ لأنّ الوضوح للعذر .

وإنّما جاز في قولك : زيدٌ حسن الوجه ؛ لأنّ الأخصّ يذكر معه الأعمّ ، ولا يكون العكس ، فلذلك جعلت ضمير (زيد) في الحسن ، وخفضت بالوجه ، وفي البدل بالعكس .

والرابع : أنّه منقوضٌ ببدل الغلط ؛ فإنّه لا يصحّ المجموع ، وإذا كان أحدهما عمدةً فينبغي أن يكون للثاني ؛ لأنّ الأوّل توطئةٌ للثاني معنًى أو لفظاً ، أمّا اللفظ فظاهرٌ في بدل الغلط ، وأمّا المعنى فظاهرٌ في بدل البعض والاشتمال ، وحمل بدل الشيء على الأكثر ، وأمّا قول الشاعر :

---

(١) في المخطوطة حاشيةٌ نصّها : « لأنّ أخاه إذا قدّرناه منعوتاً بعاملٍ آخر كانت جملةً أجنبيّة من الجملة الأولى التي هي المبتدأ ، فلا يصحّ عود الضمير فيها على المبتدأ ؛ لعدم الربط بين الجملتين ، ولذلك امتنع في قوله : مررتُ بآدم ، وقام زيدٌ أخوه ، الصفة ، والله أعلم » .

وكأنّه لَهقُ السراةِ كأنّهُ ما حاجبيه مُعَيَّنٌ بسوادِ [(١)]

فلو حذفت الخبر هنا للزم منه الخبر بالواحد عن المثنّى[(٢)] ، فتعيّنَ المجموع ، فنقول : لا يلزم ؛ لأنّ (معيّن) مفردٌ في معنى التثنية ، كقوله :[٨٣ب]

لمن زُحلوفَةٌ زُلٌّ بها العينانِ تنهلٌّ [(٣)]

وقوله :

---

(١) بيت من البحر الكامل معزوٌّ إلى الأعشى في (الصبح المنير في شعر أبي بصير : ٢٤٠) .

انظر : الكتاب : ١/ ٨٠ ، إيضاح الشعر : ٩٠ ، البغداديّات : ٣٤٣ ، تحصيل عين الذهب : ١٣١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٠ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٦٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٧ ، تذكرة النحاة : ٢٤٧ ، همع الهوامع : ٢/ ١٥٨ ، الخزانة : ٥/ ١٩٧ ، الدرر اللوامع : ٢/ ٢٢١ .

(٢) المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٨ .

(٣) بيت من بحر الهزج لامرئ القيس في (ديوانه : ٤٧٢) .

وانظر : المحتسب : ٢/ ١٨٠ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٨٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١١ ، الهمع : ١/ ١٩ ، الخزانة : ٧/ ٥٥٢ ، الدرر اللوامع : ١/ ٢٤ .

وكأنّ في العينين حبّ قَرَنْفُلٍ أو سنبلاً [١] كُحِلَتْ به فانهلّتِ [٢]

وذهب أبو بكر [٣] وأبو عليّ [٤] وجماعة من النحويّين [٥] أيضاً إلى أنّ الأوّل غير منويٍّ به الطرحُ ، والقائلون بهذا إن لم يكن الاسمان في قوّة اسمٍ واحدٍ ، فيلزم أنّ العامل في الثاني فعلٌ معه ، وهو المشهور من مذهبهم ، وأمّا إن كان في قوّة اسم واحدٍ كالنعت فيعمل فيه الأوّل ، واحتجّوا على عدم الطرح وتجديد العامل [٦] :

أمّا الأوّل فلأنّه لو نوي الطرح لما صحّ اجتماعه مع الثاني ؛ لأنّ البدل

---

(١) في المخطوطة : (سنبل) .

(٢) بيت من البحر الكامل لسُلميّ بن ربيعة السيديّ . وقيل : لعلباء بن أرقم .

انظر : الأصمعيّات : ١٦١ ، حماسة أبي تمّام : ١/ ٢٨٥ ، نوادر أبي زيد : ٣٧٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ١/ ١٨٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١١ ، سمط اللآلي : ١/ ١٧٣ ، تذكرة النحاة : ٣٥٨ ، الخزانة : ٧/ ٥٥٣ .

(٣) الأصول في النحو : ٢/ ٤٦ .

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٧ .

(٥) هم الجمهور ، كما في (شرح ألفيّة ابن معطي لابن القوّاس : ٢/ ٨٠٠) .

وانظر : التبصرة والتذكرة : ١/ ١٥٦ ، شرح اللمع لابن برهان : ١/ ٢٢٩ ، المفصّل : ١٥٧ ، شرحه لابن يعيش : ٣/ ٦٦ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥ .

والمبدل منه لا يجتمعان ، لكن لا بدّ منهما ، وأيضاً لما صحّ أن تقول : زيدٌ ضربت أخاه عمراً ، ولا : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه عمرٌو ، والاسم الآخر هو السبب لبقاء الخبر والصفة بغير عائد ، وأيضاً فإنّ الأوّل يصحّح الثاني ؛ لسبب كونه معود الضمير ، ويعطي من البيان ما لا يعطيه الآخر ، كما في بدل البعض والاشتمال ، يدلّ عليه أنّك تفسّره إذا أزلت الضمير من الثاني في قولك : حسنٌ زيدٌ وجهاً ، والأصل (وجهه) ، فدلّ أنّ الثاني كالمبيّن ، فكيف ينوىٰ بالأصل الطرح .

وأمّا الثاني فلأنّه لـمّا ثبت أنّه لا بدّ من الأوّل لزم أن يكون بعاملٍ آخر ؛ لئلا يلزم ما تقدّم ، ولأنّه قد وقع التصريح به في مواضع ، فدلّ على الأصل ، كقوله تعالىٰ : ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[1] [الأعراف : ٧٥] ، وقوله تعالىٰ : ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف : ٣٣] ، وأيضاً فإنّه يبطل أن يكون هو الأوّل في قولك : كم غلاماً ملكت ؟ أثلاثين أم أربعين ؟ بدلاً من (كم) ، ولا يعمل فيه (ملكت) ؛ لأنّه متقدّمٌ علىٰ حرف الاستفهام ، وكذلك ما جرىٰ نحو هذا ممّا يفسّر فيه ما سُئلَ عنه ، ولأنّه لو لم يكن تابعاً له في الحقيقة كالنعت لم يكن تابعاً له

(١) في المخطوطة : (وقال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) ، والصحيح ما أثبتّه .

في عمل العامل .

وأجابوا عمّا ذكر الأوّلون :

أمّا الأوّل فيجوز على التجوّز ، كما جاز وأنت تريد الطرح ؛ إذ لا ينوى به الطرح رأساً .

وعن الثاني بأنّه روعي فيه اللفظ ، فصار كأنّه غير محذوفٍ ، وهذا ضعيفٌ .

وعن الثالث : أنّه يجوز كما جاز : **(ما كلُّ بيضاءَ شحمةٌ ، ولا سوداءَ فحمةٌ)**[1] ، على إضمار (كلّ) ؛ لتقدّمها .

وأمّا الرابع فلأنّه إنّما جاز لأنّ الجملة الثانية هي الأولى في المعنى ، وقد عاد منها .

وعن الخامس بأنّ كون العامل هو مثل الأوّل أغنى عن ذِكْرِهِ .

وأجاب الأوّلون عن أدلّة هؤلاء :

أمّا الأوّل فقالوا : إنّ البدل أعمُّ من البدل الكائن في هذا الباب ، ومعناه

---

(١) مثلٌ يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم ، أوّل من قاله عامر بن ذهل بن ثعلبة ، ونصّه في كتب الأمثال : (ما كلّ سوداء تمرة ، ولا كلّ بيضاء شحمة) ، وفي (كتاب سيبويه : ١/ ٣٣ ، والأصول في النحو : ٢/ ٧٠) : (ما كلّ سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة) .

انظر : مجمع الأمثال : ٢/ ٢٨١ ، جمهرة الأمثال : ٢/ ٢٢٩ ، الفاخر : ١٩٥ ، الوسيط في الأمثال : ١٦١ ، المستقصى ٢/ ٣٢٨ .

علىٰ العموم جَعْلُ لفظٍ موضع لفظٍ لينوب منابه ، ثمّ هو ينقسم إلىٰ ما هو بدلٌ من اللفظ بالأوّل ، وإلىٰ ما يكون لا من اللفظ به ، فأمّا الأوّل فهو الذي لا يجتمع فيه البدل والمبدل منه ، كالمصادر المنصوبة النائبة عن أفعالها ، وأسماء الأمر ، علىٰ مذهبٍ [1] ، وفي الحروف أيضاً كالألف في :

يا أبتا [2]

والحروف التي يبدل بعضها من بعض ، ولا تجتمع إلا في الضرورة ، نحو قوله :

---

(١) مذهب الأخفش والفرّاء والمبرّد أن حذف عامل المصادر النائبة عن أفعالها مقيسٌ ، واختاره ابن مالك وأبو حيّان .

انظر : المقتضب : ٣/ ٢٦٧ ، الأصول في النحو : ١/ ١٦٦ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ١/ ٤٧١ ، شرح الكافية للرضيّ : ٢/ ٦٦٢ ، الارتشاف : ١/ ٣٤١ .

(٢) من بيت من مشطور الرجز لرؤبة في (ديوانه : ١٨١) ، وهو قوله :

يا أبتا علّك أو عساكا

والبيت في كثير من كتب النحو واللغة ، منها : الكتاب : ١/ ٣٨٨ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ١٦٤ ، المقتضب : ٣/ ٧١ ، سرّ الصناعة : ١/ ٤٠٦ ، الخزانة : ٥/ ٣٦٢ .

يا اللهم ما (١)

ونحوه سماعاً .

وأمّا الثاني فهو الذي يؤتى به لمجرّد الاعتماد عليه دون الآخر ، فيقوم مقامه ، لا في جميع [١٨٤أ] أحواله ، فلا يكون بدلاً من اللفظ به ، ويكفي فيه أن يكون منويّاً به الطرح ، وفي هذا القسم يدخل التابع ، ويصحّ فيه اجتماع البدل والمبدل منه في اللفظ ، لا في الاعتماد .

وأمّا الثاني فإمّا أن تمنعه ، أو تجوّزه ؛ لأنّ الثاني هو الأوّل في المعنى ، ولم يكن بدلاً من اللفظ به ، فكما جاز :

لا أرى الموت يسبق الموت (٢)

فكذلك هذا .

---

(١) من بيت من مشطور الرجز غير منسوب إلى قائل ، وهو بتمامه :

سبّحتِ او هلّلتِ : يا اللهمَّ ما

وقبله : وما عليك أن تقولي كلّما

انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٢٠٣ ، اللامات للزجّاجيّ : ٩٠ ، الجمل له : ١٦٤ ، الحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٢٢ ، رصف المباني : ٣٧٣ ، أسرار العربيّة : ٢٣٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٤٢ ، المقرّب : ١/ ١٨٣ ، الهمع : ٢/ ١٥٧ ، الخزانة : ٢/ ٢٩٦ ، الدرر اللوامع : ٢/ ٢٢٠ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٢١٧) .

وأمّا الثالث : فلا يلزم من كون الشيء ينوىٰ به الطرح أنّه لا فائدة في ذِكْرِهِ، بل ما هو لازم الطرح لا يقال فيه : إنّه لا فائدة فيه مطلقاً ؛ لأنّه قد يعطي ما لا يعطي الآخر لمجرّده ، كـ(ضرباً) ؛ إذ لا يدلّ علىٰ معنىٰ الأمر بلفظه لو لا الأوّل المطروح ، وإذا كان كذلك فله فائدة التوطئة وتصحيح اللفظ لأجل الضمير ، أمّا التوطئة فلأنّ القائل إذا قال : سُرِقَ زيدٌ ، فقد وطّأ لأن يخبر بالمسروق ، وتشوّفتِ النفسُ إليه ، وكذلك في غيره وطأ لينزل الثاني بخصوص تعريفه عليه ، فيجتمع من الأوّل والثاني قدرٌ من البيان كاملٌ ، أو أبينُ من غيره .

وتحقيق البدليّة فيه كون الثاني لا يتمّم الأوّل بخلاف النعت ، ألا ترىٰ أنّك إذا قلت : رأيتُ أباك عمراً ، فلم تذكره ؛ لتفرق بين أبٍ وآخر ، ويدلّ علىٰ أنّه ليس من تمام الأوّل اختلافُهما في التعريف والتنكير ؛ لأنّ المتمّم ينبغي أن يكون مناسباً للمتمّم كما في النعت .

وأمّا الرابع فلا يلزم ؛ لفساد أصله كما تقدّم .

وأمّا الخامس فإنّما يتكرّر العامل عند حصول الفصل ليتوهّم أنّ الأوّل قد استقلّ به ، وإنّما كان ذلك كثيراً في الحروف لشدّة اتّصالها بمعمولها حتّىٰ تصير معه كشيء واحدٍ .

وأمّا السادس فيمنع أن يكون بدلاً من الأوّل ، بل تكون الجملة بدلاً من الجملة على جهة التفسير كما في الفعل ، أو تقول : إنّ الاستفهام صار مؤكّداً ، ولا حكم له سوى التأكيد للأوّل ، فلا يدخل ما بعده فيه .

وقولنا : (دون متبوعه) ليخرج العطف ؛ فإنّه ربّما يُعْتَمَدُ فيه على الأمرين .

وقولنا : (من غير ضرورة حرفٍ) ليفصله عن العطف بـ(بل) ونحوها إن جعلناه عطفاً على ما يأتي .

فإن قيل : إنّ من معاني البدلِ التأكيدَ ، والتوكيدُ يُعْتَمَدُ فيه أبداً على الأوّل ، فنقول : إنّ التوكيد البدليّ إن كان راجعاً للتابع فلا يحتاج إلى احترازٍ منه ، وإن كان من معاني البدل كما يكون من معاني النعت فيكون حكمه في الاعتماد حكم البدل .

وقد رسم بعضهم البدل بأنّه (تابعٌ يُعْتَمَدُ عليه دون متبوعه) ، ولا يتمّ ؛ لما ذكرنا .

وقيل : (هو ثانٍ يتبع الأوّل على تقدير وقوعه موقعه بياناً ، أو تأكيداً ، أو استدراكاً) .

وقيل : (هو وضعُ اسمٍ مكان اسمٍ على جهة البيان) ، وهو فاسدٌ من

أوجهٍ :

أحدها : أنّه رَسَمَ الإبدالَ .

والثاني : ظاهره زوال الأوّل .

والثالث : يخرج عنه بدل الفعل .

والرابع : يخرج منه التأكيد إلا أن يجعله من البيان .

والخامس : يخرج منه بدل [٨٤ب] الغلط .

والسادس : يدخل فيه البدل الذي ليس تابعاً .

وقيل[١] : (هو إعلام السامع بمجموعي الاسم على جهة البيان) ، وهو فاسدٌ أيضاً من أوجه :

أحدها : أنّ الإعلام ليس هو البدل لا معنًى ولا لفظاً . والثاني : أنّ الإعلام بالمجموع لا يكون ؛ لأنّه لا بدّ من الاعتماد . والثالث : قوله : (على جهة البيان) يخرج منه ألفاظٌ .

---

(١) شرح المقدمة المحسبة : ٢/ ٤٢٣ ، البديع في علم العربيّة : ١/ ٣٤٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٩.

الفصل الثاني

في أقسامه

وهو إمّا أن يكون في الفعل ، أو في الاسم .

أمّا الاسم فينقسم من جهة صفته ، ومن جهة أصله .

أمّا من جهة أصله ومادّته فأقسامه المشهورة أربعة :

بدل الشيء من الشيء بعينه ، وبدل البعض من الكلّ ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط .

[بدل الشيء من الشيء]

أمّا الأوّل فهو (البدل الذي يدلّ على تمام ذات مدلول ما دلّ عليه متبوعه من غير نقصٍ في ذاته) ، وهو إمّا أن يدلّ على زيادة شيء على ما دلّ عليه مدلوله ، أو لا يدلّ ، فإن لم يدلّ فكقولك : مررتُ بزيدٍ أبي عمرٍو ، وإن دلّ فكقولك : مررتُ بزيدٍ أخيك ، ورجلٍ مسلمٍ ، فقولك : (أخيك) دلّ على تمام ما دلّ عليه الأوّل ، وهي الذات الخاصّة ، وزاد معنى الأخوّة ، و(مسلم) دلّ على ما دلّ عليه (رجل) ، وزاد الصفة ، وكذلك : مررتُ برجلٍ صالحٍ ، فالرجل الصالح صادقٌ ودالٌّ على تمام ما دلّ عليه (زيد) ، وإن نقص الخصوص ؛ لأنّ النقص الذي يخرجه عن بدل الشيء من

الشيء هو النقص الذي يكون بالبعض ، ونقصُهُ أمراً خارجاً عن ذلك لا يؤثّر ، وكذلك الزيادة الحاصلة في البدل لا تقدح فيه ؛ لأنّه ليس المراد بها إزالة اشتراك من الأوّل ، والمشتقّ منه لا يكون بدلاً إلا بعد تقديره تقدير غير المشتقّ ، وذلك بوجوه :

أحدها : أن يوطأ بجامدٍ ، نحو : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ .

والثاني : نيّة الاعتماد عليه ؛ لأنّ الصفة لا يعتمد عليها لتعلّقها بالموصوف كما تقدّم .

والثالث : أن تكون مفهومةً من الأوّل في بدل التأكيد ، نحو : مررتُ به المسكينِ .

والرابع : أن تقدّره بمنزلة ما يدلّ على الذات الموصوفة ، لا بطريق الاشتقاق ، كما تقدّر الجامد تقدير المشتقّ ، فتصف به .

وقد أنكر بعضهم أن يكون بالمشتقّ ، ولا يصحّ إنكاره كما لا يكون في النعت الجامد .

وهذا النوع إمّا أن يكون أحدهما ذا عددٍ ، إمّا بلفظ العدد ، أو بلفظ الجمع ، أو لا يكون ، فإن لم يكن فهو بدلُ المفرد من المفرد ، وإن كان ذا عدد ، وكان الآخر كذلك ، كان بدل الجملة من الجملة ، كقولك :

[مررتُ] (١) برجالٍ ثلاثةٍ ، وإن كان ذا عدد ، وكان الآخر تفصيله ، فهو إمّا بدل التفسير من المفسّر في قولك : لي ثلاثةُ أشياءَ : عبدٌ ، وثوبٌ ، وكتابٌ ، أو بدل المفسّر من التفسير إن كان بالعكس ، ويحتمل التأكيد ، ويجوز فيه العطف وغير العطف في الأقسام ، ولا يجوز في غير التفسير ، فلا تقول : مررتُ بزيدٍ وأخيك ، وهو الأوّل ؛ لأنّه يضعف في باب العطف ؛ حيث أصل الحروف ، فينبغي أن يمتنع هنا حيث ليست الحروف بأصلٍ فيه ، والواو فيه جامعةٌ ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿قَدْ كَانَ (٢) لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] ، وقوله :

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حزينٍ ... على رَبْعَينِ مسلوبٍ وبالِ (٣)

ويجوز القطع كقوله :

خوّى (٤) على مستوياتٍ خمسِ

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) في المخطوطة : (قد كانت) ، ولم أجد فيها قراءةً بالتأنيث .

(٣) بيت من البحر الوافر لابن ميّادة . (ديوانه : ٢١٤) .

وانظر : الكتاب : ١/ ٢١٤ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٦٠٣ ، المقتضب : ٢/ ٢٩١ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٣ ، المقرّب : ١/ ٢٢٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٩ ، المغني : ٣٩٣ ، شرح أبياته : ٦/ ٧٨ .

(٤) في المخطوطة : (جرىٰ) .

وقد تقدّم في الصفة .

ولـمّا كان الأوّل هو الثاني لم [١٨٥أ] يحتج فيه إلىٰ ضميرٍ يربط .

[بدل البعض من الكلّ]

وأمّا بدل البعض من الكلّ فهو : البدل الذي يكون جزءاً من المبدل منه ، سواءٌ كان مذكوراً بلفظٍ يدلّ بالذات علىٰ البعض ، كلفظة : البعض ، والجزء ، والثلث ، أو ما يدلّ علىٰ ما هو في نفس الأمر جزء منه ، كالرأس ، واليد ، والرِّجْلِ .

وكما أنّ الكلّ تارةً يكون في التوكيد بلفظ (كلّ) وبجمع الأجزاء ، كذلك هنا ، ولا تكون جميع الأجزاء مع اتّحاد المبدل منه داخلةً في بدل الشيء من الشيء ، كما لا تكون بلفظ (كلّ) ، ولذلك من سمّىٰ الأوّل (بدل الكلّ من الكلّ)[2] فلم يحرز العبارة ؛ لأنّه يكون في ما لا جزء فيه[3] ،

---

(١) سبق تخريجهما في (ص ١٢٧) .

(٢) اللمع : ٨٧ .

(٣) منه قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم : ١، ٢] .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣٣٣ ، الارتشاف : ٢/ ٦٢١ .

ولا يكون إن صرّح بالكلّ وما يدلّ عليه .

ولا بدّ فيه من الضمير ؛ لأنّه غيرٌ ؛ لأنّ الجزء غير الكلّ ، فنعلم به ما هو جزءٌ له ، واشترط بعضهم ذِكْرَهُ مصرّحاً[(١)] ، ولم يشترط بعضهم[(٢)] تصريحه ، بل قد يكون محذوفاً ، وذلك لوجوه :

أحدها : أن يكون في اللفظ بدلُهُ ، كالألف واللام كما تقدّم في الضمائر[(٣)] ، إمّا للعهد ، وإمّا للعموم كقولك : ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ ، وقيل في هذا : هو محذوف ، لا لبدلٍ كما في : حسن الوجه ، والتقدير : حسن الوجه منه ، ولذلك قد يجمع بينهما .

والثاني : أن يكون فيه ضميرٌ يعود على المضاف إلى المبدل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

والثالث : أن يكون سياق الكلام وقوّته يعطيه ، وهو قليلٌ .

ومنهم من لا يشترط الضمير[(٤)] .

وإذا كثرت الأجزاء عطفت فيها بحروف العطف المشرّكة وغير المشرّكة ،

---

(١) جعل السهيليّ حذفه قبيحاً . انظر : نتائج الفكر في النحو : ٣١٠ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٣ .

(٣) ص : ٢١٣ .

(٤) الارتشاف : ٢/ ٦٢٣ .

فمهما لم تستوف جميع الأجزاء ، ولم يفهم منها الاستيفاء ، فهو بدل البعض ، كقوله : ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والبطنُ ، ولذلك اختلف في قولهم : مُطِرْنا سهلَنا وجبلَنا ، فقيل[١] : هو بدل البعض ؛ لأنّ هذه بعض البلاد ، وقيل[٢] : هو على التأكيد ؛ لأنّه يفهم منها العموم ، وكذلك في : ضُرِبَ زيدٌ اليد والرِّجل ، و : ضُرِبَ الظهر والبطن ، ومنع بعضهم التأكيد هنا كما تقدّم[٣] ، والواو فيها تحتمل الجمع والتشريك ، ولاحتمال التشريك يجوز دخول الفاء و (ثمّ) ، فتقول : أكلتُ الرغيف ربعه ثمّ ثلثه ، فإن لم تستوف فهو بدل البعض في الواو الجامعة ، وفي غيرها إبدال بعضٍ ، وإن استوفيت ففي الجامعة على التأكيد ، وفي غيرها على الإبدال ، وأمّا إن كانت غير مشرّكة فإن كانت غير الإضراب فإمّا واوٌ ، فيكون البدل فيها أحد الأمرين كما كان في النعت ، كقولك : خرج القوم كبيرهم أو صغيرهم ، وأمّا إن كانت للإضراب كـ(بل ، ولكن) فالبدل هو الثاني كما كان في النعت ، ولا تكون عاطفةً ؛ لأنّ البدل لا يحتاج إلى عطفٍ كالنعت ، والقطع فيها حسنٌ ، ويجوز في الأجزاء البداء ، وذلك على

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ٥٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٧٩ .

(٣) ص : ٦٣٥ .

وجهين :

أحدهما : أن يخمّن قدر ذلك الجزء ، فإذا ذكره ظهر له أنّه أقلُّ أو أكثرُ ، فأبدل ثانياً ، فيكون الأوّل في حكم المتروك ، فيقول : أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ ربعَهُ ، ولا تكون فيه الواو وأختاها (١) ، وقيل (٢) : منه قوله عليه السلام : **(إنّ الرجل ليصلي الصلاة ، وما كُتِبَ له منها ثلثُها ، ربعُها ، خمسُها)** (٣) ، والألف واللام للجنس ، كأنّه أراد المصلّين ، أو يريد معهوداً بحسب الذهن ، فكأنّه قال : إنّ مصلّياً ما ، ويحتمل أن يكون الأوّل للصلاة المذكورة ، والثاني للصلاة المشاركة للأولىٰ في النقص كما تقدّم لنا (٤) ، كأنّه قال : وإنّ رجلاً آخرَ ليصلّي صلاةً ناقصةً مثل الأولىٰ .

والثاني : أن يخبر ببعض البعض اقتصاراً عليه ؛ لأنّه صادق ، [٨٥ب] ثمّ يبدو له ، فيخبر بالبعض التامّ ، كقولك : أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ نصفَهُ .

وأمّا أنّه هل يصحّ بدل الكلّ من البعض ؟ فللقائل أن يقول : هو جائزٌ ؛ لأنّ البدل للبيان ، وأنت إذا قدّمتَ ذِكْرَ البعض فقد لا تعلم كلّه ، فيكون

---

(١) في المخطوطة : (وأختيها) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٤ .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٣٢١) .

(٤) ص : ٣٢١ .

بدل الكلّ يفيد العلم بالبعض وببعض أيّ شيء هو .

وللقائل أن يقول : لا يصحّ ؛ لأنّ الفعل إذا تسلّط على البعض ، ثمّ عقّب بالكل كان بدل غلطٍ ، كقولك : لقيتُ بعضَ القومِ أصحابَك ، على أنّ القوم هم الأصحاب .

ولا يقال : فيلزم مثله في بدل البعض ، فيكون غلطاً ؛ لأنّا نقول : جاز في البعض ؛ لأنّه قد يطلق الكلُّ ويراد به البعض ، ولا يطلق البعض ويراد به الكلّ ، وقد يحتجّ المجوّز بقولك : لقيته غدوةَ الضربِ يومَ الجمعةِ ، فـ(يوم الجمعة) لا يكون ظرفاً ثانياً ؛ لأنّ العامل لا يعمل في نوعٍ واحدٍ من المعمولات ، إلا في شخصٍ واحدٍ منه إلا على طريق الإتباع ، فلا بدّ وأن يكون بدلاً من (غدوة) بدل الكلّ من البعض ، ولا يقع هنا غلطٌ ؛ لأنّه قد عُلِمَ أنّ اللُّقى لا يكون في كلّ اليوم ، بل في بعضه ، وحسن للبعض الأوّل ، ومنه قوله :

كأنّي غداة البينِ يومَ تحمّلوا (١)

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل لامرئ القيس ، عجزه :

لدى سَمُراتِ الحيِّ ناقفُ حنظلِ

انظر : ديوانه : ٩ ، مجالس ثعلب : ١/ ٨٢ ، اللسان : (نقف) ٩/ ٣٣٩ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٢٠١ ، الخزانة : ٤/ ٣٧٦ . .

وقد يجاب بأنّه على حذفٍ ، كأنّه قال : غداة البين غداة يوم تحمّلوا ، ثمّ حذف .

وقوله : لا يقع الغلط للعلم ؛ لأنّه لـمّا عيّن البعض أولاً ، فلعلّه غلط في التعيين ، فأتى باليوم المطلق حتّى يخرج عن التعيين ذلك الوقت . وفيه نظرٌ .

[بدل الاشتمال]

وأمّا الثالث فاضطرب فيه النحويّون ، فقال الزجّاج(١) : هو أن يكون البدل صفةً للأوّل ، نحو : أعجبني عبدالله علمُهُ ، فهذا مقصورٌ على المصدر ، وهو باطلٌ ؛ بقولهم : سُرِقَ عبدالله ثوبُهُ ، وقالت طائفةٌ(٢) : هو البدل الذي يشتمل على المبدل منه ، أي : له نوع إحاطةٍ له ، كقولك : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ ؛ فإنّ الثوب شاملٌ لزيدٍ ، أو ما يتأوّل تأويل الشمول ، كقولك : أعجبني الجارية حُسْنُها ؛ لأنّ الحُسْنَ مشتملٌ على الجارية ، ومنع أن يكون قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] أن يكون

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨١ .

(٢) المصدر السابق .

من الاشتمال[١]، وكذلك قوله تعالى : ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ۝٤ النَّارِ﴾ [البروج: ٤،٥]، وكذلك قول الشاعر :

وذَكَرتْ تَقْتَدُ بردَ مائها

وَعَتَكُ البولِ على أنسائها[٢]

ويجعل قوله : مُطِرْنا السهلُ والجبلُ ، يشتمل على البلاد ، وهو فاسدٌ ؛ بقولهم : سُرِقَ عبدالله فرسُهُ.

وذهبت طائفةٌ إلى أنّه يشتمل عليه متبوعه ، ويتضمّنه ، بحيث لو حُذِفَ الأوّل لجاز الاكتفاء به ، فلذلك لا تقول : أعجبني عبدالله ، وأنت تريد : غلامه ؛ لأنّه لا يفهم من الأوّل ، ولا تقول : أسرجت القوم دابّتهم ، وإن فهم من الأوّل ؛ لكونه لا يكتفي الأوّل ؛ لأنّه لم يستعمل ، فجعل الآيتين

---

(١) جعله البصريّون بدل اشتمال.

انظر : المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٩ ، شرح الإيضاح للعكبريّ : ٤/١٤٦٨ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز مختلف في نسبتهما ، فهما لجبر بن عبدالرحمن في (شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ : ١/ ٢٨٥) ، ولأبي وجزة يزيد بن عبيد السعديّ في (معجم البلدان : ٢/ ٣٧) .

وانظر : الكتاب : ١/ ٧٥ ، جمهرة اللغة : ٢/ ٢١ ، تحصيل عين الذهب : ١٢٨ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٢٧٣ ، المتّبع في شرح اللمع : ٢/ ٤١٤ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ١٨٣ .

والبيت من الاشتمال ، ولم يجعل : السهل والجبل ، منه .

وهؤلاء اتّفقوا على أنّه إذا عري من الاشتمال لم يكن ، نحو : مررتُ بزيدٍ أبيه ، والأب غير زيدٍ ، لم يجز إلا أن يكون من الغلط .

وقالت طائفةٌ (١) : هو البدل الذي يكون بينه وبين البدل تعلّقٌ ونسبةٌ ما عدا نسبة الجزء ، فيكون ذلك المثال ونحوه من الاشتمال ، وقد نصّ سيبويه على أنّه ليس منه (٢) .

والقائلون بهذا لا يجوز عندهم الاشتمال في قولك : زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه ؛ لأنّه لا يعود منه على المبتدأ شيءٌ ، وكذلك : مررتُ برجلٍ قائم زيد أبوه ، إلا على البدل .

وذهب بعض المتأخرين ، هو أبو البقاء (٣) ، إلى أنّه ما كان الأوّل [٨٦أ] مشتملاً على الثاني ، والثاني قائمٌ بالأوّل ، كقولك : يعجبني زيدٌ عقلُهُ وحُسْنُهُ ، فاحترز بالأوّل عن قولك : يعجبني زيدٌ أبوه ، وبالثاني عن البعض ونحوه .

---

(١) الارتشاف : ٢ / ٦٢٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ٧٥ . وانظر : الارتشاف : ٢/ ٦٢٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٣ .

وذهب السيرافيّ [١] وابن الرمّانيّ وابن جنّي [٢] إلىٰ أنّ المراعىٰ في بدل الاشتمال اشتمالُ المعنىٰ على الأمرين : البدل والمبدل منه ، أي : أنّ الفعل يستدعيهما ، لكنّ أحدهما علىٰ طريقة القصد والحقيقة ، والآخر بطريق التبع والتجوّز ، فمتىٰ كان الفعل يستقلّ بأحدهما لم يكن من الباب ، فيكون علىٰ هذا هو البدل الذي يستدعيه عامله ،أو ما هو بمعناه بالذات ، ومُبْدَله بالعرض والمجاز مع فهم ذلك إمّا من اللفظ أو السياق ، فلا يكون قوله تعالىٰ : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ۝٤ النَّارِ ﴾ [البروج: ٤، ٥] ، من هذا القبيل ؛ لاكتفاء الفعل بالأوّل وعدم التشوّف إلىٰ غيره .

وقال أبو زيدٍ [٣]: لا يكون ، وخطّأ أبا عليّ [٤]، قال [٥]: لأنّ النار جوهرٌ ، وكأنّه ذهب إلىٰ أنّ الثاني ينبغي أن يكون معنًى ، وهذا إنّما يكون في بعض أنواع الاشتمال ، نحو : أعجبني زيدٌ حسنُهُ ، وقول عمر ـ رضي الله عنه ـ : **(لا يغرّنك هذه التي أعجبها حسنُها حبُّ رسول الله**

---

(١) شرح الكتاب : ٢ / ١٠ أ .

(٢) الارتشاف : ٣/ ٦٢٤ .

(٣) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٣٠٨) .

(٤) الفارسيّ في كتابه : (الإيضاح العضديّ : ٢٩٤) .

(٥) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٣٠٨) .

ﷺ)[1]، فـ(حبّ) بدلٌ من (هذه) ، بخلاف : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ وخاتمُهُ ، فالآية بدل الشيء من الشيء على الحذف ، تقديره : قُتِلَ أصحابُ الأخدود أخدودِ النارِ[2] ، كقوله :

رضيعي لبانٍ ثدي أمٍّ تحالفا[3]

على تقدير : (لبان) ، ومثله :

ونحن صبحنا آل نجران غارةً تميمَ بنَ مرٍّ والرماحَ النوادسا[4]

يريد : غارة تميم ، أبدله من (غارة) ، وهي الخيل المغيرة .

---

(١) رواه الإمامان : البخاريّ ومسلم رحمهما الله في (صحيح البخاريّ : تفسير سورة التحريم : ٦/ ٦٩ ، وكتاب النكاح : ٦/ ١٥٥ ، وصحيح مسلم : كتاب الطلاق : ٢/ ١١٠٩) عن ابن عبّاس رضي الله عنهما ، ورواية مسلم : (وحبّ) ، ولا شاهد فيها .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٣٠٨ .

(٣) صدر بيت من البحر الطويل للأعشى ، عجزه :

بأسحمَ داجٍ عوضُ لا نتفرّقُ

انظر : ديوانه : ٢٧٥ ، أدب الكاتب : ٢٦٦ ، إصلاح المنطق : ٢٩٧ ، شرح أبياته : ٤٦٨ ، الخصائص : ١/ ٢٦٥ ، الاقتضاب : ٣/ ٢٤٧ ، نتائج الفكر : ٣٠٨ ، المغني : ٢٠٠ ، شرح أبياته : ٣/ ٣٢٤ ، الخزانة : ٧/ ١٣٨ .

(٤) بيت من البحر الطويل للكميت بن معروف في (اللسان : ٥/ ٣٦ ، ٦/ ٢٢٩) ، وليس في شعره المجموع .

ولا يكون من الاشتمال على هذا : رأيت عبداً أخاه ، قال سيبويه : وهو المرضيُّ ؛ والدليل عليه أنّ إسناد الفعل إلى الأوّل غير مقصود في هذا الباب ، وما هو كذلك فلا يسند إليه إلا مجازاً ، وما هو كذلك فمجازه محمولٌ على ما أنث ، كقولهم[١] : [اجتمعتِ اليمامةُ ، تريد][٢] اجتمع أهل اليمامة ؛ إذ لـمّا حذفت الأهل ، وأسندت على جهة المجاز ، أنّثوا اتّكالاً على عدم وقوع اللبس ؛ لأنّ اليمامة لا تجتمع ، وإنّما يكون أهلها .

ولو قلت : ذهب عبداتك ، وحذفت لما أنّثت ؛ لوجود اللبس لاستقلالها بالذهاب ، فكذلك الأمر في إسناد الفعل لو قلت : سُرِقَ ثوبُ زيدٍ ، وحذفت لصحّ الإسناد ؛ لعدم اللبس ، ولو قلت : رأيتُ أخا زيدٍ ، ثمّ حذفت ، لم يجز ؛ للّبسِ ، فلذلك لم يكن : رأيت زيداً أخاه ، وهذا يجري في الابتداء كما يجري في الفعل ، كقولك : عبداللّه مالُهُ كثيرٌ [٨٦ب] لأنّ المعنى : كثيرٌ عبداللّه مالُهُ ، فأمّا قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، فلا يكون بدل اشتمالٍ ، سواءٌ قلنا بتكليف ما لا يطاق ، أو بعدمه ؛ لاستقلال المعنى إمّا

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٦ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

بنفسه أو بدليل ، وقيل[١] : هو بدل البعض ، وتكلّفوا له ضميراً ، تقديره : من استطاع منهم ، وحُذِفَ ؛ للعلم به ودلالة سياق الكلام عليه ، أو لارتباطه بالهاء العائدة على البيت ، وقيل : هو بدل التأكيد ، وهو ظاهر كلام سيبويه[٢] ، وقيل : (مَنْ) فاعلةٌ بالمصدر[٣] ، وقال أبو زيدٍ[٤] : يضعف ؛ لأنّه يلزم منه أن يكون فرضَ كفاية ، وقيل[٥] : إنّها شرطيّةٌ حُذِفَ مشروطها ؛ لدلالة الأوّل عليه ، كأنّه قال : من استطاع فليحجَّ .

وشأنُ هذا البدل في الضمير كبدل البعض ، ومن حمل قوله تعالى :

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج : ١/ ٤٤٧ ، الجمل للزجّاجيّ : ٢٥ ، إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١١٧ ، المحرّر الوجيز : ٣/ ٢٣٠ ، الكشّاف : ١/ ٢٠٠ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ٢١٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٧٥ ـ ٧٦ . وانظر : ١/ ٧٩ ـ ٨٠ .

(٣) هو رأي ابن السيد وبعض البصريّين .

انظر : المحرّر الوجيز : ٣/ ٢٣٠ ، البيان : ١/ ٢١٣ ، التبيان للعكبريّ : ١/ ٢٨١ ، البحر المحيط : ٣/ ١١ ، مغني اللبيب : ٦٩٤ .

(٤) هو السهيليّ في (نتائج الفكر : ٣١٠) .

(٥) قائله الكسائيّ .

انظر : إعراب القرآن للنحّاس : ١/ ١١٧ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ١٦٩ ، المحرّر الوجيز : ٣/ ٢٣٠ ، البيان : ١/ ٢١٣ ـ ٢١٤ ، التبيان للعكبريّ : ١/ ٢٨١ ، البحر المحيط : ٣/ ١١ ، مغني اللبيب : ٦٩٤ .

﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ﴾ [البروج: ٤] علىٰ بدل الاشتمال[١] لم يشترط الضمير، وكذلك من لم يجعل قوله: ﴿ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿٣٢﴾ ﴾ [النبأ: ٣٢] بدل الشيء من الشيء فكذلك أيضاً.

ويجوز في هذا أيضاً أن تدخله حروف العطف كما في البعض، ويجوز البداء علىٰ النحويّين المتقدّمين[٢]، ويجوز فيهما البدل بعد البدل بشرط أن يكون الآخرِ هو الواقع عليه الفعل حقيقةً، كقولك: أعجبني زيدٌ ثوبُهُ حُسْنُهُ، وأكلتُ الرغيف ثلثَهُ ربعَهُ، تريد: ربع الثلث، ولو قلت: سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ ودينارُهُ، والثوب مشتملٌ علىٰ الدينار، لم يكن، ويجوز في مثل هذا أن يتقدّم أحدهما، ويضاف إلىٰ الآخر، فتقول: أكلتُ الرغيف ربع ثلثه، وأعجبني زيدٌ حسنُ ثوبه، كقوله:

وذَكَرَتْ تَقْتَدُ بردَ مائها[٣]

والأصل: تقتد ماءها برده.

وقد يجتمع بدل البعض والاشتمال، كقولك: أعجبني زيدٌ وجهُهُ حُسْنُهُ، فالوجه بدل البعض، وبالعكس: سُرِقَ زيدٌ مالُهُ ثلثُهُ، ولا يقال: لا

---

(١) كالفارسيّ. انظر: الارتشاف: ٢/ ٦٢٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٣٩.

(٣) سبق تخريجه في (ص: ٦٨١).

يجوز ؛ لأنّه يقتضي أن يكون الثاني منويّاً به الطرحُ من حيث هو توطئة لما بعده ، منويّاً به الاعتماد من حيث هو بعد الأوّل ، ولا يجتمعان ؛ لأنّا نقول : أمّا على من يرى أنّ العامل غيرُ الأوّل فلا يلزمه ، وأمّا من يرى أنّ العامل الأوّلُ فيقول : ذلك من جهتين مختلفتين .

وهذه الثلاثة الأصناف من البدل ، قال سيبويه[(١)] : يجوز أن يكون كلّ واحدٍ منها على وجهين :

أحدهما : التأكيد ، والثاني : البيان .

أمّا الأوّل فالبيان فيه ظاهرٌ ، وهو أنّ اللفظ الثاني يفيد باجتماعه مع الأوّل ما لا يفيد الأوّل وحده ؛ إذ قد يكون ذلك الشخص مفرده من غيره باجتماعهما فيه ، وهذا على وجهين :

أحدهما : أن تقصد هذا أولاً .

والثاني : أن يكون بحسب البداء بعد إرادة الاقتصار .

وأمّا بدل البعض والاشتمال فلا يراد به البيان بالمجموع ؛ لأنّ الأوّل لا يعطي معنى الثاني ، وإنّما يريد الإبهام أولاً واستجماع السامع ، وهو قاصدٌ للثاني أن يذكره ، أو يبدو له فيذكره بعدما عوّل على الإبهام .

---

(١) الكتاب : ١/ ٧٥ .

وأمّا التأكيد فإنّه يكون بعد تقدير كون الثاني معلوماً عند المخاطب أولاً ، أو في تأويل ذلك .

أمّا بدل الشيء منه فكقولك : رأيتُ زيداً شخصَهُ ، فيكون المخاطب في علم أنّه رأىٰ شخصه ، فكأنّه قال : رأيت شخصَ زيدٍ شخصَهُ ، ويبعد هذا في قولك : رأيت زيداً أخاك ، إلا أن لا يلزم هذا النوع من التقدير ما يفهم من الأوّل ، وقيل[1] : منه قوله تعالىٰ : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ﴾ [البروج: ٤] معناه : أصحاب نار الأخدود ، كقولك [١٨٧أ] : رأيت زيداً شخصَ أخيك .

وأمّا بدل البعض فكقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧] ؛ فإنّه قد علم أنّهم المستطيعون .

وعلىٰ هذا حمل بعضهم الأبدال البعضيّة في كلام اللّه تعالىٰ ؛ فإنّه لو حُمِلَ علىٰ غير التأكيد للزم الخُلْفُ في الخبر إن كان علىٰ مقتضىٰ ما دلَّ عليه الأوّل والنسخ في الطلب ، وإن كان لا علىٰ مقتضىٰ ظاهره فهو التأكيد .

قلتُ : ولا يبعد أن يكون علىٰ البيان بالاعتبار المتقدّم ، وهذا يجري مثله في الاستثناء ، وقد ذكرناه فيه بنحوٍ آخر .

---

(١) كالفرّاء في (معاني القرآن : ٣/ ٢٥٣) .

وأمّا بدل الاشتمال فكقوله تعالىٰ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة : ٢١٧] ؛ لأنّهم إنّما سألوا عن القتال فيه[١] ، فكأنّه قال : يسألونك عن قتال الشهر الحرام ، فكان معلوماً ، فخرج علىٰ التأكيد .

وهذا التأكيد قد يقال : هو التأكيد اللفظيّ التابع ، وتُصُرِّفَ في المؤكّد كما تُصُرِّفَ في التوكيد ، فيجعل علىٰ خلاف لفظ الأوّل ؛ لكونهما في قوّةٍ واحدةٍ إلا أنّ التصرّف هنا لازمٌ ، وقيل : هو خاصٌّ بالبدل ، كالتوكيد في النعوت ، والاعتماد فيه علىٰ الثاني ؛ لأنّ به البيان واقعٌ ، ويكون التصرّف ليس لازماً ، فيدخل فيه : رأيت زيداً أخاك ، وعلىٰ هذا حمل بعض الناس[٢] التأكيد في قولك : مُطِرْنا السهلَ والجبلَ ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، لا علىٰ أنّه بمنزلة (كلّ) كما نبّهنا عليه .

وقال أبو زيدٍ[٣] : إنّ الاشتمال والبعض راجعان إلىٰ بدل الشيء من الشيء ، فكأنّه حافظ علىٰ التوكيد اللفظيّ ، وجعل التوكيد البدليّ ليس بدلاً ، فكأنّ الأوّل أُريدَ به الثاني ، وعُبِّرَ عنه بلفظٍ آخرَ ، وفيه نظرٌ .

---

(١) الانتصار لسيبويه علىٰ المبرّد : ٧٩ .

(٢) انظر ما سبق في (ص : ٦٧٧) .

(٣) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٣٠٧) .

[بدل الغلط]

وأمّا الرابع ، وهو بدل الغلط ففيه اختلافٌ يبنىٰ علىٰ الاختلاف في الاشتمال ، فكلٌّ يجعل الغلط ما عدا الاشتمال عنده ، وما عدا بدل البعض ، فيقول : هو البدل الذي يغاير الأوّل ، وليس بعضاً ، ولا اشتمالاً ، ولا بدّ فيه من زيادةٍ ، وهو مع القصد المبدل حقيقةً ، ليحترز به من قولنا : أكلتُ الرغيف ثلثيه ، وإذا أريد بالرغيف جملته فهو من الغلط أيضاً .

وسمّي بدل الغلط ، وإن كان ليس غلطاً ، بل هو الذي عُوِّلَ عليه ، لأنّه عن الغلط يكون .

وهذا البدل إمّا أن يكون في اللفظ ، أو في المعنىٰ ، فاللفظ هو سبق اللفظ إلىٰ لفظ لم ترد مدلوله ، وأمّا المعنىٰ فهو تعويل الاعتقاد علىٰ المدلول إمّا بنسيانٍ أو بجهلٍ ، ثمّ تبيّن لك أنّه ليس كذلك ، هذا في الخبر ، وأمّا في الطلب فلا يكون فيه الجهل ، ولا يكون البداء في البعض والاشتمال إلا في الأجزاء .

وهذا البدل إن دخلت فيه الحروف المشرّكة انقلب إلىٰ العطف ، ولا تدخل علىٰ جهة البدل كما ذكرنا في الأوّل ، ولهذه الزيادة ، وإن دخلت

الحروف التي هي لأحد الشيئين خرج أيضاً عليها .

وإن دخلت الحروف العاطفة فقيل : يرجع إلى العطف ، وقيل : دخولها كخروجها ، وهي زائدة ، والظاهر التفصيل ، أمّا (بل) فيحتمل ، وأمّا (لكن) فإن كان قبلها موجباً كان بدلاً ، لا عطفاً ؛ لأنّها لا تعطف كذلك ، وكذلك إذا كانت في كلام واحد احتمل ، وإذا كانت في كلامين ظهر الإضراب لا احتمال البدل ، كقولك : قال زيدٌ : إنّ عمراً منطلقٌ بل خالداً ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ [وَلَدًا] [1] [٨٧ب] سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الأنبياء : ٢٦] ، فقطع لقوّة معنى الإضراب ، وقد يجوز البدل على تأويل أنّهم من بيان الأمر كأنّهم غلطوا ، وأقرّوا به ، والظاهر ما ذكرناه .

وقد يقع بدل الغلط في الأجزاء البعضيّة كقولك : أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ ، بل ربعَهُ ، وقيل [2] : لم يرد هذا النوع في كلام فصيح ، بل لم يسمع ، وإنّما هو قياسٌ ، وقيل [3] : ورد منه قوله ـ لذي الرمّة ـ :

---

(١) ساقطة من نسخة التحقيق .

(٢) جمل الزجّاجيّ : ٢٣ ، شرح السيرافيّ : ٢/ ١٠ ب .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٣ .

لمياءُ في شفتيها حُوَّةٌ لعسٌ وفي اللثاتِ وفي أنيابها شنبُ(١)

فالحوّة : السواد الخالص . واللعس : السواد إلىٰ الخضرة ، وتأوّل علىٰ معنىٰ الصفة ، كأنّه قال : سوادٌ يضربُ إلىٰ الحوّة ، وفيه نظرٌ .

وقيل(٢) : إنّ المبدل نوعٌ آخرُ ، هو بدل البداء ، وهو أن يذكر أمراً لا علىٰ جهة اللفظ ، ثمّ يبدو له في ذِكْرِهِ ، فيجعل غيره بدله ، وحكىٰ أبو زيدٍ : أكلتُ لحماً سمكاً تمراً(٣) ، وقال الشاعر :

ما ليَ [لا](٤) أبكي علىٰ علاتي

صبائحي غبائقي قيلاتي(٥)

---

(١) بيت من البحر البسيط له في (ديوانه : ١/ ٣٢) .

وانظر : الكامل للمبرّد : ١/ ٦٩١ ، الخصائص : ٣/ ٢٩١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٣ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ٢٠٣ ، الدرر اللوامع : ٢/ ١٦٢ .

(٢) الحلل في إصلاح الخلل : ١٣٠ .

(٣) في المخطوطة : (نِقراً) ، وهذا تحريف ، وصوابه ما أثبتّه .

انظر : حكاية أبي عثمان المازنيّ عن أبي زيد في (الخصائص : ١/ ٢٩٠ و ٢/ ٢٨٠) .

(٤) ساقطة من المخطوطة .

(٥) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلىٰ قائل في :

الخصائص : ١/ ٢٩٠ ، رصف المباني : ٤٧٧ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ١٠٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٤ ، اللسان : (صبح) ٢/ ٥٠٣ .

وقيل[١] : هو على العطف وحذف الواو ، وقيل[٢] : منه قوله عليه السلام :

(إنّ المصلّي ليصلّي الصلاة وما كُتِبَ له نصفُها ثلثها . . . .) إلى العُشرِ[٣] ؛ فإنّه لا يريد المجموع ؛ لأنّ الشيء لا يكون له مجموعُ هذه ، فإنّما يريد أحدها ، كأنّه أخبر أنّه قد يصلّيها ، ويُكْتَبُ له نصفُها ، ثمّ أخبر أنّه قد يصلّيها وما كُتِبَ له ثلثُها ، مضرباً عن الأوّل ؛ لئلا يتوهّم أنّه ليس النقص إلا ذلك .

وأمّا حصر البدل في هذه الأربعة فلأنّ البدل والمبدل منه إمّا أن يكونا متغايرين ، فيكون أحدهما ليس الآخر ، أو يكون أحدهما هو الآخر ، فإن كان الثاني فهو بدل الشيء من الشيء ، وإن كان الأوّل فإمّا أن يكون بينهما مناسبةٌ ، أو لا ، فإن كانت فإمّا بالبعض ، أو لا ، وإن لم تكن بالبعض فهو بدل الاشتمال على رأي ، وما ليست بينهما مناسبةٌ مقصودةٌ هو الغلط ، وعلى رأي يكون الغلط هو ما ليس بينهما مناسبة ، وما ليس باشتمالٍ ، على النحو الذي تقدّم في المذاهب الثلاثة .

وأمّا أصنافها من جهة الصورة فإمّا تأكيدٌ ، أو بيانٌ ، أو استدراكٌ ، وهو

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٩١ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ١٠٥ .

(٢) قاله ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٨٤) .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٣٠١) .

إمّا غلطٌ أو بداءٌ ، ووجه حصرها ظاهرٌ مـمّا تقدّم .

وأمّا بدل الفعل من الفعل فالاتفاق علىٰ أنه لا يكون فيه بدل البعض (١) ؛ لأنّه لا يتبعّض ، والاتّفاق علىٰ أنه يكون فيه بدل الشيء من الشيء ، ويظهر أنّه قد يكون علىٰ المساواة إذا كان الأوّل هو الثاني كقعد وجلس ، وعلىٰ غير المساواة مثل أن يكون أحدهما يدلّ علىٰ تمام ما دلّ عليه الأوّل وزيادةٍ كما كان في الاسم ، كمشىٰ وتحرّك ، وتصدّق وأعطىٰ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩] ؛ فإنّ مضاعفة العذاب تصدق علىٰ لقيّ الآثام ، وتزيد عليه بالمضاعفة ، وكذلك قوله :

إنّ عليَّ اللّهَ أن تُبايعا

تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا (٢)

فإنّ انقياد المتابعة أعمُّ من انقياد الكره ومن الطوع .

---

(١) الارتشاف : ٢/ ٦٢٧ عن كتاب البسيط هذا .

(٢) بيتان من مشطور الرجز غير منسوبين إلىٰ قائل في :

الكتاب : ١/ ٧٨، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٤٠٢ ، المقتضب : ٢/ ٦٣ ، تحصيل عين الذهب : ١٣٠ ، شرح عمدة الحافظ : ٥٩١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١١٨ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ١٩٩ ، الخزانة : ٥/ ٢٠٣ .

وأمّا بدل الغلط فجوّزه سيبويه[١] وجماعةٌ من النحويّين[٢]، والقياس يقتضيه، كقولك: إن تجئ تضحكْ تغضبْ أكرمْكَ[٣].

وأمّا بدل الاشتمال فقالوا: لا يكون؛ لأنّ الفعل لا يشتمل على الفعل، وقيل: إنّه يكون فيه، وجعلوا الاشتمال في المصادر، فيكون قوله تعالى: ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَاعَفْ ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩] من الاشتمال، ويكون الضرب الأوّل من بدل الشيء من الشيء، وأمّا البيت فهو أنصُّ في بدل الفعل؛ لأنّه بتأويل الاسم.

---

(١) الكتاب: ١/ ٧٨.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٣٤٠_٣٤١.

(٣) منعه العكبريّ في (المتبع في شرح اللمع: ٢/ ٤٢٠).

الفصل الثالث

في أصنافه

[٨٨أ] وكلّ واحد من الأربعة لا يخلو البدل والمبدل منه من : التعريف والتنكير ، والإظهار والإضمار .

أمّا التعريف والتنكير فهما إمّا : أن يكون معاً معرفتين ، أو نكرتين ، أو خلْطاً[١] منهما ، وكلّها جائزةٌ عند البصريّين[٢] ، وحكي عن الكوفيّين[٣] أنّهم يمنعون الخِلْطَ منهما إلا إذا كان فيه تكريرُ الأوّلِ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ لَنسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ ﴾ [العلق : ١٥، ١٦] ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّه كما لا يشترط في المعرفة اتّفاق اللفظ وفي التكرير فكذلك في الخِلْطِ منهما ، وسيأتي ذِكْرُهُ[٤] .

وكذلك هما أيضاً إمّا أن يكونا ظاهرين أو مضمرين ، أو خلطاً منهما ، فهذه قسمتان مختلفتان ، وقد يمكن أن يكون أحدهما من تمام بعض أقسام الأخرىٰ .

---

(١) في المخطوطة : (خِلْط) .

(٢) جمل الزجّاجيّ : ٣٥ ، البسيط في شرحه : ١/ ٣٩٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور . ١/ ٢٨٦ .

(٤) ص : ٦٩٩ ـ ٧٠٠ .

وبالجملة كلّ نوعٍ من البدل لا يخلو من ثماني صور ، أربعةٌ باعتبار القسمة الأولىٰ ، وأربعة باعتبار الثانية .

وقبل الخوض في تفصيل أمثلة الصور نقول : **هنا أبحاثٌ** :

أحدها : أنّهما إن كانا نكرتين فيشترط في البدل أن يكون فيه معنًىٰ لا يكون في المبدل منه ؛ لأنّه لو كان مساوياً له لم يكن للاعتماد عليه فائدةٌ ، ولكان تخصيصه ترجيحاً من غير مرجّحٍ ، وَكُرِهَ أن يكون المطروح في مرتبة غير المطروح ؛ أمّا في بدل الاشتمال والبعض فظاهرٌ ؛ لأنّه يعطي من المعنىٰ ما لا يعطيه الأوّل ، وهو أخصُّ منه ، والضمير مقوٍّ للخصوص ، وقد يكون عامّاً ، ويحذف الضمير مراعاةً للعموم إذا كان يعطي من المعنىٰ ما لا يعطي خصوص الضمير ، كقوله تعالىٰ : ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [النساء: ١٥٧]، والمعنىٰ : ما لهم كائنٌ به علمٌ ، يريد : ما لهم علمٌ ، ولذلك أدخل (من) للاستغراق ، ونفيُ العِلْمِ أعمُّ من عِلْمٍ به خاصٌّ .

وبدل الغلط لا يحتاج إلىٰ ضميرٍ ؛ لأنّه غير الأوّل ، وهو المطلوب .

وأمّا بدل الشيء من الشيء إمّا خصوصٌ ، كقولك : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ ، وإمّا حصول معنًىٰ لازمٍ عن تلك النكرة ، وإن كانت عامّةً ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَٰوَاتِ

وَالأَرْضِ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٣] ، فـ ﴿ شَيْئًا ﴾ بدلٌ من الرزق ، وإن كان أعمّ ؛ لأنّ المعنى عليه ، وكأنّه يريد نفي شيء ، وهو أعمّ من الرزق ، وقد قيل : هو مفعولٌ بالمصدر ، وضعّفه أبو زيدٍ [١] ، وقال : إنّ الرِّزْقَ اسمٌ والطِّحْنَ والذِّبحَ [٢] .

وقال :

كلّ أناسٍ من معدٍّ عمارةٍ عروضٌ إليها يلجأون وجانبُ [٣]

فخفض (عمارة) على البدل من (أناسٍ) .

الثاني : إذا كان البدل نكرةً ، والمبدل معرفة أو نكرة ، فاشترط بعضهم [٤] في بدل النكرة منهما أن يكون من لفظ الأوّل ، كقوله تعالى :

---

(١) السهيليّ في (نتائج الفكر : ٢٩٩) .

(٢) كذا في نسخة التحقيق ، والذي في (نتائج الفكر : ٢٩٩) : « وأنّ (الرزق) مصدرٌ ، والأشهر أنّه اسمٌ ؛ لأنّه على وزن الطِّحنِ والذِّبح » ، وقد يكون ابن العلج -رحمه الله تعالى- أراد : (كالطحن والذبح) ، فحدث تحريفٌ .

(٣) بيت من البحر الطويل للأخنس بن شهاب التغلبيّ .

انظر : المفضليّات : ٢٠٤ ، الاشتقاق : ١٥ ، إصلاح المنطق : ٣٥٩ ، شرح أبياته ٥٥٩ ، التكملة : ١٤٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ٢/ ٧٣٨ ، شرح شواهد الإيضاح : ٤٩٥ .

(٤) هم أهل بغداد ، كما في (شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٦) .

﴿ بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ ﴾ [العلق: ١٥، ١٦] . [وكقوله]:

وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ [١]

وأن تكون موصوفةً ، وهو رأي أهل الكوفة [٢] ؛ قالوا : لأنّها لا تفيد إلا هكذا .

ويدلّ على فساده قوله :

فلا وأبيكِ خيرٍ منكِ إنّي   ليرديني التحمحمُ والصهيلُ [٣]

فأبدل (خيرٍ منك) من (أبيك) ، وكقوله :

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل لكثيّر عزّة ، وعجزه :

ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فَشَلّتِ

انظر : ديوانه : ٩٩، الكتاب : ١/ ٢١٥ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ٥٤٢ ، المقتضب : ٤/ ٢٩٠ ، أمالي أبي عليّ القالي : ٢/ ١٠٨ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٨ ، المغني : ٤٧٢ ، شرح أبياته : ٧/ ٣٨ ، الخزانة : ٥/ ٢١١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٦ .

(٣) بيت من البحر الوافر لشمير بن الحارث . والرواية المشهورة : (ليؤذيني) .

انظر : نوادر أبي زيد : ٣٨٢ ، شرح عمدة الحافظ : ٥٨١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٦ ، المقرّب : ١/ ٢٤٥ ، للسان : (أذن) ١٣/ ١٠ ، الخزانة : ٥/ ١٧٩ .

إنّا وجدنا بني سلمى بمنزلةٍ
كساعد الضبِّ لا طولٍ ولا قِصَرِ (١)

ولأبي دواد :

فصدوا من خيارهنَّ لِقاحاً يتقاذفنَ كالغصون غزارٌ (٢)

فأبدل (غزارٌ) من الضمير في (يتقاذفن) .

ولكنّه يشترط فيه أن يكون في البدل زيادةُ معنًى به صحّ الاعتمادُ عليه لا يكون في الأوّل ، وقد لا يفيد فيه تخصيص الصفة ؛ لأنّ الأوّل في غاية الوضوح ؛ لكونه معرفةً ، كقوله تعالىٰ : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [العلق : ١٥ ، ١٦] ، فـ(الناصية) الأولىٰ يعني بها أبا جهلٍ ، ثمّ أبدل بالنكرة ليدلّ أنّ هذا لا يختصّ به لكونه ذلك ، بل لما فيه من هذه الصفات ، فكأنّه قال : (لنسفعاً بناصيةٍ من شأنها هذا) ، [٨٨ب] فيدخل

---

(١) بيت من البحر البسيط غير منسوب إلى قائل . وروايته في (الحيوان : ٦/ ١١٢) : (ولا عظمُ) . وروايته المشهورة : (بني جلان كلّهم) .

انظر : شرح ديوان الحماسة لابن جنّي : ١٩٩ أ ، شرح الكافية للرضيّ : ١/ ٣٦٥ ، اللسان : (جلل) ١١/ ١٢١ ، الخزانة : ٥/ ١٨٣ .

(٢) بيت من البحر الخفيف لأبي دواد الإياديّ ، وليس في ديوانه .

انظر : همع الهوامع : ٢/ ١٢٧ ، الدرر اللوامع : ٢/ ١٦٥ .

فيه ما شاركه فيها ، وهذه المغايرة تختلف بحسب المواضع وسياقاتها .

الثالث : إذا كانا معرفتين ظاهرتين فلا بدّ أن يكون الثاني يزيد على الأوّل ، أمّا في بدل الاشتمال والبعض فظاهرٌ ، وأمّا في بدل الغلط فغير مشترَطٍ ، كما هو في البحث الثاني ، وأمّا في بدل الشيء فيكون أعرف من الأوّل ، وفيه معنًى زائدٌ على الأوّل ، كقوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] .

وأمّا إذا كان البدل معرفةً ، والمبدل نكرة ، فكفاه خصوصه ، فإن زاد معنًى غير الخصوص فبها ونِعْمَتْ .

الرابع : إذا كانا مضمرين أمّا في بدل الشيء من الشيء فلا يكون فيه إلا بدل التأكيد على نحو : رأيتُ زيداً أخاك ، وإنّما كان ذلك لأنّ المضمر المتكلّم والمخاطب لا يبدلان منهما بدل بيانٍ[1] ؛ لوجوه :

أحدها : أنّه في غاية البيان ، فلو أبدل منه لكان البدل في المرتبة دون المبدل منه ، فلا يفيد الاعتماد .

الثاني : أنّ ما عداهما تنافي صفته صفتهما ، وهو الغيبة ، ولا يبدل من الشيء ما ينافيه ، وكذلك بدل أحدهما من الآخر .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٢ ، البسيط في شرح الجمل : ١/٣٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٩ .

والثالث : أنّه يكون بدل الشيء من غيره .

وأمّا التأكيد فإن كان منفصلاً أُكِّدَ به منفصلٌ ، أو كان متّصلاً وكان له منفصلٌ أُكِّدَ به على جهة البدل ، كقولك : ما ضربَ زيداً إلا أنا أنا ، وما ضربتك إيّاك ، وقمتُ أنا ، ونحوه .

وإن كان متّصلاً ولا منفصل له كضمير الجرّ أعدته مع عامله ، فقلت : مررتُ بك بك ، ومررتُ بغلامي غلامي ؛ لأنّه لا يستند إلى ضمير رفع منفصلٍ ؛ لأنّه يكون تأكيداً ، ونحن نريد البدل ، ولا يكون إفراده ، فلزم عودُ العامل كتأكيد الحروف بعود معمولها هناك .

وقد يقال : لِمَ قلتم في التأكيد غير البدل : مررتُ بك أنت ، و: رأيتك أنت ، كما تقدّم ، وقلتم في البدل : مررتُ بك بك ، و: رأيتُك إيّاك ؟ وكان الأنسبُ العكسَ ؛ لأنّ التأكيدَ أقربُ إلى اللفظ من البدل .

والجواب : أنّ التأكيد لزم فيه الاختلاف بما للبدل إلا هذا ، وكانت . . . . بالتأكيد ؛ لأنّه شأن المضمرات ؛ إذ لا تتبع إلا به ، ولمّا كان البدل فيه التأكيد كان فيهما البدل .

وأمّا بدل الاشتمال والبعض فيكون فيه ؛ لأنّهما ليسا بيان ذات الأوّل ، فلا يلزم فيه ما تقدّم ، نحو : ثوب زيد سرقته .

الخامس : إن كان المبدل ضميراً ، والبدل ظاهراً ، فقد اخْتُلِفَ فيه :

فذهب الأكثرون [١] إلى أنه يجوز في الغائب مطلقاً في جميع أقسام البدل ، وذلك كقولهم : مررتُ به المسكينِ ، وقوله :

إذا هي لم تستك بعود أراكةٍ
تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عودِ إسحلِ [٢]

على الخفض [٣] ، وهو كثيرٌ [٤] .

وأمّا في غيره فمنعوه في بدل الشيء من الشيء ، وجوّزوه في غيره من

---

(١) المفصّل : ١٥٨ ، شرحه لابن يعيش : ٣/ ٧٠ .

(٢) بيت من البحر الطويل لطفيل الغنويّ في (ديوانه : ٦٥) ، ونسب إلى عمر بن أبي ربيعة في (ملحق ديوانه : ٤٩٨) .

انظر : الكتاب : ١/ ٤٠ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٨٨ ، الإيضاح العضديّ : ١١٠ ، إيضاح شواهده : ١/ ٩٧ ، فرحة الأديب : ١٦٤ ، تحصيل عين الذهب : ١٠١ ، شرح شواهد الإيضاح : ٨٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ١/ ٧٩ ، المقاصد النحويّة : ٣/ ٣٢ .

(٣) أي : بخفض (عودِ إسحل) بدلاً من الهاء المجرورة بالباء (به) . والرواية المشهورة : (عودُ إسحل) بالرفع .

(٤) منه قول عديّ بن زيد العباديّ (ديوانه : ٣٥) :

ذريني إنّ أمركِ لن يُطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا

الأقسام [١] .

وذهب الأخفش [٢] إلىٰ جوازه مطلقاً في جميع أقسام البدل ، واحتجّ بالسماع والقياس ، أمّا القياس فبالحمل علىٰ ضمير الغيبة ، وهو متفقٌ عليه ، ولأنّ القصد في البيان بالبدل ليس إزالة اللبس ؛ لأنّ ضمير الغائب لا لبس فيه ، وقد امتنع ، ولذلك امتنعوا من نعته ، ورُدَّ [٣] بمنع عدم اللبس ؛ لأنّه قد يعود ملبسٌ ، فيلتبس ، وأمّا منع صفته فلعلّةٍ أخرىٰ ، وهو وقوعه موقع ما لا ينعت ، وهو الظاهر المعاد ، كما تقدّم ، بخلاف ضمير المخاطب والمتكلّم ، فلا لبس فيهما .

وجوّزه قطرب [٤] في البدل في الاستثناء ، فتقول [٨٩أ] : ما ضربتكم إلا زيداً ، ولذلك أجازه في قوله تعالىٰ : ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة: ١٥٠] جعل ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ في موضع جرٍ بدلاً من

(١) شرح المفصّل لابن يعيش : ٣ / ٧٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٦ .

(٢) شرح ألفيّة ابن معط لابن القوّاس : ٢/ ٨٠٦ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٧٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٦ ، شرح التسهيل : ٣/ ٣٣٤ ، المساعد : ٢/ ٤٣٢ ، الارتشاف : ٢/ ٦٢٢ .

(٣) الرادّ هو ابن عصفور في (شرح الجمل : ١/ ٢٩٠) .

(٤) الارتشاف : ٢/ ٦٢٢ .

﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ كأنّه قال : عليكم حجّةٌ إلا على الذين ، والمعنى : لئلا تكون حجّةٌ إلا على الذين ظلموا . وقال الأخفش[١] في قوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٢] : إنّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ بدلٌ من الضمير في ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ ، وقيل[٢] : هو رفعٌ بالابتداء ، والخبر في قوله : ﴿ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ .

أمّا بدل الشيء فلا يكون المتكلّم والمخاطب يبدل منهما الظاهر ؛ لما تقدّم ؛ لأنّ الظاهر دونهما في التعريف ، ولأنّه حكمه حكم الغائب ومغايرٌ للأوّل ، فلا يكون أيضاً على جهة التأكيد ؛ لأنّه يعطي بلفظه المنافرة .

وأمّا الغائب فيؤكّد به ، ويبدل منه ؛ لأنّهما غائبان .

وأمّا بدل الاشتمال فيكون فيه ؛ لأنّه ليس المراد البيان ، كقوله :

وما ألفيتني حلمي مضاعا[٣]

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٢٩٣ .

(٢) هذا رأي الزجّاج في (معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٢٣٢) .

(٣) عجز بيت من البحر الوافر لعديّ بن زيد . صدره :

ذريني إنّ أمرك لن يطاعا

انظر : ديوانه : ٣٥ ، الكتاب ١/٧٨، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ١/ ١٢٣ ، تحصيل عين الذهب : ١٢٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٩ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ١٩٢ ، الخزانة : ٥/ ١٩١ .

وكذلك بدل البعض ، قال :

أوعدني بالسجن والأداهمِ

رِجْلي ورجلي شثنة المناسمِ [١]

فقوله : (رجلي) بدلٌ من الياء في (أوعدني) .

وأمّا العكس فلا يكون كما ذكرنا ، فلا تقول : مررتُ بزيدٍ بك ، أو : بي ، ويجوز في الغائب ، وبدل الاشتمال ، وإن كان قد منع بعضهم [٢] أن يكون في الضمير اشتمالٌ [٣] ؛ قال : لأنّ الضمير لا يشتمل ، ولا يتبعّض ، وهو فاسدٌ ؛ لأنّه يحكم له بحكم ما يعود عليه .

وأمّا بدل الغلط فلا يلتفت فيه إلىٰ هذا ، بل يجوز مطلقاً .

وأمّا تمثيلُ الصور :

أمّا بدل الشيء منه فالتعريف فيه والتنكير : جاءني رجلٌ أخٌ له ، قال تعالىٰ :

---

(١) بيتان من مشطور الرجز للعديل بن الفرخ العجليّ .

انظر : مجالس ثعلب : ١/ ٢٧٤ ، إصلاح المنطق : ٢٢٦ ، شرح أبياته : ٤٠٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ : ١/ ١٢٤ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١٣ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ١٠ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ١٩٠ ، الخزانة : ٥/ ١٨٨ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩ .

(٣) في المخطوطة : (اشتمالاً) .

﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٦] ، و: ضربتُ قوماً رجالاً ونساءً ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿٣٢﴾ ﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢] ، وقال الشاعر :

وكنتُ كذي رِجْلين رِجْلٍ صحيحة
ورِجْلٍ رمى فيها الزمانُ فشلّت (١)

وتقول : جاءني أخوك زيدٌ ، وجاءني أخوك رجلٌ صالحٌ ، قال تعالى : ﴿ فَأُوْلَئِكَ (٢) لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴿٧٥﴾ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ [طه: ٧٥، ٧٦] ، وتقول : جاءني رجلٌ الأشدُّ شدّةً ، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣] .

وأمّا الظهور والإضمار : أمّا الظاهر من الظاهر فقد تقدّم ، تقول : زيدٌ رأيته إيّاه ، وزيدٌ مررتُ به به ، وتقول : مررتُ به المسكينِ ، وأكرمته الضعيفَ ، قال تعالى : ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ ﴾ [الرعد: ٢٥] ، وقال الشاعر :

(١) سبق تخريجه في (ص : ٧٠٠) .

(٢) في المخطوطة : (وأولئك)

على حالةٍ لو أنّ في القومِ حاتماً على جوده لضنَّ بالمالِ حاتمِ [١]

وتقول : أكرمتُ زيداً إيّاه ، ومررتُ بزيدٍ به .

وأمّا بدل البعض من الكلّ من جهة التعريف وضدّه فتقول : أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه ، وأكلتُ الرغيف ثلثه ، وضربتُ زيداً رأساً له ، وقطعتُ سارقاً اليدَ منه .

ومن جهة الإضمار تقول : ثلث الرغيف أكلته إيّاه ، فالهاء الأولىٰ علىٰ الرغيف ، والثانية علىٰ الثلث ، والمعنىٰ : ثلث الرغيف أكلته ، ثمّ أبدلت من ضمير الرغيف ، وفصلت به .

ومثله في التمثيل : الرغيف ثلثه أكلته إيّاه ، سواء كان الثلث بدلاً ، أو مبتدأ ، وتقول : الرغيف أكلته ثلثه ، وصرفتُ وجوهَها أوّلَها ، قال :

كأنّهُ ما حاجبيه مُعَيَّنٌ بِسوادِ [٢]

---

(١) بيت من البحر الطويل للفرزدق ، ورواية (ديوانه : ٦٠٣) :

علىٰ ساعةٍ لو كان في القوم حاتمٌ علىٰ جوده ضنّتْ به نفسُ حاتمِ

ولا شاهد فيه حينئذ .

انظر : اللمع : ٨٨ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩٠ ، شرح المفصّل : ٣/ ٦٩ ، شرح التسهيل : ٣/ ٣٣٢ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٣٣ ، المقاصد النحويّة : ٤/ ١٨٦ .

(٢) سبق تخريجه في (ص : ٦٠٣) .

فـ(ما) زائدةٌ . وتقول : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إيّاه .

وقد اختُلِفَ [١] في هذه الصورة وأمثالها ممّا يؤدّي إلى تكرار للظاهر ، فبعضهم منع ، وبعضهم [٨٩ب] أجاز ، فالمانع حمله على ذلك خلوّ الجملة الواقعة خبراً من ضميرٍ يعود على المخبر عنه ؛ لأنّه ليس فيها إلا ضمير (إيّاه) ، ولا يكون ؛ لأنّ المبدل لفعلٍ آخر ؛ لأنّه بتكرير العامل ، فهو مستأنف ، والمجوّزون يمنعون ذلك ، بل هو من تمام الأوّل ، أي : يعمل فيه الأوّل ، ولو سلّمنا لقلنا : إنّ الإعادة في الظاهر تنوب عن العائد ؛ لأنّه عائدٌ على المضاف ، ففيه تجوّزان : جعلُ الظاهر موضع المضمر ، وإعادته على المضاف ، وهو ضعيفٌ .

وقد منع ابن باب شاذ [٢] بدل المضمر من المضمر في بدل البعض من الكلّ .

وأمّا بدل الاشتمال فمن جهة التعريف والتنكير : أعجبتني الجاريةُ حسنُها ، وقال تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾[الزخرف : ٣٣] وقال :

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٨ـ٢٨٩ .

(٢) شرح المقدّمة المحسبة : ٢/ ٤٢٠ .

ورثتُ أبي أخلاقَهُ عاجل القِرى [١]

وتقول : أعجبتني جاريةٌ حسنها ، وأعجبتني الجارية وجهٌ لها ، وأعجبتني جاريةٌ حسنٌ لها ، قال :

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويتَهُ [٢]

أي : في ثواء حولٍ ثويته ، و (ثويته) في موضع الصفة لـ(ثواء) ، كما تقول : عجبت من ضربةٍ ضربتها ، وحَذَفَ ضمير البدل ، أو يكون حَذَفَ ضمير الصفة ، وتوسّع في ضمير البدل .

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل للفرزدق ، عجزه في (ديوانه : ٥٩) :

وَضربَ عراقيبِ المَتالي شبُوبُها

وعجزه عند سيبويه (الكتاب : ١/ ٢٢٥) : وَعَبطَ المَهاري كُومُها وشبُوبُها

وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحّاس : ١٢٢ ، و لابن السيرافيّ : ١/ ٥٠٣ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٨ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٤٧ .

(٢) صدر بيت من البحر الطويل للأعشى ، عجزه :

تُقضّى لباناتٍ ويسأم سائمُ

انظر : ديوانه : ١٢٧ ، الكتاب : ١/ ٤٢٣ ، المقتضب : ١/ ٢٧ ، الأصول في النحو : ٢/ ٤٨ ، الجمل للزجّاجيّ : ٢٦ ، تحصيل عين الذهب : ٣٩٦ ، نتائج الفكر في النحو : ٣١٧ ، رصف المباني : ٤٨٥ ، أمالي ابن الشجريّ : ٢/ ١٣٠ ، البسيط في شرح الجمل : ١/ ٢٣٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٥ ، المغني : ٦٥٨ ، شرح أبياته : ٧/ ٩١ .

ومن جهة الإضمار : علمُ زيدٍ أعجبني هو ، وحُسْنُ الجارية عجبت منها منه ، وجهلُ الزيدين كرهتهما إيّاه ، والجارية حسنهما أعجبني هو ، وتقول : حُسْنُ الجارية أعجبتني الجاريةُ هو ، وحُسْنُ الجارية عجبت من الجارية منه ، وتقول : الجارية أعجبني حسنها ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ [الكهف : ٦٣] .

وأمّا بدل الغلط فمن جهة التعريف وضدّه تقول : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، وبزيدٍ عمرٍو ، وبرجلٍ فاطمةَ ، وبالعكس ، ومن جهة الإضمار تقول : حمار الزيدين كرهتهما إيّاه ، وتقول : حمار الزيدين كرهت الزيدين إيّاه ، وتقول : الزيدان كرهتهما حمارهما .

الفصل الرابع

اعلم أنّ البدل لا يلتزم نوعاً من الأنواع ، أمّا الإفراد ومقابله فلا يكون إلا في بدل الشيء من الشيء ، فلذلك تقول : أكلت الأرغفةَ ثلثَ رغيفٍ منها ، وأهنتُ الإخوةَ زيداً منهم ، على مذهب أبي عليّ ، وكذلك التأنيث ومقابله ، والتعريف وضدّه .

وأمّا الإعراب فيجوز القطع فيه رفعاً ونصباً جوازاً حسناً بخلاف النعت ، ما عدا بدل الغلط ، فإنّه لايكون القطع ؛ لأنّه إن كان نصباً اقتضى التفسير ،

وليس المقصود ، وإن كان رفعاً ألبسَ ، واحتمل أن يكون غير غلطٍ .

وإذا قطع فلا يكون على المدح ولا ضدّه ؛ لأنّه ليس المراد الصفة ، ولا يبعد قصد المدح مراعاةً لأصل الصفة إن كان البدل صفة من شأنه أن يمدح بها ، كما تقدّم في : مررتُ به المسكين ، لكنّ الأصل القطع على التفسير والبيان وإضمار (أعني) ، كقوله :

وما غرّني(١) حوْزُ الرِّزاميِّ مِحْصَناً(٢)

وفي البعض كقولك : أكلت الرغيف ثلثه ، وكذلك بدل الاشتمال .

والقطع في المعرفة أقوى من القطع في النكرة ، والقطع في التبعيض أقوى من القطع في الإفراد ، كقولك : مررتُ برجلين رجل صالح ورجل طالح ، على معنى (أحدهما) ، قال تعالى : ﴿قَدْ كَانَ(٣) لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ [٩٠أ] اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران : ١٣] ، وقوله :

وساقيين مثلِ زيدٍ وجُعَلْ

---

(١) في المخطوطة : (وما ضرّني) .

(٢) صدر بيت من البحر الطويل ، عجزه :

عواشيَها بالجوّ وهو خصيبُ

وقد سبق تخريجه في (ص : ٥٤) .

(٣) في المخطوطة : (كانت) .

سَقْبانِ مشوقانِ مكنوزَ العَضَلْ (١)

وإذا ارتفع بالابتداء فالخبر محذوفٌ إلا أن يكون بعده ما يصحّ أن يبنىٰ عليه، فيكون هو الخبر .

والواقع بعد البدل إمّا ما يصحّ أن يبنىٰ علىٰ البدل ، وإمّا ما لا يصحّ أن يبنىٰ عليه ، فما يصحّ أن يبنىٰ عليه هو الذي يصحّ أن يكون في المعنىٰ له ، مثل أن يكون خبراً للمبدل ، أو حالاً منه ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً .

أمّا ما هو خبرٌ فكقولك : زيدٌ أخوك قائمٌ ، والرغيف ثلثه أكلته ، إلا أنّ في بدل الشيء من الشيء يضعف القطع في البدل ، وجعل ما بعده خبراً ؛ لوجهين :

أحدهما : انعقاد الكلام بجملتين مع إمكانه بواحدة . والثاني : عدم العائد علىٰ الأوّل .

ويجوز ؛ لأنّ الجملة هو الأوّل في المعنىٰ ، كقوله تعالىٰ : ﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة : ١ ، ٢] ، لكنّه حَسُنَ هنا ؛ لأجل الإبهام المقصود .

وأمّا في غيره فالرفع أحسن من النصب ، قال :

---

(١) بيتان من مشطور الرجز للحذلميّ .

انظر : الكتاب : ١/ ٢٢٦ ، شرح أبياته لابن السيرافيّ : ٢/ ٢٨ ، تحصيل عين الذهب : ٢٤٩ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٤٨ .

فما كان قيسٌ هلكُهُ هلكَ واحدٍ ولكنّه بنيانُ قومٍ تهدّما (١)

الرفع أكثر من النصب ، ولتشبيهه بما فيه الفعل ، علىٰ ما نذكره .

ومثال الحال من الفاعل قولك : ضرب عمراً زيدٌ أخوك قائماً ، وأُكِلَ السويقُ ثلثُهُ ملتوتاً .

أمّا في (بدل الشيء من الشيء) فيضعف الابتداء ؛ لما ذكرنا ، ولزيادةٍ ، وهو كون الجملة في موضع الحال بغير واوٍ ، ويقوىٰ في بدل البعض وأخيه ؛ لأجل الضمير الرابط القائم مقام الواو ، وربّما كان القطع أحسنَ من الإتباع تشبيهاً بقولك : رأيت زيداً أبوه أفضل منه ؛ لأنّ هذا المثال لا يكون فيه البدل كما تقدّم ، وهو يشبهه ؛ لأنّ المبتدأ غير الأوّل ، ومن سببه ، وما بعده له ، وكذلك في المفعول ، نحو : ضربت عمراً أخاك قائماً ، وبعتُ متاعك بعضه مطروحاً وبعضه مرفوعاً (٢) ، والحكم فيه علىٰ ما تقدّم في الفاعل .

وما ليس له إمّا أن يكون أجنبيّاً عمّا قبله ، أو يكون لما قبله ، وذلك إمّا

---

(١) بيت من البحر الطويل لعبدة بن الطبيب في (ديوانه : ٨٨) .

وانظر : الكتاب : ١/ ٧٧ ، تحصيل عين الذهب : ١٢٩ ، شرح المفصّل لابن يعيش : ٣/ ٦٥ ، الخزانة : ٥/ ٢٠٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ٧٦ .

للفعل العامل فيه ، أو للمصدر ، أو للفاعل ، أو المفعول ، وكلّ ذلك لا يصحّ بناؤه على البدل ؛ لأنّه ليس له .

أمّا ما هو منقطعٌ من الأوّل فقولك : مررتُ بزيدٍ أخيك أبوه أفضلُ منه ، وأمّا ما هو للمصدر فقولك : بعتُ متاعك بعضُهُ أعجلُ من بعض ، معناه : بعته بيعاً أعجلَ ، فهو وصفٌ للمصدر ، وحالٌ منه عند حذف الموصوف ، وما هو للفاعل كقولك : ضربتُ الناسَ بعضَهم قائماً وبعضَهم قاعداً[1] ، وما هو للمفعول كقولك : ضربَ النّاسَ القعودُ بعضَهم قياماً وبعضَهم قعوداً ، وما هو للفعل كقولك : ألزمت النّاسَ بعضَهم بعضاً[2] ، فـ(بعضاً) مفعولٌ ثانٍ للفعل ، وكذلك : عجبتُ من دفع الناسِ بعضِهم بعضاً ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥١] ،[3] ونحوه .

وقد تجيء صورٌ يحتمل فيها أن يكون للبدل ولغيره ، فيكون الوجهان ، كقولك : مررتُ بمتاعك بعضِهِ مطروحاً ، وبعضِهِ مرفوعاً ، فيحتمل

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الكتاب : ١/ ٧٦ .

(٣) ﴿ دِفاعُ اللّهِ ﴾ قراءة نافع وعاصم وأبي جعفر .
انظر : السبعة : ١٨٧ ، الحجّة لابن خالويه : ٩٩ ، الحجّة لأبي زرعة : ١٤٠ ، التيسير : ٨٢ .

المصدر ، كأنّك قلت : مررتُ ببعض متاعك مروراً مفروقاً ؛ لكونه مطروحاً ، ويحتمل أن يكون من البدل ، فإن أردت الأوّل [٩٠ب] لم يكن الرفع ، وإن أردت الثاني كان الرفع مع النصب ، وهما في الحُسْنِ كالنصب على المعنى الآخر ، والرفع فيهما أحسن من النصب كما تقدّم .

وكذلك قولك : جعلتُ متاعك بعضَهُ مرفوعاً وبعضَهُ مطروحاً ، يحتمل أن يكون بمعنى (صيَّرَ) ، فيكون مفعولاً ثانياً ، فلا يكون الرفع إذا بنيت الكلام على البعض ، ويحتمل أن يكون بمعنى (عملتُ) ، فيكون الرفع والنصب إذا بنيت على البعض أيضاً على ما تقدّم ، وأمّا إذا كانت بمعنى (صيّرَتُ) ، ولم تبنِ الكلام على البعض ، جاز الرفع على أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني ؛ لأنّها حينئذٍ تدخل على الابتداء والخبر بمنزلة (ظننتُ) [(١)] ، فكما تقول : ظننتُ زيداً أبوه قائمٌ ، فكذلك هذا ، قال الله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [إبراهيم: ٣٠] ، أي : وصيّروا أصنامهم للّه أنداداً ، فجعل الجملة في موضع الخبر ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٣٧] ، قرئ رفعاً ونصباً [(٢)] ، أمّا النصب فعلى البناء على البعض ، كأنّه قال : ويجعل بعض الخبيث

(١) الكتاب : ١/ ٧٧ ، الانتصار لسيبويه على المبرّد : ٨١ ـ ٨٢ .

(٢) لم أجد فيها سوى قراءة النصب لـ ﴿بَعْضَهُ﴾ . واللّه أعلم .

علىٰ بعضٍ ، وأمّا الرفع فعلىٰ البناء علىٰ الكلّ ، كأنّه قال : ويجعل الخبيث متراكماً بعضه علىٰ بعض .

وأمّا إن كانت بمعنىٰ (عملتُ) فلا تتعدّىٰ إلىٰ اثنين ، وبنيت الكلام علىٰ الكلّ ، كان الرفع ليس إلا علىٰ الحال ، كأنّك قلت : عملتُ متاعك وبعضه كذا ، وقال سيبويه [1] : والنصب في هذا أقوىٰ من الرفع إذا بنيت علىٰ البعض ، ولم تجعله للفعل ، بخلاف ما ليس فيه (جعل) ؛ قيل : لأنّه جعل احتمالات (جعل) كأنّها مقويةٌ للنصب من حيث كان النصب فيها أكبر من الرفع ، فكان الحكم للأكثر ، وهو ظاهر علّة سيبويه ، وفيه نظرٌ .

واحتمالات (جعل) هي أنّها تتصرّف علىٰ ثلاثة معانٍ ، وهي بالجملة إمّا أن تكون متعدّية إلىٰ واحدٍ ، فتكون بمعنىٰ : خلقتُ ، وعملتُ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام : ١] ، أو إلىٰ مفعولين أحدهما ليس الآخر ، فتكون بمعنىٰ : أسقطتُ ، وألقيتُ ، أو أحدهما هو الآخر ، وهو بمعنىٰ : صيّرتُ ، فتدخل علىٰ الابتداء والخبر .

وإذا كانت بمعنىٰ (صيّرتُ) فإمّا في الاعتقاد كقوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا

---

(١) الكتاب : ١ / ٧٧ .

﴿الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[الزخرف: ١٩]، وإمّا في الفعل، فتكون بمعنى النقل، كأنّك قلت: نقلتُ، كقولك: جعلتُ الطين خزفاً.

وإمّا في الثمانية كقولهم: جعلت حسني قبيحاً، وجعلت البصرة بغداداً.

واعلمْ أنّه لا يصحّ أن تكون جملة معمولة للأوّل في موضع البدل، كما كان في النعت؛ لوجهين:

أحدهما: أنّها تقدّر تقدير المشتقّ، والمشتقّ يقدّر تقدير الجامد؛ ليكون بدلاً، فيجتمع فيه تجوّزان.

والثاني: أنّ البدل يعمل فيه العامل الأوّل، فيصحّ أن يكون فاعلاً، والجملة لا تكون في موضع الفاعل بغير سابكٍ؛ لأنّها لا تضمر كما تقدّم.

وأمّا الصفة فلمّا كانت في حكم التمام كان الفاعل الموصوف، فإن كانت غير معمولة فهل يجوز البدل فيها؟ فتكون جملة بدلاً من جملة، فلا يبعد عندي جوازها، كما تتبع في العطف الجملة للجملة، وكتأكيد الجملة التأكيد اللفظيّ (١)، ومثاله ما تقدّم.

والقطع واجبٌ في ما وجب فيه في [٩١أ] النعت، كاختلاف العاملين كقولك: ضربتُ عمراً، ومررتُ بزيدٍ أخويك.

---

(١) انظر (البحر المحيط: ٩/ ٤٢٠)، فقد نقل أبو حيّان هذا النصّ عن هذا الكتاب.

ولاينبغي أن يتقدّم البدل على المبدل منه ؛أمّا في بدل الشيء منه فلايجوز ؛ لأنّه لا يدرى أيّهم هو المعتمد عليه ، وليس كالصفة ، وأمّا في بدل البعض فيظهر ، لكنّ الأحسن الإضافة ، فتقول : أكلت ثلث الرغيف ، ويضعف عدمٌ .

والأحسن أن لا يفصل بين البدل والمبدل منه ، وهو دون الصفة ؛ لأنّه ليس من التمام ، فيفصل بالظروف والصفات ومعمول الفعل : أكلتُ الرغيف في اليوم ثلثه ، وكقوله تعالى : ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً ۝٢ نِّصْفَهُ﴾ [المزمل: ٢، ٣] ، ونحو ذلك كثير .

(******)

نجز هذا الجزء بعون الله وتوفيقه ، ويليه في الجزء القادم إن شاء الله

(النوع الرابع من التوابع ، وهو عطف النسق)

الفهارس الفنيّة

١ ـ فهرس الآيات

الآيـــــة	السـورة ورقـم الآية	الصـفحة
﴿ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾	[الفرقان : ٧٣]	١٤٦
﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾	[الشعراء : ٢٣]	٣٩٨، ٣٧٨
﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾	[الشعراء : ٢٢٧]	٤١٢
﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾	[النمل : ٢٥]	١٩١
﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾	[النمل : ٨٧]	٦١١، ٢٠٩
﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ ﴾	[القصص : ٢٣]	١٤٩
﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾	[القصص : ٢٨]	٣٨٥
﴿ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا ﴾	[القصص : ٢٩]	٣٠٧
﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾	[القصص : ٦٢]	٤٥٣
﴿ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾	[الروم : ٤]	٤٩٤
﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾	[الروم : ٥١]	٢١٢
﴿ يَا بُنَيَّ ﴾	[لقمان : ١٣]	٢٦٢
﴿ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾	[لقمان : ٣٤]	٣٨٧
﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ ﴾	[الأحزاب : ٣١]	٣٧٥
﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾	[الأحزاب : ٣٥]	٣١٦
﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ ﴾	[سبأ : ٢٤]	٢٨٦
﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾	[فاطر : ٨]	٢١٥
﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾	[فاطر : ١١]	٢٠٩
﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾	[فاطر : ٢٧]	٥٧٩، ٥٦٨، ١٥١
﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم ﴾	[فاطر : ٣٧]	٦٠٦
﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ ﴾	[الصافات : ١١٣]	٥٥٦
﴿ وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾	[الصافات : ١٦٤]	٤٢٤
﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾	[ص : ٣٠]	٤٣٩

******

٢ـ فهرس الأحاديث

*****

٣ـ فهرس الأمثال وأقوال العرب

المثل أو القول	الصفحة
ـ عليه رجلاً ليسني	٢٩٨
ـ قبضت المالين أجمعين	٦٣٢
ـ القتل أنفىٰ للقتل	٣٠٩
ـ قد صرّحت بجدّان	١٨٠
ـ قد قامت الصلاة	٤٨١
ـ كلاهما تالفان	٦١٧
ـ كلاهما وتمراً	٦١٨
ـ كلّ الصيد في جوف الفرإ	٥٣٦, ٦٠٥, ٦٤٩
ـ لأمرّ بالصادق غير الكاذب	٧٨
ـ لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفه	٩٠
ـ لأن تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه	٤٧٧ ـ ٤٧٨
ـ لا أفعله ما أطّتِ الإبل	٤١٣
ـ اللّه أكبر اللّه أكبر	٥٨٤
ـ اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة	٣٨٨, ٤٠٥
ـ لقيته كفاحاً	١٤٣
ـ له بيت وشرف	٤٧٥
ـ ليس غير هذا الذي أمس	٤٢٦
ـ ما أنا بالذي قائل لك شيئاً	٤٢٦, ٤٣٢
ـ ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا	٢٩٥
ـ ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد	١٠٥
ـ ما كلّ بيضاء شحمة ، ولا سوداء فحمة	٦٦٦
ـ ما منهما مات حتّىٰ رأيته	٥٥٦
ـ مررت برجل ما شئت من رجل	١٢٥
ـ مررت بقاع عرفج كلّه	١٤١

المثل أو القول	الصفحة

*****

٤ ـ فهرس الأشعار (١)

---

(١) رتّبت الأبيات حسب الحروف الأبجديّة بادئاً بالرويّ الساكن ، ثمّ المفتوح ، ثمّ المضموم ، ثمّ المكسور ، وبحسب ترتيب البحور لدىٰ العروضيّين ، ومؤخراً القافية التي اتصل برويها هاءٌ .

(٢) الرواية الصحيحة للقافية هي : (خصيبُ) .

أوّل البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
		بِ		
بمنجرد قيد	مغربِ	الطويل	امرؤ القيس	١٢٠ , ١٣٧
محلتهم ذات	العواقبِ	الطويل	النابغة	٥٩٩
ولست بخير	الكلبِ	الطويل	حسان بن ثابت	٢٥١
كلاهما حين	رابي	البسيط	الفرزدق	٦١٥ , ٦١٧
وقصري شنج	الشعبِ	الهزج	أبو دواد الإياديّ	٥٦٣
صحيح النسر	القعبِ	الهزج	أبو دواد الإياديّ	٤٥١
		تُ		
ترىٰ أسيافهم	الكماةُ	الوافر	الفرزدق	٥٥٢
فإنّ الماء	طويتُ	الوافر	سنان بن الفحل	٣٤٧
		تِ		
لحا اللّه	فازبأرّتِ	الطويل	عمرو بن معديكرب	٥٢٧
بأيدي رجال	سلّتِ	الطويل	مختلف فيه	١٤٦
وكنت كذي	فشلّتِ	الطويل	كثيّر	٧٠٠ , ٧٠٨
وأيّ فتىً	استقلّتِ	الطويل	—	٥٣٦
فلا تحسب	كلّتِ	الطويل	—	٤٨١
ليسوا بأنذال	باللاتِ	الكامل	الأسود بن يعفر	٤٤٥
لا أبتغي	مماتي	الكامل	الأسود بن يعفر	٤٤٥
ولقد رأبت	والتي	الكامل	سلميّ بن ربيعة	٤٢٧ , ٤٤٤ ، ٤٥٨
وكأنّ في	فانهلّتِ	الكامل	مختلف فيه	٦٦٤
		جَ		
فيا ليتي	ولوجا	الوافر	ورقة بن نوفل	٢٣٨

---

(١) جعل المؤلف ـ رحمه الله ـ قافيته في (ص : ٣٦١) : (مالكِ) .

(٢) في ديوانه : (الأوداج) .

(١) في ديوانه : (أنالها) .

(١) قافيته في ديوانه : (مجمعا) .

(١) في ديوانه: (وقلوبِ).

(١) لم أستطع قراءة البيت في المخطوطة قراءةً ملائمة ، ولم أجده في مراجعي .

(١) الرواية الصحيحة لأوّل البيت هي : (رأيتُ الوليد بن اليزيد) .

(١) الرواية الصحيحة للقافية هي . (معدُّ) .

******

٥ ـ فهرس الأرجاز

******

٦ـ ثبت المصادر والمراجع

▬ **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة** / لعبداللطيف ابن أبي بكر الشَّرجيّ الزّبيديّ ، تحقيق : د/ طارق الجنابي ، ط١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

▬ **ابن الطراوة النحويّ** / للدكتور عيّاد بن عيد الثبيتيّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٣هـ ، من مطبوعات نادي الطّائف الأدبيّ .

▬ **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** / لأحمد بن محمّد ابن أحمد الدمياطيّ الشافعيّ ، ت ١١١٧هـ ، تصحيح : علي محمّد الضّبّاع ، مطبعة عبدالحميد أحمد حنفيّ ، مصر .

▬ **أحكام القرآن** / لأبي بكر محمّد بن عبدالله المعافريّ الإشبيليّ ، المعروف بـ(ابن العربيّ) ، ت ٥٤٣ هـ ، تحقيق : عليّ محمّد البجاويّ ، دار المعرفة ، بيروت .

▬ **أخبار أبي القاسم الزّجّاجيّ** / تحقيق : د/ عبدالحسين المبارك ، ١٤٠١هـ ، دار الحريّة للطباعة ، بغداد .

▬ **أخبار النحويّين البصريّين** / لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافيّ ، ت ٣٦٨هـ ، تحقيق : طه محمّد الزينيّ ، و محمّد عبد المنعم خفاجيّ ، ط١ ، سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ ، مصر .

▬ **أدب الكاتب** / لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، ت ٢٧٦هـ ، تحقيق : محمّد الداليّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٢هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

▬ **أدب الكتّاب** / لأبي بكر محمّد بن يحيى الصوليّ ، محمّد بهجة الأثريّ ، بغداد ، المكتبة العربيّة ، ١٣٤١هـ .

▬ **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب** / لأبي حيّان محمّد بن يوسف النحويّ ، تحقيق : د/ مصطفى أحمد النمّاس ، ط١ ، ١٤٠٤هـ/ ١٤٠٩هـ ، مطبعة المدنيّ ، مصر .

▬ **الأزمنة و الأمكنة** / لأبي عليّ أحمد بن محمّد المرزوقيّ ، ت ٤٢١هـ ،

حيدر أباد الهند ، ١٣٣٢هـ .

- **الأزهيّة في علم الحروف /** لعليّ بن محمّد الهرويّ ، ت ٤١٥هـ ، تحقيق : عبدالمعين الملوحيّ ، دار المعارف للطباعة ، دمشق ، سنة ١٤٠٢هـ .
- **أساس البلاغة /** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ، ت ٥٣٨هـ ، تحقيق : عبدالرحيم محمود ، دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ، عام ١٣٩٩هـ .
- **أسرار العربيّة /** لأبي البركات عبدالرحمن بن محمّد الأنباري ، ٥٧٧هـ ، تحقيق : محمّد بهجة البيطار ، من مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ، سنة ١٩٥٧م .
- **أسماء خيل العرب و انسابها و ذكر فرسانها /** لأبي محمّد الأعرابيّ الملقب بالأسود الغندجانيّ ، تحقيق : د/ محمّد علي سلطانيّ ، مؤسسة الرسالة .
- **أسماء خيل العرب و فرسانها /** لأبي عبدالله محمّد بن زياد الأعرابيّ ، ت ٢٣١هـ ، رواية أبي منصرر الجواليقيّ ، تحقيق : د/ نوري القيسيّ و د/ حاتم الضامن ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ ، ١٤٠٥هـ .
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّين/** لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليمانيّ ، ت ٧٤٣هـ ، تحقيق : د/ عبدالمجيد ذياب ، ط ١ ، سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة ، الرياض .
- **الأشباه والنظائر في النحو /** لأبي الفضل عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطيّ ، ت ٩١١هـ ، تحقيق : د/ عبدالعال سالم مكرم ، ط ١ / سنة ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيزوت .
- **الأشباه والنظائر من أشعار المتقدّمين والجاهليّة والمخضرمين /** للخالديّين : أبي بكر محمّد ، ت ٣٨٠هـ ، وأبي عثمان سعيد ، ت ٣٩٠هـ ، اِبنَيْ هاشم ، تحقيق : السيّد محمّد يوسف ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة .

▬ **الاشتقاق/** لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد ، ت ٣٢١ هـ ، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون ، نشر مكتبة الخانجيّ بمصر .

▬ **اشتقاق أسماء الله /** لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق عبدالحسين المبارك ، ١٣٩٤هـ ، مطبعة النّعمان ، النجف .

▬ **اشعار الشعراء الستة الجاهليّين /** اختيار أبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمريّ ، ت . . . هـ ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

▬ **الأشهب بن رميلة /** دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمود القيسيّ ، مستلّة من مجلّة معهد المخطوطات العربيّة ، م ١ ، ج ١ ، شهر ربيع الأوّل ـ شعبان ١٤٠٢هـ .

▬ **الإصابة في تمييز الصحابة /** لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ ، ت ٨٥٢ هـ ، تحقيق : د/ طه محمّد الزينيّ ، ط ١ ، مكتبة الكلّيات الأزهريّة ، مصر .

▬ **إصلاح الخلل الواقع في الجُمَل للزّجّاجيّ /** لعبدالله بن محمّد بن السِّيْد البطليوسيّ ، ت ٥٢١هـ ، تحقيق د/ حمزة عبدالله النشرتيّ ، ط١ ، ١٣٩٩هـ ، دار النصر للطباعة الإسلاميّة ، مصر .

▬ **إصلاح المنطق /** ليعقوب بن إسحاق بن السّكّيت ، ت ٢٤٤هـ ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، ط ٤ ، سنة ١٩٨٧م ، دار المعارف ، مصر .

▬ **الأصمعيّات /** لأبي سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعيّ ، ت ٢١٦ هـ ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، ط ٥ ، دار المعارف ، مصر .

▬ **الأصول في النحو /** لمحمّد بن سهل النحوي المعروف بأبي بكر بن السّرّاج ، تحقيق : عبدالحسين الفتليّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

▬ **الأضداد /** لمحمّد بن القاسم الأنباري ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٠م .

▬ **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم /** لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ، ت ٣٧٠هـ ، من منشورات دار الحكمة ، دمشق .

▬ **إعراب القرآن /** لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس ، ت ٣٣٨هـ ، تحقيق : د/ زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م ، من منشورات ديوان الأوقاف بالعراق .

▬ **الأغاني /** لأبي الفرج علي بن الحسن الأصفهانيّ ، ت ٣٥٦هـ ، دار صعب ، بيروت .

▬ **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب /** لأبي محمّد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسيّ ، ت ٥٢١هـ ، تحقيق : مصطفى السقا والدكتور / حامد عبدالمجيد ، سنة ١٩٨٣ م ، مطابع الهيئة المصريّة العامّة للكتاب .

▬ **أمالي ابن الشجريّ/** لأبي السعادات هبة الله بن عليّ الحسنيّ العلويّ ، ت ٥٤٢هـ ، تحقيق : د/ محمود محمّد الطناحيّ ، ط ١ ، سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م ، مطبعة المدنيّ ، مصر .

▬ **أمالي السهيليّ/** لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيليّ ، ت ٥٨١هـ ، تحقيق : د/ محمّد إبراهيم البنّا ، ط ١ ، سنة ١٣٩٠هـ ، مطبعة السعادة ، مصر .

▬ **الأمالي النحويّة (أمالي القرآن الكريم) /** لأبي عمرو عثمان بن عمر الكرديّ ، المعروف بـ(ابن الحاجب) ، ت ٦٤٦ هـ ، تحقيق : هادي حسن حمّوديّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

▬ **أمثال العرب /** للمفضّل بن محمّد الضبّيّ ، ت ١٧٨ هـ ، تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ ، دار الرائد العربيّ ، بيروت .

▬ **إنباه الرواة على أنباه النحاة /** لأبي الحسن علي بن يوسف القفطيّ ، ت ٦٢٤هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، مطابع الهيئة المصريّة العامّة

للكتاب ، ١٤٠١هـ .
- **الانتصار لسيبويه على المبرّد** / لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن ولاد التميميّ النحويّ ، ت ٣٣٢هـ ، تحقيق : د/ زهير عبدالمحسن سلطان ، ط١ ، ١٤١٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**/ لأبي البركات عبدالرحمن بن محمّد الأنباريّ ، ت ٥٥٧هـ ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبدالحميد ، ط ٣ ، ١٩٥٣م ، مطبعة حجازيّ ، القاهرة .
- **الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية**/ نشر : لويس شيخو ، سنة ١٨٨٦م ، مطبعة الآباء اليسوعيّين ، بيروت .
- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**/ لأبي محمّد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ ، ت ٧٦١هـ ، ط ٣ ، سنة ١٤٠٧هـ ، دار إحياء العلم ، بيروت .
- **إيضاح الشعر** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : أ. د/ حسن هنداويّ ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ، دار القلم ، دمشق .
- **إيضاح شواهد الإيضاح** / لأبي عليّ الحسن بن عبدالله القيسيّ ، من علماء القرن السادس الهجريّ ، تحقيق : د/ محمّد بن حمود الدعجانيّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت .
- **الإيضاح العضديّ** /لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ حسن الشاذليّ فرهود ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ ، دار العلوم ، الرياض .
- **الإيضاح في شرح المفصّل** / لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ، ت ٦٤٦هـ ، تحقيق د/ موسى بنّاي العليليّ ، ١٩٨٢م ، مطبعة العاني ، بغداد .
- **البحر المحيط** / لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ النحويّ ، ت ٧٥٤هـ ، عناية عرفان العشّا حسونة ، ١٤١٢هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- **البديع في علم العربيّة** / لأبي السعادات مجدالدين المبارك بن محمّد بن

الأثير الجزريّ ، ت ٦٠٦هـ ، رسالةٌ نال بها درجة الدكتوراه صالح بن حسين العايد ، سنة١٤٠٦هـ ، كلية اللغة العربيّة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة ، الرياض .

- **البرهان في علوم القرآن** / لبدرالدين محمّد بن عبدالله الزركشيّ ، ت ٧٩٤هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت .
- **البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ** / لعبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيليّ المعروف بـ(ابن أبي الربيع) ، ت ٦٨٨هـ ، تحقيق : د/ عيّاد بن عيد الثبيتيّ ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة** / لجلال الدين عبدالرحمن ابن الكمال أبي بكرالسيوطيّ ، ت ٩١١هـ ، تحقيق : أحمد زكيّ ، دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، سنة ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م .
- **البلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة** / لمجدالدين محمّد بن يعقوب الفيروزأباديّ ، ت ٨١٧هـ ، تحقيق : محمّد المصريّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، جمعيّة إحياء التراث الإسلاميّ ، الكويت .
- **البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث** / لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمّد الأنباريّ ، ت٥٧٧هـ ، تحقيق: د/ رمضان عبدالتوّاب ، سنة ١٩٧٠م ، مطبعة دار الكتب ، مصر .
- **البيان في غريب إعراب القرآن** / لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمّد الأنباريّ ، ت ٥٧٧هـ ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، سنة ١٤٠٠هـ .
- **تاويل مشكل القرآن** / لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ ، ت ٢٧٦هـ ، نشر السيّد أحمد صقر ، ط٢ ، ١٩٧٣م ، دار التراث ، القاهرة .
- **تاريخ بغداد** / لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغداديّ ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت .
- **تاريخ العلماء النحويّين** / لأبي المحاسن المفضّل بن محمّد التنوخيّ

المعرّي ، ت ٤٤٢هـ ، تحقيق : د/ عبدالفتّاح الحلو ، مطابع دار الهلال ، الرياض ، ١٤٠١هـ .

▬ **التبصرة والتذكرة** / لأبي محمّد عبدالله بن عليّ الصيمريّ ، تحقيق : د/ فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، ط١ ، سنة ١٤٠٢هـ ، دار الفكر ، دمشق .

▬ **التبيان في إعراب القرآن** / لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ ، ت ٦١٦ هـ ، تحقيق : عليّ محمّد البجاويّ ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ ، مصر .

▬ **التبيان في علم المعاني والبديع والبيان** / لشرف الدين حسين بن محمّد الطيبيّ ، ت ٧٣٤ هـ ، تحقيق : الدكتور هادي عطيّة مطر الهلاليّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

▬ **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** / لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمريّ ، ت ٤٧٦هـ ، تحقيق : د . زهير عبدالمحسن سلطان ، ط ٢ ، سنة ١٤١٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

▬ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** / لأبي محمّد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ ، ت ٦٧١هـ ، تحقيق : د/ عبّاس مصطفى الصالحيّ ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت .

▬ **التخمير** / للقاسم بن الحسين الخوارزميّ ، ت ٦١٧هـ ، تحقيق : د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، ط ١ ، سنة ١٤١٠هـ ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت .

▬ **تذكرة النحاة**/ لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ النحويّ ، ت ٧٥٤هـ ، تحقيق : د/ عفيف عبدالرحمن ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

▬ **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** / لأبي حيّان محمّد بن

يوسف الأندلسيّ النحويّ ، ت ٧٥٤هـ ، تحقيق : أ. د/ حسن هنداويّ ، ط ١ ، سنة ١٤١٨هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** / لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق : محمّد كامل بركات ، سنة ١٣٨٧هـ ، دار الكتاب العربيّ ، القاهرة .
- **التصريح بمضمون التوضيح**/ لخالد بن عبدالله الأزهريّ ، ت ٩٠٥ هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- **تعليق من أمالي ابن دريد**/ لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد ، ت ٣٢١هـ ، تحقيق : السيّد مصطفى السنوسيّ ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون ، الكويت .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ عوض بن حمد القوزيّ ، ط١ ، ١٤١٠هـ ، مطبعة الأمانة بمصر .
- **التعليقات والنوادر** / لأبي عليّ هارون بن زكريّا الهجريّ ، تحقيق : حمود الحماديّ ، ط ١ ، ١٩٨٠م ، دار الرشيد ، بغداد .
- **تفسير أرجوزة أبي نواس** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق : محمّد بهجة الأثريّ ، ط ٢ ، سنة ١٤٠٠هـ مطبعة المفيد الجديدة ، دمشق .
- **تفسير رسالة أدب الكاتب** / لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق : د/ عبدالفتّاح سليم ، ط١ ، ١٩٩٣م ، معهد المخطوطات العربيّة ، القاهرة .
- **تفسير الطبريّ ، المسمّى (جامع البيان في تأويل القرآن)** / لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبريّ ، ت ٣١٠هـ ، ط ١ ، سنة ١٤١٢هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
- **التفسير الكبير ، المسمّى (مفاتيح الغيب)**/ لمحمّد بن عمر الرازيّ ،

ت ٦٠٦هـ ، ط ١ ، سنة ١٤١١هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
▬ **التكملة** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ حسن شاذلي فرهود ، ط ١ ، سنة ١٤٠١هـ ، شركة الطباعة العربيّة السعوديّة ، الرياض .
▬ **التمام في تفسير أشعار هذيل** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق: أحمد القيسيّ وخديجة الحديثيّ وأحمد مطلوب ، ط١ ، سنة ١٣٨١هـ ، مطبعة العاني ، بغداد .
▬ **تمثال الأمثال** / لأبي المحاسن محمّد عليّ العبدريّ الشيبيّ ، ت ٨٣٧هـ ، تحقيق : د/أسعد ذبيان ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ، دار المسيرة ، بيروت .
▬ **التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح** / لأبي محمّد عبداللّه بن برّي المصريّ ، ت ٥٨٢ هـ ، تحقيق : عبدالعليم الطحاويّ، ط ١ ، سنة ١٩٨١م ، مطبعة دار الكتب المصريّة .
▬ **التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنّفات** / لأبي القاسم عليّ بن حمزة البصريّ ، تحقيق : عبدالعزيز الميمنيّ الراجكوتيّ ، دار المعارف بمصر .
▬ **تهذيب إصلاح المنطق** / لأبي زكريا يحيى بن عليّ التبريزيّ ، ت ٥٠٢هـ ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، ط ١ ، سنة ١٤٠٣هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
▬ **تهذيب اللغة** / لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ ، ت٣٧٠هـ ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، الدار المصريّة ، القاهرة ١٩٦٤م / ١٩٧٦م .
▬ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**/ لحسن بن قاسم المراديّ ، ت ٧٤٩هـ ، تحقيق : د/ عبدالرحمن عليّ سليمان ، ط ٢ ، مكتبة الكلّيات الأزهريّة .
▬ **التوطئة في النحو** / لأبي عليّ عمر بن محمّد الشلوبين ، ت ٦٥٤هـ ، تحقيق : يوسف أحمد المطوّع ، ١٩٧٣م ، دار التراث العربيّ ، القاهرة .

- **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ) /** لأبي عبدالله محمّد بن أحمد القرطبيّ ، ت ٦٧١هـ ، دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، سنة ١٣٨٧هـ .
- **الجمل في النحو /** لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق : د/ علي توفيق الحمد ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت .
- **جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام /** لأبي زيد محمّد بن أبي الخطّاب القرشيّ ، ت ١٧٠هـ ، تحقيق : محمّد علي الهاشميّ ، سنة ١٤٠١هـ ، مطابع جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة ، الرياض .
- **جمهرة الأمثال /** لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكريّ ، ت بعد ٣٩٥هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش ، ١٣٨٤هـ ، المؤسّسة العربيّة الحديثة ، القاهرة .
- **الجمهرة في اللغة /** لأبي بكر محمّد بن الحسن الأزديّ ، المعروف بـ« ابن دريد » ، ت ٣٢١ هـ ، مؤسسة الحلبيّ ، القاهرة .
- **الجنى الداني في حروف المعاني/** لحسن بن قاسم المراديّ ، ت ٧٤٩هـ، تحقيق : د/ طه محسن ، ط ١ ، مطابع دار الكتب ، الموصل .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب/** لعلاء الدين الإربليّ ، تحقيق : د/ حامد أحمد نيل ، سنة ١٤٠٤هـ ، مطبعة السعادة ، القاهرة .
- **الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب /** لأبي إدريس يحيى بن حمزة العلويّ ، ت ٧٤٥هـ ، تحقيق : عبدالعزيز بن عبدالمحسن أبا نميّ ، رسالة دكتوراه ، سنة ١٤١٦هـ ، كلّيّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة .
- **الحجّة في القراءات السبع /** لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ، ت ٣٧٠هـ ، تحقيق : د/ عبدالعال سالم مكرم ، ط٣، سنة ١٣٩٩هـ ، دار الشروق ، بيروت .
- **حجّة القراءات /** لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمّد بن زنجلة ، تحقيق :

سعيد الأفغانيّ ، ط٢، سنة ١٣٩٩هـ ،مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- **الحجّة للقرّاء السبعة** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ تحقيق : بدرالدين قهوجيّ ، وبشير جويجاتيّ ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق .
- **حروف المعاني** / لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق : د/ علي توفيق الحمد ، ط١ ، سنة ١٤٠٤هـ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت .
- **الحلل في شرح أبيات الجمل**/ لعبدالله بن محمّد بن السيد البطليوسيّ ، ت ٥٢١هـ ، تحقيق : د/ مصطفى إمام ، ط١ ، ١٩٧٩م ، مطبعة الدار المصريّة ، القاهرة .
- **الحماسة**/ لأبي تمام حبيب بن أوس الطائيّ ، ت ٢٣١هـ ، تحقيق : د/ عبدالله بن عبد الرحيم العسيلان ، نشر: جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٤٠١هـ . دار الهلال ، الرياض .
- **الحماسة**/ لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتريّ ، ت ٢٨٤هـ ، تحقيق : كمال مصطفى ، سنة ١٣٤٨هـ ، المطبعة الرحمانيّة ، القاهرة .
- **الحماسة البصريّة** / لعليّ بن أبي الفرج بن الحسن البصريّ ، ت نحو ٦٥٨هـ ، تحقيق : مختار الدين أحمد ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** / لعبدالقادر بن عمر البغداديّ ت ١٠٩٣هـ ، تحقيق: عبدالسلام هارون ، ط ٢ ، سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- **الخصائص** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق: محمّد عليّ النجّار ، ط٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت .
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع**/ لأحمد بن الأمين الشنقيطيّ ، ط٢ ، ١٣٩٣هـ ، دار المعرفة ، بيروت .

▬ **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون** / لأحمد بن يوسف المعروف بـ(السمين الحلبيّ) ، تحقيق : أ.د/ أحمد محمّد الخرّاط ، ط١ ، سنة ١٤٠٦ـ١٤٠٨هـ ، دار القلم ، دمشق .
▬ **درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ** / لأبي محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ ، ت ٥١٦هـ ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
▬ **الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة** / لحمزة بن الحسن الأصبهانيّ ، ت ٣٦٠ هـ ، تحقيق : د/ عبدالمجيد قطامش ، القاهرة ، سنة ١٩٧١م .
▬ **دقائق التصريف**/ للقاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب ، تحقيق : الدكاترة / أحمد ناجي القيسيّ وحاتم الضامن وحسين تورال ، ط١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ ، بغداد . ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
▬ **ديوان ابن مقبل** / تحقيق : عزّة حسن ، سنة ١٣٨١هـ ، مديريّة إحياء التراث القديم ، دمشق .
▬ **ديوان أبي الأسود الدؤليّ** / صنعة أبي سعيد السكريّ ، ت ٢٧٥ هـ ، تحقيق : محمّد حسن آل ياسين ، ط ١ ، سنة ١٩٧٤م ، دار الكتاب الجديد ، بيروت .
▬ **ديوان أبي دواد الإياديّ** / تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربيّ) ،سنة ١٩٥٩م ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
▬ **ديوان أبي النجم العجليّ** / صنعة : علاء الدين أغا ، من منشورات النادي الأدبيّ ، الرياض ، سنة ١٤٠١هـ ، مطابع الفرزدق .
▬ **ديوان الأسود بن يعفر** / تحقيق :د/ نوري القيسيّ ، سنة ١٣٨٨هـ ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد .
▬ **ديوان الأعشى الكبير**/ تحقيق : د/ محمّد محمّد حسين ،سنة ١٩٥٠م ، مكتبة الآداب ، القاهرة .
▬ **ديوان أعشى همدان**/ تحقيق : د/ حسن عيسى أبو ياسين ، ط١ ، سنة

١٤٠٣هـ ، دار العلوم ، الرياض .
- **ديوان الأفوه الأوديّ** / ضمن كتاب (الطرائف الأدبيّة) ، لعبدالعزيز الميمنيّ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
- **ديوان امرئ القيس** / تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٣ ، دار المعارف بمصر .
- **ديوان أميّة بن أبي الصلت**/ شرح :سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، سنة١٩٨٠م ،دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- **ديوان أوس بن حجر** / نشر: محمّد يوسف نجم ، سنة ١٩٦٠م ، دار صادر ، بيروت .
- **ديوان البحتريّ** / تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ ، سنة ١٩٦٣م ، دار المعارف ، القاهرة .
- **ديوان تأبط شرّاً وأخباره** / جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر ، ط ١ ، سنة ١٤٠٤هـ ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت .
- **ديوان جرير**/ شرح محمّد بن حبيب ، تحقيق : نعمان محمّد أمين طه ، دار المعارف ، مصر.
- **ديوان حسان بن ثابت** / تحقيق : د/ سيد حنفي حسنين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م .
- **ديوان الحطيئة**/ تحقيق: د/ نعمان محمّد أمين طه ، ط١، سنة ١٤٠٧هـ ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة .
- **ديوان حُمَيْدِ بن ثور الهلاليّ**/ تحقيق : عبدالعزيز الميمنيّ ، الدار القوميّة للطباعة ، القاهرة .
- **ديوان الخرنق بنت بدر** /رواية : أبي عمرو بن العلاء ، تحقيق : يسري عبدالغني عبدالله ، ط ١ ، سنة ١٤١٠هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت.
- **ديوان الخنساء** / شرح أبي العبّاس أحمد بن يحيى (ثعلب) ، ت ٢٩١هـ ، تحقيق : د/ أنور أبو سليم ، ط ١ ، سنة ١٤٠٩هـ ، دار عمّار ،

عمّان ، الأردن .
■ **ديوان دريد بن الصمّة القشيريّ** / تحقيق : الدكتور / عمر عبدالرسول ، دار المعارف بمصر .
■ **ديوان ذي الرمّة** / تحقيق : د/ عبدالقدوس أبو صالح ، ط ٣ ، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
■ **ديوان رؤبة بن العجّاج** / تصحيح : وليم بن الورد البروسي ، ط ٢ ، سنة ١٤٠٠هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
■ **ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائيّ** / تحقيق : د/ عادل سليمان جمال ، ط ٢ ، سنة ١٤١١هـ ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة .
■ **ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبيانيّ** / تحقيق : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر .
■ **ديوان الطرمّاح** / تحقيق : د/ عزّة حسن ، من مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم ، دمشق ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
■ **ديوان طفيل الغنويّ** / نشر : كرنكو ، ١٩٢٧م ، لندن .
■ **ديوان عبيد بن الأبرص** / تحقيق وشرح : د/ حسين نصّار ، ط ١ ، سنة ١٣٧٧هـ ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ ، مصر .
■ **ديوان العجّاج** / تحقيق : عبدالحفيظ السطلي ، سنة ١٩٧١م ، المطبعة التعاونية ، دمشق .
■ **ديوان عديّ بن زيد العباديّ** / جمع : محمّد جبّار المعيبد ، منشورات وزارة الثقافة والإشاد ، بغداد ، سنة ١٩٦٥م .
■ **ديوان العرجيّ** / تحقيق : خضر الطائيّ ورشيد العبيديّ ، سنة ١٩٥٦م ، الشركة الإسلاميّة للطباعة ، بغداد .
■ **ديوان علقمة الفحل** / شرح : السيّد أحمد صقر ، سنة ١٣٥٣هـ ، المكتبة المحموديّة التجاريّة ، القاهرة .
■ **ديوان عمر بن أبي ربيعة** / تحقيق : فوزي عطويّ ، ط ١ ، سنة

١٩٧١م ، الشركة اللبنانيّة للكتاب ، بيروت .
▬ **ديوان عنترة** / تحقيق محمّد سعيد مولويّ ، ط ٢ ، سنة ١٤٠٣هـ ، المكتب الإسلاميّ ، بيروت .
▬ **ديوان الفرزدق** / تحقيق : علي فاعور ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
▬ **ديوان القتّال الكلابيّ** / تحقيق : إحسان عبّاس ، سنة ١٣٨١هـ ، دار الثقافة ، بيروت .
▬ **ديوان القطاميّ** / تحقيق : إبراهيم السامرائيّ وأحمد مطلوب ، سنة ١٩٦٠م ، دار الثقافة ، بيروت .
▬ **ديوان قيس بن الخطيم** / دار صادر ، بيروت ، سنة ١٩٦٧م .
▬ **ديوان كثيّر عزّة** / تحقيق : إحسان عبّاس ، سنة ١٩٧١م ، دار الثقافة ، بيروت .
▬ **ديوان كعب بن زهير** / صنعة : السكّريّ ، تحقيق : د/ مفيد قميحة ، ط١ ، سنة ١٤١٠هـ ، دار المطبوعات الحديثة ، جدة .
▬ **ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ** / تحقيق : سامي العاني ، ١٩٦٦م ، مطبعة المعارف ، بغداد .
▬ **ديوان لقيط بن يعمر الإياديّ** / رواية أبي المنذر هشام بن محمّد السائب الكلبيّ ، ت ٢٧٥هـ ، تحقيق : خليل إبراهيم العطيّة ، ط ١ ، سنة ١٩٧٠م ، وزارة الإعلام ، بغداد .
▬ **ديوان المتلمّس** / نشر : حسن كامل الصيرفيّ ، ١٩٧٠م ، معهد المخطوطات العربيّة ، القاهرة .
▬ **ديوان المثقّب العبديّ** / نشر : حسن كامل الصيرفيّ ، ١٩٧١م ، معهد المخطوطات العربيّة ، القاهرة .
▬ **ديوان مجنون ليلى** / جمع وتحقيق : عبدالستّار أحمد فرّاج ، دار مصر للطباعة ، القاهرة .

▬ **ديوان مسكين الدارميّ** / تحقيق : خليل العطيّة ، وعبدالله الجبوريّ ، سنة ١٩٧٠م ، دار البصريّ ، بغداد .

▬ **ديوان النابغة الذبيانيّ** / تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر .

▬ **ديوان الهذليّين** / نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر ، القاهرة ، سنة ١٣٨٤هـ .

▬ **ديوان يزيد بن مفرّغ الحميريّ** / تحقيق : د/ عبدالقدوس أبو صالح ، سنة ١٣٩٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

▬ **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**/ لأبي عبدالله محمّد بن محمّد المراكشيّ ، ت ٤٧٦هـ ، تحقيق : إحسان عبّاس ، ومحمّد بن شريفة ، سنة ١٩٦٤م ، دار الثقافة ، بيروت .

▬ **رصف المباني في شرح حروف المعاني** /لأحمد بن عبدالنور المالقيّ ، ت ٧٠٢هـ ، ط٢ ، سنة ١٩٨٥م ، دار العلم ، دمشق .

▬ **الزاهر في معاني كلمات الناس** / لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : د/ حاتم صالح الضامن، دار الرشيد ، بغداد .

▬ **زهر الأكم في الأمثال والحكم** / للحسن اليوسيّ ، ط١، سنة ١٤٠١هـ ، منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب ، المغرب .

▬ **الزهرة** / لأبي بكر محمّد بن داود الأصبهانيّ ، ت ٢٩٧هـ ، تحقيق : د/ إبراهيم السامرّائيّ ،ط٢، سنة١٤٠٦هـ ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن .

▬ **السبعة في القراءات** / لأبي بكر أحمد بن موسىٰ بن العبّاس بن مجاهد التميميّ ، ت ٣٢٤هـ ، تحقيق : د/ شوقي ضيف ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة .

▬ **سرّ صناعة الإعراب** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢هـ، تحقيق : أ. د/ حسن هنداويّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٥هـ ، دار القلم ، دمشق .

▬ **سنن أبي داود (ضمن : الكتب الستّة وشروحها)** / لأبي داود

سليمان بن الأشعث السجستانيّ ، ت ٢٧٥هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .

▬ **سنن ابن ماجه (ضمن : الكتب الستّة وشروحها) /** لأبي عبدالله محمّد بن يزيد الربعيّ ، ت ٢٧٣هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .

▬ **سنن الترمذيّ (ضمن : الكتب الستّة وشروحها) /** لأبي عيسىٰ محمّد بن عيسىٰ الترمذيّ ، ت ٢٧٩هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .

▬ **سنن الدارميّ (ضمن : الكتب الستّة وشروحها) /** لأبي محمّد عبدالله بن عبدالرحمن الدارميّ ، ت ٢٥٥هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .

▬ **السيرافي النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه /** للدكتور / عبدالمنعم فائز ، ط١ ، سنة ١٤٠٣هـ ، دار الفكر ، دمشق .

▬ **شرح أبيات إصلاح المنطق/** لأبي محمّد يوسف بن أبي سعيد السيرافيّ ت ٣٨٥ هـ ، تحقيق : ياسين محمّد السواس ، ط١ ، سنة ١٤١٢هـ ، الدار المتّحدة ، دمشق .

▬ **شرح أبيات سيبويه /** لأبي محمّد يوسف بن أبي سعيد السيرافيّ ، ت ٣٨٥ هـ ، تحقيق : د/ محمّد علي سلطانيّ ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

▬ **شرح أبيات مغني اللبيب /** لعبدالقادر بن عمر البغداديّ ، ت ١٠٩٣هـ تحقيق : عبدالعزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقّاق ، ط ١ ، سنة ١٣٩٣هـ ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق .

▬ **شرح أشعار الهذليّين /** لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكّريّ ، تحقيق : عبدالستّار أحمد فرّاج ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة .

▬ **شرح ألفيّة ابن معطي /** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعينيّ ، ت ٧٧٩هـ ، تحقيق : عبدالله بن عمر حاج إبراهيم ، رسالة دكتوراه ، سنة ١٤١٧هـ ، كلّيّة اللغة العربيّة ، جامعة أمّ القرىٰ ، مكّة المكرّمة .

▬ **شرح ألفيّة ابن معطي /** لأبي الفضل عبدالعزيز بن جمعة بن القوّاس الموصليّ ، ت ٦٩٦هـ ، تحقيق : د/ علي موسىٰ الشوملي ، ط١ ، سنة ١٤٠٥هـ ، مطابع الفرزدق ، الرياض .

▬ **شرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ** / لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ ، ت ٦١٦هـ ، تحقيق : عبدالرحمن بن عبدالله الحميديّ ، رسالة دكتوراه ، سنة ١٤٠٩هـ ، كلّيّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة .

▬ **شرح التسهيل** / لجمال الدين محمّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق : د/ عبدالرحمن السيّد ، و د/ محمّد بدوي المختون رحمه الله ، ط١ ، سنة ١٤١٠هـ ، هجر للطباعة ، القاهرة .

▬ **شرح جُمَلِ الزّجّاجيّ** / لعليّ بن مؤمن بن عصفور الإشبيليّ ، ت ٦٦٩هـ ، تحقيق : د/ صاحب أبو جناح ، سنة١٤٠٠هـ ، مطابع مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل .

▬ **شرح ديوان جرير**/ لمحمّد إسماعيل الصاوي ، دار الأندلس ، بيروت .

▬ **شرح ديوان طرفة بن العبد**/ شرح : د/ سعدي الضنّاويّ ، ط ١ ، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

▬ **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ** / تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، ط ٢ ، سنة ١٩٨٤م ، مطبعة حكومة الكويت .

▬ **شرح شعر زهير بن أبي سلمى**/ لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب ، ت ٢٩١ ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، ط ١ ، سنة ١٤٠٢هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

▬ **شرح شواهد الإيضاح** / المنسوب خطأً[1] لأبي محمّد عبدالله بن برّيّ المصريّ ، ت ٥٨٢هـ ، تحقيق : د/ عيد مصطفى درويش ، المطابع الأميريّة ، القاهرة ، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

▬ **شرح شواهد الشافية** / لرضيّ الدين محمّد بن الحسن الإستراباذيّ ،

---

(١) الصحيح أنّه لأبي بكر محمّد بن عبدالملك بن السرّاج الشنتريني الأندلسيّ المتوفّى سنة ٥٤٩هـ حيث ورد في الكتاب نفسه [ص : ٢٢٦] ما نصّه : « قال مصنّفه أبو بكر محمّد بن عبدالملك النحويّ » ، وهناك أدلّة أخرى .

كان حيّاً سنة ٦٨٦هـ ، تحقيق : محمّد نور الحسن ، محمّد الزفزاف ، محمّد محيي الدين عبدالحميد ، سنة ١٣٩٥هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .

- **شرح القصائد التسع المشهورات/** لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن النحّاس ، ت ٣٣٨هـ ، تحقيق : أحمد خطّاب ، سنة ١٣٩٣هـ ، دار الحريّة ، بغداد .
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات/** لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباري ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، ط ٤ ، سنة ١٤٠٠هـ ، دار المعارف ، مصر .
- **شرح الكافية البديعية /** لعبدالعزيز بن سرايا بن عليّ ، المشهور بـ(صفيّ الدين الحلّيّ) ، ت ٧٥٠هـ ، تحقيق : د/ نسيب نشاويّ ، سنة ١٤٠٢هـ ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .
- **شرح الكافية الشافية/** لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ ، ت ٦٧٢ هـ ، تحقيق : د/ عبدالمنعم أحمد هريديّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٢هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، من منشورات مركز البحث العلميّ في جامعة أمّ القرىٰ بمكّة المكرّمة .
- **شرح الكافية في النحو /** لأبي عمرو عثمان بن عمر الكرديّ ، المعروف بـ(ابن الحاجب) ، ت ٦٤٦ هـ ، ط ١ ، سنة ١٣٠٩هـ ، دار سعادات ، تركيا
- **شرح الكافية في النحو /** لرضيّ الدين محمّد بن الحسين الإستراباذيّ ، ط٢ ، سنة ١٣٩٩هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
- **شرح الكتاب** [مخطوط] / لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافيّ ، ت ٣٦٨هـ ، مصوّرة في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة محفوظة برقم (٨٨٦٣ ف) .
- **شرح كتاب سيبويه /** لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافيّ ، ت ٣٦٨هـ ، تحقيق : الدكاترة/ رمضان عبدالتوّاب ومحمود حجازيّ ومحمّد

هاشم عبدالدايم ، ط١ ، سنة ١٩٨٦م ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة .
▬ **شرح اللمع** / لأبي القاسم عبدالواحد بن عليّ الأسديّ ، المعروف بـ(ابن برهان العكبريّ) ، ت ٤٥٦هـ ، تحقيق : د/ فائز فارس رحمه الله ، ط١ ، سنة ١٤٠٤هـ ، مطابع كويت تايمز ، الكويت .
▬ **شرح المفصّل**/ لموفّق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش النحويّ ، ت ٦٤٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
▬ **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير** / لأبي عليّ عمر بن محمّد الشلوبين ، ت ٦٥٤هـ ، تحقيق: د/ تركي بن سهو العتيبيّ ، ط١ ، سنة ١٤١٣هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض.
▬ **شرح المقدّمة المحسبة** / لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، ت ٤٦٩هـ ، تحقيق: خالد عبدالكريم ، ط١ ، سنة ١٩٧٦م .
▬ **شرح هاشميّات الكميت بن زيد الأسديّ**/ لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسيّ ، ت ٣٣٩هـ ، تحقيق : د/ داود سلّوم ، د/ نوري حمودي القيسيّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ، عالم الكتب ، بيروت .
▬ **شعر ابن ميّادة** / جمع وتحقيق : د/ حنّا جميل حدّاد ، ط١ ، سنة ١٤٠٢هـ ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .
▬ **شعر إبراهيم بن هرمة** / تحقيق : محمّد نفّاع وحسين عطوان ، سنة ١٣٨٩هـ ، دمشق .
▬ **شعر أبي حيّة النميريّ** / جمع وتحقيق : يحيى الجبوريّ ، ١٩٧٥م ، وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ ، دمشق .
▬ **شعر الأخطل** / تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، سنة ١٣٩٠هـ ، دار الأصمعيّ ، حلب .
▬ **شعر خفاف بن ندبة السلميّ** / تحقيق : نوري القيسيّ ، سنة ١٩٦٨م ، مطبعة المعارف ، بغداد .
▬ **شعر الراعي النميريّ** / تحقيق : د/ نوري القيسيّ ، هلال ناجي ، سنة

١٤٠٠هـ ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ .

▬ **شعر زيد الخيل الطائيّ** / جمع وتحقيق : د/ أحمد مختار البرزة ، ط١ ، سنة ١٤٠٨هـ ، دار المأمون ، دمشق .

▬ **شعر طيىء** / جمع وتحقيق : د/ وفاء فهمي السنديونيّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٣هـ ، دار العلوم ، الرياض .

▬ **شعر عبدة بن الطبيب** / جمع : د/ يحيىٰ الجبوريّ ، دار التربية للطباعة والنشر ، سنة ١٣٩١هـ ، ساعدت علىٰ نشره جامعة بغداد ، العراق .

▬ **شعر عمرو بن أحمر الباهليّ**/ جمع وتحقيق حسين عطوان ، سنة ١٩٧٠م ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .

▬ **شعر عمرو بن معديكرب الزبيديّ**/ جمع وتحقيق: مطاع الطرابيشيّ ، ط٢ ، سنة ١٤٠٥هـ ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .

▬ **شعر الكميت بن زيد الأسديّ** / جمع : داود سلوم ، سنة ١٣٨٩هـ ، مكتبة الأندلس ، بغداد .

▬ **شعر النابغة الجعديّ** / ط١ ، من منشورات المكتب الإسلاميّ .

▬ **شعر النجاشيّ الحارثيّ** / نشر : سليم النعميّ ، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ ، ع ١٣ ، سنة ١٩٦٦م ، ص (٩٥ـ ١٢٦) .

▬ **شعراء أمويّون**/ للدكتور نوري القيسيّ ، مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ ، بغداد ، سنة ١٤٠٢هـ .

▬ **شعراء مقلّون**/ للدكتور حاتم صالح الضامن ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، عالم الكتب ، بيروت .

▬ **الشعر والشعراء** / لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، ت ٢٧٦هـ ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، ط ٣ ، سنة ١٩٧٧م ، دار التراث العربي .

▬ **الصاحبيّ**/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا ، ت ٣٩٥هـ ، تحقيق : السيّد أحمد صقر ، مطبعة عيسىٰ البابيّ الحلبيّ ، القاهرة .

▬ **الصحاح : تاج اللغة و صحاح العربيّة** / لإسماعيل بن حماد

الجوهري ، ت ٣٩٣ هـ ، تحقيق : أحمد بن عبدالغفور عطار ، ط ٢ ، سنة ١٣٩٩هـ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

- **صحيح البخاريّ (ضمن : الكتب الستّة وشروحها) /** لأبي عبداللّه محمّد بن إسماعيل البخاريّ ، ت ٢٥٦هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .
- **صحيح مسلم (ضمن : الكتب الستّة وشروحها) /** للإمام مسلم ابن الحجّاج القشيريّ ، ت ٢٦١هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .
- **ضرائر الشعر /** لأبي الحسن عليّ بن مؤمن الإشبيليّ ، المعروف بـ(ابن عصفور) ، ت ٦٦٩هـ ، تحقيق : السيّد إبراهيم محمّد ، ط ١ ، سنة ١٩٠٨م ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، بيروت .
- **ضرورة الشعر /** لأبي سعيد الحسن بن عبداللّه السيرافيّ ، ت ٣٨٦هـ ، تحقيق : د/ رمضان عبدالتوّاب ، سنة ١٤٠٥هـ ، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر ، بيروت .
- **طبقات النحويّين واللغويّين /** لأبي بكر محمّد بن الحسن الزبيديّ الأندلسيّ ، ت ٣٧٩ هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر .
- **العقد الفريد /** لابن عبد ربه الأندلسي ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : محمّد سعيد العريان ، دار الفكر ، بيروت .
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده /** لأبي عليّ الحسن بن رشيق القيروانيّ ، ت ٤٥٦هـ / تحقيق : د/ محمّد قرقزان ، ط ١ ، سنة ١٤٠٨هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- **العين /** لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، ت ١٧٥هـ ، تحقيق : د/ مهدي المخزوميّ ، د/ إبراهيم السامرّائيّ ، سنة ١٤٠٦هـ ، دار الحريّة ، بغداد .
- **غاية النهاية في طبقات القرّاء /** لأبي الخير محمّد بن محمّد الجزريّ ،

ت ٨٣٣ هـ ، نشر : ج . برجستراسر ، ط ٣ ، سنة ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .

▬ **الغرّة في شرح اللّمع** [مخطوط]/ لأبي محمّد سعيد بن المبارك بن الدهّان ، ت ٥٦٩ هـ ، مصوّرة عن نسخة (قليج علي) ذات الرقم ٩٣٠ ، إستانبول ، تركيا .

▬ **الفاخر** / لأبي طالب المفضّل بن سلمة بن عاصم ، ت ٢٩١هـ ، تحقيق : عبدالعليم الطحاويّ ، سنة ١٩٧٤م، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة .

▬ **فرحة الأديب في الردّ على ابن السيرافيّ في شرح أبيات سيبويه**/ لأبي محمّد الحسن بن أحمد الأعرابيّ ، المعروف بـ« الأسود الغندجانيّ »، ت ٤٢٨هـ ، تحقيق : د/ محمّد علي سلطانيّ ، سنة ١٤٠١هـ، دار قتيبة ، دمشق .

▬ **الفسر ، شرح ديوان المتنبّي** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق : د/ صفاء خلوصي ، ط ١ ، سنة ١٣٨٩هـ ، مطبعة دار الجمهوريّة ، بغداد .

▬ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** / لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكريّ ، ت ٤٨٧هـ ، تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، و د/ عبدالمجيد عابدين ، ط٣ ، سنة ١٤٠٣هـ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت .

▬ **الفصول في القوافي** / لأبي محمّد سعيد بن المبارك بن الدهّان ، ت ٥٦٩ هـ ، تحقيق : د/ صالح بن حسين العايد ، مجلّة جامعة الإمام محمّد ابن سعود الإسلاميّة ، العدد السادس عشر ، صفر ١٤١٧ هـ .

▬ **فوات الوفيات والذيل عليهما**/ لمحمّد بن شاكر الكتبيّ ، ت ٦٧٤هـ ، تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت .

▬ **القاموس المحيط** / لمجدالدين محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ ، ت٨١٧هـ تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة ، ط٣ ، سنة ١٤١٣هـ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت .

▬ **قواعد الشعر** / لأبي العبّاس أحمد بن يحيىٰ (ثعلب) ، تحقيق : الدكتور رمضان عبدالتوّاب ، ط٢ ، سنة ١٩٩٥م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

▬ **الكافية في النحو** / لأبي عمرو عثمان بن عمر الكرديّ ، المعروف بـ(ابن الحاجب) ، ت ٦٤٦ هـ ، تحقيق : طارق نجم عبداللّه ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، دار الوفاء ، جدّة .

▬ **الكامل**/ لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد ، ت ٢٨٥هـ ، تحقيق : محمّد أحمد الدالي ، ط ١ ، سنة ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

▬ **الكتاب**/ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه ، ت١٨٠هـ ، المطبعة الكبرىٰ الأميرية ببولاق ، سنة ١٣١٦هـ .

▬ **الكتاب**/ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه ، ت١٨٠هـ ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، سنة ١٩٧٧م ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب .

▬ **كتاب الأمثال** / لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ت ٢٢٣هـ ، تحقيق : د/ عبدالمجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

▬ **كتاب الشعر**/ لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت٣٧٧هـ ، تحقيق : أ. د/ محمود الطناحيّ ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

▬ **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** / لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ، ت ٥٣٨هـ ، دار المعرفة ، بيروت .

▬ **اللامات**/ لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق : د/ مازن المبارك ، ١٣٨٩هـ ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .

▬ **اللامات**/ لأبي الحسن عليّ بن محمّد الهرويّ ، تحقيق : يحيىٰ علوان البلداويّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٠هـ ، مكتبة الفلاح ، الكويت .

▬ **اللباب في علل البناء والإعراب** / لأبي البقاء عبداللّه بن الحسين العكبريّ ، ت ٦١٦ هـ ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط ١ ، سنة ١٤١٦هـ ، دار الفكر ، دمشق .

▬ **لحن العامّة**/ لأبي بكر محمّد بن الحسن الزبيديّ ، ت ٣٧٩هـ ، تحقيق :

د/ عبدالعزيز مطر ، سنة ١٩٨١م ، دار المعارف ، القاهرة .
▬ **لسان العرب** / لأبي الفضل محمَّد بن مكرم بن منظور ، ت ٧١١هـ ، القاهرة ، المطبعة الكبرىٰ الميريَّة ، ١٣٠٠ - ١٣٠٧هـ .
▬ **اللمع في العربيّة** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق : د/ فائز فارس رحمه الله ، دار الكتب الثقافيّة ، الكويت .
▬ **ما بنته العرب علىٰ فعالِ** / لأبي الفضائل الحسن بن محمّد الصغانيّ ، ت ٦٥٠هـ ، تحقيق : د/ عزّة حسن ، سنة ١٣٨٣هـ ، مجمع اللغة العربيّة بدمشق .
▬ **ما ينصرف وما لا ينصرف**/ لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزّجّاج ت ٣١١هـ ، تحقيق : د/ هدىٰ محمود قرّاعة ، ط٢، سنة ١٤١٤هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
▬ **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** / لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحوي ، ت ٣٩٢هـ، تحقيق : أ. د/ حسن هنداويّ ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، دار القلم ، دمشق .
▬ **المتّبع في شرح اللمع** / لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ ، ت ٦١٦ هـ ، تحقيق : د/ عبدالحميد حمد الزويّ ، ط ١ ، سنة ١٩٩٤م ، منشورات جامعة قار يونس . بنغازي ، ليبيا .
▬ **مجاز القرآن** / لأبي عبيدة معمر بن المثنّىٰ التميميّ ، ت ٢١٠هـ ، تعليق : د/ فؤاد سيزكين ، نشر مكتبة الخانجيّ بمصر .
▬ **مجالس ثعلب** / لأبي العبّاس أحمد بن يحيىٰ (ثعلب)، ت ٢٩١هـ ، تحقيق : عبدالسلام هارون . دار المعارف بمصر .
▬ **مجالس العلماء** / لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ ، ت ٣٣٧ هـ ، تحقيق : عبدالسلام محمّد هارون ، دار المعارف ، القاهرة .
▬ **مجمع الأمثال** / لأبي الفضل أحمد بن محمّد الميدانيّ ، ت ٥١٨هـ ، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، سنة١٣٧٤هـ ، مطبعة السنّة المحمّديّة ،

القاهرة .
▬ **مجمع البيان في تفسير القرآن/** لأبي عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ ، ت ٥٤٨هـ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، سنة ١٣٨٠هـ .
▬ **مجموعة المعاني /** مجهول المؤلّف ، تحقيق : عبدالمعين الملوحيّ ، ط١ ، سنة ١٩٨٨م ، دار طلاس ، دمشق .
▬ **المحتسب في تبيين شواذّ القراءات /** لأبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق : علي النّجديّ ناصف ، وعبدالفتّاح شلبيّ ، سنة ١٣٨٩هـ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة .
▬ **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز /** لأبي محمّد عبدالحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسيّ ، ت ٥٤٦هـ ، تحقيق: المجلس العلميّ بتارودانت ، سنة ١٤١١هـ ، دار الكتاب الإسلاميّ ، القاهرة .
▬ **مختصر في شواذّ القرآن /** لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ، ت ٣٧٠هـ ، نشر : ج . برجشتراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة.
▬ **المخصّص /** لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأندلسيّ ، المعروف بـ(ابن سيده) ، ت ٤٥٨هـ ، المكتب التجاريّ ، بيروت .
▬ **المذكّر والمؤنّث /** لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ ، ت ٣٢٨هـ ، تحقيق : د / محمّد عبدالخالق عضيمة (رحمه الله) ، مطابع الأهرام التجاريّة ، القاهرة ، سنة ١٤٠١هـ .
▬ **المذكّر والمؤنّث /** لأبي حاتم سهل بن محمّد السجستانيّ ، ت ٢٥٥هـ ، تحقيق : د / عزّة حسن ، دار الشرق العربيّ ، بيروت .
▬ **مراتب النحويّين/** لأبي الطيّب عبدالواحد بن عليّ اللغويّ ، ت ٣٥١هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
▬ **المرتجل /** لأبي محمّد عبدالله بن أحمد بن الخشّاب ، ت ٥٦٧هـ، تحقيق : علي حيدر ، ط١ ، سنة ١٣٩٢هـ ، دار الحكمة ، دمشق .
▬ **المرصّع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات**

لأبي السعادات مجدالدين المبارك بن محمّد بن الأثير الجزريّ ، ت ٦٠٦هـ ، تحقيق : د/ فهمي سعد ، ط١ ، سنة ١٤١٢هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

- **المسائل البصريّات** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ محمّد الشاطر أحمد محمّد أحمد ، ط١ ، سنة ١٤٠٥هـ .
- **المسائل الحلبيّات** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ حسن هنداويّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، دار العلم ، دمشق .
- **المسائل العسكريّة** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ محمّد الشاطر أحمد محمّد أحمد ، ط١ ، سنة ١٤٠٣هـ ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة .
- **المسائل العضديّات**/ لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : د/ عليّ جابر المنصوريّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٦هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- **المسائل المشكلة ، المعروفة بالبغداديّات**/ لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاويّ ، منشورات وزارة الأوقاف العراقيّة ، مطبعة العاني ، بغداد .
- **المسائل المنثورة** / لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق : مصطفى الحدريّ ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة ، دمشق .
- **المساعد على تسهيل الفوائد** / لبهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن العقيليّ ، ت ٧٦٩هـ ، تحقيق : د/ محمّد كامل بركات ، من منشورات مركز البحث العلميّ بمكّة ، ط ١ ، سنة١٤٠٠هـ ، دار الفكر ، دمشق .
- **المستقصى في أمثال العرب**/ لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ، ت ٥٣٨هـ ، ط٢ ، سنة ١٣٩٧هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
- **المسند (ضمن : الكتب الستّة وشروحها)** / لأبي عبدالله أحمد بن حنبل ، ت ٢٤١هـ ، ط٢ ، دار سحنون ، تونس .
- **المطرب من أشعار أهل المغرب** / لعمر بن الحسن بن دحية الكلبيّ ،

ت ٦٣٣هـ ، تحقيق : إبراهيم الأبياريّ وزميليه ، سنة ١٩٥٤م ، مطبوعات وزارة التربية ، القاهرة .

- **معاني القرآن** / لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، ت ٢١٥ هـ ، تحقيق : د/ هدىٰ محمود قرّاعة ، ط ١ ، سنة ١٤١١هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- **معاني القرآن** / لأبي زكريّا يحيىٰ بن زياد الفرّاء ، ت ٢٠٧هـ ، ط٢ ، سنة ١٩٨٠م ، عالم الكتب ، بيروت .
- **معاني القرآن الكريم**/ لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس ت ٣٣٨هـ ، تحقيق : محمّد عليّ الصابونيّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٨هـ ، مركز إحياء التراث الإسلاميّ ، جامعة أمّ القرىٰ ، مكة المكرمة .
- **معاني القرآن وإعرابه**/ لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزّجّاج ت ٣١١هـ ، تحقيق : د/ عبدالجليل عبده شلبيّ ، ط١ ، سنة ١٤٠٨هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**/ لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ت ٢٧٦هـ ، تصحيح : سالم الكرنكويّ ، سنة ١٩٥٣م، دار النهضة الحديثة ، بيروت .
- **معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص** / لعبدالرحيم بن أحمد العبّاسيّ ، ت ٩٦٣ هـ ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبدالحميد ، سنة ١٣٦٧هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- **معجم الأدباء** / لياقوت بن عبدالله الحمويّ ، ت ٦٢٦هـ ، نشر : أحمد فريد الرفاعي ، سنة ١٩٣٦ـ١٩٣٨م ، دار المأمون ، القاهرة .
- **معجم البلدان** / لياقوت بن عبدالله الحمويّ ، ت ٦٢٦هـ ، دار صادر ، بيروت ، سنة ١٣٩٧هـ .
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**/ لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكريّ ، ت ٤٨٧ هـ ، تحقيق : مصطفىٰ السقّا ، سنة ١٩٤٥ـ

١٩٥١م ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة .
▬ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** / لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ ، ت ٧٦١هـ ، تحقيق : د/ مازن المبارك ، ومحمّد علي حمدالله ، ط ٥ ، سنة ١٩٧٩م ، دار الفكر ، بيروت .
▬ **المفصّل في علم العربيّة** / لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ، ت ٥٣٨ هـ ، دار الجيل ، بيروت .
▬ **المفضّليّات** / للمفضّل بن محمّد الضبّيّ ، ت ١٧٨ هـ ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، ط ٦ ، دار المعارف ، مصر .
▬ **المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة** / لأبي محمّد محمود بن أحمد العينيّ ، ت ٨٥٥هـ ، بهامش خزانة الأدب ، طبعة بولاق .
▬ **المقتضب** / لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد ، ت ٢٨٥هـ ، تحقيق : د/ محمّد عبدالخالق عضيمة (رحمه الله) ، عالم الكتب ، بيروت .
▬ **المقدّمة الجزوليّة في النحو** / لأبي موسىٰ عيسىٰ بن عبدالعزيز الجزوليّ ، ت ٦٠٧هـ ، تحقيق : د/ شعبان عبدالوهّاب محمّد ، ط١ ، سنة ١٤٠٨هـ ، أمّ القرىٰ للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة .
▬ **المقرّب** / لعليّ بن مؤمن بن عصفور الإشبيليّ ، ت ٦٦٩هـ ، تحقيق : أحمد الجوّتريّ وعبدالله الجبوريّ ، ط ١ ، سنة ١٣٩٢هـ .
▬ **الملخّص في ضبط قوانين العربيّة** / لأبي الحسين عبيدالله بن أحمد بن أبي الربيع الإشبيليّ ، ت ٦٨٨هـ ، تحقيق د/ علي بن سلطان الحكميّ ط ١ ، سنة ١٤٠٥هـ .
▬ **موارد البصائر لفرائد الضرائر** / لمحمّد سليم بن حسين بن عبدالحليم أفندي ت ١١٣٨هـ ، تحقيق : الدكتور / صالح بن حسين العايد ، سنة ١٤١١هـ .
▬ **نتائج الفكر في النحو** / لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيليّ ، ت ٥٨١هـ ، تحقيق : د/ محمّد إبراهيم البنّا ، دار الرياض للنشر والتوزيع ،

الرياض .
▬ **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء** / لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمّد الأنباريّ ، ت ٥٧٧هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة .
▬ **نسب قريش**/ لأبي عبدالله مصعب بن عبدالله الزبيريّ ، ت ٢٣٦هـ ، تحقيق : أ. ليفي بروفنسال ، سنة ١٣٧٣هـ ، دار المعارف ، القاهرة .
▬ **النقائض**/ لأبي عبيدة معمر بن المثنّى التيميّ ، ت ٢٠٩هـ ، دار صادر ، بيروت .
▬ **النكت في تفسير كتاب سيبويه**/ لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان الشنتمريّ ، ت ٤٧٦هـ ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، ط ١ ، سنة ١٤٠٧هـ ، الكويت .
▬ **النوادر في اللغة** / لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ ، ت ٢١٥هـ ، تحقيق : د/ محمّد عبدالقادر أحمد ، ط ١ ، سنة ١٤٠١هـ ، دار الشروق ، بيروت .
▬ **هشام بن معاوية الضرير** / للدكتور / تركي بن سهو العتيبيّ ، ط ١ ، سنة ١٤١٦هـ ، مطبعة المدني ، مصر .
▬ **همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع** / لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطيّ ، ت ٩١١هـ ، تحقيق : د/ عبدالعال سالم مكرم ، سنة ١٤٠٠هـ ، دار البحوث العلميّة ، الكويت .
▬ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**/ لأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن خلّكان ، ت ٦٨١هـ ، تحقيق : د/ إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت .

*****

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

عامر المرعي
١٤٢٠/٦/٢١

******